

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيراً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحنفي المعروف بـ "يوسف أفندي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من الصقبين والراصعين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بيضون

وكالات إسلامية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد التاسع

المحتوى:

الترجمة



دار الكتب العلمية

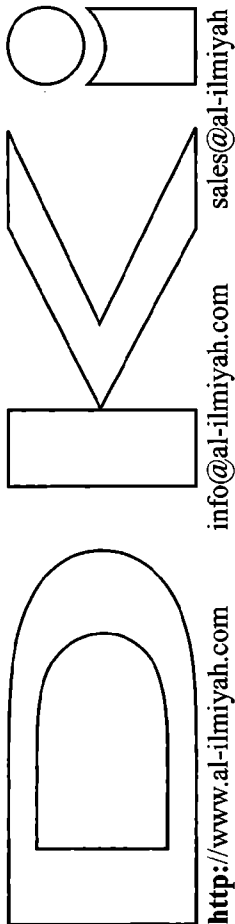
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah

DKI

أسستها من كتابات بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (جزء ٢١ / مجلد ٢١) 23280 (31 Parts/31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H.

بلد الطباعة لبنان

الطبعة الأولى (لونان) 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1871 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: ٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

24 - كِتَابُ الزَّكَاةِ (1)

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): هكذا البسملة ثابتة في الأصل كما قاله الحافظ العسقلاني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شيء قدير

24 - كِتَابُ الزَّكَاةِ

(كِتَابُ الزَّكَاةِ) وفي بعض الروايات: كتاب وجوب الزَّكَاةِ، وسقط في بعضها لفظ كتاب الزَّكَاةِ واكتفى بقوله:

(1) هاهنا عدة أبحاث مفيدة لطيفة ينبغي الرجوع إليها:

الأول: أن الزكاة لغة النماء. وترد بمعنى التطهير أيضًا، وشرعًا بالاعتبارين معًا، أما بالأول: فلأن إخراجها سبب النماء في المال، أو بمعنى أن الأجر بسببها يكثر، أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء كالنجارة والزراعة، وأما بالثاني: فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل، إلى آخر ما بسط فيه.

الثاني: اختلفت نصوص الفروع للأئمة الأربعة في تعريفها شرعًا، ونكتفي هاهنا على ما في فروع الحنفية اختصارًا، ففي الدر المختار هي شرعًا تملك جزء مال عينه الشارع، وهو ربع عشر نصاب حولي لمسلم فقير غير هاشمي ولا مولاه، مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى.

الثالث: ما في الدر المختار: أنها لا تجب على الأنبياء إجماعًا، وبذلك صرح غير واحد من العلماء، كما حكى عنهم في الأوجز، وبسط فيه أيضًا سبب عدم وجوبها عليهم.

والبحث الرابع: في حكم الزكاة، وقد أجاد الكلام في ذلك الشيخ ابن القيم في «الهدى» وبسط الكلام على ذلك شيخ مشايخنا الدهلوي في «حجة الله البالغة» كما في الأوجز، ولا يسعه هذا التعليق الوجيز.

الخامس: في بدء فرضيتها، قال الحافظ: اختلف في أول وقت فرض الزكاة، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة، فقليل كان في الثانية قبل فرض رمضان، وأشار إليه النَّوَوِيُّ في «الروضة» =

1 - باب وُجُوب الزَّكَاةِ

1 - باب وُجُوب الزَّكَاةِ

(باب وُجُوب الزَّكَاةِ) أي: فرضيتها، فقد يُذكر الوجوب ويُراد به الفرضية، أو أراد بالوجوب الثبوت والتحقق، أو ذكر الوجوب باعتبار المقادير، فإنها ثبتت بأخبار الآحاد، وإن كان أصل الزَّكَاة ثابتاً بدليل قطعي، أو إنما قال: وجوب الزكاة، ولم يقل: فرض الزَّكَاة؛ لثلا يتبادر الذهن إلى معنى التقدير؛ لكون التقدير غالباً في باب الزَّكَاة؛ لأنها جزء مقدّر في جميع أصناف الأموال النامية.

وفي رواية أبي ذر لم يقع لا باب ولا كتاب، وإنما ذكر كتاب الزَّكَاة عقب كتاب الصَّلَاة؛ لأنها ثلاثة الإيمان، وثانية الصَّلَاة في الكتاب والسنة.

أما الكتاب، فقوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 3].

وأما السنة، فقوله ﷺ: «بُني الإسلام على خمس»، الحديث.

وجزم ابن الأثير في «التاريخ» بأن ذلك كان في السنة التاسعة، وفيه نظر فقد ورد في حديث ضمام بن ثعلبة، وفي حديث وفد عبد القيس، وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة، لكن يمكن تأويل كل ذلك، وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة، ومما يدل على أن فرضها وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة وثبت عند أحمد وابن خزيمة والنسائي وغيرهم من حديث قيس بن سعد قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، ثم نزلت فريضة الزكاة، وإسناده صحيح، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة، فيقتضي وقوعها بعد فرض رمضان، وذلك بعد الهجرة، وهو المطلوب. ووقع في «تاريخ الإسلام» في السنة الأولى فرضت الزكاة.

وقال القاري: قيل فرضت زكاة الفطر في السنة الثانية مع الصوم، وفرض غيرها بعد ذلك في تلك السنة، والمعتمد أن الزكاة فرضت بمكة إجمالاً. وبينت بالمدينة تفصيلاً، جمعا بين الآيات التي تدل على فرضيتها بمكة وغيرها من الآيات والأدلة، وفي «شرح الإقناع» فرضت في السنة الثانية بعد زكاة الفطر، قال محشبه واختلفوا في أي شهر منها. والذي قال البائلي: المشهور عن المحدثين أنها فرضت في شوال من السنة المذكورة، وفي «الدر المختار» فرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان، وفي «الخميس» في أحوال السنة الثانية، وفيها فرضت زكاة الفطر، وكان ذلك قبل العيد بيومين فخطب الناس قبل العيد بيومين يعلمهم زكاة الفطر، وكان ذلك قبل أن تفرض زكاة الأموال، ثم قال بعد ذلك: وفيها فرضت زكاة الأموال؛ وقيل في السنة الثالثة وقيل في الرابعة. وقيل قبل الهجرة، وثبت بعدها اهـ ملخصاً من الأوجز.

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى :

وهي في اللغة عبارة عن النماء، يقال : زكا الزرع إذا نما.
وقيل : عن الطهارة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى : 14]
أي : تطهر.

وشرعاً : إيتاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير غير هاشمي ، وسمي بذلك ؛ لأن المال ينمو بها من حيث لا يدري ، وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب .
وقيل : ينمو أجرها عند الله ويضاعف ، كما ورد : «ما نقص مال من صدقة» ، وقد ورد أن الله يربي الصدقة حتى تكون كالجبل .

ثم لها ركن وسبب وشرط وحكم وحكمة :

فركنها : جعلها لله تَعَالَى بالإخلاص .

وسببها : المال .

وشرطها نوعان : شرط السبب ، وشرط من يجب عليه :

فالأول : ملك النصاب الحولي .

والثاني : العقل والبلوغ والحرية .

وحكمها : سقوط الواجب في الدنيا ، وحصول الثواب في الآخرة .

وحكمتها أكثر من أن تُحصَى : منها : التطهر من أدناس الذنوب ورذيلة البخل .

ومنها : ارتفاع الدرجة والقربة ، ومنها الإحسان إلى المحتاجين .

ومنها : استرقاق الأحرار ، فإن الإنسان عبيد الإحسان .

ومنها : أنها يتولد منها فضيلة الكرم ، ويُستجلب بها البركة في المال ،
ويُمدح المؤدي عند الله وعند الخَلْقِ .

والحاصل : أن هذا الحق أثبتته الشارع لمصلحة الدافع والآخذ ، أما الدافع
فلتطهيره وتضعيف أجره ، وأما الآخذ فلسد خلته .

وقال ابن العربي : قد تطلق الزَّكَاةُ على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة
والعفو والحق ، وسميت صدقة ؛ لأنها دليل لصدق صاحبها وصحة إيمانه ظاهراً
وباطناً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وقول الله تَعَالَى) بالجر عطفاً على سابقه ، وبالرفع مبتدأ حُذِفَ خبره ، أي :

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: 43]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،
 حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ

دليل على ما قلنا من الوجوب .

وتعقبه العيني: بأن هذا ليس بشيء ولم يبين وجهه.

(﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾) أي: أقيموا الصلوات الخمس بمواقيتها وحدودها، وأدوا زكاة أموالكم المفروضة بحقها، وأشار به إلى أن فريضة الزكاة بالقرآن؛ لأن الله تعالى أمر بها بقوله: ﴿وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ والأمر للوجوب.

قال ابن المنذر: انعقد الإجماع على فرضية الزكاة، وهي الركن الثالث، قَالَ ﷺ: «بُني الإسلام على خمس» وفيه قَالَ: «وإيتاء الزكاة».

قال ابن بطال: فمن أنكر واحدة من هذه الخمس لا يتم إسلامه، ألا ترى أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة».

وقال ابن الأثير: من منعها مُنكراً وجوبها فقد كفر، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام ولم يعلم وجوبها.

وقال القشيري: من جحدتها كفر.

وأجمع العلماء على أن مانعها يؤخذ منه قهراً، وإن نصب الحرب دونها قُتِلَ، كما فعل أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأهل الردة، ووافقه على ذلك جميع الصحابة رضي الله عنهم.

والمقصود من إيجاب الزكاة: مواساة الفقراء، والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب، ثم جعلها الشارع في الأموال النامية من المعدنيات والنبات والحيوان، أما المعدني ففي جوهرية الثمنية، أي: الذهب والفضة، وأما النباتي ففي القوت، وأما الحيواني ففي النعم.

ورتب مقدار الواجب بحسب المؤونة والتعب، فأقلها تعباً وهو الركاك أكثرها واجباً وفيه الخمس، ويليهِ النبات، فإن سُقي بالسماة ونحوه ففيه العُشر، وإلا فنصفه، ويليهِ النقد وفيه ربع العشر، ثم الماشية.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبُو سُفْيَانَ) صخر بن

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْعَقَافِ»⁽¹⁾.

1395 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ،

حرب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ) في قصة أبي سُفْيَانَ مع هرقل في حديث طويل عنه قد مر في أول الكتاب، وفيه قَالَ، أَي: هرقل لأبي سُفْيَانَ: ماذا يأمركم؟ قَالَ، أَي: أبو سُفْيَانَ في جوابه: يقول: «اعبدوا الله وحده ولا تشركوا به شيئاً، واتركوا ما يقول آبائكم»، الحديث.

(فَقَالَ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ) التي هي أم العبادات البدنية، (وَالزَّكَاةِ) التي هي أم العبادات المالية، (وَالصَّلَاةِ) للأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل بالبر والإكرام والمراعاة، ولو بالسلام، (وَالْعَقَافِ) أَي: الكف عن المحارم وخوارم المروءة. (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام وبالذال المهملة، وقد مر في أول كتاب العلم.

(عَنْ زَكَرِيَّاءَ بْنِ إِسْحَاقَ) المكي، رُمي بالقدر، لكن وثقه ابن معين وأحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن البرقي وابن سعد، وله في هذا الكتاب هذا الحديث وأحاديث يسيرة عن عمرو بن دينار، (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ صَيْفِيٍّ) نسبة إلى الصيف ضد الشتاء، مولى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ) بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة آخره دال مهملة، واسمه ناقد بالنون والقاف والذال المهملة أو المعجمة، مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ) في الإكليل: بعث النبي ﷺ معاذًا وأبا موسى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند انصرافه من تبوك سنة تسع، وقال ابن الحذاء: إن ذلك كان في شهر ربيع الآخر سنة عشر، وفي الطبقات: في شهر ربيع الآخر سنة تسع، وفي كتاب الصحابة للعسكري: بعثه النبي ﷺ واليًّا على اليمن، وفي الاستيعاب: لما خلع من ماله

فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ،

لغرمائه بعثه النَّبِيُّ ﷺ، وقال: لعل الله أن يجيرك، قَالَ: وبعثه أيضًا قاضيًا، وجعل إليه قبض الصدقات من العمال الذين باليمن.

وكان رسول الله ﷺ قد قسم اليمن على خمسة رجال: خالد بن سعيد على صنعاء، والمهاجر بن أبي أمية على كندة، وزباد بن ليبد على حضرموت، ومعاذ على الجند⁽¹⁾، وأبي موسى على زبيد وعدنان والساحل.

(فَقَالَ: ادْعُهُمْ) إلي أهل اليمن أولاً (إِلَى) شيئين: (شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ) شهادة (أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ) وكان أهل اليمن من أهل الكتاب حيث قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قَالَ: بعثني رسول الله ﷺ وقال: «إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله».

وقال الشَّيْخُ زين الدين: كفية الدعوة إلى الإسلام باعتبار أصناف الخلق في الاعتقادات، فلما كان إرسال معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن إلى من يقر بالإله والنبوات، وهم أهل الكتاب، أمره أولاً بأن يدعوهم إلى توحيد الإله، والإقرار بنبوَّة مُحَمَّدٍ ﷺ، فإنهم وإن كانوا يعترفون بألوهية الله تَعَالَى، ولكن يجعلون معه شريكًا بدعوى النصراني أن المسيح ابن الله، ودعوى اليهود أن عزيرًا ابن الله، وأن محمدًا ليس برسول الله أصلاً، أو أنه ليس برسول إليهم على اختلاف آرائهم في الضلالة، فكان هذا أول واجب يُدْعَوْنَ إليه.

وقال الطيبي: قَيَّدَ قومًا بأهل الكتاب، يعني: في رواية مسلم، وفيهم أهل الذمة وغيرهم من المشركين تفضيلاً لهم وتغليظاً على غيرهم.

وقال القاضي عياض: أمره ﷺ معاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يدعوهم أولاً إلى توحيد الله تَعَالَى وتصديق نبوة مُحَمَّدٍ ﷺ دليل على أنهم ليسوا بعارفين بالله تَعَالَى. وهو مذهب حُذَّاق المتكلمين في اليهود والنصارى، أنهم غير عارفين بالله تَعَالَى، وإن كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته، وإن كان العقل لا يمنع أن يعرف الله تَعَالَى من كَذَبَ رسولاً من رسله، وقال: ما عَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى من شَبَّهه

(1) الجند: هي مدينة ثانوية في محافظة تعز اليمنية، اشتهرت في العصر الإسلامي وسميت باسم معاذ بن جبل الذي بنى جامع الجند فيها.

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ⁽¹⁾ أَنَّ اللَّهَ

وجسّمه من اليهود، أو أضاف إليه الولد منهم، أو أضاف إليه الصاحبة، أو أجاز الحلول عليه والانتقال والامتزاج من النصارى، أو وصفه بما لا يليق به، أو أضاف إليه الشريك والمعاند في خلقه من المجوس والثنوية، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله تعالى وإن سموه به؛ إذ ليس هو موصوفاً بصفات الإله الواجبة، فإذن ما عرفوا الله سبحانه.

وقيل: إنما أمره بالمطالبة بالشهادتين؛ لأن ذلك أصل الدين الذي لا يصح شيء من فروعه إلا به، فمن كان منهم غير موحد على التحقيق كالنصراني فالمطالبة موجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين، ومن كان موحدًا كاليهود فالمطالبة له بالجمع بين ما أقر به من التوحيد وبين الإقرار بالرسالة، وفي التلويح: أهل اليمن كانوا يهودًا؛ لأن ابن إسحاق وغيره ذكروا أن تبعًا تهود، وتبعه على ذلك قومه.

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ) أي: للإتيان بالشهادتين، (فَأَعْلِمُهُمْ) بقطع الهمزة من الإعلام (أَنَّ اللَّهَ) بفتح الهمزة؛ لأنها في محل النصب على أنها مفعول ثان للإعلام.

(1) قال الحافظ: استدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع، حيث دعوا أولاً إلى الإيمان فقط، ثم إلى العمل، ورتب ذلك عليها بالفاء، وأيضاً فإن قوله فإن هم أطاعوا فأخبرهم، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء، وفيه نظر، لأن مفهوم الشرط مختلف في الاحتجاج به، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب كما أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما في الوجوب، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث، ورتبت الأخرى عليها بالفاء ولا يلزم من عدم الإتيان بالصلاة إسقاط الزكاة، وقيل: الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذي يقر بالتوحيد ويجحد الصلاة يكفر بذلك، فيصير ماله فيئاً فلا تنفعه الزكاة.

وأما قول الخطابي: إن ذكر الصدقة آخر عن ذكر الصلاة لأنها تجب على قوم دون قوم، وأنها لا تتكرر تكرار الصلاة فهو حسن، وتماهه أن يقال بدأ بالأهم فالأهم؛ وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة اهـ.

وعلى توجيه الخطابي اقتصر الكرمانى إذ قال: فإن قلت توقف الصلاة على الكلمة ظاهر لأن الصلاة لا تصح إلا بعد الإسلام، فما وجه توقف الزكاة على الصلاة والحال أنهما سواء في كونهما ركنين من أركان الإسلام فرعين من فروع الدين؟ قلت: قال الخطابي: أخر ذكر الصدقة لأنهما إنما تجب على قوم دون آخرين، وإنما تلزم بمضي الحول على المال اهـ.

قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ»⁽¹⁾.

(قَدْ افْتَرَضَ) وفي رواية: افترض، بدون كلمة قد.

(عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) فخرج الوتر.

وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ) أي: أقروا بوجوبها، أو بادروا إلى فعلها، ويؤيد الأول أن المذكور في لفظ الحديث هو الإخبار بالفرضية، فتعود الإشارة بذلك إليها، ويؤيد الثاني أنهم لو أخبروا بالوجوب فبادروا بالامتثال بالفعل لكفى ولم يشترط تلقنهم بالإقرار بالوجوب، وكذا الزكاة لو امتثلوا بأدائها من غير تلفظ بالإقرار لكفى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَأَعْلِمُهُمْ) أمر من الإعلام أَيضًا (أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ) ويروى: قد افترض (عَلَيْهِمْ صَدَقَةً) أي: زكاة كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: 60] والمراد بها الزكوات (فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ) على البناء للمفعول.

(مِنْ) مال (أَغْنِيَائِهِمْ) المكلفين كما هو المذهب عندنا، خلافاً لمالك والشافعي وأحمد كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَتُرَدُّ) على البناء للمفعول أَيضًا (عَلَى فُقَرَائِهِمْ) وإنما رتب دعوتهم إلى أداء الزكاة على طاعتهم إلى إقامة الصلاة، لا لترتيب الوجوب، بل لترتيب البيان، ألا ترى أن وجوب الزكاة على قوم من الناس دون آخرين، وأن لزومها بمضي الحول على المال. وقد بدأ بالأهم فالأهم وذلك من التلطف في الخطاب؛ لأنه لو طالبهم بالجميع في أول الأمر، لتفرقت نفوسهم من كثرتها.

وقال الشَّيْخُ زين الدين: يحتمل أن يقال: إنهم إذا أجابوا إلى الشهادتين ودخلوا بذلك في الإسلام ولم يطيعوا لوجوب الصلاة، كان ذلك كفرًا وردة عن الإسلام بعد دخولهم فيه، فصار مالهم فيئًا، فلا يؤمرون بالزكاة، بل يُقْتَلُونَ.

واقصر على الفقراء من غير ذكر بقية الأصناف؛ لأنهم هم الأغلب.

والإضافة في قوله: فقرائهم، أي: فقراء المسلمين سواء كانوا فقراء أهل

تلك البلد أو غيرهم يفيد منع دفع الزَّكَاةِ إلى الكافر.

قال الطيبي: اتفقوا على أنها إذا نُقلت وأُديت، يسقط الفرض، إلا عمر بن عبد العزيز؛ فإنه يرى أن يدفع الزَّكَاةِ إلى فقراء أهل البلدة التي أخذت من أغنيائهم حيث ردَّ صدقة نقلت من خراسان إلى الشام إلى مكانها من خراسان، فكأنه يرى أن الضمير في فقرائهم يرجع إلى أهل اليمن بقرينة السياق، فعلى هذا لو نقلها عند وجوبها إلى بلد آخر مع وجود الأصناف أو بعضهم فيها لا يسقط الفرض.

هذا وسيأتي في باب لا يؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة عقيب قوله: وتُرد على فقرائهم، فإذا أطاعوا لها فخذ منهم وتوقَّ كرائم أموال الناس. وسيأتي أيضًا في باب أخذ الصدقة من الأغنياء عقيب قوله: وكرائم أموالهم، واتفق دعوة المظلوم؛ فإنه ليس بينه وبين الله حجاب.

وفي رواية: بدل قوله: وتوقَّ: فإياك وكرائم أموالهم، يعني: احترز فلا تأخذ كرائم الأموال، وهي جمع كريمة وهي النفيسة من مال، وقيل: ما يخصه صاحبه لنفسه منها ويؤثره.

وقال صاحب المطالع: هي جامعة الكمال الممكن في حقها من غزارة اللبن، وجمال الصورة، وكثرة اللحم والصوف. وقوله: فإنه، أي: الشأن.

وفي رواية أبي داود: فإنها، أي: القصة.

وقوله: أليس بينه، أي: بين دعاء المظلوم. وفي رواية: بينها، أي: بين دعوة المظلوم، أي: بين ذلك الدعاء وبين أن يقبله الله تعالى حجاب يمنع قبوله، وإن وجدها تقتضي عدم قبول سائر الدعاء من كون مطعم الداعي حرامًا وغيره حتى ورد في بعض طرقه: وإن كان كافرًا ليس دونه حجاب، رواه أحمد في حديث أنس رَضِيَ الله عَنْهُ، وله في حديث أبي هريرة رَضِيَ الله عَنْهُ: «دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجرًا ففجوره على نفسه» وإسناده حسن.

وفي الحديث: قبول خبر الواحد ووجوب العمل به، كذا قيل، وقال صاحب التلويح: وفيه نظر؛ من حيث إن أبا موسى رَضِيَ الله عَنْهُ كان معه فليس

خبر واحد، وعلى قول كونه خبر واحد، فوجوب العمل به قول من يعتد بهم في الإجماع.

وفيه أيضًا: أن الكفار يدعون إلى الإسلام قبل القتال، وأنه لا يحكم بإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين، وهذا مذهب أهل السنة.

وفيه أيضًا: أن الصلوات الخمس فرض في كل يوم وليلة.

وفيه: أن الرِّكَاة أيضًا فرض.

وفيه أيضًا: دليل لمن يذهب أن الكفار غير مخاطبين بشرائع الدين، وإنما خوطبوا بالشهادة، فإذا أقاموا توجهت عليهم بعد ذلك الشرائع والعبادات؛ لأنه ﷺ أوجبها مرتبة، وقدم فيها الشهادة ثم تلاها بالصلاة والزكاة.

وقال النووي: وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأن المراد تعليمهم أنهم مطالبون بالصلوات وغيرها، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، وليس يلزم منه ذلك أن لا يكون مخاطبين بها يزداد في عذابهم بسببها في الآخرة، ثم قال: اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، المأمور به والمنهي عنه، وهذا قول المحققين والأكثرين.

وقيل: ليسوا مخاطبين.

وقيل: مخاطبون بالمنهي دون المأمور.

هذا وقال شمس الأئمة في كتابه في فصل بيان موجب الأمر في حق الكفار: لا خلاف أنهم مخاطبون بالإيمان؛ لأن النبي ﷺ بُعِثَ إلى الناس كافة ليدعوهم إلى الإيمان، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: 158] ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمشروع في العقوبات، ولا خلاف أن الخطاب بالمعاملات يتناولهم أيضًا، ولا خلاف أن الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المؤاخذه في الآخرة، فأما في وجوب الأداء في أحكام الدنيا، فمذهب العراقيين من أصحابنا أن الخطاب يتناولهم أيضًا، والأداء واجب عليهم، ومشايخ ديارنا يقولون: إنهم لا يُخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات. انتهى كلامه، وتفعيل هذا المطلب في الأصول.

وفيه أيضًا : دليل لمن يرى بعدم وجوب الوتر ؛ لأن بعث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى اليمن قبل وفاة النَّبِيِّ ﷺ بقليل .

وقال صاحب التوضيح : وهذا ظاهر لا إيراد عليه ، ومن ناقش فيه فقد غلط . وتعقبه العيني : بأنه ما غلط إلا من استمر على هذا بغير برهان ؛ لأن الراوي لم يذكر جميع المفروضات ، ألا ترى أنه لم يذكر الصوم والحج أيضًا ، ولئن سلمنا ذلك ولكن لا نسلم نفي ثبوت وجوبه بعد ذلك لعدم العلم بالتاريخ ، ويمكن أن يقال : إنما لم يذكر الصوم ؛ لأنه قد يسقط بالفدية ، ولا الحج ؛ لأن الغير قد يقوم مقام من عليه الحج .

وفيه أيضًا : ما ذكره الطيبي وآخرون أن في قوله : تؤخذ من أغنيائهم ، دليلًا على أن الطفل تلزمه الزكاة لعموم قوله : تؤخذ من أغنيائهم ، وعبرة الشافعية : أن الزكاة لا تجب على الصبي ، بل تجب في ماله ، وكذا في المجنون ، واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عن جده : « أن النَّبِيَّ ﷺ خطب فقال ألا من وَلِيَّ يَتِيمًا له مال فليتجر في ماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه الترمذي . وقالت الحنفية : الشرط في وجوب الزكاة العقل والبلوغ ، فلا تجب في مال الصبي والمجنون ؛ لحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق » ، وحديث الترمذي ضعيف ؛ لأن في إسناده المثنى بن الصباح . قَالَ أَحْمَدُ : لا يساوي شيئًا ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال يَحْيَى : ليس بشيء ، وقال الترمذي بعد أن رواه : وفي إسناده مقال ؛ لأن المثنى ابن الصباح يضعف في الحديث .

فإن قلت : روى الدارقطني من رواية مندل ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عن جده ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « احفظوا اليتامى في أموالهم لا تأكلها الزكاة » .

فالجواب : أن مندل بن علي الكوفي ضعفه أحمد ، وقال ابن حبان : كان يرفع المراسيل ، ويسند الموقوفات من سوء حفظه ، فلما فحش ذلك منه استحق الترك .

فإن قيل: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فذكر هذا الحديث؟

فالجواب: إن ظاهره أن عمر بن شعيب رواه عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغير واسطة بينه وبينه، وليس كذلك، وإنما رواه الدارقطني والبيهقي بواسطة سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة، وقد اختلف في سماع ابن المسيب من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والصحيح أنه لم يسمع منه.

وقال التِّرْمِذِيُّ: وقد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فرأى غير واحد من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ في مال اليتيم زكاة، منهم عمر وعلي وعائشة وابن عمر رضي الله عنهم، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالت طائفة من أهل العلم: ليس في مال اليتيم زكاة، وبه يقول سُفْيَانُ الثوري وعبد الله بن المبارك انتهى.

وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه، وهو قول أبي وائل وسعيد بن جبيرة والنخعي والشعبي والحسن البصري وحكي عنه إجماع الصحابة.

وقال سعيد بن المسيب: لا تجب الزَّكَاةُ إلا على من تجب عليه الصَّلَاة والصيام، وذكر حميد بن زنجويه: أنه ذهب ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي المبسوط: وهو قول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضًا وعن جعفر بن مُحَمَّد عَنْ أَبِيهِ مثله، وبه قَالَ شريح ذكره النَّسَائِيُّ.

وفي الحديث أَيضًا: أن المدفوع عين الزَّكَاة.

وفيه أَيضًا: أنه ليس في المال حق واجب سوى الزَّكَاة، وروى ابن ماجه في حديث شريك، عن أبي حمزة، عن الشَّعْبِيِّ، عن فاطمة بنت قيس، سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «ليس في المال حق سوى الزَّكَاة»، وقد اختلف نسخ ابن ماجه في لفظه، ففي نسخة: في المال حق سوى الزَّكَاة.

وقال الشَّيْخُ زين الدين: ليس حديث فاطمة هذا بصحيح، تفرد برفعه أبو حمزة القصاب الأور الكوفي، واسمه ميمون، وهو وإن روى عنه الثقات

كحمادان وسفيان وشريك وابن عُلية وغيرهم، فهو متفق على ضعفه، وقال أحمد: متروك الحديث.

وقال ابن معين: ليس بشيء، وحكم الترمذي أن هذا الحديث في قول الشَّعْبِيِّ أصح، وهو كذلك، وقد صح عن غيره أيضًا من التابعين، وروى أيضًا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقال ابن حزم: صح عن الشَّعْبِيِّ، ومجاهد، وطاوس، وغيرهم القول بأن في المال حقًا سوى الزَّكَاة، قَالَ: وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: في مالك حق سوى الزَّكَاة. وكان مجاهد إذا حصده ألقى لهم من السنبل، وإذا جزَّ النخل ألقى لهم من الشماريح، فإذا كاله زكاه.

وعن مُحَمَّد بن كعب في قوله تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141]، قَالَ: ما قلَّ منه أو كثر.

وعن جعفر بن مُحَمَّد، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾، قَالَ: شيء سوى الحق الواجب.

وعن عطاء: القبض من الطعام. وعن يزيد بن الأصم قَالَ: كان النخل إذا صرم يجيء الرجل بالعذق من نخله، فيعلقه في جانب المسجد، فيجيء المسكين فيضربه بعصاه، فإذا تناثر منه شيء أكل، فذلك قوله تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

وعن حماد: يعطى ضغثًا. وعن الربيع بن أنس: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾، قَالَ: لقاط السنبل.

وعن سُفْيَان، قَالَ: يدع المساكين يتبعون أثر الحصادين فيما سقط من المنجل.

وعن النَّبِيِّ ﷺ أنه نهى عن حصاد الليل.

وقال النحاس: في هذه الآية الكريمة خمسة أقوال:

فمنهم من قَالَ: هي منسوخة بالزكاة المفروضة، فمن قال ذلك سعيد بن جبیر، وقال: كان هذا قبل أن ينزل الزَّكَاة.

وقال الضحاك : نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن.

الثاني : إنها الزكاة المفروضة. وهو قول أنس بن مالك، وعن الحسن مثله، وروى الفلاس عن طاوس مثله، وهو قول جابر بن زيد وسعيد بن المسيب وقتادة وزيد بن أسلم، وقيل : هذا قول مالك والشافعي أيضًا.

الثالث : ما قاله أبو العباس : أنه كان السدي ذهب إلى أن الذي نزل بمكة : ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ فقط، فلمّا أعطى ابن قيس كلما حصد نزل : ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف : 31] فأول الآية مكّي، وآخرها مدني.

وعن الكلبي مثل قول السدي، وذكر النحاس مثل قول السدي عن الأعرج، وحكاه الثعلبي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الرابع : قول من قال : نسخت الآية بالعشر ونصف العشر، وفي تفسير الفلاس وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

الخامس : ما قاله أبو جعفر : أن معناه على الندب، وهذا لا يُعرف من أحد من المتقدمين.

وفي الحديث أيضًا : أن الإمام يرسل السعاة إلى أصحاب الأموال ؛ لقبض صدقاتهم.

وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الزكاة تُرْفَع إلى رسول الله ﷺ، وإلى رسله، وعماله، وإلى من أمر بدفعها إليه.

واختلفوا في دفع الزكاة إلى الأمراء، فكان سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وعائشة رضي الله عنهم وكذا الحسن البصري والشعبي ومحمد بن علي وسعيد ابن جبير وأبو رزين والأوزاعي والشافعي يقولون بدفع الزكاة إلى الأمراء. وقال عطاء : يعطيهم إذا وضعوها مواضعها، وقال طاوس : لا يدفع إليهم إذا لم يضعوها مواضعها.

وقال الثوري : أخلف لهم وأكذبهم، ولا تعطهم شيئًا إذا لم يضعوها مواضعها.

وفي الحديث أيضًا : أن الساعي ليس له أن يأخذ خيار الأموال، بل يأخذ الوسط بين الخيار والرديء.

1396 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا

وفيه أيضًا: ما قَالَ الخطابي: أنه قد يستدل به من لا يرى على المديون زكاة؛ لأنه قسم قسمين: فقيرًا وغنيًا، فهذا لما جاز له الأخذ لم يجب عليه الدفع. وأجيب عنه: بأن المديون لا يأخذها لفقره حتى لا يجب عليه الدفع، وإنما يأخذها لكونه من الغارمين، وهم أحد الأصناف الثمانية.

وفيه أيضًا: ما قَالَ صاحب المفهم: فيه دليل لمالك على أن الزَّكَاةَ لا يجب قسمتها على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية، وأنه يجوز للإمام أن يصرفها إلى صنف واحد من الأصناف المذكورين في الآية إذا رآه نظر ومصلحة دينية، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم الحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في التوحيد والمغازي والمظالم أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الإيمان، وأبو داود في الزَّكَاةِ، وكذا التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء وبالموحدة، وقيل: اسمه: عمرو بن عثمان، وفي رواية عن مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، (عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ) ابن عبد الله القرشي مات سنة أربع ومائة، (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) خالد بن زيد الأنصاري، ووقع في رواية مسلم حدثنا موسى بن طلحة، حدثني أبو أيوب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا) قيل: هو أبو أيوب الراوي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حكاه ابن قتيبة في غريب الحديث، ونسبه بعضهم إلى الغلط، وهو غير موجه، إذ لا مانع أن يهيم الراوي نفسه لغرض له، وما جاء في رواية أبي هريرة الآتية: أنه أعرابي، فمحمول على تعدد القصة.

وقيل: هو ابن المنتفق، كما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير، وأبو مسلم الكجي في السنن من طريق مُحَمَّدُ بْنُ حَجَّادَةَ وغيره عن المغيرة بن عبد الله الشكري، أن أباه حدثه، قَالَ: انطلقت إلى الكوفة فدخلت المسجد، فإذا رجل من قيس يقال له: ابن المنتفق، وهو يقول: وصف لي رسول الله ﷺ فطلبته فلقيته بعرفات، فتزاحمت عليه، فقيل له: إليك عنه، فقال: «دعوا الرجل

قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، قَالَ: مَا لَهُ مَا لَهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَبُّ مَا لَهُ،

أَرَبُّ مَالِهِ، قَالَ: فزاحمتهم عليه حتى خلصت إليه، فأخذت بخطام راحلته، فما عبر عليّ، قَالَ: قلت: شيئين أسألك عنهما ما ينجيني من النار؟ وما يدخلني الجنة؟ قَالَ: فنظر إلى السماء ثم أقبل عليّ بوجهه، فقال له: كنت ادخرت المسألة، لقد أعظمت وطولت، فاعقل عليّ: اعبد الله لا تشرك به شيئاً، وأقم الصلوة المكتوبة، وأدّ الزكاة المفروضة، وصم رمضان».

وقيل: إن اسم ابن المنتفق لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق. وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي أَخْرَجَهُ الطبراني عنه، قَالَ: لقيت النَّبِيَّ ﷺ بين عرفة والمزدلفة، فأخذت بخطام ناقته، فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار؟ فذكر الحديث وإسناده حسن.

(قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ) برفع الفعل المضارع على أن الجملة صفة لعمل، والجزم فيه على الأمر غير مستقيم؛ لأنه يبقى قوله بعمل غير موصوف، والنكرة الغير الموصوفة لا تفيد، كذا قاله صاحب المظهر شارح المصابيح، لكن إن جعل التنكير فسر بعمل للتفخيم أو النوع، أي: بعمل عظيم ويعمل معتبر في الشرع لأفاد الكلام، ويمكن أن يقال إذا صح الجزم، فتوجهه أن يقال: إنه جزاء شرط محذوف تقديره أَخْبِرْنِي بعمل إن عملته يدخلني الجنة، والجملة الشرطية صفة لعمل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَ) كذا في هذه الرواية، لم يذكر فاعل قال، وفي كتاب الأدب قال القوم: ما له ما له (مَا لَهُ مَا لَهُ) وهو استفهام، أي: أي شيء جرى له، والتكرار للتأكيد.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَبُّ مَا لَهُ) بفتح الهمزة والراء وتنوين الموحدة خبر مبتدأ محذوف، أي: هو حاجة جاءت به، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: له حاجة، وما زائدة للتقليل، أي: حاجة يسيرة، قاله الزركشي وغيره. وفيه نظر؛ لأنه سأل عن عمل يدخله الجنة، ولا أعظم من هذا الأمر، بل ما الزائدة منبهة على وصف لائق بالمحل، واللائق بنا أن يقدر عظيم، قال ابن الجوزي: المعنى: له حاجة مهمة مفيدة جاءت به، ثم إنه ليس فيه لا حذف المبتدأ ولا حذف الخبر، بل هما

تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا،

مذكوران، وساغ الابتداء بقوله أرب ما؛ لأنه نكرة موصوفة بصفة ترشد إليها ما الزائدة، والخبر هو قوله: له، وروي بفتح الهمزة وكسر الراء مع التنوين على وزن حَذِر، أي: هو أرب، أي: حاذق فطن، يسأل عما يعنيه، ثم قَالَ له: ما له، أي: ما شأنه متعجباً من حرصه في سؤاله بطريق الاستفهام.

وقال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على صحة هذه الرواية. وجزم الكرمانبي بأنها ليست محفوظة، وروي بفتح الهمزة وكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الماضي، كَعَلِمَ، ومعناه: احتاج، فسأل لحاجته، أو تفتن لما سأل عنه وعقل، يقال: أرب إذا عقل فهو أريب، فيكون قوله: ما له مفعول أرب.

وقال الأصمعي: أرب في الشيء: صار ماهراً فيه، فيكون المعنى التعجب من حسن فطنته، والتهدي إلى موضع حاجته، فلذلك قَالَ: ما له تعجباً، ويؤيده قوله في رواية مسلم: فقال النبي ﷺ: «لقد وفق» أو «لقد هُدي».

وقال النضر بن شميل: يقال: أرب الرجل في الأمر، إذا بلغ فيه جهده.

وقال ابن الأنباري: سقط آرابه، أي: أعضاؤه، ومفرده إرب بكسر الهمزة وسكون الراء، وهذه كلمة لا يراد بها وقوع الأمر كما تقول تربت يداك، وإنما تستعمل عند التعجب.

وقيل: لما رأى الرجل يزاحمه، دعا عليه، ولكن دعاؤه على المؤمن يكون طهراً له كما ثبت في الصحيح، وروي أرب بفتح الجميع، فقال القاضي عياض: لا وجه له، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(تَعْبُدُ اللَّهَ) أي: توحده، وفسره بقوله: (وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا) وفي رواية لا تشرك به شيئاً بإسقاط الواو قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: 56)، أي: ليوحدوني وتحقيقه أن العبادة هي الطاعة مع الخضوع، فيحمل على أن المراد بالعبادة هنا معرفة الله تَعَالَى والإقرار بوحدانيته، فعلى هذا يكون عطف الصَّلَاة وما بعدها عليها لإدخالها في الإسلام، وإنها لم تكن دخلت في العبادة، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مُطْلَقًا، فيدخل فيها جميع وظائف الإسلام، فعلى هذا يكون عطف الصَّلَاة وغيرها من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على شرفه ومرتبته. وإنما ذكر قوله: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ﴾

وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ». وَقَالَ بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، بِهَذَا،

شَيْعًا ﴿ بعد العبادة؛ لأن الكفار كانوا يعبدونه سبحانه في الصورة، ويعبدون معه أوثانًا يزعمون أنها شركاء، فنفي هذا.

(وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ) أي: المكتوبة المفروضة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

وفي الحديث: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وأفضل الصلاة بعد المكتوبة صلاة الليل وخمس صلوات كتبهن الله.

ومعنى إقامتها: إدامتها، والمحافظة عليها، وإتمامها على وجهها.

(وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ) أي: المفروضة؛ لأنها مقارنة للصلاة المكتوبة المقارنة للتوحيد الذي هو فرض قطعاً.

(وَتَصِلُ الرَّحِمَ) صلة الرحم مشاركة ذوي القرابة في الخير والمال، وخصت هذه الخصلة من بين سائر واجبات الدين نظراً إلى حال السائل، كأنه كان قطعاً للرحم مبيحاً لذلك، فأمره به؛ لأنه هو المهم بالنسبة إليه.

وقال القرطبي: إنما لم يخبرهم بالتطوع؛ لأنهم كانوا حديثي عهد بالإسلام، فاكتمى بأهم الواجبات للتخفيف، ولئلا يعتقدوا أن التطوع واجب، فتركهم إلى أن ينشرح صدورهم فيسهل عليهم، ثم إن الأفعال المذكورة أخبار لفظاً إنشاءً معنى، أو هي تأويل المصادر بتجربتها عن الزمان، كقوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، والتقدير هو، أي: ذلك العمل العبادة وأخواتها.

(وَقَالَ بَهْزٌ) بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالزاي، هو ابن أسد العمي أبو الأسود البصري، وقد مر في باب الغسل بالصاع.

(حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وقد أوضح شُعْبَةُ في هذه الرواية أن ابن عثمان هو مُحَمَّدُ بن عثمان.

(أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي رواية: زيادة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (بِهَذَا) الحديث السابق.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مَحْفُوظٍ إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو»⁽¹⁾.

1397 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبَخَارِيُّ نَفْسُهُ: «أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مَحْفُوظٍ إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو» أَي: ابْنُ عَثْمَانَ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: إِنَّ شُعْبَةَ وَهْمٌ فِي اسْمِ ابْنِ عَثْمَانَ بْنِ مُوَهَّبٍ، فَسَمَاهُ مُحَمَّدًا، وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ عَنْهُ.

وَقَالَ الْكَلَابَاذِيُّ: رَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَثْمَانَ، وَوَهْمٌ فِي اسْمِهِ، فَقَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الرِّكَاءِ.

وَقَالَ الْغَسَّانِيُّ: هَذَا مِمَّا عُدَّ عَلَى شُعْبَةَ أَنَّهُ وَهْمٌ فِيهِ، حَيْثُ قَالَ: مُحَمَّدٌ، بَدَلَ عَمْرُو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَجَالَ إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ كُوفِيٍّ وَوَاسِطِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالْعِلْمِ. (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) أَبُو يَحْيَى الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِصَاعِقَةِ الْبَزَازِ بِمَعْجَمَتَيْنِ، سُمِّيَ بِصَاعِقَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ سَرِيعَ الْحِفْظِ وَجِيدَهُ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ) بِتَشْدِيدِ الْفَاءِ الصَّفَّارُ الْبَصْرِيُّ، رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ بَلَا وَاسْطَةً فِي بَابِ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) بَضْمِ الْوَاوِ وَعَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ عَجْلَانَ صَاحِبُ الْكُرَايِسِ، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ أَبِي حَيَّانَ التِّيمِيِّ تَيْمَ الرَّبَابِ، (عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) بَضْمِ الزَّايِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَاسْمُهُ هَرَمٌ بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ ابْنُ عَمْرُو بْنِ جَرِيرِ الْبَجَلِيِّ الْكُوفِيُّ، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ سُؤَالِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ مِنْ سَكَنِ الْبَادِيَةِ، قِيلَ: هُوَ سَعْدُ بْنُ الْأَخْرَمِ، وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ فِي حَدِيثِ الْأَعْمَشِ عَنْ

(1) طَرَفَاهُ 5982، 5983 - تَحْفَةُ 3491.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ بَابِ بَيَانِ الْإِيمَانِ الَّذِي يَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. رَقْمُ 13.

أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ».....

عمرو بن مرة بن سعد بن الأخرم، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عَمِّهِ شَكِّ الْأَعْمَشِ، قَالَ: أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ؛ دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَقْرِبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَنَظَرَ، فَقَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحِبُّ لِلنَّاسِ مَا تَحِبُّ أَنْ يُوْتَى إِلَيْكَ، وَمَا كَرِهْتَ أَنْ يُوْتَى إِلَيْكَ فَدَعْ النَّاسَ مِنْهُ»، وَقِيلَ: هُوَ السَّائِلُ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالظَّاهِرُ تَعَدُّ الْقِصَّةَ كَمَا مَرَّ.

(أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: دُلَّنِي) بضم الدال، وفتح اللام المشددة (عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ) ﷺ: (تَعْبُدُ اللَّهَ) وحده (لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ) غاير بين القيدین كراهية تكرير اللفظ الواحد، أو احتراز عن صدقة التطوع؛ لأنها زكاة لغوية، أو عن المعجلة قبل الحول، فإنها زكاة لكنها ليست مفروضة، فافهم.

(وَتَصُومُ رَمَضَانَ) زاد هذا في الحديث؛ لأن الظاهر أنه قد فرض، ولم يذكر الحج؛ لأنه لم يفرض حينئذ، أو كان حينئذ حاجًا فاستغنى عن ذكره، ولا الجهاد؛ لأنه ليس بفرض على الأعراب قاله الداودى.

وقال النووي: اعلم أنه لم يأت في هذا الحج، ولا جاء ذكره في حديث جبريل عليه السلام في رواية أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا غير هذا من الأحاديث لم يذكر في بعضها الزكاة، وذكر في بعضها صلة الرحم، وفي بعضها أداء الخمس، ولم يقع في بعضها ذكر الإيمان، فتفاوتت هذه الأحاديث في عدد خصال الإيمان زيادة ونقصًا، وإثباتًا وحذفًا، وقد أجاب القاضي عياض وغيره بجواب لخصه الشيخ أبو عمرو بن الصلاح، فقال: ليس هذا باختلاف صادر من رسول الله ﷺ، بل هو من تفاوت الرواة في الحفظ والضبط، فمنهم من قصر فاقتصر على حفظه، فأداه ولم يتعرض لما زاد غيره بنفي ولا إثبات، وإن كان اقتصاره على ذلك يشعر بأنه الكل، لكن قد بان بما أتى به غيره من الثقات أن ذلك ليس بالكل، وأن اقتصاره عليه كان لقصور حفظه عن إتمامه، ولما ذكر النووي هذا استحسنته، قَالَ الْعَيْنِي: وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: رَوَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ

قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَّى، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

متعددون، وكل من روى منهم بزيادة على ما رواه غيره أو نقص عنه، لم يكن بتقصير منه، وإنما وقع ذلك باختلاف المواقع والأزمنة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(قَالَ) أي الأعرابي: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا) الذي ذكر من الفرائض، أي: اكتفى به عن النوافل، أو لا أزيد على ما سمعت منك في تأديته لقومي، فإنه كان وافدهم.

وقال ابن الجوزي: أي لا أزيد في الفرائض على هذا أو لا أنقص، كما فعل أهل الكتاب. وزاد مسلم في روايته: شَيْئًا أَبَدًا وَلَا أَنْقَصَ مِنْهُ.

(فَلَمَّا وَلَّى) أي: أدبر، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا» الأعرابي، الظاهر أنه ﷺ علم أنه يوفي بما التزم، وأنه يدوم على ذلك ويدخل الجنة.

وعند مسلم في حديث أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أَمَرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

فإن قيل: المبشرون بالجنة عشرة، وبهذا يزيد عليهم؛ لأنه ﷺ نص عليه أنه من أهل الجنة؟

فالجواب: أن التنصيص على العدد لا ينافي الزيادة، وقد ورد أيضًا في حق كثير مثل ذلك، كما ورد في الحسن والحسين أنهما من شباب أهل الجنة، وكذا في أمهات المؤمنين رضوان الله عليهم أجمعين، وقيل: العشرة بشروا بالجنة دفعة واحدة، فلا ينافي المتفرق.

قَالَ القرطبي: هذا الحديث وغيره من هذا الباب يدل على جواز ترك التطوعات، لكن من دام على ترك السنن كان نقصًا في ذمته، فإن كان تركه تهاونًا بها ورغبة عنها، كان ذلك فسقًا؛ لورود الوعيد عليه، حيث قَالَ ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» وقد كان صدر الصحابة ومن بعدهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابها.

وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يترتب عليه من وجوب الإعادة وتركها،

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا (1).

ووجوب العقاب على الترك ونفيه.

ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالإسلام، فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم؛ لئلا يثقل عليهم ذلك في تلك الحال، فإذا انشروا صدورهم للفهم عنه والحرص على ثواب المندوبات، سهلت عليهم.

وفي الحديث: جواز قول: جاء رمضان وذهب رمضان، خلافاً لمن منع عن مثل ذلك؛ لزمه بأن رمضان اسم من أسماء الله تعالى.

وفيه أيضاً: أن من أتى بالشهادتين وصلى وزكى وصام وحج إن استطاع دخل الجنة.

وفيه أيضاً: سؤال من لا يعلم عن العمل الذي يكون سبباً لدخول الجنة.

وفيه: وجوب السؤال عن أمور الدين.

وفيه: البشارة والتبشير للمؤمن الذي يؤدي الواجبات بدخول الجنة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) بتشديد المثناة التحتية، هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي المذكور آنفاً، ذكره ثمة باسمه وهنا بكُنيتها، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) الحديث السابق عن وهيب، وهذا الطريق مرسل؛ لأن أبا زرعة تابعي، لا صحابي، فليس له أن يقول عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إلا بطريق الإرسال.

وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماحه من أبي زرعة، وأيضاً زال التردد الذي وقع في رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا حيث قال: عن يحيى بن سعيد بن حيان، أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان وهو خطأ، إنما هو يحيى بن سعيد بن حيان كما لغيره، ولم يذكر يَحْيَى القطان أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فخالف وهيباً في ذلك، وثبت ذكره في بعض الروايات وهو خطأ، فقد ذكر الدارقطني أن رواية القطان مرسلة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

1398 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمَرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا، قَالَ: «أَمْرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدَيْهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ،

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال السلمي الأنماطي، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم وسكون الميم نصر بن عمران الضبعي، وقد مرّ في باب الخمس من الإيمان.

(قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسَ) هو أبو قبيلة، وكانوا أربعة عشر رجلاً، ويروى أربعون، وجمع بأن لهم وفادتين، أو الأربعة عشر كانوا أشرفهم (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ)، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْحَيَّ) هو اسم لمنزل القبيلة، ثم سميت القبيلة به؛ لأن بعضهم يُحيي ببعض، وفي رواية إنّا هذا الحي بألف بعد النون وانتصاب هذا الحي على هذه الرواية على الاختصاص، أي: أعني هذا الحي (مِنْ رِبِيعَةٍ) هو ابن نزار بن معد بن عدنان.

(قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ) غير منصرف، وهو أيضاً ابن نزار بن معد ابن عدنان، وعلى الرواية الأولى فيه التفات من الغيبة إلى التكلم.

(وَلَسْنَا نَخْلُصُ) أي: نصل (إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ) جنس يشمل الأربعة الحرم، وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، ثلاثة سرد وواحد فرد، وسميت بذلك لحرمة القتال فيها، (فَمَرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا) في قومنا أو من البلاد والأزمة المستقبلة.

(قَالَ) ﷺ: (أَمْرُكُمْ) بمد الهمزة (بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ) بالجر، (وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَقْدُ يَدَيْهِ هَكَذَا) كما يعقد الذي يعدّ واحدة، والواو في قوله: وشهادة؛ للعطف التفسيري لقوله: الإيمان بالله، أو ذكر الإيمان تمهيداً للأربعة. وقال ابن بطال: هي مقحمة كهي في قولهم: فلان حسن وجميل، أي: حسن جميل.

(وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ) وهذا هو موضوع الترجمة.

وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَاكُمُ عَنِ الدُّبَاءِ، وَالْحَنْتَمِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُرْقَتِ»، وَقَالَ سُلَيْمَانُ، وَأَبُو النُّعْمَانِ: عَنْ حَمَادٍ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»⁽¹⁾.

(وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ) وذكر لهم هذه؛ لأنهم كانوا مجاورين لكفار مضر، وكانوا أهل جهاد وغنائم.

ولم يذكر في هذه الرواية صيام رمضان كما ذكره في باب أداء الخمس من الإيمان؛ إما لغفلة الراوي، أو اختصاره. وليس ذلك من النبي ﷺ، ولم يذكر الحج فيها لشهرته عندهم، ولكونه على التراخي أو غير ذلك، وقد سبق التحقيق في ذلك.

(وَأَنْهَاكُمُ عَنِ) الانتباز في الآنية المتخذة من (الدُّبَاءِ) بفتح الدال وتشديد الموحدة وبالمده هو القرع اليابس.

(وَالْحَنْتَمِ) بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح المثناة الفوقية، هي الجرار الخضر.

(وَالنَّقِيرِ)⁽²⁾ بفتح النون وكسر القاف هو جذع ينقر وسطه فيوعى فيه.

(وَالْمُرْقَتِ) المطلي بالزفت، وذلك لأنها تسرع الإسكار، فربما شرب منها من لا يشعر بذلك، وهذا منسوخ كما في صحيح مسلم: «كنت نهيتكم عن الانتباز إلا في الأسقية، فانتبذوا في كل وعاء ولا تشربوا مسكراً».

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ) هو ابن حرب أبو أيوب البصري قاضي مكة أحد شيوخ البخاري، (وَأَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ وهو من مشايخه أَيْضًا كلاهما، (عَنْ حَمَادٍ) هو ابن زيد: «(الْإِيمَانُ بِاللَّهِ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)» بدون الواو وهو الأظهر، ثم إن تعليق سليمان وصله المؤلف في المغازي، وكذا وصله أبو داود، وأما تعليق أبي النعمان فوصله المؤلف في باب أداء الخمس من الإيمان.

(1) أطرافه 53، 87، 523، 3095، 3510، 4368، 4369، 6176، 7266، 7556 - تحفة 6524.

أخرجه مسلم في الأشربة باب النهي عن الانتباز في المزفت. رقم 17.

(2) النقير: ما نقر من الحجر والخشب ونحوهما، والنقير: خشبة تنقر فيتخذ فيها نبيذ من التمر ونحوه. (مصحح).

1399 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ،

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) بفتح الحاء المهملة والكاف البهراني الحمصي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة الأموي مولا هم الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ) المدني، (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّي) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثْنَتِي عَشْرَةَ لَيْلَةً مِنْ رِبْعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَدَفِنَ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ، وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخْرَى.

(وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) خَلِيفَتُهُ بَعْدَهُ، وَفِي رِوَايَةٍ: أَبِي دَاوُدَ اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، (وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ) فَصَنَفَ مِنْهُمْ ارْتَدَوْا عَنِ الدِّينِ، وَنَابَذُوا الْمِلَّةَ، وَعَادُوا إِلَى كُفْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّهُمْ فَرَّقَ فِرْقَةً كَفَرُوا بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَفِرْقَةً رَجَعُوا إِلَى اتِّبَاعِ مَسِيلِمَةَ وَالْأَسْوَدَ الْعَنْسِيَّ الْمُنْتَبِئِينَ، فَهُمْ مَنكَرُونَ لِنُبُوَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ مَدْعِينَ لِنُبُوَّةِ غَيْرِهِ، فَقَاتَلَهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قُتِلَ مَسِيلِمَةُ بِالْيَمَامَةِ، وَالْعَنْسِيَّ بِالصَّنْعَاءِ، وَانْفَضَّتْ جُمُوعُهُمْ، وَهَلَكَ أَكْثَرُهُمْ، وَأَنْكَرُوا الشَّرَائِعَ، وَتَرَكُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، وَغَيْرَهُمَا مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَعَادُوا إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمْ يَكُنْ مَسْجِدٌ لِلَّهِ فِي بَسِيطِ الْأَرْضِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ مَسَاجِدَ: مَسْجِدُ مَكَّةَ، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ، وَمَسْجِدُ عَبْدِ الْقَيْسِ فِي الْبَحْرَيْنِ فِي قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: جَوَاثِي.

وَصَنَفَ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَأَقْرَؤُوا بِالصَّلَاةِ وَأَنْكَرُوا فَرَضَ الزَّكَاةِ وَوَجُوبَ أَدَائِهَا إِلَى الْإِمَامِ، وَهَؤُلَاءِ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَهْلُ بَغْيٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَدْعُوا بِهَذَا الْأَسْمِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِمْ وَتَغْلِيْبًا لِدُخُولِهِمْ فِي غَمَارِ أَهْلِ الرَّدَةِ، فَأُضِيفَ الْأَسْمُ إِلَى الْأَكْثَرِينَ، وَأَرُخَ قِتَالُ أَهْلِ الْبَغْيِ فِي زَمَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِذْ كَانُوا مُنْفَرِدِينَ فِي زَمَانِهِ لَمْ يَحِيطُوا بِأَهْلِ الشَّرْكِ، وَقَدْ كَانَ ضَمْنُ هَؤُلَاءِ الْمَانِعِينَ لِلزَّكَاةِ مَنْ كَانَ يُسَمَّحُ بِالزَّكَاةِ وَلَا يُمْنَعُهَا إِلَّا أَنْ رُؤِسَاءَهُمْ صَدَوْهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَقَبَضُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي ذَلِكَ كَبَنِي يَرْبُوعٍ فَإِنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا

صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك وفرقها فيهم.

فإن قيل: لو كان منكر الزكاة باغياً لا كافراً، لكان في زماننا أيضاً كذلك، لكنه كافر بالإجماع؟

فالجواب: إنهم غدروا فيما جرى منهم لقرب العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه نسخ، ولوقوع الفترة بموت رسول الله ﷺ، وكان القوم جهالاً بأمور الدين قد أضلتهم الشبهة، أما اليوم فقد شاع أمر الدين واستفاض العلم بوجوب الزكاة حتى عرفه الخاص والعام، فلا يعذر أحد، فكان سبيلها الصلوات الخمس ونحوها.

فإن قيل: إن هذا الحديث مشكل؛ لأن أول القصة دل على كفرهم، والتفريق بين الصلاة والزكاة يوجب أن يكونوا ثابتين على الدين مقيمين للصلاة؟ فالجواب: ما أشير إليه آنفاً من أنهم في الحقيقة أهل البغي وإنما أطلق عليهم الكفر تغليظاً عليهم، وتغليظاً للكافرين عليهم.

ثم إن هذه الفرقة كانوا مؤولين في منع الزكاة محتجين بقوله تعالى: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103] فإن التطهير ونحوه معدوم في غيره ﷺ وكذا صلاة غيره ليست سكناً لهم ومثل هذه الشبهة توجب العذر لهم والوقوف عن قتالهم. فالجواب أن الخطاب في كتاب الله تعالى ثلاثة أقسام خطاب عام كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6] وخطاب خاص بالرسول ﷺ كقوله تعالى: ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: 79] حيث قطع التشريك بقوله: ﴿نَافِلَةً لَّكَ﴾. وخطاب مواجهة للنبي ﷺ وهو وجميع أمته في المراد منه سواء كقوله تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء: 78] فعلى القائم بعده بأمر الأمة أن يحتذي حذوه في أخذها منهم وأما التطهير والتزكية والدعاء من الإمام لصاحبها فإن الفاعل قد ينال ذلك كله بطاعته لله تعالى ورسوله وكل ثواب موعود على عمل كان في زمنه ﷺ فإنه باق غير منقطع ويستحب للإمام أن يدعو للمتصدق ويرجى أن يستجيب الله ذلك ولا يخيب مسأله.

فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ،

ثم إن مناظرة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في هذه الفرقة.

(فَقَالَ عُمَرُ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟) وفي حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أتريد أن تقاتل العرب، أي: الفرقة الذين فرقوا بين الصَّلَاة والزكاة، والحال أنهم يقولون: لا إله إلا الله (وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ) بضم الهمزة على البناء للمفعول، أي: أمرني الله (أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) قَالَ الطيبي أراد بالناس عبدة الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم لا يرفع عنهم السيف حتى يقرؤا بنبوّة مُحَمَّد ﷺ، أو يعطوا الجزية، هذا والظاهر الذي يذاق من لفظ الناس العموم والاستغراق، فإن في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زيادة، وأن مُحَمَّدًا رسول الله، وقيموا الصَّلَاة، ويؤتوا الزَّكَاة، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بما جئت به، وهذا يعم الشريعة كلها، ومقتضاه أن من جحد شيئًا مما جاء به ﷺ ودعا إليه فامتنع ونصب القتال، تجب مقاتلته وقتله إذا أصر.

فهذا من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان تعلقًا بظاهر الكلام، وأوله قبل أن ينظر في آخره، ويتأمل شرائطه، وكذا لم يستحضره أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإلا لرد به على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله إلا بحقه، وإلا لم يعترض على أبي بكر رضي الله عنه في ذلك، إلا أنه يحتمل أن يكون استحضره واستظهر بهذا الدليل، ويحتمل كما قَالَ الطيبي أن يكون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظن أن المقاتلة إنما كانت لكفرهم، لا لمنعهم الزَّكَاة، فاستشهد بالحديث، وأجابه الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأني ما أقاتلهم لكفرهم، بل لمنعهم الزَّكَاة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(فَمَنْ قَالَهَا) أي: كلمة التوحيد مع لوازمها (فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ) فلا يجوز إهدار دمه، ولا استباحة ماله بسبب من الأسباب.

(إِلَّا بِحَقِّهِ) أي: إلا بحق الإسلام من قتل النفس المحرمة، وترك الصَّلَاة مع الجحد، ومنع الزَّكَاة، بتأويل باطل وغير ذلك.

وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ» (1).

(وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ) وفي رواية: وحسابهم على الله، أي: فيما يسرون به

(1) أطرافه 1457، 6924، 7284 - تحفة 10666، 14118.

اعلم أن الإمام الخطابي أجاد الكلام ها هنا في «معالم السنن» في بيان أهل الردة، وحكى كلامه النَّوَوِيُّ في «شرح مسلم» وأخذ عنه العيني في «شرح البخاري» ولخص كلامه شيخنا في «البذل» قال الخطابي: ومما يجب تقديمه في هذا أن يعلم أن أهل الردة كانوا صنفين: صنف منهم ارتدوا عن الدين نابذوا الملة وعادوا إلى الكفر، وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله «وكفر من كفر من العرب» وهذه الفرقة طائفتان:

إحداهما: أصحاب مسيلمة من بني حنيفة وغيرهم، وأصحاب الأسود العنسي من أهل اليمن وغيرهم، وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبو سيدنا محمد ﷺ، مدعية النبوة لغيره ﷺ، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه حتى قتل الله مسيلمة باليمامة والعنسي بصنعاء، وانفضت جموعهم، وهلك أكثرهم.

والطائفة الأخرى: ارتدوا عن الدين، فأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة إلى غيرهما من جماع أمر الدين، وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية، والصنف الآخر هم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة، فأقروا بالصلاة وأنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها إلى الإمام، وهؤلاء على الحقيقة أهل بغي، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذاك الزمان، خصوصاً لدخولهم في غمار أهل الردة، فأضيف الاسم إلى الردة إذ كانت أعظم الأمور، وأرخ مبدأ قتال أهل البغي بأيام علي رضي الله عنه إذ كانوا متفردين في زمانه لم يختلطوا بأهل الشرك وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يمنعها، إلا أن رؤساءهم صدوهم عن ذلك وقبضوا على أيديهم، كبني يربوع، فإنهم قد جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يعيثوا بها إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه، فمنعهم مالك بن نويرة عن ذلك، وفرقتها فيهم، وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر رضي الله عنه فراجع أبا بكر رضي الله عنه وناظره واحتج عليه بقول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم نفسه وماله». وكان هذا من عمر رضي الله تعالى عنه تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه، فقال له أبو بكر: إن الزكاة حق المال، يريد أن القضية التي قد تضمنت عصمة دم ومال معلقة بإيفاء شرائطها، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم، ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها، فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع من الصلاة كان إجماعاً من رأي الصحابة، ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه، فاجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر رضي الله عنه بالعموم، ومن أبي بكر رضي الله عنه بالقياس، ودل ذلك على أن العموم يخص بالقياس وأن جميع ما يتضمنه الخطاب الوارد في الحكم الواحد من شرط واستثناء مراعى فيه ومعتبر صحته به، فلما استقر عند عمر رضي الله عنه صحة رأي أبي بكر وبأن له صوابه تابعه على قتال القوم، وزعم قوم من الروافض أن أبا بكر أول من سمى المسلمين كفاراً، وأن القوم كانوا متأولين في منع الصدقة، وكانوا يزعمون أن الخطاب في قوله تعالى: ﴿حُذِّرُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103] =

من الكفر والمعاصي، والمعنى أننا نحكم عليهم بالإسلام ونؤاخذهم بحقوق

الآية خاص بالنبي ﷺ دون غيره وأنه مقيد بشرائط لا توجد فيمن سواه، وذلك أنه ليس لأحد من التطهير والتزكية والصلاة على المتصدق ما للنبي ﷺ، ومثل هذه الشبهة إذا وجد كان مما يعذر فيه أمثالهم ويرفع به السيف عنهم، فكان ما جرى من أبي بكر رضي الله عنه عليهم عسفا وسوء سيرة، وهؤلاء قوم لا خلاق لهم في الدين وإنما رأس مالهم البهت والوقيعه في السلف، وقد بينا أن أهل الردة كانوا أصنافاً، منهم من ارتد عن الملة، ودعا إلى نبوة مسيئة وغيره، ومنهم من ترك الصلاة والزكاة وأنكر الشرائع كلها، وهؤلاء سماهم الصحابة كفاراً، ولذلك رأى أبو بكر سبي ذراريهم، وساعده على ذلك أكثر الصحابة واستولد علي رضي الله تعالى عنه جارية من سبي بني حنيفة، فولدت له محمداً الذي يدعى «ابن الحنفية» فأما مانع الزكاة منهم المقيمون على أصل الدين، فإنهم أهل بغي، ولم يسموا على الانفراد عنهم كفاراً وإن كانت الردة قد أضيفت إليهم لمشاركتهم المرتدين في منع بعض ما منعه من حقوق الدين. وأما قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ الآية وما ادعوه من وقوع الخطاب فيه خاصاً لرسول الله ﷺ، فإن خطاب كتاب الله تعالى على ثلاثة أوجه: خطاب عام كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: 6] وخطاب خاص له ﷺ لا يشرك في ذلك غيره، كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ﴾ [الإسراء: 79] وخطاب مواجهة للنبي، وهو جميع أمتة في المراد به سواء كقوله تعالى: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّنِينَ﴾ [الإسراء: 78] وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: 98] ونحو ذلك من خطاب المواجهة، فكل من دلكت له الشمس كان عليه إقامة الصلاة واجبة، وكل من أراد قراءة القرآن كانت الاستعاذة معتصماً له، ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103] فعلى القائم بعده بأمر الأمة أن يحتذى حذوه في أخذها منهم، وربما كان الخطاب له مواجهة، والمراد به غيره كقوله: «فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك» الآية، ولا يجوز أن يكون ﷺ قد شك قط في شيء مما أنزل عليه، وكقوله: «أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ» [لقمان: 14] وقال: ﴿وَيَا لَوْلَايَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: 83] وهذا خطاب لم يتوجه عليه ولم يلزمه حكمه لأنه لم يدرك والديه، فإن قيل كيف تأولت أمر هذه الطائفة التي منعت الزكاة على الوجه الذي ذهبت إليه وجعلتهم أهل بغي؟ فأريت إن أنكرت طائفة من المسلمين في زماننا فرض الزكاة، وامتنعوا من أدائها إلى الإمام، هل يكون حكمهم حكم أهل البغي؟ قيل: لا، فإن من أنكر فرض الزكاة في هذا الزمان كان كافراً بإجماع المسلمين، والفرق بين هؤلاء وهؤلاء أنهم إنما عذروا فيما كان منهم حتى صار قتال المسلمين إياهم على استخراج على الحق منهم دون القصد إلى دمائهم لأسباب وأمور لا يحدث مثلها في هذا الزمان، منها قرب العهد بزمان الشريعة الذي كان يقع فيه تبديل الأحكام، ومنها وقوع الفترة بموت النبي ﷺ، فكان القوم جهالاً بأمور الدين، وكان عهدهم حديثاً بالإسلام فتداخلتهم الشبهة فعذروا، وأما اليوم فقد شاع دين الإسلام، واستفاض علم وجوب الزكاة حتى عرفه الخاص والعام، فلا يعذر أحد بتأويل يتأوله في إنكارها، وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت عليه الأمة من =

الإيمان بحسب ما يقتضيه ظاهر حالهم، واللّه تَعَالَى يتولى سرائرهم وحسابهم،

أمور الدين إذا كان علمه منتشرًا كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وغيرهما من الأحكام، إلا أن يكون رجل حديث عهد بالإسلام لا يعرف حدوده، فإذا أنكر شيئًا منه جهلًا به لم يكفر وكان سبيله سبيل أولئك القوم في تبقية اسم الدين عليه. انتهى كلام الخطابي مختصرًا بتصحیح بعض الألفاظ عن النووي.

وقال الحافظ في «الفتح» قال القاضي عياض وغيره: كان أهل الردة ثلاثة أصناف: صنف عادوا إلى عبادة الأوثان، وصنف تبعوا مسيلمة والأسود العنسي، وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلمة أهل اليمامة وجماعة غيرهم، وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقریب، وبقي بعض من آمن به فقتلهم عمال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر، وصنف ثالث استمروا على الإسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتأولوا بأنها خاصة بزمان النبي ﷺ وهم الذين ناظر عمر أبا بكر رضي الله عنهما في قتالهم كما وقع في حديث الباب.

وقال أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل» انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام: طائفة: بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور، وطائفة: بقيت على الإسلام إلا أنهم قالوا: نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير، لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى، والثالثة: أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح، وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقاوم من ارتد، وطائفة: توقفت فلم تطع أحدًا من الطوائف الثلاثة، وتربصوا لمن تكون الغلبة، فأخرج أبو بكر إليهم البعوث، وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه، وقتل مسيلمة باليمامة، وعاد طليحة إلى الإسلام، وكذا سجاح، ورجع غالب من كان ارتد إلى الإسلام، فلم يحل الحول إلا والجميع قد رجعوا إلى دين الإسلام ولله الحمد اهـ.

ولا يذهب عليك أن المعروف عند الشراح قاطبة أن الشيخين رضي الله تعالى عنهم اختلفا في مانعي الزكاة مطلقًا، ويدل على ذلك أنهم جعلوا المانعين كلهم صنفًا واحدًا، ولم يفرقوا بين الجاحدين مطلقًا والمانعين عن الأداء إلى أبي بكر، كما تقدم عن الخطابي ومن تبعه، والظاهر عندي أن في كلامهم إجمالًا وذلك أنهم ذكروا في بيان هذا الصنف أنهم أنكروا فرض الزكاة ووجب أدائها إلى الإمام، وأنت خير بأنهما نوعان، وإنما ذكرهما صنفًا واحدًا لاشتراكهم في منع الزكاة، وجعلهم القطب الكنكوهي في «الكوكب» صنفين إذ قال: قوله وكفر من كفر إلخ قد صار هؤلاء ثلاث فرق، منهم من ارتد عن الإسلام، ومنهم من أنكر فرضية الزكاة، ومنهم من أنكر أدائها إليه رضي الله عنه وإن أقر بأنها فرضية الله على عباده، والأولان منهم كافرون دون الثالث، فإطلاق كفر من كفر في الرواية تغليب، أو المقصود بيان الكافرين لا الثالث، وكان هؤلاء الذين أبوا أن يؤدوها إلى الإمام بغاة، وكان اختلاف عمر رضي الله عنه في هذين، اهـ هكذا أفاد.

وفي تقريره للنسائي كان اختلافه رضي الله عنه في الثالث، وهو الأوجه، ولفظه قدس سره =

فيثيب المؤمن المخلص، ويعاقب المنافق، فاحتج عمر رضي الله عنه بظاهر ما

في تقرير النسائي: ومما لا ينبغي أن يشك فيه أن هذا الاختلاف بينهما لم يكن فيمن ارتد أو أنكر وجوب الزكاة رأساً، وإنما الاختلاف فيمن تأول في النصوص بحملها عليه ﷺ بالخصوص، وفيمن أبى أن يدفعها إلى الإمام بعد تسليمه وجوبها على الإمام، انتهى.

ولم يتعرض مولانا محمد حسن المكي في تقريره على البخاري، لأنه قد كتب سابقاً في تقرير أبي داود على هذا الحديث إذ قال قوله «تقاتل الناس» وهم من أنكر وجوب الزكاة أصلاً ومن أنكر الإعطاء إلى الإمام بعد القول بالوجوب، فمن أنكر الوجوب قالوا: كان الوجوب مختصاً بزمان النبي ﷺ وصاروا بهذا القول كافرين، ومن أنكر الإعطاء إلى الإمام فقالوا: كان الإعطاء مختصاً بالنبي ﷺ فصاروا باغين، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه بكفر الأول وبغي الثاني اهـ.

والدليل على أنهما صنفان أيضاً ما قال الشراح في شرح قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»: قال الحافظ: المراد بالفرق من أقر بالصلاة وأنكر الزكاة جاحداً أو مانعاً مع الاعتراف، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تغليباً، وإنما قاتلهم الصديق ولم يعذرهم بالجهل لأنهم نصبوا القتال فجhez إليهم من دعاهم إلى الرجوع، فلما أصروا قاتلهم، انتهى كلام الحافظ.

فهذا نص من الحافظ بأنهم كانوا صنفين، فالظاهر عندي أن اختلاف الشيخين كان في هذا الصنف الثاني دون الأول بوجوه:

الأول: أنه يبعد عن عمر رضي الله عنه كل البعد أن يتردد في قتال الجاحدين عن الزكاة مع ورود الزكاة والصلاة في الكتاب العزيز والأحاديث الصحيحة الكثيرة مورداً واحداً، وقد قال عز اسمه «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم» انتهى.

والثاني: لورود استثناء الزكاة في عدة روايات عن ابن عمر رضي الله عنهما وغيره ولما مالت الشراح إلى اختلاف الشيخين في المانعين عن الزكاة مطلقاً أولوا هذه الروايات بتأويلات بعيدة، فإنه وقع استثناء الزكاة في حديث ابن عمر وأنس وأبي هريرة، وقال النووي: وفي استدلال أبي بكر واعتراض عمر رضي الله عنهما دليل على أنهما لم يحفظا عن رسول الله ﷺ ما رواه ابن عمر وأنس وأبو هريرة، وكان هؤلاء الثلاثة سمعوا هذه الزيادة التي في رواياتهم في مجلس آخر. فإن عمر لو سمع أبو بكر رضي الله عنه هذه الزيادة لاحتج بها، ولما احتج بالقياس والعموم، انتهى.

وليت شعري لو لم يسمع الشيخان هذه الزيادة لم لم يخبرهما هؤلاء الثلاثة بهذه الزيادة عند المناظرة؟ أفكانت المناظرة سرّاً وقد رواها أبو هريرة بنفسه وهو من رواة الزيادة وقد قال الحافظ في ذكر الكلام على روايات أبي هريرة في باب من أبى قبول الفرائض إلخ، وما نسبوا إلى الردة وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ، وحضر مناظرة أبي بكر وعمر، فقصها كما هي انتهى، فإذا كان أبو هريرة حاضراً عند المناظرة «عند =

1400 - فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ،

استحضره مما رواه من قبل أن ينظر إلى قوله: إلا بحقه.
(فَقَالَ) له أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَ مَنْ فَرَّقَ) رُوي بالتخفيف
والتشديد (بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) أي: من أطاع في الصَّلَاةِ وجحد الزَّكَاةِ ومنعها
متأولاً.

= الحافظ» وكان عنده زيادة لم يسمعها الشيخان فلم لم يخبرهما عند المناظرة؟ والعجب عن
الحافظ إذ أقر بحضور أبي هريرة في القصة ثم أجاب عن حديث ابن عمر باحتمال عدم
الحضور، إذ قال: وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع
أبا بكر في قتال مانعي الزكاة، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال
بقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» وينتقل عن
الاستدلال بهذا النص إلى القياس، إذ قال: لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة لأنها قريبتها
في كتاب الله، والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون
استحضره في تلك الحالة، ولو كان مستحضرًا له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة
المذكورة، ولا يمتنع أن يكون ذكره لهما بعد، انتهى. فإنهم اضطروا إلى هذه التوجيهات
لحملهم المناظرة بين الشيخين رضي الله عنهما في مانعي الزكاة ولو حملوها على المنع من
أدائها إلى الإمام لما احتاجوا إلى توجيه أصلاً، كيف وقد وقع استثناء الزكاة في حديث أنس
من لفظ أبي بكر أيضًا، كما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ والبيهقي، قال البيهقي: وأما قول عمر فوالله ما
هو إلا أنني رأيت الله قد شرح إلخ يريد أنه انشرح صدره بالحجة التي أدلى بها، وقال بعض
أئمتنا: قد وقع اختصار في رواية هذا الحديث وقد صح عن النبي ﷺ من أوجه كثيرة أنه أمر
بالقتال على الشهادتين، وعلى إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، فأبو بكر إنما قاتل بالنص مع ما
ذكر من الدلالة، ثم أخرج البيهقي بسنده إلى الزهري عن أنس قال: لما توفي رسول الله ﷺ
ارتدت العرب، قال: فقال عمر رضي الله عنه: يا أبا بكر أتريد أن تقاتل العرب؟ قال: فقال
أبو بكر: إنما قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله
وأني رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة والله لو منعوني» الحديث، ثم ذكر عدة روايات
في استثناء الزكاة، فالظاهر أن عمر رضي الله تعالى عنه لم يكن متأملاً فيمن منع أداءها إلى
أبي بكر رضي الله عنه، ويدل عليه رواية الحاكم في المستدرك بسنده إلى محمد بن طلحة
يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لأن أكون الخليفة بعده؟ وعن قوم قالوا نقر
بالزكاة في أموالنا ولا نؤديها إليك أبخل قتالهم؟ وعن الكلالة، هذا حديث صحيح على شرط
الشيخين، انتهى.

ولا يشكل على هذا كله قول أبي بكر: لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن ظاهره يوهم
بأنهم كانوا مقرين بفرضية الصلاة دون الزكاة، لأن المعنى أن الصلاة كما هي منوطة بجميع
شرائطها، كذلك الزكاة معتبرة بشرائطها، ومنها أدائها إلى الإمام في ذلك الزمان، كما يدل
عليه قوله رضي الله عنه: لو منعوني «بضمير المتكلم».

فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا

(فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ) كما أن الصَّلَاةَ حق البدن، فدخلت في قوله: إِلَّا بحقه. يعني أن القضية تضمن عصمة دم ومال معلقة بإيفاء شرائطها، والحكم المعلق بالشرطين لا يحصل بأحدهما، ثم قاسه على الصَّلَاة؛ لأن القتال الممتنع في الصَّلَاة كان إجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم، ولذلك رد المختلف فيه على المتفق عليه. فاجتمع في هذه القضية الاحتجاج من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالعموم، ومن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالقياس، فدل ذلك على أن العموم يخص بالقياس، مع أن هذه الرواية مختصرة من الروايات المصرحة بالزكاة كما تقدم، وإنما خص الصَّلَاة والزكاة بالذكر والمقاتلة عليهما بحق الإسلام؛ لأن حق الإسلام إما العبادات البدنية، وإما المالية، والصلاة أُمُّ الأولى، والزكاة أُمُّ الثانية، فمن وَفَّاهما فقد وَفَّى غيرهما؛ إذ هما المعيار على غيرهما.

وأيضاً سَمَّى الصَّلَاةَ عماد الدين، والزكاة قنطرة الإسلام، وأكثر الله سبحانه وتعالى ذكرهما متقارنين في القرآن.

(وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا) بفتح العين المهملة، الأنثى من أولاد المعز، وفي رواية مسلم وأبي داود النجاري في رواية أخرى عقلاً، واختلف العلماء فيه قديماً وحديثاً، فذهب جماعة منهم إلى أن المراد بالعقل زكاة عام، وهو معروف في اللغة، وهذا قول الكسائي والنضر بن شميل وأبي عبيد والمبرد وغيرهم من أهل اللغة، وهو قول جماعة من الفقهاء. قالوا: لأن العقل الذي هو الحبل الذي يعقل به البعير لا يجب دفعه في الزكاة، فلا يجوز القتال عليه، فلا يصح حمل الحديث عليه. وذهب كثيرون من المحققين إلى أن المراد بالعقل الحبل الذي يعقل به البعير، وهذا القول محكي عن مالك وابن أبي ذئب وغيرهما، وهو مأخوذ مع الفريضة؛ لأن على صاحبها التسليم، وإنما يقع قبضها برباطها.

وقيل: معنى وجوب الزكاة فيه: أنه إذا كان من عروض التجارة فبلغ مع غيره قيمة النصاب، وقيل: أراد به الشيء التافه الحقير، فضرِبَ العقل مثلاً له. وقيل: كان من عادة المصدق إذا أخذ الصدقة أن يعمد إلى قرن بفتح القاف والراء، وهو الحبل الذي يقرن به على بعيرين لئلا يشرذم الإبل، فيسمى عند ذلك القرن، فكل قرينتين منها عقال. وفي المحكم: العقل القلوص الفتية. وروى ابن

كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَوْلَ اللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»⁽¹⁾.

القاسم وابن وهب عن مالك العقال القלוص. وقال النضر بن شميل: إذا بلغت الإبل خمسًا وعشرين وجبت فيها بنت مخاض من جنس الإبل فهو العقال.

وقال أبو سعيد الضرير: كل ما أخذ من الأموال في الصدقة من الإبل والغنم والثمار من العشر ونصف العشر يقال له: عقال؛ لأن المؤدي عقل به عند طلبه السلطان وعقل عنه الإثم الذي يطلبه الله تعالى به.

(كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَوْلَ اللَّهِ مَا هُوَ» أي: ما هذا القول من أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَّا أَنْ قَدْ) وفي رواية: سقط لفظ قد (شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أي: فتحه ووسعه لقتالهم، (فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) فلما استقر عنده صحة رأي أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبيان عنده كونه صوابًا تابعه على القتال، وقال: عرفت أنه الحق بالدليل الذي أقامه الصديق نصًا ودلالة وقياسًا، لا أنه قلده في ذلك؛ لأن

(1) أطرافه 1456، 6925، 7285 - تحفة 6623.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله. رقم 20. قال الكرمانى: لما استقر عنده صحة رأي أبي بكر وبيان له صوابه تابعه على القتال وقال عرفت أنه الحق حيث أنشراح صدره أيضًا بالدليل الذي أقامه الصديق نصًا ودلالة وقياسًا، فلا يقال: إنه قلد أبا بكر رضي الله عنه، لأن المجتهد لا يجوز له أن يقلد المجتهد، انتهى. قال الخطابي بعد ذكر مناظرة الشيخين: وكان هذا من عمر تعلقًا بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه، فقال له أبو بكر: إن الزكاة حق المال، يريد أن القضية التي قد تضمنت، إلى أن قال الخطابي: فلما استقر عند عمر رضي الله عنه صحة رأي أبي بكر وبيان له صوابه تابعه على قتال القوم، وهو معنى قوله: فلما رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر عرفت أنه الحق، يشير إلى أنشراح صدره بالحجة التي أدلى بها والبرهان الذي أقامه نصًا ودلالة، وقد زعم قوم من الروافض أن عمر رضي الله عنه إنما أراد بهذا القول تقليد أبي بكر وأنه كان يعتقد له العصمة والبراءة من الخطأ، وليس ذلك كما زعموه، وإنما وجهه ما أوضحته لك وبينته، انتهى. ولا يذهب عليك أن لعمر رضي الله عنه اختلافًا آخر مع الصديق الأكبر رضي الله تعالى عنه وهو فيما يفعل في هذه الأسارى، طالما يلتبس هذا الاختلاف بما سبق من اختلافهما في قتال بما سبق من اختلافهما في قتال مانعي الزكاة، قال الحافظ: قد اختلفت الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم وتسبى ذراريهم كالكفار أو لا؟ كالبلغاء، فرأى أبو بكر الأول وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الأحكام إن شاء الله، وذهب إلى الثاني =

المجتهد لا يقلد مجتهدًا. وذكر البغوي والطبري وابن شاهين والحاكم في

ووافقه غيره في خلافته على ذلك، واستقر الإجماع عليه في حق من جحد شيئًا من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع، فإن نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة، فإن رجع وإلا عومل معاملة الكفار حينئذ، ويقال إن أصبغ من المالكية استقر على القول الأول فعد من ندرة المخالف، وقال القاضي عياض: ويستفاد من هذه القصة أن الحاكم إذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء تجب طاعته فيه، ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه، فإن صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكمًا وجب عليه العمل بما أداه إليه اجتهاده، وتسوغ له مخالفة الذي قبله في ذلك، لأن عمر أطاع أبا بكر فيما رأى في حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه إليه اجتهاده، ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم اهـ.

قلت: ما حكى من اختلاف الشيخين ذكره الزيلعي في نصب الراية من رواية الواقدي في كتاب الردة في قصة إسلام أهل ديار عمان وأنهم ارتدوا وأن عكرمة بن أبي جهل غزاهم في خلافة أبي بكر فقاتلهم حتى هزمهم فذكر قصة طويلة في قتالهم وسيبهم، فسجنهم أبو بكر في دار رملة بنت الحارث واستشار فيهم، فكان رأي المهاجرين قتلهم أو تفديتهم بإغلاء الفداء، وكان رأي عمر أن لا قتل عليهم ولا فداء، فلم يزلوا محبوسين حتى توفي أبو بكر رضي الله عنه فلما ولي عمر رضي الله عنه نظر في ذلك وأرسلهم بغير فداء، وقد يقال: إن عمر لم يتحقق من ردتهم، يدل على ذلك في القصة أن أبا بكر لما استشار فيهم قال له عمر: يا خليفة رسول الله إنهم قوم مؤمنون وإنما شحوا بأموالهم، قال والقوم يقولون: والله ما رجعنا عن الإسلام وإنما شحنا بالمال، فأبى أبو بكر أن يدعهم بهذا القول اهـ.

قال ابن رشد في البداية: ومن أحكامه حكم مشهور وهو: ماذا حكم من منع الزكاة ولم يجحد وجوبها؟ فذهب أبو بكر رضي الله تعالى عنه إلى أن حكمه حكم المرتد، وبذلك حكم في مانعي الزكاة من العرب، وذلك أنه قاتلهم وسبى ذريتهم، وخالفه في ذلك عمر رضي الله عنه وأطلق من كان استرق منهم، ويقول عمر قال الجمهور، وذهبت طائفة إلى تكفير من منع فريضة من الفرائض وإن لم يجحد وجوبها، ثم ذكر سبب اختلافهم في ذلك، وقال الموفق بعد بيان قتال أهل البغي: وليس عليهم ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه، وفي الآخر يضمنون ذلك لقول أبي بكر لأهل الردة: «تدون قتلانا ولا ندي قتلاكم» ولنا ما روى الزهري أنه قال: كانت الفتنة العظمى بين الناس وفيهم البديرون فأجمعوا على أن لا يقام حد على رجل ارتكب فرجًا حرامًا بتأويل القرآن، ولا يغرم مالا أتلفه بتأويل القرآن، وأما قول أبي بكر فقد رجع عنه ولم يمهضه، فإن عمر قال له: إما أن يدوا قتلانا فلا فإن قتلانا قتلوا في سبيل الله على ما أمر الله فوافقه أبو بكر ورجع إلى قوله فصار أيضًا إجماعًا حجة لنا اهـ.

والقصة التي ذكرها الموفق رواها البيهقي في باب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع المسلمين، فذكر القصة بطولها، وفي آخرها: «قالوا فما السلم المخزية؟ قال أبو بكر رضي الله عنه تؤدون الحلقة والكرع وتتركون أقوامًا، تتبعون أذناب الإبل حتى يري الله =

الإكليل من رواية حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيف عن فاطمة بنت خشاف السَّلمية عن عبد الرحمن الظفري، وكانت له صحبة، قَالَ: بعث رسول الله ﷺ إلى رجل من أشجع أن يؤخذ منه صدقته، فأبى أن يعطيها، فرده إليه الثانية،

خليفة نبيه والمسلمين أمراً يعذرونكم به، وتدون قتلانا ولا ندي قتلاكم، وقتلانا في الجنة وقتلاكم في النار، وتردون ما أصبتم منا ونغنم ما أصبنا منكم، قال فقال عمر رضي الله عنه قد رأيت رأياً وسنشير عليك: إما أن يؤدوا الحلقة والكرع فنعما رأيت، وإما أن يتركوا قوماً، تتبعون أذنان الإبل حتى يري الله خليفة نبيه والمسلمين أمراً يعذرونهم به فنعماً رأيت، وأما أن نغنم ما أصبنا منهم ويردون ما أصابوا منا فنعما رأيت، وأما أن قتلهم في النار وقتلانا في الجنة فنعما رأيت، وأما يدوا قتلانا فلا، قتلانا قتلوا على أمر الله فلا ديات لهم فتابع الناس على ذلك، قال الشيخ رحمه الله: وقول عمر رضي الله عنه في الأموال لا يخالف قوله في الدماء، فإنه إنما أراد به والله أعلم ما أصيب في أيديهم من أعيان أموال المسلمين، لا تضمين ما أتلفوا، اهـ. وذكرها البخاري في صحيحه مختصراً. فقد أخرج بسنده إلى طارق بن شهاب عن أبي بكر رضي الله عنه قال لوفد بزاخة: تتبعون أذنان الإبل حتى يري الله خليفة نبيه ﷺ والمهاجرين أمراً يعذرونكم به، قال الحافظ: كذا ذكر البخاري القطعة من الخبر مختصرة، وقد أوردها أبو بكر البرقاني في مستخرجه، وساقها الحميدي في الجمع بين الصحيحين، ولفظه: الحديث الحادي عشر من أفراد البخاري عن طارق بن شهاب قال: جاء وفد بزاخة، فذكر الحديث بطوله، ثم قال: وَأُخْرِجَ البرقاني بطوله اهـ. وفي «التلخيص الحبير» ذكره البرقاني في مستخرجه بطوله اهـ.

ثم قال الموفق: فأما غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم فلا نعلم في تحريمه بين أهل العلم خلافاً، وإنما أبيح من دمائهم وأموالهم ما حصل من ضرورة دفعهم وقتالهم، وما عداه يبقى على أصل التحريم، وقد روي أن علياً رضي الله تعالى عنه يوم الجمل قال: من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه، وهذا من جملة ما نقم الخوارج من علي رضي الله عنه فإنهم قالوا إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم، فقال لهم ابن عباس رضي الله عنهما، أفتسبون أمكم يعني عائشة أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها، فإن قلت أمكم فقد كفرتم، وإن قلت إنها أمكم واستحلتم سببها فقد كفرتم، ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردهم إلى الحق، لا لكفرهم، فلا يستباح منهم إلا ما حصل ضرورة الدفع، كالمصائل وقاطع الطريق، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة اهـ مختصراً.

قلت وما حكى الموفق من إيراد الخوارج وجواب ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أخرجه الزيلعي في نصب الراية مفصلاً، وقال: رواه النَّسَائِيُّ في سننه الكبرى في خصائص علي، فذكر القصة بطولها، قال الحافظ في الدراية: وَأُخْرِجَ عبد الرزاق والطبراني والحاكم وإسناده صحيح، وذكر الزيلعي في الباب عدة روايات.

فأبى، ثم رده إليه الثالثة، وقال: «إن أبى فاضرب عنق» اللفظ للطبري.

قَالَ عبد الرحمن بن عبد العزيز أحد رواة الحديث: فقلت لحكيم بن حكيم: ما أرى أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتِلَ أَهْلِ الرِّدَّةِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: أَجَل.

وخشاف ضبطه ابن الأثير بفتح المعجمة وتشديد الشين المعجمة وآخره فاء. وفي الحديث: فضيلة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفيه: جواز القياس والعمل به.

وفيه: جواز الحلف وإن كان في غير مجلس الحكم. وفيه: اجتهاد الأئمة في النوازل.

وفيه: مناظرة أهل العلم، والرجوع إلى قول صاحبه إذا كان هو الحق. وفيه أيضًا: أن حول النتائج حول الأمهات، وإلا لم يجز أخذ العناق، وهذا هو مذهب الشافعية.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إذا حال حول الأمهات زكى السخال الصغار بحول الأمهات، سواء بقي من الأمهات شيء أم لا، وهذا هو الصحيح المشهور. وقال أبو القاسم الأنماطي من أصحابنا: لا تزكى الأولاد بحول الأمهات، إلا أن يبقى من الأمهات نصاب.

وقال بعض أصحابنا: إلا أن يبقى من الأمهات شيء، انتهى. والصحيح المشهور هو قول أبي يوسف أيضًا من أصحابنا الحنفية. وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله: لا تجب الزكاة في المسألة المذكورة، وحملنا الحديث على المبالغة، وعلى الفرض والتقدير.

وفيه أيضًا: أن من أظهر الإسلام، وأسر الكفر، يُقبل إسلامه في الظاهر. وهذا قول أكثر العلماء. وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تُقبل. ويحكي ذلك أيضًا عن أحمد.

وقال النَّوَوِيُّ: اختلف أصحابنا في قبول توبة الزنديق، وهو الذي ينكر الشرع جملة، فذكروا فيه خمسة أوجه لأصحابنا، أصحها والأصوب منها:

قبولها مُطْلَقًا للأحاديث الصحيحة المطلقة.

والثاني : لا تقبل ويتحتم قتله ، لكنه إن صدق في توبته نفعه ذلك في الدار الآخرة ، وكان من أهل الجنة.

والثالث : أنه إن تاب مرة واحدة ، قُبِلَت توبته ، فإن تكرر ذلك منه لم تقبل .
والرابع : إن أسلم ابتداء من غير طلب قبلت ، وإن كانت تحت السيف لم تقبل .

والخامس : إن كان داعيًا إلى الضلال لم تُقبل منه ، وإلا قُبِلَت .

وعندنا معاشر الحنفية : تقبل توبة الزنديق .

وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ : إذا أوتيت بزندق استتبته ، فإن تاب قبلت توبته .
وفي رواية عن أصحابنا : لا تقبل توبته .

وفيه : أن الردة لا تسقط الزكاة عن المرتد إذا وجبت في ماله ، قاله في التوضيح .

ثم الحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في استتابة المرتدين ، وفي الاعتصام أيضًا ،
وَأَخْرَجَهُ مسلم في الإيمان ، وكذا الترمذي ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فيه وفي المحاربة ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة

قد اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقليل : كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان ، أشار إليه النووي في باب السير من الروضة .

وجزم ابن الأثير في التاريخ : بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر ، فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة ، وكان قدومه سنة خمس ، وفي حديث وفد عبد القيس ، وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخاطبة أبي سُفْيَانَ مع هرقل ، وكانت في أول السابعة ، وقال فيها يأمرنا بالزكاة . ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالزكاة الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحوال . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

2 - باب البيعة على إيتاء الزكاة

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: 11].

1401 - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ، قَالَ:

قَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»⁽¹⁾.

2 - باب البيعة على إيتاء الزكاة

(باب البيعة على إيتاء الزكاة) البيعة بفتح الباء سُميت بذلك؛ تشبيهاً بالمعاملة في مجلس، ومنه المبايعة، وهي عبارة عن المعاقدة والمعاودة، فإن كل واحد منهما باع ما عنده من صاحبه، وأعطاه خالصة نفسه وطاعته ودخيلة أمره.

(﴿فَإِنْ تَابُوا﴾) أي: من الكفر (﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ﴾) أي: فهم إخوانكم (﴿فِي الدِّينِ﴾) لهم ما لكم، وعليهم ما عليكم. ذكر هذه الآية الكريمة هنا تأكيداً لحكم الترجمة؛ لأن معنى الآية أنه لا يدخل في التوبة من الكفر، ولا ينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلوة وآتى الزكاة، وأن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة، وأن مانعها ناقض لعهد مبطّل لبيعته، وكل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ فهو واجب.

(حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أَبِي) عبد الله بن نمير، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي خالد الأحمسي البجلي مولاهم الكوفي، واسم أبي خالد سعد، (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم، واسمه عوف البجلي التابعي المخضرم، قدم المدينة بعد ما قبض النبي ﷺ، قَالَ عمرو ابن علي: مات سنة أربع وثمانين، (قَالَ: قَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) البجلي الأحمسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) أي: عاقدته وعاهدته (عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ) بحذف التاء من إقامة بناء على تعويض المضاف إليه عنها.

(وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) إلى إعطائها، (وَالنُّصْحِ) إلى إرادة الخير (لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وكذا لكل كافر بإرشاده إلى الإسلام والإيمان فالتخصيص للغالب والحديث سبق في آخر كتاب الإيمان.

3 - باب إِثْم مَانِعِ الزَّكَاةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُفْقُونَهَا.....﴾

3 - باب إِثْم مَانِعِ الزَّكَاةِ

(باب إِثْم مَانِعِ الزَّكَاةِ) قَالَ الزين ابن المنير: هذه الترجمة أخص من التي قبلها؛ لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزَّكَاةِ، والتنصيص على عظم عقوبته في الدار الآخرة، وتبرؤ نبيه منه بقوله: لا أملك لك من الله شيئاً، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه، وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات، فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة، وعبر المؤلف بالإثم ليشمل من تركها جحداً أو بخلاً، وروى الطبراني في المعجم الصغير من رواية سعد بن سنان عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مانع الزَّكَاةِ يوم القيامة في النار». وسعد ضعفه النَّسَائِيُّ، وعن أحمد أنه وثقه، وروى النَّسَائِيُّ من رواية الحارث الأعور عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أن رسول الله ﷺ لعن آكل الربا وموكله وكتابه ومانع الصدقة.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على سابقه، ويروى بالرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي وفيه قول الله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ قَالَ ابن سيده: الكنز اسم المال ولما يحرز فيه، وجمعه كنوز، يقال: كنزه يكنزه كنزاً واكتنزه، وكنز الشيء في الوعاء أو الأرض يكنزه كنزاً، غمزه بيده، وفي المغيث الكنز اسم للمال المدفون، وقيل: هو الذي لا يدري من كنزه، وقال الطبري: هو كل شيء مجموع بعضه إلى بعض في بطن الأرض كان أو ظهرها، وقال القرطبي: أصله الضم والجمع، ولا يختص ذلك بالذهب والفضة، ألا يرى إلى قوله ﷺ: «ألا أخبركم بخير ما يكنزه المرء: المرأة الصالحة التي إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته».

(﴿الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾) سُمي الذهب ذهباً؛ لأنه يذهب ولا يبقى، وسُميت الفضة فضة؛ لأنها تنفض، أي: تنصرف، وحسبك دلالة معناهما الأصلي على فنائهما، وإنما خصا بالذكر من بين سائر الأموال؛ لأنهما قانون التمول، وأثمان الأشياء، ولا يكتنزهما إلا من فضلاً عن حاجته، ومن كثرا عنده حتى يكتنزهما لم يعدم سائر الأموال، فكان ذكر كنزهما دليلاً على ما سواهما، ﴿وَلَا يُفْقُونَهَا﴾

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾ يَوْمَ يُخَيَّعُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتَكُونُ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ ﴿٢٧﴾
[التوبة: 34، 35].

الضمير للكنوز الدال عليها يكتزون، أو للأموال، فإن الحكم عام يشمل سائر أجناس الأموال النامية أيضًا أو لكل واحد من الذهب والفضة فإن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودراهم أو ويحتمل أن يكون للفضة؛ لأنها أقرب، ويدل على أن حكم الذهب كذلك بطريق الأولى.

(﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) المراد به المعنى الأعم، لا خصوص أحد السهام وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية، (﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾) هو الكي بهما، وهذا استعارة تهكمية، (﴿يَوْمَ يُخَيَّعُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾) أي: يوم توقد النار ذات حمى وحر شديد على الكنوز، وأصله تحمى بالنار، فجعل الإحماء للنار مبالغة ثم طوى ذكر النار وأسند الفعل إلى الجار والمجرور تنبيهاً على المقصود فانتقل من صيغة التأنيث إلى صيغة التذكير، (﴿فَتَكُونُ بِهَا﴾) الكي هو إلصاق الحار من الحديد أو النار بالعضو حتى يحترق الجلد (﴿جِبَاهُهُمْ﴾) جمع جبهة، وهي ما بين الحاجبين إلى الناصية، (﴿وَجُوهُهُمْ﴾) جمع جَنْب، (﴿ظُهُورُهُمْ﴾) جمع ظَهْر، وخصت هذه الأعضاء من بين أعضاء البدن؛ لأنها مجوفة يصل الحر إليها بسرعة، ويقال: لأن الغني إذا أقبل عليه الفقير قبض جبهته وزوى ما بين عينيه وطوى كشحه وولى ظهره. ولأن الكي في الوجه أشنع وأشهر وفي الجنب والظهر ألم وأوجع، وقيل: لأن جمعهم وإمساكهم كان لطلب الوجاهة بالغنى والتنعم بالمطاعم الشهية والملابس البهيّة. وقيل: معناه يكونون على الجهات الأربع مقاديمهم ومآخيرهم وجنوبهم.

وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَوْضَعُ دِينَارٌ عَلَى دِينَارٍ لَكِنْ يَوْسَعُ كُلُّ جِلْدَةٍ حَتَّى يَوْضَعَ دِرْهَمٌ فِي مَوْضِعٍ عَلَى حِدَةٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مَرْفُوعًا مَا مِنْ رَجُلٍ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ أَحْمَرٌ أَوْ أَبْيَضٌ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بِكُلِّ صَحِيفَةٍ مِنْ نَارٍ يَكُونُ بِهَا قَدَمُهُ إِلَى ذَقْنِهِ، (﴿هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾)، أي: كنزتموه لتنتفع به نفوسكم وتلتذ، وتحصل لها الأغراض التي حامت حولها، ونفي ما علمتم أنكم كنزتموه لتستضر به أنفسكم وتتعذب، وهو توبيخ لهم، والمعنى على تقدير القول، أي: يقال لهم ذلك (﴿فَذُوقُوا﴾) وبإل (﴿مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾)

أي: كنزكم أو ما تكتزونونه، فما مصدرية أو موصولة.
ثم إن أكثر السلف على أن الآية عامة في المسلمين وأهل الكتاب، خلافاً
لمن ذهب إلى أنها خاصة بالكفار.

والوعيد المذكور في كل مال لم تُؤدَّ زكاته.
وفي حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أيما مال أدبت زكاته فليس بكنز، وإن كان
مدفوناً في الأرض، وأيما مال لم تُؤدَّ زكاته فهو كنز يُكوى به صاحبه، وإن كان
على وجه الأرض.

فإن قيل: ما تصنع بما روى سالم بن الجعد أنها لما نزلت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«تَبًّا لِلذَّهَبِ تَبًّا لِلْفُضَّةِ» قالها ثلاثاً، فقالوا له: أي مال نتخذه؟ قَالَ: «لِسَانًا ذَاكِرًا،
وَقَلْبًا خَاشِعًا، وَزَوْجَةً يَقِينُ أَحَدَكُمْ عَلَى دِينِهِ».

ويقوله ﷺ: «من ترك صفراء أو بيضاء، كوي بها».
وتوفي رجل فوجد في مئزره دينار فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كِيَّة».
وتوفي رجل فوجد في مئزره ديناران، قَالَ: «كِيْتَان».

فالجواب: إنه كان قبل أن يفرض الزكاة، فأما بعد فرض الزكاة فاللَّهُ
أعدل وأكرم أن يجمع عبده ماله من حيث أذن له فيه، ويؤدي عنه ما أوجب
عليه فيه، ثم يعاقبه، ولقد كان كثير من الصحابة رضي الله عنهم كعبد
الرحمن ابن عوف وطلحة بن عبيد الله يقتنون الأموال ويتصرفون فيها، وما
عابهم أحد ممن أعرض عن القنية؛ لأن الإعراض اختيار للأفضل، وإلا
دخل في الورع والزهد في الدنيا، والاقتناء مباح موسع لا يُدْمُ صاحبه،
ولكل شيء حد.

وما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أربعة آلاف فما دونها نفقة، فما زاد فهو
كنز، كلام في الأفضل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

واستدل أبو بكر الرازي من هذه الآية على إيجاب الزكاة في جميع الذهب
والفضة، مصوغاً، أو مضروباً، أو تبراً، أو غير ذلك؛ لعموم اللفظ.

1402 - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ،

قَالَ: ويدل أيضًا على ضم الذهب إلى الفضة لإيجابه الحق فيهما
مجموعين، فيدخل تحته الحلي أيضًا، وهو قول أصحابنا.
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يضم بالقيمة كالعروض وعندهما بالأجزاء.

تكميل:

روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما قَالَ: لما نزلت هذه الآية
كبر ذلك على المسلمين، وقالوا: ما يستطيع أحد منا لولده ما لا يبقى بعده، فقال
عمر رضي الله عنه: أنا أفرج عنكم، فانطلق عمر وأتبعه ثوبان رضي الله عنهما،
فأتى النبي ﷺ، فقال: يا نبي الله؛ إنه قد كبر على أصحابك هذه الآية، فقال
نبي الله ﷺ: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب بها ما بقي من أموالكم، وإنما
فرض الموارث من أموال تبقى بعدكم، قَالَ فكنز عمر رضي الله عنه ثم قَالَ
النبي ﷺ: ألا أخبرك بخبر ما يكنز المرء! المرأة الصالحة التي إذا نظر إليها
سرتة، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته».

ورواه أبو داود وابن مردويه من حديث يعلى بن يعلى، وأخرج الحاكم
وقال: صحيح على شرطهما ولم يخرجاه.

هذا وذكر مكي عن عمر بن عبد العزيز وعراك بن مالك أن هذه الآية
منسوخة بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ الآية [التوبة: 103].

وعن عمارة بن راشد قرأ عمر رضي الله عنه والذين يكنزون الآية فقال: ما
أراها إلا منسوخة بقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم في رواية أبي ذر هكذا: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾
إلى قوله: ﴿فَذَوْقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ [التوبة: 34].

(حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) أَبُو الْيَمَانِ الْبَهْرَانِيُّ الْحَمَصِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا
شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بالزاي والنون

أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطَ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا،

عبد الله بن ذكوان، (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الْأَعْرَجَ) وسقط في بعض النسخ لفظ ابن هرمز (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا) يوم القيامة، وعبر بعلی؛ ليشعر باستعلائها وتسلسلها عليه.

(عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ) عنده في القوة والسمن؛ ليكون أشد لنكايتها، وأثقل لوطنها، فتكون زيادة في عقوبته، وأيضاً فقد كان يود في الدنيا ذلك، فيراها في الآخرة أكمل.

وفي رواية الترمذي عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنُ، أَي: أَعْظَمُ مَا كَانَتْ عِنْدَ الَّذِي مَنَعَ زَكَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى حَالَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، مَرَّةً هَزِيلَةً، وَمَرَّةً سَمِينَةً، وَمَرَّةً صَغِيرَةً، وَمَرَّةً كَبِيرَةً، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهَا تَأْتِي عَلَى أَكْثَرِ أَحْوَالِهَا عِنْدَ صَاحِبِهَا.

وفي رواية أبي داود: أَوْفَرُ مَا كَانَتْ (إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطَ فِيهَا حَقَّهَا) أَي: زَكَاتِهَا. (تَطَوُّهُ) بِأَلْفٍ مِنْ غَيْرِ وَآوٍ عِنْدَ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ؛ لِشِدُوذِ هَذَا الْفِعْلِ مِنْ بَيْنِ نَظَائِرِهِ فِي التَّعَدِّيِّ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ فَاؤُهُ وَآوًا، أَوْ كَانَ عَلَى فِعْلِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ كَانَ غَيْرَ مُتَعَدٍّ غَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ وَوَسْعٍ، فَلَمَّا شَذَّاهُ دُونَ نَظَائِرِهِمَا أُعْطِيَ هَذَا الْحُكْمَ.

وقيل: إِنْ أَصْلُهُ يُوَطِّئُ بِكَسْرِ الطَّاءِ، فَسَقَطَتِ الْوَآوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ ثُمَّ فَتَحَتِ الطَّاءُ لِأَجْلِ الْهَمْزَةِ.

(بِأَخْفَافِهَا) جَمْعُ خُفٍّ وَهُوَ لِلْإِبِلِ بِمَنْزِلَةِ الظِّلْفِ لِلْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْظَّبَاءِ، وَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ وَالْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَالْقَدَمِ لِلْأَدَمِيِّ. وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَطَحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ أَوْفَرُ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلاً وَاحِداً، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا فِي

وَتَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطَ فِيهَا حَقُّهَا، تَطَّوُّهُ بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُّهُ بِقُرُونِهَا»، وَقَالَ: «وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ»

يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يُقضى بين العباد، ويرى سبيله إما إلى الجنة، وإما إلى النار». كذا في أصل مسلم: كلما مرت عليه أولاهها، ردت عليه آخرها.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: قالوا هو تغيير وتصحيف، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عَنْ أَبِيهِ: كلما مر عليه آخرها رد عليه أولاهها، وبهذا ينتظم الكلام. وأجاب القرطبي عنه بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها يمشي عليه تلاحقت بها آخرها، ثم إذا أرادت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع، فجاءت الأخرى أول حتى ينتهي إلى آخر الأولى، ثم ردت الأخرى وتبعها ما يليها إلى أن ينتهي أيضًا إلى الأولى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَتَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا) يوم القيامة (عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ) عنده في القوة والسمن (إِذَا لَمْ يُعْطَ فِيهَا حَقُّهَا) زكاتها، وسقط لفظ هو هنا الثابت بعد إذا فيما سبق.

(تَطَّوُّهُ بِأَظْلَافِهَا) بالطاء المعجمة (وَتَنْطَحُّهُ) بكسر الطاء على الأشهر، وقال الزين العراقي: وهو المشهور في الرواية، ويُروى بفتح الطاء أيضًا.

(بِقُرُونِهَا) وفيه: أن الله تَعَالَى يُخَيِّبُ الْبَهَائِمَ؛ ليعاقب بها مانع الزكاة، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها؛ لأن الحق في جميع المال غير متميز.

(وَقَالَ) ﷺ، أو قال أبو هريرة رضي الله عنه على الاختلاف في كون هذه القطعة مرفوعة أو موقوفة.

(وَمِنْ حَقِّهَا) يريد حق الكرم والمواساة وشريف الأخلاق لا لأنه فرض. قال ابن بطلال: وقال بعض العلماء: إنه منسوخ بآية الزكاة.

(أَنْ تُحْلَبَ) بالحاء المهملة على صيغة البناء للمفعول.

(عَلَى الْمَاءِ) أي: ليحضرها المساكين النازلون على الماء، فيعطون من ذلك اللبن؛ لأنها كانت عادة التصديق باللبن على الماء، فكان المساكين يرصدون

قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ، وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَّغْتُ»⁽¹⁾.

ذلك منهم. ولأن فيه رفقا بالماشية. وذكر الداودي أن تجلب بالجيم، وفسره بالإحضار إلى المصدق، وتعقبه ابن دحية، وجزم بأنه تصحيف، وعند أبي داود: قلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ما حقها؟ قَالَ: «إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنحتها وحلبها على الماء، وحمل عليها في سبيل الله».

فإن قيل: لما فسر الحق بالحلب فما وجه دلالة على الترجمة؟
فالجواب: إن من للتبعيض، فالحلب على الماء من جملة الحقوق والزكاة أصلها وأعظمها.

قَالَ ابن بطال: في المال حقان، فرض عين وغيره، فالحلب في الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق.

(قَالَ) ﷺ: (وَلَا يَأْتِي) نفي بمعنى النهي (أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارُ) بضم المثناة التحتية وبالعين المهملة وهو صوت المعز. وفي رواية ثغاء بضم المثناة وبالعين المعجمة وهو صياح الغنم، ويقال: الثغاء للضأن، واليُعار للمعز، وحكى ابن التين عن القزاز أنه رواه تعار بمثناة ومهملة، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس بشيء.

(فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ) له: (لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا) أي: للتخفيف عنك.
(قَدْ بَلَّغْتُ) إليك حكم الله تعالى، وليس المراد نهيمهم عن أن يأتوا بهذه الحالة، إنما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك في النهي في الحقيقة إنما باشر سبب الاتيان لا نفس الاتيان.

(وَلَا يَأْتِي) أحدكم يوم القيامة (بِبَعِيرٍ) يتناول ذكر الإبل وأنثاها.
(يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ) براء مضمومة وعين معجمة هو صوت الإبل.
(فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ) مستمداً مني، (فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا) وفي رواية: من الله شَيْئًا، (قَدْ بَلَّغْتُ) إليك ما أمرت بتبليغه وفي الحديث وجوب الزكاة في الإبل

1403 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ،

والبقر والغنم وسبجيء مقدارها في كل صنف في أحاديث أخر إن شاء الله تعالى. وزاد النَّسَائِيُّ في آخر هذا الحديث قَالَ: «يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفر منه صاحبه ويطلبه أنا كنزك فلا يزال حتى يلقيه إصبعة».

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ) أبو النصر التميمي، ويقال: الليثي الكناني.

أخرجه مسلم في الزكاة باب إثم مانع الزكاة رقم 987.

قال القسطلاني: قوله: «من حقها إلخ» قال العلماء: هذا منسوخ بآية الزكاة، أو هو من الحق الزائد على الواجب الذي لا عقاب بتركه بل على طريق المواساة كما قاله ابن بطال فيما مر، واستدل به من يرى أن في المال حقوقاً سوى الزكاة، وهو مذهب غير واحد من التابعين، وفي الترمذي عن فاطمة بنت قيس عنه عليه السلام: «إن في المال لحقاً سوى الزكاة»، ورواه بعضهم تجلب بالجيم. وجزم ابن دحية أنه تصحيف، وقد وقع عند أبي داود من طريق أبي عمرو الغداني ما يفهم أن هذه الجملة وهي «ومن حقها إلخ» مدرجة من قول أبي هريرة. ولكن في مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر هذا الحديث وفيه: فقلنا يا رسول الله وما حقها؟ قال: إطراق فحلها وإعارة دلوها، ومنحتها وحلبها على الماء، وحمل عليها في سبيل الله فينبأ أنها مرفوعة، كما نبه عليه في الفتحة، لكن قال الزين العراقي: الظاهر أنها أي: هذه الزيادة ليست متصلة كما بينه أبو الزبير في بعض طرق مسلم، فذكر الحديث دون الزيادة ثم قال أبو الزبير، سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول، ثم سألت جابراً فقال مثل قول عبيد بن عمير، قال أبو الزبير، وسمعت عبيد بن عمير يقول: قال رجل: يا رسول الله ما حق الإبل. قال حلبها على الماء، قال الزين العراقي فقد تبين أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عبيد بن عمير برسلة لا ذكر لجابر فيها، لكن قد وقعت هذه الجملة وحدها عند المؤلف أي: الإمام البخاري، مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في الشرب في باب حلب الإبل على الماء بسنده إلى عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حق الإبل أن تحلب على الماء» وهذا يقوي قول الحافظ ابن حجر إنها مرفوعة اهـ.

ولا يذهب عليك ما قال الحافظ في قوله، ولا يأتي أحدكم يوم القيامة، الحديث. هذا حديث آخر متعلق بالغلول من الغنائم، وقد أخرجه المصنف مفرداً من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في أواخر الجهاد اهـ.

ثم فسر الحافظ في الجهاد في باب الغلول بما يناسبه معنى الغلول، وظاهر القسطلاني أنه حمل هذا الكلام أيضاً على مانع الزكاة، إذ قال: قوله لا يأتي خبر بمعنى النهي، قال ابن المنير: ومن لطيف الكلام أن النهي الذي أولنا به النفي يحتاج إلى تأويل أيضاً، فإن القيامة ليست دار تكليف، وليس المراد نهيمهم عن أن يأتوا بهذه الحالة إنما المراد لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك، فالنهي في الحقيقة إنما باشر سبب الإتيان لا نفس الإتيان اهـ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعٌ.....

قَالَ الواقدي: مات ببغداد يوم الأربعاء غرة ذي القعدة سنة سبع ومائتين. وقد مر في باب وضع الماء عند الخلاء، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، (عَنْ أَبِي صَالِحِ) ذُكُوانِ الزِّيَاتِ (السَّمَّانِ)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ) بَمَدِ الْهَمْزَةِ، أَي: أَعْطَاهُ (مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ) بضم الميم على البناء للمفعول، أَي: صور له، وفي رواية: مثل له ماله، أَي: ماله الذي لم يؤد زكاته (يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا) بضم الشين المعجمة نصب على أنه مفعول ثانٍ لمثل.

قَالَ ابن الأثير: ومثل يتعدى إلى مفعولين، فإذا بني لما لم يسم فاعله يتعدى إلى واحد، فلذا قَالَ: مثل له شجاعًا.

وقال الطيبي: شجاعًا نصب يجري مجرى المفعول الثاني. وقال البدر الدمايني: شجاعًا منصوب على الحال.

وقيل: ضمن مثل معنى التصيير، أَي: صير ماله على صورة شجاع، وهي الحية الذكر، أو الذي يقوم على ذنبه، ويواثب الرجل والفارس، وربما يبلغ وجه الفارس، ويكون في الصحارى.

وقيل: الشجاع: الثعبان.

(أَفْرَعٌ) لا شعر على رأسه؛ لكثرة سُمِّه وطول عمره، وفي كتاب أبي عبيد سُمِّيَ أَفْرَعٌ؛ لأن شعر رأسه يتمعط لجمعه السُّم فيه.

وقال القراز: إن الحية لا شعر برأسها، فلعله يذهب جلد رأسه.

وفي تهذيب الأزهري: سُمِّيَ أَفْرَعٌ؛ لأنه يقري السم ويجمعه في رأسه حتى يتمعط فروة رأسه قال ذو الرمة:

قرى السمَّ حتى إنماز فروة رأسه عن العظم صلَّ فاتكَّ السَّعْ مارده
وقال القرطبي: الأفرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم، ومن الناس

لَهُ زَبِيَّتَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتَيْهِ - يَعْنِي شِدْقَيْهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكُ، أَنَا كَنْزُكَ،

الذي لا شعر برأسه، وقيل: كلما كثر سمه ابيض رأسه (لَهُ زَبِيَّتَانِ) تشية زبيبة بفتح الزاي وبموحدين بينهما ياء تحتية، وهما الزبدتان اللتان في الشدين، يقال: تكلم فلان حتى زب شدقاه، أي: أخرج الزبد من طرفي فمها.

وقيل: هما النكتتان السوداءوان فوق عينيها.

وقيل: نقطتان تكتفان فاها.

وقيل: لحمتان على رأسه.

وقيل: هما نابان يخرجان من فيها. ورُدَّ بعدم وجود ذلك.

والحاصل: أن الحية ذات الزبيبتين أخبث ما يكون من الحيات.

(يُطَوَّقُهُ) بفتح الواو على البناء للمفعول، أي: يجعل ذلك الشجاع طوقاً في عنقه. والضمير المستتر فيه للشجاع والبارز لمن آتاه الله ما لا.

وفي الكلام تشبيه كأنه قيل: يجعل ذلك الشجاع كالطوق في عنقه (يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ) ذلك الشجاع (بِلَهْزَمَتَيْهِ) بكسر اللام والزاي بينهما هاء ساكنة، تشية لهزمة، وفسره بقوله: يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ بكسر الشين المعجمة، أي: جانبي فمه. وفي رواية: (يَعْنِي شِدْقَيْهِ).

وفي الصحاح: هما العظمان الناتئان في اللحيين تحت الأذنين. وفي الجامع هما لحما الخدين اللذان يتحركان إذا أكل الإنسان.

والمأخوذ صاحب المال كما وقع مبينا في رواية همام عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الآتية في ترك الحيل بلفظ لا يزال يطلبه حتى ييسط يده فيلقمها فاه.

(ثُمَّ يَقُولُ) أي: الشجاع: (أَنَا مَالِكُ، أَنَا كَنْزُكَ) زيادة في الغصة والحسرة حيث لا ينفعه الندم، وفيه نوع من التهكم.

وفي حديث ثوبان عن ابن حبان: يتبعه، فيقول: أنا كنزك الذي تركته بعدك، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضغها، ثم يتبعه سائر جسده.

ولمسلم في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر

ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: 180] الآية⁽¹⁾.

منه، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده فيه، فيجعل يقضمها كما يقضم الفحل. وللطبراني في حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ينقر رأسه، (ثُمَّ تَلَا) ﷺ تصديقا لما قاله وتأيدا لكلامه: (﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ الآية) يعني: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180] وحذف واو ولا، وهي ثابتة في القرآن، وفي رواية: لا تحسبن، بإثبات الواو وبالخطاب.

والمعنى على الغيبة: ولا يحسبن الباخلون بخلهم خيرا لهم، فقدر المفعول الأول بدلالة يبخلون عليه.

أو ولا يحسبن الرسول ﷺ بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بتقدير المضاف، وهو التأكيد للمقدر.

ويحتمل أن يكون راجعا إلى البخل المدلول عليه بقوله: يبخلون على أنه مفعول أول لقوله: لا يحسبن، على استعارة المرفوع للمنصوب، على تقدير كون فاعل لا يحسبن قوله: الذين يبخلون، وإما على الخطاب فالمعنى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ يا مُحَمَّدٌ بخل ذين يبخلون هو خيرا لهم، ﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، أي: سيلزمون وبأل ما بخلوا به وإثمهم لزام الطوق.

وفي أمثالهم تقلدها طوق الحمامة، إذا جاء بهنة يسب بها ويذم. أو يجعل ما بخل به من الزكاة حية يطوقها في عنقه يوم القيامة تنهشه من القرن إلى القدم، وتنقر رأسه وتقول: أنا مالك، كما في الحديث.

وعن النخعي: سيطوقون بطوق من نار.

وفي تلاوة رسول الله ﷺ الآية عقب ذلك دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة، وعليه أكثر المفسرين.

وقال مسروق: إنها نزلت فيمن له مال، فيمنع قرابته صلته، فيطوق حية كما سلف.

وقيل: نزلت في الأبحار الذين كتموا صفة النَّبِيِّ ﷺ.

وفي الحديث: دلالة على جواز قلب الأعيان، وذلك في قدرة الله تعالى هين لا ينكر.

وفيه: أن لفظ مالا بعمومه يتناول الذهب والفضة وغيرهما من الأموال الزكوية.

وقال المهلب: لم ينقل عن الشارع زكاة الذهب من طريق الخبر، كما نقل عن زكاة الفضة.

وتعقبه العيني: بأنه صح في حديث أبي بكر مُحَمَّد بن عمرو بن حزم عَنْ أَبِيهِ، عن جده، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات مطولاً: وفيه وفي كل أربعين ديناراً دينار.

رواه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما، وكان صرف الدينار عشرة دراهم، فعدل المسلمون بخمس أواق من الفضة عشرين مثقالاً، وجعلوه زكاة نصاب الذهب، وتواتر العمل به.

وعليه جماعة العلماء أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً وقيمتها مائتا درهم فيها نصف دينار إلا ما روي عن الحسن أنه ليس فيما دون أربعين ديناراً زكاة، وهو شاذ لا يعول عليه.

وزهدت طائفة: إلى أن الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم، ففيه زكاة، وإن كان أقل من عشرين مثقالاً، وهو قول عطاء وطاوس والزهري، فجعلوا الفضة أصلاً في الزكاة.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ.

4 - باب مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ (1): «لَيْسَ فِيمَا دُونَ

4 - باب مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ

(باب مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ) لفظ الترجمة لفظ حديث رُوِيَ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْرَجَهُ مَالِكٌ، عن ابن عبد الله بن دينار، عنه مَوْقُوفًا وكذا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عنه. ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثَّوْرِيِّ عن عبد الله بن دينار، وَأَخْرَجَهُ البيهقي أَيْضًا من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين، فليس بكنز، وكل ما لا تُؤدِّي زكاته فهو كنز، وإن كان ظاهرًا على وجه الأرض، أورده مَرْفُوعًا، ثم قَالَ: ليس بمحفوظ، والمشهور وقفه، وهذا يؤيد أن الكنز المراد منه معناه الشرعي، لا معناه اللغوي، وهو المال المدفون في الأرض.

وفي الباب عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الحاكم بلفظ: إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره. ورجح أبو زرعة والبيهقي وقفه أَيْضًا، كما عن عبد الرزاق.

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بلفظ: «إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك». وقال: حسن غريب، وصححه الحاكم وهو على شرط ابن حبان. وعن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق عطاء عنها قالت: كنت ألبس أوضاعا من ذهب، فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أكنز هو؟ فقال: «ما بلغ أن يؤدَّى زكاته فزكي، فليس بكنز» رواه أبو داود وإسناده جيد ورجاله رجال البُخَارِيِّ وَأَخْرَجَهُ الحاكم وصححه أَيْضًا.

(لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) في الحديث الآتي في هذا الباب: ("لَيْسَ فِيمَا دُونَ

(1) قال السندي: قوله لقول النبي إلخ. تعليل للسابق، إما بالنظر إلى تضمنه دعوى أنه ليس كل مال كنزًا، أو باعتبار أن ما أدى منه الزكاة بعد وجوبها هو وما لا تجب فيه الزكاة سواء، فإذا علم بالحديث حال ما لا يجب فيه الزكاة وأنه لا صدقة فيه، بل هو كله حلال لصاحبه، فكذلك ما أدى منه الزكاة بعد وجوبها اهـ.

وقال الحافظ، قال ابن بطال وغيره، وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكنز =

خَمْسَةُ أَوَاقٍ

خَمْسَةِ) وفي رواية: خمس بدون التاء (أَوَاقٍ) بغير ياء كجوارٍ، وفي رواية:

المنفي هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك، وإذا تقرر ذلك فحديث: «لا صدقة فيما دون خمس أواق» مفهومه أن ما زاد على الخمسة ففيه الصدقة ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه، فلا يسمى ما يفضل بعد إخراجه الصدقة كنزًا: وقال ابن رشيد، وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عُفي عن الحق فيه فليس بكنز قطعًا، والله قد أثنى على فاعل الزكاة، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى على فيه وهو المال، ويتلخص أن يقال ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزًا لأنه معفو عنه، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفي عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزًا اهـ.

قال الكرماني: فإن قلت ما هذه اللام في: «لقول النبي» إلخ، قلت للتعليل، وتوجيهه أن المدفون إذا كان أقل من خمس أواق لا يلزم الإنفاق منه، فلا يترتب عليه العذاب، وكذا إذا أنفق منه ما يلزمه وهو قدر الزكاة لا يترتب العذاب عليه. لأن شرط حصول العذاب الكنز وعدم الإنفاق اهـ.

وقال العيني: قوله «لقول النبي ﷺ» إلخ. علل البخاري هذا الحديث حيث ذكره بلام التعليل: صحة ترجمته» باب: «ما أدى زكاته فليس بكنز» لأن شرط كون الكنز شيئان: أحدهما: أن يكون نصاباً، والثاني: أن لا يخرج منه الزكاة، فإذا عدم النصاب لا يلزمه شيء فلا يكون كنزًا ولا يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ أَلْهَبَ﴾ الآية، وإذا وجد النصاب وزكى لا يكون كنزًا فلا يستوجب العذاب، وهذه هي الترجمة، فإن قلت: كيف يطابق هذا التعليل الترجمة، والترجمة فيما أدي زكاته فليس بكنز والحديث فيما إذا كان العين أقل من خمس أواق ليست فيها صدقة! وبهذا الوجه اعترض الإسماعيلي على هذه الترجمة، قلت. تكلف فيه بأن قيل مراده أن ما دون خمس أواق ليس بكنز لأنه لا صدقة فيه، فإذا كانت خمس أواق أو أكثر، وأدى زكاتها فليست بكنز، فلا يدخل تحت الوعيد، وعن هذا قال ابن بطال، نزع البخاري بأن كل ما أدى زكاته فليس بكنز لإيجاب الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في كل خمس أواق ربع عشرها، فإذا كان ذلك فرض الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فمعلوم أن الكنز وإن بلغ ألقًا إذا أديت زكاته فليس بكنز ولا يحرم على صاحبه اكتنازه لأنه لم يتوعد عليه، وإنما الوعيد على ما لم تؤد زكاته اهـ.

ثم قال الحافظ: ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث رُوِيَ مرفوعًا وموقوفًا عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفًا، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال إنه ليس بمحفوظ، وأخرجه البيهقي أيضًا من رواية عبد الله ابن نمير عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «كل مال أدت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز، وكل مال لا تؤدي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرًا على وجه الأرض» أورده مرفوعًا، ثم قال: ليس بمحفوظ والمشهور وقفه، وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكنز معناه الشرعي وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ إذا أدت زكاة مالك فقد =

صَدَقَهُ.

أواقي، بإثبات الياء جمع أوقية كأثفية وأثافي، ويجوز تخفيف الياء وتشديدها، والأوقية أربعون درهما وسيجيء تفصيله إن شاء الله تعالى.

قوله: (خَمْسَ أَوَاقٍ) في نسخة: خمس أواقي.

(صَدَقَهُ) علل البخاري رَحِمَهُ الله ترجمته بهذا الحديث، وحاصله أن شرط

أذهبت عنه شره، ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار، وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك، وقال حسن غريب وصححه الحاكم، وهو على شرط ابن حبان وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضًا، وأخرجه أبو داود.

وقال ابن عبد البر: في سنده مقال، وذكر شيخنا في شرح الترمذي أن سنده جيد، وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبه مؤلفًا بلفظ الترجمة، وأخرجه أبو داود مرفوعًا بلفظ: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم» وفيه قصة، قال ابن عبد البر: والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته، ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعًا إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال: ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر، ثم قال الحافظ: قوله «إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتناز، وهو: حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به كان في أول الإسلام ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة بيان نصبها ومقاديرها لا إنزال أصلها، وقول ابن عمر: لا أبالي لو كانت لي مثل أحد ذهبًا، كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب، والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره، فلا يجب أن يحبسه عنه أو يكون له، لكنه ممن يرجى فضله وتطلب عائدته كالإمام الأعظم، فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئًا، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغني به عن مسألة الناس، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادخار شيء أصلاً، قال ابن عبد البر: وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال مجموع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يذم فاعله، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال: هل علي غيرها؟ قال لا إلا أن تطوع، والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر، كما تقدم عن ابن عمر، وقد استدلل له ابن بطال بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ أي: ما فضل عن الكفاية، فكان ذلك واجبًا في أول الأمر، ثم نسخ والله أعلم.

وفي المسند من طريق يعلى بن أوس عن أبيه قال: كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول اهـ.

1404 - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 34]. قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «مَنْ كَنَزَهَا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا،»

كون المال كنزاً مذموماً يستحق عليه الوعيد شيئان: أحدهما: أن يكون نصاباً، والثاني: أن لا يخرج منه زكاته، فإذا عدم النصاب لا يلزمه شيء، فلا يكون كنزاً، وإذا وجد النصاب وزكي لا يكون كنزاً أيضاً، وأما إذا وجد النصاب ولم يرك كنزاً مذموماً، فيدخل تحت آية الوعيد.

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ) بفتح الشين المعجمة وكسر الموحدة وسعيد بكسر العين وبالتحتانية، الحبطي بالحاء المهملة والموحدة المفتوحتين وبالطاء المهملة نسبة إلى الحبطات من بني تميم، والحبط هو الحارث بن عمرو ابن تميم ابن مرّ وولده، يقال لهم: الحبطات، روى عنه البخاري في مناقب عثمان رضي الله عنه، وفي الاستقراض مفرداً، وفي غير موضع مقروناً بإسناده بإسناد آخر، وثقه أبو حاتم الرازي، وكتب عنه ابن المديني، وقال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث، غير مرضي. لكن قال القسطلاني: لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنه ضعيف، فكيف يعتمد في تضعيف الثقات.

قيل: مات سنة تسع وعشرين ومائتين، وقيل: سنة تسع وثلاثين.

وهذا التعليق وصله أبو داود في كتاب الناسخ والمنسوخ عن مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ. ووقع في رواية عن الكشميهني هنا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) شَيْبٍ، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ) هو أخو زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ) له: (أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي) عَنْ (قَوْلِ اللَّهِ) تَعَالَى وفي رواية: أَخْبِرْنِي فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِدُونِ عَنْ.

(﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ كَنَزَهَا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا) أفرد الضمير إما على تأويل الأموال، أو أعاد الضمير إلى الفضة؛ لأن الانتفاع بها أكثر، أو لكثرة

فَوَيْلٌ لَهُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ»⁽¹⁾.

1405 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ،

وجودها، أو اكتفى ببيان حكمها عن حكم الذهب، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن.

(فَوَيْلٌ لَهُ) الويل الحزن والهلاك والمشقة في العذاب، والمعنى: فالعذاب لمن كنز الذهب والفضة ولم يفقهها في سبيل الله. وارتفاع ويلها بالابتداء.
(إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ يريد بما قبل نزول الزَّكَاةِ قوله تَعَالَى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: 219] أي: ما فضل عن الكفاية، فكانت الصدقة فرضاً بما فضل عن كفايته.

(فَلَمَّا أُنْزِلَتْ) أي: الزَّكَاةُ بعد الهجرة في السنة الثانية قبل فرض رمضان، أو في السنة السابعة، أو في التاسعة كما جزم به ابن الأثير في التاريخ، وفيه نظر على ما تقدم.

نعم كان بعث العمال لأجل أخذ الصدقات كان في التاسعة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ) أي: مطهرة لها عن حق الفقراء، وهي أوساخ الناس، ولهذا لا تحل لبني هاشم؛ لما ورد في حديث مسلم: أن الصدقة لا تنبغي لآل مُحَمَّدٍ، إنما هي أوساخ الناس، فإذا أخرجت الزَّكَاةُ يحصل الطهر للأموال، وكذلك هي طهر لأصحاب الزَّكَاةِ عن رذائل الأخلاق.

ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري وأيلي ومدني، وفيه رواية لابن عن الأب، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي. وقد أخرج متنه المؤلف في التفسير أيضاً، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ) هو إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ أَبُو النضر الأموي مولاهم الفراديسي الشامي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ) ابن عبد الرحمن الأموي مولاهم البصري، ثم الدمشقي، مات سنة تسع وثمانين ومائة، (قَالَ) عبد الرحمن (الأَوْزَاعِيُّ) وفي رواية: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ:

أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

(أَخْبَرَنِي) بالإنفراد، (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالمثلثة (أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ) بفتح العين في الأول وضمها في عمارة المازني الأنصاري (أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ) المازني المدني: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ) بغير ياء كجوارٍ، وكذا في رواية أبي داود، ووقع في رواية مسلم أواقٍ بالياء.

وقال النَوَوِيُّ: ووقع أيضًا بدون الياء، وكلاهما صحيح، وهي جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد الياء، ويجمع على أواقٍ بتشديد الياء وتخفيفها، وأواقٍ بحذفها.

قَالَ ابن السكيت في الإصلاح: كل ما كان من هذا النوع واحده مشددًا جاز في جمعه التشديد والتخفيف، كالأوقية والأواق، والسرية والسراي، والبخية والبخاتي، والأنفية والأثافي.

وقيل: بحذف الهمزة وفتح الواو وتشديد الياء، وجمعها وقايا، مثل ضحية وضحايا.

وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة اللغة على أن الأوقية الشرعية أربعون درهما، وهي أوقية الحجاز.

وقال القاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن النَّبِيِّ ﷺ، وهي التي تعتبر في باب الزَّكَاةِ والنكاح.

وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمان عبد الملك ابن مروان، وأنه جمعها برأي العلماء، وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دوانيق، قول باطل، وإنما معنى ذلك أنه لم يكن منها شيء سوى ضرب فارس أو الروم، بل كانت صغارًا وكبارًا، وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة، فرأى صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه، وصيرها وزنًا واحدًا لا

تختلف، وأعيانا يستغنى فيها عن الموازين، فجمع أكبرها وأصغرها وضربه على وزن معلوم.

وقال القاضي: ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة، وإلا فكيف كان يتعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد، كما كانت الأوقية معلومة.

وقال النووي: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف، وهو أن الدرهم ستة دوانيق، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، ولم يتغير المثلث في الجاهلية ولا الإسلام، وهو اثنتان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقشر، وقطع في طرفها ما دق وطال.

وقد روى ابن سعد في الطبقات في ترجمة عبد الملك بن مروان: أنه ضرب عبد الملك بن مروان الدراهم والدنانير سنة خمس وسبعين، وهو أول من أحدث ضربها ونقش عليها.

وقال الواقدي: كانت مثاقيل الجاهلية التي ضرب عليها عبد الملك اثنتين وعشرين قيراطاً إلا حبة بالشامي، وكانت العشرة وزن سبعة مثاقيل انتهى.

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الأموال في باب الصدقة وأحكامها: كانت الدراهم قبل الإسلام كباراً أو صغاراً، فلما جاء الإسلام ورأوا ضرب الدراهم وكانوا يزكونها من النوعين، فنظروا إلى الدرهم الكبير، فإذا هو ثمانية دوانيق، وإلى الدرهم الصغير فإذا هو أربعة دوانيق، فوضعوا زيادة الكبير على نقصان الصغير، فجعلوها درهمين كل واحد منهما ستة دوانيق، ثم اعتبروا بالمثاقيل ولم يزل المثلث في الدرهم محدوداً، لا يزيد ولا ينقص، فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي أحدها ستة دوانيق سبعة مثاقيل، وأنه موافق لسنة رسول الله ﷺ في الصدقة، فمضت سنة الدراهم على هذا، واجتمعت على الأمة، فلم يختلف في أن الدرهم ستة دوانيق، فما زاد أو نقص قيل فيه: زائد وناقص، والناس في الزكاة على الأصل الذي هو السنة لم يزيغوا عنها انتهى.

وذكر في كتب أصحابنا أن الدراهم كانت في الابتداء على ثلاثة أصناف:

صنف منها كل عشرة منه عشرة مثاقيل، كل درهم مثقال.

وصنف منها كل عشرة منه ستة مثاقيل ، كل درهم ثلاثة أخماس مثقال.

وصنف منها كل عشرة منه خمسة مثاقيل ، كل درهم نصف مثقال.

وكان الناس يتصرفون فيها ويتعاملون بها فيما بينهم إلى أن استخلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فأراد أن يستخرج الخراج بالأكبر ، فالتمسوا منه التخفيف ، فجمع حُسَابَ زمانه ليتوسطوا ويوفقوا بين الدراهم كلها وبين ما رامه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبين ما رامه الرعية ، فاستخرجوا له وزن السبعة بأن أخذوا من كل صنف ثلثه ، فيكون المجموع سبعة مثاقيل .

هذا وفي الذخيرة للقرافي أن الدرهم المصري أربعة وستون حبة ، وهو أكبر من درهم الزَّكَاة ، فإذا أسقطت الزيادة كان النصاب من دراهم مائة وثمانين درهما وحبتين .

وفي فتاوى الفضلي : تعتبر دنانير كل بلد ودراهمهم .

وقال القرطبي : درهم الكيل زنته خمسون حبة وخمسا حبة ، وُسْمِي بذلك ؛ لأنه بتكيل عبد الملك بن مروان ، أي : بتقديره وتحقيقه ، وذلك أن الدراهم التي كان الناس يتعاملون بها نوعان نوع عليه نقش فارس ، ونوع عليه نقش الروم ، وأحد النوعين يقال له : البغلي وكان ثمانية دوانيق ، والآخر يقال له : الطبري وكان أربعة دوانيق ، وفي شروح الهداية : البغلية منسوبة إلى ملك يقال له : رأس البغل .

والطبرية نسبة إلى طبرية ، وقيل : طبرستان .

وفي الأحكام للماوردي : استقر في الإسلام زنة الدراهم ستة دوانيق ، مما زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً ، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً ، وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وسبعان .

وزعم المرغيناني أن الدرهم كان شبيه النواة ، ودُوِّرَ في عهد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فكتب عليه لا إله إلا الله مُحَمَّد رسول الله ، ثم زاد ناصر الدولة بن حمدان قول ﷺ ، فكانت منقبة لآل حمدان .

وفي كتاب المكايل عن الواقدي، عن معبد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن سابط قال: كان لقريش أوزان في الجاهلية، فلما جاء الإسلام أقرت على ما كانت عليه الأوقية أربعون درهماً، والرطل اثنتا عشرة أوقية، فذلك أربعمائة وثمانون درهماً، وكان لهم النش وهو عشرون درهماً، والنواة وهي خمسة دراهم، وكان المثلقال اثنين وعشرين قيراطاً إلا حبة، وكان العشرة دراهم وزنها سبعة مثاقيل، والدرهم خمسة عشر قيراطاً، فلما قدم النبي ﷺ المدينة، وكان يسمى الدينار لوزنه ديناراً، وإنما هو تبر، ويسمى الدرهم لوزنه درهماً، وإنما هو تبر، أقر موازين المدينة على هذا، فقال ﷺ: «الميزان ميزان أهل المدينة»، ثم القيراط طسوجان، والطسوج حبتان، والحبة سدس ثمن درهم، وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم، وقيل: القيراط خمس شعيرات. وعند الدارقطني بسند فيه زيد بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه يرفعه الوقية أربعون درهماً.

وقال أبو عمر وروى جابر أن النبي ﷺ قال: الدينار أربعة وعشرون قيراطاً، قال أبو عمر: هذا وإن لم يصح سنده، ففي الإجماع على معناه ما يغني عن إسناده، واللَّهُ أَعْلَمُ.

والحاصل: أن في قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» بيان نصاب الفضة، وهي مائتا درهم؛ لأن كل أوقية أربعون درهماً بنص الحديث والإجماع، وأما الذهب فعشرون مثقالاً، والمعول فيه على الإجماع، إلا ما روي عن الحسن البصري والزهري أنهما قالاً: لا تجب في أقل من أربعين مثقالاً، والأشهر عنهما الوجوب في عشرين مثقالاً كما قاله الجمهور.

وقال القاضي عياض: وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالاً، قال: ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مائتي درهم، ثم إذا زاد الفضة أو الذهب على النصاب اختلفوا فيه، فقال مالك والليث والثوري والشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وعامة أهل الحديث: إن فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره، ولا وقص مثلاً إذا زاد على المائتين درهم يجب فيها جزء من أربعين جزءاً من

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَةٌ،

درهم، وإذا زاد درهمان ففيهما جزءان منها، وهكذا. وروي ذلك عن علي وابن عمر رضي الله عنهم.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وبعض السلف: لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنائير، فإذا زاد ففي كل أربعين درهماً درهم وفي كل أربعة دنائير درهم فجعل لها وقصاً كالماشية دليل الفريق الأول: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم، وإذا زاد عليها فبحسابه».

ودليل الفريق الثاني: قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين». وما رواه الفريق الأول محمول على زيادة مقدار الخمس.

(وَلَيْسَ) وفي رواية: ولا (فِيمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ) من الإبل (صَدَقَةٌ) الذَّود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وفي آخره دال مهملة، هي الإبل من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحده من لفظه.

وقيل: الذود ما بين الشنتين والتسع من الإناث دون الذكور، وقيل: من الواحد إلى العشرة، ويُجمع على أذواد.

وقال سيبويه: وقالوا ثلاث ذود، فوضعه موضع أذواد. وقال الفارسي: وهذا على حد قولهم ثلاثة أشياء، فإذا وصفت الذود، فإن شئت جعلت الوصف مفرداً بالهاء على حد ما توصف الأسماء المؤنثة التي لا تعقل، فقلت: ذود جربة، وإن شئت جمعته، فقلت: ذود جراب، ذكره في المخصص.

وفي المحكم: وقيل: الذود من ثلاث إلى خمس عشرة.

وقيل: إلى عشرين.

وقال ابن الأعرابي: إلى الثلاثين ولا يكون إلا من الإناث وهو مؤنث وتصغيره بغير هاء على غير قياس وفي كتاب نعوت الإبل لأبي الحسن النضر بن شميل المازني ما يدل على أنه ينطلق على الذكور أيضاً وهو قوله الذود ثلاثة أبعة.

وفي الجامع للقرزاز: وقول الفقهاء ليس فيما دون خمس ذود صدقة إنما معناه خمس من هذا الجنس، وقد أجاز قوم أن يكون الذود واحداً وسمي الذود ذوداً؛ لأنه يذاد، أي: يساق.

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

ثم الرواية المشهورة خمس ذود بالإضافة وروي بتنوين خمس ويكون ذود بدلاً منه وبزيادة التاء في خمس، أي: أن الذود ينطلق على الذكر والمؤنث. وتركوا القياس في الجمع كما قالوا ثلاثمائة.

وقيل: إنما جاز؛ لأنه في معنى الجمع كقوله تَعَالَى: ﴿سَعَةً رَهْطٍ﴾ [النمل: 48] ثم في هذا القول بيان نصاب الإبل في الزكاة فالإبل إذا بلغت خمساً سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا بالإجماع وليس فيه خلاف وسيجيء الكلام فيه مفصلاً في موضعه إن شاء الله تَعَالَى.

(وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ) وفي رواية خمسة (أَوْسُقٍ) من تمر أو حب (صَدَقَةٌ) أوسق بفتح الهمزة وضم السين جمع وسق بفتح الواو وكسرهما والفتح أشهر، وأصله في الحمل حمل البعير. وقيل: هو الحمل عامة.

وقيل: هو ستون صاعاً بصاع النَّبِيِّ ﷺ، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلاث بالبغدادي، فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي ورطل بغدادي على الأشهر الأظهر مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم. واحتج به الشافعي وأبو يوسف ومحمد أن ما أخرجته الأرض إذا بلغ خمسة أوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء.

وقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره العشر، سواء سقاه سيح، أي: ماء جار، أو مطر، وسواء يبقَى سنة أو لا، إلا القصب والحطب والحشيش.

ودليل أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ قوله ﷺ: «ما أخرجته الأرض ففيه العشر» وإذا ورد الحديثان على شيء واحد ولم يعرف تاريخهما، فالأخذ بالعام أولى احتياطاً، وإنما استثنى القصب والحطب والحشيش؛ لأن سبب وجوب الزكاة الأرض النامية بالخارج، والأرض لا تستنمى بالحطب وأمثاله عادة، وأما الأقلام وقصب السكر ففيهما العشر؛ لأن الأرض تستنمى بهما.

(1) أطرافه 1447، 1459، 1484 - تحفة 4402.

أخرجه مسلم في أول كتاب الزكاة رقم 979.

1406 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، سَمِعَ هُشَيْمًا، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ، فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنَزَلَكَ هَذَا؟ قَالَ: «كُنْتُ بِالشَّامِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 34]» قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ⁽¹⁾، فَقُلْتُ: «نَزَلْتُ فِيْنَا وَفِيهِمْ،

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هكذا غير منسوب، ورؤي: علي بن أبي هاشم، واسم أبي هاشم عبيد الله الليثي البغدادي، ويعرف عبيد الله بالطبراخ بكسر الطاء المهملة وسكون الموحدة آخره خاء معجمة أنه (سَمِعَ هُشَيْمًا) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة، هو ابن بشير بضم الموحدة وفتح الشين المعجمة ابن القاسم بن دينار، (أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ) بضم الحاء وفتح الصاد والمهملتين أبو الهذيل، (عَنْ زَيْدِ ابْنِ وَهَبٍ) بفتح الواو هو ابن سليمان الهمداني الجهني الكوفي التابعي الكبير أحد المخضرمين.

(قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ) بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة، موضع معروف بين مكة والمدينة على ثلاث مراحل من المدينة، وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حماها لإبل الصدقة، وقال السمعاني: هي قرية من قرى المدينة، نزل بها أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومات بها سنة ثنتين وثلاثين، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله.

(فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة، وكلمة إذا للمفاجأة، والباء للمصاحبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقُلْتُ لَهُ: (مَا) أي: أي شيء (أَنْزَلَكَ مَنَزَلَكَ هَذَا؟) وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك؛ لأن مبغضي عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانوا يشنعون عليه أنه نفى أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَبَيَّنَ أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن نزوله في ذلك المكان إنما كان باختياره حيث (قَالَ) أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كُنْتُ بِالشَّامِ) أي: بدمشق، (فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ) ابن أبي سُفْيَانَ، وكان إذ ذاك عامل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على دمشق (في) من نزل قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ) وفي رواية جرير ما هذه فينا، (فَقُلْتُ: نَزَلْتُ فِيْنَا وَفِيهِمْ) فمعاوية

(1) قال الكرمانى: قال ابن بطلال: إن معاوية نظر إلى سياق الآية فقال إنها نزلت في الأحرار =

فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرَ إِلَى سِيَاقِ الْآيَةِ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَحْبَارِ وَالرَّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَأَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظَرَ إِلَى عَمُومِ الْآيَةِ، وَأَنْ مِنْ لَا يَرَى أَدَاءَهَا مَعَ أَنَّهُ يَرَى وَجُوبَهَا يُلْحَقُهُ هَذَا الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ.

(فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ) وَفِي نَسْخَةٍ: فِي ذَاكَ أَيِّ نِزَاعٍ، بَلْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَالْمَنَازَعَةِ لَهُ، وَكَانَ جَيْشُ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمِيلُ إِلَى أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً.

وَقَدْ بَيَّنَّ السَّبَبَ فِي سَكْنَاهِ الشَّامَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَلَغَ الْبِنَاءُ، أَيُّ: بِالْمَدِينَةِ سَلْعًا، فَارْتَحِلْ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبِنَاءَ سَلْعًا قَدِمْتُ الشَّامَ، فَكُنْتُ بِهَا فِذَكَرِ الْحَدِيثِ. وَعِنْدَهُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ فِيهِ ضَعْفٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اسْتَأْذَنَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ إِنَّهُ يُؤْذِنُنَا فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ لَهُ عُثْمَانُ أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّكَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَا وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أَحْبَبَكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مِنْ بَقِيٍّ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي عَاهَدْتَهُ عَلَيْهِ وَأَنَا بَاقٍ عَلَى عَهْدِهِ» قَالَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُلْحَقَ بِالشَّامِ فَكَانَ يَحْدِثُهُمْ وَيَقُولُ لَا يَبِيتَنَّ عِنْدَ أَحَدِكُمْ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ إِلَّا مَا يَنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ يَعْدُهُ لَغَرِيمٍ فَخَشِيَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ خِلَافٌ.

(وَكَتَبَ) أَيُّ: مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي) حِينَ كَتَبَتْ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ لَكَ بِالشَّامِ حَاجَةٌ فَابْعَثْ إِلَيَّ أَبِي ذَرٍّ.

والرهبان الذين لا يرون الزكاة، وأبا ذر رضي الله عنه نظر إلى عموم الآية، وإن من يرى وجوب الزكاة ولا يرى أداءها يلحقه هذا الوعيد الشديد أيضًا، انتهى. وهكذا في العيني بدون العزو إلى الكرمانى، إلا أن فيه: الرهبان الذين لا يؤتون الزكاة، انتهى.

وقال الحافظ: الصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه، وتعقبه النووي بالإبطال، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان، وهؤلاء لم يخونوا، قال الحافظ: لقوله محمل، وهو أنه أراد من يفعل ذلك، وإن لم يوجد حينئذ من يفعله، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب، انتهى.

فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ فَقَالَ لِي: إِنَّ شِئْتَ تَنْحَيْتَ، فَكُنْتُ قَرِيبًا، «فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبْشِيًّا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ»⁽¹⁾.

قَالَ المهلب: وكان هذا من توفير معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ له إذ كتب فيه إلى السلطان الأعظم، ولم يخرج به؛ لأنه لو أُخْرِجَهُ لكان وصمة عليه.
(فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ) بفتح الدال، إما فعل مضارع فهمزته همزة قطع، أو فعل أمر فهمزته همزة وصل.
(فَقَدِمْتُهَا) أي: المدينة، (فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ) أي: يسألوني عن سبب خروجي من دمشق وعما جرى بيني وبين معاوية.

(حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَاكَ لِعُثْمَانَ فَقَالَ لِي: إِنَّ شِئْتَ تَنْحَيْتَ) من التنحي وهو التبعاد.

(فَكُنْتُ) مكان (قَرِيبًا) من المدينة، أي: إن كنت تخشى وقوع فتنة فاسكن مكانا قريبًا من المدينة، فنزل الربذة وسكن بها، وقبره فيها، وقد كان يغدو إليها في زمن النَّبِيِّ ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه، وفي رواية الطبري، فقال له: تنحَّ قريبًا، قَالَ: واللَّهِ لَنْ أَدْعَ مَا كُنْتُ أَقُولُهُ، وكذا لابن مردويه من طريق ورقاء عن حصين بلفظ: فواللَّهِ لَا أَدْعَ مَا قُلْتُ.

والحاصل: أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمره بالتنحي عن المدينة؛ لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور، فاختر الربذة.

(فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ) بالنصب. ثم أخبر أن طاعة الأمراء واجبة حتى لو أمر الخليفة حبشيًّا كان على الرعية السمع والطاعة له فقال: (وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ) عبدًا (حَبْشِيًّا لَسَمِعْتُ) قوله (وَأَطَعْتُ) أمره، وفي فوائد أبي الحسن ابن

(1) طريقه 4660 - تحفة 11916.

قال الحافظ: قوله: «حبشيًّا». وفي رواية ورقاء: «عبدًا حبشيًّا» ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب عن عمه عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال له: كيف تصنع إذا أخرجت منه؟ «أي من المسجد النبوي» قال: آتي الشام قال: كيف تصنع إذا أخرجت منه؟ قال أضرب سيفي، قال: أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدًا؟ قال: تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث ساقوك، وعند أحمد أيضًا من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد نحوه، انتهى.
وقال أيضًا: الربذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة، نزل به =

حذلم بإسناده إلى عبد الله بن الصامت، قَالَ: دخلت مع أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فحسر عن رأسه، فقال: والله ما أنا منهم، يعني: الخوارج، فقال: إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة، قَالَ: لا حاجة لي في ذلك، ائذن لي بالربذة، قَالَ: نعم.

وفي رواية أبي داود الطيالسي بعد قوله: ما أنا منهم، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت. وفي طبقات ابن سعد من وجه آخر، أن ناسًا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إن هذا الرجل فعل بك ما فعل فهل أنت ناصب لنا راية، يعني: فنقاتله فقال لا لو أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت.

وروى أحمد وأبو يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود، عن عمه، عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ له: «كيف تصنع إذا أخرجت منه؟»، أي: من المسجد النبوي قَالَ أتى الشام قَالَ كيف تصنع إذا أخرجت منها قَالَ أعود إليه، أي: إلى المسجد النبوي قَالَ كيف تصنع إذا أخرجت منه قَالَ أضرب بسيفي قَالَ ألا أدلك على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدًا تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث ساقوك. ثم الصحيح أن إنكار أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه كذا قَالَ بعضهم وتعقبه التَّوَوِيُّ بِأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله

أبو ذر في عهد عثمان رضي الله عنه ومات به. وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبغضي عثمان رضي الله عنه كانوا مشنعون عليه أنه نفى أبا ذر، وقد بين أبو ذر رضي الله عنه أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره، نعم أمره عثمان بالتنحي عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور، فاختار الربذة، وقد كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه، وفيه قصة له في التيمم، وروينا في فوائد أبي الحسن بن جذلم بإسناده إلى عبد الله بن الصامت قال: دخلت مع أبي ذر على عثمان فحسر عن رأسه فقال: والله ما أنا منهم يعني الخوارج، فقال: إنما أرسلنا إليك لتجاورنا بالمدينة، فقال: لا حاجة لي في ذلك، ائذن لي بالربذة، قال: نعم، وفي طبقات ابن سعد من وجه آخر أن ناسًا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة إن هذا الرجل فعل بك وفعل، هل أنت ناصب لنا راية يعني فنقاتله؟ فقال لا، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت، انتهى.

1407 - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ،

عنهم وهؤلاء لم يخونوا. لكن لقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ محمل وهو أنه أراد منه يفعل ذلك وإن لم يوجد حيثئذ من يفعله.

وفي هذا الحديث: أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على أن الآية نزلت في أهل الكتاب.

وفيه أيضًا: ملاطفة الأئمة للعلماء فإن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يجبر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يعنف على أبي ذر رضي الله عنه كونه كان مخالفًا له في تأويله.

وفيه أيضًا: التحذير من الشقاق والخروج على الأئمة والترغيب في الطاعة لا لأولي الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول خشية المفسدة.

وفيه أيضًا: جواز الاختلاف والاجتهاد في الآراء ألا يرى أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن كان بحضرته من الصحابة رضي الله عنهم لم يردوا أبا ذر عن مذهبه ولا قالوا له إنه لا يجوز لك اعتقاد ذلك؛ لأن أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استشهد بقوله ﷺ: «أحب أن لي مثل أحد ذهبًا أنفقه كله إلا ثلاثة دنانير». وبقوله ﷺ: «من ترك صفراء أو بيضاء كوي بها».

وفيه أيضًا: الأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك إلى فراق الوطن. وفيه أيضًا: تقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة؛ لأن في بقاء أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالمدينة مصلحة كبيرة وبث علمه في طالبي العلم ومع ذلك رجح عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دفع ما يتوقع من المفسدة بالأخذ بمذهب الشديد في هذه المسألة ولم يأمره مع ذلك بالرجوع عنه؛ لأن كلاً منهما كان مجتهدًا.

ثم مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن ما أدَّى زكاته فليس بكنز، ومفهوم الآية كذلك. وفي الحديث رواية تابعي عن تابعي عن صحابي.

وقد أخرجَهُ المؤلف في التفسير أيضًا وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أيضًا.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ) بتشديد المثناة التحتية وبالمعجمة، هو ابن الوليد الرقام، وقد مر في كتاب الغسل في باب الجنب يخرج، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى أبو محمد الشَّافِعِيُّ بالمهمله، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ) بضم

عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَسْتُ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ ابْنُ الشَّخِيرِ، أَنَّ الْأَخْنَفَ بْنَ قَيْسٍ، حَدَّثَهُمْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ وَالثِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ،

الجسيم وفتح الراء سعيد بن إياس، وقد مر في باب كم بين الأذان والإقامة.

(عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ) بفتح العين وبالمدة، يزيد من الزيادة ابن عبد الله بن الشخير المغافري، (عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح النون وفي آخره فاء.

(قَالَ: جَلَسْتُ) قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) ابن بهرام أبو يعقوب الكوسج المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ) هو ابن عبد الوارث، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري التميمي، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ) بكسر الشين والخاء المعجمتين، (أَنَّ الْأَخْنَفَ بْنَ قَيْسٍ، حَدَّثَهُمْ) إنما أردف المؤلف الإسناد السابق بهذا الإسناد وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد بتحديث أبي العلاء الجُرَيْرِيُّ والأخنف لأبي العلاء.

(قَالَ)، أي: الأخنف: (جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ) أي: انتهى جلوسي إلى جماعة (مِنْ قُرَيْشٍ) وفي رواية مسلم والإسماعيلي من طريق إسماعيل ابن علي عن الْجُرَيْرِيِّ قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ فَبَيْنَمَا أَنَا فِي حَلَقَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، (فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الشين المعجمة من الخشونة هكذا في رواية الأكثر، وفي رواية القابسي: حسن الشعر، بالمهملتين من الحُسن، والأول أصح، وهو اللائق بمذهب أبي ذر وطريقته.

(وَالثِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ) ووقع في رواية مسلم: خشن الثياب، خشن الجسد، خشن الوجه.

وعند ابن الحذافي في الآخر خاصة: حسن الوجه، من الحسن ضد القبح.

وفي رواية يعقوب بن سُفْيَانَ من طريق حميد بن هلال من الأخنف: قَدِمَتِ الْمَدِينَةُ، فَدَخَلْتُ مَسْجِدَهَا؛ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ آدَمُ طَوَالَ، أَبْيَضُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ،

حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ،
ثُمَّ يَوْضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيٍ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضٍ كَتِفِهِ،

يشبه بعضه بعضا، فقالوا: هذا أبو ذر.

(حَتَّى قَامَ) أي: وقف (عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ) الذين يكتزون
الذهب والفضة.

وفي رواية الإسماعيلي: بشر الكنازين بتشديد النون جمع كناز مبالغة كانز.
وقال ابن قرقول: وعند الطبري والهروي الكاثرين بالمثلثة والراء من
الكثرة، والمشهور هو الأول.

(بِرَضْفٍ) بفتح الراء وسكون الضاد المعجمة وفي آخره فاء هي الحجارة
المحماة واحدها رضفة (يُحْمَى عَلَيْهِ) أي: على الرضف، وفي رواية: عليهم
(فِي نَارِ جَهَنَّمَ) هو اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والعلمية، أو عربي فعدم
انصرافه للعلمية والتأنيث، سميت به لبعدها قعرها جدًّا، قَالَ قطرب: يقال: بئر
جهنم، أي: بعيدة القعر.

وقال الواحدي: قَالَ بعض أهل اللغة: هي مشتقة من الجهومة وهي الغلظ،
يقال: جهيم الوجه، أي: غليظ، فسميت جهنم لغلظ أمرها في العذاب.
(ثُمَّ يَوْضَعُ) أي: الرضف (عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيٍ أَحَدِهِمْ) الحلمة بفتح اللام ما
نشر من الثدي وطال، ويقال لها قراد الصدر.

وفي المحكم: حلمتا الثديين طرفاهما.

وعن الأصمعي: هي رأس الثدي من المرأة والرجل.

وفي هذا الحديث استعمال الثدي للرجل وهو الصحيح.

وقال العسكري في الفصيح: لا يقال ثدي إلا للمرأة، ويقال في الرجل:

ثدوة، والثدي يذكر ويؤنث.

(حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْضٍ كَتِفِهِ) بضم النون وسكون الغين المعجمة آخره ضاد

معجمة وهو العظم الرقيق الذي على طرف الكتف، ويسمى الغضروف أيضًا.

وقيل: هو أعلى الكتف ويقال له أيضًا: الناعض.

وَيُوضَعُ عَلَى نُغْصِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ، يَتَرَلْزَلُ، ثُمَّ وَلَّى، فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَذْرِي مَنْ هُوَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتُ، قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا⁽¹⁾.

وأصل النغص الحركة، فُسْمِي به الشاخص من الكتف؛ لأنه يتحرك من الإنسان في مشيه وتصرفه.

(وَيُوضَعُ عَلَى نُغْصِ كَتِفِهِ) بالإفراد في كلا الموضعين (حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ ثَدْيِهِ، يَتَرَلْزَلُ) أي: يتحرك ويضطرب ذلك الرصف، وفي رواية الإسماعيلي فيتجلجل بجيمين وهو بمعنى الأول.

وفي بعض النسخ: من حلمة ثدييه، بالثنية في الثاني، والإفراد في الأول، وزاد الإسماعيلي في هذه الرواية: فوضع القوم رؤوسهم، فما رأيت أحداً منهم رجع إليه شيئاً، قال: فأدبر فاتبعته حتى رجع إلى سارية.

(ثُمَّ وَلَّى) أي: أدبر (فَجَلَسَ إِلَيَّ سَارِيَةٍ) أي: أسطوانة، (وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا لَا أَذْرِي مَنْ هُوَ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى) بضم الهمزة، أي: لا أظن (الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتُ) بالخطاب لأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وفي رواية مسلم من طريق خلیل العصري عن الأحنف، فقلت: من هذا؟ قالوا: هذا أبو ذر، فقمتم إليه، فقلت ما شيء سمعتك تقوله، قَالَ: مَا قُلْتُ إِلَّا شَيْئًا سَمِعْتَهُ مِنْ نَبِيِّهِ ﷺ.

وفي هذه الرواية رد لقول من قَالَ إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبِي ذَرٍّ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِ وفي مسند أحمد من طريق يزيد الباهلي عن الأحنف كنت بالمدينة فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يرونه قلت من أنت قَالَ أَبُو ذَرٍّ قُلْتُ مَا يَفِرُّ النَّاسُ مِنْكَ قَالَ إِنِّي أَنَهَاكُمُ عَنِ الْكَنُوزِ الَّتِي يَنْهَاكُمُ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(قَالَ) أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا) فسرّه بقوله الآتي إنما

(1) تحفة 11900 - 134/2.

قال الحافظ: قوله: «لا يعقلون شيئاً» بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال: إنما يجمعون الدنيا، وقوله وإن هؤلاء لا يعقلون هو من كلام أبي ذر كره تأكيداً لكلامه، ولربط ما بعده عليه. انتهى.

قال الكرمانى: ويمكن أن يكون أبو ذر ذهب إلى ما يقتضيه ظاهر لفظ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْذِبُونَ﴾ الآية إذ الكنز في اللغة المال المدفون سواء أدبت زكاته أم لا، وفي قول أبي ذر إنما يجمعون الدنيا دليل على أن الكنز عنده جمع المال. انتهى.

1408 - قَالَ لِي خَلِيلِي، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ خَلِيلُكَ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟» قَالَ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَحِبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا، أَنْفَقَهُ كُلُّهُ، إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ»

يجمعون الدنيا، أي: فالذين يجمعون الدنيا لا يفهمون كلام من ينهاهم عن الكنوز.

(قَالَ لِي خَلِيلِي، قَالَ) أي: الأحنف: (قُلْتُ: مَنْ) وفي رواية: ومن بالواو (خَلِيلُكَ؟) وفي نسخة زيادة يا أبا ذر، (قَالَ) أبو ذر هو (النَّبِيُّ ﷺ) وقوله: (يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟) مقول قَالَ لِي خَلِيلِي، وأحد هو الجبل المشهور، وحينئذ يستقيم الكلام بلا احتياج إلى تقدير. وقال الحافظ العسقلاني: سقط من الكتاب قوله: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، أو الساقط فقال فقط، وكان بعض الرواة ظنها مكررة فحذفها، ولا بد من إثباتها انتهى.

(قَالَ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ) أي: أي شيء بقي من النهار، أي: فنظرت إلى الشمس أتعرف القدر الذي بقي من النهار.

(وَأَنَا أَرَى) بضم الهمزة، أي: أظن (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ) جواب لقوله: أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟

(قَالَ) ﷺ: (مَا أَحِبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ) مثل بالنصب إما اسم لأن، وإما حال مقدم على ذي الحال، وقوله: (ذَهَبًا) على الأول تمييز، وعلى الثاني اسم أن (أَنْفَقَهُ كُلُّهُ) أي: كل مثل أحد ذهبًا (إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ) قَالَ القرطبي: الدنانير الثلاثة: واحد لأهله، وآخر لعتق رقبة، وآخر لدين.

وقال الكرمانى: يحتمل أن هذا المقدار كان دينًا، أو مقدار كفاية إخراجات تلك الليلة له ﷺ، وهذا محمول على أن جمع المال وإن كان مباحًا لكن الجامع مسؤول عنه، وفي المحاسبة خطر، فكان الترك أسلم، وما ورد من الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه، فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن معه من خطر المحاسبة عليه، فإذا أنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي، ولا يتأتى ذلك ممن كان بخلافه، أو المراد من الإنفاق إنفاقه لخاصة نفسه، وإلا فالإنفاق في سبيل الله مستحسن، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ، حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ⁽¹⁾.

(وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ) عطف على قوله: إنهم لا يعقلون شيئاً، وإنما أورده أبو ذر رضي الله عنه للأحنف؛ لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز الأموال، وليس من تنمة كلام الرسول ﷺ، بل هو من كلام أبي ذر رضي الله عنه، وكرره للتأكيد، ولربط ما بعده عليه، أعني: قوله: (إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا) فإنه بيان لعدم عقلهم.

(لَا وَاللَّهِ) وفي رواية: ولا والله بالواو (لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا) أي: لا أطمع في دنياهم، ولا أسألهم شيئاً من متاعها، بل أقنع بالقليل وأرضى باليسير. وفي رواية مسلم: لا أسألهم عن دنيا. قَالَ النَّوَوِيُّ: الأجود حذف عن، كما في رواية الْبُخَّارِيِّ. وفي رواية الإسماعيلي قلت: ما لك وإخوانك من قرش، لا تعترتهم ولا تصيب منهم، قال: وربك لا أسألهم دنيا إلى آخره، وكان أبو ذر رضي الله عنه أحد السابقين، أسلم خامس خمسة، ثم رجع إلى أرض قومه، وقدم المدينة بعد الهجرة، وكان من أكابر العلماء والزهاد، كبير الشأن، كان عطاؤه في السنة أربعمائة دينار، وكان لا يدخر شيئاً، وقال النبي ﷺ في حقه: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر رضي الله عنه». وقوله: لا تعترتهم، أي: لا تأتيهم، ولا تطلب منهم شيئاً.

(وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ) اكتفاء بما سمعته من رسول الله ﷺ من العلم (حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ) عَزَّ وَجَلَّ، وفي الحديث زهد أبي ذر رضي الله عنه، وكان من مذهبه

(1) أطرافه 1237، 2388، 3222، 5827، 6268، 6443، 6444، 7487 - تحفة 11900.

أخرجه مسلم في الزكاة باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم رقم 992. قال الحافظ: قوله: (أَتُبْصِرُ أَحَدًا) إنما أورده أبو ذر للأحنف لتقوية ما ذهب إليه من ذم اكتناز المال. وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب، ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال: «باب إنفاق المال في حقه» وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك، وهو من أدل دليل على أن أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة. وأما حديث «ما أحب لو أن لي أحداً ذهباً» فمحمول على الأولوية لأن جمع المال وإن كان مباحاً لكن الجامع مسؤول عنه، وفي المحاسبة خطر، وإن كان الترك أسلم وما ورد من الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه، فإنها إذا أنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدى، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئاً =

5 - بَابُ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

1409 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ

أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْإِنْسَانِ ادِّخَارُ مَا زَادَ عَلَى حَاجَتِهِ، وَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الْآيَةُ؛ إِذِ الْكَنْزُ فِي اللُّغَةِ: الْمَالُ الْمَدْفُونُ، سِوَاءِ أَدَيْتْ زَكَاتَهُ أَوْ لَا.

وَفِي قَوْلِهِ: «إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْكَنْزَ عِنْدَهُ جَمْعُ الْمَالِ، وَفِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ لِمَنْ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ.

وَرَجَالَ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الزَّكَاةِ. ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ تَشْدِيدٌ عَلَى الَّذِي يَجْمَعُ الْمَالَ وَيَدْخُرُهُ سِوَاءِ أَدَى زَكَاتِهِ أَمْ لَا، أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاتَ مَالِهِ فَقَالَ:

5 - بَابُ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

(بَابُ إِنْفَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ) أَي: صَرْفِهِ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَوْاخِذَةٌ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الزَّمَنُ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ سَعْدِ الْكُوفِيِّ، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (قَيْسٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَاسْمُهُ عَوْفُ الْأَحْمَسِيِّ الْبَجَلِيُّ، (عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا حَسَدَ) أَي: لَا غِبْطَةَ، وَقَدْ مَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي بَابِ الْإِغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ.

(إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) بِالتَّأْنِيثِ، أَي: خَصْلَتَيْنِ: (رَجُلٍ) بِالْجَرِّ بَدَلَ مِنْ اثْنَتَيْنِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: خَصْلَةُ رَجُلٍ، وَيُرْوَى بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ،

= كما تقدم شاهده في حديث «ذهب أهل الدثور بالأجور» وقال الزين ابن المنير: في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ما لم يؤد إلى حرمان الوارث، ونحو ذلك مما منع منه الشرع اهـ.
وقال العيني: وفي الحديث ما يشهد لما قال سحنون: ترك الدنيا زهدًا أفضل من كسبها من الحلال وإنفاقها في سبيل الله.

آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً، فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا»⁽¹⁾.

أي: إحداهما خصلة رجل، ويروى إلا في اثنين بالتذكير، فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير المضاف، فافهم.

(آتَاهُ) بالمد، أي: أعطاه (اللَّهُ مَالًا، فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ) بفتح الهاء واللام. وفيه مبالغتان: التعبير بالتسليط المقتضي للغلبة، والتعبير بالهلكة المشعرة بفناء الكل.

(فِي الْحَقِّ) أي: في المصرف اللائق، احترز به عن التبذير الذي هو صرف المال فيما لا ينبغي.

(وَرَجُلٍ) على الوجهين بالجبر والرفع (آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً) أي: القرآن والسنة، (فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا) فَإِنْ قِيلَ: كل خير يتمنى مثله شرعاً، فما وجه حصر

(1) أطرافه 73، 7141، 7316 - تحفة 9537.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على جواز الحسد في الصفتين المذكورتين ومنعه مما عدا ذلك. والكلام عليه من وجوه:

أحدهما: هل هذا الحسد هنا حقيقة أو مجازاً محتمل والظاهر أنه مجاز وهو إذا حقق غبطة وتناسف وقد قال عز وجل: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: 26] والدليل على أنه غبطة لا حسد فلأن حقيقة الحسد إنما يكون في شيء ينتقل عادة من واحد إلى آخر بوجوه ممكنة جائرة مثل أن يرى شخص على شخص نعمة فيريد أن تنتقل تلك النعمة إليه ويفقدها صاحبها ولذلك قال جل جلاله: ﴿لِلرِّجَالِ نَيْدِبٌ وَمَا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَيْدِبٌ وَمَا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: 32] معناه لا يطلب أحد من أحد مما أنعم الله عليه ويسأله الله الذي أنعم على أخيه أن ينعم عليه بفضله فإن كل نعمة من الله على عباده إنما هي من فضله ومنه لا بوجوب ولا استحقاق ولذلك قال ﷺ: «إذا حسدت فلا تبغ»، لأن الحسد هو ما قدمنا ذكره من انتقال النعمة التي على شخص إلى غيره وقد يكون انتقالها بزيادة خير الآخر مثال ذلك أن يرى شخص ثوباً على شخص فيتمنى أن يعطيه إياه ويطلبه له فيفتح الله على صاحب الثوب بما هو خير منه فيتصدق به على الذي حسده فيه أو يبيعه منه فقد حصل للحاسد مقصوده وزادت النعمة على المحسود. والبغي هو أن يريد أن تنتقل النعمة من صاحبها إلى غيره بضرر يلحق صاحب النعمة مثال ذلك أن يرى أحد بعض متاع الدنيا عند شخص فيتمنى أن يكون ذلك المتاع عنده وصاحبه ميت أو مقتول أو منفي أو ما أشبه ذلك من وجوه الضرر فهذا معنى قوله ﷺ: «إذا حسدت فلا تبغ»، أي: بضرر لغيرك فالأولى أولاً أن لا تحسد أحداً فإن أعجبك شيء من الأشياء فاسأل الله أن يعطيك من فضله كما أعطي ذلك الشخص فإن لم تقدر على ذلك وأبت نفسك إلا ذلك الشيء بعينه فاسأله بلا ضرر يلحق =

التمني في هاتين الخصلتين؟

لصاحبه فإن طلبته بضرر فذلك البغي وهو من أعظم الذنوب. وقد رأيت في بعض التواريخ أن شخصاً فتح الله عليه فتحاً عظيماً من الدنيا وكان بعض المساكين يمشي في الأزقة والأسواق وما كان دعاؤه إلا أن يقول اللهم افتح عليّ كما فتحت على فلان يذكر ذلك الشخص المنعم عليه فقال له يا هذا مالك وما لي ما وجدت أن تسأل الله إلا مثل ما أعطاني ألا تكف عني كلامك يزيدني شهرة وربما قد يلقيني منه أذى فأبى المسكين أن ينتقل عن ذلك القول وقال له ما شتمتك ولا سببتك وأنا أدعو بما يظهر لي فلما قال له ذلك قال له كم يكفك في يومك على ما تشتهي من النفقة فسمي له عدداً فالتزم له إعطاء ذلك العدد كل يوم ويقعد في داره ولا يذكره ولا يسأل أحداً فبقي يجري عليه ذلك المعروف حتى توفي.

وهذه الحكمة المرادة في الحديث لم يجز الله عز وجل عاداته أنه يأخذها من واحد ويعطيها آخر مثل حطام الدنيا وكذلك المال أيضاً لأنه إذا أنفق ما لا يرجع إلى أحد لأنه قد حصل في الدار الآخرة لأنه ما حسده في المال نفسه وإنما حسده في كونه أنفقه في حقه وإنفاقه في حقه قد أسقط عنه ما عليه من الحق وثبت في ديوان حسناته ومثل ذلك مثل من يرى شخصاً قد حج كذا وكذا حجة وجاهد كذا وكذا مرة فحسده على ذلك فحقيقة الحسد في مثل هذا إنما هو غبطة لأنه في الحقيقة تمنى أن يفعل خيراً مثله وكلام العرب فيه المجاز كثير وهو من فصيحته. وهنا بحث وهو ما المراد بالحكمة هنا الظاهر أنها الفهم في كتاب الله عز وجل لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: 269] قال العلماء الحكمة هي الفهم في كتاب الله. والدليل على ذلك من الحديث قوله يقضي بها أي: يحكم بها ولا يحكم أحد بشيء بعد الإسلام ويكون مأجوراً فيه إلا بكتاب الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ والفهم في كتاب الله كالفهم في سنة رسول الله ﷺ لأنهما من الحكمة والحكم بهما مخرج واحد لأنهما الثقلان اللذان قال ﷺ فيهما: «لن تضلوا ما تمسكن بهما». وتعليمهما للغير من الكمال لأنه إذا كان يفهم عن الله ويعمل به ويعلمه فهو أعلى المقامات لأن هؤلاء هم ورثة الأنبياء عليهم السلام وقد قال عليه السلام: «إذا مات المرء انقطع عمله إلا من ثلاث ولد صالح يدعو له أو صدقة جارية أو علم ينتفع به بعد موته». وأعلها بث العلم والعلم الذي فيه هذا الأجر العظيم هو علم الكتاب والسنة أو ما استنبط منهما وقد جاء أنه من صلى الفريضة وقعد يعلم الخير نودي في ملكوت السماوات عظيمًا.

وهنا بحث وهو هل الفهم في الكتاب معناه فهم الأمر والنهي من التحليل والتحريم ليس إلا فإن كان هذا فقد حصل لمن تقدم ولم يبق للمتأخر شيء منه لأن الأصول قد تقعدت والأحكام قد ثبتت أو أن المقصود ذلك وما فيه من الحكم وفوائد أمثاله وفهمها وما الحكمة في كل مثل مثل والقصص كذلك فإن كان هذا فهو لا ينقضي إلى يوم القيامة ويأخذ منه المتقدم والمتأخر كل بحسب ما قسم له وإلى ذلك أشار بقوله ﷺ فيه لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد ولا يشبع منه العلماء.

مثال ذلك قصة موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَا الْجَبْعَانِ قَالَ أَصْحَبْ مُوسَى إِنَّا =

فالجواب على ما قاله ابن المنير: أن الحصر هنا غير مراد، وإنما المراد

لَمَذْكُونٌ ﴿١٦﴾ قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿١٧﴾ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْيَحْرَ فَأَنْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿١٨﴾ [الشعراء: 61 - 63] ينبغي أن نعلم ما الفائدة بالإخبار بهذه القصة لنا وما لنا فيها من التأسى بمقتضى الحكمة ومن تقدم من العلماء لم يتعرضوا إلى هذا المعنى فيما أعلم وهو مما نحن مخاطبون به لأنه لم تقص علينا القصص عبثاً لأن الله عز وجل يقول: ﴿فَأَقْصِرْ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 176] فالفائدة في ذلك والله أعلم أنه لما لم يخرج موسى عليه السلام بني إسرائيل إلا بعد ما أمره الله تعالى بذلك ثم قام البحر أمامهم ورأوا الجمع وراءهم وقد وقع العين بالعين أيقنوا بالعادة الجارية أنهم مدركون قطعها فسألوا موسى عليه السلام لعله يكون عنده أمر من الله تعالى يفعله عند وقوع العين بالعين لأن قولهم إنا لمدركون وهو عليه السلام قد أبصر ما أبصروا من الجمع والبحر ما الفائدة فيه إلا استخراج ما عنده في ذلك فلم يكن عنده شيء مستعد للعدو إلا أنه يعلم أن الذي أمره ووفقه لامتنال أمره هو معه ولا يسلمه فلم ينظر في ذلك إلى مقتضى العوائد الجارية ولا غير ذلك لأن قدرة الله تعالى لا تنحصر للعادة يفعل عز وجل ما شاء كيف شاء فقال جواباً لهم: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ كأنه عليه السلام يقول بمتضمن قوة كلامه يا قوم ليس لي شيء أفضلكم به إلا قوة إيمان بالله ويقين به وصدق معه فهو يهديني لما فيه نجاتي ونجاتكم فما فرغ من كلامه إلا ونزل عليه قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْيَحْرَ﴾ [الشعراء: 63] فجاءه الجواب من الله بالفاء التي تعطي التعقيب والتسبيب لما أخبرهم بحاله مع ربه في الحال أتمته الهداية كما يليق بالعظيم الجليل إلى الضعيف إذا وثق به فكان من أمرهم وأمر عدوهم ما قص عز وجل بعدو وكذلك أنت يا من قصت عليه هذه القصة إذا كنت ممثلاً لأمر ربك كما أمرك ولم تعلق قلبك بسواه بمدك بالنصر والظفر في كل موضع تحتاج إليه ولا تقف في ذلك مع عادة جارية كما فعل أصحاب موسى عليه السلام فكن في إيمانك موسري العقل يغرق فرعون هواك بلطف مولاك في بحر التلف وكذلك كل من أرادك بسوء قال عز وجل في محكم التنزيل: ﴿وَكَاذِبًا حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: 47] وإنما ذكرت هذه القصة تصديقاً لهذا الوعد الحق وهو قوله تعالى: ﴿وَكَاذِبًا حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لأن القصص إذا ذكرت بعد الوعد كانت تصديقاً له وتأكيذاً وقد قال تعالى: ﴿إِنْ نَصَرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: 7] ونصرة العبد إلى الله إنما هي باتباع أمره واجتناب نهيه وفي هذه القصة إشارة لطيفة وهي أنه إذا كان واحد ممن هو ممثل في جمع وهم له مطيعون أنهم ينصرون.

يؤخذ ذلك من أنه لم يكن على يقين موسى عليه السلام في القوم غيره فلما كانوا له مطيعين عادت على الكل تلك البركة بذلك النصر العجيب. وفيها أيضاً إشارة وهي أكيدة في هذا المعنى وهي أنه لما بادر عليه السلام للأمر ممثلاً علم بحقيقة الإيمان أن الأمر لا يترك من أمره وامتلأ أمره فإنه خلف والخلف في حق الله تعالى محال فإذا رأى المرء نفسه قد قام بأمر ربه كما أمره إيماناً واحتساباً فلا يشك في النصر ولا يدخله في ذلك امتراء فإن دخله =

مقابلة ما في الطباع بضده؛ لأن الطباع تحسد على جمع المال ويذم ببذله، فبين

شك فهو ضعف في التصديق وإذا ضعف تصديقه وهو إيمانه خان نفسه وهو لا يشعر وهذا من خدع العدو وقد يبطئ عليه النصر من أجل ذلك فلا يزال مع الإبطاء يضعف إيمانه حتى قد يكون سببا إلى الشقاوة العظمى وهو من مكاييد العدو وقد قال تعالى في كتابه مثنيا على من قام بأمره في هذا المعنى الذي أشرنا إليه ومخبرا بحالهم الجليل كيف كان ليقع بهم التأسى في ذلك الشأن فقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ۝﴾ [آل عمران: 173، 174] أي: الله يكفينا والآي في هذا المعنى كثير.

وفيه دليل على كثرة نصحه ﷺ لأمته وإرشاده لهم لكل ما فيه ربحهم في الدارين يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «لا حسد إلا في اثنتين» وسمى هذه التي بين وما فيها من الخير وهي الحكمة المذكورة وسمى المال الذي سلط صاحبه على هلكته في الحق.

وقد يقول السامعون أو بعضهم وأي فائدة لنا في الدنيا أو في الآخرة إذا تمنينا أن يكون لنا مثل حال صاحب هذا المال الذي ينفقه في الحق وماذا يعود أيضا علينا من أن نتمنى حال صاحب الحكمة التي يقضي بها ويعلمها وليس كل الناس فيه أهلية لذلك فيتمنى أحد شيئا وهو يعلم أنه لا يمكنه لحاقه مثل شخص لا يعرف لا يقرأ ولا يكتب فيقول كيف أتمنى أنا حال هذا وهو إذا تمنى حاله بإخلاص مع الله فإن له مثل أجره لأنه قال ﷺ: إنما الدنيا لأربعة نفر رجل رزقه الله مالا وعلما فهو يتقي في ماله ربه يصل به رحمه ويعلم أن لله فيه حقا فهذا بأفضل المنازل وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا فهو صادق النية لله يقول لو أن لي مالا لعملت بعمل فلان بنيت فأجرهما سواء وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه علما فهو يخط في ماله بغير علم لا يتقي فيه ربه ولا يصل به رحمه ولا يعلم لله فيه حقا فهذا بأخثر المنازل وعبد لميرزقه الله مالا ولا علما فهو يقول لو أن لي مالا لعملت فيه بعمل فلان فهو بنيت ووزرهما سواء.

والعلم المذكور هنا المراد به أن يعلم ما في المال من الحق وهذا القدر من العلم يكاد لا يخفى على أحد إلا اليسير من الناس فإذا علم أن في المال حقا ولم يعرف كيفية إخراجه فيسأل عنه ويمتثل ما يقال له في ذلك فعلمه أولا. إن في ماله حقا لله وعزمه على توفيته بالخروج وسؤاله عن ذلك وإخراجه في وجوه الواجبة والمندوبة عالم يطلق عليه فأراد عليه السلام بجواز الحسد هنا الذي هو المبالغة في التمني لأن يحصل للحاسد هذه المنزلة الرفيعة وهو لا يعلم كما حكى أنه كان في بني إسرائيل عابد وممرت به سنة شديدة فمر بكتيب من رمل فتمنى أن يكون له مثله طعاما فيتصدق به على بني إسرائيل وكان صادقا مع الله تعالى فأوحى الله عز وجل لنبي ذلك الزمان عليه السلام أن قل لفلان إني قد قبلت صدقته فأراد سيدنا ﷺ أن يسوق لنا كل خير كان لمن تقدم من الأمم بطريقة لطيفة وتعليم جميل وكذلك أيضا الحاسد لصاحب الحكمة إذا كان عمره من حيث لا يمكنه أن يصل إليها يحصل له أجر النية =

الشرع عكس الطبع، فكأنه قَالَ لا حسد إلا فيما يذمون عليه، ولا مذمة إلا فيما يحسدون عليه.

ووجه المؤاخاة بين الخصلتين: أن المال يزيد بالإنفاق ولا ينقص لقوله تَعَالَى: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: 276]، ولقوله ﷺ: «ما نقص مال من صدقة».

وكذا العلم يزيد بالإنفاق وهو التعليم فتواخيا، وفي هذا الحديث دلالة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة، والخروج عنه بالكلية في وجوه البر ما لم يؤد إلى حرمان الوارث ونحو ذلك مما منع منه الشرع.

على العزم على ذلك لأنه قال ﷺ: نية المؤمن خير من عمله. وقد حكى عن بعض أهل الدين والفضل أنه دخل على أخ له مريض يعوده فقال له المريض انو بها حجًا انو بنا جهادًا انو بنا رباطًا فقال يا أخي وأنت في هذه الحال فقال إن عشنا وفينا وإن متنا كان لنا أجر النية إذا كانت صادقة فهؤلاء فهموا عن الله وعن رسوله ﷺ ثم مع ذلك يحصل له شيئان عظيمان:

أحدهما: الندم على تضييع العمر وقد قال ﷺ: «الندم نوبة». والثاني: حب أهل الخير وإيثارهم على غيرهم وقد قال ﷺ: «المرء مع من أحب». وقد يزيده مع ذلك التأسي بهم في بعض الأشياء التي يسمعونها منهم ويكون بينهم وبينه مناسبة ما والتشبه بالكرام فلاح وقد يكون صادقًا مع الله فيفتح له في ذلك بطريق خرق العادة كما ذكر عن (يوقنا) في فتوح الشام مع أنه كان لا يفقه من العربية شيئًا وما ذكرناه إلا من أجل بيان خرق العادة في كسب العلم ليس إلا، فلما أخذ المسلمون حصنه وأسرره أصبح وهو يتكلم بالعربية وهو يحفظ سورًا من القرآن وأسلم فسأله حاكم المسلمين عن حاله من أين أتاك هذا الأمر فأخبره أنه رأى سيدنا ﷺ في النوم وأنه هو الذي علمه ذلك وانتفع المسلمون بإسلامه كثيرًا جدًا أو يعطيه كما أعطى صاحب المال بحسن نيته فإن المولى كريم منان فبان ما قلنا من الدلالة على نصحه ﷺ لأئمة وحسن إرشاده لهم من هذا الحديث بما أبديناه.

ويترتب على هذا من الفقه وجوه: منها الجد في فهم الحديث والكتاب لما فيهما من الخير وأنه ينبغي لكل من له ولاية على رعية ولو على نفسه الذي لا بد لكل شخص منها أن ينظر كيف يجلب لهم الخير بحسن إرشاد منه اقتداء بهذا السيد ﷺ وفيه إشارة إلى أن العلم لا يكمل الانتفاع به إلا مع العمل به يؤخذ ذلك من وقوله عليه السلام: «ويقضي بها» وفيه دليل على لأهل الصوفية لأنهم يسأل بعضهم بعضًا أين مقامك وما حالك مع ربك وما ذاك منهم إلا لأن يقع التأسي بنبيهم عليه السلام في ذلك الترقى ولغبطة بعضهم ببعض ولذلك قال إذا كانت نفسي لك وكنت لي فأنا صاحب الدارين وهما لي.

6 - باب الرِّياءِ فِي الصَّدَقَةِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْلُغُوا صَدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى.....

6 - باب الرِّياءِ فِي الصَّدَقَةِ

(باب الرِّياءِ فِي الصَّدَقَةِ) الرِّياءُ مصدر رَأَيْتُ الرَّجُلَ مُرَاءَةً وَرِيَاءً، أَي: خلاف ما أنا عليه، ومنه قوله تَعَالَى فِي الْمُنَافِقِينَ: ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَاءَوْنَ﴾ [الماعون: 6]، يعني: إذا صَلَّى الْمُؤْمِنُونَ صَلَّوْا مَعَهُمْ يَرَاوُونَهُمْ أَنَّهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ. وَفِي الْمَغْرِبِ: «وَمَنْ رَأَى رَأَى اللَّهِ بِهِ»، أَي: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لِكَيْ يَرَاهُ النَّاسَ شَهَرَ اللَّهُ رِيَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وَرَايَا بِالْيَاءِ خَطَأً.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ عَقْدِ هَذَا الْبَابِ بَيَانُ إِبْطَالِ الرِّياءِ لِلصَّدَقَةِ، فَيَحْمِلُ عَلَى مَا تَمَحَّضَ مِنْهَا لِحُبِّ الْمُحَمَّدَةِ وَالثَّنَاءِ مِنَ الْخَلْقِ بَحِثٌ لَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَتَصَدَّقْ بِهَا. (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْلُغُوا صَدَقَتَكُمْ﴾) أَي: ثَوَابِ صَدَقَاتِكُمْ، وَأَجُورِ نَفَقَاتِكُمْ (﴿بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾) الْمَنُّ: أَنْ يَعْتَدَّ عَلَى مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَيُرِيهِ أَنَّهُ اصْطَنَعَهُ، وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ حَقًّا لَهُ، وَكَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً فَانْسُوهَا، وَلِبَعْضِهِمْ:

وإنَّ امرأً أسدى إليَّ صنيعةً وذكرنيها مرة لبخيل
وفي نوايغ الكلم صنوان: مَنْ مَنَحَ سَائِلَهُ وَمَنْ، وَمَنْ مَنَعَ نَائِلَهُ وَضَنَّ.
وفيهَا أَيْضًا: طَعَمَ الْآلَاءِ أَحْلَى مِنَ الْمَنِّ، وَهِيَ أَمْرٌ مِنَ الْآلَاءِ مَعَ الْمَنِّ.
وَالْأَذَى: أَنْ يَتَطَاوَلَ عَلَيْهِ بِسَبَبِ مَا أَزَلَّ عَلَيْهِ.

وقيل: تَرَكَ الْمَنِّ وَالْأَذَى خَيْرٌ مِنْ نَفْسِ الْإِنْفَاقِ.

وَفِي سَبِيحَةِ الْأَبْرَارِ لِلْمَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَابِي:

بار فقرار فكنى ازيك تن بار منت منهش بر كردن
جو عطا بخش خدا آمد وبس به كه أنا ننهد منت كس
وفي صحيح مسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَزْكِيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: الْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ، وَالْمَسْبَلُ إِزَارُهُ، وَالْمَنْفَقُ سَلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ».

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 264]. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿صَلَدًا﴾ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.....

(إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْكَافِرِينَ﴾) وفي رواية: إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 264] ولما خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله: ﴿لَا يُطْلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ ونهاهم عنه شبه إبطالهم بإبطال المنافق الذي ينفق ماله رياء الناس، لا يريد بإنفاقه رضى الله ولا ثواب الآخرة، فقال: ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِيقًا نَّاسٍ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾، حتى يريد رضى الله ﴿وَالْيَوْمَ الْآخِرِ﴾، حتى يريد ثواب الآخرة، أي: لا تكونوا مماثلين لهم في عدم وجدان فائدة العمل، ولا شك أن الذي يراني في صدقته أسوأ حالا من المتصدق باليمن والأذى؛ لأن المشبه به أقوى حالا من المشبه، ولهذا قَالَ تَعَالَى في حق المرائي: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ثم ضرب مثل ذلك المرائي بإنفاقه بقوله: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ [البقرة: 264]، أي: حجر أملس ﴿عَلَيْهِ تَرَابٌ فَأَصَابُهُ وَابِلٌ﴾، أي: مطر شديد كبير القطر ﴿فَتَرَكَّهُ صَلَدًا﴾ أملس ليس عليه شيء ولا ينبت عليه شيء، ثم قَالَ: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾، أي: لا يجدون يوم القيامة ثواب شيء مما عملوا، كما لا يحصل النبات من الأرض الصلدة، أو من التراب الذي على الصفوان، والضمير في ﴿يَقْدِرُونَ﴾ للذي ينفق باعتياد المعنى؛ لأن المراد به الجنس كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَحُضِّمْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: 69] وفي قوله تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾، أي: لا يخلق لهم الهداية، ولا يدلهم على طريق الجنة، أو لا يرشدهم إلى الإسلام والإخلاص، ولا يوفقهم لدينه، بل يخذلهم مجازاة لكفرهم، وهذا تعريض بأن الرياء والمن والأذى على الإنفاق من صنعة الكفار، فلا بد للمؤمن أن يجتنبها.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿صَلَدًا﴾ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ) أي: أجرد نقيًا من التراب الذي كان عليه، ومنه صلد جبين الأصلع إذا برق. وهذا التعليق وصله مُحَمَّد بن جرير عن مُحَمَّد بن سعد حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله تَعَالَى: ﴿فَتَرَكَّهُ صَلَدًا﴾ ليس عليه شيئًا. وفي رواية عنه تركها نقية ليس عليها شيء.

وفي أخرى عنه فتركه يابسًا خاسئًا لا ينبت شيئًا.

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿وَابِلٌ﴾ [البقرة: 264]: مَطَرٌ شَدِيدٌ، وَالْطَّلُّ: النَّدى.

7 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ

وروى الطبري عن قَتَادَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: هَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ اللَّهُ لِأَعْمَالِ الْكَفَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ: ﴿لَا يَقْبَلُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ يَوْمَئِذٍ كَمَا تَرَكَ هَذَا الْمَطَرُ الصَّفَا نَقِيًّا لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

(وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَابِلٌ﴾: مَطَرٌ شَدِيدٌ، وَالْطَّلُّ: النَّدى بِفَتْحِ النُّونِ وَهَذَا التَّعْلِيْقُ وَصَلَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنْ رُوحٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ عِكْرِمَةَ أَصَابَهَا وَابِلٌ مَطَرٌ شَدِيدٌ وَالطَّلُّ النَّدى، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ ذِكْرُ الطَّلِّ لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ اسْتَطْرَادًا لَوْجُودِهِ فِي رِوَايَةِ عِكْرِمَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

7 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ

(باب) بِالتَّنْوِينِ (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً) وَيُرْوَى الصَّدَقَةُ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا تَقْبَلِ الصَّدَقَةَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(مِنْ غُلُولٍ) بَضْمُ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، هُوَ الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ وَالسَّرْقَةُ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. وَكُلٌّ مِنْ خَانَ فِي شَيْءٍ خِيفَةً فَقَدْ غُلَّ وَسُمِّيَتْ غُلُولًا؛ لِأَنَّ الْأَيْدِي فِيهَا مَغْلُولَةٌ، أَيْ: مَجْعُولٌ فِيهَا غُلٌّ وَهِيَ الْحَدِيدَةُ الَّتِي تَجْمَعُ يَدَ الْأَسِيرِ إِلَى عُنُقِهِ وَيُقَالُ لَهَا جَامِعَةٌ أَيْضًا.

وَذَكَرَ ابْنُ سَيِّدِهِ أَنَّهُ يُقَالُ غُلَّ يَغْلُ غُلُولًا مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ وَأَغْلَ مِنْ بَابِ الْإِفْعَالِ بِمَعْنَى خَانَ أَقُولُ وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا فِي الْقُرْآنِ. وَفِي الصَّحَاحِ: يُقَالُ مِنَ الْخِيَانَةِ أَغْلَ يَغْلُ وَمِنْ الْحَقْدِ غُلَّ يَغْلُ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ وَمِنْ الْغُلُولِ غُلَّ يَغْلُ بِالضَّمِّ وَهَذَا قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ فَقَالَ أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي يَا ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْبَلِ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ وَلَا صَدَقَةَ مِنْ غُلُولٍ وَكُنْتَ عَلَى الْبَصْرَةِ». قَالَ الْعَيْنِيُّ: كَأَنَّهُ قَاسَ الدَّعَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ، فَكَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْ مَصُونٍ مِنَ الْأَفْذَارِ فَكَذَلِكَ الدَّعَاءُ يَكُونُ لِلْمَصُونِ مِنْ تَبَعَاتِ النَّاسِ وَكُنْتَ عَلَى الْبَصْرَةِ وَتَعَلَّقَتْ بِكَ حَقُوقُ النَّاسِ وَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَصْدٌ بِهَذَا الزَّجَرِ عَلَيْهِ وَالْحَثُّ عَلَى التَّوْبَةِ. وَأَخْرَجَهُ الْحَسَنُ

لِقَوْلِهِ: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَىٰ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: 263].

ابن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم بلفظ لا يقبل الله الصلاة إلا بطهور ولا صدقة من غلول وروى أبو داود في سننه بلفظ لا يقبل الله عز وجل صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور. قال الحافظ العسقلاني وإسناده صحيح الطهور بضم الطاء المراد به الفعل وهو قول الأكثرين وقيل: يجوز فتحها. وهو بعمومه يتناول الماء والتراب.

(وَلَا يَقْبَلُ) على البناء للمفعول (إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ) وهذا للمستملي وحده، وهو طرف من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي بعده.

(لِقَوْلِهِ) أي: لقول الله عز وجل: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ [البقرة: 276] وزاد أبو ذر في روايته بعد قوله: إلا في كسب طيب، قوله: لقوله. ونسب هذه الزيادة الحافظ العسقلاني إلى المستملي والكشميهني وابن شويه.

(﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ﴾)، أي: كلام حسن، ورد جميل. وقيل: دعاء صالح يدعو المسؤول للسائل إذا أتاه ولم يكن عنده شيء يعطيه. وقيل: دعاء الرجل لأخيه بظهر الغيب. وارتفاع قول على الابتداء وساغ مع كونه نكرة؛ لأنه تخصص بالصفة ومغفرة، أي: عفو عن السائل إذا وجد منه ما يثقل على المسؤول. أو ونيل مغفرة من الله بسبب الرد الجميل اللين أو عفو من جهة السائل؛ لأنه إذا رده ردًا جميلًا ودعا له عذره وعفا عنه أو عفو وتجاوز عن أساء إليه وأضره، (﴿خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى﴾)، أي: يعطيها ثم يمن على من يتصدق عليه ويستطيل عليه ويقال وعد المعطي خير من صدقة يتبعها أذى. ويقال وعد الكريم خير من نقد اللئيم. وقيل: المعنى الدعاء بالصلاح والعفو عن ظلم قولي أو فعلي خير من صدقة قد يتبعها أذى. وقال الضحاك أن تمسك مالك خير من أن تنفقه ثم تتبعه منًا وأذى. ويقال لما علم الله أن الفقير إذا رد بغير نوال يشق عليه وربما يدعو عليه فحث الله تعالى على الصفح والعفو ثم قال تعالى: (﴿وَاللَّهُ غَنِيٌّ﴾) عن صدقة العباد ولو شاء لأغنى جميع الخلق ولكنه أعطى الأغنياء لينظر كيف شكرهم وابتلى الفقراء لينظر كيف صبرهم وإلزامًا للحجة عليهم. وقال الزمخشري: ﴿غَنِيٌّ﴾ لا حاجة به إلى منق يمين ويؤذي. (﴿حَلِيمٌ﴾) [البقرة: 263]: لا يعمل

8 - بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ

لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾

بالعقوبة على من يستحقها ممن يمن على صدقته وغيره. وهذا سخط منه ووعيد له. ووجه مطابقة هذه الآية بالترجمة من حيث إن الصدقة التي كانت من غلول يتبعها يوم القيامة الأذى بسبب الخيانة وقال شارح التراجم: وجه مطابقة الآية للترجمة من حيث إن الأذى بعد الصدقة يبطلها فكيف بالأذى المقارن لها وذلك أن الغال يصدق بمال مغصوب والغاصب مؤذٍ لصاحب المال عاص بتصرفه فيه فكان أولى بالإبطال.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن البُخَارِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قصد أن الْمُتَصَدِّقَ عليه إذا عَلِمَ أن الْمُتَصَدِّقَ به من غُلُولٍ أو غصبٍ أو نحوها تأذى بذلك ولم يرض، فإن قيل: إن المناسب للترجمة قوله تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]، فلم عدل المؤلف عنه؟

فالجواب على ما قاله ابن المنير: أنه جرى على عادته في إثارة الاستنباط الخفي على الجلي، والاتكال في الاستدلال الجلي على سبق الإفهام له، وقد سبق وجه الاستنباط آنفاً من وجوه، فتذكَّر.

8 - بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ

(باب) بالتنوين فقوله: (الصَّدَقَةُ مِنْ كَسْبِ طَيِّبٍ) مبتدأ محذوف الخبر، أي: مقبولة، أو أكثر أجرها، أو بغير تنوين، أي: باب فضل الصدقة، ولما ذكر في الترجمة الأولى قوله: ولا تقبل إلا من كسب طيب، تعرض إلى بيان الكسب الطيب بهذه الترجمة التي وقعت في الكتاب في رواية أبي ذر، كما أشرنا إليه لقوله تَعَالَى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276]، أي: يذهب إما بأن يذهب بالكلية من يد صاحبه أو لحرمة بركة ماله فلا ينتفع به بل يعذب به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة وروى الإمام أحمد في مسنده عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ الرِّبَا وَإِنْ كَثُرَ فَإِنْ عَاقَبْتَهُ تَصِيرَ إِلَى قُلٍّ. وهذا من باب المعاملة بنقيض المقصود ثم إن الله تَعَالَى لما أَخْبَرَنَا بأنه يمحَقُّ الرِّبَا؛ لأنه حرام وسحت محض أخبر أنه يربي الصدقات فقال: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾، أي: التي

وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٦٧﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ﴿٦٨﴾ [البقرة: 276، 277].

من الكسب الحلال، كما يدل عليه السياق في قوله: ﴿يَمَحُقُ اللَّهُ أَرْبَا﴾، أي: لكونه حراماً، وقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267]، أي: يزيد فيها وبارك في الدنيا، ويضاعف الثواب في الآخرة، وفي الحديث: «ما نقص مال من صدقة».

وقوله: ويربي، من الإرباء من باب الإفعال كما في التلاوة وفي نسخة وُربِّي بتشديد الموحدة من التفعيل وهي خلاف التلاوة.

(﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾) أي: لا يرتضي (﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾) كفور القلب، مُصِرٌّ على تحصيل الحرام، بل على تحليله.

(﴿أَثِيمٍ﴾) في القول والفعل، فاجر بارتكاب الحرام، ومناسبة ختم هذه الآية بهذا الاعتراض التذييلي، أن: المرابي لا يرضى بما قسم الله له من الحلال ولا يكتفي بما شرع له من التكسب المباح فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة فهو جحود لما عليه من النعمة ظلوم أثم بأكل أموال الناس بالباطل، والكسب بمعنى: المكسوب، والمراد ما هو أعم مما يحصل بالتعاطي كالتجارة أو بغير التعاطي كالمال الموروث، أو كأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال، والمراد بالطيب الحلال؛ لأنه صفة الكسب، قال القرطبي: أصل الطيب المستلذ بالطبع، ثم أُطْلِقَ في الشرع على الحلال، ثم مدح الله تعالى المؤمنين بربهم، المطيعين لأمره، الراضين بما قسم الله لهم، المؤدين لشكره، المحسنين إلى خلقه، مخبراً عما أعد لهم من الكرامة والزلفى يوم القيامة، آمنين من التبعات فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بالله ورسوله وبما يجب الإيمان به، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ أي: الطاعات فيما بينهم وبين ربهم، والمعاملات الصالحة الشرعية المرضية فيما بينهم.

﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ من باب عطف الخاص على العام تنبيهاً لشرفهما على سائر الأعمال الصالحة.

﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) عند الموت، (﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾)

1410 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ،

يوم القيامة، ولا خوف عليهم من آت، ولا هم يحزنون من فائت. وفي رواية غير أبي ذر: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ واعترض ابن التين وغيره على قول المؤلف لقوله تَعَالَى: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ بعد قوله الصدقة من كسب طيب بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب بل الأمر على عكس ذلك فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر والأبين أن يستدل بقوله تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267].

والجواب عنه ما قاله ابن بطال لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يمحقه الله تَعَالَى؛ لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تتقبل لا تكون من جنس الممحوق، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تنبيه:

دل قوله: «لا تقبل صدقة من غلول» على أن الغال لا يبرأ منه إلا برد المغلول إلى أصحابه ولا يبرأ بأن يتصدق به إذا جهلهم مثلاً والسبب فيه أنه من حق الغانمين فلو جهلت أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم. ثم إنه على رواية أبي ذر من زيادة باب الصدقة من كسب طيب بخلو الترجمة التي قبل هذا الحديث وتكون كحالتى قبلها في الاقتصار على الآية ثم مناسبة الحديث الآتي لهذه الترجمة ظاهرة وأما مناسبتة للتي قبلها فمن جهة مفهوم المخالفة؛ لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب فمفهومه أن ما ليس بطيب لا يقبل والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر النون وقد مر في باب الغسل والوضوء في المخضب أنه (سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة سالم بن أمية مولى عمر ابن عبد الله بن معمر القرشي التيمي وقد مر في باب المسح على الخفين، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله، (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزيات السمان،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ،

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ) بكسر العين هو ما عادل الشيء من غير جنسه وبالفتح ما عادله من جنسه تقول عندي عدل دراهمك من الثياب وعدل دراهمك من الدراهم وقال البصريون العدل والعدل لغتان.

وقال الخطابي: بعدل تمرة، أي: بقيمة تمرة يقال هذا عدله بفتح العين، أي: مثله في القيمة وبكسرهما، أي: مثله في المنظر، وزعم ابن قُتَيْبَةَ أن العدل بالفتح المثل واحتج بقوله تَعَالَى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: 95] والعدل بالكسر القيمة. وزعم ابن التين أنه على هذا إجماعه من أهل اللغة، وفي المحكم العدل والعديل والعدل النظير والمثل والجمع أعدل وعدلاء، وقيل: ضبطها هنا بالفتح عند الأكثرين وأما بالكسر فهو الحمل بكسر الحاء.

(مَنْ كَسَبَ طَيِّبٍ) حلال، وهي صفة مميزة لعدل تمرة ليمتاز الكسب الخبيث، أي: الحرام.

(وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ) جملة معترضة بين الشرط والجزاء تأكيداً وتقريراً للمطلوب في النفقة وفي رواية سليمان بن بلال الآتي ذكرها ولا يصعد إلى الله إلا الطيب، وزاد سهيل في رواية الآتي ذكرها أَيْضًا فيضعها في حقها.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وإنما لا يقبل من الصدقة من الحرام؛ لأنه غير مملوك للمتصدق وهو ممنوع من التصرف فيه والمتصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منهياً من وجه واحد وهو محال.

(وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ ذكر اليمين ليدل به على حسن القبول؛ لأن في عرف الناس أن أيمانهم مرصدة لما عز من الأمور وشماثلهم لما هان منها. وقيل: المراد: سرعة القبول، وحسنه.

وقال الطيبي: ولما قيد الكسب بالطيب أتبعه باليمين لمناسبته بينهما في الشرف ومن ثمة كانت يده اليمنى عليه الصلاة والسلام للظهور.

وفي رواية مسلم بن أبي مريم الآتي ذكرها فيقبضها وفي حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن البزار فيتلقاها الرحمن بيده.

ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ،

وقيل : لما كانت الشمال عادة تنقص عن اليمين بطشًا وقوة عرفنا الشارع بقوله وكلتا يديه يمين فانتفى النقص عنه تَعَالَى والجارحة على الرب محال وإنما المراد قبوله تَعَالَى إياها قبولًا كاملاً قويًا.

قَالَ المازري : هذا الحديث وأمثاله بناء على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه المراد وكُنِيَ عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالتربية وقال القاضي عياض لما كان الشيء الذي يرتضى يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا أو استعير للقبول كقول القائل : إذا ما راية رفعت المجد تلقاها عرابة باليمين، أي : هو أهل للمجد والشرف وليس المراد بها الجارحة وقيل : المراد يمين الذي يدفع إليه الصدقة وإضافتها إلى الله إضافة اختصاص لوضع هذه الصدقة في يمين الآخذ لله تَعَالَى.

وقال الزين ابن المنير : كُنِيَ عن الرضى والقبول بالتلقي باليمين لتثبيت المعاني المعقولة في الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات، أي : لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عاين التلقي للشيء باليمين لا أن المتناول به جارحة.

وقال الترمذي في جامعه : قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ يُؤْمِنُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا يَتَوَهَّمُ فِيهِ تَشْبِيهًا وَلَا يَقُولُ كَيْفَ هَكَذَا وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ عِيْنَةَ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ.

(ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ) وَيُرَوَّى لِمَالِكٍ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ الزيادة في كمية عينها ليكون أثقل في الميزان لم ينكر ذلك.

(كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر حين يفطم، والأنثى فلوة، مثل : عدو، وعدوة، والجمع أفلاء كأعداء.

ويُرَوَّى فَلُوهُ بفتح الفاء وسكون اللام وقال أبو زيد إذا فتحت الفاء شددت الواو وإذا كسرتها سكنت اللام كجرو وعن أبي عبيد فلو المهر عن أمه فهو فلو، وفرس مفل ومقلية ذات فلو. وعن ابن السكيت : فلوته عن أمه وافتليته فصلته عنها.

وفي المحكم : فلو المهر والصبي والمهر والجحش فلوا.

حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ،

وفي المنتخب: ولا يقع عليه الفلو حتى يفتلى عن أمه، أي: يعظم ثم هو فلو حتى يحول عليه الحول.

وفي كتاب الفرق لأبي حاتم السجستاني قالوا في ولد الخيل العرب والبراذين للذكر مهر وللأنثى مهرة فإذا كانت له سبعة أشهر أو ثمانية يقال له الخروف والجمع الخرف فإذا كانت له سنة فهو فلو والأنثى فلوة وإنما ضرب المثل به؛ لأنه يزيد زيادة بينة ولأن الصدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون النتاج إلى التربية إذا كان فطيماً فإذا أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال وكذلك عمل ابن آدم لا سيما الصدقة فإن العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال ينظر الله إليها حتى تنتهي بالتضعيف إلى أن تصير التمرة كالجبل.

وفي رواية القاسم عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عند التَّرْمِذِيِّ: فلوه أو مهره، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره أو فصيله.

وفي رواية له عند البزار: مهره أو وصيفه، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله فلوه أو قَالَ فصيله.

وهذا يشعر بأن أو للشك عن الراوي لا للتنوع من الشارع.

(حَتَّى تَكُونَ) أي: التمرة (مِثْلَ الْجَبَلِ) تشغل في ميزانه، أو المراد تضعيف الثواب كما مر.

وقال الداوودي: أي كان كمن تصدق بمثل الجبل. وفي رواية مسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه: حتى تكون أعظم من الجبل.

وفي رواية ابن جرير من وجه آخر عن القاسم حتى يوافي بها يوم القيامة وهي أعظم من أحد.

وفي رواية القاسم عن التَّرْمِذِيِّ بلفظ: حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد قَالَ: وتصديق ذلك في كتاب الله تَعَالَى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ الْأَبَثْرَ وَيُرِي الْمَصْدَقَ﴾ وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أَيْضًا فصدقوا.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الرحمن (سليمان) هو ابن بلال، (عَنْ ابْنِ دِينَارٍ) هو عبد الله، عن أَبِي صَالِحٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ وَرَقَاءُ: عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ،

وهذه المتابعة ذكرها المؤلف في التوحيد فقال وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله إلا أن فيه مخالفة يسيرة في اللفظ، وقد وصله أبو عَوَانَةَ والجوزقي من طريق مُحَمَّد بن معاذ بن يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الإسناد. وقد وقع في صحيح مسلم حَدَّثَنَا أَحْمَد بن عثمان ثنا خالد بن مخلد، عن سليمان، عن سهيل، عن أَبِي صَالِحٍ ولم يسق لفظه كله وهذا إن كان أحمد ابن عثمان حفظه فلسليمان فيه شيخان عَبْدُ اللَّهِ بن دينار وسهيل بن أَبِي صَالِحٍ.

(وَقَالَ وَرَقَاءُ) هو ابن عمر بن كليب اليشكري: (عَنْ ابْنِ دِينَارٍ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ) بالتحتيّة والمهملة المخففة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) يعني: أن ورقاء قد خالف سليمان وعبد الرحمن فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أَبِي صَالِحٍ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة ثم قَالَ في كِتَاب التوحيد وقد ذكرت في الزَّكَاة أَنِي لم أقف على رواية ورقاء هذه ثم وجدتها بعد ذلك فقد وصلها البيهقي من رواية أَبِي النضر هاشم بن القاسم حَدَّثَنَا ورقاء.

وقال الشَّيْخُ زَيْن الدين العراقي: رويناه في الجزء الرابع من فوائد أبي بكر الشَّافِعِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، يعني: ابن غالب حَدَّثَنَا عَبْد الصمد حَدَّثَنَا ورقاء. وقد أشار الداوودي إلى أن هذه الرواية وهم لتوارد الرواة عن أَبِي صَالِحٍ دون سعيد بن يسار. وليس ما قَالَ بجيد؛ لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ بن سعيد قَالَ: ثنا ليث، عن سعيد بن سعيد، عن سعيد بن يسار أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ما تصدق أحد بصدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرّة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله»، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ وابن ماجة أَيضًا.

(وَرَوَاهُ) أَي: الحديث المذكور (مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) السلمي المدني، وقد وصلها القاضي يوسف بن يعقوب في كتاب الزَّكَاة، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بن أبي بكر المقدمي، ثنا سعيد بن سلمة هو ابن أبي الحسام عنه به.

وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽¹⁾.

9 - باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ

1411 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ،

(وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ) مصغر سهل، وهو يروي عن والده أبي صالح، وقد وصلهما مسلم، (عن أبي صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وإنما قَالَ أَوْلَا: تابعه، وثانيًا: وَقَالَ ورقاء، وثالثًا: ورواه، مع أن الثالث أيضًا فيه متابعة، قوله: لأن الأول: متعلق بقوله: وإنما قال؛ لأن الثلاثة تابعوا ابن دينار في الرواية عن أبي صالح؛ لأن الأول متابعة؛ لأن اللفظ فيه بعينه لفظه والثالث رواية لا متابعة لاختلاف اللفظ إذ لفظ الثالث أن رسول الله ﷺ قَالَ: «لا يتصدق أحد بتمرة من كسب طيب إلا أخذ الله بيمينه يربّيها كما يربي أحدكم فلوه أو قلوصله حتى يكون مثل الجبل أو أعظم». والثاني: لما لم يكن على سبيل النقل والرواية بل على سبيل المذاكرة قَالَ بلفظ القول، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

9 - باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ

(باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ) أي: هذا باب التحريض على إعطاء الصدقة قبل رد من يتصدق عليه بها، والمقصود من هذه الترجمة المسارعة إلى التصديق والتحذير عن التسويف به؛ لأن التسويف قد يكون ذريعة إلى أن لا يجد من يقبلها لاستغناء الناس بما تخرجه الأرض من كنوزها، ولا تتم الصدقة إلا بمصادقة المحتاج إليها، وقد أخبر الشارع أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين إلى الصدقة بأن يخرج الغني صدقته فلا يجد من يقبلها كما يأتي في الحديث.

فإن قيل: من أخرج صدقته يثاب على نيته وإن لم يجد من يقبلها؟

فالجواب: إن الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل، والناوي يثاب ثواب الفضل فقط، فالأول أربح، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أن ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ) بفتح الميم وسكون المهملة وفتح الموحدة وفي آخره دال

قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا»⁽¹⁾.

1412 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ

مهملة، الجدلي بالجيم والبدال المهملة المفتوحتين، الكوفي القاصّ بتشديد الصاد المهملة، العابد وكان من القانتين، مات سنة ثمان مائة عشرة ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمثلثة ووهب بفتح الواو وسكون الهاء الخزاعي أخو عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأن له صحبة يعد في الكوفيين.

(قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ) الذي يريد أن يتصدق (بِصَدَقَتِهِ) وجملة يمشي في محل رفع على أنها صفة زمان بتقدير العائد أي: فيه.

(فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ) الذي يريد المتصدق يعطيه إياها. (لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ) حيث كنت محتاجاً إليها.

(لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا) وفي رواية الكشميهني فيها والظاهر أن ذلك يقع في زمان كثرة المال وفيضه قرب الساعة كذا قال ابن بطال: يعني أن ذلك يقع في زمان تظهر كنوز الأرض الذي هو من جملة أشراف الساعة، وفي الحديث حث على التصدق ما وجد أهلها المستحقون لها خشية أن يأتي الزمان الذي لا يوجد فيه من يأخذها ورجال إسناده هذا الحديث ما بين عسقلاني وواسطي وكوفي وقد أخرج منته المؤلف في الفتن أيضاً. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّكَاءِ.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بالزاي والنون ذكوان، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هو ابن هرمز الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُومُ

(1) طرفاه 1424، 7120 - تحفة 3286.

أخرجه مسلم في الزكاة باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها رقم 1011.

السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيَفِيضَ حَتَّى يُهِمَّ رَبَّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَّتُهُ، وَحَتَّى يَعْزِضَهُ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي⁽¹⁾.

السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ، فَيَفِيضَ) من فاض الإناء إذا امتلأ، وأفاضه ملاءه واشتقاقه من الفيض، وفي المغرب: فاض الماء إذا انصبَّ عن امتلائه، وأفاض الماء صبه عن كثرة، وقوله: فيفيض منصوب عطفاً على قوله يكثر (حَتَّى يُهِمَّ) بفتح الياء وضم الهاء من الهم، وهو ما يشغل القلب من أمر يهتم به وقوله: (رَبَّ الْمَالِ) منصوب على أنه مفعوله وقوله: (مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَّتُهُ) فاعله من همه الشيء أحزنه ويروى بضم أوله من أهمه الأمر أقلقه، فالإعراب مثل الأول أيضاً. وقال النَّوَوِيُّ في شرح صحيح مسلم: ضبطوه بوجهين:

أشهرها: بضم أوله وكسر الهاء، ورب المال مفعول، والفاعل من يقبل أي: يحزنه، ويقلقه أمر من يأخذ منه زكاة ماله لفقد المحتاج لأخذ الزكاة لعموم الغنى لجميع الناس.

والثاني: بفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعله ومن مفعوله أي: يقصده فلا يجده انتهى والمفهوم من ذلك أنهم فرقوا بين البابين فجعلوا الأول من الإهمام والثاني من الهم. وتعقب الزركشي والبرماوي وغيرهما الثاني فقالوا وهذا ليس بشيء إذ يصير التقدير يقصد الرجل من يأخذ ماله فيستحيل المعنى. وأجاب البدر الدماميني بأن لا استحالة فإنهم قالوا المعنى أنه يقصد من يأخذ ماله فلا يجده وإذا لم يجد الإنسان طلبته التي هو حريص عليها فلا شك أنه يحزن ويقلق لفوات مقصوده فعاد هذا إلى المعنى الأول وعن الكشميهني حتى يهتم رب المال من يقبله، أي: المال صدقة.

(وَحَتَّى يَعْزِضَهُ) بكسر الراء من العرض، (فَيَقُولَ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ) بنصب يقول عطفاً على الفعل المنصوب قبله أعني يعرضه.

(لَا أَرَبَ لِي) بالفتحات، أي: لا حاجة لي فيه لاستغنائي عنه.

وزاد في الفتن به قَالَ الزركشي والبرماوي والكَرْمَانِيُّ: كأنه سقط من كتاب

(1) أطرافه 85، 1036، 3608، 3609، 4635، 4636، 6037، 6506، 6935، 7061،

7115، 7121 - تحفة 13750.

أخرجه مسلم في الزكاة باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها رقم 157.

1413 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ، حَدَّثَنَا مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ،

كلمة فيه أي: بعد قوله لا أرب لي.

وقال العيني مشيراً إلى الْكَرْمَانِي: السقط كأنه كان في نسخته وهو موجود في النسخ وقال القسطلاني الظاهر أن النسخ التي وقف عليها العيني ليست معتمدة فقد راجعت أصولاً معتمدة فلم أجدها بل قَالَ البدر الدمايني: رواية الْبُخَارِيِّ متفقون على رواية هذا الحديث بدون هذه اللفظة والمعنى عليها في كلام المتكلم يقول لا أرب لي بحذف الجار والمجرور لقيام القرينة، انتهى.

وقال الْكَرْمَانِيُّ والبرماوي وغيرهما: وقد وجد ذلك في زمن الصحابة رضي الله عنهم كان تعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها نحو حكيم بن حزام إذ دعاه الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليعطيه عطاء فأبى وعرض عليه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قسمة من الفيء فلم يقبله رواه الشيخان وغيرهما، ولكن هذا إنما كان لزهدهم وإعراضهم عن الدنيا مع قلة المال وكثرة الاحتياج ولم يكن لفيض المال، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَالِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله بن جعفر المسندي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ) الضحاك بن مخلد، وقد تكرر ذكره، قَالَ: (أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة الجهني الكوفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ) سعد الطائي الكوفي، وجده عدي بن حاتم الجواد ابن الجواد، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ) بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام (الطَّائِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ) الطائي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أسلم سنة تسع أو عشر، وتوفي بعد الستين وقد أسنَّ، قيل: بلغ مائة وعشرين سنة، وقيل: مائة وثمانين، وفي الإسناد ثلاثة طائيون. وقد أخرج متنه المؤلف في علامات النبوة أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الزَّكَاةِ.

(يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمهما.

(أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ) بفتح العين المهملة أن الفقر من عال إذا افتقر قَالَ

وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ، حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ،

الجوهرى: يقال عال يعيل عَيْلَةً وعبولاً إذا افتقر قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ [التوبة: 28] وهو عائل وقوم عيلة، وأما عال عياله عولاً وعيالة أي: مانهم وأنفق عليهم فهو من الأجوف الواوي.

وقال ابن قرقول وأصله من العول وهو القوت. ومنه قوله ﷺ: «وابداً بمن تعول»، أي: بمن تقوت.

(وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ) أي: الطريق أي: من فساد قطاع الطريق جهراً، وهم طائفة يترصدون في المكامن لأخذ مال أو لقتل أو إرعاب مكابرة اعتماداً على الشوكة مع البعد عن الغوث.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ» بالرفع على أنه معرب بحسب العامل، أعني: أنه مرفوع على أنه فاعل لا يأتي على طريق الاستثناء المفرغ.

(حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ) بكسر العين المهملة وسكون التحتانية الإبل التي تحمل الميرة وفي المطالع العير العير القافلة وهي الإبل والدواب تحمل الطعام وغيره من التجارة ولا تسمى عيراً إلا إذا كانت كذلك.

وقال ابن الأثير: العير الإبل بأحمالها فعل من عار يعير إذا سار. وقيل: قافلة الحمير، فكثرت حتى سمي بها كل قافلة، كأنها جمع عير بفتح المهملة، وكان قياسها أن يكون فعلاً بالضم كسقف في سقف إلا أنه حوفظ على الياء بالكسرة نحو عين.

(إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء، وهو المجير الذي يكون القوم في خفائيرته وذمته والمراد منه حتى تخرج القافلة من الشام والعراق ونحوهما إلى مكة بغير البدقة.

وفي الصحاح: خفرت الرجل أخفره بالكسر خفراً إذا أجزته وكنت له خفيراً تمنعه.

وَأَمَّا الْعِيْلَةُ: فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ، حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ، لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقْفَنَ أَحَدُكُمْ⁽¹⁾ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ

قَالَ الْأَصْمَعِيُّ وَكَذَلِكَ خَفَرْتُهُ تَخْفِيرًا. وَأَمَّا أَخَفَرْتُهُ مِنَ الْإِفْعَالِ فَمَعْنَاهُ نَقَضْتَ عَهْدَهُ وَغَدَرْتَ بِهِ.

(وَأَمَّا الْعِيْلَةُ: فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ، حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ، لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ) لَا اسْتِغْنَاءَ كُلِّ أَحَدٍ عَنْهَا.

(ثُمَّ لَيَقْفَنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ) عَزَّ وَجَلَّ، وَهَذَا مِنَ الْمِثَالِ الْإِشْبَاهِ وَالْأَمَةِ فِي أَمْثَالِهَا كَالْيَمِينِ وَنَحْوِهِ طَائِفَتَانِ: مَفْرُضَةٌ، وَمَوْوَلَةٌ.

(لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ) وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ وَإِلَّا فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ وَلَا يَحِجُّهُ حِجَابٌ إِنَّمَا يَسْتَرُ تَعَالَى عَنْ أَبْصَارِنَا بِمَا وَضَعَ فِيهَا مِنَ الْحِجَابِ لِلْعَجْزِ عَنِ الْإِدْرَاكِ فِي الدُّنْيَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ كَشَفَهَا عَنْ أَبْصَارِنَا وَقَوَاهَا حَتَّى نَرَاهُ مَعَايِنَةً كَمَا نَرَى الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ: الظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَعْنِي زَمَانَ غَنَاهُمْ وَوَسَعَتَهُمْ يَقَعُ فِي زَمَنِ كَثْرَةِ الْمَالِ وَفِيضِهِ قَرِبَ السَّاعَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَالٍ، وَمِنْ ثَمَّ أَوْرَدَهُ الْمَصْنَفُ أَيْ: حَدِيثَ حَارِثَةَ بِنِ وَهَبٍ فِي كِتَابِ الْفَتَنِ. وَهُوَ بَيْنَ مِنْ سِيَاقِ أَبِي هُرَيْرَةَ ثَانِي حَدِيثِي الْبَابِ بِلَفْظِ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ» وَقَدْ سَاقَهُ فِي الْفَتَنِ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ هُنَا مَطُولًا، وَقَالَ فِي حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ قَوْلُهُ: «إِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ» إِلَخَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَمَشْعُرٌ أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْآتِي بَعْدَهُ مَشْعُرٌ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَقَدْ أَشَارَ عَدِي بْنُ حَاتِمٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقَعْ فِي زَمَانِهِ وَكَانَتْ وَفَاتِهِ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ أَمْرِ الْفَتْوحِ، فَانْتَفَى قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: إِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ بَعْدَ نَزُولِ عِيسَى حِينَ تَخْرُجُ الْأَرْضُ بِرِكَاتِهَا حَتَّى تَشْبِعَ الرَّمَانَةَ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ كَافِرٌ، انْتَهَى مُخْتَصَرًا وَبِزِيَادَةٍ، ثُمَّ قَالَ فِي عِلَامَاتِ النَّبُوَّةِ فِي حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ قَوْلُهُ فَلَا يَجِدُ أَحَدٌ يَقْبَلُهُ أَيْ: لِعَدَمِ الْفُقَرَاءِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَتَقَدَّمَ فِي الزَّكَاةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ ذَلِكَ عِنْدَ نَزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى مَا وَقَعَ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَبِذَلِكَ جُزِمَ الْبِيهَقِيُّ، وَأَخْرَجَ فِي الدَّلَائِلِ بِسَنَدِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ أَسِيدٍ قَالَ: إِنَّمَا وَلِيَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا، أَلَا وَاللَّهِ مَا مَاتَ حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَأْتِينَا بِالْمَالِ الْعَظِيمِ فَيَقُولُ اجْعَلُوا هَذَا حَيْثُ تَرَوْنَ فِي الْفُقَرَاءِ فَمَا يَبْرَحُ حَتَّى يَرْجِعَ بِمَالِهِ يَتَذَكَّرُ مِنْ يَضَعُهُ فِيهِ فَلَا يَجِدُهُ، قَدْ أَغْنَى عُمَرَ النَّاسَ، قَالَ الْبِيهَقِيُّ: فِيهِ تَصَدِيقٌ مَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ انْتَهَى، قَالَ الْحَافِظُ: وَلَا شَكَّ فِي رَجْحَانِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ عَلَى الْأَوَّلِ لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ وَلَشَنَّ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ، انْتَهَى.

وَلَا تَرْجُمَانُ يُتْرَجِمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَتَقَيَّنَ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَيَكَلِمَةَ طَيِّبَةً⁽¹⁾.

1414 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(وَلَا تَرْجُمَانُ) بضم التاء وفتحها والجيم مضمومة فيها والتاء فيه أصلية. وقال الجوهرى: زائدة، وقال: هو نحو الزعفران فالجيم مفتوحة. (يُتْرَجِمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ) الله تعالى (لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَا؟) وزاد أبو الوقت: وولداً.

(فَلَيَقُولَنَّ) أحدكم: (بَلَى، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ) الله تعالى: (أَلَمْ أُرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ) أحدكم (بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَتَقَيَّنَ أَحَدُكُمْ) بسكون اللام وبالنون المشددة وعن الكشميهني زيادة قوله: (النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) بكسر الشين، أي: نصفها والمعنى لا تحرقوا شيئاً من المعروف بل اصنعوا المعروف ولو بنصف تمرة، (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) أحدكم شيئاً يتصدق به على المحتاج (فَيَكَلِمَةَ طَيِّبَةً) أي: فليرده بكلمة طيبة تطيب قلب المحتاج؛ ليكون سبباً لنجاته من النار.

وفيه أن الكلمة الطيبة صدقة يُتَقَيُّ بها من النار كما أن الكلمة الخبيثة يستوجب بها النار.

(حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي رواية: حَدَّثَنِي بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بفتح العين والمد أبو كريب، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد ابن أسامة الليثي، (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء، (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)

(1) أطرافه 1417، 3595، 6023، 6539، 6540، 6563، 7443، 7512 - تحفة 9874.

أخرجه مسلم في الزكاة باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة رقم 1016.

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ⁽¹⁾»

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ (خص بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة؛ لأن الذهب أعزّ المعنويات وأشرف الأموال فإذا لم يوجد من يأخذها فغيره بطريق الأولى والمقصود حصول عدم القبول مع اجتماع ثلاثة أشياء: طواف الرجل بصدقته وعرضها على من يأخذها وكونها من الذهب.

(ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيَرَى) على البناء للمفعول (الرَّجُلُ الْوَاحِدُ)

(1) الواو لا تدل على الجمع فالمعنى أن هذين الأمرين كائنان قبل القيامة متى كانا، وهذا واضح لا سيما إذا حمل كثرة المال على زمن عمر بن عبد العزيز كما تقدم قريباً، فإن الجملة الثانية هي كثرة النساء وقلة الرجال تكون قرب الساعة، ويدل على ذلك أيضاً أن في أحاديث الفتن أموراً كثيرة من الفتن تكون في أوقات مختلفة، وسيأتي في البخاري في كتاب الفتن من حديث ابن مسعود وأبي موسى مرفوعاً: إن بين يدي الساعة لأياماً ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج، وتقدم في كتاب العلم من حديث أنس رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أشراط الساعة أن يقل العلم، ويظهر الجهل، ويظهر الزنا، وتكثر النساء، ويقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد»، قال الحافظ: قوله تكثر النساء قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل في الرجال، لأنهم أهل الحرب دون النساء، وقال أبو عبد الملك هو إشارة إلى كثرة الفتوح فتكثر السبايا، فيتخذ الرجل الواحد عدة موطوءات، قال الحافظ: وفيه نظر لأنه صرح بالعلة في حديث أبي موسى فقال فيه من قلة الرجال وكثرة النساء، والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر، بل يقدر الله تبارك وتعالى في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور، ويكثر من يولد من الإناث وقوله يعني في حديث أنس حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد: الخمسون يحتمل أن يراد به هذا العدد أو يكون مجازاً عن الكثرة، ويؤيده أن في حديث أبي موسى: وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة، والقيم من يقوم بأمرهن، وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التي يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد، وهي الدين لأن رفع العلم يخل به والعقل لأن شرب الخمر يخل به، والنسب لأن الزنا يخل به، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما، قال الكرماني: وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذناً بخراب العالم لأن الخلق لا يتركون هملاً، ولا نبي بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، فيتعين ذلك، وقال القرطبي في المفهم: في هذا الحديث علم من أعلام النبوة إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت، خصوصاً في هذه الأزمان، وقال القرطبي في التذكرة يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهن سواء كن موطوءات أم لا، ويحتمل أن يكون ذلك يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول: الله، الله، فيتزوج الواحد بغير عدد جهلاً بالحكم الشرعي قال الحافظ: وقد وجد ذلك من بعض أمراء التركمان وغيرهم من أهل هذا الزمان مع =

يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يُلْذَنَ بِهِ، مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ»⁽¹⁾.

10 - باب: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ

حال كونه (يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يُلْذَنَ بِهِ) بضم اللام وسكون الذال المعجمة، أي: يلتجئ ويرغب فيه، من لاذ يلوذ لئاذ إذا التجأ إليه وانضم واستغاث.

قال الداوودي: ليس فيهن قيم غيره، وهذا يحتمل أن تكون نساء وجواريه، وذوات محارمه وأقربائه (مِنْ قَلَّةِ الرِّجَالِ) بسبب كثرة الحروب والفتن ووفرة القتال الواقع في آخر الزمان لقوله ﷺ ويكثر الهرج، (وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ) وذلك وَاللَّهُ أَعْلَمُ يكون بعد قتل عيسى عليه السلام الدجال والكفار فلم يبق بأرض الإسلام كافر وتنزل إذا ذاك بركات السماء إلى الأرض والناس إذا ذاك قليلون لا يدخرون شيئاً لعلمهم بقرب الساعة وتربي الأرض إذا ذاك بركتها حتى تشبع الرمانة أهل البيت وتلقي الأرض أفلاذ كبدها وهو ما دفتته ملوك العجم كسرى وغيره ويكثر المال حتى لا يتنافس فيه الناس.

فإن قيل: قد تقدم في باب رفع العلم أنه يكون لخمسين امرأة قيم واحد؟ فالجواب أن التخصيص بالعدد لا ينفي الزيادة كذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ، والمذكور في ذلك الباب وحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أشرط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل ويظهر الزنا ويكثر النساء ويقل الرجال حتى يكون لخمسين امرأة القيم الواحد ورجال إسناد حديث الباب كلهم كوفيون وأخرج متنه مسلم بسند الْبُخَارِيِّ أَيْضًا.

10 - باب: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ

(باب) بالنون (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) وهذا لفظ الحديث على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

(وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ) بالجر عطفاً على مدخول لو، أي: ولو بالقليل من

= دعواه الإسلام، والله المستعان اهـ.

(1) تحفة 9067 - 2 / 136.

أخرجه مسلم في الزكاة باب الترغيب في الصدقة قبل أن لا يوجد من يقبلها رقم 1012.

﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية

الصدقة من عطف العام على الخاص.

قَالَ الزين ابن المنير: جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية؛ لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلها وكثيرها على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾) وقوله: أموالهم يشمل قليل النفقة وكثيرها، وهو كقوله ﷺ: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس» فإنه يتناول القليل والكثير إذا قائل بحل القليل دون الكثير.

(﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾) أي: طلبًا لرضى الله عنهم، أو مبتغين وطالبيين له لا ينفقونها رياء، ولا يطلبون بها غير وجه الله تعالى.

(﴿وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾) [البقرة: 265] أي: ولأجل تثبيت بعض أنفسهم على الإيمان ببذل المال الذي هو شقيق الروح، وبذله أشق شيء على النفس من بين العبادات الشاقة، فإن النفس إذا رضيت بالتحامل عليها وتكليفها بما يصعب عليها، ذلت خاضعة لصاحبها، وقل طمعها في اتباعه لشهواتها وبالعكس، فكان إنفاق المال تثبيتًا لها على الإيمان واليقين، فمن بذل ماله لوجه الله تعالى فقد ثبت بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه معًا فهو الذي ثبتها كلها، كما قال تعالى: ﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [الصف: 11] فعلى هذا فكلمة من للتبعض، كما في قولهم: هز من عطفه، وحرك من نشاطه.

وقال الشَّعْبِيُّ: معناه وتصديقًا كائنا من أنفسهم أن الله سيجزيهم على ذلك أو في الجزاء فإنه إذا أنفق المسلم ماله في سبيل الله علم أن تصديقه وإيمانه بالثواب من أصل نفسه ومن إخلاص قلبه وكذا قَالَ قَتَادَةُ وَأَبُو صَالِحٍ وَابْنُ زَيْدٍ فعلى هذا كلمة من لا ابتداء الغاية كما في قوله تعالى: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: 109]، ويحتمل أن يكون المعنى تثبيتًا من أنفسهم عن المؤمنين إنها صادقة الإيمان مخلصه فيه ويعضده قراءة مجاهد وتثبيتًا لأنفسهم، وعلى جميع التقادير فيه تنبيه أن حكمة الإنفاق تزكية النفس عن البخل وحب المال اللذين هما من رذائل النفس.

(الآية) أي: اقرأ الآية إلى آخرها، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: 261] والمعنى ومثل نفقة هؤلاء المنفقين في زكائها ونمائها عند الله

كمثل بستان من النخيل والشجر المتكاثف المظلل بالتفاف أغصانه.

﴿بِرَبْوَةٍ﴾ صفة جنة، أي: كأنه بمكان مرتفع مستوٍ من الأرض.

وزاد ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والضحاك: «وتجرى فيه الأنهار». وخصها؛ لأن الشجر فيها أزكى وأحسن ثمرا يقال ربا الشيء يربو إذا زاد وانتفخ وفي الربوة ثلاث لغات ضم الراء وفتحها وبهما قرئت في القرآن ويجوز كسر الراء أَيْضًا ﴿أَصَابَهَا﴾، أي: أصابت تلك الجنة ﴿وَابِلٌ﴾، أي: مطر عظيم وهذه الجملة في محل الجر صفة ربوة ﴿فَكَانَتْ﴾ تلك الجنة ﴿أُكُلُهَا﴾ بضمتين ويجوز إسكان الكاف أَيْضًا، أي: ثمرتها ﴿ضِعْفَيْنِ﴾، أي: مثل ما كانت ثمر بسبب الوابل. ويقال أي: مضاعفًا تحمل من السنة ما تحمله غيرها من السنتين. والضعف قد يراد به الواحد كما يراد بالزوج، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [هود: 40] وقيل: أربعة أمثال، ويجوز أن تكون التثنية للتكثير، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: 4]، ونسبة الإيتاء إليها مجازية والفاء سببية، ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا﴾، أي: تلك الجنة التي بالربوة ﴿وَابِلٌ فَطُلٌ﴾ أي: فمطر صغير القطر يكفيها لكرم منبتها ولطافة هوائها.

والمعنى أن نفقة هؤلاء قليلة كانت أو كثيرة لا تبور أبدًا، ولا تضع بحال، بل هي زاكية نامية عند الله تعالى، وإن كانت تتفاوت باعتبار ما ينضم إليها من الأحوال كما أن هذه الجنة التي بالربوة لا تمحل أبدًا؛ لأنها إن لم يصبها وابل فطل، فأيا ما كان فهو كفايتها، وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر إن قليلاً فقليل، وإن كثيراً فكثير، أو مثل حالهم عند الله بالجنة على الربوة، ونفقتهم الكثيرة والقليلة بالوابل والطل، وكما أن كل واحد من المطرين يضعف أكل الجنة، فكذلك نفقتهم كثيرة كانت أو قليلة بعد أن يطلب بها وجه الله تعالى، ويبدل فيها الوسع زاكية عند الله، زائدة في زلفاهم وحسن حالهم عنده، ثم حذر الله المؤمنين من الرياء في أعمالهم، ورغبهم على الإخلاص فيها، فقال: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 265]. لا يخفى عليه من أعمالهم شيء وإنما قَالَ بصير دون خبير تنزيلاً لسراثرهم منزلة الظواهر لعدم التفاوت بالنظر إلى

وَالِى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: 265، 266].

اللَّهُ تَعَالَى، ثم إن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ لما كان يشعر بالوعيد بعد الوعد أوضحه المؤلف رحمه الله بذكر الآية الثانية فقال:

(وَالِى قَوْلِهِ) أي: اقرأ إلى قوله تَعَالَى: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾، يعني: قوله تَعَالَى: ﴿أَيُّودُ أَحَدُكُمْ﴾، الهمزة فيه للإنكار ﴿أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلِ﴾ جمع نخل، كعبيد وعبد وهو جمع نادر، ﴿وَأَعْنَبٍ﴾ جمع عنب وخصها بالذكر؛ لأنهما من أكرم الشجر، وأكثرها منافع ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا﴾ أي: من تحت أشجارها ﴿الْأَنْهَارُ﴾، وإن كانت تلك الجنة محتوية على سائر الأشجار كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ تغليبا لهما على غيرهما.

وفيه: التجوز في المسند أو في الإسناد، وإلا فالجاري في الحقيقة مياهاها ﴿لَهُ فِيهَا﴾، أي: في تلك الجنة ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾، أي: من كل أنواعها، ويجوز أن يراد بالثمرات المنافع التي تحصل له فيها، وهذه الجملة صفة أخرى للجنة.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾ حال بتقدير قد، أي: والحال أنه قد أصابه كبر السن، وهو كناية عن العجز عن الكسب، فإن الفقر والعيلة في زمان العجز عن الكسب أشد. ويجوز أن يكون الواو للعطف حملاً على المعنى، فكأنه قيل: أيود أحدكم لو كانت له جنة وأصابه الكبر ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ صغار، لا قدرة لهم على الكسب، ﴿فَأَصَابَهَا﴾ عطف على أصابه، أو على تكون حملاً على المعنى.

﴿إِنْصَارَ﴾ هو الريح التي تستدير في الأرض، ثم تسطع نحو السماء كالعمود ملتفة في الهواء حاملة للتراب.

﴿فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ﴾، أي: تلك الجنة بهذه النار، فصارت نعمها إلى الذهاب، وأصلها إلى الخراب، فكما يبقى هو وذريته في الحشرات لتقطع الأسباب، فكذا الكافر والمنافق والمنان والمؤذي يتحسرون على صداقاتهم يوم يقوم الحساب، حين فاتهم الثواب وحق عليهم العذاب.

وقال الزمخشري: وهذا المثل لمن يعمل الأعمال الحسنة لا يبتغي بها وجه الله تَعَالَى، فإذا كان يوم القيامة وجدها محبطة، فيتحسر عند ذلك حسرة كانت له جنة من أبهى الجنان وأجمعها للثمار، فبلغ الكبر وله أولاد ضعاف، والجنة معاشهم ومتعشهم فهلك بالصاعقة.

1415 - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ الْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وعن عمر رضي الله عنه أنه سأل عنها الصحابة، فقالوا: الله أعلم، فغضب وقال: قولوا: نعم، أو لا نعم، فقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: في نفسي شيئاً منها يا أمير المؤمنين، قَالَ: قل يا ابن أخي، ولا تحقر نفسك، قَالَ: ضرب مثلاً لعمل قَالَ لأي عمل قَالَ لرجل عني بعمل الحسنات، ثم بعث الله له الشيطان، فعمل بالمعاصي حتى أغرق أعماله كلها.

وعن الحسن: هذا مثلٌ قلَّ والله من يعقله من الناس، شيخ كبير ضعف جسمه وكثر صبياناه، أفقر ما كان إلى جنته، وأن أحدكم والله أفقر ما يكون إلى عمله إذا انقطعت عنه الدنيا. ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: كما بين هذه الأمثال ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾ ويضرب الأمثال؛ لأن ضرب المثل أوضح بياناً وأوضح تبياناً لما فيه من تصوير المعقول بصورة المحسوس المشاهد عياناً. ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ بهذه الأمثال وتعتبرون بها، وتنزلونها على المراد بها، كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 43]، وقال بعض المفسرين قوله: ﴿أَبُودُ أَحَدُكُمْ﴾ [الآية] متصل بقوله تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطَلُوا صِدْقَتَكُمْ يَالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: 264]، وفي رواية أبي ذر وقع هكذا: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.

(حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) بتصغير الأول وتكبير الثاني، وسعيد هو ابن يحيى ابن برد بضم الموحدة، أبو قدامة بضم القاف وتخفيف المهملة، اليشكري بفتح المشناه التحتية وسكون المعجمة وبالكاف، السرخسي مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ الْحَكَمُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) وفي رواية هو الحكم ابن عبد الله. وفي أخرى الحكم هو ابن عبد الله (الْبَصْرِيُّ) الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) هو ابن مهران الْأَعْمَش، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز شقيق بن سلمة، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عمرو بن ثعلبة الْأَنْصَارِيُّ البدري المشهور بكنيته، وجزم المؤلف بأنه شهد بدرًا، واستخلف مرة على الكوفة، وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها، وصحح في الإصابة أنه مات بعدها؛ لأنه أدرك إمارة المغيرة على الكوفة ذلك بعد سنة أربعين قطعاً. (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)

قَالَ: «لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ، كُنَّا نَحَامِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ،

قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ) هي قوله تَعَالَى: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103]، أي: خذ من أموال المسلمين صدقة مفروضة ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ أي: تطهر قلوبهم، أي: تطهر تلك الصدقة أموالهم ﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾ أنت بها أي: تزكي أعمالهم. والتزكية مبالغة في التطهير وزيادة فيه، أو بمعنى: الإنماء والبركة في المال، ويجوز أن يكون كل الفعلين خطاباً للنبي ﷺ.

﴿وَصَلَّى عَلَيْهِمْ﴾، أي: واعطف عليهم بالدعاء والاستغفار لهم وترحمهم. والسنة أن يدعو المصدق لصاحب الصدقة إذا أخذها.

وعن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: أحب أن يقول الوالي عند أخذ الصدقة: آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، وجعله لك طهوراً.

﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾، أي: استغفارك ودعاءك، سكن لهم، فيسكنون إليه وتطمئن قلوبهم بأن الله قد قبل منهم الصدقة ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ بقولهم: ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بما في ضمائرهم من الخلوص فيجازي الثواب أو من الرياء والسمعة فيفعل ما يليق بهم. (كُنَّا نَحَامِلُ)⁽¹⁾ بضم النون جواب لَمَّا، أي: كنا نتكلف الحمل بالأجرة لنكتسب ما نتصدق به، وفي رواية لمسلم كنا نحامل على ظهورنا، أي: نحمل على ظهورنا بالأجرة، ونتصدق من تلك الأجرة أو نتصدق بها كلها.

وفيه التحريض على الاعتناء بالصدقة، وأنه إذا لم يكن له مال يتوصل إلى تحصيل ما يتصدق به من حمل بالأجرة أو غيره من الأسباب المباحة.

(فَجَاءَ رَجُلٌ) هو عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي في التفسير. (فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ) بأربعين أوقية من ذهب، وقيل: بأربعة آلاف درهم، وزن كل درهم مثقال، فقال النبي ﷺ: «أكثر، هل تركت لأهلك شيئاً؟» فقال يَا رَسُولَ اللَّهِ: كان مالي ثمانية آلاف درهم، فأقرضت ربي أربعة، وأمسكت أربعة لعيالي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت» فبارك له حتى صولحت تماضر امرأته وقد طلقها في مرضه عن ربع الثمن على ثمانين ألف

(1) قال ابن سيدة: يقال لحامل في الأمر تحمله بكلفة ومشقة وإعياء وتحامل عليه كلفه ما لا يطيقه وهذا المعنى لا يناسب المقام والأظهر أن نحامل هنا بمعنى نحمل لأن فاعل قد يجيء بمعنى فعل.

فَقَالُوا: مُرَائِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا، فَتَنَزَّلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: 79] الآية⁽¹⁾.

درهم ونيف. وفي رواية على ثمانين ألف دينار ونيف.

وقيل: هو عاصم بن عدي، وكان تصدق بمائة وسق من تمر، والوسق على ما سبق ستون صاعاً.

(فَقَالُوا) أي: المنافقون: (مُرَائِي) يرائي الناس بصدقته، وليس بمخلص وصادق في إنفاقه.

(وَجَاءَ رَجُلٌ) هو أبو عقيل بفتح العين المهملة الأنصاري، (فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ) من تمر، فقال: بت ليلتي أجر بالجرير على صاعين، أي: آجرت نفسي الليلة على النزع من البئر بالحبل بصاعين، فتركت صاعاً لعيالي، وجئت بصاع، فأمره رسول الله ﷺ أن يشره على الصدقات.

(فَقَالُوا) أي: المنافقون: (إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا) ولكنه أحب أن يذكر بنفسه ليعطى من الصدقات.

(فَتَنَزَّلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾) بكسر الميم، وقرئ بضمها، أي: يعيبون ويطعنون ويستهزئون، ومحل الذين يلمزون نصب أو رفع على الذم، أو جر بدلاً من الضمير في سرهم ونجواهم في الآية السابقة على هذه الآية.

(﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾) أصله المتطوعين، فأبدلت التاء طاء، وأدغمت الطاء في الطاء، أي: المتبرعين (﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾) بضم الجيم، أي: طاقتهم مصدر جهد في الأمر إذا بالغ فيه. وهم كأبي عقيل المذكور. وكامرأة جاءت بتمرة واحدة. وتمام الآية ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ﴾، أي: يستهزئون بهم ﴿سَخَرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾، جازاهم على سخريتهم، وهو كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ في أنه خبر، لا دعاء، وهذا من باب المقابلة على سوء صنيعهم واستهزائهم بالمؤمنين؛ لأن الجزاء من جنس العمل، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ

(1) أطرافه 1416، 2273، 4668، 4669 - تحفة 991.

أخرجه مسلم في الزكاة باب الحمل أجرة يتصدق بها. رقم 1018.

1416 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ، انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ،

أَلَيْمٌ ﴿مُؤْلَمٌ مَوْجَعٌ عَلَى كَفْرِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ. وَفِي مَغَازِيِ الْوَاقِدِيِّ مِنَ اللَّامِزِينَ مَعْتَبُ ابْنِ بَشِيرٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَبِيلِ بْنِ وَثْنَةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مَوْحِدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ لَامٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ حِينَ حَثَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ حِينَ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى غَزْوَةِ تَبُوكَ.

وقال الإمام أحمد: ثنا يزيد، ثنا الجُرَيْرِيُّ، عن أَبِي السَّلِيلِ، قَالَ: وَقَفَ عَلَيْنَا رَجُلٌ فِي مَجْلِسِنَا بِالْبَقِيعِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَوْ عَمِّي، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَشْهَدَ لَهُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ: فَحَلَلْتُ مِنْ عِمَامَتِي لَوْثًا أَوْ لَوْثَتَيْنِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَا، فَأَدْرَكَنِي مَا يَدْرِكُ ابْنَ آدَمَ، فَعَقَدْتُ عَلَى عِمَامَتِي، فَجَاءَ رَجُلٌ لَمْ أَرِ بِالْبَقِيعِ رَجُلًا أَشَدَّ سَوَادًا مِنْهُ بَبْعِيرٍ سَاقَهُ لَمْ أَرِ بِالْبَقِيعِ نَاقَةً أَحْسَنَ مِنْهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَصَدَقَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: دُونَكَ هَذِهِ النَّاقَةُ، قَالَ: فَلَمَزَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: هَذَا يَتَصَدَّقُ بِهِذِهِ، فَوَاللَّهِ لَهِيَ خَيْرٌ مِنْهُ، قَالَ: فَسَمِعَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: كَذَبْتَ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ وَمِنْهَا ثَلَاثُ مَرَاتٍ، ثُمَّ قَالَ: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْمِثْنِ مِنَ الْإِبْلِ ثَلَاثًا، قَالُوا: إِلَّا مِنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَجَمَعَ بَيْنَ كَفْيِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ قَدْ أَفْلَحَ الْمَزْهَدُ الْمَجْهَدُ ثَلَاثًا الْمَزْهَدُ فِي الْعَيْشِ الْمَجْهَدُ فِي الْعِبَادَةِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِي فِي الرِّكَاةِ. وَابْنُ مَاجَةَ فِي الزَّهْدِ.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى) ابْنُ سَعِيدٍ أَبُو عَثْمَانَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ بْنُ مَهْرَانَ، (عَنْ شَقِيقٍ) أَبِي وَائِلِ بْنِ سَلَمَةَ الْمَذْكُورِ سَابِقًا، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا) عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي الْمَعْلُومِ، وَفَاعِلُهُ رَاجِعٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْبَارِزُ مَفْعُولُهُ.

(بِالصَّدَقَةِ، انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ)، فَيَحْمِلُ بَضْمَ الْمِثْنِ التَّحْتِيَّةِ وَكُسْرَ الْمِيمِ عَلَى صِيغَةِ الْمَضَارِعِ الْمَعْلُومِ، أَي: يَحْمِلُ الْحَمْلَ بِالْأَجْرَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ:

فَتَحَامَلَ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ وَإِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لِمِائَةٌ أَلْفٌ⁽¹⁾.

1417 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ.....»

(فَتَحَامَلَ) على صيغة الماضي المعلوم. التفاعل، أي: تكليف الحمل بالأجرة ليكتسب ما يتصدق به.

(فَيُصِيبُ الْمُدَّ) بضم الميم وتشديد الدال المهملة، وهو ربع الصاع، وقيل: هو رطل وثلاث بالبغدادي، والرطل البغدادي كما سبق مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، أي: يكتسب ذلك المقدار في مقابلة أجرته فيتصدق به. (وَإِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لِمِائَةٌ أَلْفٌ) من الدراهم والدنانير، أو الأمداد فلا يتصدق. واسم «إن» قوله لمائة، والجار والمجرور خبرها، فصل بينهما بالظرف، وهو متعلق بالظرف المستقر الذي هو الخبر، أو بالعامل فيه على الخلاف فيه، وحكى الزركشي رفع لمائة، ووجهه البرماوي بأن اسم إن ضمير الشأن، ولمائة مبتدأ خبره لبعضهم، والجملة خبر إن، نحو قوله ﷺ: «إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون»، لكن قَالَ الدماميني: يمنع منه اقتران المبتدأ بلام الابتداء إذ هي مانعة من تقدم الخبر على المبتدأ المقرون بها، ودعوى زيادتها ضعيفة جداً انتهى.

وقال التيمي: والمقصود بهذا الكلام وصف شدة الزمان في أيام رسول الله ﷺ، وكثرة الفتوح والأموال في أيام الصحابة رضي الله عنهم.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي، والواشح بالحاء المهملة حي من الأزد، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ)، أي: ابن الحجاج، (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي، (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ) بفتح الميم وسكون العين وكسر القاف، هو أبو الوليد المزني، (قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ) الطائي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ) ويروى النبي ﷺ يَقُولُ: اتَّقُوا النَّارَ

وَلَوْ بِشَقِّ تَمْرَةٍ⁽¹⁾.

1418 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَفَسَمَتْهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا،

وَلَوْ) كان الالتقاء (بِشَقِّ تَمْرَةٍ) واحدة، فإنه يفيد إذا قارن الإخلاص، والشق بكسر الشين المعجمة النصف أو الجانب، فلا يحقر الإنسان ما يتصدق به وإن كان يسيرا، فإنه يستر المتصدق به من النار.

وفي الباب عن فضالة بن عبيد مرفوعاً: «اجعلوا بينكم وبين النار حجاباً ولو بشق تمر» أخرجه الطبري، ولأحمد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بإسناد صحيح: «ليتق أحدكم وجهه النار ولو بشق تمر»، وله من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد حسن: «يا عائشة؛ استتري من النار ولو بشق تمر، فإنها تسد من الجائع مسدها من الشبعان».

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، السخنياني المروزي، (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي، (عَنْ عُرْوَةَ) هو ابن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أعرف اسمها ولا اسمي ابنتها.

(مَعَهَا ابْنَتَانِ) كائنتان (لَهَا) حال كونها (تَسْأَلُ) عطاء، (فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ) واحدة (فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا) لم تردها خائبة وهي تجد شيئاً؛ امتثالاً لقوله ﷺ لها: «لا يرجع سائل من عندك ولو بشق تمر» رواه البزار من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَفَسَمَتْهَا) أي: المرأة السائلة (بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا) شَيْئًا لما جعل الله في قلوب الأمهات من الرحمة.

(1) أطرافه 1413، 3595، 6023، 6539، 6540، 6563، 7443، 7512 - تحفة 9872.

ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»⁽¹⁾.

(ثُمَّ قَامَتْ، فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ) بفتح التاء على التكلم، أي: بشأن هذه المرأة.

(فَقَالَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ كما في رواية: (مَنْ ابْتُلِيَ) على صيغة البناء للمفعول (مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ) إشارة إلى أمثال من ذكر في الفقر والفاقة، أو إلى جنس البنات مُطْلَقًا.

(بِشَيْءٍ) أي: من أحوال البنات، أو من أنفسهم، يعني: من ابتلي منهن بأمر من أمورهن، أو ببنت منهن، وسماه ابتلاء لموضع الكراهة لهن، كما أخبر الله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: 58].

(كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ) ولم يقل: أسترًا؛ لأن المراد الجنس المتناول للقليل والكثير، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة قوله: والقليل من الصدقة، ويمكن من جهة قوله: ولو بشق تمره أيضًا باعتبار أنها قسمت التمرة بينهما، وقال النَّبِيُّ ﷺ في حقها كلامًا عامًا يندرج ذلك فيه، وأما مناسبة الأحاديث الثلاثة المذكورة في هذا الباب للآية الكريمة من جهة أن المال المذكور في الآية يشمل القليل والكثير، كما أشير إليه سابقًا. وقد أخرج الحديث الأخير المؤلف في الأدب أيضًا، وكذا مسلم وأخرجهُ التِّرْمِذِيُّ في البر، وقال: حسن صحيح.

تكميل:

وفي الحديث: «لا تحقرن شَيْئًا مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَلَوْ أَنْ تَضَعَ مِنْ دُلُوكَ فِي إِنَاءٍ». وروي أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أعطت سائلًا حبة عنب، فجعل يتعجب، فقالت: كم ترى فيها مثقال ذرة، وكانت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أجود الناس أعتقت في كفارة يمين أربعين رقبة، وقيل: فعلت ذلك في نذر مبهم، وكانت ترى أنها لم توف بما يلزمها فيه، وأعانت المنكدر في كتابته بعشرة آلاف درهم رضي الله تَعَالَى عنها.

(1) طرفه 5995 - تحفة 16350.

أخرجه مسلم في البر والصلة والآداب باب فضل الإحسان إلى البنات رقم 2629.

11 - باب: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ⁽¹⁾

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِكُمْ أَلْحُوتُ﴾ [المنافقون: 10] الآية

11 - باب: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ

(باب) بالتونين (أَيُّ الصَّدَقَةِ) من الصدقات (أَفْضَلُ) وأعظم أجراً.
(وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ) صفة مشبهة من الشُّح بالفتح والضم، والضم أعلى، وهو البخل مع الحرص. وقيل: الشُّح منع الزَّكَاةِ وادخار الحرام. وقيل: البخل بالمال والشح بالماء والمعروف، وصدقة بالرفع معطوف على ما قبله على تقدير هذا باب يذكر فيه أَيُّ الصدقة أفضل ويذكر فيه صدقة الشحيح، أي: فضل صدقة الشحيح (الصَّحِيحِ) الذي لم يعتره مرض مخوف ينقطع عنده أمله من الحياة. (لِقَوْلِهِ تَعَالَى) في سورة المنافقين: ﴿وَأَنْفِقُوا﴾ إِنْفَاقًا واجبًا، كما يدل عليه سياق الآية، أو المراد الإنفاق العام، أي: أنفقوا، أو تصدقوا في سبيل الخير. ﴿مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ أي: بعض ما رزقناكم به من الأموال ادخارًا للأخرة. ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِكُمْ أَلْحُوتُ﴾ أي: من قبل أن يرى دلائل الموت، ويعاين ما ييأس معه من الإمهال، ويتعذر عليه الإنفاق ويفوت وقت القبول. (الآية) أي: اقرأ، وفي بعض الأصول إلى خاتمتها بدل قوله الآية، وهي

(1) قال الحافظ: كذا لأبي ذر ولغيره «أَيُّ الصدقة أفضل» وصدقة الصحيح الشحيح لقوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا﴾ الآية، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح، وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك، وأورد الترجمة بصيغة الاستفهام، قال الزين بن المنير ما ملخصه مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالإنفاق استبعادًا لحلول الأجل واشتغالًا بطول الأمل والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنيّة وفوات الأمنيّة، والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف، فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله: ولا تمهل - حتى ﴿إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ - ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالًّا على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة كان ذلك أفضل من غيره، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية اهـ. وتعقب العيني على قول الحافظ: «كأنه تردد فيه» إذ قال: ولم يتردد فيه لأن فضل صدقة الصحيح الشحيح على غيره ظاهر، لأن فيه مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح، وليس هذا إلا من قوة الرغبة في القربة فكان أقل من غيره، وتردد في الأول بكلمة أي: التي هي للاستفهام، لأن إطلاق الأفضلية فيه موضع التردد اهـ.

وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: 254] الآية.

قوله تَعَالَى: ﴿فَيَقُولُ﴾ بالنصب، والمعنى: فيتحسر على المنع ويعض أنامله على فقد ما كان متمكنا منه، ﴿فَيَقُولُ﴾: ﴿رَبِّ﴾، أي: خالقي وسيدي، ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾، أي: هلا أخرت موتي إلى أجل قريب، أي: إلى زمان قليل ﴿فَأَصْدَقَ﴾، أصله فأتصدق، فأدغم وهو منصوب بتقدير: أن في جواب التحضيض ﴿وَأَكُنْ﴾ بالجزم عطفًا على أصدق بحسب المعنى، كأنه قيل: إن أخرتني أصدق ﴿وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾، ومن قرأ: «وأكون» بالنصب، فعلى اللفظ من الصالحين افعل ما فعله المصدقون.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: تصدقوا قبل أن ينزل عليكم سلطان الموت فلا تقبل توبة ولا ينفع عمل، وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ما يمنع أحدكم إذا كان له مال أن يزكّي، وإذا أطاق الحج أن يحج من قبل أن يأتيه الموت، فيسأل ربه الكرة فلا يعطاها، وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها نزلت في مانعي الزكاة، ووالله لو رأى خيرا لما سأل الرجعة، فقيل له: أما تتقي الله يسأل المؤمنون الكرة، قَالَ: نعم، أنا أقرأ عليكم به قرآنا، يعني: أنها نزلت في المؤمنين وهم المخاطبون. وكذا عن الحسن ما من أحدكم لم يُزَكَّ ولم يصم ولم يحج، إلا سأل الرجعة.

(وَقَوْلُهُ) تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ هُوَ بِالْعُطْفِ عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ أراد الإنفاق الواجب؛ لاتصال الوعيد به بقوله: والكاغرون هم الظالمون.

(﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾) لا تقدررون فيه على تحصيل ما فرطتم وتدارك ما فاتكم من الإنفاق لأنه ﴿﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾﴾ حتى تبتاعوا وتحصلوا ما تنفقون، أو تفقدون به من العذاب.

(الآية) وهي قوله تَعَالَى: ﴿وَلَا حُلَّةٌ﴾، حتى يسامحكم ويعينكم عليه أخلاؤكم، قَالَ تَعَالَى: ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: 67] ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ إلا لمن أذن له الرحمن حتى تتكلوا على شفعاء يشفعون لكم في حط ما وجب في ذممكم، ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمْ الظَّالِمُونَ﴾، أي: التاركون للزكاة هم الظالمون لأنفسهم حيث منعوا وزعموا أنهم نفعا أنفسهم

1419 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ

فوصفوا الشيء في غير موضعه، فقال: والكافرون للتغليظ، كما قال في آخر آية الحج: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾، مكان ومن لم يحج، ولأنه جعل ترك الزكاة من صفات الكفار في قوله: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ [فصلت: 6، 7].

ومناسبة الآيتين للترجمة من حيث إن الآيتين معناهما التحذير من التسويف بالإنفاق استبعاداً لحلول الأجل، واشتغالاً بطول الأمل، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الأمانة.

وفي رواية أبي ذر وقع هكذا باب فضل صدقة الشحيح، فأسقط الجملة الأولى الاستفهامية لقول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ إلى ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: 254]. ﴿وَأَنفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْفِكَ أَحَدُكُمْ أَلْمُوتُ﴾ الآية [المنافقون: 10] بتقديم سورة البقرة على آية [سورة المنافقين].

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) أَبُو سَلَمَةَ المنقري، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد أبو بشر، قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ) بضم المهملة وتخفيف الميم والققعقاع بفاين مفتوحتين بينهما عين مهملة ساكنة وآخره عين مهملة أيضاً هو ابن شبرمة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ) بضم الزاي هرم، وقيل: عبد الرحمن، وقيل: عمرو (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ففي مسند أحمد عنه أنه سأل: أي صدقة أفضل وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمانة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل، لكن جوابه جهد من مقل، أو سر إلى فقير.

(إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ) أعظم الصدقة (أَنْ تَصَدَّقَ) بتشديد الصاد والداال أصله أن تتصدق من باب التفعيل فأبدلت إحدى التاءين صاذاً وأدغمت ويجوز تخفيف الصاد بحذف إحدى التاءين. والمتصدق هو الذي يعطي الصدقة، وأما المصدق من باب

وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْغِنَى، وَلَا تُمְهِلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ، قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذًا، وَلِفُلَانٍ كَذًا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ⁽¹⁾.

التفصيل فهو الذي يأخذ الصدقة.

(وَأَنْتَ صَحِيحٌ) جملة حالية (شَحِيحٌ تَخْشَى الْفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الْغِنَى) بضم الميم، أي: تطمع بالغنَى، والصدقة في هاتين الحالتين أشد مجاهدة للنفس على إخراج المال مع قيام المانع، وهو الشح، إذ فيه دلالة على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة، فتكون أعظم أجراً، (وَلَا تُمְهِلُ) بالنصب عطفًا على أن تصدق، أي: وأن لا تمهل في الإمهال وهو التأخير، ويروى بسكون اللام على النهي.

(حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ) أي: الروح بدلالة سياق الكلام عليه. والمراد منه قاربت البلوغ إذ لو بلغته حقيقة لم تصح وصيته، ولا شيء من تصرفاته.

(الْحُلُقُومَ) بضم الحاء هو الحلق، وفي المخصص عن أبي عبيدة: هو مجرى النفس والسعال من الجوف.

(قُلْتَ لِفُلَانٍ كَذًا، وَلِفُلَانٍ كَذًا) كناية عن الموصى له، وقوله: كذا، كناية عن الموصى به.

(وَقَدْ كَانَ) والحال قد صار ما أوصى به (لِفُلَانٍ) يعني: الوارث.

وحاصل المعنى: أفضل الصدقة، وأن تصدق حال حياتك وصحتك مع احتياجك إليه واختصاصك به، وشح نفسك بأن تقول لك: لا تتلف مالك كي لا تصير فقيرًا، لا في حال سقمك وسياق موتك؛ لأن المال حينئذ خرج عنك وتعلق بغيرك، فلذلك يبطله إن شاء الله إذا زاد على الثلث، أو أوصى به لوارث آخر، ويشهد لهذا التأويل حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لأن تصدق المرء في حياته بدينار خير له من أن يتصدق بمائة عند موته».

وقال الخطابي: فيه دليل على أن المريض يقصر يد المالك عن بعض ملكه، وأن سخاوته بالمال في مرضه تمحو عنه سمة البخل، وكذلك شرط أن يكون صحيح البدن شحيحًا بالمال يجد له وقعًا في قلبه، لما يأمله من طول العمر، ويخاف من حدوث الفقر.

(1) طرفه 2748 - تحفة 14900 - 2/137.

أخرجه مسلم في الزكاة باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الشحيح رقم 1032.

11م - باب

1420 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا؟

وروى أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مثل الذي يعتق عند الموت كالذي يهدي إذا شبع. ولما بلغ ميمون بن مهران أن رقية امرأة هشام ماتت وأعتقت كل مملوك لها قَالَ يعصون الله في أموالهم مرتين يبخلون بما في أيديهم فإذا صارت لغيرهم أسرفوا فيها والله الموفق.

11م - باب

(باب) كذا وقع في رواية الأكثرين من غير ترجمة فهو كالفصل من سابقه. وسقط لفظ باب أيضًا في رواية أبي ذر، فالحديث عنده من الترجمة السابقة، ووجه تعلق الحديث بما قبله من جهة أن المراد بطول اليد المقتضي للحاق به، الطول بالفتح، وذلك لا يتأتى إلا من الصحيح، لأنه لا يحصل إلا بالمدامة في حال الصحة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة الواضحة بن عبد الله الشكري، (عَنْ فِرَاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء، آخره سين مهملة، هو ابن يَحْيَى الخارفي بالخاء المعجمة والراء والفاء، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن سراحيل، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، قُلْنَ⁽¹⁾ بصيغة جمع المؤنث، للبعض الغير المعين.

وعن ابن حبان من طريق يَحْيَى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد، وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: فقلت: (لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنَا) إنما لم تقل: أيتنا بالتأنيث؛ لأن سبويه شبه تأنيث أي: بتأنيث كل كما في قولهم كلهن، يعني: ليست بفصيحة ذكره الزمخشري في سورة لقمان.

(أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا؟) نصب على التمييز، أي: من حيث اللحوق بك، يعني:

(1) وقد أخرجه النسائي فقلن بالفاء.

قَالَ: «أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَتَمَّا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ⁽¹⁾.

بالموت، (قَالَ) ﷺ: (أَطْوَلُكُنَّ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، دل عليه السؤال، أي: أسرعن لحوقًا بي أطولكن (يَدًا) نصب على التمييز، وكان القياس أن يقال: طولاكن بوزن فعلى، لكن في مثله يجوز الإفراد والمطابقة لمن أفعال التفضيل له.

(فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا) بالذال المعجمة، أي: يقدرونها بذراع كل واحدة كي يعلمن أيهن أطول جارحة، وإنما ذكر بلفظ جمع المذكر والقياس ذكر لفظ جمع المؤنث بأن يقال: فأخذن قصبه يذرعنها اعتبارًا لمعنى الجمع لا للفظ جماعة النساء، أو عدل إليه تعظيمًا لشأنهن كقوله تَعَالَى: ﴿وَكَاثَتْ مِنَ الْقَتَنِينَ﴾ [التحریم: 12] وكقوله: وإن شئت حرمت النساء سواكم.

(فَكَانَتْ سَوْدَةُ) بفتح السين المهملة، وفي رواية ابن سعد، عن عفان، عن أبي عوانة بهذا الإسناد: سودة بنت زمعة القرشية العامرية تزوجها رسول الله ﷺ بعد خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على المشهور.

(أَطْوَلَهُنَّ يَدًا) من جهة المساحة.

(فَعَلِمْنَا بَعْدَ) أي: بعد موت أول نسائه، أو بعد أن تقرر كون سودة أطولهن يَدًا بالمساحة.

(أَتَمَّا) بفتح الهمزة لكونه في موضع المفعول لعلمنا (كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ) بنصب طول على أنه خبر كانت، وبرفع الصدقة على أنها اسم كانت، أي: علمنا أنه ﷺ لم يرد باليد الخارجة وبالطول طولها، بل أراد العطاء وكثرته، فاليد هنا استعارة للصدقة، والطول ترشيح لها؛ لأنه ملائم للمستعار منه.

(وَكَاثَتْ أَسْرَعَنَا) بالنصب (لِحُوقًا بِهِ) ﷺ (وَكَاثَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ) والضمير

(1) تحفة 17619.

أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب من فضائل زينب أم المؤمنين رضي الله عنها

في كانت بحسب الظاهر يرجع إلى سودة، وقد صرح البُخَارِيُّ في تاريخه الصغير

بسبب الكلام هاهنا الشبخان: ابن حجر والعيني أشد البسط، ولخص القسطلاني كلام الحافظ فقال (فكانت سودة) بنت زمعة (أطولهن يدا) من طريق المساحة، (فعلمنا بعد)، أي: بعد أن تقرر كون سودة أطولهن يداً بالمساحة (أنما) بفتح الهمزة لكونه في موضع المفعول لعلمنا (كانت طول يدها الصدفة) اسم كان وطول يدها خبر مقدم أي: علمنا أنه ﷺ لم يرد باليد العضو وبالطول طولها بل أراد العطاء وكثرته، فاليد هاهنا استعارة للصدقة والطول ترشيح لها لأنه ملائم للمستعار منه، واستشكل هذا بما ثبت من تقدم موت زينب وتأخر سودة بعدها، وأجاب ابن رشيد بأن عائشة رضي الله عنها لا تعني سودة بقولها فعلمنا بعد أي: بعد أن أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبباً للرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت فتعين الحمل على المجاز، وحينئذ فالضمير في «وكانت» في الموضوعين عائد على الزوجة التي عنها ﷺ بقوله: أطولكن يداً وإن كانت لم تذكر، إذ هو متعين لقيام الدليل على أنها زينب بنت جحش، كما في مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ: فكانت أطولنا يداً زينب بنت جحش لأنها كانت تعمل وتتصدق مع اتفاقهم على أنها أولهن موتاً فتعين أن تكون هي المرادة، وهذا من إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ وعلى هذا فلم تكن سودة مرادة قطعاً، وليس الضمير عائداً عليها لكن يعكر على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند المؤلف في تاريخه الصغير عن موسى بن إسماعيل بهذا السند بلفظ: فكانت سودة أسرعنا، وقول بعضهم أن يجمع بين روايتي البخاري ومسلم بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه عليه الصلاة والسلام بذلك، فالأولية لسودة باعتبار من حضر إذ ذاك معارض بما رواه ابن حبان من رواية يحيى بن حماد أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده فلم يغادر منهن واحدة، وأجاب الحافظ ابن حجر بأنه يمكن أن يكون تفسيره بسودة عن أبي عوانة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقاً به جعل الضمائر كلها لسودة، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس، وروى يونس بن بكير في زيادة المغازي والبيهقي في الدلائل بإسناده عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب، ويؤيده ما رواه الحاكم في المناقب من مستدركه بلفظ: قالت عائشة: فكننا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة النبي ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتناول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب صناعة باليد تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله، قال الحاكم على شرط مسلم، وهي رواية مفسرة مبنية مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب، فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما، اهد مختصراً وبزيادة من الفتح.

وقال الكرمانى: فإن قلت: أول من مات بعد النبي ﷺ من أزواجه زينب لا سودة، وأجمع أهل السير أن زينب أول نساء النبي ﷺ موتاً بعده، قلت: لا يخلو أن يقال: إما أن في رواية الباب اختصاراً وتلفيقاً يعني اختصار البخاري القصة ونقل القطعة الأخيرة من حديث فيه ذكر زينب فالضمائر راجعة إليها، وإما أنه اكتفى بشهرة الحكاية وعلم أهل هذا الشأن بأن الأسرع لحوقاً =

في روايته عن مُوسَى بن إِسْمَاعِيل بهذا الإسناد، فكانت سودة أسرعنا إلى آخره. وكذا أخرجه البيهقي في الدلائل من طريق العباس الدوري عن مُوسَى. وكذا في رواية عفان عن أحمد وابن سعد عنه.

قال ابن سعد: قَالَ لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ، يَعْنِي: الْوَاقِدِي، هَذَا الْحَدِيثُ ذَهَلُ فِي سَوْدَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَهِيَ أَوَّلُ نِسَائِهِ بِهِ لِحَقًّا، وَتَوَفَّيْتُ فِي خِلَافَةِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَبَقِيَتْ سَوْدَةُ إِلَى أَنْ تَوَفَّيْتُ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَوَالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ.

وقال ابن الجوزي: هَذَا الْحَدِيثُ غُلَطٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَالْعَجَبُ مِنَ الْبُخَارِيِّ كَيْفَ لَمْ يَنْبِهْ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ أَصْحَابِ التَّعَالِيقِ. وَلَا عِلْمُ بِفُسَادِ ذَلِكَ الْخَطَابِيِّ فَإِنَّهُ فَسَرَهُ وَقَالَ: لِحَقِّ سَوْدَةَ بِهِ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَةِ وَكُلِّ ذَلِكَ وَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ زَيْنَبُ بِنْتِ جَحْشٍ، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا بِالْمَعْرُوفِ، كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ بِنْتِ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بَلْفَظٍ فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا زَيْنَبُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ وَتَتَصَدَّقُ، انْتَهَى.

وقد تلقى مغلطي صاحب التلويح كلام ابن الجوزي ولم ينسبه له، وقد جمع بعضهم بين الروایتين فقال الطيبي: يمكن أن يقال فيما رواه البُخَارِيُّ:

هي زينب فتعود الضمائر إلى من هي مقررّة في أذهانهم، وإما أن يؤول الكلام بأن الضمير راجع إلى المرأة التي هي علم رسول الله ﷺ لحوقها به أولاً، أي: علمنا بعد ذلك أنها هي التي طولت الصدقة يدها، معناه فهمنا ابتداء ظاهره فلما علمنا أنه لم يرد باليد العضو؛ بل أراد العطاء وكثرته أجرناه على الصدقة، أو يقال إن في ما رواه البخاري كانت الحاضرات من أزواجه بعضهن لأن سودة ماتت قبل عائشة وبعد غيرها سنة أربع وخمسين، وفي ما رواه مسلم كانت الحاضرات كلهن لأن زينب ماتت قبل الكل: سنة عشرين، وهذا جواب رابع، اهـ مختصراً.

قال شيخ مشايخنا الدهلوي في التراجم: المراد بالشحيح هاهنا المحتاج إلى المال، وقوله عن عائشة أن بعض أزواج النبي ﷺ إلخ دلالة الحديث على فضيلة الصدقة في الصحة والشح أسرع في اللحق برسول الله ﷺ، وأي نعمة أعظم من لقاء المحبوب للمحب المهجور في الديجور، وقوله: إنما كانت طول يدها الصدقة، أي علم - بعد أن كانت زينب أسرع لحوقاً به ﷺ - أن مراده ﷺ من طول اليد كثرة الصدقات، وقوله: كانت أسرعنا لحوقاً إلخ القصة في الحديث مختصرة والمراد ما ذكرنا، والحديث يومهم ظاهره أن أول من مات من أمهات المؤمنين بعد وفاته ﷺ سودة، وليس كذلك، فتأمل ولا تعجل في هذا المقام فإنه من مزالق الأقدام اهـ.

المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب، فكانت سودة أولهن موتًا.

وتعقبه الحافظ العسقلاني والمعنى: بأن في رواية يَحْيَى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النَّبِيِّ ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة، ثم هو مع ذلك إنما يتأتى على أحد القولين في وفاة سودة، فقد روى البُخَارِيُّ في تاريخه بإسناد صحيح إلى سعيد بن أبي هلال أنه قَالَ: ماتت سودة في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وجزم الذهبي في التاريخ الكبير بأنها ماتت في آخر خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال ابن سيد الناس: إنه المشهور، وأما على قول الواقدي الذي تقدم ذكره، فلا يصح.

وأيضًا هذا خلاف ما أطلقه الشَّيْخ محيي الدين، حيث قَالَ: أجمع أهل السير على أن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أول من مات من أزواجه.

وقال ابن بطلال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب؛ لاتفاق أهل السير على أن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أول من مات من أزواج النَّبِيِّ ﷺ. انتهى.
ومراده أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا لحوقا به.

وقال الحافظ العسقلاني: يعكر على هذا التأويل الروايات المصرحة بأن الضمير لسودة.

وقال العيني: إن ابن بطلال لم يؤوّل ولا يقال لمثل ذلك تأويل كما لا يخفى، وما ذكره من الروايات وهي التي ذكرت من البُخَارِيِّ في تاريخه والبيهقي وأحمد لا يعارض قول من قَالَ من مات بعد رسول الله ﷺ من أزواجه الطاهرات زينب لا سودة.

وقال النَّوَوِيُّ: أجمع أهل السير أن زينب أول نساء رسول الله ﷺ موتًا بعده، ويؤيد ذلك ما رواه يونس بن بكير في زيادة المغازي والبيهقي في الدلائل بإسناده عنه، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي من التصريح بأن ذلك لزينب، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقًا ولا عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولفظه: قلن النسوة لرسول الله ﷺ: أينا أسرع بك لحوقًا؟ قَالَ: أطولكن يدا فأخذن يتذارعن أيتهن أطول يدًا، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدًا في الخير والصدقة.

ويؤيده أيضًا : ما رواه الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يَحْيَى بن سعيد، عن عمرة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأزواجه : أسرعن لحوقًا بي أطولكن يدًا، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فكنا إذا اجتمعنا في بيت أحدنا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتناول فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا فعرفنا حينئذ أن النَّبِيَّ ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب امرأة صناعة باليد فكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله قَالَ الحاكم : على شرط مسلم وهذه رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب.

وقال الْكُرْمَانِيُّ : لا يخلو إما أن في الحديث اختصارًا، أو تلفيقًا، يعني : اختصر الْبُخَارِيُّ القصة، ونقل القطعة الأخيرة من حديث فيه ذكر زينب، فالضمائر راجعة إليها وإما أنه اكتفى بشهرة الحكاية وعلم أهل هذا الشأن بأن الأسرع لحوقًا هي زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فتعود الضمائر إلى من هي مقررة في أذهانهم وإما أن يؤول الكلام بأن الضمير راجع إلى المرأة التي هي علم رسول الله ﷺ لحوقها به أولاً أي : علمنا بعد ذلك أنها هي التي أطول صدقة يديها والحال أنها كانت أسرع لحوقًا به وكانت محبة للصدقة.

وتعقبه العيني : بأن ما قاله الْكُرْمَانِيُّ ليس بسديد لا من جهة التوفيق بين الأخبار ولا من جهة ما يقتضيه تركيب الكلام بل هو بعيد جدًا.

وقال الطيبي : قوله فعلمنا بعد، يعني : فهمنا ابتداء من قوله أطولكن يدًا ظاهرة فأخذنا لذلك قصبة نذرع بها يدا يدا لننظر أين أطول يدا فلما فطنًا محبتها للصدقة وعلمنا أنه ﷺ لم يرد باليد العضو وبالطول طولها بل أراد العطاء وكثرته أجربنا على الصدقة فاليد ها هنا استعارة للصدقة والطول ترشيح لها ؛ لأنه ملائم للمستعار منه ولو قيل أكثركن لكان تجريدها لها.

وقال الزين ابن المنير : وجه الجمع أن قولها (فعلمنا بعد) يشعر إشعارًا قويًا بأنهن حملن طول اليد على ظاهره ثم علمن بعد ذلك خلافه وأنه كناية عن كثرة الصدقة والذي علمنه خلاف ما اعتقدن أولاً وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن موتًا فتعين أن تكون هي المرادة وكذلك بقية الضمائر بعد قوله

فكانت واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى. وحاصله أنه من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تَعَالَى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ [ص: 32] وقد ذكر البُخَارِيُّ في التاريخ من طريق الشعبي عن عبد الرحمن بن أبزى قَالَ صليت مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أم المؤمنين زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكانت أول نساء النَّبِيِّ ﷺ لحوقًا به وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت لما خرج العطاء أرسل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى زينب وأمرت بتفرقة إلى أن كشف الثوب فوجد تحته خمسة وثمانون درهمًا ثم قالت: اللَّهُم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا فماتت فكانت أول أزواج النَّبِيِّ ﷺ لحوقًا به.

وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قَالَ: كانت زينب أول نساء النَّبِيِّ ﷺ لحوقًا به فهذه روايات يعضد بعضها بعضًا ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما.

قَالَ ابن دحية: هذا الحديث وإن صح إسناده لكنه وهم بلا شك وكأنه سقط منه ذكر زينب فإنه لا خلاف بين أهل السير أنها كانت أولهن موتًا وكذلك أخرجه مسلم.

وقال النَّوَوِيُّ: إنه الصواب ووقع في البُخَارِيِّ بلفظ معقد يوهم أن أسرعهن لحوقًا سودة وهذا الوهم باطل بالإجماع هذا وقد توفيت زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنة عشرين في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأما سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقد ماتت قبل عائشة وبعد غيرها رضي الله عنهن سنة أربع وخمسين.

وفي الحديث: أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازه؛ لأن نسوة النَّبِيِّ ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهم. وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لهن ليس ذلك أعني إنما أعني أصنعكن يدًا فهو ضعيف جدًا ولو كان ثابتًا لم يحتج بعد النَّبِيِّ ﷺ إلى ذرع أيديهن كما في رواية عمرة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ والعيني.

وفيه أيضًا: دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ؛ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة قاله الملهب ولكنه غير مطرد

12 - باب صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ

وَقَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 274].

في جميع الأحوال. وفيه علم من أعلام النبوة وهو ظاهر. وفيه: أنه لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحي أجابهن بلفظ غير صريح وأحالهن على ما لا يتبين إلا بآخره وساغ ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

12 - باب صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ

(باب صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ وقوله عَزَّ وَجَلَّ) بالجر عطفًا على قوله: صدقة العلانية. ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾) يعمّون الأوقات والأحوال بالصدقة؛ لحرصهم على الخير، فكلما نزلت بهم حاجة محتاج عجلوا قضاءها ولم يؤخروه، ولم يتعللوا بوقت ولا حال.

(إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾) يريد قوله تَعَالَى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، [البقرة: 62] أي: لهم أجرهم يوم القيامة على ما فعلوا من الإنفاق في الطاعات، ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ عند الموت، ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ يوم القيامة.

وقد اختلف في سبب نزول هذه الآية الكريمة، فذكر الواحدي أنها نزلت في أصحاب الخيل، وهو قول أبي أمامة وأبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وكذا قول مكحول والأوزاعي عن رباح، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنها نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله. وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان إذا مر بفارس سمين يقرأ هذه الآية. وقال مجاهد والكلبي وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نزلت في علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان عنده أربعة دراهم، فأنفق بالليل واحدًا، وبالنهار واحدًا، وفي السر واحدًا، وفي العلانية واحدًا، زاد الكلبي: فقال له رسول الله ﷺ: «ما حملك على هذا؟ قَالَ: حملني أن أستوجب على الله تعالى الذي وعدني، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا إِنَّ ذَلِكَ لَكَ» فأنزل الله تعالى هذه الآية.

ورواه عبد الرزاق أيضًا بإسناد فيه ضعف إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،

13 - بَابُ صَدَقَةِ السَّرِّ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ».

ورواه ابن جرير من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عَنْ أَبِيهِ نحوه، ورواه ابن مردويه من وجه آخر عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي الكشف: نزلت في أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذْ أَنْفَقَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ دِينَارٍ: عَشْرَةَ أَلْفٍ سَرًّا، وَعَشْرَةَ أَلْفٍ جَهْرًا، وَعَشْرَةَ أَلْفٍ لَيْلًا، وَعَشْرَةَ أَلْفٍ نَهَارًا، وقال الطبري: قَالَ آخَرُونَ: عَنِي بِالْآيَةِ قَوْمٌ أَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ.

وقال قتادة: نزلت فيمن أنفق ماله في سبيل الله لقوله ﷺ: «إِنَّ الْمَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» وقال الماوردي: ويحتمل أن تكون هذه الآية في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار؛ لأنه يرتفق بها كل مارٍ في ليل ونهار في سرٍّ وعلانية، ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ كَأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ حَدِيثًا فِيهِ عَلَى شَرْطِهِ فَكَتَفَى بِالْآيَةِ وَقَدْ سَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي وَثَبَّتَ لِغَيْرِهِ.

13 - بَابُ صَدَقَةِ السَّرِّ

(بَابُ صَدَقَةِ السَّرِّ) ولم يذكر في هذا الباب إلا الحديث المعلق والآية الكريمة.

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ» الواء للعطف على ما ذكر قبله في الحديث الذي ذكره البُخَارِيُّ مَوْصُولًا فِي بَابٍ مِنْ جِلْسٍ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا فِي الْبَابِ الثَّالِثِ بَعْدَ هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ.

(تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ) وفي رواية الكشميهني ما تنفق (يَمِينُهُ) وهذا كما قاله ابن بطال مثال ضربه ﷺ في المبالغة في الاستتار بالصدقة؛ لقرب الشمال من اليمين، أو أراد ﷺ أَنْ لَوْ قَدَّرَ أَنْ لَا يَعْلَمَ مَنْ يَكُونُ عَلَى شِمَالِهِ مِنَ النَّاسِ لِفَعَلَ، فَيَكُونُ مِنْ مَجَازِ الْحَذْفِ؛ لِأَنَّ الشَّمَالَ لَا تُوصَفُ بِالْعِلْمِ.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَخْفَوْهَا وَتَوَوُّهَا أَلْفَقَرَّةً فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: 271] الآية.

والطف منه ما قاله ابن المنير: يراد لو أمكن أن يخفي صدقته عن نفسه لفعل، فكيف لا يخفيها عن غيره، والإخفاء عن النفس يمكن باعتبار وهو أن يتغافل المتصدق عن الصدقة ويتناساها حتى ينساها، وهذا ممدوح عند الكرام شرعاً وعرفاً.

وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ يَرَوِي بِالرَّفْعِ وَبِالْجَرِّ، أما الجر فبالعطف على مدخول الباب، وأما الرفع فبالعطف على الباب.

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ أي: إن تظهروها وتوتوها علانية ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فيه قراءات محلها كتب القراءة، أي: فنعمة شيئاً هذه الصدقات المبدأة، أو فنعمة شيء هو ﴿وَلَا تَخْفَوْهَا وَتَوَوُّهَا أَلْفَقَرَّةً﴾ أي: تعطوها مع الإخفاء، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، الآية أي: إقرأ الآية وتماها: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، أي: نكفر عنكم بدل الصدقات بعض ذنوبكم ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ لا يخفى عليه شيء من ذلكم وسيجزيكم عليه.

وفي تفسير ابن كثير قوله: ﴿وَلَا تَخْفَوْهَا وَتَوَوُّهَا أَلْفَقَرَّةً﴾ الآية فيه دليل على أن إسرار الصدقة أفضل من إظهارها؛ لأنه أبعد عن الرياء إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به، فيكون أفضل من هذه الحيثية.

قيل: نزلت هذه الآية لما سألوا النَّبِيَّ ﷺ صدقة السر أفضل أم الجهر.

وقال الطبري: وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾ كان هذا يعمل به قبل أن تنزل براءة، فلما نزلت براءة بفرائض الصدقات ترك العمل بهذا.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما جعل الله صدقة السر في التطوع تفضل علانيته سبعين ضعفاً، وجعل صدقة الفريضة علانيته تفضل سرها بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع الفرائض والنوافل من الأشياء كلها.

وقال سُفْيَانُ: هو سوى الزَّكَاةِ.

وقال آخرون: إنما عنى الله جل ثناؤه بقوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ﴾ يعني:

على أهل الكتابين من اليهود والنصارى ﴿فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا﴾ فقراءهم ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ قالوا: فأما من أعطى فقراء المسلمين من زكاة أو صدقة أو تطوع فأخفاؤه أفضل، ذكر ذلك يزيد بن أبي حبيب.

ونقل الطبري وغيره الإجماع: على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء، وصدقة التطوع العكس من ذلك، ونقل أبو إسحاق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النَّبِيِّ ﷺ كان أفضل، فأما بعد فإن الظن يساء بمن أخفاها فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل.

وقال ابن عطية: ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بالصدقة أفضل فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عريضة للرياء. وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى عامر الشعبي في قوله تَعَالَى: ﴿إِنْ بُسِدُوا أَفْصَدَقْتَ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: 271] قَالَ: أنزلت في أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أما عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجاء بنصف ماله حتى دفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «ما خلفت وراءك لأهلك يا عمر؟» قَالَ خلفت لهم نصف مالي وأما أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجاء بماله كله فكاد يخفيه من نفسه حتى دفعه إلى النَّبِيِّ ﷺ فقال له النَّبِيُّ ﷺ: «ما خلفت وراءك يا أبا بكر؟» فقال عدة الله وعدة رسوله فبكى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال بأبي أنت يا أبا بكر والله ما استبقنا إلى باب خير قط إلا كنت سابقاً.

والحاصل أن الأسرار أفضل لهذه الآية، ولما في الصحيحين من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سبعة يظلهم الله» الحديث، وروى الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لما خلق الله الأرض جعلت تميد، فخلق الجبال فألقاها عليها فاستقرت، فتعجبت الملائكة من خلق الجبال، فقالت يا رب؛ فهل من خلقك شيء أشد من الجبال؟ فقال نعم الحديد قال يا رب هل من خلقك شيء أشد من الحديد قال: نعم، النار، قالت: يا رب؛ فهل من خلقك شيء أشد من النار؟ قَالَ: نعم، الماء، قالت: يا رب؛ فهل من خلقك شيء أشد من الماء؟ قَالَ: نعم، الريح، قالت: يا رب؛ فهل من خلقك شيء أشد من الريح؟ قَالَ: نعم، ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها من شماله».

14 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

1421 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ:

14 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ

(باب) بالتونين (إِذَا تَصَدَّقَ) رجل (عَلَى) شخص (غَنِيٍّ وَهُوَ) أي: والحال أنه (لَا يَعْلَمُ) أنه غني، يعني: ظنه فقيرًا، وجواب إذا مقدر، أي: فصدقته مقبولة وإن كانت وقعت في غير محلها لعدم التقصير من جهة وفي رواية سقط لفظ باب ووقع هكذا، وإذا تصدق بواو العطف بعد قوله الآية ومناسبتة للباب الأول لا تخفى لأن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث: فأصبحوا يتحدثون بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه: لَا تَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ فدل على أن صدقته كانت سرًا إذ لو كانت جهراً لما خفي عنه حال الغني؛ لأنها في الغالب لا تخفى ولهذا خص الغني بالذكر في الترجمة دون الزانية والسارق.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) ذكوان السمان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج في هذا الحديث أنه كان من بني إسرائيل.

(لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ) في معرض القسم، كأنه قَالَ: واللّه لا تصدقن بصدقة. وفي رواية أبي عوانة، عن أبي أمية، عن أبي اليمان بهذا الإسناد: لَا تَصَدَّقَنَّ اللَّيْلَةَ، وكرره كذلك في المواضع الثلاثة. وكذا أَخْرَجَهُ مسلم من طريق مَوْسَى بن عقبة وأحمد من طريق ورقاء والدارقطني في غرائب مالك كلهم، عن أبي الزناد. وهذا من باب الالتزام كالنذر مثلاً.

(فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ) ليضعها في يد مستحق، (فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ) وهو لا يعلم أنه سارق، (فَأَصْبَحُوا) أي: القوم الذين من جملتهم هذا المتصدق (يَتَحَدَّثُونَ) في موضع نصب على الخبر إن كان الفعل ناقصاً، وعلى الحال إن كان تاماً.

تُصَدَّقَ عَلَى سَارِقٍ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ⁽¹⁾،

(تُصَدَّقَ) على صيغة المجهول (عَلَى سَارِقٍ) وفي رواية أبي أمية: تصدق الليلة على سارق. وفي رواية ابن لهيعة: تصدق الليلة على فلان السارق، وهذا إخبار بمعنى التعجب أو الإنكار.
(فَقَالَ) المتصدق: (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ) أي: على تصدقي على سارق لا

(1) قال الكرمانى: فإن قلت: ما معنى الحمد عليه وهو لا يكون إلا على أمر جميل. وما فائدة تقديم لك؟

قلت: التقديم يفيد الاختصاص أي: لك الحمد لا لي على الزانية حيث كان التصدق عليها بإرادتك لا بإرادتي. وإرادة الله سبحانه وتعالى كلها جميلة حتى إرادة الإنعام على الكفار، وقال الطيبي: لما جزم على أن يتصدق على مستحق ليس بعده بدلالة التنكير في صدقة وأبرز كلامه في معرض القسمة تأكيداً فلما جوزي بوضعه على يد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ من الزانية أو يجري لك الحمد مجرى سبحانه الله في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيماً لله، فلما تعجبوا من فعله وقالوا: تصدق على الزانية تعجب هو أيضاً من فعله، وقال: الحمد لله على زانية أي: إذ تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف، انتهى. وذكر الحافظ كلام الكرمانى بدون النسبة إليه مختصراً، ثم قال بعد ذلك: ولا يخفى بعد هذا الوجه «أي الأخير» وأما الذي قبله فأبعد منه، والذي يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضي بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لأنه المحمود على جميع الحال، لا يحمد على المكروه سواء، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا رأى ما لا يعجبه قال: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى كُلِّ حَالٍ»، وقال أيضاً بعد ذلك وفي الحديث فضل صدقة السر وفضل الإخلاص واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء، وبركة التسليم والرضا وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول، انتهى.

قال الحافظ: وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة، وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع، واختلف الفقهاء في الإجزاء إذا كان ذلك في زكاة الفرض، ولا دلالة في الحديث على الإجزاء ولا على المنع، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام، ولم يجزم بالحكم.

فإن قيل: إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة، وقد وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم؟

فالجواب أن التنصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف هو الدال على تعدي الحكم فيقضى ارتباط القبول بهذه الأسباب، انتهى.

قال القسطلاني: في الحديث استحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع، وهذا في صدقة التطوع أما الواجبة فلا تجزئ على غني وإن ظنه فقيراً خلافاً لأبي حنيفة ومحمد حيث قالوا: تسقط ولا تجب عليه الإعادة، انتهى، وقال العيني وحكي ذلك أي: قول أبي حنيفة ومحمد =

يخلو إما أن يجري الحمد على معنى الشكر، وذلك أنه لما علم أن يتصدق على مستحق، فوضعها في يد غير مستحق من السارق والزانية والغني حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منهم. وإما أن يجري على معنى التعجب بأن يجري مجرى التسبيح في استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه وللتعظيم قرن به اللهم، ويحتمل أن يكون أنه سلم الأمر إلى الله وفوض،

عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي، وقال أبو يوسف والشافعي: لا يجزيه وعليه الإعادة وهو قول الثوري، انتهى مختصراً.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري يوب بثلاثة تراجم: «باب صدقة العلانية» ثم «باب صدقة السر» ثم «باب إذا تصدق على غني وهو لا يعلم» ولم يذكر حديثاً في الأولين وذكر في الثالث هذا الحديث، وذكر الشراح في الترجمة الأولى لم يثبت فيها لمن أثبت حديثاً وكأنه أشار إلى أنه لم يصح فيها على شرطه شيء، والأوجه عندي أن التراجم الثلاث كلها ثبت بهذا الحديث، وهذا الأصل وهو الأصل الثاني والخمسون من أصول التراجم مطرد عندي في الكتاب كما تقدم في أصول التراجم مبسوطاً.

ثم اعلم أنهم اختلفوا في أفضلية إخفاء الصدقة وإعلانها، قال الحافظ: نقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء، وصدقة التطوع على العكس من ذلك، وخالف يزيد بن أبي حبيب فقال: إن الآية أي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَقْبَذَنَّ﴾ الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى، قال: فالمعنى أن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلکم فضل وإن تؤتوها فقراءكم سرّاً فهو خير لكم. قال: وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقاً، ونقل أبو إسحاق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها، فلهذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل، قال ابن عطية: ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرضة للرياء، وأيضاً فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل، وقال الزين بن المنير: لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان بعيداً فإذا كان الإمام مثلاً جائراً ومال من وجبت عليه مخفياً فالإسرار أولى، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به ويتبع وتنبعث الهمم على التطوع بالإنفاق وسلم قصده فالإظهار أولى اهـ.

وحكى العيني هذه الأقاويل المذكورة وزاد عن ابن عباس جعل الله صدقة الفريضة علانيته تفضل من سرها يقال بخمسة وعشرين ضعفاً، وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها، ثم قال: في الآية دليل على أن إسرار الصدقة أفضل من إظهارها، لأنه أبعد عن الرياء إلا أن يترتب على الإظهار مصلحة راجحة من اقتداء الناس به فيكون أفضل من هذه الحيثية والإسرار لهذه الآية، ولما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «سبعة يظلمهم الله»، الحديث.

لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدَيِ زَانِيَةٍ، فَأَضْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ؟ لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدَيِ غَنِيٍّ، فَأَضْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا،

ورضي بقضاء الله تعالى، فحمد الله على تلك الحال؛ لأنه المحمود على جميع الأحوال، فكأنه قال لك الحمد على ذلك حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي، وإرادتك كلها جميلة، ولا يحمد على المكروه سواك، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان إذا رأى ما يعجبه قال: «الحمد لله على كل حال»، (لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ) على مستحق، (فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ) ليضعها في يد مستحق، (فَوَضَعَهَا فِي يَدَيِ) امرأة (زَانِيَةٍ، فَأَضْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ) على البناء للمفعول (اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ) المتصدق: (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى) تصدقي على (زَانِيَةٍ؟) أو تصدقت على زانية بالاستفهام التعجبي، (لَا تُصَدِّقَنَّ) الليلة (بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدَيِ غَنِيٍّ، فَأَضْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ) الليلة (عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأُتِيَ) على البناء للمفعول، أي: يأتي في منامه، أي: أتاه آت فيه وفي رواية الطبراني في مسند الشاميين عن أحمد بن عبد الوهاب، عن أبي اليمان بهذا الإسناد، فساء ذلك، فأتي في منامه.

وفي مستخرج أبي نعيم عنه: فساء ذلك فأتي في منامه، ف قيل له: إن الله عَزَّ وَجَلَّ قد قبل صدقتك، وبذلك سقط ما ذكره الكَرْمَانِيُّ من الاحتمال، حيث قَالَ: إني أرى في المنام أو سمع هاتفاً ملكاً أو غيره، أو أخبره نبي، أو أفناه عالم، وكذا قول ابن التين: يحتمل أن يكون أخبره بذلك نبي زمانه، أو أخبر في نومه، وكذا قول غيره أو أتاه ملك فكلمه، فقد كانت الملائكة تكلم بعضهم في بعض الأمر، فإن النقل الصحيح يشهد بأنه أتى في المنام (فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتُكَ) زاد أبو أمية: فقد قبلت فأما (عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ) ولعل من الله تعالى على معنى القطع والحتم، وأنه تارة يستعمل استعمال عسى، وتارة استعمال كاد.

(وَأَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا) بالقصر كذا في الفرع وغيره،

وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ»⁽¹⁾.

وقال ابن التين : رويناه بالمد، وعند أبي ذر بالقصر، قَالَ الجوهرى : بالقصر لأهل الحجاز قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء : 32]، وبالمد لأهل نجد قَالَ الفرزدق :

أبا حاضر من يزن يعرف زناؤه ومن يشرب الخرطوم يصبح مسكرا
(وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ فَيَنْفِقُ) بالرفع فيهما ، وفي رواية أبي ذر : أن يعتبر فينفق (مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ) وفي الحديث : أن الصدقة كانت عندهم في أيامهم مختصة

(1) تحفة 13735 - 2/138.

أخرجه مسلم في الزكاة باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها رقم 1022.

قال ابن أبي جمرة في البهجة : ظاهر الحديث يدل على أن دوام حسن المعاملة مع الله يوجب رفع المنزلة والكلام عليه من وجوه منها الدليل على صدقة السر أنها أفضل الصدقات فيما تقدم من الشرائع كما هي في شريعتنا يؤخذ ذلك من قوله : «فخرج بصدقته فوضعها» فأصبح الناس يتحدثون بالصدقة ولا يعرف لها صاحب.

وفيه دليل على جواز مفاوضة المرء مع نفسه فيما يفعله من الخير يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام : «لأتصدقن بصدقة» ولم يذكر مع من فدل أن ذلك كان مع النفس وفيه من الفائدة تحقيق النية.

وفيه دليل أن تحقيق العمل لله وتخليصه من الشوائب أنجح الوسائل يؤخذ ذلك مما من عليهم من البشارة بلعل لعل بعد بذل جهده في معروفة ورضاه بما جرى له فيه وعلى أن التخير للصدقة مطلوب فيمن تقدم كما هو في شريعتنا لأنه ﷺ قال : «تخيروا لصدقاتكم».

يؤخذ ذلك من إعادة الصدقة لما سمع أنها في غير مستوجب لها ولا تخلو الصدقة أن تكون فرضا فاستثنافها أوجب لأنه إذا أعطى شخص صدقته مجتهدا ثم ظهر له بعد أنها في غير مستحقها وجب عليه بذلها وإن كانت تطوعا فإعادتها مستحبة إلا أن يكون نذرهما للمساكين فعليه واجب إعادتها حتى يفي وبقي البحث في هذه الصدقة هل كانت على الوجوب أو على النذب فالظاهر من الحديث أنها كانت على النذب لكونه بعد الثلاث وهو في كل واحد لم يصب من لها أهلية تعزى بالذي قيل له ولم يعد الصدقة.

وفيه دليل على أن الحكم للظاهر حتى يتبين ضده وأن العمل على ذلك في كل الملل يؤخذ ذلك من كونه خرج بالليل ورأى على هؤلاء ظاهرا المسكنة فعمل على ما ظهر له من حالهم وأعطاهم الصدقة فلما تبين غير الذي ظن استأنف العمل. وفيه تنبيه على أن الذي يخرج الشيء لله صادقا ويكون طيبا أن الله لا يضيع له ذلك وأنه يوقع معروفة في خير مما قدره هو كما قيل له آخر الحديث لعل لعل لعل. ولعل في كل موضع مما قيل له ليس على بابها بل هي واجبة على المشهور من الأقاويل لأن هذه أخبار من الله واختيار له من الله سبحانه بحسن =

بأهل الحاجة من أهل الخير، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة.

نيتة ولا يقع بها للفاعل تسلية إلا أن يكون على الوجوب. ومثل ذلك ذكر عن بعض الناس أنه خطر له أن يتصدق بمائة دينار لله تطوعاً فجاء لبعض أهل الطريق فقال له يا سيدي دلني على من أعطيه هذه الصدقة فقال له اخرج غدوة النهار على باب المدينة فأول رجل تلقاه فأعطها إياه ففعل الرجل فلما أن خرج كما أمره به فأول رجل لقي بعض الذين كانوا يوصفون بالدنيا وعليه أثرها فقال في نفسه وكيف أعطي صدقة لغني ثم قال الشيخ أعلم مني فدفعت له المال فلما دفعه قامت النفس معه فقال والله لأتبعنه حتى أرى ما يفعل فاتبته من البعد حتى رآه قد دخل خربة فلما دخل رمى فيها من تحتها بشيء فنظر ذلك الشيء الذي رماه فإذا بها دجاجة جيفة ثم اتبعه حتى دخل داره فاستمع من خلف الباب فسمعه يقول لعياله افرحوا فقد فتح الله لكم وأخبرهم الخبر وسمع فرحهم ثم خرج إلى السوق واشترى لهم طعاماً ورجع معه حتى سمع فرحهم بالطعام فتبين له فافتهم فلم يقنعه ذلك حتى خرج الرجل فأقسم عليه وسأله حاله فقال له إني كان لي ثلاثة أيام ما منا من أكل طعاماً وما عندنا شيء نبيعه إلا هذه الثوبيات التي نستتر بها حالي عن الناس فخرجت لعلّي أجد شيئاً أتسبب لهم فيه فلقيت تلك الدجاجة التي رأيته رميتها فقلت الحمد لله هذه تنبئني بها اليوم ولغد فرج فأنا راجع بها وأنت قد دفعت لي ذلك المعروف فحرمتم الميتة علينا فرميتها فسر الشخص بذلك وعاد إلى الشيخ وأخبره فقال يا بني هذه سنة الله فيمن صدقه هو عز وجل ينظر إليه خير الأمور وأحسنها.

وفيه دليل على بركة التسليم والرضا يؤخذ ذلك من كونه في كل مرة خاب سعيه على جري العادة ولم يضجر ورضي وسلم وأعاد المعاملة فأعقبه ذلك تلك البشارة. وفيه دليل على أن غلبة الشح في الغالب من الأغنياء يؤخذ ذلك من كون أحد الآخذين غنياً وأخذ تلك الصدقة وهو غير أهل لها فلولا زيادة الحرص فيهم ما اجتمع المال لهم في الأغلب منهم.

وفيه دليل لأهل الصوفية الذين يقولون لا تقطع الخدمة وإن ظهر لك عدم القبول أو تحققه فليس للعبد بد من خدمة مولاه فبدوام الخدمة يرجى القبول ولذلك يذكر عن بعض بني إسرائيل أنه كان فيهم عابد عبد الله سنين فأوحى الله إلى نبي ذلك الزمان قل لعبدي فلان يتعبد ما شاء هو من أهل النار فوجه إليه فأخبره فقال مرحباً بقضاء ربي ثم رجع إلى منزله وزاد في تعبده أضعاف من كان قبل ذلك وقال يا رب كنت أعبدك وأنا عند نفسي أني ليس في أهلية لشيء فكيف الآن وأنت قد مننت عليّ وجعلتني أهلاً لنارك وقام في التعبد وازداد خيراً فأوحى الله لذلك النبي أن قل له يفعل ما شاء هو من أهل الجنة لآزدرائه بنفسه وقال بعضهم: لئن أردتم مني السلو عنكم فليس لي منكم بد وإن أبعدتم.

وهنا بحث وهو لمكرر في الآخرة الحمد على الثلاثة والحمد منه على كل واحدة قد وقع فهو قد حمد على النازلة الأولى والثانية فذلك مبالغة في الرضا والتسليم ففوة كلامه يخبر كأنه يقول قد فعلت في الأولى معي كذا وكذا وحمدت ورضيت بحكمك ثم في الثانية كذلك وأناي لا أريد مع مخالفتك ما اختاره أنا إلا الرضا والحمد والتسليم لا أتغير عن ذلك مع تكرار =

وفيه : أن الله تَعَالَى يجزي العبد على حسب نيته في الخير ؛ لأن هذا المتصدق لما قصد بصدقته وجه الله قبلت منه ، ولم يضره وضعها عند من لا يستحقها ، وهذا في صدقة التطوع . وأما الزكاة فلا يجوز دفعها إلى الأغنياء ، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، حيث قالوا : إذا أعطى زكاته لشخص وظنه فقيراً ، فبان أنه غني ، سقط عنه تلك الزكاة ، ولا يجب عليه الإعادة . وحكي ذلك أيضاً عن الحسن البصري وإبراهيم النخعي ، وقال أبو يوسف والشافعي والحسن بن صالح : لا يسقط عنه ذلك ، وعليه الإعادة ، وهو قول الثوري ؛ لأنه لم يضع الصدقة موضعها ، وأخطأ في اجتهاده كما لو نسي الماء في رحله وتيمم لصلاة لم يجزه .

وفيه : أن اللائق لمن تصدق عليه هو الاعتبار بأن يتحول عن الحال المذمومة إلى الحال المحمودة بأن يستعف السارق عن سرقة والزانية عن زناه والغني عن الإمساك .

حكمك بما شئت فمنك الحكم ومني الرضا والتسليم فجاء من أخبره بذلك الخبر . وبقي البحث من المخبر له وفي أي العالم فالظاهر والله أعلم أنه في عالم الحس فعله ملك من الملائكة لأنه كثيراً ما جاء أن الملائكة كانت تكلم بني إسرائيل في بعض النوازل وفي الأخبار من ذلك كثير ومن أرسل إليه من الصالحين بما قيل له في النوم أو اليقظة أن يخبره بذلك أو بعض الأنبياء في وقته لأن في قوله : (فأتى) دليل على أنه مرسل إليه من قبل الله وفيما قيل له في حق الزانية لعلها أن تتوب على الوجه الذي ذكرناها أولاً فإن توبتها على يديه خير له من الصدقة لقوله ﷺ : «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم» . لأن بعض الزناة قد لا يحملها على ذلك الفعل إلا قلة ذات اليد والحاجة وعدم الصبر على ذلك فمثل هذه إذا وجدت شيئاً يقوم بها كفت بخلاف التي تفعل ذلك لغلبة الشهوة في ذلك الشأن وكذلك الجواب على السارق والخير فيه أعظم لأنه يكف ضرره عن المسلمين وأما الغني فالبحت فيه مثل ذلك غير أنه يكون أيضاً خيره متعدداً والخير المتعدي أفضل .

وفيه دليل على أن جميع متاع الدنيا هبة من الله لعباده بغير حق يؤخذ ذلك مما قيل له (فينفق مما أعطاه الله) فجعل ذلك عطية خالصة وهو مذهب أهل السنة وهو الحق .

وفيه دليل على فضل هذا المتصدق يؤخذ ذلك من أنه جمع في أمره بين الحقيقة والشرعية فأما الحقيقة فإنه لما تصدق كما تقدم ولم يوافق القدر اختياره حمد وسلم فهذه الحقيقة سلم الأمر لصاحبه وأما آداب الشريعة فكونه أعاد فعله للصدقة ثانية فعل ذلك ثلاثة كل مرة يجمع بين الحقيقة والشرعية فهذه الأحوال على ما تقدم في غير ما موضع من الله علينا بها بلا محنة بمنة .

15 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

1422 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَازِيَّةِ، أَنَّ مَعْنَ ابْنَ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي، وَخَطَبَ

وفيه: فضل صدقة السر وفضل الإخلاص.

وفيه: استحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع وفيه أن الحكم للظاهر حتى يتبين خلافه.

وفيه: التسليم والرضى وذم التضجر بالقضاء، فإن قيل: إن هذا الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع فيها الاطلاع على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية، فهل يتعدى هذا الحكم إلى غيره؟

فالجواب: أن التنصيص في هذا الخبر على رجاء الاستعفاف يدل على تعدي الحكم، فيقتضي ارتباط القبول بهذه الأسباب، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بالصواب.

15 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

(باب) بالتنوين (إِذَا تَصَدَّقَ) شخص (عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ) أي: والحال أنه لا يعلم أنه ابنه. وجواب الشرط محذوف تقديره جاز؛ لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي، وإنما حذف إما اختصاراً وإما اكتفاء بما دل حديث الباب عليه، وإنما عبر هنا بنفي الشعور، وفيما سبق بنفي العلم؛ لأن المتصدق فيما سبق بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير، فأخطأ اجتهاده فناسب أن ينفي عنه العلم وأما هذا فباشر ذلك غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الفريابي، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَازِيَّةِ) مصغر الجارية بالجيم والراء، حطان بكسر الحاء المهملة وتشديد الطاء المهملة وبالنون، ابن جفاف بضم الجيم وتخفيف الفاء الأولى الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء.

(أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ) بفتح الميم وسكون العين المهملة آخره نون، ويزيد من الزيادة السلمي بضم السين الصحابي يقال إنه شهد بدرًا مع أبيه وجده ولم يتفق ذلك لغيرهم (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَأَبِي) يزيد الصحابي، (وَجَدِّي) الأخنس الصحابي ابن حبيب السلمي، (وَخَطَبَ) أي:

عَلَيَّ، فَأَنْكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا، فَأَتَيْتُهُ بِهَا فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ»⁽¹⁾.

النَّبِيُّ ﷺ (عَلَيَّ) من الخطبة بكسر الخاء، أي: طلب من وَلِيِّ المرأة أن يزوجهها مني، يقال: خطب المرأة إلى وليها إذا أرادها الخاطب لنفسه، وعلى فلان إذا أرادها لغيره وقال الحافظ العسقلاني ولم أقف على اسم المخطوبة، (فَأَنْكَحَنِي) أي: طلب لي النكاح فأجبتُه ومقصود معن من ذلك بيان أنواع علاقاته من المباينة وغيرها من الخطبة عليه وإنكاحه، (وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ) ﷺ، قَالَ الزركشي والبرماوي: وكأنه سقط هنا من البُخَارِيِّ ما ثبت في غيره، وهو فأفلجني بالجيم، يعني: حكم لي، أي: أظفرتني بمرادي يقال فلج الرجل على خصمه إذا ظفر به. (وَكَانَ أَبِي يَزِيدُ) بالرفع عطف بيان لأبي وليس ببدل كما قاله الحافظ العسقلاني على ما لا يخفى.

(أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا) أي: الدنانير (عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ) أي: وأذن له أن يتصدق بها على من يحتاج إليها إذناً مُطْلَقاً من غير تعيين ناس. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على اسم ذلك الرجل، (فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا) من الرجل الذي أذن له في التصديق باختيار منه لا بطريق الغضب، (فَأَتَيْتُهُ بِهَا) أي: أتيت أبي بالصدقة، (فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ أَرَدْتُ) على الخصوص بالصدقة، بل أردت عموم الفقراء، أي: من غير حجة على الوكيل أن يعطي الولد، وقد كان الولد فقيراً، (فَخَاصَمْتُهُ) يعني: إياه وهذا تفسير لخاصمت الأولى (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ) ﷺ: (لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ)، يعني: من أجر الصدقة؛ لأنك نويت التصديق على محتاج، وابنك محتاج إليها فوقع الموقع، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها منك.

(وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ) لأنك أخذتها محتاجاً إليها وبذلك يناسب الخبر الترجمة والحاصل: أن يزيد أعطى دنانير إلى الرجل ليتصدق عنه ولم يجز عليه فجاء ابنه معن وأخذها من الرجل فكان هو السبب في وقوع صدقته في يد ابنه

فكان تصدق عليه وهو لا يشعر أو المعنى ما إياك أردت في الصدقة، ولو أردت ذلك لناولتها إياك ولم أوكّل فيها وهو الأنسب بقوله، وإنما أمضاها ﷺ؛ لأنه دخل من عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف إليهم، وكانت صدقة تطوع. وفيه: دليل على العمل بإطلاق الألفاظ المطلقة؛ لأن يزيد فوض إلى الرجل بلفظ مطلق فينفذ فعله.

وفيه: جواز التحاكم بين الأب والابن وخصومته معه، ولا يكون هذا عقوفاً إذا كان ذلك في حق، ومالك رَحِمَهُ اللَّهُ كره ذلك، ولم يجعله من باب البر. وفيه: أن ما خرج إلى الابن من مال الأب على وجه الصدقة أو الصلة أو الهبة، لا رجوع للأب فيه، وهو قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، واتفق العلماء على أن الصدقة الواجبة لا تسقط عن الوالد إذا أخذها ولده، حاشا التطوع، قال ابن بطال: وعليه حمل حديث معن، وعند الشافعي: يجوز أن يأخذها الولد بشرط أن يكون غارماً أو غازياً، فيحمل حديث معن على أنه كان متلبساً بأحد هذين النوعين. وكذا الوالد عنده.

وقال ابن التين: يجوز دفع الصدقة الواجبة إلى الولد بشرطين: أحدهما: أن يتولى صرفها إليه غيره.

والثاني: أن يكون في عياله، فإن كان في عياله وقصد إعطائه فروي عن مالك لا ينبغي له أن يفعل ذلك، فإن فعله فقد أساء ولا يضمن إن لم يقطع عن نفسه إنفاقه قال ابن حبيب فإن قطع الإنفاق عن نفسه بذلك لم يجزه.

واختلفوا في دفع الزكاة إلى سائر الأقارب المحتاجين الذين لا يلزمهم نفقتهم، فروي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه يجزئه، وهو قول عطاء والقاسم وأحمد وقالوا هي لهم صدقة وصلة، وقال الحسن البصري وطاوس لا يعطي قرابته من الزكاة وهو قول أشهب وذكر ابن المواز عن مالك أنه كره أن يخص قرابته بزكاته وإن لم يلزمه نفقاتهم، وممن قال بإعطاء الأقارب ما لم يكونوا في عياله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وابن المسيب وعطاء والضحاك وطاوس ومجاهد حكاه ابن أبي شيبة في مصنفه عنهم، وفي مسند الدارمي من حديث حكيم مرفوعاً أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح.

16 - باب الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

1423 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ.....

وفيه: جواز الافتخار بالمواهب الربانية والتحدث بنعم الله.

وفيه: جواز الاستخلاف في الصدقة ولا سيما في التطوع؛ لأن فيه نوع إسرار.

وفيه: أن للمتصدق أجراً ما سواء صادف المستحق أم لا وهذا الحديث من أفراد البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

16 - باب الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

(باب) حكم (الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ) ويروى باب بالتنوين، والتقدير حينئذ الصدقة باليمين فاضلة ومرغوب فيها.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بالتصغير هو ابن عمر العمري، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (حُبَيْبُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة الأولى مصغراً أبو الحارث الأنصاري خال عبيد الله السابق، (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) هو ابن عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وجد عبيد الله المذكور لأبيه، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَبْعَةٌ) أي: من الأشخاص ليدخل النساء فيما يمكن أن يدخلن فيه شرعاً، فلا يدخلن في الإمامة العظمى، ولا في ملازمة المسجد؛ لأن صلاتهن في بيتهن أفضل، نعم يمكن أن يكن ذوات عيال فيعزلن فيدخلن في الإمامة كغيرها مما سيذكر إن شاء الله تعالى، وحينئذ فالتعبير بالرجال لا مفهوم له كمفهوم العدد بالسبعة، فإن النص على العدد لا ينفي الزيادة، فقد روي الإطلال لذوي خصال أخر كثيرة غير هذه المذكورات، أفرداها الشيخ الحافظ أبو الخير السخاوي في جزء فبلغت مع هذه السبعة ثنتين وتسعين بتقديم الفوقية على المهملة. وسيذكر أكثرها إن شاء الله تعالى وقوله: سبعة، مبتدأ خبره قوله: (يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ) وإضافة الظل إليه تعالى إضافة

يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابُّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابُّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ

تشریف، کنافة اللہ؛ إذ اللہ تعالیٰ منزہ عن الظل إذ هو من خواص الأجسام فالمراد ظل عرشه كما في حديث سلمان رَضِيَ اللہ عَنْہُ عن سعيد بن منصور بإسناد حسن. وقيل: ظل طوبى، أو ظل الجنة، وهذا يردہ قوله: (يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) فإن المراد يوم القيامة، وظل طوبى أو الجنة إنما يكون بعد الاستقرار فيها، وهذا عام، والحديث يدل على امتياز هؤلاء على غيرهم، وذلك لا يكون في غيرهم يوم القيامة حين تدنو الشمس من الخلق ويأخذهم العرق، ولا ظل ثمة إلا للعرش، وهذه السبعة أولهم: (إِمَامٌ عَدْلٌ) بسكون الدال، يقال: رجل عدل ورجال عدل، وامرأة عدل، وهو الذي يضع الشيء في محله، أو الجامع للكمالات الثلاثة الحكمة والشجاعة والعفة التي أوساط القوى الثلاث: العقلية، والغضبية، والشهوانية، أو هو المطيع لأحكام اللہ تعالیٰ، والمراد بالإمام: كل من له نظر في شيء من أمور المسلمين من الولاية والحكام، وفي رواية ابن عساكر: إمام عادل بصيغة اسم الفاعل.

(و) الثاني: (شَابُّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ اللَّهِ) لأن عبادته أشق لغلبة هواه وشهوته، وكثرة الدواعي له على طاعة الهوى. وزاد حماد بن زيد عبيد اللہ بن عمر فيما أَخْرَجَهُ الجوزقي (حتى توفي على ذلك) وفي حديث سلمان رَضِيَ اللہ عَنْہُ أفنى شبابه ونشاطه في عبادة اللہ.

(و) الثالث: (رَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ) أي: بها من شدة حبه لها، وإن كان خارجاً عنها، وهو كناية عن انتظاره أوقات الصَّلَاة، فلا يصلي صلاة ويخرج منه إلا وهو ينتظر وقت صلاة أخرى حتى يصلي فيه.

(و) الرابع: (رَجُلَانِ تَحَابُّا فِي اللَّهِ) لا لغرض دنيوي (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ) أي: على الحب في اللہ، (وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ) فلم يقطعهما عارض دنيوي، سواء اجتمعا حقيقة أم حتى فرقهما الموت.

(و) الخامس: (رَجُلٌ دَعَتْهُ) أي: طلبته (امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ) بكسر الصاد، أي: صاحبة نسب شريف، (وَجَمَالٍ) إلى نفسها للزنا، أو للتزوج بها، فخاف أن

فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ⁽¹⁾.

يشتغل عن العبادة بالاكْتِسَاب لها، وخاف أن لا يقوم بحقها لشغله بالعبادة عن التَكْسِب بما يليق بها والأول أظهر كما يدل عليه السياق.

(فَقَالَ) بلسانه أو بقلبه ليزجر نفسه: (إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ).

(و) السادس: (رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ) تطوعاً، (فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ) بنصب تعلم نحو سرت حتى تغيب الشمس، ويجوز الضم نحو مرض فلان حتى لا يرجونه وقوله: (شِمَالُهُ) بالرفع فاعل تعلم (مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ) يعني: لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين؛ للمبالغة في الإخفاء، وصور بعضهم إخفاء الصدقة بأن يتصدق على الضعيف في صورة المشتري منه، فيدفع له مثلاً درهماً فيما يساوي نصف درهم، فالصورة مبايعة والحقيقة صدقة. وأنبت عن بعضهم أنه كان يطرح دراهم في المساجد ليأخذها المحتاج.

(و) السابع: (رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا) من الناس، أو من الالتفات إلى غير المذكور، وإن كان في ملاء كما قيل في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: 24]، أي: إذا نسيت غيره.

(فَفَاضَتْ) أي: سالت (عَيْنَاهُ) أسند الفيض إلى العين مع أن الفائض هو الدمع لا العين مبالغة؛ لأنه يدل على أن العين صارت دمعا فياضاً، ثم إن فيضها كما قاله القرطبي يكون بحسب حال الذاكر وما ينكشف له ففي أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله كما في رواية زيد بن حماد عند الجوزقي بلفظ ففاضت عيناه من خشية الله وفي أوصاف الجمال يكون شوقاً إليه تَعَالَى.

وهذا الحديث قد مضى في باب من جلس في المسجد ينتظر الصَّلَاة ومضى ما يتعلق تفصيلاً ولندكر هنا بعض من ورد في حقهم الإطلال غير هؤلاء السبعة، فالثامن: رجل تعلم القرآن في صغره فهو يتلوه في كبره ذكره البيهقي في شعب الإيمان من طريق أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والتاسع: رجل إن تكلم تكلم بعلم وإن سكت سكت عن حلم ذكره عبد الله

ابن أحمد في زوائد الزهد لابنه عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومثله لا يقال رأيًا فله حكم الرفع قاله الشَّيْخُ الحافظ العسقلاني.

والعاشر: رجل تاجر اشترى وباع فلم يقل إلا حقًا ذكر ذلك في كامل ابن عدي عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

والحادي عشر: رجل أنظر معسرًا وأوضع له وقد سبق ذلك في باب من جلس في المسجد من كتاب الصَّلَاة.

والثاني عشر: رجل تصدق على معسر ذكره الطبراني في الأوسط.

والثالث عشر: من أعان على أخرق، أي: الذي لا صناعة له ولا يقدر أن يتعلم صنعة عن شداد بن أوس عن أبيه.

والرابع عشر والخامس عشر: من أعان مجاهدًا في سبيل الله أو غارمًا في عسرتة أو مكاتبًا في رقبته ذكره الحاكم في صحيحه وابن أبي شيبه عن سهل بن حنيف.

والسابع عشر: من أظلم رأس غاز ذكره الحاكم أيضًا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والثامن عشر: الوضوء على المكاره وهو أن يكره الرجل نفسه على الوضوء كما في شدة البرد.

والتاسع عشر: المشي إلى المساجد في الظلم.

والعشرون: إطعام الجائع ذكر هذه الثلاثة أبو القاسم التيمي في الترغيب عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

والحادي والعشرون: حسن الخلق مع الناس رواه الطبراني في الأوسط عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه الصَّلَاة والسلام يا خليلي حسن خلقك ولو مع الكفار تدخل مداخل الأبرار وأن حكمتي سبقت لمن حسن خلقه أن أظله تحت عرشي وأسقيه من حظيرة قدسي وأدنيه من جواربي.

والثاني والعشرون: كفالة اليتيم أو الأرملة ذكره الطبراني في الأوسط عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

والثالث والعشرون: المذكور في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا عند

أحمد ولفظه أتدرون من السابق إلى ظل الله يوم القيامة قالوا الله ورسوله أعلم قَالَ الَّذِينَ إِذَا أُعْطُوا الْحَقَّ قَبْلُوهُ وَإِذَا سُئِلُوهُ بِذُلُوهُ وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ حُكْمَهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ.

والرابع والعشرون: الحزين في أمر الآخرة فعند ابن شاهين في الترغيب له عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه صلّ على الجنائز لعل ذلك يحزنك فإن الحزين في ظل الله.

والخامس والعشرون: من كان بالمؤمنين رحيماً فعند أبي الشَّيْخ في الثواب: عن أبي بكر رضي الله رفعه: من أراد أن يظله الله فلا يكن على المؤمنين غليظاً وليكن بالمؤمنين رحيماً.

والسادس والعشرون: تعزية الثكلى فعند الدارقطني في الأفراد وابن شاهين في الترغيب عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضاً من عزّى الثكلى هو في ظل الله.

والسابع والعشرون: عيادة المرضى فعند ابن أبي الدنيا عن فضيل بن عياض قَالَ بَلَّغْنِي أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ أَيَحَارِبُ مَنْ تَظَلُّ تَحْتَ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ قَالَ يَا مُوسَى الَّذِينَ يَعُودُونَ الْمَرْضَى وَيَشِيعُونَ الْهَلَكَى.

والثامن والعشرون: من ذكر في فوائد العيسوي عن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: يَا رَبِّ مَنْ يَسَاكُنُكَ فِي حَظِيرَةِ الْقُدُسِ وَمَنْ يَسْتَظِلُّ بِظِلِّكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ قَالَ أُولَئِكَ الَّذِينَ لَا يَنْظُرُونَ بِأَعْيُنِهِمُ الزَّنا وَلَا يَبْتَغُونَ فِي أَمْوَالِهِمُ الرِّبَا وَلَا يَأْخُذُونَ عَلَى أَحْكَامِهِمُ الرِّشَى.

والثاسع والعشرون والثلاثون والحادي والثلاثون: هم الذين ذكروا في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً عِنْدَ أَبِي الْقَاسِمِ التِّيمِيِّ رَجُلٌ لَمْ تَأْخُذْهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ. وَرَجُلٌ لَمْ يَمُدَّ يَدَهُ إِلَى مَا لَا يَحِلُّ لَهُ. وَرَجُلٌ لَمْ يَنْظُرْ إِلَى مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ.

والثاني والثلاثون: من قرأ إذا صلى الغداة ثلاث آيات من [سورة الأنعام] إِلَى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُكْسِبُونَ﴾ ذكره في الخزائن عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والثالث والثلاثون والرابع والثلاثون والخامس والثلاثون: هم الذين ذكروا في حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ وَالدِّيلَمِيِّ.

وهم: واصل الرحم وامرأة مات زوجها وترك لها أيتامًا صغارًا فقالت لا أتزوج على أيتامي حتى يموتوا أو يغنيهم الله وعبد صنع طعاما فأطاب صنعه ودعا إليه اليتيم والمسكين فأطعم لوجه الله .

والسادس والثلاثون: رجل حيث توجه علم أن الله معه ذكره الطبراني في الكبير عن أبي أمامة رَضِيَ الله عَنْهُ مَرْفُوعًا .

والسابع والثلاثون والثامن والثلاثون والتاسع والثلاثون: هم المذكورون في حديث أنس رَضِيَ الله عَنْهُ عند الديلمي من فرج على مكروب من أمتي وأحيا سنتي وأكثر الصَّلَاة عليّ.

والأربعون: حملة القرآن ذكره الديلمي في مسنده عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ حملة القرآن في ظل الله مع أنبيائه وأصفياه .

والحادي والأربعون: أهل الجوع في الدنيا ذكره ابن شاهين عن عمر رَضِيَ الله عَنْهُ مَرْفُوعًا.

والثاني والأربعون: من صام من رجب ثلاثة عشر يومًا ذكره في أمالي ابن ناصر عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ الله عَنْهُ مَرْفُوعًا لكن هو شديد الوهاء .

والثالث والأربعون: من صلى ركعتين بعد ركعتي المغرب قرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد خمس عشرة مرة ذكره الحرث بن أبي أسامة عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ مَرْفُوعًا قيل وهو منكر.

والرابع والأربعون: أطفال المؤمنين ذكره الديلمي في مسنده عن أنس رَضِيَ الله عَنْهُ.

والخامس والأربعون: من ذكر الله بلسانه وقلبه ذكره أَبُو نُعَيْمٍ في الحلية عن وهب بن منبه .

والسادس والأربعون: رجل لا يعقّ والديه ولا يمشي بالنميمة ولا يحسد الناس على ما آتاهم من فضله ذكره البيهقي في شعب الإيمان عن مُوسَى عليه السلام.

والسابع والأربعون: الذين طهرت قلوبهم من الخصال الذميمة.

والثامن والأربعون: الذين إذا ذكر الله ذكروا به وإذا ذكروا ذكر الله بهم ويبيتون إلى ذكره كما تبيت النور إلى وكرها.

والتاسع والأربعون: الذي يغضبون لمحارمه إذا استحلّت كما يغضب النمر ويكلفون بحبه كما يكلف الصبي بحب الناس ذكر هذه الثلاثة الإمام أحمد في كتاب الزهد عن عطاء بن يسار عن موسى عليه الصّلاة والسلام.

والخمسون: عمّار المساجد.

والحادى والخمسون: المستغفرون بالأسحار ذكر هذين ابن المبارك في كتاب الزهد له عن موسى عليه السلام أيضًا.

والثاني والخمسون: أهل لا إله إلا الله ذكره الديلمي في مسنده عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً يقول الله عزّ وجلّ قربوا أهل لا إله إلا الله من ظل عرشي فإني أحبهم.

والثالث والخمسون: الشهداء ذكره الديلمي أيضًا عنه مرفوعاً.

والرابع والخمسون: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذكره أبو نعيم في الحلية عن كعب الأحبار أوحى الله إلى موسى عليه السلام في التوراة من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر ودعا الناس إلى طاعتي فله صحبتي في الدنيا وفي القبر وفي القيامة ظلي.

وفي مناقب علي رضي الله عنه عن أحمد مرفوعاً أنه رضي الله عنه يسير يوم القيامة بلواء الحمد وهو حامله والحسن رضي الله عنه عن يمينه والحسين رضي الله عنه عن يساره حتى تثبت بين النبي ﷺ وبين إبراهيم عليه الصّلاة والسلام في ظل العرش.

وعند الحسن بن محمّد الحلال عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: اللهم اغفر للمعلمين وأطل أعمارهم وأظلمهم تحت ظلك فإنهم يعلمون كتابك المنزل وأخرجهُ الخطيب في تاريخ بغداد لكن قال بعض الحفاظ إنه موضوع والله الموفق.

1424 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الْخُزَاعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة، ابن عبيد الجوهري الهاشمي مولا هم البغدادي أحد الحفاظ، قَالَ يَحْيَى بن معين: ما روي عن شُعْبَةَ من البغداديين أثبت منه، وقال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا غيره سوى علي بن الجعد ووثقه آخرون أيضًا ورمي بالتشيع وروى عنه الْبُخَارِيُّ من حديث شُعْبَةَ فقط أحاديث يسيرة وروى عنه أبو داود أيضًا، قَالَ.

(أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ) الجدلي القاص بتشديد الصاد المهملة.

(قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمثلثة، ووهب بفتح الواو وسكون الهاء (الْخُزَاعِيَّ) بالحاء والزاي المعجمتين، نزل الكوفة وهو أخو عبيد الله بن عمر لأمه (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ) هو وقت ظهور أشراط الساعة، أو ظهور كنوز الأرض، وقلة الناس، وقصر آمالهم.

(يَمْشِي الرَّجُلُ) فيه (بِصَدَقَتِهِ) زاد في باب الصدقة قبل الرد فلا يجد من يقبلها، (فَيَقُولُ الرَّجُلُ) الذي يقصد المتصدق أن يدفع لصدقته (لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ) بكسر السين، فإن قَدَّرْتَ اللام للتعريف فكسره إعراب اتفاقا، وإن قدرت زيادتها فكسره بناء، كذا قاله البرماوي كالزركشي، وتعقبه صاحب المصابيح، فقال: لا شك أن بناءه مع مقارنة اللام قليل، وإنما يرتكب حيث يلتجأ إليه كما في ذهب الأمس بكسر السين، وأما هنا فلا داعي إلى دعوى الزيادة بوجه.

(لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ) إذ كنت محتاجا إليها (فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا) ومطابقة

17 - باب من أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاوِلْ بِنَفْسِهِ

هذا الحديث للترجمة من حيث إنه اشترك مع الذي قبله في كون كل منهما حاملاً لصدقته؛ لأنه إذا كان حاملاً لها بنفسه كان أخفى لها فكان لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ويحمل المطلق في هذا على المقيد في هذا، أي: المناولة باليمين ويقوي أن ذلك مقصوده اتباعه بالترجمة التي بعدها حيث قَالَ: من أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ ولم يناول بنفسه، فكأنه قصد في هذا من حملها بنفسه قاله الحافظ العسقلاني.

وقال الْعَيْنِيُّ: ويمكن أن يقال ولو بالتعسف أن اللائق لحامل الصدقة ليتصدق بها إلى من يحتاج إليها أن يدفعها بيمينه لفضل اليمين على الشمال، فعند التصديق باليمين يكون مطابقاً لقوله باب الصدقة باليمين.

17 - باب من أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاوِلْ بِنَفْسِهِ

(باب مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ⁽¹⁾ بِالصَّدَقَةِ) بأن يتصدق عنه (وَلَمْ يُنَاوِلْ) الصدقة للفقير (بِنَفْسِهِ) قَالَ الزين ابن المنير: فائدة قوله: «وَلَمْ يُنَاوِلْ بِنَفْسِهِ» التنبيه على أن ذلك مما يغتفر، وأن قوله في الباب الذي قبله: الصدقة باليمين، لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير، وإن كانت المباشرة بنفسه أولى انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: فائدة قوله: ولم يناول بنفسه، التأكيد في عدم المناولة بنفسه والتصريح به؛ لأنه يجوز أن يأمر خادمه بالصدقة، ثم يتناول بنفسه قبل أن يباشر الخادم أو يأمره بها ثم ينهأ عنها وأما قوله في باب الذي قبله الصدقة باليمين فهو أعم من أن يكون يمين المتصدق بنفسه ويمين خادمه أو وكيله.

فإن قيل: فما فائدة وضع هذه الترجمة؟

فالجواب: ما قاله صاحب التلويح: كأن الْبُخَارِيَّ أراد بهذه معارضة ما رواه ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن مُوسَى بن عبيدة، عن عباس بن عبد الرحمن المدني، قَالَ: خصلتان لم يكن النَّبِيُّ ﷺ يكلهما إلى أحد من أهله: كان يناول المسكين بيده، ويضع الطهور لنفسه، وفي الترغيب للجوزقي بسند صالح عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كان النَّبِيُّ ﷺ لا يكل طهوره، ولا صدقته التي

(1) مملوكه أو أجيره أو متبرعاً بالخدمة.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

1425 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ

مَسْرُوقٍ ،

يتصدق بها إلى أحد ، بل يكون هو الذي يتولاها بما بنفسه هذا.

والذي يظهر منه أن المتصدق بنفسه والمأمور بالصدقة عنه كلاهما في الأجر سواء ، لكن مقام النَّبِيِّ ﷺ أعلى من أن يقال إنه ﷺ إذا أمر بشيء يفعله أحد أن يحصل له من الأجر مثل ما يحصل له ﷺ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَالَ أَبُو مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ) أي : الخادم (أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) بفتح القاف بلفظ التثنية كما في جميع روايات الصحيحين ، أي : هو وَرَبَّ الصَّدَقَةِ في أصل الأجر سواء ، وإن اختلف مقداره لهما ، فلو أعطى المالك خادمه مائة درهم مثلاً ليدفعها إلى فقير على باب داره مثلاً ، فأجر المالك أكثر ، ولو أعطاه رغيماً ليذهب به إلى فقير في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشي الذهاب إليه بأجرة تزيد على الرغيف ، فأجر الخادم أكثر ، وقد يكون عمله قدر الرغيف مثلاً ، فيكون مقدار الأجر سواء. على أن الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء لا يدرك بقياس ولا بحسب الأعمال فيحتمل أن يكون الأجر بينهما سواء أشار إليه القاضي عياض ويؤيده ما رواه مسلم من حديث يزيد بن عبيد قال : سمعت عميراً مولى أبي اللحم قال أمرنا مولاي أن أقدّد لحماً فجاءني مسكين فأطعمته منه فعلم مولاي بذلك فضربني ، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت له ، فدعاه فقال له : لم ضربته؟ قال : يعطي طعامي من غير أن أمره ، فقال : الأجر بينكما ، فالظاهر أنه بينكما سواء وإن احتمل أن يكون معناه أنه بينكما قسماً ، وإن كان أحدهما أكثر ، وقد جَوَزَ القرطبي بكسر القاف من المتصدقين على الجميع فيكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين. ثم هذا التعليق قطعة من حديث ذكره موصولاً بعد ستة أبواب في باب أجر الخادم إذا تصدق لكن المذكور فيه الخازن إلا أن الخازن خادم المالك وقد سبق أن الخادم أعم.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو ابن مُحَمَّد بن أَبِي شَيْبَةَ أخو بكر بن أَبِي شَيْبَةَ ، واسمه إبراهيم أبو الحسن الكوفي ، قَالَ : (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر ، (عَنْ شَقِيقٍ) هو ابن سلمة ، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا»⁽¹⁾.

الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى عِيَالِ زَوْجِهَا وَأُضْيَافِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ: إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: إِذَا أَعْطَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا (مِنْ طَعَامٍ) زَوْجَهَا الَّذِي فِي (بَيْتِهَا) الْمَتَصَرِّفَةَ فِيهِ إِذَا أُذِنَ لَهَا فِي ذَلِكَ بِالْصَّرِيحِ، أَوْ بِالْمَفْهُومِ مِنْ اطِّرَادِ الْعَرَفِ وَعِلْمَتِ رِضَاهُ بِذَلِكَ وَإِذَا لَمْ يَطْرُدِ الْعَرَفَ وَشَكَّتْ فِي رِضَاهُ أَوْ كَانَ شَحِيحًا يَشْجُ بِذَلِكَ عَلِمَتْ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ أَوْ شَكَّتْ فِيهِ حَرُمٌ عَلَيْهَا التَّصَدُّقُ مِنْ حَالِهِ إِلَّا بِصَّرِيحِ أَمْرِهِ.

(غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) لَهُ بَأْنُ تَجَاوَزَتِ الْمَعْتَادَ، وَيُؤْثِرُ ذَلِكَ فِي كِفَايَتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا قَيْدُ بِالطَّعَامِ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ يَسْمَحُ بِهِ عَادَةً بِخِلَافِ الدِّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ، فَإِنْ إِنْفَاقَهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا يَجُوزُ.

(كَانَ لَهَا) أَيِ: لِلْمَرْأَةِ (أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ) غَيْرَ مُفْسِدَةٍ (وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ) أَيِ: بِسَبَبِ كَسْبِهِ.

(وَلِلْخَازِنِ) هُوَ الَّذِي يَكُونُ بِيَدِهِ حِفْظُ الطَّعَامِ الْمُتَصَدَّقِ مِنْهُ (مِثْلُ ذَلِكَ) مِنْ الْأَجْرِ (لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ) مُنْصَوِّبٌ بِنَزْعِ الْخَافِضِ، أَيِ: مِنْ أَجْرِ بَعْضِ (شَيْئًا) مَفْعُولٌ لَا يَنْقُصُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَنْقُصُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ لِكَوْنِهِ ضِدٌّ يَزِيدُ وَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: 10].

(1) أطرافه 1437، 1439، 1440، 1441، 2065 - تحفة 17608 - 139/2.

أخرجه مسلم في الزكاة باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت. رقم 1024.

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على حكمين أحدهما أن المرأة إذا أنفقت من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجر نفقتها ولزوجها أجر الكسب والثاني أن الخازن الذي يفعل مثلاً له من الأجر مثلاً. والكلام عليه من وجوه:

منها: ما معنى تخصيص النفقة بالطعام ليس إلا، وما مقدارها حتى لا تكون مفسدة، وهل لذلك حد معلوم أو هو فقه حالي، وهل الخازن والمرأة يحتاجان الإذن في النفقة أم لا، وما معنى النفقة هنا هل على العموم أو على الخصوص، أما قولنا هل النفقة على العموم فليس هي إلا على الخصوص وهو بمعنى الصدقة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: (لها أجرها) =

تذييل:

اختلف الناس في تأويل هذا الحديث ، فقال بعضهم : هذا على مذهب

لأن الأجر لا يكون إلا في وجوه المعروف وأما هل يحتاجون للإذن فلا بد لهما من ذلك لأن مال الغير لا يجوز للأخر أن يعطيه إلا بإذن صاحبه لقوله ﷺ : لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه . إلا أن الإذن قد يكون باللفظ أو بالعادة مثال الذي بالعادة مثل الكسرة من الخبز توهب إلى السائل بالباب أو ما أشبه ذلك مثل الشيء اليسير من الملح والماء والنار والخميرة للخبز وقد قال بعض الفقهاء إن ما ذكر مع قدر البيت ومتاعه أنه مما لا يحل منعه فإذا كان على هذا القول لا يحل منعه فلا يحتاج إلى إذن في ذلك وإن كان باقياً على أصله مثل سائر الأموال والظاهر الندب وعليه الجمهور وأن المرء يندب إلى ذلك لا سيما مع نص الأحاديث التي وردت في ذلك لأنه قال ﷺ في الذي يعطي الملح ما معناه : له من الأجر مثل من تصدق بمقدار الطعام الذي وضع الملح فيه والخمير مثل ذلك والنار مثل من تصدق بقدر الطعام الذي طبخ عليها والقدر بمثل الطعام الذي طبخ فيها ومثل ذلك جاءت أحاديث كثيرة تبين قدر عظيم الأجر مع يسارة الشيء المعطى ولم يقل إن من لم يفعله فعليه من الإنم كذا وكذا وهذه طريقة المندوب وأما حجة من قال إنه واجب إعطاؤه ومنعه لا يحل فاحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ [الماعون : 7] فقالوا الماعون هو متاع البيت نحو الأشياء التي سميها قبل والحبل وما يشبه ذلك وفي الحديث لما أن سأل السائل ما الشيء الذي لا يحل منعه يا رسول الله فذكر فيه مثل الماء والملح والقدر والخمير وما يشبه ذلك وأما الذي عليه مذهب مالك رحمه الله والجمهور في معنى قوله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ فإنها الزكاة المفروضة والأحاديث إن صحت احتملت التأويل وما يحتمل التأويل لا يعارض به النص فأما التأويل فيحتمل أن يريد بقوله ما لا يحل منعه أن يكون واجباً تركه من طريق الشرع واحتمل وجوباً من طريق المروءة وحسن المعروف بين الناس لقوله ﷺ : «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق». ومنع ما ذكرنا ليس هو من مكارم الأخلاق وأما الأصل الذي هو القاعدة الكلية قوله عليه السلام : «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه». والمال ينطلق على الكثير واليسير لكن الإذن في إنفاق مثل هذا الذي ذكرناه قد رجع بالعرف مما قد سمحت به النفوس من المعروف بين الناس حتى إن طالبه لا يعاب ذلك عليه في كريم الأخلاق وإن الشح به يتعلق به الذم الكثير حتى إن حاسبه لوجه ما لا يقدر أن يحبسه إلا أن يبين عذره في حبسه أو ينكره مرة واحدة بأنه ليس هو عنده مخافة على عرضه وقد قال ﷺ : «ما وفي المرء به عرضه كتب له صدقة» فصاحبة الدار على ما مرت من العادة على الاختلاف الذي ذكرناه لا يمكن لها منع ما ذكرناه إلا أن ينص صاحب البيت عليه في ذلك الوقت إن أعطته تكون متعديّة على أحد الوجوه وأما على الوجه الآخر فلا يحل لها منعه وإن أمرها بذلك لأنها تكون تعينه على ترك واجب وهذا ممنوع شرعاً وما زاد على ما ذكرناه أيضاً لا يجوز لها التصرف فيه إلا بإذنه قولاً واحداً واحتمل له وجهاً آخر أن يكون تعاطي ذلك بينهم من قبل السلف والهبة على =

الناس بالحجاز وبغيرها في البلدان، إن رب البيت قد يأذن لأهله وعياله وخادمه

= العوض وما في ذلك من الجهالة مغتفر لكثرة حاجة الناس إلى ذلك ونزارة وقوعه فإن الغني والفقر محتاجان إلى ذلك ولو يومًا ما غير أنه قد يكون بعض الناس في ذلك أحوج من بعض وهو وجه إذا تأملته ترى فيه وجهًا ما من الاستحسان وهو كثير ما يؤخذ ذلك النوع في الشرع مثل المساقاة والقراض وما أشبه ذلك تراها مستثناة من قواعد ممنوعة وأبيحت من أجل الحاجة لذلك وقاس عليها الفقهاء سلف الرغبة من الجار تحريمًا بلا ميزان ولم يجعلوه من باب البياعات وجعلوه من باب المعروف ومثله الدرهم الناقص بالوازن كذلك أيضًا إذا كان ذلك في مثل الدرهم الواحد أو الاثنين لأن ذلك عندهم من قبل المعروف أيضًا إلا أن يقرن من أجل الفاعلين قرينة يبين منها خلاف ذلك فيرجع الأمر إلى أصله من المنع وما زاد أيضًا على ذلك المقدار ممنوع. وهنا بحث وهو إذا قلنا إنها أعطت ما هو واجب على صاحب المنزل أو هو مندوب فنرجع إلى بحثنا فعلى ماذا يكون أجرها فالجواب أنها خازنة لجميع ذلك وقد قال ﷺ: الخازن الذي يعطي ما أمر به طيبة به نفسه أحد المتصدقين. لأنه لما طابت نفسه على ذلك وياسر أخاه المعطي له بالمبادرة بالتعجيل كرامة إدخال السرور عليه لأنه محتمل أن يبدو للمعطي فيمنع بطؤه في إنجاز الهبة سببًا للحرمان وتعجيله سببًا إلى تحصيل المعروف فإنه إذا رجع المعطي والوكيل قد أنفذ أمره بعيد أن يأخذ المعروف من يد المعطي له وأيضا فمن قبل الأمر فإنه بسرعة إخراج ما أمر به أعانه على إعطاء معروفه ووجه آخر تيسير الخازن أيضًا تزيد به نفس المعطي له انشراحًا ومرحًا فهو زيادة في المعروف وما هو زيادة في المعروف فهو معروف أيضًا وزيادة ما قدمنا ذكره فظهرت فائدة قوله ﷺ أحد المتصدقين وعلى هذا المعنى بحث وهو أن النفس قد طبعت على الشح مما جعل بيدها من متاع الدنيا وإن كانت تعلم حقيقة أنه ليس لها فإذا جادت به فلها الأجر لمخالفتها ما طبعت عليه من الشح وامتثال الأمر فإن العالم بأسره يعلمون أن ما بأيديهم من متاع الدنيا ملك لمولاهم وأنه بأيديهم عارية وقد أمروا بإنفاق اليسير منه ووعدوا على ذلك بالأجر العظيم وبالبركة في الباقي والعقاب على الترك ورفع البركة من الباقي ومع ذلك ما تجد من وجود بالواجب في ذلك إلا القليل وكذلك خازن المال بيده وهو يعلم أنه لغيره وأنه مذموم على تأخيرهِ لإعطائه ما أمر به من المال وغيره وأنه مشكور ومثاب على التيسير في إعطائه ومع ذلك ما تجد من يفعل اليسير في ذلك إلا القليل لأجل التعلق الطبيعي ومن أجل ذلك قال ﷺ: ما يخرج المرء الصدقة حتى يفك فيها لحبي سبعين شيطانًا. غير أن الفرق بين الرجلين أعني الخازن وصاحب المال أن صاحب المال قد يظن أنه لا ينزع المال من يده ويبقى حسابه إلى الآخرة عليه إن الخازن قد يقول أن صاحب المال يعزله ويأخذ ماله وإن بقي فإنما المنفعة لربه ومع ذلك الطبع يحمله على ما ذكرناه حكمة حكيم.

وفيه دليل لحسن طريق أهل الصوفية فإن كل ما كان فيه مخالفة للنفس ولم يكن ممنوعًا شرعًا فإن صاحبه في ذلك مأجور إذا استقرت هذه القاعدة بحسب قواعد الشريعة تجدها إن شاء الله غير منكسرة فأخذ أهل الطريق من أجل ذلك في مخالفتها مرة واحدة حتى إنه ذكر أن =

في الإنفاق بما يكون في البيت من طعام أو إدام، ويطلق أمرهم فيه إذا حضر

إسلام بعض رهبان النصارى إنما كان سببه ما كان ألزم نفسه من مخالفته إياها وذلك لما رأى منه بعض علماء المسلمين من حسن العبادة ما أعجبه فسأله النصراني كيف رأيت يعني حاله فقال له بقي عليك شيء واحد فقال وما هو فقال أن تسلم فأطرق ساعة ثم أسلم فقام أهل الدير من أهل دينه بالعياط فقال لهم بم نلت فيكم هذه المنزل؟ قالوا بأجمعهم مجاهدتك نفسك ومخالفتك لها قال لهم وهذا هو الذي جعلني أسلمت فإنه لما ذكرني الإسلام لم أتقبل فعلمت أنه الحق وأنه ما نلت ما نلت إلا لمخالفتها فأسلمت لمخالفتي إياها وهذا هو الدين الحق فإنها ما تهرب إلا عن الحق وحسن إسلامه والبحث مع المرأة كالبحث مع الخازن سواء ومن أجل ذلك عطف ﷺ أحدهما على الآخر ومما يقوي مذهب مالك والجمهور في هذه المسألة قوله عليه السلام غير مفسدة لأنه لو كان واجباً لكان محدوداً إما بالكتاب وإما بالسنة وهذه حجة مالك ومن تبعه أن ما ليس بمحدود إما بالكتاب وإما بالسنة فهو غير واجب لأنه لا يعرف المكلف إلى أين يبلغ ولا بماذا يقع عليه اسم موف لما أمر به. وأما قولنا هل له حد محدود وهو فقه حالي والظاهر أنه فقه حالي بدليل أن الناس ليس حالهم سواء فإذا جاء ضرب مثل من يطلب ملحاً من دار من قد وسع الله عليه في ديناه وآخر ضعيف الحال فليس الأمر في ذلك سواء لأن الذي يعطيه من وسع الله عليه في مرة واحدة هو الذي يكفي الضعيف في سنة أو شهر فإن أعطت امرأة الضعيف مثل ما أعطته امرأة الغني أجهضت به وضرته وكانت مأثومة فيما فعلت فإن قلنا بمن يقول بالفرض على الخلاف المتقدم فإنها قد أعطت أكثر مما يجب عليه وإن كان على الوجه الآخر وهو أكثر مما قد طابت به النفس فهذه قد أعطت ما لم تطلب به نفسه فإن الضعيف إذا أخذ مثلاً ملحاً بثمن درهم غاية إن طابت نفسه أن يخرج منه حفنة في مرار عدة وأما أن تعطي نصفه أو أكثر من ذلك فلا تطيب نفسه بذلك وأما من فتح له في الدنيا إذا أخذ وية من ملح فلا يعز عليه أن يبذل منها الصاع والصاعين وهو قدر ما يتفق المسكين في سنة أو شهر وكذلك غيره من الأمور وعلى ذلك فقس ولذلك قال عليه السلام: (غير مفسدة) لأنها يجب عليها أن تنظر إلى حاله وما يحتمل وما لا يشق عليه من ذلك لو أنه رآه وهذا هو فقه الحال ولذلك قال تعالى: ﴿لَتَنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَتَنَفِقْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَّا ءَاتَاهُ﴾ [الطلاق: 7] فإذا كان هذا في الواجب فكيف في المندوب وأما قولنا لم خصت النفقة بالطعام ليس إلا فلو جوه منها أنه منها الذي جعل المرأة التصرف فيه بحسب العادة عندهم وأن المرأة هي التي تطلب بتوفية ما يحتاج الأولاد إليه من ترتب مرافقهم في معاشهم لأن الأب ليس عليه أن يعطيها إلا ما يكفيها وبنيتها وخدم إن كان لها وهي المتصرفة في ذلك بحسب ما فيه المصلحة للجميع ولذلك قالت هند أم معاوية للنبي ﷺ إن أبا سفيان رجل شحيح فهل علي جناح أن أخذ من ماله سرّاً؟ فقال: خذي ما يكفيك أنت وبنيتك بالمعروف. وغير الطعام هي عليه أمانة ولا يجوز لها التصرف في شيء منه إلا بالإذن ولوجه آخر أيضاً ما جرت العادة يتصرف فيه النساء عندهم دون مشورة الرجال إلا في الطعام ليس إلا لوجه آخر وهو أن ما ذكرنا من متاع البيت =

السائل ونزل الضيف، وحضهم رسول الله ﷺ على لزوم هذه العادة، ووعدهم الثواب عليه.

على جري العادة فأعلاه الطعام فإذا كان لها التصرف فيه فمن باب أخرى غيره. ولوجه آخر أيضًا لكثرة دوام الاحتياج إليه مع الساعات بل مع الأنفاس بخلاف غيره من الثياب وغير ذلك فإن ما قوله عليه السلام: (من طعام بيتها) من الفائدة وهنا بحث آخر في أن خصص الطعام بالبيت هل هو ما يكون في البيت من الطعام وإن كان محجورًا عليها التصرف فيه مثل ما يخزنه الرجل في بيته زائدًا على ما يأكله هو وعياله وما كان خارجًا من البيت وإن كان مما هو للمرأة وأولادها أنها ما دام خارجًا من بيتها وإن كان لها وأولادها فليس لها التصرف فيه حتى يكون في بيتها وحيثذ يكون مباحًا لها التصرف فيه دون حجر عليها فلا يكون لها التصرف إلا بجميع العلتين وهو أن يكون مما هو لها وإما لأولادها في بيتها وأنه إذا كانت إحدى العلتين منفردة لا يحل لها التصرف. فالجواب أما أنه إذا كان بالوصفين فلا خلاف في ذلك وإما إذا كان بوصف واحد فلا يخلو أن يكون في بيتها أو خارجًا عن بيتها فإذا كان خارجًا عن بيتها فلا يخلو أن يكون تحت حكمها وهي المسؤولة عنه أو غيرها هو المسؤول عنه فإما إذا كان في بيتها وهو محجور عنها فهي تأخذ منه بالمعروف سرًا كما أخبر سيدنا ﷺ أم معاوية في متاع زوجها أبي سفيان كما تقدم ذكره وكذلك أن كان خارجًا عن بيتها وهي المسؤولة عنه وأما إذا كان خارجًا عن البيت والغير المسؤول عنه فلا يجوز ذلك لها لما يلحق الغير من الضرر في ذلك وقد قال ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار». وفيه مع ذلك تحرز آخر في قوله عليه السلام: «من طعام بيتها» تحرزا من الودائع والرهون لأنها في بيتها وليس من متاع بيتها وإن كان طعامًا وكلامه ﷺ جامع الفوائد وكذلك الخازن أيضًا كلما كان في حفظه وخزائنه إذا كان وديعة عند الذي وكله على حفظه أو رهنه عنده الحكم وقوله عليه السلام: «ولزوجها أجره بما كسب» يعني بكون أصل المال له وإن كان لم يكن ذلك المال مكسوبًا إلا موهوبًا أو ما يشبه ذلك لكن لما كان الغالب أنه لا يتحصل المال أو الطعام إلا بالكسب فجاء الخطاب منه ﷺ على ما هو الأصل غالبًا وعلى هذه القاعدة وقع التخاطب بين الناس وجرت عليها الأحكام فكانه يقول لها وللخازن الأجر من أجل تلك العمل التي عللنا لأنه ما واحد منهما يملك من المال شيئًا وكان لمن له المال حقًا الأجر من كون المال له ثابت حقًا ولا يطرد ذلك الحكم في المعصية لأنه إذا عصى أحد المذكورين بالمال الذي أوثمن عليه لا يكون على صاحب المال من ذلك الإثم شيء إذا لم يعرف بفعلهما لأنه إذا عرف به وأعانه على ما هو عليه كان شريكه في الإثم وإذا لم يعرفه لم يلزمه منه شيء فإنه ﴿أَلَا بُرُؤٌ وَزَرٌ وَرَزَأُ﴾ [النجم: 38] وبدليل قوله ﷺ: أنه إذا كان شخص مع أقوام فقام ليخرج عنهم فسلم عليهم عند خروجه أنه إن هم بقوا في خير بعده كان شريكهم في ذلك الخير وإن بقوا في شر لم يلحقه من ذلك الشر شيء. فهذا وما أشبهه من طريق الفضل إذا كانت الأشياء التي فيها الخير يشرك العبيد في ذلك الخير بأدنى ملابسة أو نسبة ما، ولا ينقص أجر بعضهم من أجر بعض شيئًا وإن كان شرًا لم يتعد صاحبه أو من أعانه عليه وهو عالم بذلك قاصد له فسبحان المتفضل المنان لا رب سواه.

وقيل : هذا في اليسير الذي لا يؤثر نقصانه ولا يظهر. وقيل : هذا إذا علم من أنه لا يكره العطاء فيعطي ما لم يجحف ، وهذا معنى قوله : غير مفسدة. وفرق بعضهم بين الزوجة والخادم ، فإن الزوجة لها حق في مال الزوج ولها النظر في بيتها ، فجاز لها أن تتصدق بما لا يكون إسراف وبما لا يعلم أنه لا يؤلم زوجها ، وأما الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه ، فيشترط الإذن في عطية الخادم دون الزوجة.

ثم اعلم أن أحاديث هذا الباب جاءت مختلفة :

فمنها : ما يدل على منع المرأة أن تنفق من بيت زوجها إلا بإذنه وهو حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه التِّرْمِذِيُّ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ عام حجة الوداع : لا تنفق امرأة شَيْئًا من بيت زوجها إلا بإذن زوجها» قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ ولا الطعام ؟ قَالَ : «ذاك أفضل أموالنا» وقال : حديث حسن وَأَخْرَجَهُ ابن ماجه أَيْضًا.

ومنها : ما يدل على الإباحة بحصول الأجر لها في ذلك وهو حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور في الباب .

ومنها : ما قيد فيه الترغيب في الإنفاق بكونه بطيب نفس منه وبكونها غير مفسدة وهو حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَيْضًا رواه التِّرْمِذِيُّ من حديث مسروق عنها قالت قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إذا أعطت المرأة من بيت زوجها بطيب نفس غير مفسدة» ، الحديث.

ومنها : ما هو مقيد بكونها غير مفسدة وإن كان من غير أمره وهو حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه مسلم من حديث همام بن منبه عنه قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه وما نفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له».

ومنها : ما قيد الحكم فيه بكونه رطباً وهو حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أبو داود عنه قَالَ لما بلغ رسول الله ﷺ النساء قامت امرأة جليلة كأنها من نساء مضر فقالت يا نبي الله إِنَّا كُلُّ عَلَى آبائنا وأبنائنا قَالَ أبو داود وأرى فيه وأزواجنا فما يحل لنا من أموالهم قَالَ الرطب تأكله وتهديه قَالَ

18 - باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى⁽¹⁾

أبو داود والرطب، أي: بفتح الراء والبقل والرطب وكذلك العنب وسائر الفواكه الرطبة دون اليابسة. وكيفية الجمع بينها أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف حال الزوج من مسامحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك. وباختلاف الحال في الشيء المنفق بأن يكون شيئاً يسيراً يسامح به وبأن يكون له خطر في نفس الزوج يبخل بمثله وبأن يكون ذلك رطباً يخشى فسادَه إن تأخر وبأن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد، واللَّهُ أَعْلَمُ بالمراد.

ورجال إسناده الحديث كلهم كوفيون، وجريز رازي، لكن أصله من الكوفة، وأُخْرِجَهُ المؤلف في البيوع أيضاً وأُخْرِجَهُ مسلم في الزكاة، وكذا أبو داود والترمذي، وأُخْرِجَهُ النَّسَائِيُّ في عشرة النساء، وابن ماجة في التجارات.

18 - باب: لا صدقة إلا عن ظهر غنى

(باب) بالتنوين (لا صدقة) كاملة (إلا عن ظهر غنى) أي: غنى يستظهر به

(1) قال القسطلاني ملخصاً من كلام الحافظ: لفظ الترجمة حديث رواه أحمد من طريق عطاء أبي هريرة وذكره المصنف تعليقاً في الوصايا اهـ.

وقال الحافظ: أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ: خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وهو مشعر بأن النفي في اللفظ للكمال لا للحقيقة أي: لا صدقة كاملة، وقد أخرجه أحمد من طريق أبي صالح بلفظ: إنما الصدقات ما كان عن ظهر غنى، وهو أقرب إلى لفظ الترجمة، وأخرجه أيضاً من طريق عطاء بلفظ الترجمة، وكذا ذكره المصنف تعليقاً في الوصايا اهـ.

قال السندي: قوله لا صدقة إلا عن ظهر غنى أي: إلا ما يخلفه الغنى بحيث كأنه يصير الغنى بمنزلة الظهر لها كظهر الإنسان وراء الإنسان، فإضافة الظهر إلى غنى بيانية، لبيان أن الصدقة إذا كانت بحيث يبقى لصاحبها الغنى بعدها إما لقوة قلبه أو لوجود شيء بعدها يستغني به عن ما تصدق به فهو أحسن، وإن كانت بحيث يحتاج صاحبها بعدها إلى ما أعطى ويضطر إليه فلا ينبغي لصاحبه التصديق به اهـ.

قال الكرماني: وقد يقال تخلي أبي بكر رضي الله تعالى عنه عن ماله كان عن ظهر غنى أيضاً لأنه كان غنياً بقوة توكله اهـ.

وهكذا في العيني، وزاد: وتصدق أبي بكر رضي الله عنه بجميع ماله مشهور في السير، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم عن زيد بن أسلم سمعت عمر يقول: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق الحديث، وفيه فقال له النبي ﷺ: يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك؟ قال: أبقيت لهم الله ورسوله.

«وَمَنْ تَصَدَّقَ⁽¹⁾ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَالْدَيْنُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنْ الصَّدَقَةِ، وَالْعِثْقِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ.....»

على النوائب التي تنوبه قاله البغوي، وهذا لفظ الحديث أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي سَلِيمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرٍ غَنَى، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوَصَايَا تَعْلِيْقًا، وَلَفْظُ حَدِيثِ الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرٍ غَنَى، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الظَّهْرُ قَدْ يَزَادُ فِي مِثْلِ هَذَا إِشْبَاعًا لِلْكَلَامِ، وَالنَّفْيُ فِيهِ لِلْكَمَالِ لَا لِلْحَقِيقَةِ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ الصَّدَقَةُ بِالْفَضْلِ عَنْ قُوْتِ عِيَالِهِ وَحَاجَتِهِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَبْقِيَ مِنْهُ قَدْرَ الْكِفَايَةِ لِأَهْلِهِ وَعِيَالِهِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ: وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ.

(وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ) جملة اسمية وقعت حالاً، كالجملتين بعدهما وهما قوله: (أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) مستغرق لماله.

(فَالْدَيْنُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى) جزاء الشرط وفي الكلام محذوف، أي: فهو أحق، وأهله أحق، والدين أحق أن يقضى (مِنْ الصَّدَقَةِ، وَالْعِثْقِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ) أي: الشيء المتصدق به (رَدُّ عَلَيْهِ) أي: غير مقبول؛ لأن قضاء الدين واجب كنفقة عياله والصديقة تطوع والابتداء بالفرائض قبل النوافل، ومقتضى قوله: وهو

(1) قال الحافظ: قوله من تصدق وهو محتاج إلخ كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجاً لنفسه أو لمن تلزمه نفقته، ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات، وأما قوله فهو رد عليه فمقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس، وقد نقل فيه صاحب المغني وغيره الإجماع، فيحمل إطلاق المصنف عليه اهـ.

وكذا في العيني إذ قال: قوله وهو رد عليه أي غير مقبول، لأن قضاء الدين واجب والصديقة تطوع، ومن أخذ ديناً وتصدق به ولا يجد ما يقضي به الدين فقد دخل تحت وعيد «من أخذ أموال الناس»، ومقتضى قوله وهو رد عليه أن يكون الدين المستغرق مانعاً من صحة التبرع لكن هذا ليس على الإطلاق وإنما يكون مانعاً إذا حجر عليه الحاكم، وأما قبل الحجر فلا يمنع كما تقرر ذلك في موضعه في الفقه، فعلى هذا: إما أن يحمل إطلاق البخاري عليه أو يكون مذهبه أن الدين المستغرق يمنع مطلقاً، ولكن هذا خلاف ما قاله العلماء، حتى إن ابن قدامة وغيره نقلوا الإجماع على أن المنع إنما يكون بعد الحجر، اهـ.

لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ». قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ، فَيُؤْثِرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ» كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ

رد عليه أن يكون الدين المستغرق مانعاً من صحة التبرع، لكن هذا ليس على الإطلاق، وإنما يكون مانعاً إذا حجر عليه الحاكم وحكم عليه بالإفلاس، وأما قبل الحجر فلا يمنع كما تقرر ذلك في موضعه فيحمل إطلاق البُخَارِيِّ على هذا، ويحتمل أن يكون مذهبه أن الدين المستغرق يمنع مُطلقاً، ولكن هذا خلاف ما قاله العلماء حتى إن ابن قدامة وغيره نقلوا الإجماع على أن المنع إنما يكون بعد الحجر.

(لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ) في الصدقة، فليس لأحد إتلاف نفسه أو إتلاف أهله وإحياء غيره، وإنما عليه إحياء غيره بعد إحياء نفسه وأهله؛ إذ هما أوجب عليه من حق سائر الناس. فقوله: من تصدق إلى آخره وقع تفسيراً لقوله: إلا عن ظهر غنى.

(قَالَ) وفي رواية: وقال (النَّبِيُّ ﷺ): مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللَّهُ) فمن أخذ دِينًا وتصدق به ولا يجد ما يقضي به الدين، فقد دخل في هذا الوعيد. وهذا التعليق طرف من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وصله البُخَارِيُّ في الاستعراض عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَدَى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَهُ اللَّهُ»، ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ استثنى من الترجمة أو ممن تصدق وهو محتاج فقال: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ) فإنه حينئذ له أن يؤثر غيره على نفسه ويتصدق وإن كان غير غني أو محتاجاً إلى ما يتصدق به.

(فَيُؤْثِرَ) بالمثلثة غيره (عَلَى نَفْسِهِ) بما معه (وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ) أي: فقر وحاجة (كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ) كله وتصدق أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجميع ماله مشهور في السير، وورد في حديث أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم: سمعت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق، فوافق ذلك ما لا عندي، فقلت: اليوم أسبق أبا بكر، إن سبقته يوماً، فجئت بنصف مالي، وأتى أبو بكر

وَكَذَلِكَ آثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ⁽¹⁾، وَقَالَ كَعْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ؛ مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قَالَ: أَبْقَيْتَ لَهُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

وقد يقال: تَحَلَّى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مَالِهِ كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى؛ لَأَنَّهُ كَانَ غَنِيًّا بِقُوَّةِ تَوَكُّلِهِ. وقال الطبري وغيره: قَالَ الْجُمْهُورُ: مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلَّهُ فِي صِحَّةِ بَدَنِهِ وَعَقْلِهِ حَيْثُ لَا ذَيْنَ عَلَيْهِ، وَكَانَ صَبُورًا عَلَى الْفَاقَةِ وَلَا عِيَالًا لَهُ، أَوْ لَهُ عِيَالٌ يَصْبِرُونَ أَيْضًا، فَهُوَ جَائِزٌ، فَإِنْ فَقَدَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ.

وقال بعضهم: يرد ذلك عليه، وروي ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ رَدَّ عَلَى غِيلَانَ الثَّقَفِيِّ قِسْمَةَ مَالِهِ. وقال آخرون: يَجُوزُ مِنَ الثَّلَاثِ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ الثَّلَاثَانِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَمَكْحُولٍ. وَعَنْ مَكْحُولٍ أَيْضًا: يَرُدُّ مَا زَادَ عَنِ النِّصْفِ.

(وَكَذَلِكَ آثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ) حِينَ قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ، وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ لَمَّا نَزَلُوا عَلَى الْأَنْصَارِ آثَرُوهُمْ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنْزِلْ لَكَ عَنْ إِحْدَى امْرَأَتِي، فَنَزَلَ وَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ. وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ فِي بَابِ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ.

(وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ) وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ مَضَى بِتَمَامِهِ فِي آخِرِ صِفَةِ الصَّلَاةِ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْمُؤَلِّفُ هُنَا عَلَى رَدِّ صَدَقَةِ الْمَدْيُونِ وَإِذَا نُهِيَ الْإِنْسَانُ عَنْ إِضَاعَةِ مَالِ نَفْسِهِ فَإِضَاعَةُ مَالِ غَيْرِهِ أَوْلَى بِالنَّهْيِ. لَا يَقَالُ إِنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَتْ إِضَاعَةً؛ لِأَنَّهَا إِذَا عَوْرَضَتْ بِحَقِّ الدِّينِ لَمْ يَبْقَ فِيهَا ثَوَابٌ، فَطُلَّ كَوْنُهَا صَدَقَةً وَبَقِيَتْ إِضَاعَةً مُحْضَةً.

(فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَعْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ كَعْبُ ابْنُ مَالِكٍ أَحَدُ شُعَرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا عَنْ

(1) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ دَعَاؤُهُ ﷺ عَلَى مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِرِيدٍ إِتْلَافَهَا. وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: هَلْ هَذَا عَلَى عَمُومِهِ وَعَلَى مَاذَا يَقَعُ هَذَا الدَّعَاءُ هَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ أَوْ هُوَ كَمَا جَاءَ عَنْهُ ﷺ: أَنْ دَعَاءَهُ رَحْمَةٌ. وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ خِلَافَ ذَلِكَ وَهَلْ مَا يَقَعُ الْحَذَرُ إِلَّا بِقَصْدِ الْوَجْهِينِ أَعْنِي النِّيَّةَ =

رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وشهد العقبة الثانية مات سنة خمسين، وقصته أنه

والفعل. وإن أقلع وتاب منه هل التوبة ترفع إجابة الدعوة بعد استجابتها أو لا. فالجواب أما هل هو على عمومه فليس هذا على عمومه لأن من الأخذ ما يسمى سرقة وقد حد فيه القطع ومنها: ما هو خلصة فقد حد فيه الغرم.

ومنها: ظلم وقد حد ما فيه. ومنها ما هو قمار وفيه ما فيه ومنها ربا وجاء فيه ما هو معلوم. ومنها: خيانة وقد جاء ما فيها فكل وجه من وجوه الأخذ على خلاف المشروع فقد جاء فيه ما جاء وما كان رسول الله ﷺ ليجمع على أحد من أمته عقابين فإن دعاءه ﷺ أكبر العقوبات والوجوه المشروعات إذا أخذ بها أحد شيئاً فليس بحرام فكيف يدعوا عليه هذا مستحيل أيضاً فما بقي إلا وجه واحد وهو من جملة المشروعات إلا أن له شروطاً فكثير من الناس يفعل به غير تلك الشروط فيذهب به كثير من أموال الناس وهو السلف لأنه إذا احتاج طالب السلف وما ينظر إلى الشروط التي تجب عليه وحينئذ يأخذه وإنما قصده زوال ضرورته في الوقت ففي هذا النوع هو دعاؤه ﷺ على من أخذها بغير شروطها قال البخاري إلا أن يكون معروفاً بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة إلا أنه استثنى أن يكون كفعل أبي بكر رضي الله عنه حين تصدق بماله وكذلك أثر الأنصار المهاجرين فنحتاج أن نبين شروط السلف فقد نص عليها الفقهاء وقالوا إنه لا يجوز لأحد أن يأخذ سلفاً ولا ديناً إلا أن تكون له ذمة تفي بدينه على كل حال وإلا يدخل تحت هذه اللعنة لأنه غرّ بأخيه المسلم لكونه أخذ ماله وهو ليس له من أين يعطيه فإن المعطي يقول في نفسه لولا ما يعلم هو من نفسه أن له ما يؤدي به ما يأخذه مني ما طلبه لأن أخوة الإسلام تقتضي أن لا خلافة ولا غبن ولا خيانة أو يبين له حاله ويقول له ليس لي ذمة على ما أخذ منك هذا المال وإنما تسلفه لي فإن فتح الله عليّ شيء أعطيتك إياه وإلا ما لك قبلي لوم فإن رضي وأعطاه على ذلك الوجه فما غرّ به وكأنه قال له تصدق عليّ بحيلة ما فإن فعل فهو صدقة أو معروف محتمل للرد أو غيره فلا يدخل تحت هذا الدعاء ولهذا المعنى الخفي كان دعاؤه ﷺ لأنه فعل في الظاهر فعلاً مشروعاً وفي الباطن فيه ما أشرنا إليه. ويترب على هذا من الفقه أن كل شيء فيه شروط ظاهرة وباطنة فلا يجوز لأحد فعله إلا بتمام تلك الشروط. أو يبين عجزه عنها من أجل أن يغر بها للغير وقد قال ﷺ: من غشنا فليس منا. وأما الصفة التي أجاز عليه السلام معها أخذ المال وهي ما نبه عليها البخاري رحمه الله عقب الحديث بقوله إلا أن يكون معروفاً بالصبر فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة كفعل أبي بكر رضي الله عنهما حين تصدق بماله وكذلك أثر الأنصار المهاجرين رضوان الله عليهم فهي قوة الإيمان الذي يوجب كثرة السخاء والصبر على الضراء فإن أبا بكر رضي الله عنه أتى بجميع ماله فقيل له ما أبقيت لأهلك قال الله ورسوله والأنصار والمهاجرين إذا كانت لهم ضرورة ويرون غيرهم في ضرورة ينظرون أولاً في حق أخيه المسلم ويحمل نفسه على الصبر كما فعل بعضهم حين أتى إلى النبي ﷺ بعض الواردين فقال من يضيف الليلة هذا وعلى الله ثوابه فقام بعضهم فأخذه وحمله إلى منزله وقال لعيله عندك شيء فقالت له ما عندي إلا شيء يسير للأولاد فقال لها نومي أولادك فإذا ناموا قدمي الطعام فإذا قدمته قومي إلى السراج أن تصلحيه واطفيه ونمد أيدينا إلى الصفحة =

قَالَ: إِنَّهُ لَمْ أَكُنْ أَقْوَى وَلَا أَيْسَرُ مِنِّي حِينَ تَخَلَّفْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ

كَأَنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَأْكُلُ شَيْئًا فَلَعَلَّ الضَّيْفَ يَشِيعُ أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ ففعلت المرأة ما أمرها به فلما أتى النبي ﷺ صبيحة الليلة تبسم عليه السلام وقال له شكر الله البارحة صنيعة مع ضيفك ومثله ما ذكر عن علي رضي الله عنه أنه دخل والأولاد يبيكون من الجوع فقال ما شأنهم فأخبرته رضي الله عنها بأنه من الجوع وليس عندهم شيء فخرج فاقترض دينارًا ليشتري به لهم ما يأكلون فهو راجع به وإذا بأحد قرابته فسأله عن حاله فأخبر أن عياله على جوع شديد وأنه ليس عنده شيء فدفع له الدينار كله ودخل بيته وليس عنده شيء وهذا عشية النهار ثم خرج يصلي مع النبي ﷺ فدنا منه في الصلاة فلما فرغت الصلاة التفت عليه السلام وقال له يا علي هلا عشتني الليلة فنفكر في نفسه أنه ما عنده شيء فقال له نعم ثقة بالله ثم ببركته ﷺ فأتى معه إلى منزل علي فدخل علي والنبي ﷺ معه ثم قال النبي ﷺ: «يَا بَنِيه أَلَا تَعْشِينَا» فالتفت علي فإذا في البيت تريد مغطى يبخر فقدم لهم فقال له يا علي هذا بالدينار الذي أعطيتني فلانًا وحمد عليه السلام الله علي ما جعل في أهل بيته مما يشبه مريم عليها السلام حين قيل لها: ﴿أِنَّ لَكَ هَذَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: 37] وما أشبه هذا عنهم رضي الله عنهم كثير فمن يجود بضرورته على غيره بغير حق له عليه فكيف بحق إذا كان له عليه ولأنه أيضًا هنا علة أخرى لأنه لا يأخذ السلف إلا حين يكون مضطرًا كما ذكرنا آنفًا فإذا كان مضطرًا ومرت له ثلاثة من الأوقات تعين له في مال الغير حق واجب وهل يلزمه عند يسره رده أم لا خلاف بين العلماء فمنهم من يقول إنه حق قد وجب فليس عليه رده ومنهم من يقول وإن كان حقًا قد وجب فلا يسقط أدأؤه إلا باستصحاب الفقر وقد جاء عن النبي ﷺ: أن المحتاج له أن يقاتل صاحب المال إذا امتنع من أن يعطيه فإن قتل صاحب المال فشر قتيل وإن قتل المضطر فشهيد. أو كما قال فلما كان هذا الأمر خفيًا ولا يعلمه إلا الله والذي نزلت به الحاجة أبقيت الأحكام في المنع على ظاهرها وأشار هنا إلى العلة الموجبة للجواز فعلى هذا فالسلف على أربعة الثلاثة منها جائزة والرابع ممنوع بمقتضى هذا الحديث وما قد ذكره العلماء كما أشرنا إليه أولًا فالأربعة الأوجه أحدها: أن يكون له ذمة تفي بدينه على كل حال فهذا جائز باتفاق والآخر: أن يبين له حاله وأنه إنما يقترض منه ويبين له أنه ليس له ذمة مقابلة دينه وأنه في حكم المشيئة إن فتح الله عليه أداه وإلا فلا يطالبه بشيء فهذا جائز وإن كان خالف فيه بعض الناس والظاهر الجواز وقد قدمنا العلة في جوازه والآخر أن تجتمع فيه تلك الأوصاف التي في أبي بكر والمهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم وهي كثرة السخاء والصبر وأن لا يقترض إلا عند الضرورة الشرعية ويكون اقتراضه بقدر ضرورته فهذا جائز بمقتضى ما عللناه آنفًا وقواعد الشرع كلها تدل على هذه الإشارة وتنص عليها والرابع وهو أن يأخذ السلف على غير ذمة له وليست له تلك الضرورة الشرعية ولا يبين عدمه لصاحب المال فهو الذي يدخل تحت ما تضمنه الحديث من دعائه ﷺ لأن الضرورة الشرعية كثيرة من الناس لا يعرفها وما أعني بالناس هنا إلا الذين ينتسبون إلى العلم لأنهم قعدوا لأنفسهم قواعد نفسانية وجعلوها من ضروراتهم اللازمة شرعًا واستباحوا بها أخذ أموال الناس وقالوا نحن مضطرون لا حرج علينا وتعين لنا على الناس حق فما أخذنا هو بعض حقوقنا وهو مصادر لما نبه عليه =

تبوك، والله ما اجتمعت لي راحلتان قط إلا في تلك الغزوة.

البخاري رحمه الله بقوله إلا أن يكون معروفًا بالصبر تحررًا من أن يقول هو في نفسه حين تأخذه الحاجة أنا أخذ السلف وأجاهد النفس وأصبر على الضيم حتى أؤدي مال الغير قبل له على لسان العلم هذا حديث نفس هو وهي خيانة إن كان تقدم لك صبر حتى عرف ذلك منك وانظر هذه الإشارة حتى يعرفه الغير منه ولم يقتنع أن يكون هو قد عرف الصبر من نفسه فيما تقدم إلا حتى يعرفه الناس ولا يكون صبره من حيث أن يعرفه الناس إلا لكثرت حتى يكون في حكم المقطوع به. وشرط ثان أن يكون ذلك الصبر الذي يعرف منه من شأن الإيثار على نفسه ومعناه أن يكون ذلك الإيثار من أجل الله ويفضل جانب القرية إلى الله على ضرورته تحررًا أن يكون صبره لشهوة أو من غير اختياره لعدم الشيء وقلة الصبر إذ ذاك ما يكون لها فائدة إلا أنها أحسن حالة من غيرها لا يحكم لصاحبها بالوفاء عند مواقف الرجال وأنه مع صبره أيضًا يعرف بالإيثار على نفسه مع الخصاصة ومع الحاجة والضيق فانظر إلى هذه الشروط هل يمكن في زماننا هذا وجودها إلا أن كان نادرًا جدًا ثم بعد هذه التقييدات أعطى البخاري المثال فقال مثل أبي بكر ولم يقتنع أن سماء إلا حتى ذكر تلك الصفة المباركة المشهورة وهي خروجه عن جميع ما ملك إيثارًا لله ولرسوله ﷺ ثم أكدها بأن قال وكذلك أثر أي: الذي كان فيه الإيثار من المهاجرين والأنصار ولم يقل عن جميعهم إلا عن الذين كانت فيهم تلك الصفة البكرية.

ويترب على هذا من الفقه أن المبين للأحكام يجب عليه أن يبين جميع الأحكام وإن كان فيها ما هو نادر قد لا يمكن وقوعه لندارته من أجل أن يقع فلا يعرف الحكم فيه فعلى التقسيم الذي قلنا أولاً أنه أعني السلف على أربعة أوجه الثلاثة جائزة والواحد ممنوع على ما بيناه أن هذا في موضع التقسيم بحسب الحديث من أجل أن يعرف حكم الله بحسب ما بينه ﷺ وأما بحسب أحوالنا اليوم وما يعرف من الأكثر من الناس كما أشرنا إليه فلا يكون الجائز منها إلا اثنان والاثنان ممنوعة للواحد لكونه مجموعًا على منعه كما ذكرنا والثاني وهو الذي تقدم ذكره من تعليلهم بفعل أبي بكر وإيثار الأنصار ممنوع لعدم وجود الشروط المذكورة فيه وهو أيضًا ممنوع من باب سد الذريعة من أجل أن يقع الناس فيما لا يجوز لهم وهم يظنون أنهم على لسان العلم فالوجهان جائزان إما من له الذمة كما قدمنا وإما من يبين حاله على الخلاف الذي ذكرناه وأما هل هذا حقيقة أو هو كما جاء أن دعاءه عليه السلام رحمة وإن كان ظاهره غير ذلك فالجواب أن كل دعاء منه عليه السلام على طريق الزجر على أن لا يفعل فعلاً فهو حق وأما الذي هو خير وإن كان ظاهره خلاف ذلك فذلك كما أخبر هو ﷺ إذا كان منه عليه السلام لأمر ما قد وقع وأما قولنا هل لا يقع الدعاء إلا بالوصفين معا وهو أخذ المال والنية فهذا هو ظاهر الحديث فإذا كان أحدهما فلا يخلو أن تكون نيته دون عمل فهذه لا يلزم فيها حكم إلا أنها نية سوء يجب عليه التوبة منها وإن كان فعلاً دون نية مثاله أن يأخذ السلف ويذهل عن أن يبين الشرط هذا فيه إشكال من أجل أن المال قد أخذه وهو لا ذمة له ولا يبين لصاحبه حاله وقال ﷺ: الخطأ والعمد في أموال الناس سواء. فهذا الحديث يحكم له بأنه مثل من تعمد ذلك وبنص الحديث الذي نحن بسبيله.

وكان رسول الله ﷺ قلما يريد غزوة يغزوها إلا ورى بغيرها حتى كانت تلك الغزوة، فغزاها رسول الله ﷺ في حر شديد، واستقبل سفراً بعيداً، واستقبل عدواً شديداً، فجلى للناس أمرهم ليتأهبوا لذلك أهبة، وأخبرهم جهة الذي يريد، والمسلمون كثير لا يجمعهم كتاب حافظ، وغزا رسول الله ﷺ تلك الغزوة حين طابت الثمار وأحب الطلال، والناس إليها صُعر، فتجهز رسول الله ﷺ، وتجهز المسلمون معه، وجعلت أعدو أتجهز معهم، فأرجع ولم أقض حاجة، فأقول في نفسي: إني قادر على ذلك إن أردت، ولم يزل ذلك يتمادى بي حتى شمر الناس بالجد، وأصبح رسول الله ﷺ غاديا والمسلمون معه، ولم أقض من جهازي شيئاً، فقلت: أتجهز بعده بيوم أو يومين ثم ألحق بهم ولم أفعل، وجعلت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ كأنني رجل مغمور في النفاق، أو رجل ممن عذره الله من الضعفاء، ولم يذكرني رسول الله ﷺ حتى بلغ تبوك، فقال وهو جالس في القوم بتبوك: ما فعل كعب بن مالك؟ فقال رجل من بني سلمة: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ حبسه برداه، والنظر في عطفيه، فقال له معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بثس ما قلت، واللّه يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ما علمنا منه إلا خيراً، فسكت رسول الله ﷺ، فلما بلغني أن رسول الله ﷺ توجه قافلاً، جعلت أتذكر الكذب وأقول: بماذا أخرج من سخطه رسول الله ﷺ غداً، وأستعين على ذلك بكل ذي رأي من أهلي، فلما قيل له: إن رسول الله ﷺ قد أظّل قادماً زاح عني الباطل، وعرفت أن لا أنجو منه إلا بالصدق، فأجمعت أني أصدق، وصبح رسول الله ﷺ المدينة، وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فركع فيه ركعتين فجلس للناس، فلما فعل ذلك جاء المخلفون من الأعراب، فجعلوا يحلفون له ويعتذرون، وكانوا بضع وثمانين رجلاً، فقبل منهم رسول الله ﷺ على نيتهم وأيمانهم، ويستغفر لهم، ويكل سرائرهم إلى الله، حتى جئت إليه، فتبسم تبسم المغضب، ثم قَالَ لي: تعال، فجئت أمشي بين يديه، ثم قَالَ لي: ما خلفك؟ ألم تكن قد ابتعت ظهرك؟ فقلت: بلى والله كنت اشتريت ظهراً، وما كان لي من عذر، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني، فقال: قم حتى يقضي الله فيك، ثم قمت فسألت الناس: هل وقع لأحد مثلي؟ قالوا: نعم، رجلان كان حالهما مثل

حالك، فقالا مثل ما قلت، فقال لهما مثل ما قال لك، فقلت: من هما؟ فقالوا: مرارة بن الربيع، وهلال بن أمية، فذكروا لي رجلين صالحين فيهما أسوة، ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا نحن الثلاثة من بين من تخلف عنه، فاجتنبنا الناس وتغيروا، فلبثنا على ذلك خمسين ليلة، فأما صاحباي، فاستكنّا وقعدا في بيوتهما ببيكان، وأما أنا فكنْتُ أَشْبَ القوم وأجلدهم، فكنْتُ أخرج وأشهد الصَّلَاة مع المسلمين، وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد، وأتي رسول الله ﷺ وهو في مجلسه بعد الصَّلَاة فأسلم عليه، فأقول: هل حرك شفتيه برد السلام أو لا؟ فبينما أنا أمشي بسوق المدينة إذ أتاني نبطيٍّ من أنباط الشام ممن قدم المدينة بالطعام يبيعه، من يدلني على كعب بن مالك؟ فطفق الناس يشيرون إليَّ حتى إذا جاءني دفع إليَّ كتابًا من ملك غسان، فإذا فيه:

أما بعد؛ فإنه بلغني أن صاحبك قد جفاك، ولم يجعل الله إياك بدار هوان ولا مضیعة، فالحق بنا نواسيك، فقلت لما قرأت: هذا أيضًا من البلاء، فألقيته في التنور فأحرقته، حتى مضت أربعون من الخمسين؛ إذ برسول رسول الله ﷺ أتاني، فقال: إن رسول الله ﷺ يأمرُك أن تعتزل امرأتك، فقلت: أطلقها أم ماذا أفعل؟ فقال: بل اعتزلها ولا تقربها، وأرسل إلي صاحبي مثل ذلك، فقلت لا مرأتي: الحقّي بأهلك فتكونين عندهم حتى يقضي الله، فلبثت بعد ذلك عشر ليال حتى كمل لنا خمسون ليلة من حين نهى رسول الله ﷺ الناس عن كلامنا، فلما صليت صلاة الفجر صبح خمسين ليلة وأنا على ظهر بيت من بيوتنا، فبينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله تعالى وقد ضاقت عليّ نفسي، وضافت الأرض بما رحبت، سمعت صوت صارخ على جبل سَلَع بأعلى صوت: يا كعب بن مالك؛ أبشِّرْ، فخررت ساجدًا، وعرفت أن الفرج قد جاءني، وأذن رسول الله ﷺ بتوبة حين صلى صلاة الفجر، فذهب الناس يبشروننا، فلما جاء الذي سمعت صوته يبشرني، نزعت له ثوبي فكسوته إياهما ببشراه، والله ما أملك غيرهما يومئذ، واستعرت ثوبين، فلبستهما وانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فتلقاني الناس أفواجًا أفواجًا، يهتفونني بالتوبة، ودخلت المسجد، فإذا رسول الله ﷺ جالس وحوله الناس، فقام أبو طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني، وما قام

قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ.

رجل من المهاجرين غيره، ولا أنساها لطلحة، فلما سلمت على رسول الله ﷺ وهو يبرق وجهه من السرور، قَالَ: أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك، فقلت: أومن عندك يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أم من عند الله؟ قَالَ: لا، بل من عند الله، وكان رسول الله ﷺ إذا سرَّ استنار وجهه حتى كأنه قطعة قمر، وكنا نعرف ذلك منه، فلما جلست بين يديه، (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي) أي: من تمام توبتي (أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً) منتهية (إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ) ﷺ: «أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي) بالفاء وفي رواية: إني بدون الفاء (أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ) وإنما منعه ﷺ عن صرف كل ماله، ولم يمنع أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ذلك؛ لقوة يقين الصديق وتوكله وشدة صبره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بخلاف كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه لم يكن مثله.

قَالَ كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ثم قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إنما نجاني الله بالصدق، وإن من توبتي أن لا أحدث إلا الصدق ما بقيت، فأنزل الله تَعَالَى على رسوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾ [التوبة: 117] إلى قوله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: 119] فوالله ما أنعم الله عليّ من نعمة قط بعد أن هداني الله للإسلام في نفسي من صدقي رسول الله ﷺ، ولا أكون كذبتة، فأهلك كما هلك الذين كذبوا، فإن الله تَعَالَى قَالَ للذين كذبوا حين أنزل الوحي شر ما قَالَ لأحد قَالَ: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: 95، 96].

قَالَ كعب: وكنا تخلفنا نحن الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله ﷺ حين حلفوا له فبايعهم واستغفر لهم وأرجأ رسول الله ﷺ أمرنا حتى قضى الله فيه بذلك قَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ [التوبة: 118] وليس الذي ذكر الله تَعَالَى من تخلفنا لتخلفنا عن الغزو وأنه من الخليفة إيانا وإرجائه أمرنا عن من حلف له واعتذر إليه وقبل منه.

1426 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) لقب عبد الله بن عثمان المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ) وفي رواية: على (ظَهْرِ غِنًى) قَالَ في النهاية، أي: ما كان عفواً قد فضل عن غنى، والمعنى: أفضل الصدقة ما وقع من غير احتياج إلى ما يتصدق به لنفسه، أو لمن يلزمه نفقته يعني أفضل الصدقة ما أخرج الإنسان من ماله بعد أن يستبقي منه قدر الكفاية لنفسه ولعِياله قَالَ الخطابي: الظاهر قد يزداد في مثل هذا إشباعاً للكلام وتمكيناً، كأن صدقته مستندة إلى ظهر قوي من المال، وقال البغوي: المراد تستظهر به على النوائب التي تنوبه، ونحوه قولهم: ركب متن السلامة، والتنكير في قوله: غنى؛ للتعظيم، وقيل: المراد: خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة، وقيل: عن: للسببية، والظاهر زائد، أي: خير الصدقة ما كان سببها غنى المتصدق، والمختار أن معنى الحديث: أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال يجب ألا يكون المتصدق محتاجاً بعد صدقته إلى أحد، فمعنى الغنى في هذا حصول ما يدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عن الجوع المشوش الذي لا صبر عليه، وستر العورة والحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار به بل يحرم ذلك أنه إذا أثر غيره به أدى إلى إهلاك نفسه أو الإضرار بها وكشف عورته فمراعاة حقه أولى على كل حال فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجلها يتحمله من مضض الفقر وشدة مشقته، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) أي: بمن يجب عليك نفقته، يقال: عال الرجل أهله إذا مانهم، أي: قام بما يحتاجون إليه من القوت والكسوة وغيرهما، قَالَ الزركشي: وقوله: ابدأ، روي بالهمز وتركه.

1427 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ،

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكَي، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو ومصغراً، هو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بفتح الحاء المهملة في الأول وبالكسر والزاي في الثانية، الأسدي المكي، وُلِدَ في بطن الكعبة فيما حكاه الزبير بن بكار، وهو ابن أخي أم المؤمنين خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعاش مائة وعشرين سنة ستين في الجاهلية وستين في الإسلام، وأعتق مائة رقبة، وحمل على مائة بعير في الجاهلية، وحج في الإسلام ومعه مائة بدنة، ووقف بعرفة بمائة رقبة في أعناقهم أطواق الفضة منقوش فيها عتقاء الله عن حكيم بن حزام، وأهدى ألف شاة، ومات بالمدينة سنة خمسين أو أربع أو ثمان وخمسين أو ستين.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: الْيَدُ الْعُلْيَا) أي: المنفقة (خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى) أي: السائلة على ما سيجيء تفسيرهما بهما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ) قد مر تفسيره عن قريب. وروى النَّسَائِيُّ من حديث طارق المحاربي: أملك وأباك وأختك وأخاك، ثم أدناك أدناك. وروى النَّسَائِيُّ أَيْضًا من حديث ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قال رسول ﷺ: تصدقوا، فقال رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عندي دينار، قَالَ: تصدق به على نفسك، قَالَ: عندي آخر، قَالَ: تصدق به على زوجتك، قَالَ: عندي آخر، قَالَ: تصدق به على ولدك، قَالَ: عندي آخر، قَالَ: تصدق به على خادمك، قَالَ: عندي آخر، قَالَ: أنت أبصر به. ورواه ابن حبان في صحيحه هكذا. وقد رواه أبو داود والحاكم، وصححه بتقديم الولد على الزوجة.

قَالَ الخطابي: إذا تأملت هذا الترتيب علمت أنه ﷺ قدم الأولى فالأولى، والأقرب فالأقرب، وهو يأمره أن يبدأ بنفسه ثم بولده؛ لأن الولد كبعضه، فإذا ضيعه هلك، ولم يجد من ينوب عنه في الإنفاق عليه، ثم ثلث بالزوجة، وأخرها عن درجة الولد؛ لأنه إذا لم يجد ما ينفق عليها فرّق بينهما، ثم الخادم؛ لأنه يباع

وَحَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ يُعْفَهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ⁽¹⁾.
 1428 - وَعَنْ وَهَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهَذَا⁽²⁾.

عليه إذا عجز عن نفقته. انتهى كلام الخطابي.

وقال الشيخ زين الدين: وقد اقتضى اختياره تقديم الولد. والذي أطبق عليه الأصحاب كما قال النووي في الروضة: تقديم الزوجة؛ لأن نفقتها لا تسقط بمضي الزمان ولا بالإعسار، ولأنها وجبت عوضاً عن التمكين. واعترض الإمام بأن نفقتها إذا كانت كذلك كانت كالديون، ونفقة القريب في مال المفلس مقدم على الديون، وسيأتي مباحث ذلك في النفقات إن شاء الله تعالى.
 (وَحَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى) كذا وقع بإسقاط ما كان.

(وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ) أي: يطلب العفة، وهي الكف عن الحرام والسؤال من الناس. وقيل: الاستعفاف: الصبر والنزاهة عن الشيء.
 (يُعْفَهُ اللَّهُ) بضم الياء وفتح الفاء مشددة مجزوماً، أي: يصيره عفيفاً ويروى بضم الفاء اتباعاً لفتح هاء الضمير.

(وَمَنْ يَسْتَغْنِ) أي: يطلب الغنى من الله (يُغْنِيهِ اللَّهُ) أي: يجعله غنياً.
 (وَعَنْ وَهَيْبٍ) عطف على إسناد وحديث حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كأنه قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ وَهَيْبٍ.

(قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ) عروة، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ (بِهَذَا) أي: بحديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإيراده له معطوفاً على إسناده يدل على أنه رواه عن موسى بن إسماعيل بالطريقين معاً، فكان هِشَامًا حدث به وهيباً تارة عَنْ أَبِيهِ، عن حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتارة عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أو حدث به عنهما مجموعاً، ففرقه وهيب أو الراوي عنه.
 وفي رواية أبي ذر: عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بهذا.

(1) أطرافه 1426، 1428، 5355، 5356 - تحفة 3433.

(2) أطرافه 1426، 1427، 5355، 5356 - تحفة 14161.

أخرجه مسلم في الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى. رقم 1034.

1429 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ، وَالتَّعَفُّفَ، وَالْمَسْأَلَةَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا: هِيَ الْمُنْفِقَةُ،

ثم إنه شرع المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكر ما يفسر المحمل في حديث حكيم في قوله: اليد العليا خير من اليد السفلى فقال:

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِي: (قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ) ولم يسق المؤلف متن هذا السند، بل عطف عليه طريق مالك فربما أوهم أنهما سواء، وليس كذلك لما قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْأَكْثَرُ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَقَالَ وَاحِدٌ عَنْهُ الْمَتَعَفُّفَةُ يَعْنِي: بَعِينٌ وَفَاءٌ، وَكَذَا قَالَ عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَيُّوبَ، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: فَأَمَّا الَّذِي قَالَ عَنْ حَمَادِ الْمَتَعَفُّفَةُ بِالْعَيْنِ وَالْفَاءِ، فَهُوَ مُسَدَّدٌ كَذَا رَوَيْنَاهُ عَنْهُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَمَّا رَوَايَةُ عَبْدِ الْوَارِثِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا مَوْصُولَةً، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادٍ بِلَفْظٍ: وَالْيَدُ الْعُلْيَا يَدُ الْمَعْطِيِّ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ بِلَفْظِ الْمَتَعَفُّفَةِ فَقَدْ صَحَّفَ. انْتَهَى.

(ح) لِلتَّحْوِيلِ، قَالَ: (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) الْإِمَامِ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ) جملة اسمية وقعت حالاً. (وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ) جملة فعلية وقعت حالاً أَيْضًا، أَي: كَانَ يَحْضُ الْأَغْنِيَاءَ عَلَيْهَا.

(وَالْتَّعَفُّفَ) أَي: وَكَانَ يَحْضُ الْفُقَرَاءَ عَلَيْهِ، (وَالْمَسْأَلَةَ) أَي: وَكَانَ يَذِمُّ الْمَسْأَلَةَ. وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ قُتَيْبَةَ عَنْ مَالِكٍ وَالتَّعَفُّفَ عَنْ الْمَسْأَلَةِ. وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّعَفُّفَ مِنْهَا، أَي: مِنَ الصَّدَقَةِ، أَي: مِنْ أَخْذِهَا.

(الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا: هِيَ الْمُنْفِقَةُ) اسم فاعل من أنفق، ورواه أبو داود في رواية المتعفف كما مر ورجحه الخطابي، قَالَ: لِأَنَّ

وَالسُّفْلَى : هِيَ السَّائِلَةُ⁽¹⁾.

السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها. وقال الطيبي : وتحرير ترجيحه أن يقال : إن قوله وذكر الصدقة والتعفف عن المسألة كلام مجمل في معنى العفة عن السؤال، وقوله : اليد العليا خير من اليد السفلى بيان له، وهو أيضًا مبهم فينبغي أن يفسر بالعفة ليناسب المجمل، وتفسيره بالمنفقة غير مناسب للمجمل، لكن إنما يتم هذا لو اقتصر على قوله اليد العليا هي المتعفة ولم يعقبه بقوله : (وَالْيَدِ السُّفْلَى : هِيَ السَّائِلَةُ) لدلالتهما على علو المنفقة، وسفالة السائلة ورذالتها، وهي ما يستنكف منها، فظهر بهذا أن ما في الصحيحين أرجح من إحدى روايتي أبي داود نقلًا ودراية، ويؤيد ذلك ما روى الطبراني بإسناد صحيح عن حكيم مرفوعًا : «يد الله فوق يد المعطي، ويد المعطي فوق يد المعطى، ويد المعطى أسفل الأيدي».

وروى الطبراني أيضًا من حديث عدي الجذامي مرفوعًا : «يا أيها الناس تعلموا، فإنما الأيدي ثلاثة : بيد الله العليا، ويد المُعْطِي الوسطى، ويد المُعْطَى السفلى، فتعففوا».

وعند النَّسَائِيِّ من حديث طارق المحاربي بلفظ قدمنا المدينة فإذا النَّبِيُّ ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول يد المعطي العليا فهذه الأحاديث متظاهرة على أن اليد العليا المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور.

وبهذا يرد قول بعضهم⁽²⁾ فيما حكاه القاضي عياض العليا هي الآخذة والسفلى المانعة أو العليا الآخذة والسفلى المنفقة وقد كان إذا أعطى الفقير العطية يجعلها في يد نفسه ويأمر الفقير أن يتناولها لتكون يد الفقير هي العليا أدبًا مع قوله تَعَالَى : ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة : 104] قَالَ : فلما أضيف الآخذ إلى الله تواضعًا لله فوضع يده أسفل فمّن يد الفقير الآخذ.

(1) تحفة 7555، 8337 - 2/140.

أخرجه مسلم في الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى. رقم 1033.

(2) روي ذلك عن الحسن البصري ولم يوافق عليه.

ثم إنه قيل للآخضة السفلى سواء كان بسؤال أو بغير سؤال وأباه قوم واستندوا على أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه.

قَالَ ابن العربي : والتحقيق أن السفلى يد السائل وأما يد الآخذ فلا ؛ لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخضة وكلتاها يمين ، انتهى .

وقال الحافظ العسقلاني : وفيه نظر لأن البحث إنما هو في يد الآدميين وأما يد الله تَعَالَى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ويده العليا على كل حال .

وأما يد الآدمي فأربع : يد المعطي : وقد تظاهرت الأخبار أنها عليا .

ثانيتها : يد السائل وقد تظاهرت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا وهذا موافق لكيفية الإعطاء والآخذ غالبًا .

ثالثتها : يد التعفف عن الآخذ ولو بعد أن يمد إليه يد المعطي مثلاً وهذه توصف بكونها عليا علوًا معنويًا .

رابعتها : يد الآخذ بغير سؤال وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس وأما المعنوي فلا يطرد فقد تكون عليا في بعض الصور وعليه يحمل كلام من أطلق كونها عليا قَالَ ابن حبان اليد المتصدقة أفضل من السائلة الآخضة بغير سؤال إذ ربما كان الآخذ لما أبيح له أفضل وأورع من الذي يعطي وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الآخضة أفضل من المعطية مُطْلَقًا .

وقد حكى ابن قُتَيْبَةَ ذلك عن قوم ثم قَالَ : وما أرى هؤلاء إلا قومًا استطابوا السؤال ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقًا فأعتق والمولى من أسفل هو السيد الذي أعتقه انتهى .

وفي مطلع الفوائد للعلامة جمال الدين ابن نباتة في تأويل الحديث المذكور : أن اليد هنا هي النعمة فكان المعنى أن العطية الجزيلة خير من العطية القليلة قَالَ وهذا حث على المكارم بأوجز لفظ ويشهد له أحد التأويلين في قوله ما كان عن ظهر غنى ، أي : ما حصل به للسائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاها لمائة إنسان لم يظهر عليهم الغنى بخلاف ما لو أعطاها

لرجل واحد قَالَ وهو أولى من حمل اليد على الجارحة؛ لأن ذلك لا يستمر إذ ربّ من يأخذ خير عند الله ممن يعطي. وقال الحافظ العسقلانيّ التفاضل هنا يرجع إلى الإعطاء أو الأخذ ولا يلزم منه أن يكون المعطي أفضل من الآخذ على الإطلاق. وقد روى إسحاق في مسنده أن حكيم بن حزام قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ما اليد العليا؟ قَالَ التي تعطي ولا تأخذ فقوله ولا تأخذ صريح في أن الآخذة ليست بعليا. وكل هذه التأويلات المتعسفة تضحل عند الأحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد فأولى ما فسر الحديث بالحديث. ومحصل ما قيل في ذلك أن أعلى الأيدي المنفقة ثم المتعسفة عن الأخذ ثم الآخذة بغير سؤال الموطأ وأسفل الأيدي السائلة والمانعة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم إنه ذكر أبو العباس الداني في أطراف الموطأ أن التفسير المذكور مدرج في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولم يذكر مستنداً لذلك نعم في كتاب الصحابة للعسكري بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه كتب إلى بشر بن مروان أنني سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «اليد العليا خير من اليد السفلى ولا أحسب اليد السفلى»، أي: السائلة ولا العليا، أي: المعطية فهذا يشعر بأن التفسير المذكور من كلام ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كنا نتحدث أن اليد العليا هي المنفقة.

وفي الحديث: إباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة. وفيه: الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة.

وفيه: تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر؛ لأن العطاء إنما يكون مع الغنى وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث ذهب أهل الدثور بالأجور في أواخر صفة الصلّاة وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ومحله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه، وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بإسناد فيه مقال مرفوعاً ما المعطي من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً.

ورجال إسناد هذا الحديث ما بين بصري ومدني وقد أخرجهُ مسلم وأبو داود والنسائي في الرّكاة.

19 - بَابُ الْمَنَّانِ بِمَا أُعْطِيَ

لِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا﴾ [البقرة: 262] الآية.

19 - بَابُ الْمَنَّانِ بِمَا أُعْطِيَ

(باب) ذم (المنَّانِ بِمَا أُعْطِيَ) من الصدقة على من أعطاه، وإنما قدر هكذا؛ لأن لفظ المنان يشعر بالذم؛ لأنه لا يذكر إلا في موضع الذم من حق بني آدم، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: 264] فإذا كان المن مبطلا للصدقات، كان من الأشياء الذميمة.

وقال القرطبي: لا يكون المن غالباً إلا من البخل والكبر والعجب، ونسيان منة الله تَعَالَى فيما أنعم عليه، فالبخل يعظم في نفسه العطية، وإن كانت حقيرة في نفسها، والعجب يحمله على النظر لنفسه بعين العظمة، وأنه مُنْعَمٌ بماله على المعطى له، والكبر يحمله على أن يحقر المعطى له، وإن كان في نفسه فاضلاً، وموجب ذلك كله بجهل ونسيان منة الله تَعَالَى فيما أنعم به عليه، ولو نظر ببصيرة لعلم أن المنة للآخذ؛ لما يزيل عن المعطي منه إثم المنع وذم المانع، ولما يحصل من الأجر الجزيل والثناء الجميل. انتهى.

وقد أخبر النَّبِيُّ ﷺ بالوعيد الشديد في حق المنان فيما رواه مسلم من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ثلاثة لا يكلمهم الله: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا منة، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب، والمسبل إزاره». وفي الباب أيضاً عن ابن مسعود وأبي هريرة وأبي أمامة وعمران بن حصين ومעقل بن يسار رضي الله عنهم. وإنما لم يذكر المؤلف في هذا الباب حديثاً؛ لأنه لم يتفق له حديث على شرطه، فلذلك اكتفى بذكر الآية المذكورة والذي يقارب شرط حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي ذكر آنفاً ولم تثبت هذه الترجمة إلا في رواية الكشميهني بغير حديث.

(لِقَوْلِهِ) عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا﴾ في الخيرات والصدقات ﴿مَنًّا﴾ على ما أعطوه بذكر الإعطاء له وتعداد نعمه عليه، أي: لا يمنون به على أحد، لا بقول ولا بفعل، ﴿وَلَا أَذَى﴾ (الآية) أي: ولا يفعلون مع من أحسنوا إليه مكرهاً، بأن يتناولوا عليه بسبب ما أنعموا عليه،

20 - باب من أَحَبَّ تَعَجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

1430 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ،

فيحبطون به ما أسلفوا من الإحسان، فإذا مدحهم الله تعالى بذلك، فالذين يتبعون ما أنفقوا متاً وأذى يكونون مذمومين، لا يستحقون من الخيرات ما يستحق الذين لا يفعلون ذلك ويضدها يتبين الأشياء. فاستقام التعليل بالآية الكريمة. والحاصل أن المن بالصنعة من العباد تكدير ومن الله تعالى إفضال وتذكير لهم بنعمة ومعنى ثم في الآية إظهار التفاوت بين الإنفاق وترك المن والأذى وأن تركهما خير من نفس الإنفاق، كما جعل الاستقامة على الإيمان خيراً من الدخول في قوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَقِمُوا﴾ الآية أي: اقرأ الآية بتمامها، وهو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 277]، أي: ثوابهم على الله تعالى لا على أحد سواه ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: 62] فيما يستقبلونه من أهوال القيامة ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، أي: على ما خلفوه من الأولاد، ولا على ما فاتهم من الحياة الدنيا وزهرتها، وذكر الواحدي عن أن هذه الآية نزلت في عثمان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، فإن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه جاء إلى رسول الله ﷺ بأربعة آلاف درهم نصف ماله، وقال عثمان رضي الله عنه: عليّ جهاز من لا جهاز له في غزوة تبوك، فجهز جيش العسرة بألف بغير بأقنابها وأحلاسها.

وقال ابن بطال: ذكر أهل التفسير أنها نزلت في الذي يعطي ماله المجاهدين في سبيل الله معونة لهم على جهاد العدو ثم يمنّ عليهم بأنه قد صنع إليهم معروفاً إما بلسان أو بفعل ولا ينبغي له أن يمن به أحد؛ لأن ثوابه على الله تعالى، والله أعلم.

20 - باب من أَحَبَّ تَعَجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

(باب من أَحَبَّ تَعَجِيلَ الصَّدَقَةِ) أعم من أن يكون فرضاً أو نفلاً (من يَوْمِهَا) ولم يؤخرها من وقتها خوفاً من عروض الموانع.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد، (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ) بضم العين، النوفلي القرشي المكي، (عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام عبد الله.

أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَأَسْرَعَ، ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ أَوْ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبْرًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَّرْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ، فَقَسَمْتُهِ»⁽¹⁾.

(أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ) بضم المهملة وسكون القاف، وقد مر ذكره في باب الرحلة في كتاب العلم.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ، قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَأَسْرَعَ) وفي باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم فسلم، بدل قوله هنا: فأسرع (ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ) وفي رواية: فقلنا، (أَوْ قِيلَ لَهُ) استكشاف عن سبب سرعته.

(فَقَالَ) ﷺ: (كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبْرًا) بكسر التاء، أي: ذهباً غير مضروب.

وقيل: التبر جمع تبرة، وهي قطعة من الذهب أو الفضة غير مصوغة. (مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَّرْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية أي: أن أتركه حتى يدخل الليل.

(فَقَسَمْتُهِ) ومطابقته للترجمة من حيث إن كراهة تبويبه تدل على استحباب تعجيل الصدقة.

وقال الزين ابن المنير: ترجم المصنف بالاستحباب، وكان يمكن أن يقول: كراهة تبويبه الصدقة؛ لأن الكراهة صريحة في الخبر واستحباب التعجيل مستنبط من قرائن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول والقسمة، فجري على عادته في إثارة الأخرى على الأولى.

وقال ابن بطال: وفي الحديث أن الخير ينبغي أن يبادر به، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع، والموت لا يؤمن، والتسويق غير محمود.

وزاد غيره: وهو أخلص للذمة وأبقى للحاجة وأبعد من المطل المذموم وأرضى للرب وأمحى للذنب، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

21 - باب التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا

1431 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَدِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النِّسَاءِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ فَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ»، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ وَالْخُرْصَ⁽¹⁾.

21 - باب التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا

(باب) استحباب (التَّحْرِيزِ عَلَى الصَّدَقَةِ) بأن يذكر ما فيها من الأجر والثواب، (و) ثواب (الشَّفَاعَةِ فِيهَا) قَالَ الزين ابن المنير: يجتمع التحريض والشفاعة في أن كلًّا منهما إيصال الراحة للمحتاج، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر ما في الصدقة من الأجر، والشفاعة فيها معنى السؤال، والتقاضى للإجابة انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: ويفترقان أيضًا بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير، بخلاف التحريض، وأنها قد تكون بغير تحريض.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهيدي الأزدي البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَدِيُّ) هو ابن ثابت، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ) هو عيد الفطر كما صرح به في حديث باب الخطبة بعد العيد.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ) بالبناء على الضم فيهما لقطعهما عن الإضافة.

(ثُمَّ مَالَ عَلَى النِّسَاءِ، وَمَعَهُ بِلَالٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَوَعَّظَهُنَّ) وذَكَرَهُنَّ (وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ) بضم القاف وسكون اللام آخره موحدة، السوار، وقيل: هو مخصوص بما كان من عظم. (وَالْخُرْصَ) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء آخره صاد مهملة الحلقة. وقد مر الحديث في باب موعظة الإمام النساء مع ما فيه من الفوائد.

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 975، 977، 979، 989، 1449، 4895، 5249،

1432 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طَلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري قد تكرر ذكره، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة اسمه بريد على صيغة التصغير (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة أيضًا عامرًا والحرث، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بن أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى عبد الله بن قيس الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طَلِبَتْ) على صيغة المجهول (إِلَيْهِ حَاجَةٌ) بالرفع على أنه نائب عن الفاعل.

(قَالَ: اشْفَعُوا تُوجَرُوا) أي: يكن لكم الأجر سواء قضيت الحاجة أو لا، ولا يعني أنكم إذا شفעתم إليّ في حق طالب الحاجة، فقضيت حاجته بما يقضي الله على لساني في تحصيل حاجته، حصل للسائل المقصود ولكم الأجر والشفاعة مرغّب فيها مندوب إليها قَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [النساء: 85] وقوله: (وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّ ﷺ مَا شَاءَ) بيان أن الساعي مأجور على كل حال وإن خاب سعيه، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». ولا يأبى كبير أن يشفع عند صغير، فإن شفع عنده ولم يقضها، لا ينبغي له إن ساد على الشافع، فقد شفع رسول الله ﷺ عند بريرة لترد زوجها، فأبت.

ثم إن هذا الحديث يدل على مكارم أخلاقه ﷺ، وهو تخلق بأخلاق الله عَزَّ وَجَلَّ حيث يقول لنبيه ﷺ اشفع تشفع وإذا أمر صلى الله عليه بالشفاعة عنده مع علمه بأنه مستغن عنها؛ لأن عنده شافعًا من نفسه وباعثًا من جوده فالشفاعة الحسنة عند غيره ممن يحتاج إلى تحريك داعيه إلى الخير متأكدة بطريق الأولى. وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ وَالتَّوْحِيدِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلْمِ، وَالتَّسَائِي فِي الرِّكَاءِ.

1433 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ
أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُوكِي فَيُوكَى عَلَيْكَ».
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدَةَ، وَقَالَ: «لَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أبو الفضل المروزي وقد مرّ في باب العلم
والعظة بالليل، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة،
هو ابن سليمان أبو مُحَمَّد الكوفي، وقد مرّ في باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «أنا أعلمكم
في كتاب الإيمان».

(عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة بن الزبير، (عَنْ) زوجته (فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن
الزبير، (عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْهَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا
تُوكِي) بضم الفوقية وكسر الكاف من أوكى يوكى إيكاء، يقال: أوكى ما في
سقائه إذا شده بالوكاء، وهو الخيط الذي يشده به رأس القربة، وأوكى علينا،
أي: بخل والمعنى لا تربطي على ما عندك وتمنعيه.

(فَيُوكَى عَلَيْكَ) بفتح كاف فيوكى على صيغة المجهول. وفي رواية مسلم
فيوكى الله عليك، وهو نصب لكونه جواباً للنهي مقروناً بالفاء.

والمعنى: لا توكي مالك عن الصدقة خشية نفاذه فيوكى الله عليك، أي:
يمنعك ويقطع مادة الرزق عنك، فدل الحديث على أن الصدقة تنمي المال
وتكون سبباً إلى البركة والزيادة فيه وأن من شح ولم يتصدق فإن الله يوكى عليه
ويمنعه من البركة في ماله والنماء فيه.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدَةَ) بالإسناد السابق.

(وَقَالَ: «لَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ».) بنصب فيحصى مع كسر الصاد
جواباً للنهي، والظاهر أن عبدة روى الحديث عن هشام باللفظين معاً، فحدث
به تارة كذا، وتارة كذا، وسيأتي في الهبة عن المؤلف من طريق ابن نمير عن
هشام باللفظين، لكن لفظه لا توعي بعين مهملة بدل لا توكي من أوعيت المتاع
في الوعاء أوعيه إذا جعلته فيه، ووعيت الشيء حفظته، وإسناد الإيعاء إلى الله
مجاز عن الإمساك والإحصاء معرفة الشيء وزناً أو عدداً وهذا من مقابلة اللفظ

22 - بَابُ الصَّدَقَةِ فِيْمَا اسْتَطَاعَ

1434 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ

باللفظ وتجنيس الكلام، أي: يمنعك كما منعت كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَمَكُرُوا وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 54] قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والمعنى: النهي عن منع الصدقة خوف النفاق فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة لأن الله تَعَالَى يثيب على العطاء بغير حساب ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء ومن علم أن الله تَعَالَى يرزق من حيث لا يحتسب فحقه أن يعطي ولا يحسب.

وقيل: المراد بالإحصاء عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه وإحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق وتقليله حتى يصير كالشيء المعدود أو المحاسبة عليه في الآخرة.

وقيل: معناه لا تحصي ما تعطي فتستكثر به فيكون سبباً لانقطاعه. وقيل: قد يراد بالإحصاء والوعي هنا عدّه فنهى عنه خوف أن تزول البركة منه كما قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حتى كلناه ففني.

وقيل: إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عدت ما أنفقته فيها رسول الله ﷺ عن ذلك، ومناسبة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ نهى عن الإيكاء وهو لا يفعل إلا للادخار، فكان المعنى: لا تدخري، بل تصدقي.

ورجال إسناده هذا الحديث كلهم مدنيون، إلا عبدة فكوفي، وأخرج منته المؤلف في الهبة ومسلم في الزكاة وكذا السَّائِي.

22 - بَابُ الصَّدَقَةِ فِيْمَا اسْتَطَاعَ

(بَابُ الصَّدَقَةِ فِيْمَا اسْتَطَاعَ) يعني: أن الصدقة قد ينبغي أن تكون على قدر ما استطاع المتصدق.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز قَالَ الْمُؤَلَّفُ: (وَحَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) المعروف بصاعقة البزاز بمعجمتين، البغدادي، (عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ) الأعمور، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عبد الله، (عَنْ عَبَادِ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ، ارْضُخِي مَا اسْتَطَعْتَ»⁽¹⁾.

23 - باب: الصَّدَقَةُ تُكْفِّرُ الْخَطِيئَةَ

1435 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ) بفتح العين فيهما.

(أَخْبَرَهُ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: جَاءَتْ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لها: (لَا تُوعِي) بكسر العين في الإيعاء، وقد مر معناه، وأن المراد من لازمه، وهو الإمساك والبخل وترك الإنفاق منه حرصاً على جمعه، أن التهي ليس للتحريم بالإجماع.

(فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ) بالنصب على أنه جواب النهي بالفاء، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني: لا توكي فيوكي الله عليك.

(ارْضُخِي) بهمزة مكسورة إذا لم يوصل، وهو أمر من الرضخ بالضاد والخاء المعجمتين، وهو العطاء اليسير، أي: أنفقي من غير إجحاف (مَا اسْتَطَعْتَ) أي: ما دمت مستطبعة قادرة على الرضخ، وقال الْكِرْمَانِيُّ: الظاهر أن معناه الذي استطعته، أو شيئاً استطعته فما موصولة أو موصوفة.

وقال التَّوَوِيُّ: معناه مما يرضى به الزبير وتقديره أن لك في الرضخ مراتب وكلها يرضى الزبير فافعلي أعلاها، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الزَّكَاةِ وَالْهَبَةِ أَيْضًا، ومسلم في الزَّكَاةِ. والنَّسَائِيُّ فيه وفي عشرة النساء.

23 - باب: الصَّدَقَةُ تُكْفِّرُ الْخَطِيئَةَ

(باب) بالتنوين (الصَّدَقَةُ تُكْفِّرُ الْخَطِيئَةَ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعد، قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز شقيق بن سلمة، (عَنْ حُذَيْفَةَ) أي: ابن اليمان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ، فَكَيْفَ؟ قَالَ: قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ، وَوَلَدِهِ، وَجَارِهِ، تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ - قَالَ سُلَيْمَانُ: قَدْ كَانَ يَقُولُ: الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ - وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ: فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ، قَالَ: قُلْتُ: لَا بَلَّ يُكْسَرُ، قَالَ:

عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ) أَي حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ ﷺ، (قَالَ) أَي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ) من الجراءة وهي الإقدام على الشيء، أَي: إنك لكنت كثير السؤال عن الفتنة في أيامه ﷺ فأنت اليوم جريء على ذكره عالم به.

(فَكَيْفَ؟ قَالَ) ﷺ قَالَ حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ) بما يعرض له معهن من سوء أو حزن، أو غير ذلك مما لم يبلغ كبيرة. (وَوَلَدِهِ) بالاشتغال به من فرط المحبة عن كثير من الخيرات. (وَجَارِهِ) بأن يتمنى مثل حاله إن كان متسعاً كل ذلك.

(يُكْفَرُهُ) وفي نسخة تكفرها (الصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ) أَي: الخير، وهو تعميم بعد تخصيص.

(قَالَ سُلَيْمَانُ) أَي: ابن مهران الأعمش: (قَدْ كَانَ) أَي: أبو وائل (يَقُولُ) في بعض الأوقات: (الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) بدل قوله والمعروف.

(قَالَ) أَي: عمر لحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَيْسَ هَذِهِ) (أُرِيدُ) أَي: أريدها، (وَلَكِنِّي أُرِيدُ) (الَّتِي تَمُوجُ) أَي: تضطرب (كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ) أَي حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا) ويروى فيها، أَي: في الفتنة ويروى أيضاً: منها (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ) بالرفع اسم، أَي: ليس عليك منها شدة (بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ) أَي: عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَيُكْسَرُ) هذا (الْبَابُ أَوْ يُفْتَحُ) ويروى: أم يفتح، (قَالَ) حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قُلْتُ: لَا بَلَّ يُكْسَرُ، قَالَ) عمر

فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ، فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ مِنَ الْبَابِ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا، فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَعْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَإِنَّهُ) أَي: الْبَابِ (إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا) إِلَى: يَوْمِ الْقِيَامَةِ عِلْمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ الْبَابُ، فَقَالَ: أَيْكُسِرُ هَذَا الْبَابُ أَمْ يَفْتَحُ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ أَقْتُلُ أَمْ يَمُوتُ بَدُونَ الْقَتْلِ، وَكَانَ يَرْجُو أَنَّ الْفِتْنَةَ وَإِنْ بَدَتْ تَسْكُنُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ مَوْتِهِ دُونَ قَتْلِهِ، وَأَمَّا إِنْ ظَهَرَتْ بِسَبَبِ قَتْلِهِ فَلَمْ تَسْكُنْ أَبَدًا، وَكَانَ كَمَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَابًا وَسَدًّا دُونَ الْفِتْنَةِ، فَلَمَّا قَتَلَ كَثُرَتِ الْفِتَنُ.

(قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ) أَي: نَعَمْ.

(قَالَ) أَي: شَقِيقُ: (فَهَبْنَا) بِكُسْرِ الْهَاءِ، أَي: خَفْنَا (أَنْ نَسْأَلَهُ) أَي: حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ مَهِيًّا فَهَابَ أَصْحَابُهُ أَنْ يَسْأَلُوهُ (مَنِ الْبَابِ) أَي: مِنَ الْمَرَادِ بِالْبَابِ، (فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ) وَكَانَ مَسْرُوقٌ أَجْرًا عَلَى سَوَالِهِ لِكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَعِلْوِ مَنْزِلَتِهِ، (قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ) حَذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْبَابِ: (عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ) شَقِيقُ: (قُلْنَا، فَعَلِمَ) أَي: أَفْعَلِمَ فَحَذَفَ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ. (عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَنْ تَعْنِي؟) أَي: مَنْ تَقْصِدُ مِنَ الْبَابِ.

(قَالَ) أَي: حَذِيفَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نَعَمْ) عِلْمٌ عَلَمًا لَا شَكَّ فِيهِ.

(كَمَا أَنَّ دُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ أَنْ، وَدُونَ غَدٍ خَبَرُهَا، أَي: كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ اللَّيْلَةَ أَقْرَبَ مِنَ الْغَدِ، وَأَنَّ الْيَوْمَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ يَسْبِقُ الْغَدَ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهَا، ثُمَّ عَلَّلَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ) أَي: عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ) جَمْعُ أَغْلُوْطَةٍ، وَهُوَ مَا يَغْلُطُ بِهِ، وَقَدْ نَهَى عَنْهَا الشَّارِعُ، وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: الْأَغَالِيطُ صَعَابُ الْمَسَائِلِ، وَدَقَاقُ النِّوَازِلِ الَّتِي يَغْلُطُ فِيهَا، وَالْمَرَادُ هُنَا أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا وَاضِحًا لَا شَبْهَةَ فِيهِ عَنْ مَعْدَنِ الصَّدَقِ وَمَنْعِ الْعِلْمِ. وَقَالَ الدَّائِدِيُّ: لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ لَيْسَ بِالصَّغِيرِ مِنَ الْأَمْرِ وَالْيَسِيرِ مِنَ الرِّزْيَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ مِنَ الْفَوَائِدِ: ضَرْبُ الْأَمْثَالِ فِي الْعِلْمِ وَالْحُجَّةِ لِسَدِّ الذَّرَائِعِ.

وَفِيهِ: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عِنْدَ الصَّغِيرِ مَا لَا يَكُونُ عِنْدَ الْعَلِيمِ الْكَبِيرِ.

24 - بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرِكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

1436 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ

وفيه أيضًا أن العلم قد يرمز به رمزًا ليفهم بعضهم دون غيره؛ لأنه ليس كل العلم يجوز إباحته لمن ليس بمتفهم له، ولا عالم بمعناه.

وفيه أن الكلام فيما سيجري مباح إذا كان فيه أثر عن النبوة، وما سوى ذلك ممنوع؛ لأنه لا يصدق منه إلا أقل من عشر العشر، كما قال ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يحفظها الجني»، فيضيف إليها «أزيد من مائة كذبة»، والله أعلم.

وقد سبق هذا الحديث في أوائل الصلاة في باب الصلاة كفارة.

24 - بَابُ مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرِكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

(بَاب) أو (مَنْ تَصَدَّقَ فِي) حال (الشَّرِكِ ثُمَّ أَسْلَمَ) بل يعتد بثواب تلك الصدقة أولاً ولم يذكر الجواب اكتفاء بما في الحديث، كما هو الظاهر منه أو لقوة الاختلاف فيه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن عبد الله أبو جعفر المسندي، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف أبو عبد الرحمن قاضي صنعاء، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير، (عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بالزاي المعجمة هو ابن خويلد الأسدي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ) أي: أخبرني عن حكم (أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ) بالمثلثة، أي: أتقرب وأتعبد، والحنث في الأصل الإثم، فأصل التحنث أن يفعل الرجل فعلاً يخرج به من الحنث، وكذا تأثم وتخرج وتهجد، أي: فعل فعلاً خرج به من الإثم والخرج، والهجود، أي: النوم، وقال النَّوَوِيُّ: التحنث: التعبد، وفسره في الرواية الأخرى بالتبرر وهو فعل البر، وهو الطاعة، وقال ابن قرقول: كنت أتحنث بثناء مشاة، رواه المروزي في باب من وصل رحمه، وهو غلط من جهة المعنى وأما الرواية فصحيحة والوهم فيه من شيوخ البُخَارِيِّ بدليل أن البُخَارِيَّ لما أخرج هذا الحديث في الأدب عن

بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ، وَصِلَةَ رَحِمٍ، فَهَلْ فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ»⁽¹⁾.

أبي اليمان عن شعيب عن الزُّهري قَالَ فِي آخِرِهِ، وَيُقَالُ أَيْضًا عَنْ أَبِي الْيَمَانِ: الْحَنْثُ أَوْ التَّحْنُثُ عَلَى الشُّكِّ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي رَوَاهُ الْعَامَّةُ بَثَاءُ مِثْلُثَةٍ، وَعَنْ الْقَاضِي عِيَّاضٍ بِالتَّاءِ الْمِثْنَاءُ غُلَطُ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَعْنَى، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْحَانُوتِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَسْمِي بَيْوتِ الْخُمَارِينَ الْحَوَانِيتِ، يَعْنِي: كُنْتُ أَتَحْنُثُ حَوَانِيَتَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ) قَبْلَ الْإِسْلَامِ (مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ) بِالْأَلْفِ قَبْلَ الْقَافِ. (وَصِلَةَ رَحِمٍ) بَغَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَ الْوَاوِ، وَفِي رِوَايَةٍ بِالْأَلْفِ قَبْلُهَا. وَفِي أُخْرَى بَغَيْرِ أَلْفٍ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

(فَهَلْ) لِي (فِيهَا مِنْ أَجْرٍ؟) وَزَادَ فِي رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي الْعَتَقِ أَنَّهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ: فَوَاللَّهِ لَا أَدْعُ شَيْئًا صَنَعْتَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلَّا فَعَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلَهُ.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ): «أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ» أَي: عَلَى اكْتِسَابِ مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ، أَوْ عَلَى احْتِسَابِهِ، أَوْ عَلَى قَبُولِ مَا سَلَفَ. وَرَوَى أَنْ حَسَنَاتِ الْكَافِرِ إِذَا خْتَمَ بِالْإِسْلَامِ مَقْبُولَةٌ وَمَحْتَسَبَةٌ لَهُ، فَإِنْ مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ بَطُلَ عَمَلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِبْرَةِ فَقَدْ حِطَّ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: 5].

وقال المازري: اختلف في قوله: أسلمت على ما سلف من خير، ظاهره خلاف ما يقتضيه الأصول؛ لأن الكافر لا يصح منه قربة؛ لأن شرطها النية، وهو ليس من أهلها، فلا يثاب عليها، ويصح أن يكون مطيعاً غير متقرب، كنظره في الإيمان، فإنه مطيع من حيث كان ممثلاً للأمر، لكنه لا يكون متقرباً؛ لأن من شرط التقرب أن يكون عارفاً بالتقرب إليه، وهو من حين نظره لم يحصل له العلم بالله تعالى بعد، فإذا تقرر هذا فاعلم أن الحديث متوّل، وهو يحتمل وجوهاً:

أحدها: أن يكون المعنى أنك اكتسبت طبعاً جميلة تنتفع بتلك الطباع في الإسلام، ويكون ذلك تمهيداً لك، ومعوذة على فعل الخير والطاعات.

(1) أطرافه 2220، 2538، 5992 - تحفة 3432.

أخرجه مسلم في الإيمان باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده رقم 123.

الثاني: أن معناه اكتسبت بذلك ثناء جميلاً، فهو باق عليك في الإسلام.
والثالث: أنه لا يبعد أن يزداد في حسناته التي يفعلها في الإسلام ويكثر أجره، لما تقدم له من الأفعال الجميلة، وقد قالوا في الكافر إذا كان يفعل الخير، فإنه يخفف عنه، فلا يبعد أن يزداد له في الأجور.

الرابع: ما قاله القاضي عياض: أن معناه ببركة ما سبق لك من خير هداك الله إلى الإسلام، فإن المبادئ عنوان الغايات، ومن ظهر فيه خير في أول أمره فهو دليل على سعادة أخره وحسن عاقبته.

ذهب ابن بطل وغيره من المحققين إلى حمل الحديث على ظاهره، وأنه إذا أسلم الكافر ومات على الإسلام يثاب على فعله الخير في حال الكفر، واستدلوا بحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فَحَسَنَ إِسْلَامَهُ، كَتَبَ اللَّهُ لَهُ كُلَّ حَسَنَةٍ كَانَ زَلْفَهَا، وَمَحَا عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلْفَهَا، وَكَانَ عَمَلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَسَنَةِ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ تَعَالَى». ذكره الدارقطني في غريب حديث مالك، ورواه عنه من تسع طرق، وثبت فيها كلها أن الكافر إذا أحسن إسلامه يكتب له في الإسلام كل حسنة عملها في الشرك.

وقال ابن بطل بعد ذكر هذا الحديث: ولله تَعَالَى أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ، لَا اعْتِرَاضَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِحَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ: أَسْلَمْتَ عَلَى مَا أَسْلَفْتَ مِنْ خَيْرٍ فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ.

وقال بعض أهل العلم: معناه كل مشرك أسلم يكتب له كل خير عمله قبل إسلامه ولا يكتب عليه من سيئاته شيء؛ لأن الإسلام يهدم ما قبله وإنما كتب له الخير؛ لأنه أراد به وجه الله تَعَالَى؛ لأنهم كانوا مقرين بالربوبية إلا أن عملهم كان مردوداً عليهم لو ماتوا على شركهم فلما أسلموا تفضل الله عليهم فكتب لهم الحسنات ومحاه عنهم السيئات كما قَالَ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ وَفِيهِ وَهُوَ الثَّالِثُ وَرَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ».

وقال المهلب: ولعل حكيمًا لو مات على جاهليته يكون ممن يخفف عنه من عذاب النار كما حكى في أبي طالب وأبي لهب انتهى.

25 - باب أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ

1437 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ،

وفيه : أنه لا يقاس عليهما لخصوصيتهما. وقال ابن الجوزي قيل إن النَّبِيَّ ﷺ ورى عن جوابه فإنه سأله هل له فيها من أجر يريد ثواب الآخرة ومعلوم أنه لا ثواب في الآخرة لكافر فقال له أسلمت على ما سلف لك من خير والعنق فعل خير فكأنه أراد أنك قد فعلت خيراً والخير يمدح فاعله وقد يجازى عليه في الدنيا وذكر حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً في صحيح مسلم أنه قال إن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة فإذا لقي الله تعالى لم يكن له حسنة. وقال القرطبي : الإسلام إذا حسن هدم ما قبله من الآثام ، وأحرز ما قبله من البر.

وقال الحربي : معنى حديث حكيم ما تقدم من الخير الذي عملته هو لك ، كما تقول أسلمت على ألف درهم على أن أحرزها لنفسي.

قال القرطبي : وهذا الذي قاله الحربي هو أشبهها وأولها.

وقال التَّوَوِّي : وقد يعتد بعض أفعال الكافر في أحكام الدنيا فقد قال الفقهاء إذا وجب على الكافر كفارة ظهار أو غيره فكفر في حال كفره أجزاء ذلك وإذا أسلم لا يجب عليه إعادتها. واختلف أصحاب الشافعي فيما إذا أجنب واغتسل في حال كفره ثم أسلم بل يجب عليه إعادة الغسل أو لا وبالغ بعضهم فقال يصح من كل كافر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم وإذا أسلم صلى بها انتهى.

وقال أصحابنا الحنفية : غسل الكافر إذا أسلم مستحب إن لم يكن جنباً ولم يغتسل ، فإن كان جنباً ولم يغتسل حتى أسلم ففيه اختلاف المشايخ.

25 - باب أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ

(باب أَجْرُ الْخَادِمِ) هو أعم من المملوك والزوجة وغيرهما (إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ) قيد به ؛ لأنه إذا تصدق بغير أمره لا يجوز.

(غَيْرَ مُفْسِدٍ) أي : حال كونه غير مفسد في صدقته ، ومعنى الإفساد هو الإنفاق بوجه لا يحل.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثقفى ، قَالَ : (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد ،

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَزَوْجُهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

1438 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُنْفِذُ

(عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز شقيق بنت سلمة، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا) أي: ما أتى به من المطعوم، وجعل المرأة متصرفة فيه، وجعله في يد الخازن، والمراد تصدقها بإذن زوجها ولو إذنًا عامًا وهو اختيار البخاري ولذلك قيد الترجمة بالأمرين ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه وليس ذلك بالاتفاق على الغرباء.

(غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) حال من المرأة، أي: بأن لا تتعدى إلى الكثرة المؤدية إلى النقص الظاهر، وهذا القيد متفق عليه فالمراد وهو التصديق بشيء يسير.

(كَانَ لَهَا أَجْرُهَا) بما تصدقت (وَلَزَوْجُهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ) وافرقت بعضهم بين المرأة والخازن بأن لها حقًا في مال زوجها والنظر في بيتها، فجاز لها أن تتصدق بغير إذنه، بخلاف الخازن فليس له تصرف في متاع مولاه، فيشترط الإذن فيه. وفيه نظر لأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بن كريب أبو كريب الهمداني الكوفي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الليثي، (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة على صيغة التصغير، (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة، عامر، (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُنْفِذُ) على صيغة المضارع المعلوم من الإفعال، أو من التفعيل، وهو الإمضاء على ما أمر به الأمر، وفي رواية ينفق من الإنفاق.

- وَرَبَّمَا قَالَ: يُعْطِي - مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُوقَرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ⁽¹⁾.

(وَرَبَّمَا قَالَ)، أي: الراوي: (يُعْطِي - مَا أُمِرَ بِهِ) من الصدقة (كَامِلًا مُوقَرًا طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ) برفع طيب ونفسه، مبتدأ وخبر مقدم، والجملة في موضع الحال، وفي رواية الكشميهني: طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ، بنصب طيبًا، وقال التيمي: وروي: طيبة به نفسه، (فَيَدْفَعُهُ إِلَى) الشخص (الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ) أي: بالدفع وأمر مبني للمفعول. (أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) مرفوع على أنه خبر المبتدأ الذي هو قوله الخازن. وقوله: المتصدقين يروى بفتح القاف وكسرهما، ومعنى أحد المتصدقين: أن الذي يتصدق من ماله يكون أجره مضاعفًا مضاعفة كثيرة، والذي ينفذه أجره غير مضاعف له عشر حسنات فقط، فهو نحو قولهم في المبالغة: القلم أحد اللسانين كذا قَالَ التيمي، وقال النَّوَوِيُّ له أجر متصدق، ثم إن فيه قيودًا: الأول: أن يكون خازنًا؛ لأنه إذا لم يكن خازنًا لا يجوز له أن يتصدق من مال الغير.

الثاني: أن يكون مسلمًا فأخرج به الكافر؛ لأن لانية له.

الثالث: أن يكون أمينًا، فأخرج به الخائن؛ لأنه مأزور غير مأجور.

الرابع: أن يكون منفذًا صدقة الأمر على ما أمر به.

الخامس: أن يكون نفسه بذلك طيبة لئلا يفقد الأجر والبخيل كل البخيل من بخل بمال غيره قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَقِّ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9].

السادس: أن يكون يدفع الصدقة إلى من أمر له به، فإن دفع إلى غيره يكون مخالفًا له فيخرج عن الأمانة، وهذه القيود شرط لحصول الثواب الموعود، فينبغي أن يعتني بها ويحافظ عليها، وفي الحديث: فضل الأمانة وسخاوة النفس وطيبها في فعل الخير والإعانة على فعل الخير، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْإِجَارَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

(1) طراه 2260، 2319 - تحفة 9038.

أخرجه مسلم في الزكاة باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت. رقم 1023.

26 - بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ،
أَوْ أَطْعَمَتْ، مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ

1439 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، تَغْنِي إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا⁽¹⁾.

26 - بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ،
أَوْ أَطْعَمَتْ، مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ

(بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ) أي: من مال زوجها، (أَوْ أَطْعَمَتْ) شَيْئًا (مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) حال كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) جاز لها ذلك للإذن المفهوم من اطراد العرف، فإن علم شحه أو شك فيه، لم يجز، ولم يقيد هنا بالأمر، وقيد به في الخادم في الباب الذي قبله؛ لأن للمرأة أن تصرف في بيت زوجها للرضى بذلك غالبًا، ولكن بشرط عدم الإفساد، بخلاف الخازن والخادم؛ لأنه ليس له تصرف إلا بالإذن، والدليل على ذلك ما رواه البُخَارِيُّ من حديث همام عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ». وسيأتي الحديث في البيوع إن شاء الله تَعَالَى.

وقال النووي: إن هذا الحديث محمول على ما إذا علمت رضاه بذلك؛ لتصريح إذنه أو لا طراد العرف كإعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت به العادة، وعلمت أن نفسه كنفس غالب الناس في السماحة بذلك والرضى به، فإن اضطرب العرف وشكت في رضاه، أو كان شحيح النفس بذلك، لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح إذنه.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر، (وَالْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران كلاهما، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَغْنِي) أي: عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديث (إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) إلى آخر الحديث الذي حول الإسناد إليه بقوله:

(1) أطرافه 1425، 1437، 1440، 1441، 2065 - تحفة 17608.

1440 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا وَلَهُ مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ»⁽¹⁾.

1441 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ»⁽²⁾.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) بضم العين، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ) أبي وائل، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) حال كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، لَهَا أَجْرُهَا) أي: أجر الصدقة وفي رواية الكشميهني: كان لها أجرها، (وَلَهُ) أي: للزوج (مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ) أي: للزوج (بِمَا اكْتَسَبَ وَلَهَا) أي: للزوجة (بِمَا أَنْفَقَتْ) وفي رواية ابن عساكر ولها مثل ما أنفقت.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) بن بكير النيسابوري التميمي أحد الأعلام مات سنة ست وعشرين ومائتين، قَالَ: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، فَلَهَا أَجْرُهَا) أي: أجر الصدقة، (وَلِلزَّوْجِ) أجره (بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ) الأجر بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى رضي الله عنه السابق قريباً، وقد زاد الإسماعيلي في روايته: لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً. وظاهره يقتضي تساويهم في الأجر، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة، وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن التعبير في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي سبق ذكره بقوله فلها نصف أجره يشعر بالتساوي فتأمل. ثم إن هذا الحديث أورده المؤلف من ثلاثة طرق عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كلها تدور على شقيق عن

(1) أطرافه 1425، 1437، 1439، 1441، 2065 - تحفة 17608.

(2) أطرافه 1425، 1437، 1439، 1441، 2065 - تحفة 17608.

27 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٥ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ٦
 ﴿فَسَيَرْزُقُهُ لِيُسْرَى﴾ ٧ ﴿وَأَمَّا مَنْ يَجَلْ وَأَسْتَفَى﴾ ٨
 وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَيَرْزُقُهُ لِعُسْرَى ﴿١٠﴾ [الليل: 5 - 10]

27 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٥ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ٦
 ﴿فَسَيَرْزُقُهُ لِيُسْرَى﴾ ٧ ﴿وَأَمَّا مَنْ يَجَلْ وَأَسْتَفَى﴾ ٨
 وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَيَرْزُقُهُ لِعُسْرَى ﴿١٠﴾ [الليل: 5 - 10]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾) ماله لوجه الله ﴿وَاتَّقَى﴾ ربه، وقال قَتَادَةُ: أَعْطَى حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى، وَاتَّقَى مُحَارَمَهُ الَّتِي نَهَى عَنْهُ، ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾) أَي: بِالْمَجَازَةِ الْحَسَنَةِ، وَأَيُّقُنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَيُخَلِّفُهُ، أَوْ بِالْكَلِمَةِ الْحَسَنَى الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ، أَوْ بِالْجَنَةِ، ﴿فَسَيَرْزُقُهُ﴾) أَي: فَسَنُهِئُهُ فِي الدُّنْيَا ﴿لِلْيُسْرَى﴾) أَي: لِلخَلَّةِ الَّتِي تَوْصِلُهُ إِلَى الْيُسْرِ وَالرَّاحَةِ فِي الْآخِرَةِ، يَعْنِي: لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الَّتِي تَكُونُ سَبَبًا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ.

(﴿وَأَمَّا مَنْ يَجَلْ﴾) بِمَا أَمْرُهُ مِنَ الْإِنْفَاقِ فِي أَنْوَاعِ الْخَيْرَاتِ ﴿وَاسْتَفَى﴾) بِالدُّنْيَا عَنِ الْعَقْبَى ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَيَرْزُقُهُ﴾) فِي الدُّنْيَا ﴿لِلْعُسْرَى﴾) أَي: لِلخَلَّةِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْعُسْرِ وَالشَّدَةِ فِي الْآخِرَةِ، يَعْنِي: لِلْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ الَّتِي تَكُونُ سَبَبًا لِدُخُولِ النَّارِ، اللَّهُمَّ أَعِزَّنَا مِنْهَا، ذَكَرَ أَبُو اللَّيْثِ السَّمُرْقَنْدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشْتَرَى بِلَالًا مِنْ أُمِّيَّةَ بْنِ خَلْفٍ وَأَبِي بَنْدَةَ بَرْدَةَ وَعَشْرَةَ أَوَاقٍ ذَهَبٍ، فَأَعْتَقَهُ لِلَّهِ تَعَالَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ السُّورَةَ، هَذَا وَرَوَى أَنَّ بِلَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ سَلَحًا، أَي: تَغُوطَ عَلَى الْأَصْنَامِ، فَرَأَاهُ الْمُشْرِكُونَ، فَأَخَذُوهُ وَكَانُوا يَعَذِّبُونَهُ، وَكَانَ قَوِيَّ الْإِسْلَامِ، طَاهِرُ الْقَلْبِ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَسَيِّدَاهُ أُمِّيَّةُ وَأَبِي يَعْذِبَانَهُ، فَقَالَ: أُنْعِذْبَانِ

«اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا».

1442 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرْزَرٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُضْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا،

عبدًا على الإسلام، فاشتراه فأعتقه لله.

ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر هذه الآية إشارة إلى الترغيب في الإنفاق في وجوه البر؛ لأن الله تَعَالَى يعطيه الخلف في العاجل والثواب الجزيل في الآجل، وإشارة إلى التهديد لمن يبخل ويمتنع من الإنفاق في القربات.

(اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا) وهمزة أعط قطع، ومنفق نصب على أنه مفعول أول لأعط مضاف إلى مال، وخلفًا مفعوله الثاني. والجملة عطف على قول الله على سبيل البيان للحسن، فكأنه يشير إلى أن قول الله تَعَالَى مبين بالحديث، يعني: أن تيسير اليسرى له إعطاء الخلف له. قَالَ القرطبي وهو موافق لقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا: 39].

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَخِي) أبو بكر عبد الحميد، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أي: ابن بلال، (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُرْزَرٍ) بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة آخره دال مهملة، واسم أبي مرزد عبد الرحمن، (عَنْ أَبِي الْحُبَابِ) بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة، واسمه سعيد بن يسار ضد اليمين عم معاوية المذكور، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ يَوْمٍ يُضْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ) وجملة يصبح في محل الرفع صفة ليوم المرفوع محلاً على أنه اسم ما، وكلمة من زائدة وقوله: (إِلَّا مَلَكَانِ) مستثنى من محذوف هو خبر ما، أي: ليس يوم موصوف بهذا الوصف ينزل فيه أحد إلا ملكان، فحذف المستثنى منه ودل عليه بوصف الملكين بقوله: (يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ) بقطع الهمزة (مُنْفِقًا) أي: ماله في طاعتك (خَلْفًا) بفتح اللام، أي: عوضاً، وقد مر أنه موافق لقوله تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ وعن النَّبِيِّ ﷺ: يا ابن آدم؛ أنفق أنفق عليك.

وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا⁽¹⁾.

28 - باب: مَثَلُ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

(وَيَقُولُ) الملك (الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا) هو من قبيل المشاكلة؛ لأن التلف ليس بعطية، وظاهره كما قاله القرطبي يعم الواجبات والمندوبات، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق الدعاء بالتلف، اللهم إلا أن يغلب عليه البخل المذموم وإن قلَّتْ، كالحبة واللقمة.

ورواة الحديث كلهم مدنيون، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاةِ والنِّسَائِيَّ في عشرة النساء. وكذا أَخْرَجَهُ من الحديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه والبيهقي بلفظ ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان نداء يسمعه خلق الله كلهم إلا الثقلين يا أيها الناس هلموا إلى ربكم إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى ولا غربت شمسهُ إلا وبجنتيها ملكان يناديان نداء يسمعان أهل الأرض إلا الثقلين اللهم أعط منفقا خلفا وأعط ممسكا تلفا هذا قيل وأنزل الله تَعَالَى في ذلك قرآنا في قول الملكين يا أيها الناس هلموا إلى ربكم في سورة يُونُس ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوًا إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: 25] وأنزل الله في قولهما اللهم أعط منفقا خلفا وأعط ممسكا تلفا ﴿وَالَّذِينَ إِذَا بَعِثُوا لِنَارٍ إِذَا تَجَلَّىٰ لَكَ الْإِنْسَانُ﴾ إلى قوله: ﴿الْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: 1، 10] وقوله بجنتيها تشية جنة بفتح الجيم وسكون النون وهي الناحية وفي الحديث الحضّ على الإنفاق في الواجبات، كالنفقة على الأهل وصلة الرحم ويدخل فيه التطوع والفرض وفيه أيضًا: دعاء الملائكة ومعلوم أنه مجاب بدليل قوله: ومن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

28 - باب: مَثَلُ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

(باب) بالتنوين (مَثَلُ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ) مبتدأ خبره محذوف، حذفه المؤلف في الترجمة اكتفاء بذكره في الحديث، وفي نسخة: مثل المتصدق والبخل بتقديم المتصدق.

1443 - حَدَّثَنَا مُوسَى ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ⁽¹⁾» .

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيُّ ، قَالَ : (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) على صيغة التصغير هو ابن خالد ، قَالَ : (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبد الله ، (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٌ ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ») وفي الرواية الآتية : والمنفق ، ووقع عند مسلم من طريق سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزناد : مثل المنفق والمتصدق . قَالَ القاضي عياض : هو وهم ويمكن أن حذف مقابله لدلالة السياق عليه ، وقال النَّوَوِيُّ : وقع في باقي الروايات : مثل البخيل والمتصدق ، وقد يحتمل إن صحت رواية المنفق والمتصدق أن يكون فيه حذف تقديره : مثل المنفق والمتصدق وقسيمهما وهو البخيل ، وحذف لدلالة المنفق والمتصدق عليه كقوله تَعَالَى : ﴿سَرَّيْلُ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَّيْلُ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ﴾ [النحل : 81] ووقع في بعض الأصول والمصدق بتشديد الصاد ووجهه أن قلب التاء صادًا ثم تدغم الصاد كما هو مقتضى القاعدة .

(كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ) وفي رواية عمرو رجل بالافراد ، وكأنه تغيير من بعض الرواة وصوابه رجلين (عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ) بضم الجيم وتشديد الموحدة

(1) قال الكرماني : قال الخطابي : هذا مثل ضربه ﷺ للجواد والبخيل وشبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعًا يستجن بها ، والدرع أول ما يلبس إنما يقع على موضع الصدر والتدين إلى أن يسلك لابسها يديه في كميه ويرسل ذيلها على أسفل بدنه فيستمر سفلاً ، فجعل ﷺ مثل المنفق مثل من لبس درعًا سابغة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وحصنته ، وجعل البخيل كرجل يده مغلولتان ناتئتان دون صدره فإذا أراد لبس الدرع حالت يده بينهما وبين أن تمر سفلاً على البدن واجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته فكانت ثقلاً ووبالاً عليه من غير وقاية له وتحصين لبدنه ، وحاصله أن الجواد إذا هم بالنفقة اتسع لذلك صدره وطاوعت يده فامتدتا بالعطاء ، وأن البخيل يضيق صدره وتنقبض يده عن الإنفاق ، قال النووي : هو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق والبخل بضد ذلك ، وقيل : ضرب المثل بهما لأن المنفق يستره الله بنفقته ويستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجبة لابسها ، والبخل كمن لبس جبة إلى ثديه فيبقى مكشوفاً ظاهر العورة مفتضحاً في الدارين ، وقال ابن بطال : يريد أن المنفق إذا أنفق كفرت الصدقة ذنوبه ومحتها كما أن الجبة إذا سبغت عليه سترته ووقته ، والبخل لا تطاوع نفسه على البذل فيبقى غير مكفر عنه الآثام ، كما أن الجبة تبقي من بدنه ما لا يستره فيكون بعرض الآفات ، قال الطيبي : شبه السخي إذا قصد التصديق =

وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ، كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ»

وكذا في هذه الرواية وفي رواية أخرى، وستأتي إن شاء الله تعالى جنتان بالنون، ولم يسبق المؤلف تمام هذا المتن في هذه الطريق نعم أخرج بهذا الإسناد في الجهاد عن موسى بتمامه ولفظه مثل البخيل والمتصدق مثل رجلين عليهما جبتان بالموحدة من حديد قد اضطربت أيديهما إلى تراقيهما فكلما هم المتصدق بصدقته اتسعت عليه حتى يعفى أثره وكلما هم البخيل بالصدقة انقبضت كل حلقة إلى صاحبها وتعلقت عليه وانضمت يداه إلى تراقيه فسمع النبي ﷺ يقول فيجتهد أن يوسعها فلا تتسع، وأخرج مسلم أيضًا في الزكاة، وكذا النسائي.

(وحدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع، قال: (أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة، قال: (حدثنا أبو الزناد) بكسر الزاي وفتح النون عبد الله بن ذكوان. (أن عبد الرحمن) ابن هرمل الأعرج (حدثه): أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: مثل البخيل والمنفق من الإنفاق وفي الرواية السابقة والمتصدق.

(كمثل رجلين، عليهما جبتان) بضم الجيم وتشديد الموحدة كالرواية السابقة، ومن رواه هنا بالنون بدل الموحدة فقد صحف، كذا قال القاضي عياض وكذا رواية الحسن بن مسلم نعم قال الحافظ العسقلاني واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالموحدة أيضًا ووقع في رواية مسلم: كمثل رجل عليه

يسهل عليه بمن عليه الجبة ويده تحتها فإذا أراد أن يخرجها منها يسهل عليه، والبخيل على عكسه، والأسلوب من التشبيه الفرق، قال: وقيد المشبه به بالحديد إعلامًا بأن القبض والشدّة من جبلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع السخي، مع أن مقابل البخيل هو السخي لا المتصدق إشعارًا بأن السخاوة هي ما أمر به الشارع وندب إليه من الإنفاق لا ما يتعناه المبدرون فلتوجيه هذا المثل وجوه خمسة، اهـ.

وزاد الحافظان ابن حجر والعيني وقال المهلب: المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا وفي الآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضحه، ومعنى تغفو أثره: تمحو خطايا، واعترض عليه القاضي عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن، قال: وقيل هو تمثيل لنماء المال بالصدقة والبخل بضده، وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل، وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك، فإذا أمسك صار ذلك عادة اهـ.

مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ تُدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُتَفِقُ: فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبَعَتْ، أَوْ وَفَّرَتْ عَلَى جِلْدِهِ، حَتَّى تُخْفِيَ.....

جبتان أو جنتان، وقال النَّوَوِيُّ: فالأول بالباء، والثاني بالنون، ووقع في بعض الأصول عكسه، وقال ابن قرقول: والنون أصوب بلا شك، وهي الدرع يدل عليه قوله في الحديث نفسه لزقت كل حلقة، وفي لفظ: فأخذت كل حلقة موضعها، وكذا قوله: من حديد، ورواه حنظلة بن أبي سُفْيَانَ الجمحي عن طاوس بالنون كما يجيء عن قريب، ورجحت هذه الرواية بما قاله ابن قرقول، والجنة هي الحصن في الأصل، وسميت بها الدرع؛ لأنها تجنّ صاحبها، أي: تحصنه، والجنة بالباء الموحدة هي الثوب المعين، وقال الحافظ العسقلاني: ولا مانع من إطلاقه على الدرع.

وتعقبه العيني: بأن الجنة بالباء لا تحصن مثل الجنة بالنون، وقال الزمخشري في الفائق: جنتان بالنون في هذا الموضع بلا شك ولا اختلاف. وقال الطيبي هو الأنسب؛ لأن الدرع لا يسمى جنة بالباء بل بالنون.

(مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ تُدِيهِمَا) بضم المثناة وكسر الدال المهملة وتشديد المثناة التحتية جمع ثدي أصله ثدوي كفلس وفلوس، فأعلّ كما أعلّ نحو صِلِّيْ وَعِتِّيْ وفي رواية: ثديهما بالثنية.

(إِلَى تَرَاقِيهِمَا) جمع ترقوة بفتح التاء وسكون الراء وضم القاف، والترقوتان هما العظمتان المشرفتان في أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر، وهي الهزمة التي بينهما، ويقال: الترائق أيضًا على القلب.

(فَأَمَّا الْمُتَفِقُ: فَلَا يُنْفِقُ) شَيْئًا (إِلَّا سَبَعَتْ) بفتح السين المهملة والموحدة والغين المعجمة، أي: امتدت وغطت، وقيل: كملت وتمت (أَوْ وَفَّرَتْ) بتخفيف الفاء من الوفور بمعنى: كملت، والشك من الراوي، وفي التلويح: سبغت أو مرت، وقال النَّوَوِيُّ: وقيل: صوابه، يعني: في مسلم مدت بالدال بمعنى: سبغت أو انبسطت، وفي بعض نسخ البُخَارِيِّ: مادت بدال مخففة من ماد إذا مال، ورواه بعضهم مارت بالراء، ومعناه سالت عليه وامتدت. قَالَ الأزهري: معناه ترددت وذهبت وجاءت بكما لها.

(عَلَى جِلْدِهِ، حَتَّى تُخْفِيَ) بضم المثناة الفوقية وسكون الخاء المعجمة وفي

بَنَانُهُ، وَتَعَفُّوْا أَثَرَهُ. وَأَمَّا الْبَخِيلُ: فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسِّعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ»

رواية الحُمَيْدِيِّ حتى تجنّ بضم المثناة الفوقية وكسر الجيم وتشديد النون أي: حتى تستر من أجن إذا ستر وكذلك جنّ بمعناه.

(بَنَانُهُ) أي: أصابعه. ويروى ثيابه بالمثلثة. قيل: وهو وهم. وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم: حتى تغشى بنانه بالغين والشين المعجمتين.

(وَتَعَفُّوْا أَثَرَهُ) بفتح الهمزة والمثلثة، وتعفو نصب عطفاً على تخفى وكلاهما مسند إلى ضمير الجبة، وعفا يستعمل لازماً ومتعدياً تقول: عفت الديار إذا درست وعفاها الريح إذا طمسها وغطاها التراب وهو في الحديث متعدّد، أي: تمحو أثر مشيه بسبوغها وكمالها، وقال الداوودي: تعفي أثر صاحبها بمرور الذيل عليه؛ لأن المنفق إذا أنفق طال ذلك اللباس الذي عليه حتى يجره بالأرض. (وَأَمَّا الْبَخِيلُ: فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا) ولو قليلاً (إِلَّا لَزِقَتْ) بكسر الزاي، أي: التصقت في مكانها وفي رواية مسلم: انقبضت.

وفي رواية همام: عضت (كُلُّ حَلَقَةٍ)، وفي رواية سُفْيَان عند مسلم: قلصت. وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المؤلف والمفاد واحد. (فَهُوَ يُوسِّعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ) ويروى فلا تتسع بالفاء بدل الواو. وفي رواية مسلم: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَهُوَ يوسّعها ولا تتسع.

وهذه الرواية وإن كان توهم أنه مدرج لكن وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي رواية ابن طاوس عند المؤلف في الجهاد: فسمع النَّبِيُّ ﷺ يقول: فيجتهد أن يوسعها ولا تتسع، وفي رواية لمسلم فسمعت رسول الله ﷺ يذكره في رواية الحسن بن مسلم عندهما فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه هكذا في جيبه فلو رأيت يوسعها ولا تتسع، وعند أحمد من طريق ابن إسحاق عن أبي الزناد في هذا الحديث وأما البخيل فإنها لا تزاد عليه إلا استحكاماً وهذا بالمعنى.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ هَذَا مِثْلُ ضَرْبِهِ ﷺ لِلْجَوَادِ وَالْبَخِيلِ وَشَبَّهَهُمَا بِرَجُلَيْنِ أَرَادَ كُلُّ

واحد منهما أن يلبس درعًا يستتر بها من سلاح عدوه فوضعها على رأسه ليلبسها والدرع أول ما يلبس إنما يقع على الصدر والثدين إلى أن يسلك لابسها يديه في كميته ويرسل ذيلها على أسفل بدنه فجعل ﷺ مثل المنفق كمثله من لبس درعًا سابغة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وحصنته وجعل البخيل كمثله رجل غلت يده إلى عنقه فإذا أراد لبس الدرع حالت يدها بينها وبين أن تمر سفلًا على البدن واجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته فكانت ثقلاً ووبالاً عليه من غير وقاية وتحصين لبدنه وحاصله أن الجواد إذا همّ بالنفقة اتسع لذلك صدره وطابت به نفسه وطاوعت يده فامتدتا بالعطاء وأن البخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحت نفسه وضاق صدره وانقبضت يده عن الإنفاق ﴿وَمَنْ يُوقْ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: 9].

وقال النووي: هو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق والبخل بضد ذلك. وقيل ضرب المثل بهما؛ لأن المنفق يستره الله بنفقته ويستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجنة لابسها والبخيل كمن لبس جبة إلى ثديه فيبقى مكشوفاً ظاهر العورة مفتضحاً في الدارين وقيل: هو تمثيل لكثرة الجود والبخل وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة له. وقال ابن بطال يريد أن المنفق إذا أنفق كفرت الصدقة ذنوبها ومحتته كما أن الجبة إذا سبغت عليه سترته ووقته والبخيل لا تطاوعه نفسه على البذل فيبقى غير مكفر عنه الآثام كما أن الجبة تبقى من بدنه ما لا يستره فيكون معرض الآفات.

وقال الطيبي: شبه السخي إذا قصد التصدق يسهل عليه بمن عليه الجبة ويده تحتها فإذا أراد أن يخرجها منها يسهل عليه والبخيل عكسه والأسلوب من التشبيه المفرق قال وقيد المشبه به بالحديد أعلاها بأن القبض والشدة جبلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع السخي مع أن مقابل البخيل هو السخي لا المتصدق إشعاراً بأن السخاوة هو ما أمر به الشرع وندب إليه من الإنفاق لا ما يتعاناه المبذرون ويتعاطاه المسرفون.

وقال المهلب: المراد أن الله تعالى يستر المنفق في الدنيا وفي الآخرة

تَابَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ: فِي الْجُبَّتَيْنِ.

1444 - وَقَالَ حَنْظَلَةُ: عَنْ طَاوُسٍ، جُتَّتَانِ، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ

ابْنِ هُرْمُزٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جُتَّتَانِ (1).

29 - بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ

بخلاف البخيل فإنه يفضحه ومعنى يعفو أثره تمحو خطاياها.

وتعقبه القاضي عياض: بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(تَابَعَهُ) أي: تابع ابن طاوس (الحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) هو ابن نياق، وقد مر ذكره في باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل.

(عَنْ طَاوُسٍ) أي: في روايته عنه: (فِي الْجُبَّتَيْنِ) بالموحدة، وأخرج المؤلف هذه المتابعة في اللباس في باب جيب القميص.

(وَقَالَ حَنْظَلَةُ) هو ابن أبي سُفْيَانَ في روايته، (عَنْ طَاوُسٍ، جُتَّتَانِ) بالنون بدل الموحدة وهذا التعليق ذكره المؤلف أيضًا في اللباس معلقًا ووصله الإسماعيلي من طريق إسحاق الأزرق عن حنظلة.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد: (حَدَّثَنِي) بالافراد (جَعْفَرٌ) هو ابن ربيعة، (عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ) عبد الرحمن الأعرج، (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جُتَّتَانِ) بالنون، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم يقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن. وقد تقدم الكلام في الترجيح بين الروایتين.

29 - بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ

(بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ) أشار بهذه الترجمة إلى أن الصدقة إنما يعتد بها إذا كانت من كسب حلال، أو تجارة من الحلال، ولم يذكر فيها حديثًا لكونه لم يجد على شرطه واكتفاء بما ذكره من الآية الكريمة، فإنها تأمر بالصدقة من الحلال، وتنهى عن الصدقة من الحرام، وبين ما أراد من هذه الترجمة بهذه الآية

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: 267].

على طريق التعليل فقال: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾) أي: من طيبات ما رزقتم من الأموال التي اكتسبتموها بطريق التجارة وجيادها قاله مجاهد، وقال علي والسدي، يعني: الذهب والفضة.

قال عبيدة: سألت علياً رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ قال: من الذهب والفضة، وسألته عن قوله: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ قال: من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة.

﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي: ومن طيبات ما أخرجنا لكم من الحبوب والثمار والمعادن، فحذف المضاف لتقدم ذكره.

قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أمرهم بالإنفاق من أطيب المال وأجوده وأنفسه، ونهاهم عن التصدق برذالة المال ورديته، وهو خبيثه، فإن الله طيب ولا يقبل إلا الطيب، ولهذا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْذُرُوا الْخَيْثَ﴾، أي: لا تقصدوا الرديء منه، أي: من المذكور من المكسوب والمخرج من الأرض وقيل معناه: لا تعدلوا عن المال الحلال وتقصدوا إلى الحرام فتجعلوا إنفاقكم منه حال كونكم تنفقون تخصونه بالإنفاق في الحال أنكم لستم بأخذه، أي: لو أعطيتهم ما أخذتموه ﴿إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾، أي: إلا بأن تتسامحوا في أخذه وتتعاموا فيه، وتترخصوا بأن تأخذوه مخافة فوته بالكلية، ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ عما عندكم من الصدقات، وإنما يأمركم بالإنفاق لنفعكم ﴿حَمِيدٌ﴾ في فعالة عند خلقه ويقال حميد يقبل القليل ويعطي الجزيل فلا تجعلوا لله ما تكرهون.

(إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَمِيدٌ﴾) أي: اقرأ الآية بتمامها. قَالَ ابن جرير: حَدَّثَنِي الحسن بن عمر والعنبري بسنده إلى البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [الآية] قَالَ: نزلت في الأنصار، كانت الأنصار إذا كان أيام جذاذ النخل أخرجت من حيطانها أقناء البسر، فعلقوه على جبل بين الأسطوانتين في مسجد رسول الله ﷺ، فيأكل فقراء المهاجرين منه فيعمد الرجل إلى الحشف فيدخله مع أقناء البسر يظن أن ذلك جائز، فأنزل الله تَعَالَى فيمن يعمل ذلك: ﴿وَلَا تَبْذُرُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267] رواه ابن

ماجة وابن مردويه والحاكم في مستدركه أيضًا، وقال: صحيح على شرط مسلم، وروى ابن أبي حاتم عن عبد الله بن معقل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذه الآية قَالَ: كَسِبَ المسلم لا يكون خبيثًا، ولكن لا يتصدق بالحشف، والدرهم الزيف، وما لا خير فيه، وقال أحمد بإسناده عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَضْبٍ فَلَمْ يَأْكُلْهُ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، نَطْعَمُهُ الْمَسَاكِينَ، قَالَ: لَا تَطْعَمُوهُمْ مِمَّا لَا تَأْكُلُونَ.

وقال أبو بكر الهزلي: عن ابن سيرين، عن عبيدة، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الرِّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ كَانَ الرَّجُلُ يَعْمَدُ إِلَى التَّمْرِ فَيَصْرِمُهُ فَيَعْزِلُ الْجَيِّدَ فِي نَاحِيَةٍ فَإِذَا جَاءَ صَاحِبَ الصَّدَقَةِ أَعْطَاهُ مِنَ الرَّدِيِّ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾.

وقال الثوري عن السدي بإسناده عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُمْ بِخَازِنِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾ لو كان لرجل على رجل فاعطاه ذلك لم يأخذه ألا أن يرى أنه قد نقصه من حقه. وقال علي بن أبي طلحة عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَسْتُمْ بِخَازِنِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾ لو كان على رجل حق فجاءكم بحق دون حقكم لم تأخذوه بحساب الجيد حتى تنقصوه قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تُنْفِقُوا فِيهِ﴾ فكيف ترضون لي ما لا ترضون لأنفسكم وحقي عليكم من أطيب أموالكم وأنفسها رواه ابن أبي حاتم وابن جرير وزاد قوله تَعَالَى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا نَحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92].

وروى الإمام أحمد من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ وَإِنَّ اللَّهَ يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يَحِبُّ وَمَنْ لَا يَحِبُّ وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ أَحَبَّ فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ فَقَدْ أَحَبَّهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْلَمُ عَبْدٌ حَتَّى يَسْلَمَ لِسَانُهُ وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بِوَأَثِقِهِ» قَالُوا وَمَا بِوَأَثِقِهِ قَالَ: «عَشْمُهُ وَظَلْمُهُ وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَا لَا مِنْ حَرَامٍ فَيَنْفَقَ مِنْهُ فَيَبَارِكَ لَهُ فِيهِ وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ فَيَقْبَلَ مِنْهُ وَلَا يَتْرَكَ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ رَاذَةً إِلَى النَّارِ إِنْ اللَّهُ لَا يَمْحُو السَّيِّئَ بِالسَّيِّئِ وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ إِنْ الْخَبِيثُ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ».

30 - باب: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

1445 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»،

30 - باب: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

(باب) بالتونين (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) وكذا كل مسلمة (صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) ما يتصدق، أي: فمن لم يقدر على ذلك (فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ) وهو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله عَزَّ وَجَلَّ، والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس، وكل ما ندب إليه الشرع ونهى عنه من المحسنات والمقبحات.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الأزدي القصاب، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء أن ابن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(عَنْ أَبِيهِ) أبي بردة عامر، (عَنْ جَدِّهِ) أي: جد سعيد أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»)) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، أي: على سبيل الاستحباب المتأكد، أو على ما هو أعم من ذلك، والعبارة صالحة للإيجاب والاستحباب لقوله ﷺ: «على المسلم ست خصال»، فذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم.

وقال القرطبي: ظاهره الوجوب، لكن خففه الله عَزَّ وَجَلَّ حيث جعل ما خفي من المندوبات مسقطاً له لطفاً منه وتفضلاً، وقال العيني: ويمكن أن يحمل ظاهر الوجوب على مسلم رأى محتاجاً عاجزاً عن التكسب وقد أشرف على الهلاك، فإنه يجب عليه أن يتصدق عليه إحياء له وقال الجمهور: ليس في المال حق سوى الزكاة إلا على وجه الندب ومكارم الأخلاق.

وقال القرطبي أيضاً: أطلق الصدقة هنا وبينه في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكل يوم، أَخْرَجَهُ مسلم عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كل سلامى من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس» الحديث. وروي عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً يصح على كل سلامى على أحدكم صدقة والسلامى بضم السين المهملة وتخفيف اللام. ولمسلم في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خلق الله كل إنسان من

فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : «يَعْمَلُ بِيَدِهِ ، فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ» قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : «فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل.

(فَقَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟) أي : من لم يقدر على الصدقة ، فكأنهم فهموا من الصدقة العطية ، فقالوا : فمن لم يجد ، فبين لهم النَّبِيُّ ﷺ أن المراد بالصدقة ما هو أعم من ذلك ، ولو بإغاثة الملهورف والأمر بالمعروف وهل يلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الفرض الذي أدخل به فيه نظر. وقال الحافظ العسقلاني : والذي يظهر أنها غيرها لما تبين في حديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكر آنفاً أنها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فإنه يمسي يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار.

(قَالَ : يَعْمَلُ بِيَدِهِ) وفي رواية مسلم : يعتمل بيديه من الاعتمال ، وفيه معنى التكلف ، (فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : يُعِينُ) من الإعانة (ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفِ) بالنصب صفة ذا ، والملهورف يطلق على المتحسر والمضطر والمظلوم والعاجز ، يقال : تلهف على الشيء إذا تحسر.

(قَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ : فليَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ) وعند البخاري في الأدب من وجه آخر عن شُعْبَةَ : فليأمر بالخير أو بالمعروف ، وزاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شُعْبَةَ : وينهى عن المنكر.

(وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ) وفي رواية المؤلف في الأدب قالوا : فإن لم يفعل ، قَالَ : فليمسك عن الشر. وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة عن شُعْبَةَ وهو أصح سياقاً. وظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإمساك عن الشر رتبة واحدة وليس كذلك بل الإمساك هي الرتبة الأخيرة.

(فَإِنَّهَا) بتأنيث الضمير باعتبار الخصلة التي هي الإمساك أو باعتبار الخبر.

(لَهُ) أي : للممسك (صَدَقَةٌ) فإنه إذا أمسك شره عن غيره فكأنه قد تصدق عليه ؛ لأنه آمنه منه ، فإن كان شراً لا يعدو نفسه ، فقد تصدق على نفسه بأن منعها

من الإثم، وقال الزين ابن المنير: إنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى

قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على الأمر بالصدقة والتسبب فيما به يتصدق. والكلام عليه من وجه:

منها: هل هذا الأمر على الوجوب أو على الندب وما معنى قوله عليه السلام: «فليعمل بالمعروف ولیمسك عن الشر فإنها له صدقة» فالجواب أما الأمر فهو على الندب لا بالصيغة بل بالاستقرار من خارج منها قوله ﷺ في حديث غير هذا: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» وقوله عليه السلام أيضًا في ركعتي الضحى: «إنها تجزئ عنه» يعني عند عدم القدرة على الصدقة وقوله عليه السلام آخر الحديث: «فليعمل بالمعروف ولیمسك عن الشر فإنها له صدقة» وهذا من الواجب مع وجود الصدقة وعدم وجودها لأنه لا يجوز له أن يعمل الشر ويترك المعروف لكن المراد في هذا الموضع ما زاد على الواجب فهو له صدقة وقد قال عليه السلام: «والكلمة الطيبة صدقة ويميط الأذى عن الطريق صدقة ولقاء المؤمن لأخيه بباشة الوجه صدقة» أو كما قال عليه السلام.

ويؤخذ من هذا من الفقه أن الدين كله مطلوب فرضه وندبه والتشديد فيهما جميعًا. وفيه دليل في فضيلة الصدقة.

وفيه دليل لأهل الصوفية الذين بنوا طريقهم على البذل والإيثار حتى يروى عن جماعة منهم أنهم كانوا لا يحتملون أن يبيت معهم شيء من الصدقة المعلومة في بيوتهم. قوله عليه السلام: (على كل مسلم صدقة) يعني بمقتضى ما في الإيمان من الرحمة والإسلام ودل أن الكافر لا يقبل منه الصدقة لكونه خصصها بالمسلم.

وفيه دليل لمن يقول إن الكافر ليس مخاطبًا بفروع الشريعة يؤخذ ذلك من كونه لم يعلق الصدقة إلا بمسلم.

وفيه دليل على أن السيارة في الناس هي الأغلب يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام أطلق الصدقة على كل مسلم وفيهم ولا بد الذي ليس له شيء وقد استدل بعض العلماء على قلة المساكين بكون المولى جل جلاله لم يفرض الصدقة إلا ربع العشر ولم يجعله مطلقًا إلا في نصاب معلوم وهي خمس أواق أو عشرون دينارًا وما كان العليم الرحيم ليفرض لعباده شيئًا لا يكفيهم وهو يعلم حالهم وعددهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: 14] فلما علم قلة المساكين وأن ذلك المقدار يكفيهم فرض لهم ما يكفيهم ولو أن الأغنياء أخرجوا جميعًا ما أوجب الله عليهم من الزكوات ما احتاج مسكين لأن يسأل أحدًا.

وفيه دليل على أن الأحكام تجري على الغالب يؤخذ ذلك من كونه عليه السلام عم بالصدقة جميع المسلمين وفيهم من ذكرنا من الضعفاء وهم الذين يأخذون الصدقة المأمور بها.

وفيه دليل على أن هذه الصدقة السير منها يجزئ يؤخذ ذلك من كونه لم يحد فيها نصابًا ولا مقدار مثل ما فعل في الفرض وهذا أيضًا من الأدلة على أنها ليست بواجبة. وقوله: (فقالوا يا نبي الله فمن لم يجد يا نبي الله قال يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق) فيه دليل على مراجعة العالم في تفسير المجمل وتخصيص العام يؤخذ ذلك من قولهم فمن لم يجد.

بالإمساك القربة، بخلاف محض الترك، قَالَ: وليس ما تضمنه الخبر من قوله:

وفيه دليل على فضل ما للصحابة من الفضل علينا كما ذكرناه أولاً لأنهم تلقوا الأحكام بالخطاب وسألوا في مثل هذا وغيره حتى بانت الأمور ووضح الحكم.

وفيه دليل على فضل التكسب لكن إذا كان على لسان العلم ويكون عوناً على الدين يؤخذ ذلك من قوله يعمل بيده.

وفيه دليل على جواز الصناعات على الإطلاق لعموم قوله عليه السلام يعمل بيده ولم يخص عملاً دون غيره.

وفيه دليل على تقديم ضرورة الشخص على الصدقة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «فينفع نفسه ويتصدق» فإنه أتى إثر عمل اليد بنفع النفس وأتى به بالفاء التي تعطي التسيب والتعقيب وحيث عطف عليه الصدقة وهم ما كان سؤالهم إلا على الصدقة.

وفيه إذا نظرت إشارة عجيبة لأنه لو قال يعمل ويتصدق لكان الشخص يقول اعمل فيما أتصدق به وأبقى أنا على ما يفتح الله لي فأشار هنا بتقديم الانتفاع له لأنه من أكبر الصدقات أن يزيل حكمه عن غيره ويبدأ بالذي هو أهم ويعد يتصدق. وكونه عليه السلام قال ينفع نفسه لفظ جامع لجميع ما هو محتاج إليه من ضرورات نفسه وعياله أو سكنه أو غير ذلك مما إليه حاجة البشرية إلا أنه بقيد الشريعة فإن هذا أصل في كل الأمور وقوله: «قالوا فمن لم يجد» يؤخذ منه تنويع البحث على العالم إذا دعت لذلك ضرورة ويؤخذ منه استنباط المسائل الممكنة الوقوع وإن لم تقع بعد وإن هذا من الدين وصاحبه مثاب وقوله: «يعين ذا الحاجة الملهوف» هنا بحث لم قال ذا الحاجة ونعته بالملهوف وكل من أعان في حاجة مسلم فهو مأجور لقوله ﷺ: «اللَّهُ في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». فالجواب إن الإعانة في الحاجة مثاب عليها لكن الصدقة أرفع كما أشرنا قبل فلما نوع السؤال عليه أراد ﷺ أن يبيح لهم أفعالاً يكون الثواب عليها مثل الصدقة فلما أن كان صاحب الحاجة بهذه الصفة الزائدة وهو كونه ملهوفاً نههم عليه لما فيه من زيادة الأجر على أن لو كانت حاجة دون لهف فحيث زيادة هذه الصفة يكون له مثل ما فاتته من عمل الصدقة.

وفيه دليل لتفصيل الأحكام بألفاظ العموم لأن الحاجة لفظ عام وكذلك اللهف أنواع بحسب الحاجات وأصحابها والملهوف كناية عن الحائر في حاجته القليل القدرة على القيام بها فهو شبه المضطر وقد يكون أكد منه لأن المضطر قد ألف الصبر وأيقن بعجزه وهذا متلهف من جانب إلى جانب ومن وجه إلى وجه وقد حار في نفسه ولا يعرف من أين يكون له الفرج ولا ضرورته تعطيه القعود والاستسلام مثاله من عليه دين وقد حان وقته وهو ليس له شيء وهو لا يقدر أن يثبت عدمه وصاحب الدين لا يفتريه ولا يعذره فالقعود لا يمكنه والخلاص لا يقدر عليه ووجه الرشاد إلى راحته لا يعرفها فحاجته أشد من المضطر لأن المضطر قد يفرض الأمر كله إلى الله ويصبر على ما نزل به حتى يأتيه فرج الله والإعانة هنا بماذا تكون هل تكون بالموجود أو بالإرشاد فالجواب لو كانت بالمعلوم لكانت أعلى الصدقات نعم لفظ الإعانة يقتضي بالمعلوم وغيره لكن لما كان بساط الحال مما يفعل عند عدم الوجود ذكرت إعانة =

فإن لم يجد ترتيب، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال

الملهوف فتخصص عموم اللفظ ببساط السؤال فقام عون هذا الملهوف وإن لم تعطه من عندك شيئاً مقام الصدقة لما فيه من تفريج كربة في الوقت لأن الثواب على الصدقة إنما يدخل على أخذها من راحة نفسه ولذلك كانت أكثرها ثواباً إذا كان الآخذ أكثر احتياجاً وإذا قلت ضرب مثل لهذا الملهوف أنا أدلك على وجه يكون لك فيه راحة فقد أدخلت عليه من السرور في الوقت أكثر مما يدخل على صاحب الصدقة إذا لم يكن أخذه مثل هذا وقوله: (قالوا فإن لم يجد) هنا بحث كما تقدم قبل فالجواب على قوله عليه السلام: «فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنها له صدقة» وهو كيف يقوم عمل واجب عن تطوع فإن العمل بالمعروف والإمساك عن الشر مما هو واجب شرعاً والصدقة كما قدمنا في هذا الموضع مندوبة فالجواب الأمر بالصدقة لا يلزم منه ترك الشيء والعمل بالمعروف إنما يلزم ذلك من قواعد الشريعة كما يندب مع الصدقة وعدمها بمقتضى القواعد الشرعية إعانة الملهوف والندب إلى التكسب الحلال لينفع نفسه ويتصدق وكما قال في حديث آخر حين ذكر الصدقة ثم قال فيمن لم يجد إن ركعتي الفجر تجزئ عنها وركعتي الضحى مندوب إليها مع وجود الصدقة وعدمها فمفهوم الحديث على هذه التنويعات أنه ﷺ ندب أولاً إلى الصدقة لما فيها من الخير المتعدى فعند العجز عنها ندب أيضاً لما يقرب منها أو يقوم مقامها لما فيها أيضاً من الخير المتعدى وهو العمل والانتفاع والصدقة وعند عدم ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهي إعانة الملهوف كما بينا ثم عند عدم ذلك كأنه ﷺ يقول بعد عدم هذه المذكورات ليس في أفعال البر ما يشبهها لكن من فعل شيئاً من المعروف والمعروف هنا ما هو مندوب إليه شرعاً من جميع المندوبات ولو إمطة شيء من الأذى عن طرق المسلمين ولو ركعتا الضحى فمعناه أن لا تخلي نفسك من فعل مندوب من المندوبات وإن قل فإنه في الكل منه فيه صدقة بمعنى فيه أجر وأن لم تقدر على فعل شيء من المندوبات فإمساكك عن الشر ومعنى الشر هنا ما منعت شرعاً فإنه صدقة أي: إنك فيه مأجور فهذا التنوع منه ﷺ تسلية للعاجز عن أفعال المندوبات إذا كان ذلك عجزاً لا اختياراً ومما يشبه ذلك لما جاء الفقراء من الصحابة رضوان الله عليهم وسألوه ﷺ أن أصحابنا من أهل الجدة سبقونا بالصدقة قال عليه السلام لهم: نعلمكم ما هو خير من ذلك تسبحون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين وتكبرون ثلاثاً وثلاثين وتحمدون ثلاثاً وثلاثين وتختمون المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له فذلك خير فلما بلغت الأغنياء فعلوا كفعلهم رجعوا يفعلونها فرجعوا إليه ﷺ فأخبروه بذلك فقال لهم ﷺ هو فضل الله يؤتيه من يشاء.

ويرتب على هذا من الفقه أننا مطلوبون بجميع فرائض الدين ومندوباته وتطوعاته والشأن أن يقدم الفرض ثم الأعلى فالأعلى من جميع المندوبات ومن وسعه عمل الكل فنعم ما فعل وإن فعل الأدنى من المندوبات مع القدرة على الأعلى فقد ترك ما هو المستحب لكن لم يخل نفسه من الخير فإن لم يفعل من المندوبات شيئاً فقد غبن نفسه غبناً كثيراً فليجتنب الشر فإنه مأجور في ذلك فإن لم يفعل ذهب عنه الدين ولا علم عنده نساء الله العافية بمنه. وفيه رد على بعض الأصوليين الذين يقولون إن الترك لا يؤجر عليه لأنه ليس بعمل لقد =

المذكورة، فإنه يمكنه خصلة أخرى من أن يعمل بيده فيتصدق، أو أن يغيث الملهوف، أو أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أو يمسك عن الشر، فمن أمكنه جميع ذلك فليفعل الجميع.

= أخطؤوا الطريق وضلوا ضلالاً بعيداً لكونهم أوجبوا الثواب بمجرد عقولهم وتركوا الكتاب والسنة فأما الكتاب فقولته تعالى: ﴿إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: 38] والانتهاه هو ترك الشيء لا شك فيه وأما السنة فمنها نصه عليه السلام في هذا الحديث بقوله عليه السلام: «وليمسك عن الشر فإنها له صدقة» جمع جميع أفعال البر في قوله عليه السلام بالمعروف وجمع أيضاً جميع أنواع الشر بقوله عليه السلام وليمسك عن الشر أي جميع أنواع الشر قال فإنها أي من فعل شيئاً من هذه الصفات المذكورة أو ترك شيئاً من هذه الصفات المذمومة فإن ذلك صدقة له ولا يخطر لك أن تقول بمجموعها تكون الصدقة فهذا لا يعطيه اللفظ وهو مذهب المعتزلة لأنهم يقولون لا تقبل الحسنة حتى لا تعمل سيئة وأهل السنة والجمهور على خلاف ذلك لقوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) [الزلة: 7، 8] وقوله عليه السلام في حديث غيره: «اتق محارم الله تكن أعبد الناس». والآي والأحاديث في هذا كثير فسيحان من حرهم طريق الرشاد. وهنا تنبيه وهو انظر إلى حكمة الشرع فإنه كيف جعلك في إدخال الراحة والسرور على نفس غيرك مأجوراً إذا كان لله وإدخال الضرر أو التغيير عليها مأثوماً ومعاقباً وفي إدخالك التشويش على نفسك أو المجاهدة لها إذا كانت لله كنت مأجوراً على ذلك ولذلك قال الخضر لموسى عليهما السلام: «وزعزع بالخوف قلبك فإن ذلك مما يرضي ربك» فانظر هل تعرف لذلك حكمة أم هو مما يلقي تعبدًا أو امتثالاً لا غير قد تقدم الكلام في غير ما موضع أن الحكيم لا يفعل شيئاً إلا عن حكمة والحكمة هنا خفية ظاهرة وهي والله أعلم لأن السرور إذا أدخلته على نفسه وإن ادعيت أنه لله فقلما يسلم من دسيسة النفس من أجل حفظها وهو من باب سد الذريعة وهي قاعدة كلية في الشرع مثال ذلك جعل مكة محلاً للجذب وعدم الزرع والمشقة التي في الوصول إليها حتى إن المشي إليها والإقامة بها تتحقق لله لأنه ليس في ذلك كله شيء يلائم النفس بخلاف أن لو كانت مثل دمشق في الفواكه والخضر قلما كانت العبادة تخلص فيها من أجل حظ النفوس في الخصب والفرجة ولوجه آخر أيضاً فإن إدخال السرور على الغير إذا كان لله خالصاً قلما يخلو من تعب النفس بوجه ما أقل ما فيه أنها تريد جمع الحظوظ من الخير لها وكونها تؤثر بها غيرها فقد حصل لها تعب في الباطن وهو أشده فتمحضت العبادة بالإخلاص الذي هو أصلها لقوله عز وجل: ﴿مُخْلِصِينَ﴾ فبين الإخلاص بأسبابه حتى يكون ذلك عوناً من الله لعبده ولذلك قال يمين بن رزق رحمه الله وهو من أجل أهل الطريقين: نظرت في الأمر يعني العبادة فلم أر شيئاً أعون عليها من الغربة من أجل نفي الدسائس التي للنفس مع الاستيطان والأهل والجيران ومنهم من قال إذا كان في الغربة إصلاح ديني، فلا أوحش الله من الأهل والوطن وهمتي بالله وعزمي في إصلاح ديني.

والمقصود من هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر، ولا سيما في حق من لا يقدر عليها.

ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة على فاعلها وأجر الفرض أكثر من النفل لقوله ﷺ: «وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب مما افترضته عليه».

قال إمام الحرمين عن بعض العلماء: ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة.

ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله، وهي إما بالمال أو بغيره، والمال إما حاصل أو مكتسب، وغير المال إما فعل وهو الإعانة، وإما ترك وهو الإمساك. انتهى.

وقيل: إن الترك فعل؛ لأنه جعل الإمساك والكف عن الشر صدقة، ولا خلاف أن الصدقة فعل.

وقال الشيخ أبو مُحَمَّد بن أبي جمرة: ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها، أو يقوم مقامها وهو العمل والنفع.

وعند العجز عن ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإعانة.

وعند عدم ذلك ندب إلى فعل المعروف، أي: من سوى ما تقدم كإمالة الأذى.

وعند عدم ذلك ندب إلى الصَّلاة، فإن لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب.

قَالَ: ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المندوبات إذا كان عجزه عن غير اختيار. انتهى.

وأشار بالصلاة إلى ما وقع في آخر حديث أبي ذر رضي الله عنه، عن مسلم: ويجزئ عن ذلك كله ركعتا الضحى.

وهو يؤيد ما تقدم أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض؛ لأن الزكاة لا تكمل الصلاة وبالعكس، فدل على افتراق الصدقتين. واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف، وهو من فروض الكفاية، فكيف يجزئ عن صلاة الضحى وهي من التطوعات وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فسقط به الفرض فلو تركه هو أجزاء عنه صلاة الضحى؛ لأنه سقط عن الفرض بحصوله من غيره.

وقال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثلاثمائة والستين حسنة التي يستحب للمرء أن يسعى في تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التي هي بعددها لا لأن المراد أن صلاة الضحى تغني عن المراد الأمر بالمعروف وما ذكر معه وإنما كان كذلك؛ لأن الصلاة عمل لجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة.

ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلاثمائة وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القرآن صدقة، وكأن صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته، وقد أشار في حديث أبي ذر رضي الله عنه إلى أن صدقة السلامي نهائية؛ لقوله: يصبح على كل سلامي من أحدهم.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه: كل يوم تطلع الشمس.

وفي حديث عائشة رضي الله عنها: فيمسي وقد زحزح نفسه عن النار.

وفي الحديث: أن الأحكام تجري على الغالب؛ لأن في المسلمين من يأخذ الصدقة المأمور بصرفها، وقد قال: على كل مسلم صدقة.

وفيه أيضًا: مراجعة العالم في المجمع، وتخصيص العام. وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة، وتقدم النفس على الغير، والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه.

ورجال إسناده الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي، وفيه رواية الابن عن أبيه عن جده. وقد أخرج عنه مسلم والنسائي في الزكاة.

31 - باب: قَدُرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ⁽¹⁾

31 - باب: قَدُرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ

(باب) بالتنوين (قَدُرُ كَمْ) بالنصب على أنه مفعول قوله: (يُعْطَى) أي: المزكي (مِنَ الزَّكَاةِ) أي: المفروضة (و) كم يعطي المتصدق من (الصَّدَقَةِ) أي: المسنونة، ويروى قوله يعطى على البناء للمفعول وقوله: (قدر) على هذا مرفوع على أنه مبتدأ.

وقال الزين ابن المنير: عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص، إذ لو اقتصر على الزكاة لأوهم أن غيرها بخلافها، وحذف مفعول يعطي اقتصاراً لكونهم ثمانية أصناف، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب، وهو محكي عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال مُحَمَّدُ بن الحسن: لا بأس به. انتهى.

وتعقبه العيني، وقال: ليت شعري كم من ليلة سهر هذا القائل حتى سطر هذا الكلام الذي تمجّه الأسماع، وكيف يدل ذلك على الرد على أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال ابن المنير أَيْضًا: لفظ الصدقة يعمّ الفرض والنفل والزكاة كذلك، لكنها لا تطلق غالباً إلا على الفرض دون التطوع، فهي أخص من الصدقة من هذا الوجه، وقد تكرر في الأحاديث إطلاق لفظ الصدقة على المفروضة، ولكن الأغلب التفرقة.

(وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ) على البناء للفاعل نصب شاء، وهو عطف على قوله: قدر

(1) قال الحافظ: قال الزين ابن المنير: عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب وهو محكي عن أبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن لا بأس به. اهـ.
وتعقبه فقال: ليت شعري؛ كم من ليلة سهر هذا القائل حتى سطر هذا الكلام الذي تمجّه الأسماع، وكيف يدل ذلك على الرد على أبي حنيفة، انتهى.
ولم أتحصل أنا أيضاً بعد أنه كيف يكون هذا ردّاً على من يكره إعطاء قدر النصاب لواحد فإن العطية الواردة في الحديث هي شاة واحدة وهي ليست بنصاب، وأيضاً لو سلم الرد فهو على غير الحنفية أقرب، فقد قال الخرقى إن أعطاها كلها في صنف واحد أجزأه إذا لم يخرجها إلى الغنى، قال الموفق: قول الخرقى إذا لم يخرجها إلى الغنى يعني به الغنى المانع من أخذ الزكاة، =

1446 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ

حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ،

كَمْ يُعْطَى وَيُرَى عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعِ شَاةٍ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ شَاةٌ فِي الرِّكَاءِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَتْ كَامِلَةً؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ نَصَّ عَلَى الشَّاةِ كَامِلَةً فِي مَوْضِعٍ يُوْخَذُ فِيهِ الشَّاةُ، فَإِذَا أُعْطِيَ جِزْءٌ مِنْهَا لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا فِي الصَّدَقَةِ فَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الشَّاةَ كُلَّهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ جِزْءًا مِنْهَا عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ الْيَرْبُوعِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ) عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ نَافِعٍ الْحَنَاطِيُّ بِالنُّونِ صَاحِبُ الطَّعَامِ الْمَدَائِنِيِّ الْمَشْهُورُ بِأَبِي شَهَابٍ الْأَصْغَرِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً وَأَمَّا الْأَكْبَرُ فَيَجِيءُ ذِكْرُهُ فِي بَابِ الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ) بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ مَمْدُودًا هُوَ ابْنُ مَهْرَانَ، (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أُمُّ الْهَذِيلِ الْأَنْصَارِيَّةِ أُخْتُ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ،

وظَاهِرُ قَوْلِ الْخُرْقِيِّ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَنَى وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا يَغْنِيهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعَ، وَذَكَرَهُ أَصْحَابُهُ فَتَعَيَّنَ حَمْلُ كَلَامِ الْخُرْقِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ زِيَادَةً عَلَى مَا يَحْصُلُ بِهِ الْغَنَى، وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ يُعْطَى الْفُلًا وَأَكْثَرُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يَزَادَ عَلَى الْمَائَتَيْنِ، وَلَنَا أَنَّ الْغَنَى لَوْ كَانَ سَابِقًا مَنَعَ فَيَمْنَعُ إِذَا قَارَنَ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ اهـ.

وَإِذَا عُرِفَتْ ذَلِكَ فَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ لَوْ أَشَارَ إِلَى الرَّدِّ فَيَكُونُ رَدًّا عَلَى غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ إِذْ لَمْ يَجُوزُوا دَفْعَ النَّصَابِ وَجَعَلُوهُ كَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ، وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَشِرْ إِلَى الرَّدِّ أَصْلًا لَا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ وَلَا عَلَى غَيْرِهَا بَلْ أَشَارَ بِالسُّؤَالِ بِقَوْلِهِ قَدَرَ كَمْ يُعْطَى؟ إِلَى هَذَا الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الْأُثْمَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهُ سَابِقًا، وَمَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ فِي ذَلِكَ مَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَكَرِهَ إِعْطَاءَ فَقِيرٍ نَصَابًا أَوْ أَكْثَرَ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ مَدْيُونًا أَوْ كَانَ صَاحِبَ عِيَالٍ بَحِيثٍ لَوْ فَرَقَهُ عَلَيْهِمْ لَا يَخْصُ كُلًّا، أَوْ لَا يُفْضَلُ بَعْدَ دِينِهِ نَصَابًا، انْتَهَى. وَقَالَ السَّنْدِيُّ قَوْلُهُ «بَابُ قَدَرَ كَمْ يُعْطَى؟» إلخ، كَثِيرًا مَا يَذْكُرُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّرْجُمَةِ أَشْيَاءَ، وَيَسْتَخْرِجُ لَهَا أَحَادِيثَ فَرُبَّمَا لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ اسْتِخْرَاجُ الْأَحَادِيثِ إِلَّا لِبَعْضِهَا، وَلَعَلَّ هَذَا الْبَابَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يُوَافِقُ إِلَّا الْجِزْءَ الْأَخِيرَ مِنَ التَّرْجُمَةِ وَهُوَ وَمَنْ أُعْطِيَ شَاةً، وَرُبَّمَا يَقَالُ: إِنَّهُ اكْتَفَى فِي الْجِزْءِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ مَا وَرَدَ فِي الشَّرْعِ لِلْقَدْرِ حَدٌّ، وَنَبِهَ عَلَيْهِ بِعَدَمِ ذِكْرِ حَدِيثٍ لَهُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّحْدِيدِ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْعِ فَإِذَا لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ فَالْوَجْهُ الْقَوْلُ بِالْإِطْلَاقِ، فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِكَرَاهَةِ قَدْرِ النَّصَابِ، انْتَهَى. قُلْتُ: أَوْ عَلَى غَيْرِ الْحَنْفِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ الْجَوَازِ انْتَهَى.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ نُسَيْبَةَ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ، فَقَالَ: «هَاتِ،

(عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) بفتح المهملة نسيبة بضم النون وقد مر ذكرها في باب التيمن في الوضوء (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: بُعِثَ) على البناء للمفعول (إِلَى نُسَيْبَةَ) أم عطية (الْأَنْصَارِيَّةِ) بضم النون وفتح السين مصغراً وفي رواية نسيبة بفتح فبكر مكبراً، تريد بها نفسه فالسياق يقتضي أن تقول: بعث إليّ، لكن وضع الظاهر موضع المضمر إما على سبيل الالتفات، وإما على سبيل التجريد من نفسها شخصاً اسمه نسيبة.

(بِشَاةٍ) من الصدقة وفي نسخة بعث على البناء للفاعل، والباعث هو النَّبِيُّ ﷺ على ما في صحيح مسلم بسنده عن حفصة عن أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: بعث إلى رسول الله ﷺ بشاة من الصدقة، فبعث إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بشيء، فلما جاء رسول الله ﷺ إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقال: «هل عندكم شيء؟» فقالت، إلا أن نسيبة بعثت إلينا الشاة التي بعثتم بها إليها، قَالَ: إنها بلغت محلها».

(فَأَرْسَلَتْ) نسيبة (إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْهَا) أي: من الشاة، وزاد ابن السكن هنا عن الفربري قَالَ أبو عبد الله، أي: الْبُخَارِيُّ: نسيبة هي أم عطية. ويروى بعثت على البناء للفاعل إليّ بتشديد الياء نسيبة بالرفع على الفاعلية بشاة، فأرسلت بضم التاء إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فعلى هذا يكون المبعوث إليه هي حفصة، فتأمل.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟») ولمسلم: هل عندكم شيء كما تقدم، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(فَقُلْتُ) وفي رواية: فقالت: (لَا) أي: لا شيء عندنا (إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ نُسَيْبَةَ) أم عطية (مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ⁽¹⁾) فقال ﷺ: (هَاتِ) أصله هاتي حذف منه الياء تخفيفاً قَالَ الخليل أصل هات آت من أتى يؤتي قلبت الألف هاء.

(1) وفي رواية: من ذلك الشاة فيكون الشاة من قبيل لحماته يطلق على الذكر والأنثى وأرادت التنبيه على أن ذلك كان شاة ذكراً فقال الجوهرى: الشاة من الغنم يذكر ويؤنث.

فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا»⁽¹⁾.

32 - بَابُ زَكَاةِ الْوَرِقِ

1447 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ.....»

(فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا) بكسر الحاء، أي: وصلت إلى الموضع الذي يحل فيه ويستقر، يعني: أنه قد حصل المقصود منها من ثواب التصديق، ثم صارت ملكاً لمن وصلت إليه، فصحت إبدائها، وقال ابن الجوزي هذا مثل قوله ﷺ في بريرة: «هو لها صدقة ولنا هدية»، وإنما قَالَ ذَلِكَ؛ لأنه كان يحرم عليه ﷺ أكل الصدقة. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن لها جزءين:

أحدهما: مقدار ما يعطي، ويطابق إرسال نسيبة إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من تلك الشاة التي أرسلها النَّبِيُّ ﷺ من الصدقة.

والجزء الثاني: ومن أعطى شاة ويطابق إرسال النَّبِيِّ ﷺ إليها بشاة كاملة، قاله الْعَيْنِيُّ، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْهَبَةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ.

32 - بَابُ زَكَاةِ الْوَرِقِ

(بَابُ زَكَاةِ الْوَرِقِ) بفتح الواو وكسر الراء وتسكن الراء أيضًا، أي: الفضة قدم هذا الباب على سائر الأموال الزكوية لكثرة دوران الفضة في أيدي الناس ورواجها بكل مكان.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ) بكسر الزاي وبالنون، وقد مر في باب تفاضل أهل الإيمان، (عَنْ أَبِيهِ) يَحْيَى بن عمار، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ) بفتح المعجمة وسكون الواو آخره مهملة ويروى خمس بالتونين وبالإضافة.

(1) طرفاه 1494، 2579 - تحفة 18125.

أخرجه مسلم في الزكاة باب إباحة الهدية للنبي ﷺ. رقم 1076.

صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ،

(صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) بيان للذود.

(وَلَيْسَ فِيهَا دُونُ خُمْسِ أَوَاقٍ) بالتنوين كجوار من الورق مضروبًا وغير مضروب وروي بإثبات التحتانية مشددًا ومخففًا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتانية وحكى اللحياني وقية بحذف الألف وفتح الواو.

(صَدَقَةٌ) والأوقية أربعون درهماً بالاتفاق، كما مر في باب ما أدى زكاته فليس بكنز، والجملة مائتا درهم.

قَالَ الْقُسْطَلَانِي: وذلك أربعمائة نصف معاملة الآن بمصر. ولا شيء في المغشوش حتى يبلغ خالصه⁽¹⁾ نصابًا، والاعتبار بوزن مكة تحديدًا حتى لو نقص بعض حبة، أو في بعض الموازين دون بعض، لم تجب، والقدر المجمع منها الذي هو ربع العشر خمسة دراهم وهي عشرة أنصاف. وهذا هو موضع الترجمة هذا.

وأما الذهب، ففي عشرين مثقالًا من ربع العشر؛ لحديث أبي داود بإسناد صحيح أو حسن، عن علي رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وليس في أقل من عشرين دينارًا شيء، وفي عشرين نصف دينار، فنصاب الذهب أربعمائة قيراط، وسبعة وخمسون قيراطًا وسبع ثلث قيراط، ووزنه ثلاث حبات وزنة أربع خمس حبة أو ثمن حبة وخمس وثمان حبة وهي من الشعير المتوسط الذي لم يقشر بل قطع من طرفي الحبة من ما دق وطال. وإنما كان القيراط ما ذكر؛ لأنه ثلثه أثمان الدانق الذي هو سدس درهم وهو ثمان شعيرات وخمسة شعيرة على الأرجح اضربها في ستة يحصل خمسون شعيرة وخمسة شعيرة، وذلك هو الدرهم الإسلامي الذي هو ستة عشر قيراطًا، زد عليه ثلاثة أسباعه من الحب وهي إحدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة فيكون الدينار الشرعي الذي هو مثقال اثنتين وسبعين حبة ويكون النصاب ألفًا وأربعمائة حبة وأربعين حبة وإنما زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه من الحب؛ لأن المثقال درهم وثلاثة أسباعه.

(1) وفي الدرر: ما غلب خالصه خالص أي: في حكم الخالص ذهبًا أو فضة، وما غلب غشه بقوم؛ لأنه في حكم العروض. واختلف في المساوي يعني إن كان الغش والفضة سواء، ذكر أبو نصر أنه يجب فيه الزكاة احتياطًا، وقيل يجب درهمان ونصف.

وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ⁽¹⁾.

ومنهم من ضبط الدرهم والدينار بحب الخردل البري فقال المثلقال ستة آلاف حبة والدرهم أربعة آلاف ومائتان؛ لأن الدرهم سبعة أعشار المثلقال كما تقرر. ونقل بعضهم عن المحققين أن ضبطه بالخردل المذكور أجود لقلة التفاوت فيه. وعلى هذا الضبط فالنصاب مائة ألف خردلة وعشرون ألف خردلة. والدانق سبعمائة خردلة والقيراط مائتا خردلة واثنان وستون خردلة ونصف خردلة فيكون النصاب بالدرهم ثمانية وعشرين درهماً وأربعة أسباع درهم؛ لأن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وذلك اثنان وعشرون قيراطاً وستة أسباع قيراط فإذا ضرب ذلك في عشرين عدد المثاقيل التي هي النصاب يبلغ ما ذكر أولاً من القيراط. وإذا أردت معرفة قدر النصاب الشرعي بدنانير مصر الآن التي كل واحد منها درهم وثمان وعشر قيراطاً فاضربها في خمسة وعشرين أشرفياً تبلغ أربع مائة وخمسين قيراط يفضل مما تقدم سبعة قيراط وسبع قيراط أنسبها لثمانية عشر يكون سبعمائة وتسعها فيكون النصاب خمسة وعشرين أشرفياً وسبعي أشرفي وتسعة. وهما من الفضة تسعة أنصاف وخمسة أسداس نصف فضة ونصف سدسه وثلاث سبع نصف سدس وهذه الكسور بالفلوس أحد عشر درهماً وثلاث سبع درهم. وقدر الزكاة من النصاب خمسة أثمان أشرفي وخمسة أثمان ثمن تسعة. وذلك بالفضة خمسة عشر نصف وخمسة أسداس نصف فضة وثلاثة أسباع نصف سدسه وثلاث سبع نصف سدسه. وذلك عشرة دراهم فلوساً وثلاثة أسباع درهم وثلاث سبعة. وحينئذ فزكاة النصاب خمسة أثمان أشرفي وربع عشره وهو من الفضة ستة عشر نصفاً وربع نصف فضة كذا حرره الشَّيْخُ شمس الدين مُحَمَّدُ ابن الشَّيْخِ الحافظ فخر الدين الديمي وصوبه غير واحد من الأئمة.

(وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ) وقد تقدم أن الوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث بالبغدادي، فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي، أي: ليس فيما دون ذلك من الثمار والحبوب.

(صَدَقَةٌ) وهذا عند غير أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كما تقدم، وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى في باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: سَمِعَ أَبَاهُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: بِهَذَا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابن عبد المجيد الثقفي: (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، وفي رواية: حَدَّثَنَا (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الْأَنْصَارِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو) أنه (سَمِعَ أَبَاهُ) يَحْيَى (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخَدْرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قَالَ: (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: بِهَذَا) الحديث، وهذا طريق آخر في الحديث المذكور. وفائدة إيراد تقييده للتصريح بسماع عمرو بن يَحْيَى من أبيه في هذا الطريق، بخلاف الأول، فإنه بالعنعنة. وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الستة. وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وهذا هو الأغلب، إلا أنني وجدته من رواية سهيل عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومن طريق مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: ورواية سهيل في الأموال لأبي عبيد، ورواية مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ. وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَجَاءَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَكَذَا مِنْ عَائِشَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. أَخْرَجَ أَحَادِيثَ الْأَرْبَعَةِ الدَّارِقُطْنِي. وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو عُبَيْدٍ أَيْضًا. انتهى.

فأما حديث سهيل في كتاب الأموال لأبي عبيد، فمثل حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وأما حديث مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطائفي عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ زَكَاةٌ فِي كَرَمِهِ، وَلَا فِي زَرْعِهِ إِذَا كَانَ أَقْلٌ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ» أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَخْرُجْ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا، لَكِنْ بزيادة أبي سعيد مع جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَدَقَةَ فِي الزَّرْعِ، وَلَا فِي الْكَرَمِ، وَلَا فِي النَّخْلِ؛ إِلَّا مَا بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَذَلِكَ مِائَةٌ فَرَقٌ».

وأما حديث جابر أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذُودٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ».

وأما حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسٍ ذُودٍ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنَ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ شَيْءٌ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ شَيْءٌ، وَالْعَشْرُ فِي التَّمْرِ وَالزَّبِيبِ وَالْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَمَا سَقَى سَيْحًا فِيهِ الْعَشْرُ، وَمَا سَقَى بِالْغَرْبِ فِيهِ نِصْفُ الْعَشْرِ»، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ هُوَ ابْنُ الْمَخَارِقِ أَبُو أُمَيَّةَ الْبَصْرِيُّ ضَعِيفٌ.

وأما حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَرواه الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ صَالِحِ ابْنِ مُوسَى، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: حَزَّتِ السَّنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ زَكَاةٌ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا، وَذَلِكَ ثَلَاثُمِائَةِ صَاعٍ مِنَ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّبِيبِ، وَلَيْسَ فِيْمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ مِنَ الْخَضِرَاوَاتِ زَكَاةٌ.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: صَالِحُ بْنُ مُوسَى ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَضَعْفُهُ أَيْضًا ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَهُوَ مِنْ وَلَدِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، يُقَالُ لَهُ: الطَّلْحِيُّ.

وأما حديث أبي رافع، فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذُودٍ صَدَقَةٌ، وَلَا فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ».

وأما حديث مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، فَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي كَثِيرٍ مَوْلَى ابْنِ جَحْشٍ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا، وَمِنْ كُلِّ مِائَتِي دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ

صدقة، ولا فيما دون خمس ذود صدقة، وليس في الخضراوات صدقة، وأبو كثير هذا ذكره أبو عمر بن عبد البر في كتاب الكنى ممن لا يُعرف اسمه، وقال: روى عن العلاء بن عبد الرحمن. وفيه عبد الله بن شبيب ضعفه ابن حبان.

قال الحافظ العسقلاني: ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم تبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسي، فإنه انفرد بقوله: أهل كل بلد يتعاملون بدراهمهم.

وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة لدراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد، وكذا فرق المريسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا بالوزن، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب: أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدرا لو ضُمَّ إليه قيمة الغش من النحاس مثلاً لبلغ النصاب تجب فيه كما نقل عن الحنفية واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة، خلافاً لمن سامح في نقص يسير كما نقل عن بعض المالكية.

وأما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال من رواية ليث بن أبي سليم عن نافع ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً، ورواه أيضاً مَوْفُوعاً عليه.

وفي الباب أَيْضاً عن ابن حزم أَخْرَجَهُ ابن حبان في صحيحه في رواية سليمان بن داود، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم، عَنْ أَبِيهِ، عن جده أن النَّبِيَّ ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات، فذكر الحديث، وفيه كل خمس أواق من الورقة خمسة دراهم وما زاد ففي كل أربعين درهماً درهم، وليس فيما دون خمس أواق شيء. وقال ابن حبان: سليمان هو ابن داود الخولاني.

وقال التَّسَائِيّ وغيره: الأشبه أنه سليمان بن أرقم، وهو متروك.

فائدة:

أجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون العشريات.

33 - بَابُ الْعَرَضِ فِي الزَّكَاةِ

وَقَالَ طَاوُسٌ: قَالَ مُعَاذُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ: «اَتُّنُونِي بِعَرَضٍ ثِيَابٍ

33 - بَابُ الْعَرَضِ فِي الزَّكَاةِ

(بَاب) جواز أخذ (العَرَض) بفتح العين وسكون الراء وبالضاد المعجمة، هو خلاف الدراهم والدنانير التي هي قيم الأشياء، وبفتح العين، أي: الراء، ما كان عارضاً لك من مال قلّ أو كثر، يقال: الدنيا عَرَضٌ حاضِرٌ، يأكل منها البر والفاجر، فكل عرض بالسكون عرض بالفتح بدون العكس، والعرض يجمع على عروض، وقال ابن قرقول: قوله ﷺ: «ليس الغنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى القلب»، فهو بفتح الراء، يعني: كثرة المال والمتاع. وسمي عرضاً؛ لأنه عارض يعرض فيزول ويفنى.

ومنه: قوله يبيع دينه بعرض من الدنيا، أي: بمتاع منها ذاهب فأن. والعرض ما عدا العين، قاله أبو زيد. وقال الأصمعي: ما كان من مال غير نقد. وقال أبو عبيد: ما عدا الحيوان والعقار والمكيل والموزون. وفي الصحاح: العرض: المتاع، وكل شيء سوى الدراهم والدنانير. وقال أبو عبيد: العروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيل، ولا وزن، ولا يكون حيواناً، ولا عقاراً.

أما العَرَض: بكسر العين وسكون الراء فهو بمعنى: النفس، يقال: أكرمت عرضي عنه، أي: صنت عنه نفسي، وفلان نقي العرض، أي: بريء من أن يشتم أو يعاب، وقد قيل: عرض الرجل: حسبه. وقال الشاعر:

أصون عرضي بمالي لا أدنسه لا بارك الله بعد العرض في مالي
والعَرَض: بضم العين ناحية الشيء من أي وجه جئته. ورأيته في عرض الناس، أي: فيما بينهم.

(في الزَّكَاةِ، وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن ذكوان، وهذا تعليق رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس وكذا رواه يحيى بن آدم من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمرو بن دينار كلاهما عن طاوس.

(قَالَ مُعَاذٌ) هو ابن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لِأَهْلِ الْيَمَنِ: اَتُّنُونِي بِعَرَضٍ ثِيَابٍ) بالتثنية في قوله: بعرض، على أن قوله: ثياب، بدل أو عطف بيان. ويروى

خَمِيصٍ أَوْ لَبِيسٍ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ».

بإضافة عرض إلى ثياب، من قبيل شجر أراك، أو الإضافة بانية، فافهم.
(خَمِيصٍ) بفتح الخاء المعجمة وآخره صاد مهملة بيان لسابقه، أي: خميصه بالتاء، وإنما ذكره على إرادة الثوب، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: هي كساء أسود مربع له علمان، وقال الداوودي والجوهري: ثوب خميس بالسين، ويقال أيضًا: خموس، وهو الثوب الذي طوله خمسة أذرع، يعني: الصغير من الثياب، وفي مجمع الغرائب أول من عمله ملك يقال له: الخميس، وفي المغيث الخميس: الثوب المخموس الذي طوله خمسة أذرع، وقال ابن التين: لا وجه لأن يكون بالصاد، فإن صحت الرواية بالصاد، فيكون مذكر الخميصه فاستعاره لها، وقال القاضي عياض: ذكره البُخَارِيُّ بالصاد، وأما أبو عبيد فذكره بالسين، فقال: كأن معاذًا عنى الصفيق من الثياب.

(أَوْ لَبِيسٍ) بفتح اللام وكسر الموحدة المخففة فعيل بمعنى: ملبوس. وقال ابن التين: ولو كان أراد الاسم لقال: لبوس؛ لأن اللبوس كل ما يلبس من ثياب ودرع.

(فِي الصَّدَقَةِ) هذا يرد قول من قَالَ إِنْ ذَلِكَ كَانَ فِي الْخَرَجِ. وحكى البيهقي أن بعضهم قَالَ فِيهِ: من الجزية، بدل قوله: في الصدقة، فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال، لكن المشهور الأول، وقد رواه ابن شعبة عن وكيع، عن الثَّوْرِيِّ، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس: أن معاذًا كان يأخذ العروض في الصدقة، وسيأتي الكلام فيه قريبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ) بضم الذال المعجمة وتخفيف الراء وقوله: (أَهْوَنُ) أي: أسهل (عَلَيْكُمْ) خبر مبتدأ محذوف هو هو وعبر بعلی دون اللام لإرادة معنى تسلط السهولة عليهم.

(وَخَيْرٌ) أي: أرفق (لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ) لأن مؤونة النقل ثقيلة، فرأى الأخف في ذلك خيرا من الأثقل. وبهذا الحديث احتج أصحابنا الحنفية في جواز دفع القيم في الزكوات، ولهذا قَالَ ابن رشيد: وافق البُخَارِيُّ في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفته لهم، لكن قاده إلى ذلك الدليل لمن أجاب

الجمهور عن قصة معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى.

وفي جملة ما أجابوا به أنه مرسل، فإن هذا التعليق وإن كان صحيح الإسناد إلى طاوس، لكن طاوس لم يسمع من معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيكون نعم إيراد المؤلف له في معرض الاحتجاج يقتضي قوته عنده. ومنها ما قاله عبد الوهاب المالكي: إن المراد بالصدقة الجزية؛ لأنهم يطلقونها عليها من تضعيف الواجب حذرا من العار.

وقال البيهقي: وهذا الأليق بمعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والأشبه بما أمر به النَّبِيُّ ﷺ من أخذ الجنس في الصدقات، وأخذ الدينار، وعدله وثياب اليمن في الجزية. قالوا: ويدل عليه نقله إلى المدينة ومذهب معاذ أن النقل في الصدقات ممتنع. ويدل عليه أيضًا إضافتها إلى المهاجرين والأنصار حيث قَالَ: وخير لأصحاب النَّبِيِّ ﷺ بالمدينة، والجزية تستحق بالهجرة والنصرة، وأما الزَّكَاةُ فتستحق بالفقر والمسكنة.

ومما قالوا في الجواب أيضًا ما قاله الإسماعيلي: أن قوله: ائتوني بعرض ثياب معناه: ائتوني به أخذه منكم مكان الشعير والذرة الذي أخذه شراء، فيكون بأخذه قد بلغ محله، ثم يأخذه مكان ما يشتريه مما هو أوسع عندهم وأنفع للأخذ، قَالَ: ويؤيده أنها لو كانت من الزَّكَاة، لم تكن مردودة على أصحاب النَّبِيِّ ﷺ بالمدينة دون غيرهم وقد أمره النَّبِيُّ ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردهم إلى فقرائهم.

وأما الجواب عن ذلك كله: فهو أن قولهم: إنه مرسل لا يرد علينا، فإن المرسل حجة عندنا، وأن قولهم: المراد بالصدقة الجزية، يجاب عنه بأربعة أوجه:

الأول: أنه قَالَ: مكان الشعير والذرة، وذلك غير واجب في الجزية بالإجماع، بل الجزية حينئذ كانت من النقيدين.

الثاني: أن المنصوص عليه لفظ الصدقة، كما في لفظ البُخَارِيِّ، والجزية صغار لا صدقة ومسميها بالصدقة مكابر.

الثالث: أنه قَالَ حين بعثه رسول الله ﷺ لأخذ زكاتهم، وفعله امتثال لما

بعث من أجله وسببه وهو الزكاة، فكيف تحمل على الجزية.

الرابع: أن الخطاب مع المسلمين؛ لأنه بين لهم ما فيه من النفع لأنفسهم وللمهاجرين والأنصار.

وأن قولهم: مذهب معاذ أن النقل في الصدقات ممتنع، لا أصل له؛ لأنه لا ينسب إلى أحد من الصحابة مذهب في حياة رسول الله ﷺ.

وأن قولهم: ويدل عليه أيضًا إضافتها إلى المهاجرين والأنصار إلى آخره، ليس كذلك؛ لأنه لم يضاف الصدقة إليهم مطلقًا، بل أراد أنه خير للفقراء منهم فكأنه قال خير للفقراء منهم فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعربه بإعرابه وما نقل الزكاة إلى المدينة إلا بأمر رسول الله ﷺ وقد بعثه لذلك على أنه يجوز نقلها إلى قوم أحوج من الفقراء الذين هم هناك وفقراء المهاجرين والأنصار أحوج للهجرة وضيق حال المدينة في ذلك الوقت، على أنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة إلى الإمام ليتولى قسمتها، لا يقال إن الجزية كانت تسمى يومئذ بالصدقة فجاز أن يكون معاذ رضي الله عنه أراد ذلك بقوله في الصدقة كما قاله القاضي أبو محمد لأننا نقول رده السروجي بقوله ما أجهل هذا القائل بالنقل إنما جاءت تسمية الجزية باسم الصدقة من بني تغلب ونصارى العرب بالتماسهم في خلافة عمر رضي الله عنه قال هي جزية فسموها ما شئتم وما سماها المسلمون صدقة قط.

فإن قيل: قال الطرطوشي: قال معاذ رضي الله عنه للمهاجرين والأنصار بالمدينة، وفي المهاجرين بنو هاشم وبنو المطلب، ولا تحل لهم الصدقة، وفي الأنصار أغنياء لا تحل لهم الصدقة، فدل على أن المراد بها الجزية؟

فالجواب: إن هذا تعلق بحبال الهواء وخطب خطب العشواء فإن المراد منهم من يحل له الصدقة لا من تحرم عليه وكذا الجزية لا تصرف إلى جميع المهاجرين والأنصار بل إلى مصارفها المعروفة.

فإن قيل: إن قصة معاذ رضي الله عنه اجتهد منه، فلا حجة فيه؟
فالجواب: أن معاذ رضي الله عنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله إلى اليمن ما كان يصنع.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَأَمَّا خَالِدٌ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْآتِي مَوْصُولًا فِي بَابِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: 60]، ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بعد أربعة عشر بابًا حيث قَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ».

(وَأَمَّا خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ الْوَلِيدِ سَيْفُ اللَّهِ فَإِنْ كُمْ تَظْلَمُونَ خَالِدًا فَقَدْ (اخْتَبَسَ) وَيُرْوَى بزيادة فَقَدْ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْآتِيَةِ، أَي: وَقَفَ (أَذْرَاعَهُ) جَمَعَ دَرَعَ وَهِيَ الزَّرْدِيَّةُ، (وَأَعْتَدَهُ) بَضَمُ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ جَمَعَ عَتَدَ بِفَتْحَتَيْنِ. وَيُرْوَى وَأَعْتَدَهُ بِكَسْرِ التَّاءِ. وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ وَأَعْتَادَهُ وَهُوَ جَمْعُهُ أَيْضًا.

وقيل: جمع عتاد وبفتح العين، وهو ما يعده الرجل من الدواب والسلاح. وقيل: الخيل خاصة، يقال: فرس عتيد، أي: صلب، أو معد للركوب، أو سريع الوثوب. ويروى أعبده بضم الموحده جمع عبد حكاه القاضي عياض، والأول هو المشهور. ونقل ابن الأثير عن الدارقطني أن أحمد صوّبه، أي: الأول.

(فِي سَبِيلِ اللَّهِ) قَالَ النَّوَوِيُّ إِنَّهُمْ طَلَبُوا مِنْ خَالِدٍ زَكَاةَ أَعْتَادِهِ ظَنًّا أَنَّهَا لِلتَّجَارَةِ فَقَالَ لَهُمْ لَا زَكَاةَ عَلَيَّ فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنْ خَالِدًا مَنْعَ فَقَالَ إِنَّكُمْ تَظْلَمُونَهُ؛ لِأَنَّهُ حَبَسَهَا وَوَقَفَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَبْلَ الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ لَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِأَعْطَاهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَفَ أَمْوَالَهُ لِلَّهِ تَبَرعًا فَكَيْفَ يَشَحُّ بِالْوَاجِبِ عَلَيْهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَقْفِ الْمَنْقُولِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْكُوفِيِّينَ انْتَهَى. وَقَالَ الْبَدْرُ الدَّمَامِينِيُّ وَلَا أُدْرِي كَيْفَ يَنْتَهِضُ حَدِيثُ وَقْفِ خَالِدٍ لِأَذْرَاعِهِ وَأَعْتَدَهُ دَلِيلًا لِلْبَخَارِيِّ عَلَى اخْتِزَاعِ الْعُرُوضِ فِي الزَّكَاةِ وَوَجْهَ الْعَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ أَنْ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ مِنَ الْعُرُوضِ وَلَوْلَا أَنَّهُ وَقَفَهَا لِأَعْطَاهَا فِي وَجْهِ الزَّكَاةِ أَوْ لَمَّا صَحَّ مِنْهُ صَرْفُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَدَخَلَ فِي أَحَدِ مَصَارِيفِ الزَّكَاةِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: 60] فَلَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَاسْتَشْكَلَهُ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدَ بِأَنَّهُ إِذَا حَبَسَ تَعَيَّنَ مَصْرَفُهُ مِنْ حَيْثُ التَّحْبِيسِ فَلَا يَكُونُ مَصْرَفًا مِنْ حَيْثُ الزَّكَاةِ ثُمَّ تَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالتَّحْبِيسِ الْإِرْصَادَ لِذَلِكَ لَا الْوَقْفَ فَيَزُولُ الْإِشْكَالُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيَّكُمْ». فَلَمْ يَسْتَنْ صَدَقَةَ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِهَا. فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا وَسِخَابَهَا، وَلَمْ يَخْصُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعُرُوضِ.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) في حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجَهُ الْبُخَارِيُّ موصولاً في العيدين في باب العلم الذي في المصلى.

(تَصَدَّقْنَ) أي: أدّين صدقاتكن (وَلَوْ مِنْ حُلِيَّكُمْ) ولو كانت صدقاتكن من حليكن بضم الحاء المهملة وكسر اللام وتشديد المثناة التحتية، جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام، وهذا للمبالغة على مذهب من لا يوجب الزكاة في الحلي، وسيأتي مسألة الحلي في باب الزكاة على الأقارب إن شاء الله تعالى قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(فَلَمْ يَسْتَنْ) ﷺ (صَدَقَةَ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِهَا) وفي رواية: صدقة العرض بالعين بدل الفاء.

(فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا) بضم الخاء المعجمة وسكون الراء وبالصاد المهملة وهو الحلقة التي تعلق في الأذن وقال الْكُرْمَانِيُّ بكسر الخاء أيضاً.

(وَسِخَابَهَا) بكسر السين المهملة وبالحاء المعجمة وبعد الألف موحدة وهي القلادة التي تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما وتجعل في العنق قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(وَلَمْ يَخْصُ) ﷺ (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنَ الْعُرُوضِ) فقلوه: فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها، وقوله: ولم يخص الذهب والفضة من العروض، كل منهما ذكره الْبُخَارِيُّ بياناً لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة بأنه ﷺ أمرهن بالصدقة، فلم يعين الفرض من غيره فإن الصدقة مطلقة تتناول جميع أنواع الصدقات واجبها ونفلها، بل هذا اللفظ إذا أطلق يراد منه الكمال، وذلك في الفرض، فافهم⁽¹⁾.

ثم إلقاؤهن الخرص والسخاب مع أن السخاب ليس من ذهب ولا فضة بل من مسك وقرنفل ونحوهما وعدم رده ﷺ إياهما منهن دليل على أخذ العروض في الزكاة على أنه يمكن أن يقال إن قوله تصدقن مطلق يتناول جميع أنواع المتصدق به من النقدين والعروض وغيرهما فيكون قوله: ولو من حليكن

(1) وجه الفهم إشارة إلى ما قاله القسطلاني من أن الصدقة إذا أطلقت حملت على التطوع.

1448 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ.....

للمبالغة، أي: ولو لم يجدن إلا ذلك. وما قاله الإسماعيلي من أن هذا حث على الصدقة ولو من أنفس مال وليس في ذلك فرض فلو كان من الفروض لقال أدين صدقة أموال الكن. ففيه أن معنى قوله تصدقن أدين صدقاتكن والصدقة تتناول الفرض والنفل كما تقدم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المثنى بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة ابن عبد الله بن أنس.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) عبد الله، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ثُمَامَةُ) بضم المثناة وتخفيف الميم وهو ابن عبد الله أنس قاضي البصرة وهو عم عبد الله ابن المثنى.

(أَنَّ) جَدَّهُ (أَنَسًا) أي: ابن مالك خادم رسول الله ﷺ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا) أَنَّ أَبَا بَكْرٍ (الصدِّيقَ) (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ) الفريضة التي تؤخذ في زكاة الحيوان (الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ) بها، وفي بعض النسخ: ورسوله بالواو عطفًا على لفظ الجلالة، ومن جملة ما كتب له قوله: (وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ) بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين. وبنت المخاض بفتح الميم والخاء والضاد المعجمتين هي الأنثى من الإبل التي تم لها حول ودخلت في الثانية وبنت بالنصب على المفعولية. وفي نسخة بإضافة صدقة إلى بنت والمعنى ومن بلغت وثبتت عنده صدقة بنت مخاض.

(وَ) الحال إنها (لَيْسَتْ) بنت المخاض موجودة (عِنْدَهُ) وقوله (وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ) جملة حالية أيضًا وبنت اللبون بفتح اللام هي الأنثى من الإبل التي آن لأمها أن تلد فتصير لبونًا وذلك إذا تم لها ستان وطعت في الثالثة.

(فَإِنَّهَا) أي: بنت اللبون (تُقْبَلُ مِنْهُ) أي: من المزكي، أي: تؤخذ منه من الزكاة.

(وَ) لكن (يُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ) بضم الميم وتخفيف الصاد المهملة وتشديد

عَشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ»⁽¹⁾.

الدال المكسورة كمحدث أخذ الصدقة وهو الساعي الذي يأخذ الزكاة. (عَشْرِينَ ذِرْهَمًا) فضة من النقرة الخالصة وهي المراد بالدرهم الشرعية إذا أطلقت، (أَوْ شَاتَيْنِ) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل وذلك ليَجبر بها تفاوت سن الإبل ويسمى ذلك بالجبران.

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ) أي: عند المالك المزكي (بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا)⁽²⁾ وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ) أي: ذكر من الإبل طعن في السن الثالثة. وفي التلويح ابن لبون ذكر من متن الحديث الحديث ثم قال وفي المعلوم: أنه لا يكون إلا ذكرًا، وإنما قاله تأكيدًا كقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] وكقوله ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان.

(فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ) ويؤخذ مكانها وإن كان أقل قيمة منها ولا يكلف المزكي تحصيلها.

(وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ) لأنه وإن زاد بالسن لكنه نقص بالذكورة فاعتدلا. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث جواز إعطاء سن من الإبل بدل سن آخر ولما صح أيضًا إعطاء العامل الجبران صح العكس أيضًا ولما جاز أيضًا أخذ الشاة بدل تفاوت سن الإبل الواجب جاز أخذ العرض بدل الواجب.

وقال الحافظ العسقلاني ولو كان كذلك لكان يُنظر إلى ما بين السنين في القيمة فكان العرض يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة فلما قَدَّر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان كذلك هو الواجب في مثل ذلك ولولا تقدير الشارع لذلك لتعينت بنت المخاض مثلاً ولم يخبر أن تبدل بنت اللبون مع التفاوت والله أعلم.

ثم إنه اختلف في أن الخيار في الشاتين والدرهم للمالك أو للساعي قَالَ فِي التوضيح وعندنا أن الخيار في الشاتين والدرهم للمالك والساعي سواء. وفي

(1) أطرافه 1450، 1451، 1453، 1454، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة 6582.

(2) أي: على وجه الزكاة التي فرضها الله تعالى.

قول إن الخيرة إلى الساعي مُطْلَقًا فعلى هذا إن كان هو المعطي راعى المصلحة للمساكين. وكل منهما أصل بنفسه وليس ببدل؛ لأنه خير بينهما بحرف أو فعلم أن ذلك لا يجري مجرى تعديل القيمة لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة وإنما هو فرض شرعي كالغرة في الجنين والصاع في المصرة انتهى.

وقال صاحب الهداية: ومن وجب عليه سن فلم يوجد عنده أخذ المصدق أعلى منها ورد الفضل أو أخذ دونها وأخذ الفضل.

وقال أبو يوسف إذا وجب بنت مخاض ولم توجد أخذ ابن لبون. وبه قال مالك والشافعي وأحمد.

وعند أبي حنيفة ومحمد: لا يجوز ذلك إلا بطريق القيمة. وفي المبسوط يتعين ابن لبون عند عدم بنت مخاض في رواية عن أبي يوسف.

وفي البدائع: قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ إِنْ الْمَصْدُقُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ قِيَمَةَ الْوَاجِبِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَدُونَ وَأَخَذَ تَمَامَ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ مِنَ الدِّرَاهِمِ.

وقال صاحب البدائع: وقيل ينبغي أن يكون الخيار لصاحب السائمة إن شاء دفع الأفضل واسترد الفضل من الدراهم وإن شاء دفع الأدون ودفع الفضل من الدراهم؛ لأن دفع القيمة جائز في الزكاة والخيار في ذلك لصاحب المال دون المصدق إلا في فصل واحد وهو ما إذا أراد صاحب المال أن يدفع بعض العين لأجل الواجب فالمصدق بالخيار إن شاء أخذ ذلك وإن شاء لم يأخذ، كما إذا وجبت بنت لبون فأراد صاحب المال أن يدفع بعض الحق بطريق القيمة فالمصدق بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل لما فيه من عيب التشقيص.

ثم اعلم أن الأصل في هذا الباب أن دفع القيمة في الزكاة جائز عندنا وكذا في الكفارة وصدقة الفطر والعشر والخراج والنذر. وهو قول عمرو بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس ومعاذ رضي الله عنهم وكذا قول طاوس.

وقال الثَّوْرِيُّ: يجوز إخراج العروض في الزكاة إذا كانت بقيمتها وهو مذهب البُخَارِيِّ وإحدى الروایتين عن أحمد. ولو أعطى عرضاً عن ذهب وفضة قَالَ أَشْهَبُ يَجْزئُهُ.

وقال الطرطوشي: هذا قول يبين في جواز إخراج القيم في الزكوات، قَالَ

وأجمع أصحابنا على أنه لو أعطى فضة عن ذهب أجزأه وكذا إذا أعطى درهماً عن فضة عند مالك.

وقال سحنون: لا يجزئه وهو وجه للشافعية. وأجاز ابن حبيب دفع القيمة إذا رآه أحسن للمساكين وقال مالك والشافعي لا يجوز وهو قول داود هذا. وحديث الباب حجة لنا؛ لأن ابن لبون لا مدخل له في الزكاة إلا بطريق القيمة؛ لأن الذكر لا يجوز في الإبل إلا بالقيمة ولذلك احتج به البخاري أيضاً في جواز القيمة مع شدة مخالفته للحنفية.

ومن فوائد هذا الحديث: جواز الكتابة في الحديث، وقيل لمالك في الرجل يقول له العالم هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه قال لا أراه يجوز ولا يعجبني وروي عنه غير هذا أو أنه قال كتبت ليحيى بن سعيد بن وهب وغيره.

والمناولة أقوى الإجازة إذا صح الكتاب.

وفيه: حجة لجواز كتابة العلم ورجال إسناده هذا الحديث كلهم بصريون. وفيه: رواية الابن عن الأب ورواية الراوي عن جده وهي رواية ثمامة عن أنس رضي الله عنه ورواية الراوي عن عمه وهي رواية عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس. وأن هذا الإسناد مسلسل بالإنسيين.

وقد أخرج متن المؤلف في ستة مواضع من الزكاة هنا.

وفي باب لا يجمع بين متفرق.

وباب ما كان في خليطين.

وباب بلغت عنده صدقة مخاض.

وباب زكاة الغنم.

وباب لا تؤخذ في الصدقة هرمة. وأخرجها أيضاً في الخمس، والشركة، واللباس، وترك الحيل.

وقال صاحب التلويح في عشرة مواضع بإسناد واحد مقطوعاً من حديث ثمامة عن أنس، وأخرجها أبو داود في الزكاة، وكذا النسائي وابن ماجه.

فائدة لغوية:

قال النضر بن شميل في كتاب الإبل تأليفه إن ولد الناقة لا يزال فصيلاً سنة فإذا لقحت أمه انفصل عن اسم الفصيل فإذا بلغت أمه مضربها من رأس السنة فإن ضربت فلقحت فابنها ابن مخاض والأنثى بنت مخاض حتى تلقح أمه من العام المقبل فإذا نتجت فهو ابن اللبون حتى تضع أمه من آخر سنتين والأنثى ابنة لبون وذلك للبن أمه من آخر عامها فيكون ابن لبون سنة ثم يكون حقاً والأنثى حقة والجماعة الحقاك والأحق والإناث حقائق.

والحقة يقال لها طروقة وذلك حين يبلغ أمر اللقاح فتريد الفحل أول ما تريده يقال لها طروقة الفحل فهي الآية.

وفي المخصص الحق الذي استحق أن يركب ويحمل عليه.

وقيل: الذي استحققت أمه بعد العام المقبل.

وقيل: إذا استحق هو وأمّه أن يحمل عليهما فهو حق.

وعند سيبويه حقة وحقق وحقق بالضم وحقائق جمع حقة على غير قياس والحقة تكون مصدرًا واسماً وقال أبو داود في سننه سمعته من الرياشي وأبي حاتم وغيرهما ومن كتاب النضر بن شميل ومن كتاب أبي عبيد.

وذكر أنهم قالوا يسمى الحوار ثم الفصيل إذا فصل ثم تكون بنت مخاض لسنة إلى تمام سنتين فإذا دخلت في الثالثة فهي ابنة لبون فإذا أتمت له ثلاث سنين فهي حقة إلى تمام أربع سنين؛ لأنها استحققت أن تركب ويحمل عليها الفحل فهي تلقح فلا يلحق الذكر حتى يثنى ويقال للحقة طروقة الفحل؛ لأن الفحل يطرقها إلى تمام أربع سنين فإذا طعنت في الخامسة فهي جذعة حتى يتم لها خمس سنين فإذا دخلت في السادسة وألقت ثنيتها فهي حينئذ ثني حتى تستكمل ستاً ماذا طعن في السابعة سمي الذكر رباعياً والأنثى رباعية إلى تمام السابعة فإذا دخل في الثامنة ألقى السن السادس الذي بعد الرباعية فهو سدس إلى تمام الثامنة فإذا دخل في التاسعة طلع نابه فهو بازل، أي: بزل نابه يعني: طلع حتى يدخل في العاشرة فهو حينئذ مخلف ثم ليس

1449 - حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرُ ثَوْبِهِ، فَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَّصِفْنَ»، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ⁽¹⁾.

له اسم ولكن يقال بازل عام وبازل عامين ومخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة أعوام إلى خمس سنين.
والخلفة: الحامل.

(حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ) بلفظ المفعول من التأميل، وهو مؤمل بن هشام أبو هشام البصري، ختن إسماعيل ابن عُلَيَّةَ، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) أَي: ابْنُ عُلَيَّةَ، (عَنْ أَيُّوبَ) السخيتاني، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الراء وبالموحدة آخره حاء مهملة.

(قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى) بفتح اللامين، والأولى جواب قسم محذوف يتضمنه لفظ أشهد؛ لأنه كثيراً ما يستعمل في معنى القسم، تقديره: والله لقد صلى.

ومعناه: أحلف بالله على أن رسول الله ﷺ صلى صلاة العيد (قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَرَأَى) ﷺ (أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ) في الإسماع (النِّسَاءَ) خطبته لبعدهن، (فَأَتَاهُنَّ) أَي: فجاء إليهن (وَمَعَهُ بِلَالٌ) حال كونه (نَاشِرُ ثَوْبِهِ) بالإضافة، ويروى ناشر ثوبه بغير إضافة مع الرفع.

(فَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَّصِفْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي وَأَشَارَ أَيُّوبُ) السخيتاني (إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ) يريد ما فيها من قرط ومن قلادة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إنه ﷺ أمر النساء بدفع الزَّكَاةِ، فدفعن ما في أذنهن وحلقهن، فهذا يدل على جواز أخذ العرض في الزَّكَاةِ.

والحديث قد تقدم في باب العيدين في باب العلم الذي بالمصلى، وفي باب موعظة النساء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) أطرافه 98، 863، 962، 964، 975، 977، 979، 989، 1431، 4895، 5249،

34 - باب: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ

وَيُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ.

34 - باب: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ

(باب) بالتنوين (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) بتقديم المثناة الفوقية على الفاء وتشديد الراء، كذا في رواية الكشميهني.

وفي رواية الحموي والمستملي مفترق بتقديم الفاء من الافتراق. وصورته أن يكون لهذا أربعون شاة ولذلك أربعون أَيْضًا وللآخر أربعون فجمعوها حتى لا يكون فيها إلا شاة.

(وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) بكسر الميم الثانية، وصورته أن يكون شريكان لكل واحد منهما مائة شاة وشاة، فيكون عليهما في ماليهما ثلاث شياه ثم يفرقان عنهما عند طلب الساعي الزكاة، فلم يكن على كل منهما إلا شاة واحدة. وسيجيء التفصيل في ذلك إن شاء الله تعالى.

قَالَ الزين ابن المنير: لم يقيد المصنف الترجمة بقوله: خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي.

(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلُهُ) أي: مثل لفظ هذه الترجمة، وهذا التعليق ذكره الترمذي موصولاً مطوّلاً، فقال: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَغْدَادِيُّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمَرْوَزِيُّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: ثَنَا عَفَانُ بْنُ الْعَوَامِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْهُ إِلَى عَمَالِهِ حَتَّى قَبِضَ فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَلَمَّا قَبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قَبِضَ، وَعَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى قَبِضَ الْحَدِيثُ.

وفيه: ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع؛ مخافة الصدقة إلى آخره، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن، وأخرجه أبو مُحَمَّد الدارمي في كتابه الملقب بالصحيح.

وقال الترمذي في كتاب العلل: سألت محمدا عن حديث سالم عَنْ أَبِيهِ:

1450 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أُنْسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ»⁽¹⁾.

كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة، فقال: أرجو أن يكون محفوظًا. وسفيان بن حسين صدوق، هذا وإنما ذكره المؤلف بصيغة التعريض؛ لأن سفيان ابن حسين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأرسله. أخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال إن فيه تقوية لرواية سفيان ابن حسين؛ لأنه قال عن الزهري قال أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به ولهذه العلة لم يجزم به البخاري لكن أورده شاهدا لحديث أنس رضي الله عنه الذي وصله في الباب. وقد أخرجه أبو داود وأحمد وأبو يعلى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ) نسب إلى الجمع؛ لأنه كالعلم لأصحاب المدينة الذين آووا رسول الله ﷺ ونصروه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أبي) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس رضي الله عنه، (قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ) بضم المثلثة هو ابن عبد الله بن أنس عم عبد الله ابن المثنى.

(أَنَّ) جده (أُنْسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ) الفريضة (الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (2) وَلَا يُجْمَعُ) على البناء للمفعول، أي: لا يجمع المالك والمصدق (بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) بتقديم التاء على الفاء.

(وَلَا يُفَرَّقُ) البناء للمفعول أيضًا من التفريق (بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) بكسر الميم الثانية (خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ) أي: خشية المالك كثرة الصدقة، فيقل ماله، أو خشية المصدق قلتها، فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئًا من الجمع والتفريق، وخشية نصب على أنه مفعول له، وقد تنازع فيه الفعلان: يجمع ويفرق،

(1) أطرافه 1448، 1451، 1453، 1454، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة 6582 - 145/2.

(2) أي: قدر قاله الخطابي لأن الإيجاب قد بينه الله تعالى وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون على بابه بمعنى الأمر بينه قوله في الرواية التي مضت وهي التي أمر الله ورسوله.

واختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فقال مالك في الموطأ: تفسير قوله: لا يجمع بين متفرق أن يكون ثلاثة أنفس، لكل واحد أربعون شاة، فإذا ماطلهم المصدق جمعوها ليؤدوا شاة، وتفسير قوله: ولا يفرق بين مجتمع، أن يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان، فعليهما ثلاث شياه، فيفرقانهما ليؤدوا شاتين فهوا عن ذلك، وهو قول الثَّوْرِيِّ والأوزاعي، فصرفوا الخطاب للمالك.

وقال الشَّافِعِيُّ: تفسيره أن يفرق الساعي في الأموال ليأخذ منه كل واحد شاة، وفي الثاني ليأخذ ثلاثاً، فالمعنى واحد، لكن صرف الشَّافِعِيُّ إلى ما حكاه عنه الداوودي في كتاب الأموال وهو قول أبي ثور.

وقال الخطابي عن الشَّافِعِيِّ: إنه صرفه إليهما كما مرت الإشارة إليه.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: معنى لا يجمع بين متفرق: أن يكون بين رجلين أربعون شاة، فإذا جمعاها فشاة، وإذا فرقاها فلا شيء. ولا يفرق بين مجتمع أن يكون لرجل مائة شاة وعشرون شاة فإن فرقها المصدق أربعين فثلاث شياه. وقال أبو يوسف معنى الأول أن يكون للرجل ثمانون شاة فإذا جاء المصدق قَالَ هِيَ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي لكل واحد عشرون فلا زكاة أو يكون له أربعون وإخوته أربعون فيقول كلها لي فشاة.

وفي المبسوط: والمراد من الجمع والتفريق في الملك لا في المكان للإجماع على أن النصاب إذا كان في ملك واحد يجمع، وإن كان في أمكنة متفرقة فدل على أن المتفرق في الملك لا يجمع في حق الصدقة بخلاف المتفرق في الأمكنة. قيل لو فرض أن المالكين أرادوا ذلك لإرادة تكثير الصدقة ووجوب ما لم يجب عليهما التماساً لكثرة الأجر أو لإرادة وقوع ما أراد التصديق به تطوعاً واجباً لكون ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع فالظاهر جواز ذلك.

ومما يستفاد من الحديث النهي عن استعمال الحيل لسقوط ما كان واجباً عليه ويجري ذلك في أبواب كثيرة من أبواب الفقه للعلماء في ذلك خلاف في التحريم أو الكراهة أو الإباحة والحق أنه إن كان ذلك لغرض صحيح فيه رفق للمعذور وليس فيه إبطال لحق الغير فلا بأس ومن ذلك قوله تَعَالَى: ﴿وَحَذِّ بِيْكَ ضَعْفًا فَأَصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُتْ﴾ [ص: 44] وإن كان لغرض فاسد كإسقاط حق الفقراء

35 - باب: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ

من الزَّكَاةِ كتمليك ماله قبل الحول لولده أو نحو ذلك فهو حرام أو مكروه على خلاف المشهور في ذلك وقال الحافظ العسقلاني واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه إلى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فيجب فيه الزَّكَاةُ خلافاً لمن قال يضم على الأجزاء كالمالكية أو على القيمة كالحنفية انتهى.

وقال العيني: هذا استدلال غير صحيح؛ لأن النهي في الحديث معلل بخشية الصدقة وفيه إضرار للفقراء بخلاف ما قالته المالكية والحنفية فإن فيه نفعاً للفقراء وهو ظاهر.

وقال الحافظ العسقلاني أيضاً: واستدل به أحمد على أن من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب عشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة: أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد ويؤخذ منها الزَّكَاةُ لبلوغها النصاب.

وقال ابن المنذر: وخالفه الجمهور، فقالوا يجمع على صاحب المال أمواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزَّكَاةُ. وقد تقدم عن المبسوط أن المراد هو الجمع والتفريق في الملك دون المكان.

35 - باب: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ

(باب:) بالتنوين (مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ) كلمة ما هنا تامة، نكرة متضمنة معنى حرف الاستفهام، ومعناها: أي شيء كان من خليطين، قاله العيني، وفيه تأمل. والخليطان تشية خليط، واختلف في المراد بالخليط، فذهب أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أنه الشريك؛ لأن الخليطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ: هما الشريكان اللذان اختلط مالهما ولم يتميز، كالخليطين من النبيذ قاله ابن الأثير. وما لم يختلط مع غيره فليسوا بخليطين، هذا مما لا شك فيه، وإذا تميز مال كل واحد منهما من مال الآخر فلا خلطة واعترض على ذلك بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يتراجعان بالسوية ومما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ﴾ [ص: 24] الآية. وقد

بينه قبل ذلك بقوله: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً وَلِي نَجْعَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: 23] وأنت خبير بأن هذا الاعتراض في غاية السقوط لما تقدم في التقرير الذي ذكر آنفاً وأغرب الحافظ العسقلاني حيث قال: إن الحنفية لم يبلغهم هذا الحديث أو أرادوا أن الأصل قوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة» وحكم الخلطة يغير هذا الأصل فلم يقولوا به فليتأمل.

فعلى قول أبي حنيفة لا يجب على أحد من الشريكين أو الشركاء فيما يملك إلا نعمة مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط.

وذكر في المبسوط وعامة كتب أصحابنا: أن الخليطين يعتبر لكل واحد نصاب كامل كحال الانفراد ولا تأثير للخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالإرث والهبة والشراء ونحوها أو شركة عقد كالعنان والمفاوضة ذكره الوبري.

وقال ابن المنذر: اختلفوا في رجلين بينهما ماشية نصاب واحد قالت طائفة لا زكاة عليهما قال هذا قول مالك والثوري وأبي ثور وأهل العراق.

وقال ابن حزم في المحلى: وبه قال شريك بن عبد الله والحسن بن حي.

قال الشافعي والليث وابن حنبل وإسحاق: تجب عليهما الزكاة ولو كانا أربعين رجلاً لكل واحد شاة يجب عليهم شاة.

قال ابن المنذر: والأول أصح، يعني: عدم وجوب الزكاة.

وقال ابن حزم في المحلى: الخلطة لا تحيل حكم الزكاة هو الصحيح.

وقال الطرطوشي: لا تصح الخلطة إلا أن يكون لكل واحد منهما نصاب.

والمعاني المعتبرة فيها: الراعي، والفحل، والمراح، والدلو، والمبيت، ذكرها مالك في المدونة، ومنهم من ذكر الحلاب مكان المبيت، ومعناه: أن يكون الحالب واحداً؛ لأنه يخلط الألبان. وحصول جميعها ليس بشرط ولو كان أحدهما عبداً أو كافراً قال محمد بن مسلمة تصح الخلطة.

وقال ابن الماجشون تصح ولا يشترط الخلطة في جميع الأحوال.

وقال ابن القاسم: لو اختلفا قبل الحول بشهرين فأقل فهما خليطان.

وقال ابن حبيب: أدناه شهر.

وقال أبو مُحمَّد: إذا لم يقصد الفرار صح. ورأى الأوزاعي ومالك وأبو الحسن بن المفلس من الظاهرية الخلطة في المواشي لا غير.

ورأى الشَّافِعِيُّ حكم الخلطة التي قَالَ به جاريًا في المواشي والزرع والثمار والدراهم والدنانير.

وقال ابن حزم: ورأى أن مائتي نفس لو ملكوا مائتي درهم كل واحد درهماً يجب عليهم فيها خمسة دراهم.

وقال النَّوَوِيُّ: الخُلْطَةُ بضم الخاء سواء كانت خلطة شيوخ واشتراك في الأعيان، أو خلطة أوصاف وجوار في المكان بشروط تسعة:

أن يكون الشركاء من أهل وجوب الزَّكَاة.

وأن يكون المال بعد الخلط نصابًا.

وأن يمشي عليه بعد الخلط حول كامل.

وأن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المرح والمسرح والمشرَب كالْبُئْرِ والنهر والحوض والعين، أو كانت المياه مختلفة بحيث لا يختص غنم أحدهما بشيء، والسابع الراعي.

والثامن: الفحل، والتاسع المحلب. ولا يشترط خلط اللبن.

وقال أبو إسحاق المروزي: يشترط فيحلب أحدهما فوق لبن الآخر. قَالَ صاحب البيان هو أصح الوجوه الثلاثة.

وفي وجه يشترط أن يحلبا معًا ويخلطان اللبن ثم يقتسمانه.

وقال صاحب المفيد: ويشترط عنده اتحاد الدلو والكلب، وقيل: ليس ذلك.

وحكى الرافعي عن الخياطي أنه حكى أن خلطة الجوار لا أثر لها وغلط. والمسرح المرعى، وقيل: طريقها إلى المرعى.

وقيل: الموضع الذي تجتمع فيه لتسرح. والمحلب بالكسر هنا وهو الإناء الذي يحلب فيه. وفي بعض كتب الحنابلة ذكر للخلطات ست من شرائطها، ثم إنه قد يكون أثر الخلط في إيجابها وقد يكون في تكثيرها وقد يكون في تقليلها مثال الأول: خمس من الإبل أو أربعون من الغنم بين اثنين يجب فيها الزَّكَاة ولو انفردت لا تجب.

مثال الثاني : لكل واحد منهما مائة شاة وشاة تجب على كل واحد شاة ونصف ولو انفردت يجب على كل واحدة شاة.

ومثال الثالث : وهو التقليل مائة وعشرون شاة بين ثلاثة يجب على واحد ثلث شاة ولو انفردت لوجب على كل واحدة شاة واستدلوا بحديث الباب السابق. ولنا أنه قد ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قَالَ ليس فيما دون خمس ذود صدقة، الحديث. وجميع النصوص الواردة في نصب الزَّكَاةِ يمنع الوجوب فيما دونها. ولأنه لا حق لأحد بما في مال الآخر وماله غير زكوي لنقصانه عن النصاب ومثله الآخر.

وقال أبو مُحَمَّد : ورأوا في خمسة أنفس لكل واحد بنت مخاض، يجب على كل واحد منهم خمس شاة، وفي عشرة أنفس بينهم خمسة من الإبل لكل واحد نصف بعير يجب على كل واحد منهم عشر شاة مع قوله ﷺ : «ليس في أربع من الإبل شيء»، فهذه زكاة ما أوجبها الله تعالى قط، وحكم بخلاف حكم الله تعالى وحكم رسول الله ﷺ، وجعلوا لمال أحدهما حكمًا في مال الآخر وهذا خلاف القرآن والسنة. واشترط التسعة المذكورة وغيرها تحكم بلا دليل أصلاً من قرآن ولا من سنة ولا من قول صحابي ولا من قياس ولا من وجه معقول ولو وجبت بالاختلاط في المرعى لوجبت في كل ماشية في الأرض؛ لأن المراعي متصلة في أكثر الدنيا إلا أن يقطع بينهما بحر أو نهر أو عمارة. قَالَ وأما تقدير المالكية الاختلاط بالشهر والشهرين فحكم بارد وقول ظاهر الاستحالة جدًّا؛ لأنه خص بها المواشي فقط دون الخلطة في الثمار والزروع والنقدين وليس ذلك في الخبز.

فإن قيل : روى الدارقطني والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الخليطان ما اجتماعا على الحوض والراعي والفحل»؟

قلت : في سنده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف فلا يجوز التمسك به وكذا ذكره عبد الحق في الأحكام الكبرى. وأعجب الأمور أن البيهقي إذا كان الحديث لهم يسكت عن أبي لهيعة وعن مثله وإذا كان عليهم يتكلم فيهم بالباع والذراع.

(فَإِنَّهُمَا) أي : الخليطين (يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ) يعني : أن الساعي إذا أخذ من مال أحدهما جميع الواجب، فإنه يرجع إلى شريكه بحصته إذا كان

وَقَالَ طَاوُسٌ وَعَظَاءُ: «إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ⁽¹⁾ أَمْوَالَهُمَا

بينهما أربعون شاة لكل واحد منهما عشرون، وقد عرف كل منهما عين ماله فأخذ المصدق من أحدهما شاة، فإن المأخوذ من ماله يرجع على خليطه بقيمة نصف شاة، وهذه تسمى خلطة الجواز ويقع التراجع فيها كثيرًا، وقد يقع قليلًا في خلطة الشيوع هذا.

قَالَ صاحب التوضيح: التراجع مقتضاه من اثنين، وفيه أنه من باب التفاعل ومقتضاه من اثنين ومن جماعة، والذي مقتضاه من اثنين فقط هو ما يكون من باب المفاصلة كما عرف في موضعه.

(وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان، (وَعَظَاءُ) هو ابن رباح: (إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ) بكسر لام علم مخففة، ويروى بفتحها مشددة. (أَمْوَالَهُمَا) بأن لا يكون المال بينهما مشاعًا، وهذا يسمى بخلطة الجواز.

(1) قال الكاندهلوي: اعلم أن مسألة الخلطة خلافية شهيرة بسطت في الأوجز أشد البسط واختلفوا في فروعها في عدة مسائل: منها في تعريف الخلطة. قال المجد: الخليط الشريك أو المشارك في حقوق الملك كالشرب والطريق، ومنه الحديث الشريك أولى من الخليط، والخليط أولى من الجار، وفي شرح الإحياء أن الخلطة على نوعين: خلطة اشتراك، وخلطة جواز، وقد يعبر عن الأول: بخلطة الأعيان وخلطة الشيوع. وعن الثاني: بخلطة الأوصاف، والمراد بالأول: أن لا يتميز نصيب أحد الرجلين أو الرجال عن نصيب غيره كماشية ورثها قوم أو ابتاعوها معًا. وبالثاني: أن يكون مال كل واحد معينا متميزا، ثم اختلفوا في أن للخلطة أثرًا في الزكاة أم لا، فقالت الأئمة الثلاثة لها تأثير في الزكاة مع اختلافهم فيما تؤثر، فقالت الشافعية: تؤثر في كل شيء، وقالت المالكية والحنابلة لا تأثير لها في غير الماشية، وقالت الحنفية: لا تأثير لها مطلقًا، وإليه يظهر ميل البخاري إذ بوب في صحيحه «باب ما كان من خليطين إلخ». وذكره فيه الأثرين عن طاوس وعطاء إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع، وهذا نص منهما في أن خلطة الجواز ليست بشيء، قال الباجي: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك وذكر مالك أن الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، وحكم الخليطين عند مالك أن تصدق ماشيتهما كأنها على رجل واحد، قال ابن رشد أكثر الفقهاء على أن للخلطة أثرًا في الزكاة، واختلفوا هل لها تأثير في قدر النصاب؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا للخلطة تأثيرًا لا في قدر الواجب ولا في قدر النصاب، وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء اتفقوا على أن الخلطاء يزكون زكاة المالك الواحد، واختلفوا من ذلك في موضعين: أحدهما: في نصاب الخلطاء، هل يعد نصاب مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم =

فَلَا يُجْمَعُ مَالُهُمَا». وَقَالَ سُفْيَانُ: «لَا يَجِبُ حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاءً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاءً».

(فَلَا يُجْمَعُ مَالُهُمَا) في الصدقة فلو كان لكل واحد منهما عشرون شاة مميزة فلا زكاة وهذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال، قَالَ: حَدَّثَنَا حجاج عن ابن جريج، أَخْبَرَنِي عمرو بن دينار، عن طاوس، قَالَ: إِذَا كَانَ الْخَلِيطَانِ يَعْلَمَانِ أَمْوَالَهُمَا لَمْ يَجْمَعْ مَالَهُمَا فِي الصَّدَقَةِ، قَالَ، يَعْنِي: ابْنُ جَرِيرٍ فَذَكَرْتَهُ لِعَطَاءٍ، فَقَالَ مَا أَرَاهُ إِلَّا حَقًّا. وَهَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ شَيْخِهِ، وَقَالَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: نَاسٌ خَلَطُوا لَهُمْ أَرْبَعُونَ شَاءً؟ قَالَ: عَلَيْهِمْ، قُلْتُ: فَلَوْ لِأَحَدٍ تِسْعَةٌ وَثَلَاثُونَ وَلِآخَرٍ شَاءٌ؟ قَالَ: عَلَيْهِمَا شَاءَةٌ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: قَوْلُ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ غَفْلَةٌ مِنْهُمَا، أَوْ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَتَرَجَعَا بِالسُّوِيَةِ وَالْمَالِ بَيْنَهُمَا لَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مَالَهُ مِنْ مَالِ صَاحِبِهِ.

(وَقَالَ سُفْيَانُ) أَيُ: الثَّوْرِيُّ (لَا تَجِبُ) فِي الْخَلِيطَيْنِ زَكَاةٌ (حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاءً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاءً) فَإِذَا تَمَّ ذَلِكَ فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَاءَةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ الشَّرِيكَيْنِ فِيمَا يَمْلِكُ إِلَّا مِثْلَ الَّذِي كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ خَلَطَ وَأَمَّا تَعْقِبُ ابْنِ جَرِيرٍ بِأَنَّهُ لَوْ

نصاب، والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير.

فالأوصاف المعتبرة في الخلطة عند المالكية كما في فروعهم خمسة: الراعي، والفحل، والمراح، والدلو، والمبيت، وزاد بعضهم النية والمعرفة، وقالت الشافعية: لصحة الخلطة عشرة شروط، وتسمى خلطة الأوصاف وخلطة الجوار، اتحاد المراح، والمسرح، والمرعى، والفحل، والمشرب، والراعي، واتحاد موضع الحلب، واشتراكهما في نصاب، ومضي الحول من وقت الخلطة، والعاشر أن يكون الخليطان من أهل الزكاة والأصح أنه لا يشترط اتحاد الحالب ولا نية الخلطة.

وعند الحنابلة خمسة: المسرح، والمبيت، والمحلب، والمشرب، والفحل، وذكر أحمد سادسا وهو الراعي مع اختلافهم في بعض الأوصاف المذكورة وغيرها، انتهى ملخصاً من الأوجز.

وفي العيني قال ابن المنذر اختلفوا في رجلين بينهما ماشية نصاب واحد قالت طائفة: لا زكاة عليهما وهو قول مالك والثوري وأهل العراق، وقال الشافعي وابن حنبل وإسحاق: تجب عليهما الزكاة ولو كانوا أربعين رجلاً لكل واحد شاة: تجب عليهما شاة، وقال ابن المنذر الأول أصح يعني عدم وجوب الزكاة، وقال ابن حزم في المحلى: الخلطة لا تحيل حكم الزكاة هو الصحيح اهـ.

1451 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ»⁽¹⁾.

كان تفريقها مثل جمعها في الحكم لبطلت فائدة الحديث وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى فمدفوع بأدنى تأمل، والله أعلم.

وقال التيمي: كان سُفْيَان لا يرى للخلطة تأثيراً كما لا يراه أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ. وفي التوضيح: وقول مالك كقول سُفْيَان، وهذا التعليق رواه عبد الرزاق عن الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون ولهذا أربعون.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن المثنى، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الله بن المثنى الأنصاري، وثقه العجلي والترمذي واختلف فيه قول الدارقطني وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم صالح، وقال النسائي ليس بالقوي وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه انتهى، وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثُمَامَةَ أَنَّهُ أَعْطَاهُ كِتَابًا وَزَعَمَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَهُ الْحَدِيثَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ فَانْتَفَى كَوْنُهُ لَمْ يَتَابَعَ عَلَيْهِ.

وبالجملة فلم يحتج به البُخَارِيُّ إلا في روايته عن عمه ثُمَامَةَ وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثاً توبع فيه عنده وأخرج له أيضاً في اللباس عن مسلم عن إبراهيم، عن عبد الله بن دينار في النهي عن الفرع لمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ) فريضة الصدقة (الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) ومن جملة ما كتبه قوله: «(وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ)» إن مثلياً فبالمثل كالثمار والحبوب وإن قيمياً فبالقيمة كالإبل والبقر والغنم فلو كان لكل منهما عشرون شاة رجع الخليط على خليطه بقيمة نصف شاة لا بنصف

(1) أطرافه 1448، 1450، 1453، 1454، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة

شاة؛ لأنها غير مثلية ولو كان لأحدهما مائة ولآخر خمسون وأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتهما أو من صاحب الخمسين رجع بثلاثي قيمتهما أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاته وصاحب الخمسين بثلاثي قيمة شاته.

ثم إن هذا الحديث قطعه البُخَارِيُّ وذكره في ستة مواضع هاهنا بهذا الإسناد:
الأول: في باب العرض في الزَّكَاةِ.

الثاني: في باب لا يجمع بين متفرق.

الثالث: في هذا الباب.

الرابع: في باب من بلغت عنده.

الخامس: في باب زكاة الغنم.

السادس: في باب لا يؤخذ في الصدقة هرمة.

وقد ذكره أيضًا في الخمس، والشركة، واللباس، وترك الحيل.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بَتَمَامِهِ قَالَ ثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا حَمَادٌ قَالَ أَخَذْتُ مِنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ كِتَابًا زَعَمَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَهُ لَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعَثَهُ مَصْدُقًا فَإِذَا فِيهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطَهَا وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِيهِ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ الْغَنَمِ فِي كُلِّ خَمْسٍ ذُودٌ شَاةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ فَفِيهَا بَنْتٌ مَخَاضٌ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا بَنْتٌ مَخَاضٌ فَابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بَنْتٌ لَبُونٌ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ إِلَى سِتِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَسِتِينَ فَفِيهَا جَذْعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ فَفِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْفَحْلِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٌ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ فَإِذَا تَبَايَنَ أَسْنَانُ الْإِبِلِ فِي فَرَائِضِ الصَّدَقَاتِ فَمَنْ بَلَغَتْ عَنْده صَدَقَةُ الْجَذْعَةِ وَلَيْسَتْ عَنْده جَذْعَةٌ وَعَنْده حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ وَأَنْ لَا يُجْعَلَ مَعَهَا

36 - باب زَكَاةِ الْإِبِلِ

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَأَبُو ذَرٍّ،

شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ حَقَّةٌ وَعِنْدَهُ جَذْعَةٌ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ حَقَّةٌ وَعِنْدَهُ بَنْتٌ لَبُونٌ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَمَنْ هُنَا لَمْ أَضْبُطْ عَنْ مُوسَى كَمَا أَحَبَّ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بَنْتٍ لَبُونٌ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تَقْبَلُ مِنْهُ إِلَى هَا هُنَا.

ثُمَّ اتَّفَقَتْ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بَنْتٍ مَخَاضٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ فِيهَا شَاةٌ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٌ إِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٌ فِيهَا شَاتَانِ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ إِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثِمِائَةٍ إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرْمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ مِنَ الْغَنَمِ وَلَا تَيْسُ الْغَنَمِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمَصْدُوقُ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشِيَةَ الصَّدَقَةِ وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ فَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ أَرْبَعِينَ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

36 - باب زَكَاةِ الْإِبِلِ

(بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ) سَقَطَ لَفْظُ بَابٍ مِنْ رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ وَالْحَمَوِيِّ، وَالْإِبِلُ بِكَسْرِ الْبَاءِ وَقَدْ تَسَكَّنَ، وَلَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا.

(ذَكَرَهُ) أَيُّ: ذَكَرَ حَكَمَ زَكَاةَ الْإِبِلِ (أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيَّاتِي حَدِيثُهُ مَطْوَلًا بَعْدَ بَابٍ مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ عَنْهُ، وَلَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثٌ آخَرٌ مَضَى فِي بَابٍ مَا يَتَعَلَّقُ بِقِتَالِ مَا نَعِيَ الزَّكَاةَ.

(وَأَبُو ذَرٍّ) جَنْدُبُ بْنُ جَنْادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثُهُ يَأْتِي بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ رِوَايَةِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْهُ فِي وَعِيدٍ مِنْ لَا يُؤْذِي زَكَاةَ إِبِلِهِ وَغَيْرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ويأتي حديثه أيضًا في باب وعيد من لا يؤدي زكاة إبله إن شاء الله تعالى وفي الباب أيضًا عن ابن عمر. وبهز بن حكيم، عَنْ أَبِيهِ، عن جده. وأبي سعيد الخدري. وعمر بن حزم، وسلمة بن الأكوخ ورقاد بن ربيعة. أما حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فذكره الْبُخَارِيُّ معلقًا في أول باب لا يجمع بين متفرق وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ موصولًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أيضًا موصولًا. وَأَخْرَجَهُ ابن ماجة أيضًا وأما حديثه بهز بن حكيم عَنْ أَبِيهِ، عن جده فأخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح إلى بهز ولفظه أن رسول الله ﷺ قَالَ في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون لا يفرق إبل عن حسابها من أعطاها مؤتجرًا بها فله أجزاها ومن منعها فإنما أخذوها وشرطها له عزمة من عزمات ربنا عَزَّ وَجَلَّ ليس لآل مُحَمَّدٍ منها شيء. وأما حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخْرَجَهُ ابن ماجة من رواية إبراهيم بن طهمان عن عمرو بن يحيى، عَنْ أَبِيهِ، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة وليس في أربع شيء فإذا بلغت خمسا ففيها شاة إلى أن تبلغ» الحديث.

وأما حديث عمرو بن حزم فأخرجه الطبراني في الكبير وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک من رواية الزُّهْرِيِّ عن أبي بكر بن مُحَمَّدٍ بن عمرو ابن حزم، عَنْ أَبِيهِ، عن جده أن النَّبِيَّ ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وفي الكتاب في كل خمس من الإبل سائمة شاة، الحديث بطوله. وأما حديثه سلمة بن الأكوخ فرواه الطبراني من رواية ابن لهيعة عن معاذ بن مُحَمَّدٍ الأنصاري أن عمرو بن يحيى بن سعيد بن زرارة أخبره عن ابن سلمة بن الأكوخ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نعم الإبل الثلاثون يخرج في زكاتها واحدة وترحل منها في سبيل الله واحدة وتمنح منها واحدة هي خير من الأربعين والخمسين والستين والسبعين والثمانين والتسعين والمائة وويل لصاحب المائة».

وأما حديث رقاد بن ربيعة فرواه الطبراني أيضًا قَالَ ثنا مُحَمَّدُ بن عبد الله الخضرمي ثنا أحمد بن كثير البجلي ثنا يعلى بن الأشدق وقال أدركت عدة من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ منهم رقاد بن ربيعة قَالَ أَخَذَ مِنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ من الغنم من المائة شاة فإن زادت فشتان ويعلى بن الأشدق ضعيف جدًا منهم بالكذب

1452 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ،

وأحمد بن كثير البجلي لا أدري من هو انتهى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) على لفظ الفاعل من الإسلام القرشي، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمر، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة أبو يزيد الليثي، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا) الأعرابي البدوي وكل بدوي أعرابي، وإن لم يكن من العرب، وإن كان يتكلم بالعربية وهو من العجم، فيقال له: عرباني. قاله ابن قرقول، وقال غيره الأعرابي نسبة إلى الأعراب والأعراب ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار ولا يدخلونها إلا لحاجة والعربي نسبة إلى العرب وهم الجيل المعروف من الناس ولا واحد له من لفظه وسواء أقام بالبادية أو المدن.

(سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْهَجْرَةِ) أي: أن يبايعه على الإقامة بالمدينة، ولم يكن من أهل مكة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل الفتح.

(فَقَالَ) له ﷺ: (وَيْحَكَ) قَالَ الداودودي ويح كلمة تقال عند الزجر والوعظ والكراهة لفعل أو قول، هذا والذي ذكره أهل اللغة في ويح أنها كلمة رحمة أو توجع لمن وقع في هلكة لا يستحقها.

(إِنَّ شَأْنَهَا) أي: القيام بحق الهجرة (شَدِيدٌ) لا يستطيع القيام به إلا القليل. (فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟) أي: زكاتها وإنما خص بصدقة الإبل مع أن أداء جميع الواجبات واجب؛ لأنه كان من أهل الإبل والباقي يقاس عليه.

(قَالَ: نَعَمْ) لي إبل أوادي زكاتها، (قَالَ: فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ) معناه إذا كنت تؤدي فرض الله عليك في نفسك ومالك فلا تبال أن تقيم في بيتك، وإن كانت دارك وراء البحار. فإن قيل لا مسكن وراء البحار فالجواب أن المقصود

فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا»⁽¹⁾.

منه فاعمل ولو كنت في أبعد مكان من المدينة ولم يرد منه حقيقته وقيل : المراد من البحار البلاد والقرى وقد قيل في تفسير قوله تَعَالَى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم : 41] ، أي : القرى والأمصار فإن قيل فهل لمن أراد الهجرة من مكان لا يقدر فيه على إقامة حدود الله ثواب الهجرة إذا تعذرت عليه فالجواب نعم وكذلك كل طاعة كالمرضى يصلي قاعدًا ولو كان صحيحًا لصلى قائمًا فإن له ثواب صلاة القائم. فإن قيل : لم منعه ﷺ من الهجرة ؟

فالجواب : أنها كانت متعذرة على السائل شاقة عليه فكان في الإيجاب عليه حرج وأما ما يقال إن هذه القصة كانت بعد نسخ وجوب الهجرة إذ لا هجرة بعد فتح مكة ففيه أن التاريخ غير معلوم مع أن المنسوخ هو الهجرة من مكة وأما غير فكل موضع لا يقدر المكلف فيه على إقامة حدود الدين فالهجرة عليه منه واجبة. هذا وقال المهلب كان هذا القول قبل فتح مكة إذ لو كان بعده لقال لا هجرة بعد الفتح كما قَالَ لغيره ولكنه ﷺ علم أن الأعراب قلما تصبر على لأواء المدينة.

وقال القرطبي : يحتمل أن يكون ذلك خاصًا بهذا الأعرابي لما علم من حاله وضعفه عن المقام بالمدينة. وقيل : كانت الهجرة على غير أهل مكة من الرغائب ولم تكن فرضًا. وقال أبو عبيد كانت الهجرة على أهل الحاضرة ولم تكن على أهل البادية وقيل : إنما كانت الهجرة واجبة إذا أسلم بعض أهل البلد ولم يسلم بعضهم لئلا يجري على من أسلم أحكام الكفار. ولأن في هجرته توهينًا لمن لم يسلم وتفريقًا لجماعتهم وذلك باق إلى اليوم إذ المسلم إذا كان في دار الكفر ولم يمكن له إظهار دينه وجب عليه الخروج فأما إذا أسلم كل من في الدار فلا هجرة عليهم لحديث وفد عبد القيس وأما الهجرة الباقية إلى يوم القيامة فقوله ﷺ : «المهاجر من هجر ما نهى الله عنه».

(فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ) بكسر المثناة الفوقية مضارع وتر ، أي : لن ينقصك (من) ثواب (عَمَلِكَ شَيْئًا) كما في قوله تَعَالَى : ﴿وَلَنْ يَبْرِكَ أَعْمَالُكُمْ﴾ [محمد : 35] ،

(1) أطرافه 2633 ، 3923 ، 6165 - تحفة 4153.

أخرجه مسلم في الإمامة باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير رقم 1865.

37 - باب من بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتٍ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

1453 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ:

أي: لن ينقصكم شيئاً من ثواب أعمالكم. ويروى: ولم يترك الجازمة بدل لن الناصبة. وفي بعض النسخ ولم يترك بسكون التاء من الترك.

وفي الحديث: فضل أداء زكاة الإبل ومعادلة إخراج حق الله منها لفضل الهجرة فإن الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطن إذا أدى زكاة إبله يقوم مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة فكأنه قَالَ: اعمل الخير أينما كنت ولو كنت في أبعد مكان من المدينة فإن الله يجزي بالنية فإذا أدبت ما وجب عليك من حقوق الله فإن الله لا يضيع أجر حسناتك والحديث أخرجه المؤلف في الهجرة، والأدب، والهبة أيضاً، وأخرجه مسلم في المغازي، وأبو داود في الجهاد، والنسائي في البيعة والسير.

37 - باب من بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ بِنْتٍ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

(باب من بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةٌ) بالرفع فاعل بلغت، وقوله: (بِنْتٍ مَخَاضٍ) بالنصب مفعوله ويروى بإضافة صدقة إلى بنت مخاض، فافهم.

(وَلَيْسَتْ) أي: بنت المخاض (عِنْدَهُ) جملة حالية، أي: ماذا يفعل أو يأخذ غيرها بحسابه فلا يرد ما قاله ابن بطال من أنه ذكر الحديث ولم يذكر ما ترجم له وكأنه غفلة منه انتهى.

فإنه غفلة عن مقاصد المؤلف في التراجم، فإن من عادة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يذكر في الباب حديثاً، ويكون أصل ذلك الحديث فيه ما يحتاج إليه في الباب، ولم يذكره ليكل الناظر إلى النظر والبحث كما سيجيء تحقيقه قريباً إن شاء الله.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الله بن المثنى. (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد أيضاً (ثُمَامَةُ) بضم المثناة، (أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ)

«مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا،

بها، وفي رواية أبي داود هذه: فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ، وقال ابن العربي في كتابه المسالك شرح موطأ مالك ثبت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ثلاثة كتب: كتاب أبي بكر، وكتاب آل عمرو بن حزم، وكتاب عمر بن الخطاب، وعليه عول مالك لطول مدة خلافته، وسعة بيضة الإسلام في أيامه، وكثرة مصدقيه، وما من أحد اعترض عليه، ولأنه استقر بالمدينة وجرى عليه العمل من أنه رواية سائر أهل المدينة، وقال أبو الحارث: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وإليه أذهب.

(مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ) مركب إضافي مرفوع على أنه فاعل بلغت، والجذعة بفتح الجيم والذال المعجمة التي لها أربع سنين وطعنت في الخامسة.

(وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ) جملة حالية كقوله: (وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ) بكسر الحاء المهملة وفتح القاف المشددة التي لها ثلاث سنين، وطعنت في الرابعة وقوله: (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ) خبر المبتدأ الذي هو من بلغت، وصح الفاء لتضمنه معنى الشرط.

(وَيَجْعَلُ) أي: المالك المتصدق (مَعَهَا شَاتَيْنِ) بصفة الشاة المخرجة عن خمس من الإبل بدفعهما للمصدق الساعي (إِنْ اسْتَيْسَرَتَا لَهُ) أي: إن وجدت في ماشيته يقال تيسر واستيسر بمعنى.

(أَوْ) يجعل (عِشْرِينَ دِرْهَمًا) فضة من النقرة بدلاً عن الشاتين، أو أصلاً في نفسه؛ لأنه قد خير فيها وكان ذلك معلوماً لا يجري مجرى تعديل القيمة لاختلاف ذلك في الأزمنة والأمكنة، فهو تعويض قدره الشارع، كالصاع في المصرة والغرة في الجنين؛ لأن بهذه الأمور يتعذر الوقوف على مبلغ الاستحقاق فيها، ولو تركت إلى ما يتداعاه الخصمان فيها لطال النزاع فلم يوجد من يفصل بينهما والصدقات إنما تؤخذ على المياه والبوادي وليست هناك سوق ولا مقوم يرجع إليه فقدّرت الشريعة في كذلك شيئاً معلوماً ما يجبره النقص ويقطع معه مادة النزاع، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ⁽¹⁾.

(وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ) بتخفيف الصاد هو الساعي.

(عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ) لا يبعد أن يقال: إن تغيير الأسلوب في التقديم والتأخير إشارة إلى أن كل واحد منهما أصل في نفسه لا بدل من الآخر.

(وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ) بفتح اللام وهي التي لها ستتان وطعنت في الثالثة.

(فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَيُعْطِي) أي: المصدق بتشديد الصاد وهو المالك. (شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ) بنصب بنت على أنه مفعول بلغت.

(وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ) بالتخفيف، أي: الساعي (عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ) وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية.

(فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي) أي: المالك (مَعَهَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ) وفي الحديث أن كل مرتبة من مراتب السن الذي يجب يعتبر تفاوتها عما دونها، أو فوقها بشاتين أو عشرين درهماً، وجواز النزول والصعود من الواجب عند فقده إلى سن آخر يليه، والخيار في الشاتين والدرهم لدافعها، سواء كان مالكا أو ساعيا، وفي الصعود والنزول للمالك في الأصح، وإنما لم يذكر الصعود من الجذعة؛ لأنها أعلى الأسنان الواجبة في الزكاة، قالوا: لأنها نهاية الإبل في الحسن والدر والنسل والقوة، وما زاد عليه فهو رجوع إلى الكبير

(1) أطرافه 1448، 1450، 1451، 1454، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة

والهرم، وإنما لم يذكر حكم بنت المخاض مع أنها المذكورة في الترجمة لا صعودًا ولا نزولًا؛ لأن جواز الصعود فيها معلوم بالقياس على الصعود في بنت اللبون، وأما النزول فغير جائز لأن سن بنت المخاض هو أول سن الانتفاع بالإبل وما دون ذلك لا انتفاع به في الغالب فلهذا صار أسفل الأسنان الواجبة في الزكاة كما كانت الجذعة أعلى الأسنان الواجبة فيها، وقد ورد حكم بنت المخاض صعودًا في باب العرض في الزكاة ولفظه كما مر قريبًا ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فإنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهمًا أو شاتين فإن لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء⁽¹⁾ وحذفه هاهنا مع أن الترجمة باعتباره جريًا على عادته في تشحيذ الأذهان بإخلاء حديث الباب عن موضع الترجمة اكتفاء بذكر أصل الحديث في موضع آخر لبحث الطالب ويفتش عن هذا.

وقال ابن رشيد: مقصد البخاري من حذفه أن يستدل على أن من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده هي ولا بنت لبون لكن عنده مثلاً حقة وهي أرفع من بنت مخاض؛ لأن بينهما بنت لبون وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهمًا أو شاتين وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص المتصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده إلا حقة يرد عليه المصدق أربعين درهمًا أو أربع شياه جبراً وبالعكس فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض فتدبره انتهى.

وقال الزين ابن المنير من أمعن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل المؤلف أو يهمل أو يضع لفظاً لغير المعنى أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقعد وأولى وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المقصود إذا وجد الأكمل منه أو الأنقص شرع بالجبران كما شرع

(1) وإنما لم يرد مع ابن لبون شيء على من وجبت عليه بنت مخاض؛ لأنه وإن زاد بالسن فقد نقص بالذكر فاعتدلاً.

ذلك فيما يضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكمل منها قَالَ ولو جعل العمدة في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصًّا في الترجمة ظاهرًا فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاق بنفي الفارق وتسويته بين فقد ابنة المخاض ووجود الأكمل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكمل منها انتهى.

ثم إنه يفهم من الحديث أنه إذا وجبت فريضة في المال ووجدت فليس يجوز الصعود ولا النزول، فافهم.

وقال ابن المنذر: اختلف في المال الذي لا يوجد فيه السن الذي يجب ويوجد غيره فكان النخعي يقول بظاهر هذا الحديث وهو قول الشافعي وأبي ثور، وروي عن علي رضي الله عنه يرد عشرة دراهم أو شاتين وهو قول الثوري وقال ابن حزم وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقال القرطبي: وهو قول أبي عبيد وأحد قولي إسحاق، وقوله الثاني كقول الشافعي. وقيل: يؤخذ فيها قيمة السن الذي يجب عليه، وهو قول مكحول والأوزاعي وقيل: يؤخذ قيمة السن الذي وجب عليه وإن شاء أخذ أفضل منها ورد عليه دراهم وإن شاء أخذ دونها وأخذ الفضل دراهم ولم يعين عشرين درهماً ولا غيرها وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. وقال مالك على رب المال أن يبتاع للمصدق السن الذي يجب عليه ولا خير في أن يعطيه بنت مخاض عن بنت لبون ويزيد ثمنًا أو يعطي بنت لبون مكان بنت مخاض ويأخذ ثمنًا وقول أبي يوسف وأحمد مثل قول الشافعي إذا وجبت عليه بنت مخاض ولم توجد أخذ ابن لبون هذا. وفي قوله أو عشرين درهماً دليل على أن دفع القيم جائز في الزكاة خلافاً للشافعي وأيضاً فإن قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: 103] جعل فيه محل الأخذ ما لا ثم التقييد بأنها شاة أو نحوها زيادة على كتاب الله وأنه يجري مجرى النسخ فلا يجوز ذلك بخبر الواحد والقياس، وأما ما ورد منه ذكر عين الشاة وذكر عين صنف من أصناف الإبل والبقر فليبيان الواجب بما سُمي وتخصيص المسمى لبيان أنه أبسر على صاحب الماشية ألا ترى أنه ﷺ قَالَ في الخمس من الإبل شاة وصرف في حقيقة الظرف وعين الشاة لا توجد في الإبل فعرفنا أن المراد قدرها من المال، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بحقيقة الحال.

38 - بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ

1454 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ،

38 - بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ

(بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ) وهو جمع لا واحد له من لفظه، وعن صاحب العين: الجمع أَغْنَامٌ وَأَغَانِمٌ وَغُنُومٌ، وواحد الغنم من غير لفظه شاة، والشاة يقع على الذكر والأنثى، والأصل شَاهَةٌ، حذفت الهاء لاجتماع الهاءين، والجمع: شَاءٌ، وشِيَاهٌ، وشَيْئَةٌ، وشَوَى، وشَوَاهٍ، وأشَاوه، وعن سيبويه: لا يجمع شِيَاهٌ بالألف والتاء، وأَرْضٌ مَشَاهَةٌ، ورجل شَاوِيٌّ ذُو شَاءٍ، والضَّأْنُ منها ذوات الصوف، وهو اسم للجمع، وليس يجمع قاله ابن سيده، وعن صاحب العين: جمع ضَأْنٌ: أَضْؤُنٌ، وعن أبي حاتم: الضَّأْنُ مؤنثة، الواحد ضَائِنٌ وضَائِنَةٌ، والماعِز والمعز والمعيز اسم للجمع أيضًا، وعن أبي حاتم: يقال: شَاءَةٌ من الظباء، ومن بقر الوحش، ومن حُمْرِه، أنشد أبو زيد: كأنه شَاءَةٌ من النعام، وذكر النحاس أن الشاة يكنى بها عن المرأة.

وقال الزين ابن المنير: حذف وصف الغنم بالسائمة، وهو ثابت في الخبر، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم، أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده، وهي مسألة خلافية شهيرة، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت، وإلا فلا، ولا شك أن السوم يشعر بخفة المؤونة، ودرء المشقة، بخلاف العلف، فالراجح اعتباره هنا. انتهى.

وسيجيء الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (أبي) عبد الله.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد أيضًا (ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ) وهو عم الراوي عنه؛ لأنه عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واختلف في عبد الله بن المثنى قول ابن معين، فقال مرة: صالح، وقال مرة: ليس بشيء،

أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ

وقال أبو زرعة وأبو حاتم والعجلي: قوي. وقال النسائي: ليس بقوي. وقال العجلي: لا يتابع في أكثر حديثه انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة، فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتاباً زعم أن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كتبه لأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعليه خاتم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقاً، فذكر الحديث. هكذا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْهُ. ورواه أحمد في مسنده قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، ثنا حماد، قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثَمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَذَكَرَهُ. وقال إسحاق بن راهويه في مسنده: أَخْبَرَنَا النُّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخَذْنَا هَذَا الْكِتَابَ مِنْ ثَمَامَةَ يَحْدُثُهُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَهُ، فَوَضَحَ أَنَّ حَمَادًا سَمِعَهُ مِنْ ثَمَامَةَ، وَأَقْرَأَهُ الْكِتَابَ، فَانْتَفَى تَعْلِيلٌ مِنْ أَعْلَى بكونه مكاتباً، وكذا انتفى تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثنى لم يتابع عليه.

(أَنَّ أَنَسًا) جد ثمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ) أي: لأنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ) عاملاً عليها، هو تشية بحر خلاف البر، موضع معروف بين بحري فارس والهند مقارب جزيرة العرب، ويقال: هو اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر، وهكذا ينطق به بلفظ التشية والنسبة إليها بحراني.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قَالَ الماوردي: يستدل به على إثبات البسملة في ابتداء الكتب، وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط، وقال العيني: كما ورد الابتداء بالبسملة في أول كل أمر، ورد الابتداء بالحمد أيضاً، ولكن يجمع بينهما بأن الأولية أمر نسبي فكل ثان بالنسبة إلى ثالث أول، فافهم.

(هَذِهِ فَرِيضَةُ) أي: نسخة فريضة (الصَّدَقَةِ) فحذف المضاف للعلم به وفيه:

الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، «فَمَنْ سُئِلَهَا مِنْ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا.....»

أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافاً لمن منعها من الحنفية.

(التي) كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها الذي وهو غير ظاهر.

(فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) أي: أوجبها عليهم. وذلك أن الله تَعَالَى قد أوجبها وأحكم فرضيتها في كتابه العزيز ثم أمر رسوله بالتبليغ فأضيف الفرض إليه بمعنى: الدعاء إليه وحمل الناس عليه وقد فرض الله طاعته على الخلق فجاز أن يسمى أمره وتبليغه عن الله فرضاً على هذا المعنى. وقيل: معنى الغرض هنا: بيان المقدار؛ لأن الإيجاب بنص القرآن على سبيل الإجمال وبين ﷺ مجمله بتقدير الأنواع والأجناس. ومعناه راجع إلى قوله تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]. وقد جاء الفرض بمعنى: التقدير ومنه فرض القاضي النفقة وفرض الإمام أرزاق الجند. ثم أصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمل في التقدير لكونه مقتطعاً من الشيء الذي يقدره منه، ويرد أيضاً بمعنى: البيان كقوله تَعَالَى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: 2] وبمعنى: الإنزال كقوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [القصاص: 85] وبمعنى: الحل كقوله تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾⁽¹⁾ [الأحزاب: 38] وكل ذلك لا يخرج عن معنى التقدير.

وقال الراغب كل ما ورد في القرآن من فرض على فلان فهو بمعنى: الإلزام وكل ما ورد من فرض له فهو بمعنى: لم يحرم عليه وذكر أن معنى قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ أوجب عليك العمل به وذلك يؤيد أن الفرض مرادف للوجوب وتفريق الحنفية بينهما باعتبار ما يثبتان به ولا مشاحة فيه.

(وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ) هكذا بحرف العطف هنا، وفي رواية أبي داود التي بدون حرف العطف على أنها بدل في الأولى. وسقط قوله في رواية.

(فَمَنْ سُئِلَهَا) بضم السين وكسر الهمزة، أي: فمن سئل الصدقة التي هي الزكاة (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) حال كونها (عَلَى وَجْهِهَا) أي: على حسب ما سنّ رسول

(1) وبمعنى القراءة يقال: فرضت حزبي أي: قرأته.

فَلْيُعْطَهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ⁽¹⁾ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ

اللَّهُ ﷻ من فرض مقاديرها (فَلْيُعْطَهَا) على هذه الكيفية المبينة في الحديث من غير تعد وفيه دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الإمام.

(وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا) أي: زائداً على الفريضة المعينة إما في السن أو العدد.

(فَلَا يُعْطِ) ويروى فلا يعطه بالضمير، أي: الزائد على الواجب، وقيل: لا يعطي شيئاً من الزكاة لهذا المصدق؛ لأنه خان بطلبه فوق الزائد، فإذا ظهرت خيانتة سقطت طاعته، فعند ذلك هو يتولى إخراجه أو يعطيه لساع آخر، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة بغير تأويل فتعم الحاجة إليها ولأن أعداد نصبها وأسنان الواجب فيها يعسر ضبطه. ثم شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها. وبدأ بزكاة الإبل؛ لأنها غالب أموالهم⁽²⁾ فقال: (فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فَمَا دُونَهَا) عطف على قوله في أربع وعشرين خبر مبتدأ مقدر، أي: في أربع وعشرين وما دونها، أي: دون أربع وعشرين من الإبل زكاة كاتنة.

(مِنَ الْغَنَمِ) فقلوه: من الإبل بيان لما قبله، وقوله: من الغنم بيان للمبتدأ المقدر وقوله: (مِنْ كُلِّ خَمْسٍ) خبر المبتدأ الذي هو قوله: (شَاةٌ) وكلمة من

(1) قال الكرمانى: قوله من الغنم هو متعلق خبر مبتدأ محذوف، هو زكاتها ونحوها، قال ابن بطال: وفي نسخة البخاري بزيادة من في لفظ من الغنم، وهو غلط من بعض الكتبة، ثم المشهور بدل من كل خمس في كل خمس، وقال الفقهاء فيه تفسير من وجه وإجمال من وجه، فالتفسير أنه لا يجب في أربع وعشرين إلا الغنم، والإجمال أنه لا يدري قدر الواجب فيها. ثم قال بعد ذلك مفسراً لهذا الإجمال في كل خمس شاة، فكان هذا بياناً لا ابتداء النصاب وقدر الواجب فيه، فأول نصاب الإبل خمس وإنما بدأ بزكاة الإبل لأنها غالب أموالهم، وتعم الحاجة إليها، ولأن أعداد نصبها وأسنان الواجب فيها يصعب ضبطه اهـ.

وقال الحافظ قوله: من الغنم كذا للأكثر، وفي رواية ابن السكن بإسقاط من، وصوبها بعضهم، قال عياض: كل صواب فمن أثبتها فمعناه زكاتها أي: الإبل من الغنم، ومن للبيان لا للتبعض، ومن حذفها فالغنم مبتدأ والخبر مضمرة في قوله في كل أربع وعشرين وما بعده، وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التي تجب فيها الزكاة والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب فحسن التقديم اهـ ما في الفتح بزيادة من القسطلاني.

(2) فإن قيل لفظ فلا يعط بدل على أن المصدق إذا أراد أن يظلم المالك فله أن يأباه. وحديث جرير وهو ارضوا مصدقكم وإن ظلمكم على خلاف ذلك فالجواب أن المصدقين من الصحابة لم يكونوا ظالمين وكان نسبة الظلم إليهم على زعم المتركي أو على سبيل المبالغة.

إِذَا بَلَغَتْ خُمُسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خُمُسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خُمُسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ،

للتعليل، أي: لأجل كل خمس من الإبل شاة، وقوله: الغنم، كذا هو بكلمة من في رواية الأكثرين، وفي رواية ابن السكن بإسقاط كلمة من، وصوبها بعضهم. وقال القاضي عياض: من أثبتها، فمعناها زكاتها، أي: الإبل من الغنم، وفي البيان: لا للتبعض، ومن حذفها فالغنم مبتدأ خبره في أربع وعشرين وما بعده. وإنما قدم الخبر؛ لأن الغرض بيان المقادير التي يجب فيها الزكاة، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب، فحسن التقديم ففي الكلام إجمال من وجه، وتفسير من وجه، حيث بين أولاً أنه لا يجب في أربع وعشرين وما بعده إلا الغنم وأجمل حيث إنه لم يعلم منه ابتداء النصاب وقدر الواجب ثم قال بعد ذلك من كل خمس شاة بياناً لا ابتداء النصاب وقدر الواجب فأول نصاب الإبل خمس. وفي رواية: في كل خمس بكلمة في بدل من.

(إِذَا) وفي نسخة: فإذا (بَلَغَتْ) إبله (خُمُسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خُمُسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ⁽¹⁾ أُنْثَى) قيد به للتأكيد كما يقال: رأيت بعيني، وسمعت بأذني، وقيل: احتراز عن الخنثى، وفيه نظر وقال الطيبي: وصفها بالأنثى تأكيداً كما قال تعالى: ﴿نَفَقَةٌ وَجَذَةٌ﴾ ولئلا يتوهم أن البنت هنا والابن من اللبون كالبنت في بنت طبق والابن في ابن آوى يشترك فيه الذكر والأنثى. (فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خُمُسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ) سميت بذلك؛ لأن لأمها أن تلد فتصير ذات لبن.

(أُنْثَى) الكلام فيه كالكلام في سابقه، (فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ) صفة لقوله: حقة وهو بفتح الطاء فعولة، بمعنى: المفعولة من طرقها الفحل إذا ضربها، أي: جامعها وإنما سميت حقة؛ لأنها استحققت أن يغشاها الفحل، أو أن يركب ويحمل عليها والجمع جقاق بالكسر والتخفيف.

(1) سميت بذلك لأن أمها صارت مخاضاً أي: حاملاً وهي بحسب الغالب لا أنه شرط فيها بل الاسم واقع عليها وإن لم تكن الأم ماخضاً وكذا في بنت اللبون.

فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ فَإِذَا بَلَغَتْ يَعْني سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ، فَفِيهَا بَنَتَا لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتَا لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا

(فَإِذَا بَلَغَتْ) إبله (يَعْني سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ) كذا في الأصل بزيادة يعني، وكأنَّ العدد حذف من الأصل اكتفاءً بدلالة الكلام عليه، فذكره بعض رواته وأتى بلفظ يعني لينبه على أنه فريد، أو شك أحد رواته فيه. وقال الْكِرْمَانِيُّ لعل المكتوب لم يكن فيه لفظ سِتًّا وسبعين، أو ترك الراوي الأول ذكره لظهور المراد ففسره الراوي عنه توضيحًا وقال يعني وإنما غير الأسلوب حيث لم يقل في أخواته مثل ذلك إشعارًا بانتهاء أسنان الإبل فيه وتعدد الواجب عنده، فغير الأسلوب عند مغايرة الحكم.

(فَفِيهَا بَنَتَا لَبُونٍ فَإِذَا بَلَغَتْ) إبله (إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ) كلمة إلى فيه وفيما قبله للغاية، وهي تقتضي أن ما قبل للغاية اشتمل عليه الحكم، بخلاف ما بعدها فلا يدخل إلا بدليل، وقد دخل هنا بدليل قوله بعد ذلك: فإذا بلغت فعلم أن حكمها حكم ما قبلها.

(فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ) إبله (عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ) واحدة فصاعدًا (فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتَا لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ) فالواجب في مائة وثلاثين بنتًا لبون وحقة والواجب في مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وهكذا وسيجيء اختلاف المذاهب فيه.

(وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) أي: إلا أن يتبرع صاحبها ويتطوع، وهذا كما في حديث الأعرابي في الإيمان إلا أن تطوع.

(فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ وَ) فرض رسول الله ﷺ (فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا) أي: راعيتها لا المعلوفة، وذلك إما من جهة اعتبار مفهوم الصفة وإما من جهة أنَّ وقوله: في سائمتها بدل من الغنم بإعادة الجار والمبدل في حكم الطرح، فلا يجب في مطلق الغنم شيء، وهو أقوى في الدلالة من أن

إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةً، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةً، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً،

يقال ابتداء في سائمة الغنم، أو في الغنم السائمة؛ لأن دلالة البدل على المقصود بالمنطوق ودلالة غيره عليه بالمفهوم وفي تكرار الجار إشارة إلى أن للسَّوم في هذا الجنس دخلاً قوياً وأصلاً يقاس عليه، بخلاف جنسي الإبل والبقر، ذكره الطيبي في شرح المشكاة.

(إِذَا كَانَتْ) في رواية الكشميهني إذا بلغت، أي: غنم الرجل (أَرْبَعِينَ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ) فزكاتها (شَاةً) أي: جذعة ضأن تم لها سنة ودخلت في الثانية، وقيل: ما تم لها ستة أشهر أو ثنية معز لها سنتان ودخلت في الثالثة، وقيل: ما تم لها سنة. فقوله: شاة رفع على أنه خبر مبتدأ محذوف كما أشرنا إليه أو بالعكس، أي: ففيها شاة. ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره قوله السابق وفي صدقة الغنم، فافهم⁽¹⁾.

(فَإِذَا زَادَتْ) غنمه (عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ) واحدة فصاعداً (إِلَى مِائَتَيْنِ) فزكاتها أو ففيها (شَاتَانِ) رفع على الخيرية أو الابتداء كما مر.
(فَإِذَا زَادَتْ) غنمه (عَلَى مِائَتَيْنِ) ولو واحدة.
(إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ، فَفِيهَا ثَلَاثُ) شِيَاهٍ بالتنوين، وللکشميهني ثلاث شياه، وقوله: ففيها ثلاث، ربما يؤيد تقدير الخبر، فتدبر.

(فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ) مائة أخرى لا دونها (فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةً) ففي أربعمائة أربع شياه وفي خمسمائة خمس شياه وهكذا.
(فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً) نصب خبر كانت.

(مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً) منصوب بنزع الواحد، أي: بواحدة أو على أنه مفعول ناقصة هذا، ويحتمل أن يكون شاة منصوباً بنزع الخافض أو على المفعولية وتميز أربعين محذوف لدلالة السياق عليه، ويروى بشاة واحدة بالباء الجارة.

(1) وجه الفهم أن لفظ الصدقة تأباه عنه نوع إياء إذ الصدقة هي نفس الشاة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه فتأمل.

فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا وَفِي الرُّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا» (1).

(فَلَيْسَ فِيهَا) أي: الناقصة من الأربعين (صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) أي: مالکها أن يتطوع.

(وَفِي الرُّقَّةِ) بكسر الراء وتخفيف القاف الورق والهاء عوض عن الواو وكالعدة والوعد وهي الفضة المضروبة وغيرها وقيل: المضروبة فقط، لكن المراد هنا أعم، أي: وفي مائتي درهم من الفضة.

(رُبْعُ الْعُشْرِ) خمسة دراهم في كل أربعين درهماً على ما قاله أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ من أن لها وقصاً كالماشية، وقال غيره: إذا زاد على المائتين فبحسابه فيجب ربع عشره فيكون وجوب ربع العشر عاماً في النصاب وما فوقه وإن لم يبلغ أربعين. (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ) أي: الرقة (إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ) قَالَ الخطابي: هذا أي التعبير بالتسعين يومهم أنها إذا زاد عليه شيء قليل أن تتم مائتين كان فيها الصدقة، وليس الأمر كذلك؛ لأن نصابها المائتان، وإنما ذكر التسعين؛ لأنها آخر فصل وعقد من فصول المائة وعقودها، والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئات والألوف، فذكر التسعين ليدل بذلك على أن لا صدقة في ما نقص عن كمال المائتين يدل على صحته الحديث لا صدقة، أي: في خمس أواق.

(إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) أن يتطوع، وهذا كقوله في حديث الأعرابي في الإيمان: إلا أن تطوع.

وفي الحديث فوائد:

منها: أن في قوله: فلا يعط دلالة على أن الإمام والحاكم إذا ظهر فسقهما سقطت إطاعتهما، قاله الخطابي.

ومنها: أن في قوله: من المسلمين، دلالة على أن الكافر لا يخاطب بذلك.

ومنها: أن في قوله: فليعطها، دلالة على دفع الأموال الظاهرة إلى الإمام.

(1) أطرافه 1448، 1450، 1451، 1453، 1455، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة

ومنها : أن من أول الحديث إلى قوله : فإذا زادت على عشرين ومائة لا خلاف فيه بين الأئمة ، وعليها اتفقت الأخبار عن كتب الصدقات التي كتبها رسول الله ﷺ ، والخلاف فيما إذا زادت على مائة وعشرين ، فعند الشافعي في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، واستدل بهذا الحديث . ومذهبه أنه إذا زادت على مائة وعشرين واحدة ، ففيها ثلاث بنات لبون ، فإذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبتنا لبون ، ثم يدار الحساب على الأربعينات والخمسينات ، فيجب في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . وبه قال إسحاق بن راهويه وأحمد في رواية . وقال مُحَمَّد بن إسحاق وأبو عبيدة وأحمد في رواية : لا يتغير الفرض إلى ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وبتنا لبون . وعن مالك روايتان : روى عنه ابن القاسم وابن عبد الحكم أن الساعي بالخيار بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين وهو قول مطرف وابن عبد أبي حازم دينار وأصبغ .

وقال ابن القاسم : فيها ثلاث بنات لبون ، ولا يخير الساعي إلى أن يبلغ ثلاثين ومائة ، فيكون فيها حقة وبتنا لبون ، وهو قول الزُّهْرِي والأوزاعي وأبي ثور . وروى عبد الملك وأشهب وابن نافع عن مالك أن الفريضة لا تتغير بزيادة واحدة حتى يزيد عشرًا فيكون فيها بنتا لبون وحقة وهو مذهب أحمد .

وعند أهل الظاهر : إذا زادت على عشرين ومائة ربع بغير أو ثمنه أو عشره ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وهو قول الإصطخري وقال مُحَمَّد بن جرير يتخير بين الاستئناف وعدمه لورود الأخبار لهما . ووقع في النهاية للشافعية وفي الوسيط أيضًا أن قول ابن خيران بدل ابن جرير وهو تصحيف .

وحكى السفاقسي عن حماد بن أبي سليمان والحكم بن عيينة : أن في مائة وخمس وعشرين حقتين وبنت مخاض وعند أبي حَنِيفَةَ وأصحابه يستأنف الفريضة فيكون في الخمس شاة مع الحقتين وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون فإذا بلغت مائة وستًا وتسعين ففيها أربع حقا إلى مائتين ثم تستأنف الفريضة كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأهل العراق وحكى السفاقسي أنه

قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكنه غير مشهور عنه. واحتج أصحابنا الحنفية بما رواه أبو داود في المراسيل وإسحاق بن راهويه في مسنده والطحاوي في مشكله عن حماد بن سلمة قلت لقيس بن سعيد خذ لي كتاب مُحَمَّد بن عمرو بن حزم فأعطاني كتاباً أخبر أنه من أبي بكر بن مُحَمَّد بن عمرو بن حزم أن النَّبِيَّ ﷺ كتبه لجده فقرأته فكان فيه ذكر ما يخرج من فرائض الإبل فقص الحديث إلى أن يبلغ عشرين ومائة فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة فإنه يعاد إلى فريضة الإبل وما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس ذود شاة والذي استدل به الشافعي فنحن قد عملنا به لأننا أوجبنا في الأربعين بنت لبون فإن الواجب في الأربعين ما هو الواجب في ست وثلاثين وكذلك أوجبنا في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دون المذكور وإنما هو عمل بمفهوم النص فنحن عملنا بالنصين لا يقال إن هذا الحديث مرسل قاله ابن الجوزي.

وقال هبة الله الطبري: هذا الكتاب صحيفة ليس بسماع ولا يعرف أهل المدينة كلهم عن كتاب عمرو بن حزم عَنْ أَبِيهِ عن جده مثل قولنا ثم إذا تعارضت الروايتان عن عمرو بن حزم بقيت روايتنا عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي في الصحيح وبها عمل الخلفاء الأربعة. وقال البيهقي هذا حديث منقطع بين أبي بكر بن حزم إلى النَّبِيِّ ﷺ وقيس بن سعد أخذه عن كتاب لا عن سماع. وكذا حماد بن سلمة أخذه عن كتاب لا عن سماع وقيس بن سعد وحماد بن سلمة وإن كانا من الثقات فراويتهما هذه تخالف رواية الحفاظ عن كتاب عمرو بن حزم وغيره وحماد بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويتجنبون ما ينفرد به وخاصة عن قيس بن سعد وأمثاله لأننا نقول الأخذ من الكتاب حجة صرح البيهقي في كتاب المدخل أن الحجة تقوم بالكتاب وإن كان السماع أولى منه بالقبول.

والعجب من البيهقي أنه صرح بمثل هذا القول ثم كيف ينفيه في الموضع الذي يقوم عليه الحجة. وقوله وبها عمل الخلفاء الأربعة غير مسلم؛ لأن ابن أبي شعبة روى في مصنفه⁽¹⁾ بإسناده عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إذا زادت الإبل على

(1) قال: ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه.

عشرين ومائة يستقبل بها الفريضة.

فإن قيل : قَالَ البيهقي في كتاب القديم : راوي هذا الحديث عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ مجهول ، وأكثر الرواة عن ذلك المجهول يزعم أن الذي روى هذا الحديث عنه غلط عليه ، وأن هذا ليس في حديثه ؟

فالجواب : إن الذي رواه عن علي رَضِيَ الله عَنْهُ هو عاصم بن ضمرة وليس هو بمجهول بل معروف روى عنه الحاكم وأبو إسحاق السبيعي وغيرهما ووثقه ابن المديني والعجلي وأخرج له أصحاب السنن الأربعة. وإن أراد الشافعي بقوله يزعم أن الذي روى هذا الحديث عنه غلط عليه أبا إسحاق السبيعي فلم يقل أحد غيره أنه غلط.

أما ما ذكره البيهقي في قوله وحماذ بن سلمة ساء حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه فصادر عن تعسف وتمحل ؛ لأنه لم ير أحداً من أئمة هذا الشأن ذكر حماداً بشيء من ذلك. والعجب منه أنه اقتصر فيه على هذا المقدار ؛ لأنه ذكره في غير هذا الموضع بأسوأ منه. وقوله وخاصة عن قيس ابن سعد باطل وما لقيس بن سعد فإنه وثقه كثيرون وأخرج له مسلم على أن روايتهم التي يستدلون بها غير سالمة عن النزاع فإن الدارقطني ذكر في كتاب التتبع على الصحيحين أن ثمامة لم يسمع من أنس رَضِيَ الله عَنْهُ ولم يسمع عبد الله بن المثنى من ثمامة انتهى.

وفي الأطراف للمقدسي : قيل لابن معين كيف حديث ثمامة عن أنس في الصدقة قَالَ لا يصح ولا يصح في هذا حديث في الصدقات.

وأما عبد الله بن المثنى فقال الساجي ضعيف منكر الحديث. وقال الساجي ضعيف منكر الحديث. وقال أبو داود لا أخرج حديثه. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال قال أبو سلمة كان ضعيفاً في الحديث.

وأما قول الظاهرية الذي قَالَ به ابن حزم أيضاً فباطل بلا شبهة إذ لم يرد الشرع بجعل السائمة نصاباً بربع بعير أو ثمنه أو عشرة. وتعلقوا بقوله فإن زادت وقالوا الزيادة تحصل بالثمن والعشر وفيه ما لا يخفى.

ثم إن قوله في كل خمس شاة قَالَ مالك وأحمد تعين إخراج الغنم في مثل

ذلك استدلالاً به حتى لو أخرج بعيراً عن الأربع والعشرين لم يجزه عندهما. وعند الجمهور وهو قول الشافعي أنه يجزئه؛ لأنه يجزئ عن خمس وعشرين فما دونها أولى ولأن الأصل أن تجب من جنس المال وإنما عدل عنه رفقاً بالمالك فإذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه فإن كانت قيمة البعير مثلاً دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم. والأقيس أنه لا يجزئ. وفي قوله في أربع وعشرين دلالة على أن الأربع مأخوذة في الجميع وإن كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصاً وهو قول الشافعي في البويطي. وقال في غيره إنه عفو ويظهر أثر الخلاف فيمن له تسع من الإبل تلفت منها أربعة بعد الحول وقبل التمكن حيث قالوا إنه شرط في الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف. وكذا بعد التمكن أن قالوا إنه شرط والوقص عفو وأما إذا قالوا يتعلق به الفرض فالواجب حينئذ خمسة أتساع شاة والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ورواية عن مالك. وفي الحديث أن ما دون خمس من الإبل لا زكاة فيه وهذا بالإجماع وفيه في قوله إلى خمس وثلاثين وأربعين إلى ستين دلالة على أن الأوقاص ليست بعفو وأن العفو يتعلق بالجميع وهو أحد قولي الشافعي قال صاحب التوضيح والأصح خلافه. وفي الحديث أيضاً أن زكاة الغنم في كل أربعين شاة وقد أجمع العلماء على أن لا شيء في أقل من أربعين من الغنم وأن في الأربعين شاة وفي مائة وعشرين شاتين وفي ثلاثمائة ثلاث شياه فإذا زادت واحدة فليس فيها شيء إلى أربعمائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في الصحيح عنه والثوري وإسحاق والأوزاعي وجماعة أهل الأثر وهو قول علي وابن مسعود رضي الله عنهما.

وقال الشَّعْبِيُّ والنخعي والحسن بن حي: إذا زادت على ثلاثمائة واحدة ففيها أربع شياه إلى أربعمائة فإذا زادت واحدة تجب فيها خمس شياه وهي رواية عن أحمد. وهو مخالف للأثر. وقيل: إذا زادت على المائتين ففيها شاتان حتى تبلغ أربعين ومائتين حكاه ابن التين وفقهاء الأمصار على خلافه.

وفي الحديث أيضاً: أن شرط وجوب الزكاة في الغنم السوم عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ وكذا الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي الراعية في كلأ مباح. وقال ابن حزم

قَالَ مَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا تَزْكِي السَّوَائِمَ وَالْعُلُوفَةَ وَالْمَعْدَةَ لِلرُّكُوبِ وَلِلْحَرْثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ. وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَمَّا الْإِبِلُ فَغَنَمٌ وَأَمَّا الْبَقَرُ وَالْغَنَمُ فَلَا زَكَاةَ إِلَّا فِي سَائِمَتِهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْمَفْلَسِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَمَّا الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ فَتَزْكِي سَائِمَتِهَا وَغَيْرَ سَائِمَتِهَا وَأَمَّا الْبَقَرُ فَلَا تَزْكِي إِلَّا سَائِمَتِهَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاوُدَ. وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي أَنَّ سَائِمَةَ الْإِبِلِ وَغَيْرَ السَّائِمَةِ مِنْهَا تَزْكِي. وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَزْكِي غَيْرَ السَّائِمَةِ عَنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الدَّهْرِ ثُمَّ لَا يَعِيدُ الزَّكَاةَ فِيهَا. قَالَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْعُلُوفَةِ صَدَقَةٌ هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَعَطَاءٍ وَالْحَسَنِ وَالنَّخْعِيِّ وَابْنِ جَبْرِ وَالثَّوْرِيِّ وَاللَّيْثِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

وَقَالَ قَتَادَةُ وَمَالِكٌ : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْعُلُوفَةِ وَالنَّوَاضِحِ بِالْعُمُومَاتِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَعَاذٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَذَا هُوَ مَذْهَبُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالزَّهْرِيِّ. وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَمَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِمَا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَحُجَّةٌ مِنْ اشْتَرَطَ كِتَابُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثُ عُمَرَوِ بْنِ حَزْمٍ. وَفِي الْإِبِلِ حَدِيثُ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا فِي كُلِّ سَائِمَةٍ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مِنَ الْإِبِلِ ابْنَةُ لَبُونٍ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ. وَقَدْ وَرَدَ تَقْيِيدُ السُّومِ وَهُوَ مَفْهُومُ الصِّفَةِ وَالْمَطْلُوقِ يَحْمِلُ عَلَى الْمَقْيَدِ إِذَا كَانَ فِي حَادِثَةٍ وَاحِدَةٍ وَالصِّفَةِ إِذَا قُرِنَتْ بِالْأَسْمِ الْعِلْمِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ لِإِجَابِ الْحُكْمِ. وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقُطَّانِ. وَرَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعُمَرَوِ بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْبَقَرَةِ الَّتِي يَحْرَثُ عَلَيْهَا مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ. وَرَفَعَهُ حُجَّاجٌ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْهُ بَلْفُظٍ لَيْسَ فِي الْمَثِيرَةِ صَدَقَةٌ.

وَفِي مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ لَيْثٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَأْخُذُ مِنَ الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ. وَحَدَّثَنَا هَشِيمٌ عَنْ مَغِيرَةَ، عَنْ

إبراهيم ومجاهد قالوا ليس في البقر العوامل صدقة. ومن حديث حجاج عن الحكم أن عمر بن عبد العزيز قال ليس في العوامل شيء. وكذا قال سعيد بن جبيرة والشعبي والضحاك وعمرو بن دينار وعطاء. وفي الأسرار للدبوسي وعلي جابر وابن عباس رضي الله عنهم.

وحجة من منعه ما رواه إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي مَبْسُوطِهِ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ رَأَيْتُ الْإِبِلَ الَّتِي تَكْرَى لِلْحَجِّ تَزْكَى بِالْمَدِينَةِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَرَبِيعَةُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُضُورَ لَا يَنْكُرُونَهُ. وَيُرْوَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ وَهُوَ خَلِيفَةُ أَنْ تَأْخُذَ الصَّدَقَةُ مِنَ الْإِبِلِ الَّتِي تَعْمَلُ فِي الرِّيفِ قَالَ طَلْحَةُ حَضَرْتُ ذَلِكَ وَعَايَنْتَهُ.

ثم إن عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ: أَنَّ السَّائِمَةَ هِيَ الَّتِي تَكْتَفِي بِالرَّعِيِّ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ؛ لِأَنَّ اسْمَ السُّومِ لَا يَزُولُ عَنْهَا بِالْعَلْفِ الْيَسِيرِ وَلِأَنَّ الْعَلْفَ الْيَسِيرَ لَا يُمْكِنُ التَّحْرِزُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِعَدَمِ الْمَرْعَى فِيهِ وَاعْتَبَرِ الشَّافِعِيُّ السُّومَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ وَلَوْ عُلِفَتْ قَدْرًا تَعِيشُ بِدُونِهِ بَلَا ضَرَرَ وَجِبَتِ الزَّكَاةُ.

وفي البدائع: إِنْ أُسِمَتِ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ لِلْحَمْلِ وَالرَّكُوبِ أَوْ اللَّحْمِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَإِنْ أُسِمَتِ لِلتَّجَارَةِ فَفِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ أَرْبَعًا مِنَ الْإِبِلِ أَوْ أَقَلِّ تَسَاوَى مِائَتِي دِرْهَمٍ تَجِبُ فِيهَا خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ وَإِنْ كَانَتْ خَمْسًا لَا تَسَاوَى مِائَتِي دِرْهَمٍ لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.

وفي الذخيرة: اشْتَرَى إِبِلًا سَائِمَةً بَنِيَةَ التَّجَارَةِ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَهِيَ سَائِمَةٌ تَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ دُونَ زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ.

وفي الحديث أَيُّضًا: أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الْفِضَّةِ رُبْعُ عَشْرًا مِثْلًا إِذَا كَانَتْ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَزَكَاتُهَا خَمْسَةُ دِرَاهِمٍ وَفِي أَرْبَعِمِائَةٍ عَشَرَ دِرَاهِمٍ وَفِي أَلْفٍ خَمْسَةِ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَفِي عَشْرَةِ آلَافٍ مِائَتَانِ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا وَفِي عِشْرِينَ أَلْفًا خَمْسِمِائَةٍ وَهَلُمَّ جَرًّا.

وفيه أَيُّضًا: أَنَّ الْفِضَّةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ لِعَدَمِ النَّصَابِ إِلَّا أَنْ يَتَطَوَّعَ صَاحِبُهَا.

39 - باب: لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ،
وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ

39 - باب: لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ،
وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ

(باب) بالتنوين (لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ) أي: في الزَّكَاةِ المفروضة (هَرِمَةٌ) بفتح الهاء وكسر الراء، كبيرة سقطت أسنانها، وعن الأصمعي: الهرم الذي قد بلغ أقصى السن. وقال أبو حاتم: امرأة هَرِمَةٌ، ورجالٌ هَرُمُونَ وهَرَائِمٌ، ونساء هَرَمَات. وربما قيل: شيوخ هَرَمَى، وقد هَرِمَ هَرَمًا، نحو حَذِرَ حَذَرًا، وفي الكامل لأبي العباسي: وقد أهرمه الدهر وهرمه.

(وَلَا) يؤخذ (ذَاتُ عَوَارٍ) بفتح العين، أي: ذات عيب وهو شامل للمرض وغيره، وقيل بالفتح: العيب، وبالضم: العور.

(وَلَا تَيْسٌ) وهو فحل الغنم، وقيده ابن التين أنه من المعز، أي: ولا يؤخذ من الصدقة تيس، معناه: إذا كانت ماشية كلها أو بعضها إناثًا، لا يؤخذ منه الذكر إلا في موضعين ورد بهما السنة، أحدهما: أخذ التبيع من ثلاثين من البقر، والآخر: أخذ ابن اللبون من خمس وعشرين من الإبل بدل بنت مخاض عند عدمها، وأما إذا كانت ماشية كلها ذكورًا، فيؤخذ الذكر، وقيل: إنما لا يؤخذ التيس؛ لأنه مرغوب عنه لنتنه وفساد لحمه، أو لأنه ربما يقصد به المالك الفحولة، فيتضرر بإخراجه.

(إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ) روى أبو عبيد المصدق بفتح الدال، وجمهور المحدثين بكسرها والصاد مخففة، كمحدث، فعلى الأول: يراد به المعطي، ويكون الاستثناء مختصًا بقوله: وَلَا يَتَبَيَّنُ؛ لأن رب المال ليس له أن يخرج في صدقته ذات عوار، وأما التيس وإن كان غير مرغوب فيه لنتنه، لكنه ربما زاد على خيار الغنم في القيمة لطلب الفحولة، وعلى الثاني معناه: إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ منها، ورأى ذلك أنفع للمسلمين المستحقين، فإنه وكيلهم، فله أن يأخذ ما شاء ويحتمل تخصيص ذلك بما إذا كانت المواشي كلها معيبة كما سيجيء، وقال الطيبي: هذا إذا كان الاستثناء متصلًا، ويحتمل أن يكون منقطعًا، فالمعنى حيثئذ

1455 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ، أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ الصَّدَقَةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ»⁽¹⁾.

لا يخرج المزكي الناقص والمعيب، لكن يخرج ما شاء المصدق من السليم أو الكامل. وفي التلويح: قَالَ بعضهم: المصدق بتشديد الصاد والdal، وقال أصله المتصدق فأدغمت هذا لكن التشديد مكشوط في اليونانية، قَالَ: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي) عبد الله بن المثنى.

(قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ) بن عبد الله بن أنس (أَنَّ) جده (أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي) وللشميهني: الصدقة التي (أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ) بها (وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ) المفروضة (هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ) أي: معيبة بحيث ترد به في البيع إلا من مثلها من الهرمات وذوات العوار، (وَلَا تَيْسٌ) وذلك لقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الَّتِيكُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 267].

(إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ) بتخفيف الصاد وتشديد الدال المكسورة كما سبق. ويروى بتشديد الصاد بالإدغام وحيث يكون المعنى لا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار أصلاً ولا يؤخذ التيس إلا برضى المالك لكونه محتاجاً إليه ففي أخذه بغير رضاه إضرار به فلا استثناء مخصص بالتيس كما سبق ولفظ الحديث عين الترجمة. ثم إن عامة الفقهاء على العمل به فالأخوذ في الصدقات العدل وهو ما بين خيار المال ودونها فإن كان المال كله معيباً يؤخذ الوسط منه وهو قول الشافعي أيضاً. وعند مالك يكلف بسليم من العيب وهو مشهور مذهبه، ويؤخذ في الصغيرة التي تبلغ سن الجذع. وعند أبي حنيفة والشافعي إذا كانت كلها صغاراً أو مراضاً أخذ منها. ونحا إليه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ والمخزومي وابن الماجشون وأبو يوسف ومحمد. وقال مطرف: إن كان عجافاً أو ذوات عوار وتيوساً أخذ منها وإن كانت مواخض أو أكلة وسخالاً لم يؤخذ منها.

(1) أطرافه 1448، 1450، 1451، 1453، 1454، 2487، 3106، 5878، 6955 - تحفة

وقال عبد الملك وقال مُحَمَّد بن الحسن: إن السخال والعجاجيل لا شيء فيها وتحقيق مذهب الحنفية في هذا الباب ما قاله صاحب الهداية وليس في الفصلان والعجاجيل والحملان صدقة.

وهذا آخر أقوال أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وبه قَالَ مُحَمَّد بن الحسن والثوري والشعبي وداود وبه قَالَ زفر ومالك وأبو عبيد وأبو ثور وأبو بكر من الحنابلة وقيل ثم رجع وقال يجب واحدة منها وبه قَالَ الأوزاعي وإسحاق ويعقوب والشافعي في الجديد وصححوه ثم رجع إلى ما ذكرنا آنفًا.

وروي عن الثَّوْرِيِّ: أن المصدق يأخذ منه ويرد على صاحب المال فضل ما بين المسنة والصغيرة التي هي في ماشيته وهو وجه للحنابلة.

وهنا قول آخر ضعيف جدًا لم ينقل من غير الحنابلة أنه يجب في خمس وعشرين من الفصلان واحدة منها وفي ست وثلاثين واحدة سنّها كسن واحدة منها مرتين وفي ست وأربعين واحدة منها سنّها مثل سن واحدة منها ثلاث مرات وفي إحدى وستين واحدة سنّها مثل سن واحدة منها أربع مرات وهذا غريب جدًا.

وفي شرح المذهب للنووي إذا كانت الماشية صغارًا وواحدة منها في السن الفرض يجب سن الفرض المنصوص عليه عند الشافعية وهو قول مالك وأحمد. فإن هلك المسنة بعد الحول لا يؤخذ منها شيء في قول أَبِي حَنِيفَةَ ومحمد وتجعل تبعًا لها في الوجوب والهلاك فإذا هلكت بغير صنع أحد يجعل كأنه هلك مع الصغار. وعند أبي يوسف يجب تسعة وثلاثون جزءًا من أربعين جزءًا من حمل هو أفضلها وتسقط فضل المسنة كأن الكل كان حملانا وهلكت منها حمل.

وعند زفر: يجب مثلها من ثنية وسط وإن هلك الصغار وبقيت المسنة يجب فيها جزء من شاة وسط إنفاقًا ذكره الوبري.

تتمة:

قَالَ الإمام القسطلاني: والمراد بالعيب ما يرد به في البيع، لا عيب الأضحية. ولو

40 - باب أَخْذُ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ⁽¹⁾

انقسمت الماشية إلى صحاح ومراض، أو إلى سليمة ومعيبة، أخذ صحيحة وسليمة بالقسط، ففي أربعين شاة نصفها صحاح ونصفها مراض، وقسمة كل صحيحة ديناران، وكل مريضة دينار، تؤخذ صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة، وهو دينار ونصف، وكذا لو كان نصفها سليماً ونصفها معيباً.

وقال الخطابي: لا يأخذ المصدق شرار الأموال، كما لا يأخذ كرائمها؛ ليكون ذلك عدلاً بين الفريقين لا يجحف بأرباب الأموال، ولا يزري بحقوق الفقراء، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

40 - باب أَخْذُ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ

(باب) جواز (أَخْذُ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ) وهو بفتح العين والنون المخففة

(1) قال الكاندهلوي: اعلم أولاً أن هاهنا ثلاث مسائل خلافية شهيرة بسطت في الأوجز، الأولى عداد السخال تبعاً للأمهات، قال الزرقاني تبعاً للباجي لا خلاف فيه بين الفقهاء إذا كانت الأمهات نصاباً إلا ما يروى عن لا يعتد بخلافه أنه لا يحسب السخال بحال، قال الموفق: متى كان عنده نصاب كامل فنتجت منه سخال في أثناء الحول وجبت الزكاة في الجميع عند تمام حول الأمهات في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن الحسن والنخعي لا زكاة في السخال حتى يحول عليها الحول لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»، ولنا ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال لساعيه اعتد عليهم بالسخلة ولا تأخذها منهم، وهو مذهب علي، ولا نعرف لهما في عصرهما مخالفاً فكان إجماعاً، والحبر مخصوص بمال التجارة، المسألة الثانية ما قال الباجي إذا قصرت الماشية عن النصاب وكملت نصاباً بالسخال عدت السخال وأخذت الزكاة، وقال أبو حنيفة والشافعي يستأنف بها حولا من يوم كمل النصاب، قال الموفق: إن لم يكمل النصاب إلا بالسخال احتسب الحول من حين كمل النصاب في الصحيح من المذهب، وهو قول الشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي، وعن أحمد رواية أخرى أنه يعتبر حول الجميع من حين ملك الأمهات، وهو قول مالك اهـ. وذكر في الأوجز هاهنا اختلافاً في مذهب الشافعي، فارجع إليه - والمسألة الثالثة إذا كانت كلها فصلاناً أو عجاجيل أو سخالاً، فقال العيني تحقيق مذهب الحنيفة في ذلك ما قاله صاحب الهداية: إنه ليس فيها صدقة، وهذا آخر أقوال أبي حنيفة، وبه قال زفر ومالك وأبو بكر من الحنابلة، ثم رجع وقال يجب واحدة منها، وبه قال الأوزاعي وإسحاق ويعقوب والشافعي في الجديد اهـ. ملخصاً من الأوجز وإذا عرفت ذلك فقول الشيخ قدس سره لا يخالف مذاهب الفقهاء: أي: جمهورهم، وإلا فقول المالكية ومن وافقهم أنه يجب فيها ما يجب في الكبار.

1456 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

والجمع: أعنق وعُنُق، وولد المعز إذا أتى عليه أربعة أشهر وفصل عن أمه وقوي على الرعي، فإن كان ذكراً فهو جَذِي، وإن كان أنثى فهي عَنَاق. وإذا أتى عليه حول فالذكر ثني والأنثى عنز، ثم يكون حذفاً في السنة الثانية. ونقل ابن التين عن القاضي أبي مُحَمَّد أن المراد بالعناق: الجذعة من المعز.

وقال الداودي: واختلف في الجذع من المعز، فقليل: ابن سنة، وقيل: دخل في الثانية.

واختلف في الثني أَيْضاً، فقليل: إذا سقط سنّ واحدة أو ثنتان أو ثناياه كلها فهو ثني.

وقيل: لا يكون ثنياً إلا بسقوط ثنتين. وأما الجذع من الضان ففيه أربعة أقوال عند المالكية ابن سنة. ابن عشرة أشهر. ابن ثمانية. ابن ستة. والأصح عند الشافعية: ما استكمل سنة ودخل في الثانية. وعند الحنفية: ما أتى عليه أكثر السنة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب. (ح) للتحويل.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد وهذا على التعليق ووصله الذهلي في الزهريات عن أَبِي صَالِحٍ، عن الليث، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهمي المصري وقد مر في باب السمر في العلم.

(عَنِ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب (ابْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) في حديث قصته مع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قتال مانعي الزَّكَاةِ وقد مر الحديث مطولاً في أول الزَّكَاةِ.

«وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا»⁽¹⁾.

1457 - قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ»⁽²⁾.

«وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا»، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَمَا هُوَ» أَي: قول أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا شَيْئًا من الأشياء.

(إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ) أَي: إلا رأيي وعلمي، وليس اعتقادي (أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) أَي: بما ظهر له في الدليل فعرفت أنه محق في ذلك. ثم إنهم اختلفوا في أخذ العناق والسخال والبهم إذا كانت الغنم كذلك كلها أو كان في الإبل فصلان أو في البقر عجائيل فقال مالك عليه في الغنم شاة أو ثنية وعليه في الإبل والبقر ما في الكبار منها وهو قول زفر وأبي ثور، وقال أبو يوسف والشافعي والأوزاعي: يؤخذ منها إذا كانت صغاراً من كل صنف واحد منها، ومذهب البُخَارِيِّ كمذهبهم في ذلك كما تدل عليه ترجمته هذه، وقال أَبُو حَنِيفَةَ والثوري ومحمد: لا شيء في الفصلان ولا في العجائيل ولا في صغار الغنم لا منها ولا من غيرها وذكر ابن المنذر أنه كان أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه والثوري والشافعي وأحمد يقولون في أربعين حملاً مسنة وعلى هذا القول هم موافقون لقول مالك.

وأجاب المانعون عن الحديث: بأن تأويله يؤدون ما يجوز أداؤه ويشهد له قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أعدد عليهم السخلة ولا تأخذ وإنما خرج قول الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المبالغة بدليل الرواية الأخرى لو منعوني عقلاً والعقال لا زكاة فيه تنبيهاً بالأدنى على الأعلى وربما قدر المستحيل لأجل الملازمة نحو قوله تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22] وكان الصديق قَالَ: من منع حقاً ولو عقلاً أو عناقاً قليلاً أو كثيراً فقتاله متعين وهؤلاء منعوا فقتالهم متعين.

(1) أطرافه 1400، 6925، 7285 - تحفة 6623.

(2) أطرافه 1399، 6924، 7284 - تحفة 10666.

41 - باب: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

1458 - حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ،

41 - باب: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

(باب) بالتنوين (لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ) الكَرَائِم جمع كَرِيمَة، يقال: نَافَةٌ كَرِيمَةٌ، أي: غزيرة اللبن، ويدخل فيه الحديثة العهد بالنتاج التي يقال لها الرُّبُّ بضم الراء وتشديد الموحدة.

وقال: الأزهرى إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها والسمينة للأكل والحامل، والمقصود نفائس أموالهم في أي صنف كان.

(حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتانية، وبسطام بكسر الموحدة وفتحها وأول أشهر.

وقال ابن صلاح: أعجمي لا ينصرف، ومنهم من صرفه، العيشي بفتح المهملة وسكون التحتانية وكسر المعجمة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين.

(حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (بُنْ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء وقد مر في باب الجنب يخرج، قَالَ: (حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ) بفتح الراء وقد مر في باب ما جاء في غسل البول، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ) بضم الهمزة وتخفيف الميم وتشديد التحتانية الأموي المكي مات سنة تسع وثلاثين ومائة، (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ) ضد الشتوي وقد مر في باب أول كتاب الزكاة، (عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ) بفتح الميم واسمه نافذ بالنون والفاء والذال المعجمة وقد مر في باب الذكر بعد الصلوة، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) واليَا (عَلَى) أهل (الْيَمَنِ) وهو الإقليم المعروف سنة عشر قبل حجة الوداع يعلمهم القرآن وشرائع الإسلام ويقضي بينهم ويقبض الصدقات من عمال أهل اليمن وإنما قال على اليمن مع أن البعث يتعدى إلى لأنه ضمّن معنى

قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ،

الولاية كما أشرنا إليه وفي رواية الكشميهني إلى اليمن بكلمة إلى بدل على.

(قَالَ: إِنَّكَ تَقْدَمُ) بفتح الدال مضارع قدم بكسرهما إذا جاء من السفر، وأما قَدُم بالضم فمعناه: تقدم (عَلَى قَوْمٍ أَهْلٍ كِتَابٍ) يعني: التوراة والإنجيل.

وفيه تنبيه له على الاهتمام بهم؛ لأنهم أهل علم فليس مخاطبتهم كمخاطبة جهال المشركين وعبداء الأوثان (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ) بنصب أول على أنه خبر كان ورفع عبادة على أنه اسمها والمراد بعبادة الله معرفة الله كما يدل عليه السياق وفي رواية الفضل بن العلاء إلى أن يوحدوا الله قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: 56].

(فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ) بالتوحيد ونفي الألوهية عن غيره، قَالَ القاضي عياض: وهذا يدل على أن أهل الكتاب ليسوا عارفين بالله تَعَالَى، وإن كانوا يعبدونه، وقال: ما عرفه من جسمه من اليهود، أو أضاف إليه الولد وأجاز عليه الحلول والانتقال من النصراني، أو أضاف إليه صاحبة الولد أو الشريك، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله تَعَالَى، وإن سموه باسمه؛ إذ ليس موصوفاً بصفة الإلهية الواجبة له تَعَالَى.

(فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا) أي: الصَّلَاة، (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ) فقله: وترد على فقرائهم عطف على قوله: تؤخذ المقدر، والضمير يحتمل أن يعود على أهل البلد، فلا يجوز نقل الزكاة إلى غيرهم، ويحتمل أن يعود عليهم بوصف إسلامهم، لا باعتبار كونهم أهل البلد، فيجوز نقلها إلى غيرهم.

نعم، لو كان في البلد من هو أحوج من غيرهم يدفع إليهم، وكذا لو كان غيرهم أحوج منهم ينقل إليهم جوازا وأولوية، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»⁽¹⁾.

42 - باب: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ

1459 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ

وقد يستدل به على أنه إذا امتنع من دفع الزكاة أخذت من ماله بغير اختياره. وفيه نظر.

(فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا، فَخُذْ) بالفاء. وفي رواية: خذ بغير فاء (مِنْهُمْ) أي: زكاة أموالهم (وَتَوَقَّ) أي: احذر (كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ) أي: أخذ النفائس، وخيار أموالهم، وقال صاحب المطالع: أي جامعة الكمال الممكن في حقها من غزارة اللب، وجمال الصورة، وكثرة اللحم والصوف. هذا وذلك لأن الزكاة لمواساة الفقراء، فلا يناسب الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك. ومطابقة الحديث للترجمة قوله: توقَّ كرائم أموال الناس كما لا يخفى. والحديث قد مضى في أول الزكاة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

42 - باب: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ

(باب) بالتونين (لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدٍ) من الإبل، وقد تقدم أن الذود من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له به من لفظه.

(صَدَقَةٌ) قَالَ الزين ابن المنير: هذه الترجمة تتعلق بزكاة الإبل، وإنما اقتطعها منه ثمة؛ لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بزكاة الغنم وتوابعه.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ولا يخفى تكلفه، والذي يظهر لي أن لها تعلقًا بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الجملتين شاة.

وقال الْعَيْنِي: هذا تعسف، والمؤلف لا يراعي الترتيب بين الأبواب، هذا وفيه نظر، وقد تقدم حديث الباب في باب زكاة الورك، وإنما أعاده هنا لاختلاف في سنده، ولأنه ترجم هناك للورك، وهنا للإبل، كما هو دأبه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ

(1) أطرافه 1395، 1496، 2448، 4347، 7371، 7372 - تحفة 6511.

أخرجه مسلم في الإيمان باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام رقم 19.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ) كذا هو في رواية مالك، والمعروف أنه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، نسب إلى جده، وجده نسب إلى جده، وكذا رواه البيهقي في معرفة السنن والأخبار عن الشافعي، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ إِلَى آخِرِهِ بِذِكْرِ عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَوْضِعِينَ.

(عَنْ أَبِيهِ) عبد الله، كذا رواه مالك. وروى إسحاق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن مُحَمَّدٍ هَذَا، عن عمرو بن يحيى وعباد بن تميم، كلاهما عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه البيهقي في معرفة السنن عن الشافعي، عن مالك، عن عمر بن يحيى، عَنْ أَبِيهِ. ونقل البيهقي عن مُحَمَّدٍ بن يحيى الذهلي أن مُحَمَّدًا أسمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس، وأن الطريقين محفوظان.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ) كجوار (من) الْوَرِقِ) بكسر الراء، ويجوز إسكانها، وبهما قرئ في السبعة، أي: الفضة.

(صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ) وهذا موضع الترجمة، والحديث دال على سقوط الزكاة فيما دون هذه المقادير في هذه الأعيان المذكورة، خلافاً لأبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في زكاة الحرث، وأوجب الزكاة في قليل وكثير منه واستدل له بقوله ﷺ فيما سقت السماء العشر وفيما سُقِيَ بنضح أو دالية نصف العشر وهذا عام في القليل والكثير.

وأجاب عند بعض الشافعية بأن المقصود من الحديث بيان قدر المخرج، لا بيان المخرج منه، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

43 - بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ يَبْقَرُهُ لَهَا حُورًا». وَيُقَالُ جُورًا: ﴿يَحْتَرُونَ﴾ [النحل: 53] «تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ».....

43 - بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ

(بَاب) إِيْجَاب (زَكَاةِ الْبَقَرِ) هو اسم جنس، واحده بَقْرَةٌ وَبَاقُورَةٌ، يطلق على الذكر والأنثى اشتقت من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر الأرض بالحرارة، ويقال لها: بَاقِرٌ إذا كانت جماعة مع الرعاة. والْبَقِيرُ أَيضًا اسم للجميع، كالْعَبِيدِ وَالْكَلِيبِ. وفي المغرب للمطرزي: وَالْبَاقُورُ وَالْبَيْقُورُ وَالْأَبْقُورُ: البقرة، وكذا الْبَاقُورَةُ.

قَالَ الزين ابن المنير: آخر زكاة البقر؛ لأنها أقل النعم وجودا، ولم يذكر في الباب شيئًا يتعلق بنصابها؛ لكون ذلك لم يقع على شرطه، فتقدير الترجمة إيجاب زكاة البقر؛ لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب.

(وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) بضم الحاء عبد الرحمن الساعدي الأَنْصَارِيُّ، وقيل: المنذر بن سعد، وقد مر ذكره في استقبال القبلة.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ) برفع رجل على أنه فاعل جاء، ونصب لفظة الجلالة على أنه مفعول، وكلمة ما مصدرية، أي: لأعرفن، ولأرين معجىء رجل إلى الله يوم القيامة.

وفي رواية الكشميهني: لا أعرفن بحرف النفي، أي: لا ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة، فأعرفكم بها يوم القيامة، وأراكم عليها.

(بِبَقْرَةٍ لَهَا حُورًا) بضم الخاء المعجمة وتخفيف الواو المفتوحة، وهو صوت البقر، قَالَ الْمُؤَلَّفُ: (وَيُقَالُ جُورًا) بضم الجيم وبالهمزة بمعنى: رفع الصوت.

(﴿يَحْتَرُونَ﴾) أشار به إلى المذكور في القرآن في سورة المؤمنين، في قوله تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَحْتَرُونَ﴾ [المؤمنون: 64] معناه.

معناه (تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ)، وفي رواية: يرفعون أصواتهم وهذه الرواية

كَمَا تَجَارُّ الْبَقْرَةَ».

1460 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ
الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ: وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ -»

مطابقة للتلاوة فإنها بالغيبة.

(كَمَا تَجَارُّ الْبَقْرَةَ) وقد جرت عادة الْبُخَارِيِّ إذا وقف على لفظ غريب يطابق
كلمة من القرآن أن يذكر تفسيره؛ تكثيراً للفائدة، وتنبهاً على ما وقع من ذلك في
القرآن. وقد روى ابن أبي حاتم هذا التفسير عن السدي، وروي أيضاً من طريق
علي بن أبي طلحة عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قوله: تجارون، قَالَ:
تستغيثون.

وقال ابن الأثير: المشهور بالخاء المعجمة، وأما الجوار بالجيـم والهمزة
فمعناه: رفع الصوت والاستغاثة، من جَارَ يَجَارُ جَارًا وَجَوَّارًا: إذا رفع صوته مع
تفزع واستغاثة، وقال ثعلب: هو رفع الصوت بالدعاء، وفي كتاب الوحوش:
الخوار غير مهموز، والجوار مهموز، هما سواء.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص، قَالَ: (حَدَّثَنَا
الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ) بفتح الميم وسكون العين
المهملة وبالراء المكرونة وسويد بضم السين مصغراً، وقد مر في باب المعاصي
في كتاب الإيمان.

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ) ويروى انتهيت إليه
يعني: النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، أَوْ قَالَ: (وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ
كَمَا حَلَفَ) يعني: حلف بلا شك، ولكن أبا ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تردد بين هذه
الألفاظ، ولم يضبطها كما وقع. وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ: هو يعني قوله:
انتهيت إليه هو مقول المعرور وأن الضمير يعود على أبي ذر، وهو الحالف،
وهذا غير ظاهر، ولعله سبق قلم، وقد روى مسلم عن المعرور، عن أبي ذر
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو جالس في ظل الكعبة، فلما
رأني قَالَ: هم الأخسرون ورب الكعبة، الحديث.

مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا، إِلَّا أُتِيَ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنُهُ تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا،

وفيه: ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن تنطحه بقرونها، وتطؤه بأخفافها، كلما نفذت آخرها عادت عليه أولها، حتى يقضى بين الناس.

وروى الترمذي أيضًا عن المعرور عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: جئت إلى رسول الله ﷺ وهو جالس في ظل الكعبة، قال: فرآني مقبلًا، فقال: «هم الأخسرون ورب الكعبة يوم القيامة»، الحديث.

وفيه: ثم قال: «والذي نفسي بيده؛ لا يموت رجل فيدع إبلًا أو بقرًا لم يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمن، تطؤه بأخفافها، وتنطحه بقرونها، كلما نفذت آخرها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس». وهاتان الروايتان كما ترى تظهران سهو قول الحافظ العسقلاني، والله أعلم.

(مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا) أي: زكاتها وإنما كانت أعظم وأسمن ليكون أثقل في وطئها زيادة في العقوبة، كما أن النطح بالقرون ليكون أنكى في طعنها.

(إِلَّا أُتِيَ) بضم الهمزة على البناء للمفعول.

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ) حال كونها (أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنُهُ تَطَوُّهُ) ذوات الأخفاف منها.

(بِأَخْفَافِهَا) جمع خف فالضمير في كل قسم عائد إلى بعض الجملة لا إلى الكل.

(وَتَنْطَحُهُ) بكسر الطاء على ما اختاره ثعلب وتفتح وماضيه نطح بفتح الطاء، أي: ذوات القرون (بِقُرُونِهَا) قال القزاز النطح ضرب الكبش برأسه وحكى ابن قتيبة نطح الكبش والثور وفي المنتهى لأبي المعالي: تناطحت الأمواج وقال ابن درستويه في كتابه شرح الفصيح: النطح بالقرنين والرأسين ويخص بذلك الكباش لأنها مولعة حتى إن الأقران في الحرب تشبه بها فيقال: تناطحوا وانتطحوا، ونطح فلان قرنه فصرعه.

كُلَّمَا جَاَزَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ بُكَيْرٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

واعلم أن الخف للابل والقرن للبقر والغنم وكذا الظلف للغنم والبقر وفي حديث أَبِي هُرَيْرَةَ السابق في باب إثم مانع الزكاة وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها، الحديث. (كُلَّمَا جَاَزَتْ) بالجيم والزاي، أي: مرت (أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا) والضمير في عليه للرجل، أي: فهو معاقب بذلك (حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ) أي: أن يفرغ من الحساب.

(رَوَاهُ) أي: روى هذا الحديث (بُكَيْرٌ) هو ابن عبد الله بن الأشج، وقد مر في باب من تمضمض من السويق.

(عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السمان، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وقد أَخْرَجَهُ مسلم من طريق بكير فقال حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بَكِيرًا حَدَّثَهُ عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يُوَدَّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ أَوْ الصَّدَقَةُ فِي إِبْلِهِ» وساق الحديث.

ومراد المؤلف بذكر هذا الطريق موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذكر البقر؛ لأن الحديثين مستويان في جميع ما ورد فيه. وقد مر أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يذكر شَيْئًا مما يتعلق بنصاب زكاة البقر لكونه لم يقع له شيء على شرطه.

نعم، روى الترمذي وحسنه وروى الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعثني النَّبِيُّ ﷺ إلى اليمن وأمرني أن آخذ من أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين بقرة تبيعاً وروى الحاكم أيضاً من حديث عمرو ابن حزم عن كتاب النَّبِيِّ ﷺ وفي كل أربعين باقورة بقرة، وحكم بعضهم بتصحيح حديث معاذ واتصاله، وفيه نظر لأن مسروق راويه عن معاذ لم يلقه وإنما حسنه الترمذي لشواهده.

(1) طرفه 6638 - تحفة 11981، 12310.

أخرجه مسلم في الزكاة باب تغليظ عقوبة من لا يؤدي الزكاة رقم 990.

ثم إن نصاب زكاة البقر قد اختلفوا فيه فقالت الظاهرية لا زكاة في أقل من خمسين من البقر فإذا ملك خمسين بقرة ففيها بقرة وفي المائة بقرتان ثم في كل خمسين بقرة بقرة ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين وقالت طائفة ليس فيما دون ثلاثين شيء فإذا بلغت ثلاثين ففيها تبيع وهو ما تم عليه الحول وسُمِّيَ به ؛ لأنه يتبع أمه ويجزئ عنه تبعة بل أولى للأئوثة ثم لا شيء فيها حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت فيها بقرة ثم لا شيء فيها حتى تبلغ خمسين فإذا بلغت فيها بقرة وربع بقرة ثم لا شيء فيها حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت فيها تبيع ومسنة وهي ما تم عليه الحولان وسميت بها لتكامل أسنانها ويجزئ عنها تبيعان ورؤي ذلك عن إبراهيم وهي رواية غير مشهورة عن أبي حنيفة والرواية المشهورة عنه أنه ليس فيما دون ثلاثين صدقة.

وفيهما تبيع أو تبعة.

وفي أربعين مسن أو مسنة وما بين النصابين عفو.

وفي الزائد على الأربعين بحسابه إلى ستين عند أبي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة وفي الثنتين نصف عشر مسنة وهذه رواية الأصل ؛ لأن العفو ثبت نصًا بخلاف القياس ولا نص فيهما.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين ، وفيها ضعف ما في ثلاثين ، أي : تبيعان.

ثم في كل ثلاثين تبيع.

وفي كل أربعين مسنة ففي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مستان.

وفي تسعين ثلاث أتبة. ثم في مائة تبيعان ومسنة.

وفي مائة وعشرة تبيع ومستان.

وفي مائة وعشرين أربع أتبة أو ثلاث مسنات كذا إلى غير النهاية.

ومذهبنا هذا مذهب علي بن أبي طالب ، وأبي سعيد الخدري ، والشعبي ، وطاوس ، وشهر بن حوشب ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، رحمهم الله تعالى.

44 - باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ».

1461 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا

44 - باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ

(باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ) ليس المراد بالزكاة ها هنا معناها الشرعي الذي هو إيتاء جزء من النصاب الشرعي الحولي إلى فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاة لله تعالى بشرط قطع المنفعة عن المزكي، وإنما المراد منها ما أخرجته وأفرزته من مالك لتسد به خلة المحتاج، وتكتسب به الأجر والثوبة عند الله تعالى، وللزكاة معان، منها ذلك، فبهذا يلتئم ما في الباب من الأحاديث مع الترجمة. وقد تعسف طائفة في ذلك فقال الْكُرْمَانِيُّ: فإن قلت: عقد الباب للزكاة وليس في الحديث ذكرها؟ قلت: لعله أثبت للزكاة حكم الصدقة بالقياس عليها.

وقال ابن المنير: إن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معا كانت صدقة الواجب كذلك لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ» وهذا التعليق وصله الْبُخَارِيُّ مسنداً في باب الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيَّامِ بَعْدَ ثَلَاثِ أَبْوَابٍ فِي حَدِيثِ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَكِنْ لَفْظُهُ فِيهَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ وَزِيَادَةِ لَفْظِ أَجْرٍ، وَسَقَطَ فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ هُنَا لَفْظُ أَجْرٍ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا) بنصب أكثر على أنه خبر كان، ومالاً تمييز، أي: من حيث المال.

مِنْ نَحْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءٌ،

(مِنْ نَحْلٍ) بيان للمال (وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ) بنصب أحب خبر كان وقوله: (بَيْرُحَاءٌ) برفع اسمها، ويروى برفع أحب، ونصب بيرحاء، لكن قَالَ الزركشي وغيره: إن الأول أحسن؛ لأن المحدث عنه البئر، فينبغي أن يكون هو الاسم. وقد اختلف في ضبط بيرحاء، فيروى بفتح الموحدة وكسرها. وبفتح الراء وضمها، وبالمد والقصر. وفي رواية حماد: بريحاً بفتح أوله وكسر الراء، وتقديمها على الياء. وفي سنن أبي داود: باريحاً مثله لكن بزيادة ألف.

وقال الباجي: أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصوراً، وكذا جزم به الصغاني، وقال: إنه فيعلا من البراح، قال: ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بئر من آبار المدينة فقد صحف.

وقال القاضي عياض: بفتح الباء والراء وبضمهما مع كسر الباء.

ومنهم من قَالَ: من رفع الراء وألزمها حكم الإعراب فقد أخطأ. وقال بالرفع قراءة على شيوخنا بالأندلس والروايات فيه القصر وروينا أَيْضًا بالمد وهو حائط سُمي بهذا الاسم وليس اسم بئر وقال التيمي هو بالرفع اسم كان وأحب خبره ويجوز العكس وحا مقصور. ويجوز أن يمد في اللغة يقال هذه حا بالقصر والمد وقد جاء في اسم قبيلة وبيرحاً بستان وكانت بساتين المدينة تدعى بالآبار التي فيها، أي: البستان الذي فيه بيرحاً أضيف البئر إلى حا ويروى بيرحاً بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء مقصوراً ولا يتيسر فيه الإعراب فيكون كلمة واحدة لا تركيباً إضافياً.

وقال ابن التين: قيل حا اسم امرأة، وقيل: اسم موضع وهو ممدود ويجوز قصره، وفي معجم أبي عبيد حا على لفظ الهجاء موضع بالشام وحا آخر موضع بالمدينة وهو الذي ينسب إليه بيرحاء.

وقيل: سميت بيرحاء بزجر الإبل عنها وذلك أن الإبل إذا زجرت عن الماء وقد رويت يقال حاحا.

والحاصل: أن فيه في هذا الحديث ثمانية عشر وجهاً بيرحاء بكسر الموحدة وضم الراء اسم كان وبفتحها خبرها مع الهمزة الساكنة بعد الموحدة وإبدالها ياء وقد جاء مصروفًا وغير مصروف؛ لأن تأنيثه معنوي كهند وبقصرها فهي اثنا عشر

وَكَاثَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92]

وجها وبيرحا بفتح الموحدة وسكون التحتية من غير همز وفتح الراء وضمها خبر كان أو اسمها وبيرحا مصروفًا وغير مصروف فهي ستة: اثنان منها مع القصر على أنه اسم مقصور لا تركيب فيه فيعرب كسائر المقصور، وصوب الصغاني والزمخشري والمجد الشيرازي منها فتح الموحدة والراء على سائرهما من الممدود والمقصور بل قَالَ الْبَاجِي إنها المصححة على أبي ذر وغيره، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَكَاثَتْ) أي: بيرحاء (مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ) النبوي، أي: مقابلته قريبة منه، وقال النَّوَوِيُّ: وهذا الموضع يعرف بقصر بني جديلة بفتح الجيم وكسر الدال المهملة قبلي المسجد. وفي التلويح: هو موضع بقرب المسجد يعرف بقصر بني حديلة، وضبطها بالكتابة بضم الحاء المهملة وفتح الدال المهملة. قَالَ الْعَيْنِيُّ والصواب الجيم.

(وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا) أي: في بيرحاء (طَيِّبٍ) بالجر صفة للماء.

(قَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾) أي: لن تبلغوا حقيقة البر الذي هو كمال الخير، ولن تكونوا أبراراً، أو لن تنالوا بر الله الذي هو الرحمة والرضى والجنة. وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في رواية أَبِي صَالِحٍ عنه: لن تنالوا ما عند الله من ثواب في الجنة. وقال الضحاك يعني: لن تدخلوا الجنة.

(﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾) أي: حتى تكون نفقتكم من أموالكم التي تحبونها وتؤثرونها كقوله تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]. وعن الضحاك: حتى تخرجوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم. وقيل المعنى: من بعض ما تحبون من المال أو ما يعمه وغيره، كبذل الجاه في معاونته الناس، والبدن في طاعة الله، والمهجة في سبيل الله. وكان السلف رحمهم الله إذا أحبوا شيئاً جعلوه لله.

روي عن زيد بن حارثة أنه جاء بفرس له كان يحبها فقال هذه في سبيل الله فحمل عليها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكان زيد أوجد في

قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهَ،

نفسه وقال إنما أردت أن أتصدق به فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أما إن الله تعالى قد قبلها منك. وكتب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبتاع له جارية من سبي جلولاء يوم فتحت مدائن كسرى فلما جاءت أعجبته فقال إن الله تعالى يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: 92] فأعتقها.

ونزل بأبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضيف فقال للراعي ائتني بخير إبلي فجاء بناق مهزولة فقال خنتني قَالَ وجدت خير الإبل فحلها فذكرت يوم حاجتكم إليه فقال إن يوم حاجتي ليوم أوضع في حفرتي. وروي عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه اشترى جارية جميلة وهو يحبها فمكثت عنده أياما فأعتقها فزوجها من رجل فولد له منها ولد فكان يأخذ ولدها ويضمه إلى نفسه فيقول إني أشم منك ريح أمك فقيل له قد كان رزقك الله من حلال وأنت تحبها فلم تركتها فقال ألم تسمع هذه الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.

وروي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يشتري أعدالا من السكر ويتصدق فقيل له هَلَّا تصدقت بثمنه فقال لأن السكر أحب إليَّ فأردت أن أنفق مما أحب وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذه الآية منسوخة نسختها آية الزكاة.

(قَامَ أَبُو طَلْحَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُنْتَهِيًا (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وفيه أنه يجوز أن يقال: إن الله تعالى يقول، كما يقال: إن الله قال، خلافا لما قاله مطرف بن عبد الله بن الشخير إذ هو قَالَ: لا يقال: الله يقول، إنما يقال: قَالَ اللَّهُ، أو الله قال، كأنه ينحو إلى استئناف القول، وقول الله قديم، وكأنه ذهل عن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: 4].

(﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾) وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بِرَّهَا) أي: خيرها، والبر اسم جامع لأنواع الخيرات والطاعات، ويقال: أرجو ثواب برها، (وَذُخْرَهَا) بضم الذال المعجمة، أي: أقدمها فادخرها لأجدها (عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهَ) فوض

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ،

تعيين مصرفها إليه ﷺ، (قَالَ) أي: أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخْ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة كهل وبل غير مكررة هنا، وتكرر للمبالغة فإن وصلت خففت ونوّنت وربما شددت كالاسم كلمة تقال عند المدح والإعجاب بالشيء والرضى والفخر، وقال في القاموس: قل في الأفراد بخ ساكنة، وبخ مكسورة، وبخ مضمونة، وتكرر بخ بخ للمبالغة، الأولى منونة، والثانية مسكنة، ويقال: بَخْ بَخْ مسكين، وبَخْ بَخْ منونين، وبَخْ بَخْ مشددين. انتهى.

وقال القاضي: حكى الكسر بلا تنوين، وروي بالرفع، وإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً، وإسكان الثاني.

وقال ابن دريد: معناه: تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكون الخاء فيه كسكون اللام في هل وبل، ومن نون شبهه بالأصوات، كصه ومه.

وقال ابن التين: هي كلمة تقولها العرب عند المدح والمحمدة.

وقال القزاز: هي كلمة يقولها المتفخّر عند ذكر الشيء العظيم، وكلها متقاربة في المعنى.

(ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ) بالموحدة فيها، أي: ذو ربح، كلابن وتامر، أي: ذو لبن، وذو تمر، أي: يربح فيه صاحبه في الآخرة أو مال مربوح فاعل بمعنى: مفعول، قَالَ ابن قرقول وروي بالياء المثناة التحتية من الرواح كما في رواية يحيى الآتية يعني: يروح عليه أجره قَالَ ابن بطال والمعنى أي: مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال، وقيل: معناه يروح بالأجر ويغدو به يصل نفعه كل رواح لا يحتاج أن يتكلف فيه إلى مشقة سير واكتفى بالرواح عن الغدو لعلم السامع، ويقال معناه أنه رايح يعني: من شأنه الرواح، أي: الذهاب والفوات فإذا ذهب في الخير فهو أولى، قَالَ القاضي وهي رواية يَحْيَى بن يَحْيَى وجماعة ورواية أبي مصعب وغيره بالموحدة، وقال ابن قرقول بل الذي روينا له ليحيى بالموحدة وهو كذا في مسلم، وفي التلويح يَحْيَى الذي أشار إليه ابن قرقول يَحْيَى الليثي المغربي ويحيى الذي في الْبُخَارِيِّ هو النيسابوري، وقال أبو العباس الداني في كتاب أطراف الموطأ في رواية يَحْيَى الأندلسي بالباء الموحدة قَالَ وتابعه روح بن عباد وغيره، وقال يَحْيَى بن يَحْيَى النيسابوري وإسماعيل وابن

وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ،

وهب وغيرهم رائج بالهمز من الرواح، وشك القعنبي فيه وقال الإسماعيلي من قَالَ رايح بالياء التحتانية فقد صحف، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ) بضم التاء في الأول وفتحها في الثاني فقد بَوَّب عليه البخاري في الوكالة: باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله وقال الوكيل قد سمعت وقال المهلب دَلَّ على قبوله ﷺ ما جعل إليه أبو طلحة ثم ردَّ الوضع فيها إلى أبي طلحة فقال: (وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) برفع لام أفعل، فعلاً مستقبلاً، قاله السفاقسي.

وقال النووي: يحتمل أن يقول: افعل أنت ذاك، فقد أمضيته على ما قلت فجعله أمراً. والظاهر هو الأول.

(فَقَسَمَهَا) أي: بirschاء (أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) الأقارب جمع الأقرب، وقالت الفقهاء: لو قَالَ: وقفت على قرابتي يتناول الواحد والجمع، يقال: هو قرابتي، وهم قرابتي، والفصيح: ذو قرابتي للواحد، وذو قرابتي للاثنتين، وذوو قرابتي للجمع، والقربة والقربى في الرحم، والقربة مصدر، تقول: بيني وبينه قرابة، وهو قريبي، وذو قرابتي، وهم أقربائي وأقاربي، والعامة تقول: هو قرابتي، وهم قراباتي وأقاربي، وقوله: وبني عمه من عطف الخاص على العام، وهذا يدل على أن إنفاق أحب الأموال على أقرب الأقارب أفضل، وأن الآية تعم الإنفاق الواجب والمستحب، وفي الحديث: أن الرجل الصالح قد يضاف إليه حب المال، وقد يضيفه هو إلى نفسه، وليس في ذلك نقيصة عليه.

وفيه: اتخاذ البساتين والعقار.

وقال ابن عبد البر: ففيه رد لما يروى عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا تَتَخَذُوا الضَّيْعَةَ فَرَغَبُوا فِي الدُّنْيَا.

وفيه: إباحة دخول العلماء البساتين. وفيه دخول الشارع حوائط أصحابه، وشربه من مائها.

وفيه: أن كسب العقار مباح إذا كان من حلال، ولم يكن بسبب ذل وصغار، فإن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كره كسب أرض الخراج، ولم ير شراءها، وقال:

لا تجعل في عنقك صغارًا.

وفيه : إباحة الشرب من ماء الصديق ، وكذا الأكل من ثماره وطعامه ، قَالَ أبو عمر : إذا علم أن نفس صاحبه تطيب بذلك.

وفيه : استعمال ظاهر الخطاب وعمومه ، ألا ترى أن أبا طلحة حين سمع ﴿لَنْ نَأْتُوا الْقَبْرَ﴾ لم يحتج أن يقف حتى يرد عليه البيان عن الشيء الذي يريد الله عَزَّ وَجَلَّ أن ينفق عباده منه إما بآية أو سنة.

وفيه : مشاورة أهل العلم ، والفضل في كيفية وجوه الطاعات وغيرها والإنفاق من المحبوب.

وفيه : أن الوقف صحيح ، وإن لم يذكر سبيله وهو الذي بَوَّبَ عليه البُخَارِيُّ في الوصايا.

وفيه : أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول.

وفيه : أن أبا طلحة هو الذي قسمها في أقاربه وبني عمه ، وقد ذكر إِسْمَاعِيلُ القاضي في المبسوط عن القعني بسنده أن النَّبِيَّ ﷺ قسمها في أقارب أبي طلحة وبني عمه لا خلاف في ذلك وقال أبو عمر هو المحفوظ عند العلماء ، ولكن هذا خلاف ما ذكر هنا ويحتمل أنه أضيف إلى النَّبِيِّ ﷺ ؛ لأنه الأمر به.

وفيه : في قوله فضعها يَا رَسُولَ اللَّهِ حيث أراك الله جواز أمر الرجل لغيره أن يتصدق عنه أو يقف عنه وكذلك إذا قَالَ لآخر خذ هذا المال فاجعله حيث أراك الله من وجوه الخير وقال مالك في هذا لا يأخذ منه شيئًا وإن كان فقيرًا أو قَالَ غيره جاز له أن يأخذه كله إذا كان فقيرًا.

وفيه : صحة الصدقة المطلقة والحبس المطلق وهو الذي لم يعين مصرفه ثم بعد ذلك يعين .

وفيه : جواز أن يعطي الواحد من الصدقة فوق مائتي درهم ؛ لأن هذا الحائط مشهور أن ريعه يحصل للواحد منهم أكثر من ذلك قَالَه القرطبي ، ولا فرق بين فرض الصدقة ونفلها في مقدار ما يجوز عطاؤه للمتصدق عليه فيما قاله الخطابي .

وفيه : أن الصدقة إذا كانت جزلة مدح صاحبها لقوله ﷺ : «بخ ذلك مال رابع».

تَابَعَهُ رَوْحٌ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ: عَنْ مَالِكٍ «رَايح»⁽¹⁾.

1462 - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَصْحَى

وفيه: أن الصدقة على الأقارب وضعفاء الأهلين أفضل منها على سائر الناس إذا كانت صدقة تطوع، ويدل على ذلك قوله ﷺ: «لك أجران أجر القرابة والصدقة» وقال لميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حين أعتقت جارية لها: «أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك» ذكره البُخَارِيُّ في الهبة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الله بن يوسف (رَوْحٌ) بفتح الراء وسكون الواو وبالمهملة، هو ابن عبادة البصري عن مالك في قوله: رابح بالموحدة، ووصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب البيوع.

(وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) أبو زكريا النيسابوري كما تقدم وصله المؤلف في الوكالة وعزاه مغلطي لتخريج الدارقطني فأبعد.

(وَإِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك الإمام وصله المؤلف في التفسير كلاهما، (عَنْ مَالِكٍ «رَايح»⁽¹⁾) بالمشنة التحتية بدل الموحدة، وقد تقدم تحقيقه وتفسيره.

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الوصايا، والوكالة، والأشربة، والتفسير أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاةِ، والنَّسَائِيُّ في التفسير.

(حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن مُحَمَّد بن الحكم بن أبي مريم الجمحي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير الأنصاري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ) أبو أسامة بن أسلم العدوي، وفي رواية: زيادة هُوَ ابْنُ أَسْلَمَ، (عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن سعد القرشي العامري، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد ابن مالك (الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي) عيد (أَصْحَى) بفتح الهمزة وتوين الحاء.

(1) أطرافه 2318، 2752، 2758، 2769، 4554، 4555، 5611 - تحفة 204 - 2/149. أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد. رقم 998.

أَوْ فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَوَعَّظَ النَّاسَ، وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، تَصَدَّقُوا»، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ، أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ، مِنْ إِحْدَاكُنَّ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ، جَاءَتْ زَيْنَبُ،

(أَوْ) عيد (فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَوَعَّظَ النَّاسَ، وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، تَصَدَّقُوا»، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ) وفي رواية: أريتنكم بهزمة مضمومة قبل الراء على البناء للمفعول.

(أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ) بنصب أكثر على أنه مفعول ثالث لرأيتكم.

(فَقُلْنَ: وَبِمَ) استفهام حذف منه الألف، أي: وبأي سبب (ذَلِكَ) ويروى: ذاك بدون اللام.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ) أي: الشتم، (وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) أي: الزوج، أي: تسترن إحسان الأزواج إليكن وتجحدنه.

(مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ، أَذْهَبَ لِلْبَّ) أي: عقل (الرَّجُلِ) وفي رواية: بلب الرجل بالموحدة بدل اللام.

(الْحَازِمِ) بالحاء المهملة والزاي، أي: الضابط لأمره.

(مِنْ إِحْدَاكُنَّ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ) يعني أنهن إذا أردن شيئاً غالبين الرجال عليه سواء كان صواباً أو خطأً.

وقد قيل: هن يغلبن الكرام ويغلبهن اللئام، وفي باب ترك الحائض الصوم زيادة، وهي قوله: قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قَالَ: فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، فذلك من نقصان دينها».

(ثُمَّ انْصَرَفَ) صلى الله عليه وسلم (فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ، جَاءَتْ زَيْنَبُ) بنت معاوية، أو بنت عبد الرحمن بن معاوية بن عتاب الثقفية، ويقال لها أَيْضًا: رايطة، وقع ذلك في

امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ زَيْنَبُ، فَقَالَ: «أَيُّ الرِّبَايِبِ؟» فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَعَمْ، ائْذِنُوا لَهَا» فَأُذِنَ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ،

صحيح ابن حبان، ويقال: هما ثنتان عند الأكثر، وممن جزم به ابن سعد وأبو أحمد العسكري وأبو القاسم الطبري وأبو بكر البيهقي.

وقال الكلاباذي: رابطة هي المعروفة بزینب. وبه جزم الطحاوي، فقال: زينب هذه هي رابطة، ولا نعلم عبد الله يعني: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تزوج غيرها في زمن النَّبِيِّ ﷺ.

ويؤيد هذا ما روى أحمد في مسنده من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن رابطة امرأة عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكانت امرأة صناع اليد، قَالَ: فَكَانَتْ تَفْقُ عَلَيْهِ وَعَلَى وَلَدِهِ مِنْ صِنْعَتِهَا الْحَدِيثَ. وفيه: فقال لها رسول الله ﷺ: «أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ، فَإِنْ لَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ» وإسناده صحيح، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ) عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ زَيْنَبُ) القائل هو بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي.

(فَقَالَ) ﷺ: «(أَيُّ الرِّبَايِبِ؟)» أي: أي زينب من الزنائب، وعرف باللام مع كونه علما لما نكر حتى جمع.

(فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَعَمْ، ائْذِنُوا لَهَا» فَأُذِنَ لَهَا) بضم الهمزة على البناء للمفعول فلما دخلت، (قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ) بضم المهملة وكسر اللام وتشديد التحتية، ويجوز فتح المهملة وسكون اللام مع تخفيف التحتية، وبهما قرئ في القرآن.

(لي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ وَوَلَدَهُ) بالنصب عطفًا على الضمير (أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ) وهذا يحتمل أن يكون في مسند أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن كان حاضرًا عند النَّبِيِّ ﷺ عند المراجعة، ويحتمل أن يكون جملة عن زينب صاحب القصة فيكون فيه رواية الصحابي عن الصحابة.

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ») وقد تقدم وجه مطابقة الحديث للترجمة في بيان الترجمة. واحتج بهذا الحديث الشافعي وأحمد في رواية، وأبو ثور، وأبو عبيد، وأشهب من المالكية، وابن المنذر وأبو يوسف ومحمد وأهل الظاهر، وقالوا: يجوز للمرأة أن تعطي زكاتها إلى زوجها الفقير، وقال القرافي: كرهه الشافعي وأشهب. واحتجوا أيضًا بما رواه الجوزجاني عن عطاء، قَالَ: أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنْ عَلَيَّ نَذْرًا أَنْ أَتَصَدَّقَ بِعَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَإِنْ لِي زَوْجًا فَقِيرًا، فَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أُعْطِيَهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لَكَ كِفْلَانِ مِنَ الْأَجْرِ».

وقال الحسن البصري والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية وأبو بكر من الحنابلة: لا يجوز للمرأة أن تعطي زوجها من زكاة مالها، ويروي ذلك عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأجابوا عن حديث زينب بأن الصدقة المذكورة فيه إنما هي من غير الزكاة المفروضة.

قَالَ الطحاوي: وقد بين ذلك ما روي عن عبيد الله، عن ربيعة امرأة عبد الله ابن مسعود، وكانت امرأة صنعاء، وليس لعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مال، وكانت تنفق عليه وعلى ولده فقالت لقد شغلتنني والله أنت وولدك عن الصدقة فما أستطيع أن أتصدق معكم بشيء فقال ما أحب أنه لم يكن لك في ذلك أجر أن تفعلني فسألت رسول الله ﷺ هي وهو فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنْ أَمْرًا ذَاتَ صِنْعَةٍ أبيع منها وليس لولدي ولا لزوجي شيء فشغلوني فلا أتصدق فقال لي فيهم أجر فقال لك في ذلك أجر ما أنفقت عليهم فأنفقت عليهم.

ففي هذا الحديث: أن تلك الصدقة مما لم يكن فيه زكاة كما لا يخفى بقولها واحتجوا أيضًا وكان عندي حلي فأردت أن أتصدق ولا يجب الصدقة في الحلي عند بعض العلماء وعلى قول من يوجبها لا يكون الحلي كله زكاة إنما يجب جزء منه أيضًا لظاهر قوله زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم؛ لأنه يدل على أنها صدقة تطوع لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة إجماعًا كما نقله ابن

المنذر وغيره قيل وفيه نظر لأن الذي يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه.

وقال العيني: يلزم الأم نفقة ولدها إذا كان أبوه فقيرًا عاجزًا عن التكسب. وذكر أصحابنا أن الأب إذا كان معسرًا كسوبًا وله ابن زمن وله أم موسرة هل تؤمر بالإنفاق؟ اختلف المشايخ فيه قيل تؤمر وترجع على الأب وقيل لا ترجع على الأب وهو مروي عن أبي حنيفة نضًا هذا ويمكن أن يقال: إنه ليس في الحديث تصريح بأنها تعطي ولدها من زكاتها، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأنفقها على ولدها كانوا أحق من الأجانب، فإن الإجزاء تبع للإعطاء للزوج، والوصول إلى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها ولذا قيل: وأيضًا بظاهر قوله: بإقحام لفظ الظاهر.

وقال ابن التيمي: قوله ولدك محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنهم ولد من غيرها.

وتعقبه العيني: بأنه ارتكاب مجاز من غير قرينة وقد خاطبها ﷺ بقوله: «ولذلك» فدل على أنهم ولدها حقيقة إلا أنه وقع في حديث آخر تجزئ عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجري.

وفي معجم الطبراني: أيجزئ أن أجعل صدقتي فيك وفي بني أخي أيتام. وفي رواية يا رسول الله؛ هل لي من أجر أن أتصدق على ولد عبد الله من غيري وإسنادهما جيد. وللبیهقي كنت أعول عبد الله ویتامی. وذلك كما ترى يصح كون الإضافة للتربية لا للولادة، فافهم.

وقال ابن المنير: اعتل من منعها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكأنها ما خرجت عنها.

وأجيب: بأن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضًا.

وفيه: أن الصدقة ليست كالزكاة فعود الصدقة إليها ليست كعود الزكاة إليها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وأما مسألة الحلبي؛ ففيها خلاف بين العلماء، فقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: تجب فيها الزكاة.

وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم وبه قَالَ سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء والأوزاعي والحسن بن حي وغيرهم التابعين كمحمد بن سيرين ومجاهد والزهري وطاوس.

وقال مالك وأحمد وإسحاق والشافعي في أظهر قوليه : لا تجب الزَّكَاةُ فيها وروي ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة رضي الله عنهم وكذا عن القاسم بن مُحَمَّدٍ والشَّعْبِي. وكان الشَّافِعِيُّ يقول بهذا في العراق وتوقف بمصر وقال هذا مما أَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ.

وقال الليث : ما كان من حلي يلبس ويعار فلا زكاة فيه وإن اتخذ للتحرز عن الزَّكَاةِ ففيه الزَّكَاةُ وقال أنس يزكى عامًّا واحدًا لا غير.

واستدل من أسقط الزَّكَاةَ بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةُ ذَكَرَهُ فِي الْإِمَامِ. وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الزَّكَاةَ فِي كَثِيرِ الْحَلِيِّ دُونَ قَلِيلِهِ.

وروى عبد الرزاق عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَا زَكَاةَ فِي الْحَلِيِّ وروى مالك في الموطأ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلِي بَنَاتِ أَخْتِهَا يَتَامَى فِي حَجَرِهَا فَلَا تَخْرُجُ مِنْ حَلِيهِنَّ الزَّكَاةُ.

وأخرج الدارقطني عن علي بن سليمان قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْحَلِيِّ فَقَالَ : لَيْسَ فِيهَا الزَّكَاةُ.

وروى الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ جِهَةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ خَالِدٍ يُسْأَلُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الْحَلِيِّ فِيهِ زَكَاةٌ فَقَالَ جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا وَإِنْ كَانَ يَبْلُغُ أَلْفَ دِينَارٍ.

واحتج من رأى فيها الزَّكَاةَ بحديث عمر بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ الرَّسُولَ ﷺ وَمَعَهَا بِنْتُ لَهَا وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسْكَتَانِ غُلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا أَعْطِينِ زَكَاةَ هَذَا قَالَتْ لَا قَالَ أَيْسُرُكَ أَنْ يَسُورَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارِينَ مِنْ نَارٍ قَالَ فَجَعَلْتُهُمَا فَأَلْقَيْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقُلْتُ هُمَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ. قَالَ ابْنُ الْقُطَّانِ فِي كِتَابِهِ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وقال الحافظ المنذري : إسناده لا مقال فيه. والمراد من المسكتين في الحديث السواران وهو في الأصل ثنية مسكة بالفتحات وهو السوار من قرون الأوعال، وقيل من جلود دابة بحرية وقيل من ظهر السلحفاة البحرية.

واحتجوا أيضًا بما أخرجهُ التِّرْمِذِيُّ من حديث ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن جده، قَالَ أَتَتْ امْرَأَتَانِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَفِي أَيْدِيهِمَا سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهُمَا أَتُودِيَانِ زَكَاةَ هَذَا قَالَتَا لَا فَقَالَ أَتُحْبَانِ أَنْ يَسُورَكُمَا اللَّهُ بِسَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ قَالَتَا لَا قَالَ فَأَدِيَا زَكَاتَهُ. وبما رواه أبو داود من حديث عبد الله ابن شدداد بن الهاد أَنَّهُ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَى فِي يَدَيْ فَتَخَاتِ مِنْ وَرَقٍ فَقَالَ : « مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ ؟ » فَقُلْتُ : صَنَعْتُهُنَّ أَتُزِينُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَالَ : « أَتُؤَدِينَ زَكَاتَهُنَّ ؟ » قُلْتُ : لَا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَ : « هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ » وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ.

والفتخات بفتح المثناة الفوقية وبالخاء المعجمة جمع فتخة بالتحريك وهي حلقة من فضة لا فص لها فإذا كان فيها فص فهي الخاتم.

وقال عبد الرزاق : هي الخواتيم العظام وقيل خواتيم عراض الفصوص ليست بمستقيمة. وقيل جلجل لا جرس له والفتح تلبس في الأيدي. وقيل : في الأرجل.

واحتجوا أيضًا بما أخرجهُ أحمد في مسنده قال : حدثنا علي بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت دخلت أنا وخالتي على النَّبِيِّ ﷺ وعلينا أسورة من ذهب فقال لنا : « أَنْعِطِيَانِ زَكَاتَهَا ؟ » فَقُلْنَا : لَا قَالَ : « أَمَا تَخَافَانِ أَنْ يَسُورَكُمَا اللَّهُ أُسُورَةً مِنْ نَارٍ أَدِيَا زَكَاتَهَا » ، وما قاله ابن الجوزي وعلي بن عاصم رماه يزيد بن هارون بالكذب ، وعبد الله بن خيثم قَالَ ابن معين أحاديثه ليست بالقوية ، وشهر بن حوشب قَالَ ابن عدي لا يحتج بحديثه فمدفوع بأنه سئل أحمد عن علي بن عاصم فقال هو والله عندي ثقة وأنا أحدث عنه وعبد الله بن خيثم قَالَ ابن معين هو ثقة حجة وشهر بن حوشب قَالَ أحمد ما أحسن حديثه ووثقه.

وعن يَحْيَى : هو ثقة وقال أبو زرعة لا بأس به. فظهر من هذا كله سقوط كلام ابن الجوزي، واحتجوا أيضًا بما رواه الدارقطني في سننه عن نصر بن مزاحم، عن أبي بكر الهذلي، نا شعيب بن الحجاب عن الشَّعْبِيِّ قَالَ سمعت فاطمة بنت قيس تقول أتيت النَّبِيَّ ﷺ بطوق فيه سبعون مثقالاً من ذهب فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ خذ منه الفريضة فأخذ منه مثقالاً وثلاثة أرباع مثقال.

وقال الدارقطني أبو بكر الهذلي: متروك لم يأت به غيره، واحتجوا أيضًا بما رواه أبو داود حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ثنا عتاب، عن ثابت بن عجلان، عن عطاء، عن أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ كنت ألبس أوضاحاً من ذهب فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أكنز هو فقال ما بلغ أن يؤدي زكاته فزكي فليس بكنز وأُخْرِجَهُ الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ولم يخرججه.

والأوضح: جمع وضع بفتح الضاد المعجمة وفي آخره حاء مهملة نوع من الحلي يعمل من الفضة سميت به لياضها ثم استعملت في التي تعمل من الذهب أيضًا، وقيل: حكي من الدراهم الصحاح والوضح الدرهم الصحيح.

وقيل: حلي من الحجارة. وقيل: الأوضح الخلاخل، وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي احتجت به الفرقة الأولى فقد قَالَ البيهقي هو حديث لا أصل له وفيه عاقبة بن أيوب وهو مجهول فمن احتج به مرفوعاً كان داخلاً فيما يعيب به من يحتج بالكذابين وهذا غريب من البيهقي مع تعقبه للشافعي.

وقال سبط ابن الجوزي: هو حديث ضعيف مع أنه موقوف على جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كحديث ابن عمر وعائشة وأنس رضي الله عنهم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: استئذان النساء على الرجال.

وفيه: أنه إذا لم ينسب من يستأذن سئل أن ينسب.

وفيه: الحث على الصدقة على الأقارب.

وفيه: ترغيب ولي الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء.

وفيه: التحدث مع النساء الأجانب عند الأمن من الفتنة، وسيأتي الحديث قريباً في باب الزَّكَاةِ على الزوج والأيتام في الحجر إن شاء الله تَعَالَى.

45 - باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ

1463 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ»⁽¹⁾.

45 - باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ

(باب) بالتونين (لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ) واشتقاق الفرس من الفرس وهو الكسر، وَقَالَ الجوهري: الفرس يقع على الذكر والأنثى، ولا يقال للأنثى: فرسة، وجمعه: الخيل من غير لفظه.

والظاهر: أن الخيل اسم جمع للعرب والبراذين، ذكورها وإناثها، كالركب، ولا واحد له من لفظها، والخيل: الفرسان أيضًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْكَ﴾ [الإسراء: 64]، والخيل يجمع على خيول، فيكون جمع اسم جمع كالقوم والأقوام.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ) بفتح المثناة التحتية وبالمهمله المخففة.

(عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء.

(عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ) وفي نسخة: رسول الله ﷺ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ⁽²⁾ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ أَي: عبده (صَدَقَةٌ) استدل بهذا الحديث وأمثاله سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والشعبي، والحسن، والحكم، وابن سيرين، والثوري، والزهري، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأهل الظاهر، فقالوا: لا زكاة في الخيل أصلاً. وممن قَالَ بقولهم أبو يوسف ومحمد من أصحابنا.

(1) طرفه 1464 - تحفة 14153.

(2) أخرجه مسلم في الزكاة باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه رقم 982.

وخص المسلم وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع؛ لأنه مادام كافراً لا يجب عليه الإخراج حتى يُسلم فإذا أسلم سقطت؛ لأن الإسلام يجب ما قبله ذكره القسطلاني فافهم.

وقال الترمذي: والعمل عليه عند أهل العلم؛ لأنه ليس في الخيل السائمة صدقة، ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة، إلا أن يكونوا للتجارة، فإذا كانوا للتجارة ففي أثمانهم الزكاة إذا حال عليهم الحول.

وقال إبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وزفر: تجب الزكاة في الخيل المتناسلة. وذكر شمس الأئمة السرخسي: أنه مذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه من الصحابة.

واحتجوا بما رواه مسلم مطولاً من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته، إلا أحمي عليها في نار جهنم» الحديث.

وفيه: والخيل ثلاثة: فهي لرجل أجرة، ولرجل ستر، ولرجل وزر. الحديث، ثم قال: وأما الذي له ستر؛ فالرجل يتخذها تكملاً وتجملاً، ولا ينسى حق الله في ظهورها وبطونها، الحديث.

وهذا المقدار أخرج الطحاوي أيضاً وأخرج البزار أيضاً مطولاً، ولفظه: لا يحبس حق ظهورها وبطونها، فأبو حنيفة ومن معه تعلقوا في إيجاب الزكاة في الخيل بهذا الحديث، وقالوا: إن في هذا دليلاً على أن لله فيها حقاً، وهو لحقه في سائر الأموال التي تجب فيها الزكاة.

واحتجوا أيضاً بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأخرج الطحاوي بإسناده إلى الزهري أن السائب بن يزيد أخبره، قال: رأيت أبي يقوم الخيل، ويدفع صدقتها إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأخرج الدارقطني أيضاً، وكذا إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأبو عمر في التمهيد، وقال: الخبر في صدقة الخيل عن عمر رضي الله عنه صحيح من حديث الزهري عن السائب ابن يزيد.

وقال ابن رشد المالكي في القواعد: قد صح عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ الصدقة عن الخيل، وروى أبو عمر بن عبد البر بإسناده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لعلي بن أمية: خذ من كل أربعين شاة شاة، ولا تأخذ من الخيل شيئاً، خذ من كل فرس ديناراً، فضرب على الخيل ديناراً ديناراً، وروى

أبو يوسف عن أبي عبد الله غورك بن الخضرم السعدي، عن جعفر بن مُحَمَّد، عَنْ أَبِيهِ، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «في الخيل في كل فرس دينار» ذكره في الإمام عن الدارقطني ورواه أبو بكر الرازي أَيْضًا.

وروى الدارقطني في سننه عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضر قَالَ: جاء ناس من أهل الشام إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقالوا إِنَّا قد أصبنا أموالًا خيلًا ورقيقًا وَإِنَّا نحب أن نركبه فقال ما فعله صاحبي قبلي فأفعله أنا ثم استشار أصحاب النَّبِيِّ ﷺ فقالوا حسن وسكت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فسأله فقال هو حسن لو لم يكن جزية راتبة فأخذ من الفرس عشرة دراهم. وفي رواية فوضع على كل فرس دينارًا وروى مُحَمَّد بن الحسن في كتاب الآثار أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم النخعي أَنَّهُ قَالَ: في الخيل السائمة التي يطلب نسلها إن شئت في كل فرس دينارًا أو عشرة دراهم، وإن شئت فالقيمة فيكون في كل ماثبي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكرًا وأنثى.

فإن قلت: قَالَ ابن الجوزي الجواب عن قوله ولا ينسى حق الله من وجهين:

أحدهما: أن حقها إعارتها وحمل المنقطعين عليها فيكون ذلك على وجه النذب.

والثاني: أن يكون واجبًا ثم نسخ بدليل قوله ﷺ فيما أَخْرَجَهُ أبو داود والتِّرْمِذِيُّ والنَّسَائِيُّ من رواية عاصم بن حمزة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قد عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق» والعفو لا يكون إلا عن شيء لازم فالجواب عنه أن الذي يكون على وجه النذب لا يطلق عليه حق الله وأيضًا فالمراد به صدقة خيل الغازي لا مطلق الخيل.

وفي الأسرار للدبوسي: لما سمع زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا قَالَ صدق رسول الله ﷺ ولكنه أراد فرس الغازي وأما ما طلب نسلها ورسَلها ففيها الرِّكَاة في كل فرس دينار أو عشرة دراهم قَالَ أبو زيد الدبوسي ومثل هذا لا يعرف قياسًا فثبت أنه مرفوع. وأما النسخ فإنه لو كان

لاشتهر في زمن الصحابة ولما قرر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصدقة في الخيل وأن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما كان يصدقها.

فإن قيل: روي عن مالك، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح: خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى ثم كتب إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأبى عمر ثم كلموه أيضًا فكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب إليه عنه فكتب إليه عمر رضي الله عنه إن أحبوا فخذها منهم واردها عليهم وارزق رقيقهم ففي إباء أبي عبيدة وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من الأخذ من أهل الشام دلالة واضحة أنه لا زكاة في الرقيق ولا في الخيل ولو كانت الزكاة واجبة في ذلك ما امتنعا من أخذ ما أوجب الله عليهم أخذه لأهله ووضعه فيهم؟

فالجواب: أن هذا يعارضه ما روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية الدارقطني وغيره عنه ثم إنه اختلف على أصل أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هل يشترط فيه النصاب أو لا؟ قيل: لا يشترط وهو الصحيح لعدم النقل بالتقدير قاله الزيلعي وقيل: يشترط. واختلفوا في قدر النصاب قَالَ أَبُو جَعْفَر الطحاوي نصابها خمسة فإذا كان أقل من خمسة لا تجب.

وقال أبو أحمد العياضي نصابها ثلاثة فإذا كان أقل منها لا تجب، ففي كل فرس من العراب⁽¹⁾ اختلط به الزكاة دينار أو ربع عشر قيمته نصابًا وهذا مختص بالأفراس العراب حيث كان قيمة كل فرس أربعمئة درهم وقيمة الدينار عشرة دراهم فيكون عن كل مائتي درهم خمسة دراهم فأما الأفراس التي تتفاوت قيمتها فإنها تقوّم.

وأما ذكور الخيل منفردة فلا زكاة فيها لعدم التناسل، وأما إناثها منفردة ففيها روايتان في رواية لا تجب؛ لأنها بانفرادها لا تتناسل.

وفي رواية أخرى: تجب؛ لأنها تتناسل بالفحل المستعار بخلاف الذكور المنفردة وفي شرح مختصر الكرخي إن شاء أدى ربع عشر قيمتها وإن شاء أدى عن كل فرس دينارًا.

(1) الخيل العراب بخلاف البراذين.

46 - باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ

1464 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ»

وفي جوامع الفقه: تجب في الإناث المختلطة عنده لكل فرس دينار، وقيل: ربع عشر قيمتها، وفي أحكام القرآن للرازي إن كانت إناثاً وذكوراً أو إناثاً تجب، وفي البدائع الخيل إن كانت تعلف للركوب أو الحمل والجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً وإن كانت للتجارة تجب إجماعاً وإن كانت تسام للدر والنسل وهي ذكور وإناث تجب عنده فيها الزكاة حولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والإناث المنفردة روايتان.

وفي المحيط: المشهور عدم الوجوب فيهما ثم إنه استدل بهذا الحديث من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كانا للتجارة، وهو مردود بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره، فيخص به عموم هذا الحديث، ومما يستفاد من الحديث جواز قول غلام فلان وفي الصحيح نهى رسول الله ﷺ أن يقول الرجل عبدي وأمتي وليقل فتاتي وفتاتي.

46 - باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ

(باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ) أي: إلا صدقة الفطر إذا لم يكن للتجارة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القُطَان، (عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ) بضم الخاء المعجمة وفتح المثناة مصغراً، هو ابن عراك بن مالك الغفاري الأنصاري، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) عراك (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)، ح (حَدَّثَنَا) أَيضاً (سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبُ) مصغر وهب (ابْنُ خَالِدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ) زاد

وَلَا فِي فَرَسِهِ»⁽¹⁾.

47 - باب الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى

1465 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ،

مسلم إلا صدقة الفطر، (وَلَا فَرَسِهِ) وفي رواية: ولا في فرسه.

والمعنى: في عين عبده، وعين فرسه، لا في قيمتها، فإن في قيمتها إذا كان للتجارة زكاة كما تقدم، ثم إن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أورد حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بترجمتين، لكن في الأولى غلامه بدل عبده، والغلام في اللغة اسم للصبي الذي فطم إلى سبع سنين، وفي اصطلاح الناس يطلق على العبد، وعلى الحر الذي يخدم الناس، وفي المغرب: الغلام الطائر الشارب، ويستعار للعبد، وغلام القصار أجيره، والجمع غلمة وغلمان، والعبد خلاف الحر، ويجمع على عبيد وأعبد وعبدان بالضم والكسر، وعباد وعُبد بضميتين، مثل سقف وسقف، والمراد بالغلام في الحديث: العبد، خلاف الحر، وهذا الحديث أَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاةِ، وكذا أبو داود التِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ، وابن ماجه.

47 - باب الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى

(باب الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى) ذكر لفظ الصدقة لكونها أعم من صدقة التطوع

ومن صدقة الفرض.

وقال الزين ابن المنير: عبّر بالصدقة دون الزَّكَاةِ؛ لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع؛ لكون ذكر اليتيم جاء متوسطًا بين المسكين وابن السبيل، وهما من مصارف الزَّكَاةِ بخلاف اليتيم فإنه إنما يكون مصرفًا إذا كان فقيرًا والصدقة مُطْلَقًا مرغوب فيها، ولفاعلها أجر عظيم، وثواب جليل إذا وقعت محلها، والشارع مدح الذي يتصدق على هؤلاء الثلاثة، وإنما ذكر البخاري لفظ اليتامى، وخصه بالذكر دون هذين الاثنين للاهتمام بهم وحصول الأجر في الصدقة عليهم أكثر من غيرهم. وقد ورد في الحديث أن الصدقة على اليتيم تذهب قساوة القلب.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بضم الميم وفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة في

حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: «إِنِّي مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي، مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟⁽¹⁾

الثاني وقد مر في باب من اتخذ ثياب الحيض، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدستوائي، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير، (عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ) ويقال هلال بن أبي هلال، وهو هلال بن علي، ويقال: ابن أسامة الفهري المدني من صغار التابعين، ومن قَالَ: بلال بن أبي ميمونة نسبه إلى جد أبيه، وقد ذكر في أول كتاب العلم، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ) بالتحية والسين المخففة، (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ) أي: قطعة من الزمان ذات يوم، فذات يوم صفة للقطعة المقدرة، ولم ينصرف؛ لأن إضافتها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وليس له تمكن في الظرفية الزمانية؛ لأنه ليس من أسماء الزمان.

(عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ، فَقَالَ: إِنَّ) وفي رواية: إِنِّي مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي) وكلمة ما يجوز أن تكون موصولة، أي: من الذي أخاف ويجوز أن تكون مصدرية، أي: من خوفي عليكم (مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ) في محل النصب؛ لأنه اسم إن، ومما أخاف خبرها، ومبتدأ مؤخر، ومما أخاف خبره المقدم، والجملة خبر إن على رواية إني، وكلمة ما يحتمل الوجهين أيضًا.

(مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا) أي: من حسننها وبهجتها، مأخوذ من زهرة الأشجار، وهو ما يصفر من أنوارها، وقال ابن الأعرابي: هو الأبيض منها، وقال أبو حنيفة الدينوري: الزهر والنور سواء، وفي مجمع الغرائب هو ما يزهر منها من مال الغنائم وأنواع المتاع، والعين، والثياب، والزروع، وغيرها، وتغر الخلق بحسنها مع قلة بقاءها، وفي المحكم: زهرة الدنيا وزهرتها، يعني: بتسكين الهاء وفتحها، وقوله: (وَزِينَتِهَا) عطف تفسير لها.

(فَقَالَ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟) الهمزة

(1) قال الكرمانى: قوله: أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ الهمزة للاستفهام والواو للعطف على مقدر بعد الهمزة، قال التيمي: أي أتصير النعمة عقوبة أي: أن زهرة الدنيا نعمة من الله على الخلق =

للاستفهام والواو للعطف على مقدر، أي: أتقول ذلك ويأتي الخير بالشر،

أ تعود هذه الرحمة وبالأعلى عليهم؟، وقوله لا يأتي الخير بالشر أي: أن ما قضى الله أن يكون خيراً يكون خيراً، وما قضاه أن يكون شراً يكون شراً، وأن الذي خفت عليكم تضييعكم نعمة الله وصرفكم إياها في غير ما أمر الله به، ولا يتعلق ذلك بنفس النعمة ولا ينسب إليها، ثم ضرب لذلك مثلاً فقال: وإن مما ينبت إلخ ولفظاً خضرة حلوة التأنيث فيهما باعتبار ما يشتمل عليه المال من أنواع زهرات الدنيا، والخضرة عبارة عن الحسن وهي من أحسن الألوان. وقال الخطابي: يريد أن صورة الدنيا حسنة المنظر موفقة تعجب الناظر ولذلك أنث اللفظين، وهو مثل ضربه الرسول ﷺ، والمعنى أن مرعى الربيع ونباته ناعم تستحلبه الماشية فتستكثر منه فتنتفخ بطونها وربما كان سبباً لهلاكها، وذلك مثل المستكثر من الدنيا الحريص عليها وآكلة الخضر مثل المقتصد في طلب الدنيا القانع منها بقدر الكفاية، وجعل ما يكون من ثلثها وبولها لإخراج ما يصرفه من المال في الحقوق ووضعها فيها، والحاصل أن جمع المال غير محرم، ولكن الاستكثار منه والخروج عن حد الاقتصاد ضار كما أن الاستكثار من المأكّل مسقم من غير تحریم للأكل، ولكن الاقتصاد فيه هو الم محمود ومن تمام التشبيه أن يقال إن المعطي للمسكين كآكلة الخضر لا مضرة له بل ينتفع به. وإن الحريص الذي يأخذ بغير حقه كآكل ما يقتل، قال ابن بطال: يعني أن المال يعجب الناظرين إليه، ويحلّو في أعيانهم فيدعوهم حسنة إلى الاستكثار منه، فإذا فعلوا ذلك تضرروا به كالماشية إذا استكثرت من المرعى ثلثت اهـ.

وقال الحافظ قوله: لا يأتي الخير إلا بالخير زاد في رواية الدارقطني تكرار ذلك ثلاث مرات، وفي رواية هلال لا يأتي الخير بالشر، ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير وإنما يعرض له الشر بعارض البخل به عمن يستحقه والإسراف في إنفاقه فيما لم يشرع، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيراً فلا يكون شراً وبالعكس، ولكن يخشى على من رزق الخير أن يعرض له في تصرفه فيه ما يجلب له الشر، ثم قال الحافظ: ويؤخذ من الحديث التمثيل لثلاثة أصناف لأن الماشية إذا رعت الخضر للتغذية إما أن تقتصر منه على الكفاية وإما أن تستكثر، الأول: الزهاد، والثاني: إما أن يحتال على إخراج ما لو بقي لضر فإذا أخرجه زال الضر واستمر النفع وإما أن يهمل ذلك الأول: العاملون في جمع الدنيا بما يجب من إصاف وبذل، والثاني: العاملون في ذلك بخلاف ذلك، قال الطيبي يؤخذ منه أربعة أصناف فمن أكل منه أكل مستلذ مفرط منهمك حتى تنتفخ أضلاعه ولا يقلع فيسرع إليه الهلاك، ومن أكل كذلك لكنه أخذ في الاحتيا ل لدفع الداء بعد أن استحکم فغلبه فأهلكه، ومن أكل كذلك لكنه بادر إلى إزالة ما يضره وتحيل في دفعه حتى انهضم فيسلم، ومن أكل غير مفرط ولا منهمك وإنما اقتصر على ما يسد جوعته ويمسك ريقه، فالأول: مثال الكافر، والثاني: مثال العاصي الغافل عن الإقلاع والتوبة إلا عند قوتها. والثالث: مثال للمخلط المبادر للتوبة حيث تكون مقبولة، والرابع: مثال الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة، وبعضهم لم يصرح به في الحديث وأخذ منه محتمل اهـ.

فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحْضَاءُ،

والباء في البشر للتعدية. والمعنى: هل يستجلب الخير الشر، وقال التيمي: أي أتصير النعمة عقوبة؟ أي: أن زهرة الدنيا نعمة من الله تعالى على الخلق، أتعود هذه النعمة وبالأعلى عليهم؟ وقد سماه الله عَزَّ وَجَلَّ خَيْرًا في قوله: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: 8] وفي قوله: ﴿لَا يَسْتَعْمِلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: 49] فيكون هذا السؤال استبعادًا لما قاله ﷺ. وحاصل الجواب الآتي أن هذا الخير قد يعرض له ما يجعله شرًّا إذا أسرف فيه ومنع حقه، ففيه إنكار على من توهم أنه لا يحصل من الخير شرًّا أصلًا، لا بالذات، ولا بالعرض قال النووي: لما قال الرجل أيكون الشيء كمال الغنائم المفتوح علينا خيرًا ثم يترتب عليه الشر، أجابه ﷺ بأن الخبر الحقيقي لا يأتي إلا بالخير لكن هذه الزهرة ليست خيرًا حقيقيًّا لما فيه من الفتنة والمنافسة والاشتغال عن كمال الإقبال والحضور إلى الآخرة ثم ضرب مثالًا ومختصره أن من استكثر منه غير صارف في وجهه فهو ضار له ومن لم يأخذ إلا يسيرًا أو أخذ كثيرًا وفرقه في مصارفه كما تثلط الدابة فلا يضره.

(فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ) انتظارًا للوحي، (فَقِيلَ لَهُ) أي: السائل، أي: لأم القوم هذا السائل وقالوا: (مَا شَأْنُكَ؟ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟) ظنًا منهم أنه ﷺ أنكر سؤاله، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَرَأَيْنَا) بفتح الراء ثم الهمزة من رؤية العين وفي رواية فأرينا بضم الهمزة وكسر الراء وفي أخرى فرئنا بضم الراء وكسر الهمزة وكلاهما من الرؤية بمعنى: الظن والحسبان، أي: فظننا (أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ؟) بضم التحتية وفتح الزاي على البناء للمفعول، أي: ينزل عليه الوحي.

(قَالَ) أي: أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَمَسَحَ عَنْهُ) ﷺ (الرُّحْضَاءُ) بضم الراء وفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة وبالمد، هو عرق يغسل الجلد لكثرتة، وكثيرًا ما يستعمل في عرق الحمى والمرض، وقال الأصمعي: الرحضاء العرق، حتى كأنه رحض جسده من العرق، أي: غسل، ووزنه فعلاء بضم الفاء وفتح العين، وجاءت أمثلة على وزنه منها العدواء من العدو،

فَقَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ؟» وَكَأَنَّهُ حَمَدُهُ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يُلِمُّ،

والرعداء: من الرعدة، والخيلاء: من الاختيال والتكبر، والصعداء: من قولهم هو يتنافس الصعداء، أي: يصاعد بنفسه.

(فَقَالَ: «أَيُّنَ السَّائِلُ؟» وَكَأَنَّهُ) (حَمَدُهُ) أي: السائل، وكان الناس ظنوا أنه ﷺ أنكر مسأله، فلما رآه يسأل عنه سؤال راضٍ، علموا أنه حمده لما رأوا فيه من البشري؛ لأنه ﷺ كان إذا سرّ استنار وجهه الكريم كأنه فلق القمر.

(فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّهُ) أي: الشأن (لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ) أي: أن ما قدر الله وقضى أن يكون خيرا يكون خيرا، وما قضاء شرّا يكون شرّا، وأن الذي خفت عليكم تضييعكم نعمة الله، وصرفكم إياها في غير ما أمر الله به، ولا يتعلق ذلك بنفس النعمة ولا ينسب إليها، ثم ضرب لذلك مثلاً فقال: (وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ) بضم المثناة التحتية من الإنبات، والربيع فاعله، وهو من الفصول الأربعة المعلومة ويقال للجدول الذي يستقى به الربيع أيضاً.

(يَقْتُلُ) قَالَ الْقَزَاز: هذا حديث جرى فيه الْبُخَارِيُّ على عادته في الاختصار والحذف حيث حذف كلمة ما قبل يقتل وحذف حبطاً بعده، والحديث إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً، وقال الخطابي سقط في الكلام من الرواية ما وتقديره ما يقتل، وفي نسخة صاحب التلويح لفظ حبطاً موجود، فلفظ يقتل صلة أو صفة لما المقدرة وما المقدرة يجوز أن تكون عبارة عن الشيء النابت وأن تكون عبارة عن الإنابات على التقديرين في كلمة ما في ينبت فإنها يجوز أن تكون موصولة أو مصدرية، والمعنى أن مما ينبت الربيع النابت الذي يقتل أو أن من إنابات الربيع إنباتاً يقتل من أحرار العشب وقوله حبطاً نصب على التمييز وهو داء يصيب الإبل من أكل الذرق وهو نبت إذا أكله الإبل انتفخ بطنها أو من كالأ طيب تستحليه فتكثر منه فينتفخ بطنها فتهلك أو يقارب الهلاك، وقال ابن سيده هو وجع يأخذ البعير في بطنه من كالأ يستوبله، ويقال حبطت الشاة حبطاً انتفخ بطنها من أكل الذرق، وذلك الداء الحباط، وقد حبط حبطاً فهي حبطي وحبطاء وإبل حباطى.

(أَوْ يُلِمُّ) أي: أو يقرب ويدنو من الهلاك وهو بضم المثناة التحتية وكسر اللام من الإلمام. ثم إن إسناد الإنابات إلى الربيع مجاز على رأي الشَّيْخ

إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَاءِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَتَلَطَّ

عبد القاهر الجرجاني، إذ المسند إليه ملابس للفعل وليس فاعلاً حقيقياً له، إذ الفاعل هو الله تعالى. والسكاكي يرى أن الإسناد ليس مجازياً، وأن التجوز في الربيع، فجعله استعارة بالكناية على أن المراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإسناد.

(إِلَّا أَكَلَةَ) بمد الهمزة (الْخَضِرَاءِ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الضاد المعجمة وبألف ممدودة بعد الراء وفي رواية الكشميهني والمستملي الخضر بكسر الضاد المعجمة، وفي رواية الخضرة بالتاء في آخره، وعند الطبراني الخضرة بضم الخاء وسكون الضاد، والاستثناء مفرغ والأصل مما ينبت الربيع ما يقتل أكله إلا أكل الخضر، وإنما صح الاستثناء المفرغ لقصد التعميم في المستثنى منه لإرادة بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً فإن ما يقتل حبطاً بعض ما ينبت الربيع لدلالة من التبعية عليه فافهم، ونظيره قرأت إلا يوم كذا، وقال الطيبي والأظهر أن الاستثناء منقطع لوقوعه في الكلام المثبت ويجوز أن يكون متصلاً لكن يجب التأويل في المستثنى، والمعنى حينئذ أن من جملة ما ينبت الربيع شيئاً يقتل أكله إلا الخضر منه إذا اقتصد فيه أكله وتحرى دفع ما يؤديه إلى الهلاك وفي بعض النسخ ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها استفتاحية كأنه قَالَ أَلَا انظروا أكلة الخضر واعتبروا شأنها.

(أَكَلْتُ) في موضع البيان لما قبلها، ويؤيده ما في بعض النسخ من قوله: فإنها أكلت، أي: فإن أكلة الخضر أكلت (حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا) أي: جنبها، أي: امتلأت شبعاً وعظم جنبها ثم أفلعت عنه سريعاً.

(اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ) وجاءت وذهبت تستمري بذلك ما أكلت، (فَتَلَطَّ) بفتح المثناة واللام، أي: أَلَقْتُ السَّارِقِينَ سهلاً رقيقاً.

وقال ابن التين: ضبطه بعضهم بفتح اللام وبعضهم بكسرها، وفي المحكم: ثلث الثور والبعير والصبي يثلث ثلثاً: سلح سلحاً رقيقاً.

وفي مجمع الغرائب: خرج رجيعةا عنوا من غير مشقة؛ لاسترخاء ذات بطنها، فيبقى نفعها، ويخرج فضولها ولا يتأذى بها.

وفي العباب والمغيث: وأكثر ما يقال للبعير والفيل.

وَبَالَتْ، وَرَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ
الْمُسْكِينِ وَالْيَتِيمِ وَابْنِ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -

(وَبَالَتْ) فيزول عنها الحبط، وإنما يحبط الماشية؛ لأنها تمتلئ بطونها ولا
تثلث ولا تبول، فينتفخ بطونها فيعرض لها المرض فتهلك.

(وَرَتَعَتْ) أي: رعت واتسعت في المرعى، ويقال: أرتع إبله رعاها، قَالَ
الخطابي: الخضراء ليس من أحرار البقول التي تستكثر منها الماشية فتهلكها
أكلاً، ولكنها من الجنبه التي ترعى الماشية منها بعد هيج العشب وبسه حيث لا
يجد سواها، وأكثر ما يقول العرب لما اخضر من الكأ الذي لم يصفر وهو من
كأ الصيف، والماشية من الإبل: ترتع منها شيئاً فشيئاً فلا تستكثر منها فلا يحبط
بطونها.

(وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ) أي: زهرة الدنيا (خَضِرَةٌ) بفتح الخاء وكسر الضاد
المعجمتين، أي: حسنة من حيث المنظر موفقة تعجب الناظر. والخضرة بفتح
الخاء عبارة عن الحسن، وهي من أحسن الألوان ولذا خُصَّ من بين الألوان
والعرب تسمي الشيء المشرق خضراً؛ تشبيهاً له بالنبات الأخضر، وقيل: سمي
الخضر خضراً؛ لحسنه ولإشراق وجهه.

(حُلْوَةٌ) بضم المهملة وسكون اللام، أي: من حيث الذوق. والتأنيث فيهما
مع أن المال مذكر باعتبار أنه زهرة الدنيا، وباعتبار تأنيث المشبه به، أي: أن
هذا المال كالبقلة الخضرة وكالفاكهة الحلوة أو باعتبار فائدة المال، أي: الحياة
به والمعيشة به خضرة حلوة، وقال الطيبي يمكن أن يعبر عن الدنيا بالمال؛ لأنه
أعظم زينة الحياة الدنيا قَالَ تَعَالَى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف:
46]، وقال الخطابي يريد أن صورة الدنيا حسنة المنظر حلوة الذوق ولذلك أنث
اللفظين، وقال الْكُرْمَانِيُّ وله وجه آخر وهو أن تكون التاء للمبالغة نحو رجل
راوية وعلامة ولما ذكر ﷺ لهم ما يخاف عليهم من فتنة الدنيا والمال أخذ
يعرفهم دواء داء تلك الفتنة فقال: (فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينِ
وَالْيَتِيمِ وَابْنِ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -) شك من يَحْيَى وفي الجهاد من
طريق فليح بلفظ، فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل يعني أن
من أعطى مالاً وسلط على هلكته في الحق فأعطى من فضله المسكين وغيره فهذا

وَأِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»⁽¹⁾.

المال المرغوب فيه وصاحبه الممدوح.

(وَأِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ) أي: وأن المال من يأخذه (بِغَيْرِ حَقِّهِ) بأن يجمعه من الحرام، أو من غير احتياج إليه، ولم يخرج منه حقه الواجب فيه فهو (كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) لأنه كلما نال منه شيئاً ازدادت رغبته، واستقل ما في يده، ونظر إلى ما فوقه فينافسه، (وَيَكُونُ) أي: ماله (شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) يحتمل البقاء على ظاهره وهو أنه يجاء بماله يوم القيامة فينطق الله الصامت منه بما فعل به. أو يمثل له بمثال حيوان أو يشهد عليه الموكلون بكتب الكسب والإنفاق.

وقيل: معنى قوله ويكون عليه شهيدا يكون حجة عليه يشهد على حرصه وإسرافه وإنفاقه فيما لا يرضاه الله تعالى ولم يؤد زكاته، وقال الْكُرْمَانِيُّ معناه وَاللَّهُ أَعْلَمُ أنه يمثل شجاعاً أقرع ويأتيه في صورة من يشهد عليه بالخيانة؛ لأنه آية معجزة ولا أكبر من شهادة المعجزات.

فاعلم أنه ﷺ ضرب مثلين؛ أحدهما: للمفرط في جمع الدنيا ومنعها حقه، والآخر: للمقتصد في طلب الدنيا وأخذها القانع بقدر الكفاية.

فقوله ﷺ: «وإن مما ينبت الربيع يقتل أو يلثم مثل المفرط الذي يأخذها بغير حق» وذلك أن الربيع ينبت أحرار العشب فتستكثر منها الماشية حتى تنتفخ بطونها لما قد جاوزت حد الاحتمال فينشق أمعاؤها منها فتهلك كذلك الذي يجمع الدنيا من غير حلها ويمنع ذا الحق حقه يهلك في الآخرة بدخوله النار، وقوله إلا آكلة الخضراء مثل المقتصد وذلك أن الخضراء الذي هو من كالأصيف ليس من أحرار البقول التي ينبت الربيع ولكنها الجنبية التي ترعاها المواشي بعد هيج البقول وبسببها فضربه ﷺ مثلاً لمن يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يحمله الحرص على أخذها بغير حقها فهو ناج من وبالها كما نجت آكلة الخضراء، وقيل: الربيع قد ينبت أحرار العشب والكلاء فهي كلها خير في نفسها وإنما يأتي الشر من قبل أكل مستلذ مفرط منهمك فيها بحيث ينتفخ أضلاعه منها وتمتلئ خاصرته ولا يقطع عنه فيهلك سريعاً وهو مثال الكافر الذي تحبط أعماله ولهذا أكد القتل

(1) أطرافه 921، 2842، 6427 - تحفة 4166 - 2/150.

أخرجه مسلم في الزكاة باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا رقم 1052.

بالحبط أو فيشرف إلى الهلاك وهو مثال المؤمن الظالم لنفسه المنهمك في المعاصي أو من قبل أكل مسرف حتى تنتفخ خاصرته ولكنه يتوخى إزالة ذلك ويتحيل في دفع مضرته حتى يهضم ما أكل وهذا مثال المقتصد، أو من قبل أكل غير مفرط ولا مسرف يأكل منها ما يسد جوعه ولا يسرف فيه حتى يحتاج إلى دفعه وهذا مثال السابق الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة، لكن هذا ليس صريحاً في الحديث لكنه بما فهم منه، وفي كلام التَّوَوِّيِّ إشعار بهذا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وفي الحديث: جواز ضرب الأمثال بالأشياء التافهة والكلام الوضيع كالبول ونحوه.

وفيه: جواز عرض التلميذ على العالم الأشياء المجملة، وأن للعالم إذا سئل عن شيء أن يؤخر الجواب حتى يتيقن.

وفيه: أن السؤال إذا لم يكن في موضعه ينكر على سائله.

وفيه: أن العالم إذا سئل عن شيء ولم يستحضر جوابه أو أشكل عليه يؤخر الجواب حتى يكشف المسألة ممن فوقه من العلماء كما فعله ﷺ في سكوته حتى استطلعها من قبل الوحي.

وفيه: أن كسب المال من غير حله غير مبارك فيه واللَّهُ تَعَالَى يرفع عنه البركة كما قَالَ تَعَالَى: ﴿يَمَحُؤُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 276]، وقال الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ مَثَالَ الْمَالِ مَثَالَ الْحَيَةِ الَّتِي فِيهَا تَرِيقٌ نَافِعٌ وَسَمٌ نَافِعٌ فَإِنْ أَصَابَهَا الْمَغْرَمُ الَّذِي يَعْرِفُ وَجْهَ الْإِحْتِرَازِ عَنْ شَرِّهَا وَطَرِيقَ اسْتِخْرَاجِ تَرِيقِهَا النَّافِعِ كَانَتْ نِعْمَةً وَإِنْ أَصَابَهَا السَّوَادِي الْغَيْبِيُّ فَهِيَ عَلَيْهِ بَلَاءٌ مَهْلِكٌ.

وفيه: أن للعالم أن يحذر من يجالسه من فتنة المال وينبههم على مواضع الخوف كما قَالَ ﷺ: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ» فوصف لهم ما يخاف عليهم ثم عرفهم بمداواة تلك الفتنة وهي إطعام المسكين ونحوه.

وفيه: الحض على الاقتصاد في المال والحث على الصدقة وترك الإمساك.

وفيه: جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة وجلوس الناس حوله.

وفيه: مسح الرخصاء.

48 - بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وفيه : دعاء السائل بقوله أين السائل .

وفيه : ظهور البشـرى في البشـرة لقوله وكأنه حمده كما مر .

قَالَ الْكُرْمَانِيُّ : وفيه حجة لمن يرجح الغنى على الفقر .

وتعقبه العيني : بأن هذا الكلام عكس ما نقل عن المهلب فإنه قَالَ احتج قوم بهذا الحديث في تفضيل الفقر على الغنى وليس كما تأولوه ؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ لم يخشَ عليه ما يفتح الله عليهم من زهرة الدنيا إلا إذا ضيَّعوا ما أمرهم الله تعالى به في إنفاقه وجمع المال غير محرم ولكن الاستكثار منه والخروج عن حد الاقتصاد فيه ضارٌّ كما أن الاستكثار من الأكل مسقم من غير تحريم الأكل إذا لم يكن فوق الشبع والاقتصاد فيه هو المحمود .

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ المؤلّف في الجهاد والرقاق أيضًا ، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاةِ وكذا النَّسَائِيُّ .

48 - بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ

(بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ) بفتح الحاء وكسرها ، والمراد به : الحضن ، وفي المطالع : إذا أريد به المصدر ، فالفتح لا غير ، وإن أريد الاسم فالكسر لا غير ، وحجر الكعبة بالكسر لا غير ، وإنما أعاد الأيتام هنا مع أنه ذكرهم في الباب السابق ؛ لأن الأول فيه العموم ، وفي هذا الخصوص ، قاله ابن رشيد ، وقال أيضًا : ووجه الاستدلال بالحديثين المذكورين في هذا الباب عموم الإعطاء للواجب والمندوب ، وإلا فإعطاء الواجب الزوج فيه كلام سبق تفصيله ، كذا إعطاؤه الأيتام إنما يجوز بشرط الفقر ، وأما المندوب فلا كلام فيه .

(قَالَ) أي : ما ذكر من الزَّكَاةِ على الزوج والأيتام .

(أَبُو سَعِيدٍ) أي : الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) في التلويح : هذا التعليق تقدم مسندًا عند البُخَارِيِّ في باب الزَّكَاةِ على الأقارب . وقال الحافظ العسقلاني : يشير إلى حديثه السابق موصولًا في باب الزَّكَاةِ على الأقارب .

وتعقبه العيني : بأنه ليس فيه ذكر الأيتام أصلًا ، ولهذا قَالَ الْكُرْمَانِيُّ قيل :

1466 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ - امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ⁽¹⁾، فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ - بِمِثْلِهِ سَوَاءً - قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ» وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَأَيَّتَامٍ فِي حَجَرِهَا،

هو الحديث الذي رواه في باب الزكاة على الأقارب.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) أبو حفص النخعي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران. (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (شَقِيقٌ) هو أبو وائل، (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) ابن أبي ضرار بكسر الصاد المعجمة، الخزاعي المصطلقي بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام والقاف له صحبة، أخو جويرية بنت الحارث أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ زَيْنَبَ) بنت معاوية، ويقال: بنت عبد الله بن معاوية بن عتاب الثقفية. ويقال لها أَيْضًا: رابطة كما سبق.

(امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ)، أي: الأعمش: (فَذَكَرْتُهُ) أي: الحديث (لِإِبْرَاهِيمَ) هو ابن يزيد النخعي، (فَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (إِبْرَاهِيمُ) النخعي، (عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ) بضم العين وفتح الموحدة عامر بن عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ)، عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (بِمِثْلِهِ) أي: بمثل الحديث (سَوَاءً) قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ) النبي، (فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ): يا معشر النساء («تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ») بضم الحاء وكسر اللام وتشديد المثناة التحتية ويجوز فتح الحاء وسكون اللام مفردًا.

(وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى) زوجها (عَبْدِ اللَّهِ) ابن مسعود (وَأَيَّتَامٍ فِي حَجَرِهَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها.

(1) قال الحافظ: قوله: فذكرته، القائل هو الأعمش، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين اهـ.
قال الكرمانى ومقصوده أنه رواه عن شيخين: شقيق وإبراهيم.

قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ⁽¹⁾،

(فَقَالَتْ) وفي رواية: قَالَ فَقَالَتْ (لِعَبْدِ اللَّهِ) زوجها: (سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) (أَيْجِزِي) بضم المثناة التحتية وفي بعض الأصول أيجزي بفتح الياء، أي: هل يكفي (عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي) بياء الإضافة وفي رواية: على أيتام (في حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟) الواجبة أو أعم.

(فَقَالَ) ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) قالت زينب: (فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ) وفي رواية: إلى رسول الله ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) وفي رواية الطيالسي: فإذا امرأة من الأنصار يقال لها: زينب، وكذا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من طريق أبي معاوية عن الْأَعْمَشِ، وزاد من وجه آخر عن علقمة، عن عبد الله، قَالَ: انطلقت امرأة عبد الله يعني: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وامرأة أبي مسعود يعني: عقبة بن عمرو الأنصاري، وقال الحافظ العسقلاني: لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة أنصارية سوى هزيمة بنت ثابت ابن ثعلبة الخزرجية، فلعل لها اسمين، أو وهم من سماها زينب انتقلاً من اسم امرأة عبد الله إلى اسمها.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن عدم ذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة غير هزيمة المذكورة لا يستلزم أن لا يكون له امرأة أخرى.

(عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ) المؤذن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(1) قال الحافظ: هذا ظاهره أنها لم تشافهه بالسؤال ولا شافهها بالجواب.

وحديث أبي سعيد السابق يباين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه يا نبي الله إنك أمرت، وقوله فيه صدق زوجك، فيحتمل أن يكونا قصتين، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز وإنما كانت على لسان بلال رضي الله عنه اهـ. وتعقب العيني على الاحتمال الثاني بقوله فيه نظر لا يخفى، وقال القسطلاني: قيل بحمل الأول على المجاز، وإنما هي على لسان بلال، والظاهر أنهما قضيتان؛ إحداهما: في سؤالها عن تصدقها بحليها على زوجها وولده، والأخرى: سؤالها عن النفقة اهـ.

وقال السندي: ولعله ﷺ أذن لها في الدخول بعد ذلك حتى سمعت ذلك من النبي ﷺ قصداً إلى زيادة تحقيق الأمر والتثبيت عندها، وبه يحصل التوفيق بين هذه الرواية ورواية =

فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي، وَأَيَّتَامَ لِي فِي حَجْرِي؟ وَقُلْنَا:

(فَقُلْنَا) له: (سَلِ النَّبِيَّ ﷺ أَيَجْزِي) بضم الياء وفتحها (عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي، وَأَيَّتَامَ لِي فِي حَجْرِي؟) وكان الظاهر يقتضي أن يقال: عنا، وننفق، وكذا باقيها، لكن لما كان المراد كل واحدة منا ذكر بذاك الأسلوب، أو اكتفت زينب في الحكاية بحال نفسها. وفي رواية النَّسَائِيَّ: على أزواجنا وأيتام في حجورنا. وفي رواية الطيالسي: هم بنو أخيها وبنو أختها. وفي رواية النَّسَائِيَّ من طريق علقمة لإحدهما فضل مال وفي حجرها بنو أخ لها أيتام. وفي رواية أخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد وهو كناية عن الفقر، (وَقُلْنَا) وفي رواية: فقلنا بالفاء

أبي سعيد السابقة اهـ.

قال الحافظ: واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها على زوجها، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك، وعن أحمد كذا أطلق بعضهم، ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبارة الجوزقي ولا لمن تلزمه مؤنثه فشرحه ابن قدامة بما قيده قال، والأظهر الجواز مطلقاً إلا للأبوين والولد، وحملوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها: أنجزئ عني، وبه جزم المازري، وتعقبه عياض بأن قوله ولو من حليكن وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع، وبه جزم النووي، وتأولوا قوله أنجزئ عني أي: في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود، وما أشار إليه من الصناعة احتج به الطحاوي لقول أبي حنيفة، فأخرج من طريق رائطة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صناع اليدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده قال فهذا يدل على أنها صدقة تطوع، وأما الحلبي فإنما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة وأما من يوجب فلا، واحتجوا أيضاً بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد زوجك ولذلك أحق من تصدقت به عليهم دال على أنها صدقة تطوع لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذي يمتنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطي نفقته، والأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه، وقال ابن المنذر أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة، وأما إعطاؤها للزوج فاختلف فيه كما سبق اهـ.

قال العيني: احتج بهذا الحديث الشافعي وأحمد في رواية. وأبو ثور وأشهب من المالكية وأبو يوسف ومحمد وأهل الظاهر على أنه يجوز للمرأة أن تعطي زكاتها إلى زوجها الفقير، وقال القرافي كرهه الشافعي وأشهب، وقال الحسن والثوري وأبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية، وأبو بكر من الحنابلة: لا يجوز للمرأة أن تعطي زوجها من زكاة مالها، ويروى ذلك عن عمر وأجابوا عن حديث زينب بأن الصدقة فيه إنما هي من غير الزكاة اهـ مختصراً. وقال الموفق أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعاً، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة، وأما الزوج ففيه روايتان؛ إحدهما: لا يجوز وهو اختيار أبي بكر ومذهب أبي حنيفة، والثانية: يجوز دفع زكاتها إليه، وهو مذهب الشافعي لحديث =

لَا تُخْبِرُ بِنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: زَيْنَبُ، قَالَ: «أَيُّ الزَّيَّانِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»⁽¹⁾.

والقائل المرأتان، أي: قالتا: قلنا لبلال (لَا تُخْبِرْ) بجزم الراء من الإخبار. (بِنَا) أي: لا تعين اسمنا، ولا تقل إن السائل فلانة وفلانة، بل قل تسألك امرأتان.

(فَدَخَلَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (فَسَأَلَهُ) عَنْ ذَلِكَ، (فَقَالَ) ﷺ: «مَنْ هُمَا؟» أي: المرأتان، (قَالَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعِينًا لِاحِدَاهُمَا هِيَ (زَيْنَبُ) وَإِنَّمَا خَالَفَ بِلَالُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَهَا وَهُوَ إِخْلَافٌ لِلْوَعْدِ وَإِفْشَاءٌ لِلْسِرِّ لَمَّا عَارَضَهُ سُؤَالُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنْ جَوَابُهُ وَاجِبٌ مُتَحْتَمٌّ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ، فَإِذَا تَعَارَضَتِ الْمَصْلُحَتَانِ بَدَأَ بِأَهْمَاهَا.

(قَالَ) ﷺ: «أَيُّ الزَّيَّانِبِ؟»⁽²⁾ (قَالَ) بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْ بِلَالٌ فِي الْجَوَابِ مَعَهَا زَيْنَبُ امْرَأَةُ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اِكْتِفَاءً بِاسْمِ مَنْ هِيَ أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ. (قَالَ) وَفِي رَوَايَةٍ فَقَالَ ﷺ: (نَعَمْ) يَجْزِي عَنْهَا، (وَلَهَا أَجْرَانِ، أَجْرُ الْقَرَابَةِ) أي: أَجْرُ صَلَةِ الرَّحِمِ، (وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ) فَإِنْ قِيلَ: قَدْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَابِ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ أَنَّهَا شَافَهَتْهُ بِالسُّؤَالِ، وَشَافَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَوَابِ، وَهَاهُنَا لَمْ تَشَافَهُ بِالسُّؤَالِ، وَلَا شَافَهَا بِالْجَوَابِ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ قَضِيَّتَيْنِ.

ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يحمل الأولى على المجاز، وإنما هي على لسان بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ المازري: الْأَظْهَرُ حَمْلُهُ عَلَى الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ لِسُؤَالِهَا عَنِ الْإِجْزَاءِ، وَهَذَا اللَّفْظُ إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْوَاجِبِ انْتَهَى.

¹ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، لِأَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَيْهَا نَفَقَتُهُ فَلَا يَمْنَعُ دَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ أَهْمُ مَخْتَصَرًا. (1) تحفة 15887 - 2/151.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ بَابَ فَضْلِ النِّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَبِينَ وَالزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ. رَقْمٌ 1000. (2) أي: أَيُّ زَيْنَبٍ مِنْهُنَّ فَعَرَفْتُ بِاللَّامِ مَعَ كَوْنِهَا عَلِمًا لَمَّا نَكَرْتُ حَتَّى جُمِعَتْ.

1467 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ

وعليه يدل تبويب البُخَارِيِّ ظاهراً، لكن ما ذكره من أن الإجزاء إنما يستعمل في الواجب إن أراد قولاً واحداً فليس كذلك؛ لأن الأصوليين اختلفوا في المسألة، فذهب قوم إلى أن الإجزاء يعم الواجب والمندوب، وخصه آخرون بالواجب، ومنعوه في المندوب، واعتمده المازري ونصره القرافي والأصفهاني، واستبعده الشيخ تقي الدين السبكي، وقال: إن كلام الفقهاء يقتضي أن المندوب يوصف بالإجزاء كالفرض.

وقد تعقب القاضي عياض المازري: بأن قوله ولو من حليكن وما ورد في بعض الروايات عند الطحاوي وغيره أنها كانت امرأة صنعاء اليد فكانت تنفق عليه وعلى ولده يدلان على أنها صدقة تطوع وبه جزم النُّوَوِيُّ وغيره وتأولوا قولها أيجزئ عني، أي: في الوقاية من النار كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المراد، ورجال إسناد الحديث كلهم كوفيون إلا عمرو بن الحارث، وفيه رواية صحابي عن صحابية، وتابعي عن صحابي.

وفي الطريق الثانية أربعة من التابعين وهم الأعمش وشقيق وإبراهيم وأبو عبيدة، وقد أخرج منه مسلم في الزَّكَاةِ والنِّسَائِيَّ في عشرة النساء. وابن ماجه في الزَّكَاةِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن مُحَمَّد بن أبي شيبة بفتح المعجمة، واسمه إبراهيم أبو الحسن العبسي، وعثمان أخو أبي بكر بن أبي شيبة مات في سنة تسع وثلاثين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة هو ابن سليمان، (عَنْ هِشَامٍ) أي: ابن عروة، (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير ابن العوام، (عَنْ زَيْنَبَ) وهي بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم المخزومية، وكان اسمها برة بفتح الموحدة وتشديد الراء، فسمها رسول الله ﷺ زينب ربيبة رسول الله ﷺ ولدت بأرض الحبشة وحفظت عن النبي ﷺ وروت عنه وعن أزواجه وذكرها العجلي في ثقات التابعين قال: في الإصابة كأنه كان يشترط للصحة البلوغ وذكرهما ابن سعد فيمن لم يرو عن النبي ﷺ شيئاً وروي عن أزواجه.

بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ أَجْرُ أَنْ أُنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ، إِنَّمَا هُمْ بَنِي؟ فَقَالَ: «أُنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلَكِ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ»⁽¹⁾.

(ابنة أُمِّ سَلَمَةَ) ويروى: بنت أم سلمة بفتح السين واللام أم المؤمنين رَضِيَ الله عَنْهَا.

(قَالَتْ) أي: زينب. وفي رواية أبي ذر عن أم سلمة، وهو الصواب، وأم سلمة هند بنت أبي أمية زوج النَّبِيِّ ﷺ، قالت، أي: أم سلمة رَضِيَ الله عَنْهَا.

(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ) بهمزة الاستفهام وفتح الياء، أي: هل لي (أَجْرُ أَنْ أُنْفِقَ) أي: في إنفاقي (عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الأسد، وقد تزوجها النَّبِيُّ ﷺ بعده، ولها من أبي سلمة: سلمة، وعمر، ومحمد، وزينب، ودرة.

(إِنَّمَا هُمْ بَنِي؟) منه بفتح الموحدة وكسر النون وتشديد المثناة التحتية، أصله بنوي فأعلّ فصار بَنِي، (فَقَالَ) ﷺ: (أُنْفِقِي عَلَيْهِمْ) بفتح الهمزة وكسر الفاء. (فَلَكِ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ) بإضافة أجر إلى ما الموصولة أو المصدرية. وجوز بعضهم التنوين في أجر فتكون ما ظرفية.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس في الحديث تصريح بأن الذي كانت تنفقه عليهم من الزَّكَاةِ، أي: المفروضة، فكان القدر المشترك المستفاد من الحديث حصول الإنفاق على الأيتام، هذا وقال الكرمانى إنه لما علم منه أن الصدقة مجزية على أيتام هم أولاد المزكى، فبالقياس عليه يجزئ له الزَّكَاةُ على أيتام هم لغيره، أو أن الحديث ذكر في هذا الباب لمناسبة الحديث الأول في كون الإنفاق على اليتيم فقط، والبخاري كثيراً ما يعمل ذلك.

ورجال إسناده الحديث ما بين كوفي ومدني، وفيه رواية تابعي عن تابعي، وصحابية عن صحابية، وقد أخرج متنه المؤلف في النفقات أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاةِ.

(1) طرفه 5369 - تحفة 18265.

أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد. رقم 1001.

49 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]

49 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]

(باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) يعني: أن هذا الباب في بيان المراد من قوله تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ [التوبة: 60] وكذا قوله ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60] وهما مصرفان من مصارف الصدقة المفروضة المذكورة في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ﴾ قصر لجنس الصدقات على الأصناف المحدودة، وأنها مختصة بها لا تتجاوزها إلى غيرها، يعني: ليست الصدقات للذين يلمزونك ويعيبونك في قسم الصدقات، ويطعن عليك فيه، وإنما هي ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾.

وقيل: الفقراء هم الضعفاء الذين لهم بلغة من العيش، والمسكين الذي لا شيء له بدليل قوله تَعَالَى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ [البلد: 16] يعني: الذي لم يكن بينه وبين التراب شيء يقيه منه، وقيل: الفقير الذي لا شيء له، والمسكين الذي له أدنى شيء، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: 79] سماهم مساكين وإن كانت لهم سفينة، وقيل: الفقير الذي لا يسأل الناس كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: 273] والمسكين الذي يسأل الناس إلحافًا.

وقيل: الفقير الذي يسأل. والمسكين الذي لا يسأل الناس، كما قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ليس المسكين الذي يطوف على أبوابكم، فتردونه باللقمة واللقمتين، وإنما المسكين المتعفف الذي لا يسأل الناس، ولا يفتن له فيتصدق عليه».

وقيل: الفقير الذي لا يكون عليه زي الفقراء ويعرف حاجته. والمسكين الذي يكون عليه زي الفقر وتكون حاجته ظاهرة.

وقال قَتَادَةُ: الفقير الذي به زمانة، والمسكين الصحيح: المحتاج.
﴿وَالْمَعْلِينَ عَلَيْهِمَا﴾، وهم السعاة الذين يجبون الصدقات ويقبضونها،
فيعطون على قدر حاجتهم.

﴿وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ﴾، وهم أشراف من العرب كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يعطيهم شَيْئًا
من الصدقات يستألفهم على الإسلام حين كان في المسلمين قلة، وكانوا رؤساء
في كل قبيلة، منهم أَبُو سُفْيَانُ بن حرب، وأقرع بن حابس، وعيينة ابن حصين
الفزاري، وعباس بن مرداس السلمي، وصفوان بن أمية، وغيرهم، فلما توفي
رسول الله ﷺ جاؤوا إلى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وطلبوا منه، فكتب لهم كتابًا،
فجاؤوا بالكتاب إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليشهده، فقال: أي شيء هذا، فقالوا:
سهمنا، فأخذ عمر الكتاب ومزقه، وقال: إنما كان النَّبِيُّ ﷺ يعطيكم ليؤلفكم
على الإسلام، وأما اليوم فقد أعز الله الإسلام، فإن ثبتم على الإسلام وإلا فيننا
وبينكم السيف، فرجعوا إلى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقالوا: أنت الخليفة أم
هو؟ قال: هو إن شاء، فبطل سهمهم.

(﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾) يعني والله أعلم وفي فك الرقاب وهو جمع رقبة، والمراد
المكاتبون يعانون من الزكاة في فك رقابهم، كان يعاون المكاتب الذي ليس له
ما يفي بالنجوم بشيء من الزكاة على أداء النجوم. وهو قول أكثر العلماء، منهم
سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، والزهري، وأبو حنيفة، والشافعي والليث
وإليه ذهب أحمد كما في المغني. وقال ابن تيمية: إن كان معه وفاء لكتابته لم
يعط لأجل فقره؛ لأنه عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف إلى العبد. وإن لم
يكن معه شيء أعطي الجميع. وإن كان معه بعضه تم، سواء كان قبل حلول
النجم أو بعده، ويجوز دفعها إلى سيده.

وعند الشافعية: إن لم يحل عليه نجم ففي صرفه إليه وجهان، وإن دفعه إليه
فأعتقه وأبرأه من بدل الكتابة أو عجز نفسه والمال في يد المكاتب رجع إليه، قَالَ
النَّوَوِيُّ: وهو المذهب.

وقيل: المراد الأسارى، وقيل: المراد أن تبتاع الرقاب فتعتق، وبه قَالَ
مالك، وإليه مال البُخَارِيُّ، كما ستطلع عليه، وابن المنذر، واحتج له بأن شراء

الريق ليعتق أولى من إعانة المكاتب، لأنه يعان ولا يعتق. وفي المقنع من كتب الحنابلة: وللمكاتب الأخذ من الزكاة قبل حلول النجم، ويجزئ أن يشتري منها رقبة لا يعتق عليه فيعتقها، ولا يجزئ عتق عبده ومكاتبه عنها وهو موافق لما رواه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الأموال بإسناد صحيح عن الزُّهري: أنه كتب لعمر ابن عبد العزيز أن سهم الرقاب يجعل نصفين: نصف لكل مكاتب يدعي الإسلام، ونصف يشتري به رقاب من صلى وصام، وإنما عدل عن اللام إلى في الأربعة الأخيرة، وقال: في الرقاب؛ للدلالة على أن الاستحقاق للجهة لا للرقاب. وقيل: للإيدان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره؛ لأن في اللوعاء، فنبه على أنهم أحقاء بأن يوضع فيهم الصدقات، ويجعلوا مظنة لها ومصباً، وذلك لما في فك الرقاب من الكتابة، أو الأسر، أو الرق.

وفي فك الغارمين من الغرم من التخليص والإنقاذ، ولما في الغازي الفقير، أو المنقطع في الحج من الجمع بين الفقر والعبادة، وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال. وتكرر في قوله: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: 60]، ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين.

(وَالْغَرَمِينَ) هم الذين ركبتهم الديون، استدانوا في غير إفساد ولا تبذير، ولا يملكون بعدها ما يبلغ النصاب.

وقيل: الذين تحملوا الحمولات، فتدينوا فيها وغرموا.

وقال مجاهد: ثلاثة من الغارمين: رجل ذهب السيل بماله، ورجل أصابه حريق فهلك ماله، ورجل ليس له مال وله عيال، فهو يستدين وينفق على عياله.

(وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) وهو منقطع الغزاة عند أبي يوسف. ومنقطع الحاج عند مُحَمَّد. وفي المبسوط: وفي سبيل الله: فقراء الغزاة عند أبي يوسف، وفقراء الحاج عند مُحَمَّد.

وقال ابن المنذر: وفي سبيل الله هو الغازي الغير الغني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وحكى أبو ثور عن أبي حنيفة أنه الغازي دون الحاج، وذكر ابن بطال أنه قول أبي حنيفة، ومالك والشافعي، وبمثله قال النووي في المذهب، وعن الشافعي أن المراد بقوله: وفي سبيل الله الجهاد بالإنفاق على المتطوعين به

ولو كانوا أغنياء لقوله ﷺ: «لا تحلُّ الصدقة لغني إلا لخمسة: لغاز في سبيل الله» وخصه أبو حنيفة رحمه الله بالمحتاج كما تقدم، وعن أحمد المراد الحج.
وقال صاحب التوضيح: وأما قول أبي حنيفة: لا يعطى الغازي من الرِّكَاة إلا أن يكون محتاجاً، فهو خلاف ظاهر الكتاب والسنة، فأما الكتاب فقوله تَعَالَى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: 60]، وأما السنة فروى عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها، أو لغاز في سبيل الله، أو غني اشتراها بماله، أو فقير تصدق عليه فأهدى لغني⁽¹⁾، أو غارم»، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالحَاكِمُ، وَقَالَ: صحيح على شرط الشيخين، ورواه أبو داود مرسلًا.

وتعقبه العيني بأنه ما أساء الأدب سيما مع الأكابر، وأبو حنيفة لم يخالف الكتاب ولا السنة، وإنما عمل بالسنة فيما ذهب إليه، وهو قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني» وقال: المراد من قوله: لغاز في سبيل الله هو الغازي الغني بقوة البدن، والقدرة على الكسب، لا الغني بالنصاب الشرعي بدليل حديث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وردها إلى فقرائهم.

﴿وَأَبْنِ السَّبِيلَ﴾ هو المسافر المنقطع عن ماله، فهو فقير حيث هو غني حيث ماله. ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ في معنى المصدر المؤكد، لأن قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ معناه فرض الله الصدقات لهم. وقرئ فريضة بالرفع، أي: تلك فريضة من الله، أي: مما أمر الله به ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بأهلها ﴿حَكِيمٌ﴾ في قسمها لهؤلاء. ثم إنه يحتمل أن تصرف إلى الأصناف كلها كما هو مذهب الشافعي. وعن عكرمة أنها تفرق في الأصناف كلها. وعن الزُّهْرِيِّ أنه كتب لعمر بن عبد العزيز تفرق الصدقات على الأصناف الثمانية. ويحتمل أن تصرف إلى بعضها كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وعن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الصَّدَقَةَ صَنْفًا وَاحِدًا مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ جَازَ. وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِذَا وَضَعْتَهَا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ فَحَسْبُكَ إِنَّمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ

(1) والمعنى أو لغني أهداها إليه فقير تُصَدَّقَ عليه.

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ».

لِلْفُقَرَاءِ ﴿[الآية] [التوبة: 60] لَأَنْ لَا تَجْعَلَهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَصْنَافِ. وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى بِصَدَقَةٍ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (وَيُذَكِّرُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : يُعْتَقُ) بضم التحتية وكسر الفوقية، أي: يعتق الرجل (مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ) الرقبة، (وَيُعْطَى) على البناء للفاعل، أي: يعطي منها (فِي الْحَجِّ) المفروض للفقير. علق هذا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليشير إلى أن شراء العبد وعتقه من مال الزكاة جائز، وهو مطابق للجزء الأول من الترجمة، وإلى أن دفعها في الحج جائز أيضًا، وبهذا يطابق الجزء الثاني منها أيضًا.

وهذا التعليق رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه، عن أبي جعفر، عن الأعمش، عن حسان، عن مجاهد، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ مِنْ زَكَاتِهِ فِي الْحَجِّ، وَأَنْ يُعْتَقَ النَّسَمَةُ مِنْهَا. وفي كتاب العلل عن مجاهد، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَعْتَقَ مِنْ زَكَاتِكَ.

وفي رواية أبي عبيد عنه أعتق من زكاة مالك وفي فوائد يحيى بن معين عن عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن أبي الأشرس، عن مجاهد، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَخْرُجُ زَكَاتُهُ ثُمَّ يَقُولُ جَهَّزُوا مِنْهَا إِلَى الْحَجِّ. وقال الميموني قيل لأبي عبد الله⁽¹⁾: يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق؟ قَالَ: نعم، ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَعْلَمُ شَيْئًا يَدْفَعُهُ وَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ.

وقال الحلال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَاشِمٍ الْأَنْطَاكِيُّ قَالَ قَالَ أَحْمَدُ كُنْتُ أَرَى أَنَّ يُعْتَقُ مِنَ الزَّكَاةِ ثُمَّ كَفَفْتُ عَنْ ذَلِكَ لِأَنِّي لَمْ أُرِ إِسْنَادًا يَصِحُّ قَالَ حَرَبٌ فَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ هُوَ مُضْطَرِبٌ وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِالْاضْطِرَابِ لِلَاخْتِلَافِ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَعْمَشِ كَمَا تَرَى وَلِهَذَا لَمْ يَجْزَمْ بِهِ الْبُخَارِيُّ بَلْ أَوْرَدَهُ بِصِيغَةِ التَّعْرِِيضِ لَكِنْ جَزَمَ الْمُرْدَاوِيُّ فِي الْمَقْنَعِ بِصَمْتِهِ فِي الْعَتَقِ وَالْحَجِّ وَعَلَى قَوْلِهِ الْفَتْوَى عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَيَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي عَتَقِ الرَّقَبَةِ مِنَ الزَّكَاةِ

(1) الظاهر أنه البخاري رحمه الله تعالى.

وَقَالَ الْحَسَنُ: «إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَارَ، وَيُعْطِي فِي الْمُجَاهِدِينَ، وَالَّذِي لَمْ يَحُجَّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: 60] الْآيَةَ فِي أَيَّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَأَتْ».

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيُّ وَمَالِكٌ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ.

وَفِي الْجَوَاهِرِ لِلْمَالِكِيَةِ يَشْتَرِي بِهَا الْإِمَامُ الرِّقْبَةَ فَيَعْتَقُهَا عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْوَلَاءَ لَجَمِيعِهِمْ، وَقَالَ ابْنُ وَهَيْبٍ هُوَ فِي فَكَائِكَ الْمَكَاتِبِينَ وَوَافِقِ الْجَمَاعَةَ وَلَوْ اشْتَرَى بَزَكَاتِهِ فَأَعْتَقَهَا لِيَكُونَ وَلَاؤُهُ لَهُ يَجْزِيهِ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ خِلَافًا لِأَشْهَبٍ وَلَا يَجْزِي فَكَ الْأَسِيرِ بِهَا عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ خِلَافًا لِابْنِ حَبِيبٍ وَلَا يَدْفَعُ عِنْدَ مَالِكٍ إِلَى مَكَاتِبٍ وَلَا إِلَى عَبْدٍ مُوسِرًا كَانَ سَيِّدُهُ أَوْ مَعْسِرًا وَلَا مِنَ الْكِفَارَاتِ أَيْضًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: تَدْفَعُ مَا لِلرَّقَابِ إِلَى الْمَكَاتِبِينَ؛ لِأَنَّ كُلَّ صَنْفٍ أَعْطَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى الزَّكَاةَ عَلَى سَبِيلِ التَّمْلِيكِ فَكَذَلِكَ الرَّقَابُ، وَجِهَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَيْضًا مَا رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ دَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يَقْرِبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ فَقَالَ: «أَعْتَقِ النَّسْمَةَ وَفَكَ الرِّقْبَةَ» قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوَلَيْسَا وَاحِدًا قَالَ لَا عَتَقَ النَّسْمَةَ أَنْ تَنْفَرِدَ بِعَتَقِهَا وَفَكَ الرِّقْبَةَ أَنْ تَعِينَ فِي ثَمَنِهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطْنِيُّ.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) أَيُّ: الْبَصْرِيُّ: (إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَارَ) رَوَى هَذَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَارٍ، قَالَ: سَأَلَ الْحَسَنَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَعْتَقَهُ، قَالَ: اشْتَرَى خَيْرَ الرَّقَابِ.

(وَيُعْطِي فِي الْمُجَاهِدِينَ) فِي سَبِيلِ اللَّهِ (وَالَّذِي لَمْ يَحُجَّ) إِذَا كَانَ فَقِيرًا، (ثُمَّ تَلَا) أَيُّ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى: (﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [الآية]) وَيَفْهَمُ مِنْ تَلَاوَتِهِ لِلآيَةِ أَنَّ اللَّامَ فِي لِلْفُقَرَاءِ؛ لِبَيَانِ الْمَصْرَفِ؛ لَا لِلتَّمْلِيكِ، فَلَوْ صَرَفَ الزَّكَاةَ فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ كَفَى، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (فِي أَيَّهَا) أَيُّ: فِي أَيِّ مَصْرَفٍ مِنَ الْمَصَارِفِ الْمَذْكُورَةِ (أُعْطِيَتْ) بِنَاءُ الْخِطَابِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَكَذَا قَوْلُهُ: (أَجْزَأَتْ) بِسُكُونِ الْهَمْزَةِ، أَيُّ: قُضِيَتْ. وَيُرْوَى: أَجْزَتْ بِغَيْرِ هَمْزٍ مَعَ سُكُونِ التَّاءِ أَيْضًا، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: أَجْرَتْ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ تَاءِ، الْخِطَابِ مِنَ الْأَجْرِ، وَيُرْوَى أُعْطِيَتْ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، أَيُّ: أُعْطِيَتْ الصَّدَقَةُ فَالضَّمِيرُ لِلصَّدَقَةِ وَفِي تَلَاوَتِهِ لِلآيَةِ أَيْضًا إِشَارَةٌ إِلَى تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ⁽¹⁾ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ،

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ») وفي رواية: أدرعه بضم الراء، وسيأتي موصولاً في هذا الباب إن شاء الله تعالى.
(وَيُذَكَّرُ) على البناء للمفعول (عَنْ أَبِي لَاسٍ) بسين مهملة منونة بعد ألف مسبوقة بلام، وفي رواية زيادة قوله: الخزاعي، وقيل: حارثي، يعد في

(1) قال الحافظ: استدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه. وهي طريقة البخاري، وأجاب الجمهور بأجوبة: أحدها: أن المعنى أنه ﷺ لم يقبل إخبار من أخبره بمنع خالد حملًا على أنه لم يصرح بالمنع وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه، ويكون قوله تظلمونه أي: بنسبتكم إياه إلى المنع، وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحسيس سلاحه وخيله.

ثانيها: أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بزكاة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ولمن أوجبها في عروض التجارة.

ثالثها: أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله، لأنه أحد الأصناف سبيل الله وهم المجاهدون، وهذا يقوله من يجيز إخراج القيم في الزكاة كالحنفية، ومن يجيز التعجيل كالشافعية، وقد تقدم استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة، واستدل بقصة خالد على مشروعيه تحسيس الحيوان والسلاح، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية، وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين محتملة لما ذكر ولغيره. فلا ينهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر، قال: ويحتمل أن يكون تحسيس خالد إرصادًا وعدم تصرف، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التحسيس فلا يتعين الاستدلال بذلك لما ذكر، انتهى.

وقال القسطلاني قوله: (قد احتبس) أي: وقف قبل الحول (أدرعه وأعتده) التي كانت للتجارة على المجاهدين (في سبيل الله) فلا زكاة عليه فيها، ويحتمل أنه عليه السلام لم يقبل قول من أخبره بمنع خالد، لأنه كيف يمنع الفرق وقد تطوع بوقف خيله وسلاحه، أو يكون عليه السلام احتسب له ما فعله من ذلك من الزكاة، لأنه في سبيل الله وذلك من مصارف الزكاة، لكن يلزم منه إعطاء الزكاة لصنف واحد، وهو قول مالك وغيره، خلافا للشافعي في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية، وقد سبق استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة، واستشكله ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس على جهة معينة تعين صرفه إليها واستحققه أهل تلك الصفة مضافًا إلى جهة الحبس، فإن كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعيين ما حبسه لصرفه، وإن كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرث والماشية، فكيف يحاسب بما وجب عليه في ذلك، وقد تعين صرف ذلك المحبس إلى جهته ثم انفصل عن ذلك باحتمال أن يكون المراد بالتحسيس الإرصاد لذلك، لا الوقف فيزول الإشكال، اهـ مختصرًا.

«حَمَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ».

1468 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ،

المدنيين، واختلف في اسمه، ف قيل: زياد، وقيل عبد الله بن عنمة بعين مهملة مفتوحة بعدها نون مفتوحة، وقيل: مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسود، وله صحبة وله حديثان أحدهما هذا وليس فيهم أبو لاس غيره وهو فرد.

(«حَمَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبْلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ») وهذا التعليق رواه الطبراني بإسناده عن أبي لاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حملنا رسول الله ﷺ على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج، فقلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ما نرى أن تحملنا هذه، فقال: ما من بغير إلا وفي ذروته شيطان، فإذا ركبتموها فاذكروا نعمة الله عليكم كما أمركم الله، ثم امتهنوها لأنفسكم، فإنما يحمل الله، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَغَيْرَهُمْ، وَرَجَّاهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ عَنْعَةَ ابْنِ إِسْحَاقَ، وَلِهَذَا تَوَقَّفَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي ثَبُوتِهِ، وَأوردته المؤلف بصيغة التعريض.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز وفي رواية النسائي من طريق علي بن عيَّاش عن شعيب مما حَدَّثَهُ عبد الرحمن الأعرج مما ذكر أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال عمر رضي الله عنه فذكره، صَرَّحَ بالتحديث في الإسناد وزاد فيه عمر والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ) أي: بالصدقة الواجبة يعني: الزَّكَاةُ؛ لأنها المعهود بانصراف الألف واللام إليها، وقال القرطبي: الجمهور إلى أن الصدقة هي الواجبة، وقال النَّوَوِيُّ: إنه الصحيح المشهور. ويؤيده ما في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي الزناد: بعث رسول الله ﷺ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَاعِيًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فهو مشعر بأنها صدقة الفرض؛ لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة. وقال ابن القصار المالكي: الأليق أنها صدقة التطوع، لأنه لا يظن لهؤلاء الصحابة رضي الله عنهم أنهم منعوا الفرض. وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جحدا ولا عنادا، أما ابن جميل فقد

فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ،.....»

قيل: إنه كان منافقا ثم تاب بعد ذلك، كما حكاه المهلب، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلت: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [التوبة: 75] الآية، والمشهور أنها نزلت في ثعلبة، وقيل: نزلت فيه ﴿وَمَا نَقَمُوا﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ يَتَوْبُوا يَكْ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ فقال استتابني الله فتاب وصلاح حاله، وأما خالد فكان متأولا بجزاء ما حبسه عن الرزقة، وكذلك العباس رضي الله عنه لاعتقاده ما سيأتي التصريح به، ولهذا عذر النبي ﷺ خالدا والعباس، ولم يعذر ابن جميل، وفي رواية بصدقة.

(فَقِيلَ) القائل هو عمر رضي الله عنه كما سيأتي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الكلام على قصة العباس، ووقع في رواية ابن أبي الزيادة عند أبي عبيد، فقال: بعض من يلمز، أي: يعيب.

(مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ) بفتح الجيم وكسر الميم قَالَ ابن منده: لم يعرف اسمه. ووقع في تعليق القاضي حسين المروزي الشافعي، وتبعه الروياني أن اسمه عبد الله، وفي التوضيح للشيخ سراج الدين ابن الملقن أن ابن بزيمة سماه حميدا، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أر ذلك في كتاب ابن بزيمة، وذكر الذهبي فيمن عرف بأبيه ولم يسم، وفي رواية ابن جريج وقع أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو خطأ لإطباق الجميع على ابن جميل، وقول الأكثر أنه كان أنصاريا وأبو جهم قرشي.

(وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ) بالرفع عطف على ابن جميل، (وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بالرفع عطف عليه وفي رواية أبي عبيد: منع ابن جميل وخالد وعباس أن يعطوا وهو مقدر هنا؛ لأن منع يستدعي مفعولا والمعنى منع هؤلاء الإعطاء.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) بيان لوجه امتناع هؤلاء عن الإعطاء، فلذلك ذكره بالفاء.

(مَا يَنْقُمُ) بكسر القاف وفتحها، أي: ما يكره وينكر (ابْنُ جَمِيلٍ) أي: ما ينبغي لابن جميل أن ينقم شيئا من الأشياء وينكره (إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) بما أفاء الله على رسوله، وأباح لأمته من الغنائم ببركته ﷺ وهذا لا يوجب له أن ينقم شيئا فليس ثمة شيء ينقمه فينبغي أن يعطي مما أعطاه الله ولا يكفر بالنعمة.

وَأَمَّا خَالِدٌ: فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ،

والحاصل: أنه إذا لم يكن له عذر في المنع إلا ما ذكره من أن الله أغناه بعد فقره فلا عذر له وهذا من قبيل قوله الشاعر:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
فلا استثناء مفرغ، ومحل أن وصلتها نصب على المفعول به، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، والمفعول به محذوف حيثذ، أي: ما ينقم ابن جميل الإعطاء إلا لأجل كونه أغناه الله تعالى بعد فقره.

وهذا مما يقصد العرب في مثله تأكيد النفي والمبالغة فيه بإثبات شيء لا يقتضي إثبات ما نفى، فهو منتفأ أبداً، ويسمى مثل ذلك عند البيانين تأكيد المدح بما يشبه الذم وبالعكس، فمن الأول نحو قول الشاعر المذكور، ومن الثاني هذا الحديث، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: 8].

(وَأَمَّا خَالِدٌ: فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا) عبّر بالظاهر ومقتضى الظاهر الإضمار بأن يقول: تظلمونه؛ تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره، نحو ﴿الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: 1-2]، والمعنى تظلمونه بنسبتكم إياه إلى المنع، وبطلبكم منه زكاة ما عنده فإنه (قَدْ احْتَبَسَ) أي: وقف قبل الحول (أَذْرَاعُهُ) جمع درع بكسر الدال، يقال له بالفارسية: زره.

(وَأَعْتَدَهُ) بضم التاء المثناة من فوق وبكسرهما جمع عتد بفتحتين وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب وآلات الحرب.

وقيل: الخيل خاصة. يقال: فرس عتيد أي: صلب أو معد للركوب أو سريع الوثوب أقوال وفي رواية: وأعبده، بضم الموحدة جمع عبد حكاه القاضي عياض، وهو موافق لرواية واحتبس رقيقه وفي رواية مسلم: وأعتاده وهو جمع عتد أيضاً (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: فلا زكاة عليه فيها. قَالَ الخطابي: قصة خالد تؤوّل على وجوه:

أحدها: أنه قد اعتذر لخالد ودافع عنه بأنه احتبس ذلك في سبيل الله تقريباً إليه، وذلك غير واجب عليه، فكيف يمنع الفرض، فكأنه قَالَ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لم يمنع، وكيف يمنع الفرض وقد

وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَعَمُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا.

تطوع بوقف خيله وسلاحه في سبيل الله.

وثانيها: أن خالداً طوّل بالزكاة عن أثمان الأدرع على معنى أنها كانت عنده للتجارة، فأخبر النبي ﷺ أنه لا زكاة عليه فيها؛ إذ جعلها في سبيل الله.

وثالثها: أنه قد أجاز له أن يحتسب ما حبسه في سبيل الله من الزكاة التي أمر بقبضها منه، وذلك لأن أحد الأصناف في سبيل الله، وهم المجاهدون، فصرفها في الحال كصرفها في المال. حكاه القاضي عياض.

لكن يلزم منه إعطاء الزكاة لصنف واحد كما هو قول أبي حنيفة ومالك وغيرهما، خلافاً للشافعي في وجوب قسمها على الأصناف الثمانية، وقد سبق استدلال البخاريّ به على إخراج العروض في الزكاة واستشكله ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس على جهة معينة تعين صرفها إليه واستحقه أهل تلك الصفة مضافاً إلى جهة الحبس فإن كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه فكيف يمكن ذلك مع تعين ما حبسه لصرفه وإن كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرث والماشية فكيف يحاسب بما وجب عليه من ذلك وقد تعين صرف ذلك المحتبس إلى جهته، ثم تفصّل عن ذلك باحتمال أن يكون المراد بالاحتباس الإرصاء لذلك لا لوقف فيزول الإشكال لكن هذا الإشكال إنما يتأتى على القول بأن المراد بالصدقة هي المفروضة وأما على القول بأن المراد التطوع فلا إشكال كما لا يخفى.

(وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَعَمُّ) وفي رواية: عم بدون الفاء (رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وفي وصفه بأنه عمه تنبيه على تفخيمه واستحقاقه الإكرام، فإن عم الرجل صنو أبيه، أي: أصله، وواصل أبيه واحد، وأصل ذلك أن النخلة إذا كان لها رأسان وأصلهما واحد يقال لها: صنوان. وعن الحكم بن عتبة أن النبي ﷺ بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصدقاً، فشكاه العباس إلى النبي ﷺ، فقال: يا ابن الخطاب، أما علمت أن عم الرجل صنو الأب، وإنّا استسلمنا زكاة ماله العام والعام المقبل.

(فَهِيَ) أي: الصدقة المطلوبة منه (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) ثابتة سيتصدق بها (وَمِثْلُهَا مَعَهَا) جملة حالية بالواو أي: ويتصدق مثل هذه الصدقة معها، كرمًا منه، فيكون النبي ﷺ ألزمه بتضعيف صدقته؛ ليكون ذلك أرفع لقدره، وأنبه لذكره، وأنفى

للذم عنه أو المعنى أنها هي عليه صدقة واجبة فأداها قبل محلها ومثلها معها أي :
قد أداها لعام آخر كما ذكر عن الحكم أنفا وأخرج الدارقطني من طريق موسى بن
طلحة أن النبي ﷺ قال : «إِنَّا كُنَّا نَحْتَجُّ فَتَعَجَّلْنَا مِنَ الْعَبَّاسِ رَقَّةً مَالَهُ سَنَتَيْنِ»
وهذا مرسل ، وروي عند الدارقطني أيضاً موصولاً بذكر طلحة فيه وفي
الدارقطني أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث عمر
رضي الله عنه ساعياً فأتى العباس فأغلظ له فأخبر النبي ﷺ فقال : «إِن الْعَبَّاسَ
أَسْلَفْنَا زَكَاةَ مَالِهِ الْعَامَ وَالْعَامَ الْمَقْبَلِ» وفي إسناده ضعف .

وقيل : معناه أن أمواله كالصدقة عليه ؛ لأنه استدان في مفاداة نفسه وعقيل ،
فصار من الغارمين الذين لا تلزمهم الصدقة .

وقيل : إن القصة جرت في صدقة التطوع ، فلا إشكال أصلاً ، لكنه خلاف
المشهور .

واعلم أن لفظة الصدقة إنما وقعت في رواية شعيب عن أبي الزناد . وقال
البيهقي : رواية شعيب هذه يبعد أن تكون محفوظة ؛ لأن العباس رضي الله عنه
من بني هاشم فتحرم عليه الصدقة فكيف يجعل رسول الله ﷺ ما عليه من صدقة
عامين صدقة عليه .

وقال المنذري : لعل ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل النبي ﷺ فرأى
إسقاط الزكاة عنه عامين لوجه رآه النبي ﷺ . وقال الخطابي هذه لفظة لم يتابع
عليها شعيب بن أبي حمزة . ورد عليه بأن اثنين تابعاً شعيباً أحدهما : عبد
الرحمن ابن أبي الزناد كما سيأتي عن قريب .

والآخر : موسى بن عقبة فيما رواه النسائي عن عمران حَدَّثَنَا علي بن عياش ،
عن شعيب وساقه بلفظ البُخَارِيِّ ، ثم إنه وقع اختلاف في هذا اللفظ ففي لفظ وقع
كما في متن حديث الباب ، أي : فهي عليه صدقة واجبة سيتصدق بها ومثلها معها
أو أداها قبل محلها ومثلها معها لعام مقبل كما تقدم ، وفي لفظ فهي عليه ومثلها
معها وفي رواية ابن اسحاق قال أبو عبيد والله أعلم أنه كان آخر الصدقة عنه
عامين من أجل حاجة العباس فإنه يجوز للإمام أن يؤخرها على وجه النظرة ثم

تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، «هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا» وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنْ الْأَعْرَجِ بِمِثْلِهِ⁽¹⁾.

يأخذها منه بعد كما فعل عمر رضي الله عنه بصدقته عام الرمادة فلما أحيي الناس في العام المقبل أخذ منهم صدقة عامين، وقال ابن الجوزي قال لنا ابن ناصر: يجوز أن يكون قد قال هي: غليّة بتشديد الياء وزيادة هاء الوقف والله أعلم، وفي لفظ فهي له ومثلها معها وهي رواية موسى بن عقبة قيل عليه وله بمعنى واحد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ [غافر: 52] وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: 7] وقيل: يحتمل أن يكون معناه فهي له عليّ، ويحتمل أنها كانت له عليّ إذ كان قدمها وفي لفظ فهي عليّ ومثلها معها، أي: فهذه الصدقة عليّ أنا أؤديها عنه لما له عليّ من الحق ولهذا قال عم الرجل صنو أبيه كما تقدم ويمكن أن يؤوّل أنه قد كان تسلف منه صدقة عامين، صدقة العام الذي شكاه العامل فيه والذي قبله.

(تَابَعَهُ) أي: تابع شعبياً (ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الرحمن، (عَنْ أَبِيهِ) أبي الزناد عبد الله بن ذكوان على إثبات لفظ الصدقة، وقد وصل هذه المتابعة أحمد والدارقطني.

(وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار ضد اليمين، المدني الإمام صاحب المغازي، مات سنة خمس ومائة ودفن بمقبرة الخيزران ببغداد، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) المذكور عبد الله «هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا» من غير ذكر الصدقة وهذا التعليق وصله الدارقطني.

(وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج بالجيمن مصغراً: (حَدَّثْتُ) على البناء للمفعول (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (بِمِثْلِهِ) وفي رواية: مثله، أي: مثل رواية ابن إسحاق بدون لفظ الصدقة. وهذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه، خالف الناس في ابن جميل، فجعل مكانه أبا جهم بن حذيفة، وهو غلط منه كما نبهت عليه فيما تقدم، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وفي الحديث: إثبات الزكاة في أموال التجارة.

(1) تحفة 13752، 13786، 13864، 13973 أ.

أخرجه مسلم في الزكاة باب في تقديم الزكاة ومنعها رقم 983.

وفيه : جواز أخذ القيمة عن أعيان الأموال.

وفيه : جواز وضع الزَّكَاةِ في صنف واحد.

وفيه : جواز تأخير الزَّكَاةِ إذا رأى الإمام فيه نظرة.

وفيه : جواز تعجيل الزَّكَاةِ.

وقال أبو علي الطوسي : اختلف أهل العلم في تعجيل الزَّكَاةِ قبل محلها ، فرأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها ، وبه يقول سُفْيَانُ.

وقال أكثر أهل العلم : إن عجلها قبل محلها أجزت عنه ، وبه يقول الشَّافِعِيُّ وأحمد وإسحاق ، وهو مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال ابن المنذر : وكره مالك والليث بن سعد تعجيلها قبل وقتها ، وقال الحسن : من زكى قبل الوقت أعاد كالصلاة.

وفي التوضيح : وعند مالك في إخراجها قبل الحول بيسير قولان ، وحد القليل بشهر ونصف شهر ، أو خمسة أيام ، أو ثلاثة.

وفيه : تحبيس آلات الحرب والثياب وكل ما ينتفع به مع بقاء عينه ، والخيول والإبل كالأعبد ، وفي تحبيس غير العقار ثلاثة أقوال للمالكية : المنع المطلق ، والجواز في الخيل فقط ، والثالث : أنه يكره في الرقيق خاصة ، وروي أن أبا معقل وقف بعيراً له ، ف قيل لرسول الله ﷺ ، فلم ينكره. وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لا يلزم الوقف في شيء إلا أن يحكم به حاكم ، أو يكون الوقف مسجداً أو سقاية أو وصية من الثلث ، والتحقيق فيه أن أصل الخلاف أن الوقف لا يجوز عند أَبِي حَنِيفَةَ أصلاً ، وهو المذكور في الأصل.

وقيل : يجوز عنده إلا أنه لا يلزم بمنزلة العارية حتى يرجع فيه ، أي : وقت شاء ويورث عنه إذا مات ، وهو الأصح ، وعند أبي يوسف ومحمد : يجوز ، ويزول ملك الواقف عنه غير أنه عند أبي يوسف يزول بمجرد القول. وعند مُحَمَّدٍ : لا حتى يجعل للوقف ولياً ويسلمه إليه ، وأما وقف المنقول ، فإما أن يكون فيه تعامل بوقفه أو لا يكون ، فالأول : يجوز وقفه كالكرع ، والسلاح ، والفأس ، والقدر ، والقدوم ، والمنشار ، والجنازة ، وثيابها ، والمصاحف ، وكتب الفقه والحديث ونحوها.

50 - باب الاستِعْفَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ

1469 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ

والثاني: لا يجوز وقفه كالزراع والثمر ونحوهما، وعند أبي يوسف: لا يجوز إلا في الكراع والسلاح والكراع الخيل.

وفيه: بعث الإمام العمال لجباية الزكوات بشرط أن يكونوا أمناء فقهاء عارفين بأمور الجباية.

وفيه: تنبيه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه.

وفيه: العيب على من منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك.

وفيه: تحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه.

وفيه: الاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به.

وفيه: إسقاط الرِّكَاة عن الأموال المحتبسة.

وفيه: التعريض بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الإحسان، والله هو المستعان.

50 - باب الاستِعْفَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ

(باب الاستِعْفَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ) هو طلب العفاف، وقيل: هو الصبر والنزاهة عن الشيء، وقيل: التنزه عن السؤال.

(فِي الْمَسْأَلَةِ) وفي بعض النسخ: عن المسألة.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ) بالمثلثة، (ويزيد من الزيادة)، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ) لم يعرف أسماؤهم، (لكن قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خُوطِبَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، فِي حَدِيثِهِ أَسْرَحْتَنِي أُمِّي، أَي: إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) يعني: لأسأله من حاجة شديدة، فأتيته وقعدت فاستقبلني، وقال: من استغنى أغناه الله الحديث وزاد فيه: ومن سأله أوقية، فقد ألحف، فقلت:

سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ

ناقتي خير من أوقية، فرجعت ولم أسأله.

وعند الطبراني من حديث حكيم أنه ممن خوطب ببعض ذلك، ولكنه ليس أنصاريًا إلا بالمعنى الأعم.

هذا وتعقبه العيني: بأنه ليت شعري، أي دلالة هذا من أنواع الدلالات، وليس فيه شيء يدل على كونه مع الأنصار حين سألوا النبي ﷺ.

(سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَاهُمْ) أي: شيئًا، (ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ) وفي رواية: (ثُمَّ سَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ)، فيكون ذكره ثلاث مرات.

(حَتَّى نَفِدَ) بكسر الفاء وبالดาล المهملة، أي: فرغ وفني، وقال ابن سيده: وأنفده هو واستنفده، (مَا عِنْدَهُ، فَقَالَ: مَا) موصولة متضمنة لمعنى الشرط صلته قوله: (يَكُونُ) أي: يحصل ويوجد (عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ) خبر ما، ولفظ أَدَّخِرَهُ بتشديد الدال المهملة وجاء بإعجامها مدغما وغير مدغم والفصح فيه إهمال الدال أي: لن أجعله ذخيرة لغيركم معرضًا عنكم. أو لن أحبسها عنكم وأنعمكم إياها منفردًا به عنكم ويروى عن مالك فلم أَدَّخِرَهُ.

(وَمَنْ يَسْتَغْفِفْ) أي: ومن طلب العفة عن السؤال، ويروى ومن يستعفف بالإدغام (يُعِفُّهُ اللَّهُ) بنصب الفاء، أي: يرزقه الله، العفة أي: الكف عن الحرام. ويروى: يعفه الله، برفع الفاء، (وَمَنْ يَسْتَغْنِ) أي: ومن يظهر الغنى عن الخلق (يُغْنِيهِ اللَّهُ) أي: يرزقه الغنى عن الناس فلا يحتاج إلى أحد، وقال الطيبي: يريد أن من طلب من نفسه العفة عن السؤال، ولم يظهر الاستغناء، يعفه الله، أي: يصيره عفيفا، ومن ترقى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من إظهار الاستغناء عن الخلق، لكن إن أُعْطِيَ شيئًا لم يرده، يملأ الله قلبه غنى، ومن فاز بالقدر المعلى وتصبر ولم يقبل إن أُعْطِيَ فهو هو؛ إذ الصبر جامع لمكارم الأخلاق، كما قال ﷺ.

(وَمَنْ يَتَصَبَّرْ) أي: ومن يعالج الصبر ويتكلفه على ضيق الغيش وغيره من مكاره الدنيا (يُصَبِّرُهُ اللَّهُ) أي: يرزقه الله الصبر وهو من باب التفعيل.

(وَمَا أُعْطِيَ) على البناء للمفعول (أَحَدٌ) رفع على أنه نائب عن الفاعل.

عَطَاءٌ خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ»⁽¹⁾.

1470 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ»

(عَطَاءٌ) نصب على أنه مفعول ثانٍ لأعطى، أي: معطى أو شيئاً من العطاء. وقوله: (خَيْرًا) صفة عطاء (وَأَوْسَعَ) عطف على خيراً (مِنَ الصَّبْرِ) لأنه جامع لمكارم الأخلاق، ويروى: خير بالرفع، والتقدير هو خير، أعطاهم النَّبِيُّ ﷺ مرتين أو مرات لحاجتهم، ثم نبههم على موضع الفضيلة.

ففي الحديث ما كان عليه ﷺ من الجود والسخاء والإيثار على نفسه.

وفيه: إعطاء السائل والاعتذار إليه عند النفاذ.

وفيه: الحض على التعفف، وقد مدح الله تعالى الفقراء الصابرين بالتعفف في قوله: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273].

وفيه: الحث على الصبر على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا.

وفيه: جواز السؤال للحاجة، وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة.

وفيه: أن الغنى والعفة والصبر من عند الله تعالى والحديث أخرجه المؤلف في الرقاق أيضاً وأخرجه مسلم في الزكاة وكذا أبو داود فيه والترمذي في الزهد والنسائي في الزكاة وفي الرقاق.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) إنما حلف ﷺ لتقوية الأمر وتوكيده (لَأَنْ يَأْخُذَ) بلام التأكيد (أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ) أي: رسنه، (فَيَحْتَطِبَ) نصب على أنه عطف على قوله يأخذ، أي: فإن يجمع الحطب حاملاً (عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ) مرفوع على أنه خبر لقوله: لَأَنْ يَأْخُذَ، فإنه في تأويل المفرد بأن مبتدأ

(1) طرفه 6470 - تحفة 4152 - 2/152.

أخرجه مسلم في الزكاة باب فضل التعفف والصبر رقم 1053.

مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا، فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ»⁽¹⁾.

1471 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَأْتِيَ بِحُرْمَةٍ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفُفَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ

مؤكد بلام الابتداء، وخير هنا ليس بأفعل التفضيل؛ إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب، بل هو حرام في الأصح، وهذا كقوله تَعَالَى: ﴿أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: 24].

(مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا) قد أعطاه الله من فضله كما في رواية الدارقطني من رواية ابن وهب، (فَيَسْأَلُهُ) بالنصب عطف على يأتي، فإن حال المسؤول عنه إما الإعطاء وإما المنع وفي كل منهما ما يجب التحرز عنه كما سيأتي.

(أَعْطَاهُ) فقد حمله ثقل المنة، وذو السؤال (أَوْ مَنَعَهُ) فقد اكتسب الذل والخيبة والحرمان، وكان السلف رحمهم الله إذا سقط من أحدهم سقطة لا يسأل من يناوله إياه.

وفيه: التحريض عن الأكل من عمل يده والاكتساب من المباحة. ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن من عمل بهذا الحديث فقد استعف عن المسألة.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِي، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) على صيغة التصغير، هو ابن خالد، قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة، (عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ) بالإفراد كما في الرواية السابقة.

(فَيَأْتِيَ) بالنصب عطفًا على يأخذ (بِحُرْمَةِ الْحَطَبِ) الحزمة بضم المهملة وسكون الزاي ما يقال له بالفارسية: دسته. ويروى: بحزمة حطب بدون اللام (عَلَى ظَهْرِهِ) حاملًا عليه، (فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفُفَ) بنصب الفعلين (اللَّهُ) رفع على الفاعلية أي: فيمنع الله (بِهَا وَجْهَهُ) من أن يريق ماءه بالسؤال من الناس. قَالَ المظهرى: ومن فوائد الاكتساب الاستغناء والتصدق كما في مسلم، فيتصدق به

خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَغْظَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ»⁽¹⁾.

ويستغني عن الناس فهو (خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ) أي: من سؤال الناس، ولو كان الاكتساب بعمل شاق كالاكتساب، والمعنى إن لم يجد إلا الاحتطاب من الحرف فهو مع ما فيه من امتهان المرء نفسه ومن المشقة خير له في المسألة وقد روي عن عمر رضي الله عنه فيما ذكره ابن عبد البر مكسبته فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس.

(أَغْظَوْهُ) ما سأل (أَوْ مَنَعُوهُ) ففي هذا الحديث وفيما قبله فضيلة الاكتساب بعمل اليد، وقد ذكر بعضهم أنه أفضل المكاسب، وقال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة، قَالَ: ومذهب الشَّافِعِيِّ أن التجارة أطيب. والأشبه عندي أن الزراعة أطيب؛ لأنها أقرب إلى التوكل.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شرح المذهب: فِي صحيح البُخَارِيِّ عن المقدام بن معدي كَرَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطْ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» الحديث.

فالصواب ما نص عليه الرسول ﷺ وهو عمل اليد، فإن كان زَرَّاعًا فهو أطيب المكاسب وأفضلها؛ لأنه عمل يده، ولأن فيه توكلا كما ذكره الماوردي، ولأن فيه نفعًا عامًا للمسلمين والدواب، ولأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض،

(1) قال الحافظ: فِي الحديث الحضُّ على التعفف عن المسألة والتزهد عنها ولو امتهن المرء نفسه فِي طلب الرزق وارتكب المشقة فِي ذلك، ولولا قبح المسألة فِي نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها، وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال، ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤول من الضيق فِي ماله إن أعطى كل سائل، وأما قوله: خير له: فليست بمعنى أفعال التفضيل إذ لا خير فِي السؤال مع القدرة على الاكتساب، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فِيه بحسب اعتقاد السائل وتسمية الذي يعطاه خيرًا وهو فِي الحقيقة شر، اهـ.

وقال العيني: اعلم أن مدار الأحاديث فِي هذا الباب على كراهية المسألة وهي على ثلاثة أوجه. حرام، ومكروه، ومباح، فالحرام لمن سأل وهو غني من زكاة، أو أظهر من الفقر فوق ما هو به، والمباح لمن سأل بالمعروف قريبًا أو صديقًا، وأما السؤال عند الضرورة فواجب لإحياء النفس، وأدخله الداودي فِي المباح، وأما الأخذ من غير مسألة ولا إشراف نفس فلا بأس به، اهـ، ثم بسط العيني فِي روايات المنع عن المسألة، قلت: واختلفوا فِي حد الغنى المانع عن السؤال كما بسط فِي الأوجز مع بسط الكلام على حديث الباب وسيأتي شيء من ذلك قريبًا فِي «باب كم الغنى».

1472 - وَحَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، فَأَعْطَانِي ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ.....

فيحصل له أجره. وإن لم يكن ممن يعمل بيده بل يعمل له غلماناه وأجراؤه، فاكسابه بالزراعة أفضل لما ذكرناه. وقال في الروضة بعد ذكر حديث المقدم هذا: فهذا صريح في ترجيح الزراعة والصناعة؛ لكونهما من عمل يده، ولكن الزراعة أفضلها لعموم النفع بها للأدومي وغيره وعموم الحاجة إليها، واللَّهُ أَعْلَمُ.

وغاية ما في حديث هذا الباب تفضيل الاحتطاب على السؤال وليس فيه أنه أفضل المكاسب فلعلة ذكره لتيسره لا سيما في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها وهذا الحديث أخرجه ابن ماجة في الزكاة أيضا.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح المهملة وسكون الموحدة لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن المبارك، قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عن الزُّهْرِيِّ) هو ابن شهاب.

(عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِرَامٍ) بفتح المهملة في الأول وكسرها في الثاني وتخفيف الزاي المعجمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ، فَأَعْطَانِي ثلاث مرات.

(ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ) إشارة إلى نوعه (خَضِرَةٌ) في المنظر (حُلْوَةٌ) في الذوق، وكل منهما يرغب فيه على انفراده، فكيف إذا اجتمعا. والتأنيث إما باعتبار الأنواع، أو الصورة، أو تقديره كالفاكهة الخضرة الحلوة، شبه المال في الرغبة فيه بها والميل إليه وحرص النفوس عليه.

وفيه إشارة لطيفة إلى عدم بقاءه؛ لأن الخضراوات لا تبقى ولا تتراد للبقاء.

(فَمَنْ أَخَذَهُ) أي: المال. وفي رواية: فمن أخذ بدون الضمير.

(بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ) أي: بغير شره وحرص ولا إلحاح، أو بسخاوة نفس المعطى، أي: انشراحه بما يعطيه من غير تضجر منه، وفي رواية: بطيب نفس.

فإن قيل: السخاوة إنما هي في الإعطاء، لا في الأخذ؟

بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ،

فالجواب: إن السخاوة في الأصل هي السهولة والسعة. قَالَ القاضي فيه احتمالان:

أظهرهما: أنه عائد إلى الأخذ أي: من أخذه بغير حرص وطمع وإشراف عليه.

والثاني: إلى الدفع، أي: من أخذه ممن يدفعه منشراحا طيب النفس له. (بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ) الإشراف على الشيء الاطلاع عليه والتعرض له، وقيل: يعني بإشراف نفس أن المسؤول يعطيه عن تكره، وقيل: يراد به شدة حرص السائل على المسألة. والمعنى مكتسبا له بطلب النفس وحرصها عليه واطلاعها.

(لَمْ يُبَارَكْ لَهُ) أي: للأخذ (فيه) أي: في المعطى بفتح الطاء، والمعنى: إذا لم يمنع نفسه المسألة، ولم يصن ماء وجهه، فلم يبارك له فيما أخذ.

وكان الأخذ (كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) أي: كمن به الجوع الكاذب وقد يسمى بجوع الكلب كلما ازداد أكلًا ازداد جوعًا فلا يجد شبعًا ولا ينجح فيه الطعام ويزعم أهل الطب أن ذلك بسبب سقم من غلبة خلط سوداوي أو آفة ويسمونها الشهوة الكلية.

وقال العيني: الظاهر أنه من غلبة السوداء وشدها كلما ينزل الطعام في معدته يحترق وإلا فلا يتصور أن تسع المعدة أكثر مما يشبع منه ومن لطائف أهل الأخبار أن رجلاً من أهل البادية أكل جملاً وامراته أكلت فصيلاً ثم أراد أن يجامعها فقالت بيني وبينك جمل وفصيل كيف يكون ذاك، وقال الطيبي في شرح المشكاة لما وصف الأموال بما تميل إليه النفس الإنسانية بجبلتها رتب عليها بالفاء أمرين؛ أحدهما: تركه مع ما هي عليه مجبولة من الحرص والشره والميل إلى الشهوات وإليه أشار بقوله ومن أخذه بإشراف نفس، وثانيها: كفها عن الرغبة فيها إلى ما عند الله من الثواب وإليه أشار بقوله بسخاوة نفس فكفى في الحديث بالسخاوة عن كف النفس من الحرص والشره كما كفى في الآية بتوقي النفس من الشح والحرص المجبولة عليه من السخاء؛ لأن من توقي من الشح يكون سخياً مقلحاً في الدارين ﴿وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

الْيَدِ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ، فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ، أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ،

(الْيَدِ الْعُلْيَا) المنفقة (خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى) السائلة.

(قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُزَأُ) بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الزاي وبالهمزة، أي: لا أنقص (أَحَدًا بَعْدَكَ) أي: بعد سؤالك، أو لا أَرُزَأُ غيرك (شَيْئًا) من ماله بالطلب منه وفي النهاية ما رزأته أي: ما نقصته، أي: لا آخذ من أحد شَيْئًا بعدك، وفي رواية إسحاق: قلت فوالله لا يكون يدي بعدك تحت يد من أيدي العرب.

(حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ، فَيَأْبَى) أي: يمتنع (أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ) وإنما كان يمتنع من أخذ العطاء مع أنه حقه، لأنه كان يخاف الاعتياذ فيتجاوز به نفسه إلى ما لا يريده، ففطمها عن ذلك وترك ما يريبه إلى ما لا يريبه، فإن مقتضى الجبلية الإشراف والحرص، والنفس سارقة، والعرق دساس، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه ولأنه خاف أن يفعل خلاف ما قاله لرسول الله ﷺ من قوله: «لا أَرُزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا» حتى رُوي في رواية ولا منك يا رسول الله، قال: «ولا مني».

(ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مبالغة في براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان من غير مستند وأراد أن لا ينسبه أحد لم يعرف باطن الأمر إلى منع حكيم من حقه.

(إِنِّي أَشْهَدُكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى حَكِيمٍ) على (أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ) وهو لعة: الخراج والغنيمة والظل والرجوع، واصطلاحًا: هو المال المأخوذ من الكفار بدون إيجاب خيل ولا ركاب.

(فَيَأْبَى أَنْ يَأْخُذَهُ) قيل: وفيه أنه لا يستحق أحد من بيت المال شَيْئًا إلا بإعطاء

فَلَمْ يَزِرْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى⁽¹⁾.

الإمام إياه. وفي التوضيح وأما قبل ذلك، فليس بمستحق له ولو كان مستحقاً له لقضى عمر رضي الله عنه على حكيم رضي الله عنه بأخذه ذلك، يدل عليه قوله تَعَالَى حين ذكر قسم الصدقات، وفي أي الأقسام يقسم: ﴿كَئِنْ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7] الآية، فإنما هو لمن أداه لا لغيره، وإنما قَالَ العلماء في إثبات الحقوق في بيت المال ما قالوا؛ تشديداً على غير المرضى من السلاطين؛ ليغلقوا باب الاستبداد بأموال المسلمين، والتسبب إليها بالباطل ويدل على ذلك أن من سرق من بيت المال أنه يقطع ومن زنى بجارية من الفيء أنه يحد ولو استحق في بيت المال أو في الفيء شيئاً على الحقيقة قبل إعطاء السلطان له لكانت شبهة تدرأ الحد عنه هذا وتعقبه العيني بأن جمهور الأمة على أن للمسلمين حقاً في بيت المال والفيء ولكن الإمام يقسمه على اجتهاد منه فعلى هذا لا يجب القطع ولا الحد للشبهة كما هو مذهب الحنفية وسيجيء تحقيقه في باب الجهاد إن شاء الله تعالى، هذا وأقول في دلالة على ما قيل من أنه لا يستحق إلا بعد إعطاء الإمام نظر لا يخفى على من تأمل.

(فَلَمْ يَزِرْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى) وزاد

(1) قال ابن جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن أخذ المال بسخاوة النفس بركة فيه وأخذه بإشراف النفس عدم البركة فيه. والكلام عليه من وجوه:
منها: الدلالة على سخاوته ﷺ يؤخذ ذلك من تكرار طلب الطالب عليه مراراً في كل مرة يعطيه ولم يقلقه ذلك. وفيه دليل على حب النفوس المال لما جبلت عليه بمقتضى الحكمة الربانية يؤخذ ذلك قوله: (إن هذا المال حلوة خضرة) وهذه كناية عن الشيء المستحسن المحبوب يؤيده قوله تعالى: ﴿رَبِّينَا لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْأَحْرَارِ ذَلِكَ مَتَكُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْرُ الْقَبَابِ﴾ [آل عمران: 14] وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال اللهم إني لا أستطيع أن لا أحب ما زينت لنا فاجعلني ممن آخذه من وجهه وأنفقه فيما يرضيك أو كما قال. وفيه دليل على أنه قد يقع الزهد مع الأخذ وتكون فيه فوائد منها أجر الزهد ومنها راحة النفس ومنها البركة في الرزق فأما الزهد فبديل قوله عليه السلام: (فمن أخذه بسخاوة نفس) وسخاوة النفس هو زهدا تقول سخت بكذا أي: جادت به وسخت عن كذا أي: لم تلتفت إليه. وأما راحة النفس فقد قال عليه السلام: الزهد في الدنيا يريح القلب والبدن وهذه أعظم راحة للنفس. وأما البركة في الرزق فلقوله عليه السلام: (بورك له فيه).
ويترتب على ذلك من الفقه أن الزهد يجتمع فيه خير الدنيا والآخرة فأما خير الدنيا فيما يحصل له =

إسحاق بن راهويه في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسلًا : أنه ما

من البركة في الحطام الذي يطلبه الحريص ولا يصل إليه وراحة القلب والبدن اللذين قد حرمهما صاحب الدنيا وهما حقيقة التعميم فيها. وأما الآخرة فما يتحصل له من ثواب الزهد هناك وقلة الحساب فإن الزهد يحمله على إخراج الواجبات والتوقف في المتشابهات وهي السعادة التامة والذي يطلب الدنيا يخسر الدنيا والآخرة فأما خسارته الدنيا فتعيب قلبه وبدنه لقوله ﷺ : «والحرص فيها يتعيب القلب والبدن». وهذه غاية الشقاء والتعب وخسارته ما أمل من زيادة حطامها لكونه ترفع له البركة كما تقدم في قوله عليه السلام بإشراف نفس وهو الحرص وهذا غاية في الحرمان لأنه تعب التعب الكلي وحرم ما أمله ونجد ذلك في عالم الحس ترى طعام أهل الدنيا كثيرًا في العين وعند الأكل ما تجد الشبع منه إلا من شيء كثير والقوى بالنسبة إلى ما أكلوا قليلة وطعام أهل التوفيق والزهد في مرأى العين يسيرًا ويأكل منه الجمع الكثير ويشبعون ويجدون من القوى الكثيرة بالنسبة إلى ما أكلوا ومع ما أهل الدنيا فيه من التعب يتولد بينهم الحسد والضغائن والغيبة والشح بمنع الحقوق أو بعضها أو توفيتها وعلى هذه الصفات مع التسامح في المشكلات تترتب خسارة الآخرة أعاذنا الله منها بمنه مع العذاب والهوان. وفيه دليل لفضل أهل الصوفية الذين بنوا طريقهم على الزهد لأنه أول باب في السلوك ولذلك قال يمن بن رزق رحمه الله لا يثبت لك قدم في محجة الدين وفي قلبك خوف الفقر أو الغنى وحب المنزلة والرياسة فذلك مفتاح فقر الأبد.

وفيه دليل على جواز ضرب المثل فيما لا يمكن السامع أن يفعله حتى يعلم أنه يعقله من الأمثلة التي يغلب على الظن أنه يعرفها يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام : «كالذي يأكل ولا يشبع» لأن الغالب من الناس لا سيما في زماننا لا يعرفون البركة إلا بالشيء الكثير فأراد ﷺ أن يبين لهم بالمثال الذي يعرفونه أن البركة هي خلق من خلق الله ليست كما يزعمون وضرب لهم المثل بما يعرفه كل أحد وهو أنه لا يقصد أحد الأكل من أجل أن يشبع ويزيل به ألم الجوع فإذا أكل الأكل الكثير ولم يشبع فكان ما أكله من الطعام مخسورًا لأن الفائدة التي من أجلها استعمل الطعام وهي الشبع لم يجدها فكذلك المال ليس الفائدة في عينه وإنما يراد لما يتوصل به من الفوائد فإذا كثر المال ولم يجد به من الفوائد ما أرادها فكان لا مال حاضر وذلك موجود محسوس في أبناء الدنيا والآخرة تجد أبناء الدنيا لا يقدرون أن يصلوا ضرورتهم إلا بالأموال الكثيرة فلما رأوا ذلك لم تكن همتهم إلا في تكثير المال وغاب عنهم ما وراء ذلك وجاء أهل الآخرة فبلغوا تلك الضرورات التي لم ينلها أهل الدنيا إلا بالأموال الكثيرة بأقل الأشياء وربما كانت أحسن منها ، هذا موجود كثير لمن تأمله ونظره.

وفيه دليل على أن تعويد الأحكام لا يقتصر فيها على ما يفهمه المخاطب ليس إلا بل على ما يفهمه المخاطب وغيره ممن هو دونه في الفهم حتى لا يكون فيها إشكال يؤخذ ذلك من قوله ﷺ للصحابي رضي الله عنه : «كالذي يأكل ولا يشبع» لأننا بالضرورة نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم يعلمون أن البركة خلق من خلق الله كما هو الشبع خلق من خلق الله لأنهم قد رأوا ذلك منه ﷺ مرارًا ومن بعضهم مع بعض على ما هو منقول عنه عليه السلام وعنهم =

أخذ من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية رضي الله عنهم ديوانا ولا غيره

ولكن ضرب ﷺ ذلك المثل لمن يأتي بعد ليزول الإشكال بتقعيد قاعدة شرعية لا تحتمل التأويل فانظر مع هذا البيان التام الأمر كيف هو اليوم ممن ينسب إلى العلم في الغالب فكيف بالغير فقد تنكرت الطرق وعاد الحق في كثير من الأمور مشكوكا فيه وبعضه مجهودا للعوائد السوء التي كثرت ممن لبس على الناس أنهم علماء وصالحون فإننا لله وإننا إليه راجعون ولذلك قال ﷺ: «كيف بك يا حذيفة إذا تركت بدعة؟» قالوا ترك سنة فقال ما تأمرني إن أدركني ذلك الزمان قال: «أقرضهم من عرضك ليوم فقدك». معناه افعل ما هو الحق والسنة ودعهم يقولون ما شاؤوا فإنك مأجور في كونهم يأخذون في عرضك بغير حق شرعي وقال عليه السلام: «اليد العليا خير من اليد السفلى» هنا خلاف بين العلماء وأهل الصوفية فالعلماء يقولون اليد العليا هي المعطية والسفلى هي الآخذة وأهل الطريق يقولون بالضد إن العليا هي الآخذة لأنها هي التي أعطتك بالشيء اليسير الثواب الكثير واحدة عشر وبسعين وبسبعمئة والسفلى هي المعطية لأنها هي المنتظرة للمجازاة وهي مفتقرة إلى ذلك والذي يظهر لي والله أعلم أن الجمع يقع بينهما بوجه آخر وهو حسن إذا تأملت لا يخلو المعطي أن يكون هو الذي يطلبك لقبول معروفه أو أنت هو الذي تطلب منه ذلك فإن كنت أنت الطالب له فيده عليك وهي العليا وقد حصل منك ذل السؤال إليه وقد جاء أن الذل في السؤال ولو عن الطريق والمنكر لهذا يجحد الضرورة وإن كان هو الذي يطلبك بمعروفه فقد كسر مائة وجهه إليك في أمر أنت فيه بالخيار وهو محتاج إليه إما لزوال واجب عليه أو لخير يؤمله في دنياه أو آخرته فإنه لم يأتك بمعروفه كرامة لك وإنما هو لأمر يقصده مما أشرنا إليه في قبولك أنت إياه معروف وهو السائل فيه فالحاجة له ويده هي السفلى ويد الآخذ هي العليا وقد قال رضي الله عنه من دعانا كان الفضل له فإن أجبتا كان الفضل لنا وبسط الحال الذي نحن بسبيله يشهد لذلك لأن سيدنا ﷺ لم يقل ما قال إلا لسائل له عليه السلام لما كرر سؤاله مرارا.

وفيه دليل لوجه رابع وهو أنه جعلهما الاثنين حسنين وأحدهما يفضل على صاحبه بزيادة ما يؤخذ ذلك من قوله: (خير) لأنه أدخلهما في باب أفضل وباب أفضل يشهد بالحسن أو الخير للمذكورين غير أن أحدهما يكون إن فعل يكون خيرا من غيره كما نقول زيد خير من عمرو وما نفينا الخيرية عن عمرو بالأصالة ولكن زيدا أرفع منه درجة فيها فكذلك هاتان اليدان كلتاهما حسنة لأنهما امتدتا إلى معروف وحصلت الفضيلة بينهما بمرجح ثان إما نظر بعين الفعل أو بعين المال أو بعين القصد أو بمجموعهما فمن أجل هذه التعليلات وقع الخلاف.

وفيه دليل على إرشاد الشارع عليه السلام إلى الأعلى في المقامات يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «اليد العليا خير من اليد السفلى» كأنه عليه السلام يقول كن ممن يده عليا ولا تكن ممن يده سفلى إلا أن هذا في المقامات الدنيويات لا في الدنيا وحطامها.

وفيه دليل على أن بيان العلل بعد قضاء الحاجة ليس بمخجل ولا مفسد للمعروف يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لم يبين للسائل ولا ضرب له المثل إلا بعد قضاء حاجته مرارا حتى تمت أمنيته وحينئذ بين عليه السلام له العلل التي في السؤال.

حتى مات لعشر سنين من إمارة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

زاد ابن إسحاق أيضًا في مسنده من طريق معمر عن الزُّهريّ، فمات حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالاً، وإنما لم يرزأ كما عرفت من قبل مبالغة في الاحتراز عن مقتضى الجبلة الإنسانية.

وفيهِ من الفقه أنه بعد قضاء حاجته كان خاطره خاليًا من التشويش ومن التهمة للمتكلم وأرفع للخجل ويجمع له قضاء حاجته وفائدة أخرى وهو التعليم بما لم يكن يعلم.

وفيهِ دليل على جواز سؤال أهل الفضل والدين وأهل المعاملة وليس فيه مذلة يؤخذ ذلك من أن سيدنا ﷺ لم يعرض له في حق سؤاله إياه بشيء إلا أنه قال له قاعدة كلية ولو كان في سؤاله شيء ما كتبه منه ولا كان أيضًا يعطيه شيئًا حين يبين له ما فيه من الكراهية لأن المشرع والبيان عند الحاجة إليه لا يجوز تأخيرهما وكأن قوة الكلام يقول له يا حكيم ليس الأخذ مني مثل الأخذ من غيري: اليد العليا خير من اليد السفلى لأن يده ﷺ هي العليا على كل الحالات لأنها لا مماثل لها ولا يتناوله عليه السلام التمثيل في الفضيلة وهذا بين لا خفاء فيه ويخلفه بالميراث في المنزلة وإن كان ليس مثله من له الخلافة بعده وكذلك من ناب عن الخليفة نائب بعد نائب وإن بعد أعني إذا كانوا من أهل الفضل والدين.

وفيهِ دليل على أن المطلوب منا المبالغة في النصيحة والتعليم يؤخذ ذلك من أنه ﷺ لم يقتنع بالمثال الأول حتى أكد بالمثال الثاني لكونه فيه معنى زائد وكلما زادت أدلة التحذير كان أقوى في المنع.

وفيهِ دليل على أن من أقوى الأسباب في حمل العلم بمقتضى الحكمة الجدة يؤخذ ذلك من أنه ﷺ لم يعلمه حتى أغناه بتكرار العطاء ثلاثًا.

وفيهِ دليل على جواز تكرار السؤال ثلاثًا والرابعة ممنوعة يؤخذ ذلك من أنه في كل مرة من الأولى والثانية أعطاه عليه السلام وسكت عنه وفي الثالثة أعطاه وأشغله بإلقاء العلم عن إعادة السؤال لأن الصحابة رضي الله عنهم فيهم من الفهم والذكاء لقوة إيمانهم ما يزرهم في الإشارات أقل من هذا.

وفيهِ حجة لأهل الطريق الذين يقولون بالزنبيل لأنهم يقولون من شرطه أن لا يخرج لشخص معين يقصده ولا يلح في سؤاله ولا يحلف وإنما يسأل الله فإذا حملته المقادير إلى باب أو شخص لا يتعداه لغيره ومن شرطه أن لا يخرج إلا على حاجة صادقًا لقوله ﷺ: «لا بأس أن يشكو المؤمن حاجته لأخيه المؤمن» فإذا سأل ذلك الشخص الذي حملته القدرة إليه فإن أعطاه فحسن وإن حرمه فحسن ثم يقصد ثانيًا وثالثًا فإن حرّمه الثلاثة لا يزيد عليهم شيئًا ويعلم أن المقصود منه الصبر والتسليم فيرجع إلى موضع ولا يسأل غير من ذكر حتى يفتح الله له أو يفعل فيه ما شاء فانظر اليوم هل ترى من الطرفين العلم والحال من هو على ما يقتضيه طريقه مما استنبطه أهله الموفقون من الكتاب والسنة كما أبدناه قبل وفي هذا الحديث طرف منه كلا والله تشعبت الطرق وقلّ السالكون فإنّا لله وإنّا إليه راجعون.

وقال ابن أبي جمرة: في حديث حكيم فوائد: منها أنه قد يقع الزهد مع الأخذ، فإن سخاوة النفس هو زهدها، تقول: سخت بكذا، أي: جادت، وسخت عن كذا، أي: لم تلتفت إليه. ومنها أن الأخذ مع سخاوة النفس تحصّل أجر الزهد والبركة في الرزق، فتبين أن الزهد تحصيل خيري الدنيا والآخرة.

وفيه: ضرب المثل بما لا يعقله السامع من الأمثلة؛ لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير، فبيّن بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله وضرب لهم المثل بما يعهدون فالأكل إنما يأكل ليشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع فإذا أكثر المال عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم.

وفيه: أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسألته من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته ليقع موعظته له الموقع لئلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته.

وفيه: جواز تكرار السؤال ثلاثاً وجواز المنع في الرابعة.

وفيه: أن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة، وفي الحديث أيضاً: سؤال السلطان الأكبر ليس بعار.

وفيه: أن الإنسان لا يسأل إلا عند الحاجة والضرورة؛ لأنه إذا كانت يده السفلى مع إباحة المسألة فهو أحرى أن يمتنع من ذلك عند غير الحاجة.

وفيه: أن من كان له حق عند أحد فإنه يجب عليه أخذه إذا أتى به، وإن كان مما لا يستحقه إلا بسط اليد إليه فلا يجبر على أخذه.

ثم هذا الحديث أخرجه المؤلف في الوصايا، وفي الخمس والرقاق أيضاً، وأخرجه مسلم في الزكاة، والترمذي في الزهد والنسائي في الزكاة.

ثم إن في أحاديث الباب دلالة على ذم المسألة وهي على ثلاثة وجوه:

حرام، ومكروه، ومباح.

فالحرام لمن سأل وهو غني من زكاة أو أظهر من الفقر فوق ما هو فيه.

والمكروه لمن سأل وعنده ما يمنعه عن ذلك ولم يظهر من الفقر ما هو به.

والمباح لمن سأل بالمعروف قريباً أو صديقاً.
وأما السؤال عند الضرورة فواجب لإحياء النفس وأدخله الداوودي في المباح.

وأما الأخذ من غير مسألة ولا إشراف نفس فلا بأس به.
وقال النوويّ اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين:
أصحهما: أنها حرام لظاهر الأحاديث.

والثاني: حلال مع الكراهة بثلاثة شروط أن لا يذل نفسه ولا يلح في السؤال ولا يؤذي المسؤول فإن فقد أحد هذه الشروط فحرام بالاتفاق انتهى.

وقد مثل القاضي أبو بكر ابن العربي للواجب بالمريدين في ابتداء أمرهم، ونازعه العراقي بأنه لا يطلق على سؤال المريدين في ابتداء أمرهم اسم الوجوب وإنما جرت عادة المشايخ السادة في تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل ذلك كسرّاً لأنفسهم إذا كان في ذلك إصلاحهم فأما الوجوب الشرعي فلا، وفي حديث ابن العراسي مما رواه أبو داود والنسائي أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَسْأَلُ؟ قَالَ: «لَا وَإِنْ كُنْتَ سَائِلاً فَاسْأَلِ الصَّالِحِينَ» أي: من أرباب الأموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحقوق وقد لا يعلمون المستحق من غيره فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه مما عليهم من حقوق الله أو المراد من يتبرك بدعائهم وترجى إجابة دعائهم وحيث جاز السؤال فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله لحديث المعجم الكبير عن أبي موسى بإسناد حسن عنه ﷺ أنه قال: «ملعون من سُئِلَ لوجه الله وملعون من سئل بوجه الله فمنع سائله ما لم يسأل هجرًا».

وفي هذا الباب أحاديث كثيرة:

منها: عن عطية السعدي قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَغْنَاكَ اللَّهُ فَلَا تَسْأَلِ النَّاسَ شَيْئًا فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمَعْطِيَةُ وَإِنَّ الْيَدَ السُّفْلَى هِيَ الْمَعْطَاةُ» رواه ابن عبد البر.

ومنها: عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ

ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خموش» أو كدوح قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وما يغنيه قَالَ : «خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب». رواه الترمذي وقال حديث حسن ورواه بقية الأربعة والحاكم. ورواه ابن أبي الدنيا في كتاب القناعة ولفظه من سأل الناس عن ظهر غنى جاء يوم القيامة وفي وجهه كدوح أو خموش قيل : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ ما الغنى؟ قَالَ : «خمسون درهماً أو قيمته من الذهب» .

ومنها : عن حبشي بن جنادة السلولي قَالَ سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع وهو واقف بعرفة ، الحديث .

وفيه : من سأل الناس ليشري به ماله كان خموشاً في وجهه يوم القيامة ورضفًا يأكله من جهنم فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر رواه الترمذي وانفرد به .
منها : عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وابن ماجة .

ومنها : عن قبيصة بن المخارق الهلالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ ، الحديث وفيه : يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو قَالَ سداداً من عيش ورجل أصابته فاقة حتى تقول ثلاثة من ذوي الحجي من قومه لقد أصاب فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً فما سواه من المسألة يا قَبِيصَةَ سحت يأكلها صاحبها سحتاً رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

ومنها : عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رجلاً من الأنصار ، الحديث وفيه أَنَّ المسألة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر مدقع أو لذي غرم مقطوع أو لذي دم موجه رواه أبو داود وابن ماجة .

ومنها : عن عبد الرحمن بن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » رواه البزار والطبراني في الكبير .

ومنها : عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الغني شين في وجهه يوم القيامة » رواه أحمد والبزار والطبراني وإسناده صحيح .

ومنها : عن مسعود بن عمرو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لا يزال العبد يسأل وهو غني

حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه» رواه البزار والطبراني في الكبير.

ومنها: عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَأَلَ وَهُوَ غَنِيٌّ عَنِ الْمَسْأَلَةِ يَحْشُرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ خُمُوشٌ فِي وَجْهِهِ» رواه الطبراني في الأوسط.

وعن رجلين غير مسميين أتيا النَّبِيَّ ﷺ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ وَهُوَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ فَسَأَلَاهُ مِنْهَا فَرَفَعَ فِينَا الْبَصَرَ وَخَفَضَهُ فَرَأْنَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: «إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لَغْنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ» مَكْتَسَبٌ وَرَجَالُهُ فِي الصَّحِيحِينَ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أُوقِيَةٍ فَقَدْ أَلْهَفَ» فَقُلْتُ نَاقَتِي الْيَاقُوتَةُ خَيْرٌ مِنْ أُوقِيَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ خَيْرٌ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ.

وعن سهل بن الحنظلية قَالَ قَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَيْنَةُ بْنُ حَصِينٍ وَالْأَقْرَعُ ابْنُ حَابِسٍ فَسَأَلَاهُ فَأَمَرَ لهُمَا بِمَا سَأَلَاهُ، الْحَدِيثُ فِيهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ وَعِنْدَهُ مَا يَغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْثِرُ مِنَ النَّارِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا يَغْنِيهِ.

وقال النفيلي: وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة قَالَ قَدَرُ مَا يَغْدِيهِ وَمَا يَعِشِيهِ وَقَالَ النَفِيلِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ يَكُونُ لَهُ شَبْعٌ يَوْمَ لَيْلَةٍ أَوْ لَيْلَةٍ وَيَوْمَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ.

وعن رجل من مزينة قالت له أمه ألا تنطلق فتسأل رسول الله ﷺ كما يسأله الناس فانطلقت أسأله فوجدته قائما يخطب وهو يقول: «مَنْ اسْتَعْفَتْ أَعْفَاهُ اللَّهُ وَمَنْ اسْتَغْنَى أَغْنَاهُ اللَّهُ وَمَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ عَدْلٌ خَمْسٌ أَوَاقٌ وَلِغَلَامِهِ نَاقَةٌ أُخْرَى خَيْرٌ مِنْ خَمْسٍ أَوَاقٍ» فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَرَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ.

وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً عَنْ ظَهَرَ غَنَى اسْتَكْثَرَ بِهَا مِنْ رَضْفِ جَهَنَّمَ» قَالُوا وَمَا ظَهَرَ غَنَى قَالَ: «عِشَاءُ لَيْلَةٍ» رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَعَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيُّ قَالَ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ ظَهَرَ غَنَى، فَصَدَاعٌ فِي الرَّأْسِ، وَدَاءٌ فِي الْبَطْنِ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَبَعْضُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ صَاحِبُ الْمَسْأَلَةِ مَا لَهُ فِيهَا لَمْ يَسْأَلْ» رواه الطبراني من رواية قابوس قَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا احْتِجَ بِهِ وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ رَدِيءُ الْخَفْطِ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثَ آخَرَ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَزَارُ بَلْفَظٍ اسْتَغْنَوْا عَنِ النَّاسِ وَلَوْ بِشَوْصِ السَّوَاكِ وَرِجَالِ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ.

وعن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْحَقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ فَيُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا كَارِهِ لَهُ فَيُبَارِكُ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ» رواه مسلم.

وعن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَدَّ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا وَفِي أَمْرٍ لَا بَدَّ مِنْهُ» رواه التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَشْتَرِطُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: «وَلَا سَوْطَكَ إِنْ سَقَطَ مِنْكَ حَتَّى تَنْزَلَ فَنَأْخُذَهُ» رواه أحمد ورجاله ثقات وعن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَبَايِعُ» فَقَالَ ثُوبَانُ: بَايَعْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَالَ: «أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا شَيْئًا» قَالَ ثُوبَانُ فَمَا لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجَنَّةُ» فَبَايَعَهُ ثُوبَانُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَعَنْ عَدِيِّ الْجَذَامِيِّ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثٍ فِيهِ فَتَعَفَّفُوا وَلَوْ بِحَزْمِ الْحَطْبِ أَلَا هَلْ بَلَغَتْ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وعن ابن الفراسي: قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ اسْأَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا» وَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَّ سَائِلًا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَّ سَائِلًا فَسَلِ الصَّالِحِينَ» رواه أبو داود والنسائي.

والفراسي بكسر الفاء وفتح الراء وكسر السين المهملة قَالَ فِي الْكَمَالِ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثًا وَاحِدًا وَقَالَ الْمُنْذَرِيُّ وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرُ فِي الْبَحْرِ هُوَ الطَّهَوْرُ مَاؤُهُ وَالْحَلُّ مِيتَتُهُ كِلَاهُمَا يَرْوِيهِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ.

وعن عائذ بن عمرو أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَاهُ فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى أَسْكَفَةِ الْبَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ مَا مَشَى أَحَدٌ إِلَى أَحَدٍ يَسْأَلُهُ شَيْئًا وَاللَّهِ هُوَ الْغَنِيُّ الْمَوْفِقُ».

51 - باب: من أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا من غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ

51 - باب: من أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا من غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ

(باب) بالتنوين (مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ) الإشراف بكسر الهمزة وسكون الشين المعجمة، هو التعرض للشيء والحرص عليه، من قولهم: أشرف على كذا إذا تناول له، ومنه قيل للمكان المتناول: مشرف قال أبو داود: سألت أحمد عن إشراف النفس فقال: بالقلب. وقال يعقوب بن محمد: سألت أحمد عنه فقال: هو أن يقول مع نفسه يبعث إليّ فلان بكذا، وجواب الشرط محذوف تقديره فليقبل حذفه اكتفاء بما دل عليه في حديث الباب وأوردها بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الإعطاء من بيت المال، لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء للغني إذا انتفى الشرطان.

﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ﴾ أي: وفي أموال المتقين المذكورين قبل هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاتِيهِمْ مَّا ءَانَّهُمْ رَبُّهُمْ إِيَّاهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِالْأَشْجَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِي أَمْوَالِهِمْ﴾ [الذاريات: 15 - 19].

﴿حَقُّ لِّسَائِلٍ﴾ أي: الذي يسأل الناس ويستجدي، ﴿وَالْمَحْرُومِ﴾ هو الذي يحسب غنيًا فيحرم الصدقة لتعففه رواه الطبراني من طريق ابن شهاب. وقيل: المحروم المحارف الذي ليس له في الإسلام سهم. وقيل: المحارف الذي لا يكاد يكسب. وعن عكرمة: المحروم الذي لا ينمي له مال. وعن زيد بن أسلم: هو المصاب بثمره وزرعه أو ماشيته. وقال مُحَمَّد بن كعب القرظي: هو صاحب الحاجة. والمحارف بفتح الراء المنقوص الحظ الذي لا يثمر له ماله، وهو خلاف المبارك. والعوام تقول بكسر الراء، واستدل بهذه الآية الكريمة جماعة من التابعين ومن الصحابة أبو ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أن في المال حقًا غير الزكاة. وقال الجمهور: المراد من الحق هو الزكاة، واحتجوا على ذلك بأحاديث منها حديث الأعرابي في الصحيح: هل عليّ غيرها؟ قَالَ: لا إلا أن تطوع.

1473 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ، يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: «خُذْهُ».....

فإن قيل: روى مسلم من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بينا نحن مع رسول الله ﷺ في سفر؛ إذ جاء رجل على راحلته، فجعل يصرفها يميناً وشمالاً، فقال النَّبِيُّ ﷺ: من كان له فضل ظهر، فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد، فليعد به على من لا زاد له، حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في الفضل، ففيه إيجاب إنفاق الفضل من الأموال؟

فالجواب: أن الأمر بإنفاق الفضل أمر رشاد وندب إلى الفضل.

وقيل: كان ذلك قبل نزول فرض الزَّكَاةِ ونسخ بها كما نسخ صوم يوم عاشوراء بصوم رمضان وعاد ذلك فضيلة بعد ما كان فريضة هذا وفي رواية المستملي تقديم الآية. وفي رواية سقطت. وفي أخرى باب: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة مصغراً، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد الإمام، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابن شهاب، (عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ) أَبِي (عُمَرَ) أي: ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ) أي: بسبب العمالة لا من جهة الفقر، فقد أَخْرَجَهُ مسلم عن ابن الساعدي، عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وزاد فيه أن عطية النَّبِيِّ ﷺ لعمه بسبب العمالة. ولهذا قَالَ الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام، وليست هي من جهة الفقر، ولكن من الحقوق.

(فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي) عبر بأفقر؛ ليفيده نكتة حسنة، وهي كون الفقير هو الذي يملك شيئاً ما؛ لأنه إنما يتحقق فقير وأفقر إذا كان الفقير له شيء يقل أو يكثر، أما لو كان الفقير هو الذي لا شيء له البتة لكان الفقراء كلهم سواء ليس فيهم أفقر.

(فَقَالَ) ﷺ: (خُذْهُ) أي: بالشرط الذي يذكر بعد، يعني إنما أعطيته إياك

إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ⁽¹⁾ وَلَا سَائِلٍ،

لمعني غير الفقر وزاد في رواية شعيب عن الزُّهريّ الآتية في الأحكام حتى أعطاني مرة ما لا فقلت أعطه أفقر إليه مني فقال خذه فتموله وتصدق به أي: اقبله وأدخله ملكك ومالك وهو يدل على أنه ليس من جهة الفقر؛ لأن الفقير لا ينبغي أن يأخذ من الصدقات ما يتخذه ما لا كذا قَالَ القسطلاني فتأمل. وذكر شعيب فيه عن الزُّهريّ بإسناد آخر قَالَ: أَخْبَرَنِي السائب بن يزيد أن حويطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أنه قدم على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث والسائب ومن فوقه صحابة فيه أربعة من الصحابة في نسق.

(إِذَا جَاءَكَ مِنْ) حبس (هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ) والحال (وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ) على صيغة الفاعل من الإشراف، أي: غير طامع ولا حريص، (وَلَا سَائِلٍ) أي: ولا

(1) قال الحافظ: الإشراف بالمعجمة التعرض للشيء والحرص عليه، من قولهم: أشرف على كذا إذا تطاول له. وقيل للمكان المرتفع شرف لذلك، وتقدير جواب الشرط أي: في الترجمة فليقبل أي: من أعطاه الله مع انتفاء القيدتين المذكورين فليقبل، قال أبو داود: سألت أحمد عن إشراف النفس فقال: بالقلب، وقال يعقوب بن محمد: سألت أحمد عنه فقال: هو أن يقول مع نفسه يبعث إليّ فلان بكذا، اهـ.

وقال العيني: اختلف العلماء في قوله: فخذ بعد إجماعهم على أنه أمر ندب وإرشاد. فقال بعضهم: هو ندب لكل من أعطى عطية أن يقبلها سواء كان المعنى سلطاناً أو غيره، صالِحاً كان أو فاسقاً بعد أن كان ممن يجوز عطيته، روي عن أبي هريرة أنه قال: ما أحد يهدي إليّ هدية إلا قبلتها، وأما أن أسأل فلا، وعن أبي الدرداء مثله، وقال حبيب بن أبي ثابت رأيت هدايا المختار تأتي ابن عمر وابن عباس فيقبلانها، وقال عثمان بن عفان: جوائز السلطان لحم ظبي زكي، وسئل أبو جعفر محمد بن علي عن هدايا السلطان فقال: إن علمت أنه من غصب وسحت فلا تقبله، وإن لم تعرف ذلك فاقبله، ثم ذكر قصة بريرة وقال الشارع: هو لنا هدية، وقال: ما كان من مأثم فعليهم وما كان من مهناً فهو لك، وقبلها علقمة والأسود والنخعي والحسن والشعبي، وقال آخرون: بل ذلك ندب منه أمته إلى قبول عطية غير السلطان، فأما السلطان فإن بعضهم كان يقول حرام قبول عطيته، وبعضهم كرهها ولم يقبل ابن سيرين ولا ابن محيريز من السلطان، وقال ابن المنذر: كره جوائز السلطان الثوري وابن المبارك وأحمد، وقال آخرون: بل ذلك ندب إلى قبول هدية السلطان دون غيره، وروي عن عكرمة أنه قال: إننا لا نقبل إلا من الأمراء، إلى آخر ما بسط العيني من أقوال السلف في ذلك، وقال الحافظ: قال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق، فلما قال عمر: =

فَحُذُّهُ وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

طالب له، (فَحُذُّهُ) جواب شرط أطلق الأخذ أولاً وعلقه ثانياً بالشرط، فحمل المطلق على المقيد.

(وَمَا لَا) أي: وما لا يكون على هذه الصفة بأن لم يجرى إليك ومالت نفسك إليه، (فَلَا تُتْبِعْهُ) بضم المثناة الفوقية من الإتياع وقوله: (نَفْسَكَ) بالنصب مفعوله، أي: لا تطلبه، واتركه.

قَالَ الطبري اختلف العلماء في قوله فحذه بعد إجماعهم على أنه أمر ندب وإرشاد فقال بعضهم هو ندب لكل من أعطي عطية أن يقبلها سواء كان المعطي سلطاناً أو غيره صالحاً كان أو فاسقاً بعد أن كان ممن يجوز عطيته روي عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ مَا أَحَدٌ يَهْدِي إِلَيَّ هَدِيَةً إِلَّا قَبَلْتُهَا فَأَمَّا أَنْ أَسْأَلَ فَلَا.

وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثله، وقبلت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال حبيب بن ثابت رأيت هدايا المختار تأتي ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم فيقبلانها.

وقال عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: جوائز السلطان لحم ظبي ذكي.

وبعث سعيد بن القاص إلى علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهدايا فقبلها وقال خذ ما أعطوك. وأجاز معاوية الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما بأربعمائة ألف. وسئل أبو جعفر مُحَمَّد بن علي الحسين عن هدايا السلطان فقال إن علمت أنه من غصب وسحت فلا تقبله وإن لم تعرف ذلك فاقبله ثم ذكر قصة بريرة وقول الشارع ﷺ هو لنا

أعطه من هو أفقر إليه مني لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر، قال: ويؤيده قوله في رواية شعيب خذه فتموله فذل ذلك على أنه ليس من الصدقات، وقال الطبري: اختلفوا في قوله: خذه بعد إجماعهم على أنه أمر ندب، فقيل هو ندب لكل من أعطى عطية كائناً من كان، وهذا هو الراجح يعني بالشرطين المتقدمين، وقيل هو مخصوص بسلطان، وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلطان، وبعضهم يقول يكره، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر، والكرهية محمولة على الورع، وهو المشهور من تصرف السلف، والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته، ومن علم كون ماله حراماً فتحرم عطيته، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع، ومن أباحه أخذ بالأصل، قال ابن المنذر: واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود: ﴿أَكْكَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ [المائدة: 42]، وقد رهن الشارع درعه عند يهودي مع علمه بذلك، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة اهـ.

هدية وقال ما كان منه مأثم فهو عليهم وما كان من مهنأ فهو لك، وقبلها علقمة والأسود والنخعي والحسن والشعبي رحمهم الله.

وقال آخرون: بل ذلك ندب من ندب أمته ﷺ إلى قبول عطية غير ذي السلطان فأما السلطان فقال بعضهم حرام قبول عطيته وكرهها بعضهم، وروي أن خالد بن أسيد أعطى مسروقاً ثلاثين ألفاً فأبى أن يقبلها ف قيل له: لو أخذتها فوصلت بها رحمك؟ فقال: أ رأيت لو أن لصاً نقب بيتاً فأخرج ما لا أخذت ذلك، ولم يقبل ابن سيرين ولا ابن هرمرز من السلطان.

وقال هشام بن عروة: بعث إليَّ عبد الله بن الزبير وإلى أخي بخمسمائة دينار قال أخي: ردها فما أكلها أحد وهو غني عنها إلا أحوجه الله إليها.

وقال ابن المنذر: كره جوائز السلطان مُحَمَّد بن واسع والثوري وابن المبارك وأحمد، وقال آخرون: بل ذلك ندب إلى قبول هدية السلطان دون غيره وروي عن عكرمة قال: إننا لا نقبل إلا من الأمراء.

وقال الطبري: والصواب عندي أنه ندب منه إلى قبول عطية كل معطٍ جائزة سلطان كانت أو غيرها لحديث عمر رَضِيَ الله عَنْهُ فندبه إلى قبول كل ما آتاه الله من المال من جميع وجوهه من غير تخصيص سوى ما استثناه وذلك ما جاء من وجه حرام عليه وعلم به، ووجه من رد أنه إنما كان على من كان الأغلب من أمره أنه لا يأخذ المال من وجهه فرأى أن الأسلم لدينه والأبرأ لعرضه تركه. ولا يدخل في ذلك ما إذا علم حرمة، ووجه من قبل ممن لم يبال من أين أخذ المال ولا فيما وضعه أنه ينقسم ثلاثة أقسام ما علم حله يقيناً فلا يستحب رده وعكسه فيحرم قبوله وما لا فلا يكلف البحث عنه وهو في الظاهر أولى من غيره ما لم يستحق.

وأما متابعة من يخالط ماله الحرام وقبول هداياه فكره ذلك قوم. وأجازة آخرون، فمن كرهه عبد الله بن يزيد وأبو وائل والقاسم وسالم، وروي أنه توفيت مولاة لسالم كانت تبيع الخمر بمصر فترك ميراثها أيضاً.

وقال مالك: قال عبد الله بن يزيد: إني لأعجب ممن يرزق الحلال ويرغب في الربح فيه الشيء اليسير من الحرام فيفسد المال كله وكره الثوري المال الذي يخالطه الحرام، وممن أجاز ابن مسعود رَضِيَ الله عَنْهُ، روي عنه أن رجلاً سأله

فقال في جار لا يتورع من أكل الربا : ولا من أخذ ما لا يصلح وهو يدعوننا إلى طعامه ويكون لنا الحاجة فنستقرضه فقال أجبه إلى طعام واستقرضه فذلك لك المهناً وعليه المأثم.

وسئل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رجل أكل طعام من يأكل الربا فأجازه ، وسئل النخعي عن الرجل يؤتى المال من الحلال والحرام قَالَ : لا يحرم عليه إلا حرام بعينه.

وعن سعيد بن جبير أنه مر بالعشارين وفي أيديهم شماريخ فقال ناولونيها من سحتكم هذا إنه حرام عليكم وعلينا حلال. وأجاز البصري طعام العشار والضراب والعامل.

وعن مكحول والزهري : إذا اختلط الحرام والحلال فلا بأس به وإنما يكره من ذلك الشيء يعرف بعينه. وأجاز ابن أبي ذئب أَيضًا. وقال ابن المنذر واحتج من رخص فيه بأن اللَّهَ تَعَالَى ذكر اليهود فقال : ﴿ سَتَمُوتَ لِكَذِبِ أَكَلُونَ لِلشُّحِّ ﴾ [المائدة : 42] وقد رهن الشارع ﷺ درعه عند يهودي.

وقال الطبري في إباحة اللَّهَ تَعَالَى أخذ الجزية من أهل الكتاب مع علمه بأن أكثر أموالهم أثمان الخمر والخنازير وهم يتعاملون بالربا أبين الدلالة على أن من كان من أهل الإسلام بيده مال لا يدري أمن حرام كسبه أو من حلال فإنه لا يحرم قبوله لمن أعطاه وإن كان ممن لا يبالي أن اكتسبه من غير حلّه بعد أن لا يعلم أنه حرام بعينه. وينحو ذلك قالت الأئمة من الصحابة والتابعين ومن كرهه فإنما ركب في ذلك طريق الورع وتجنب الشبهات والاستبراء لدينه.

ومن فوائد الحديث المذكور : أن للإمام أن يعطي الرجل وغيره أحوج إليه منه إذا رأى لذلك وجهًا.

ومنها : أن ما جاء من المال الحلال من غير سؤال فإن أخذه خير من تركه ، وأن رد عطاء الإمام ليس من الأدب.

وقال الثَّوْرِيُّ : واختلفوا فيمن جاءه مال هل يجب قبوله الصحيح المشهور أنه يستحب في غير عطية السلطان وأما عطيته فالصحيح أنه إن غلب الحرام فيما في يده حرم وإلا فمباح وقالت طائفة الأخذ واجب من السلطان لقوله تَعَالَى :

52 - بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا

1474 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ،

﴿وَمَا ءَانَكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: 7] فإذا لم يأخذه فكأنه لم يأتمره.

وقال الطحاوي: ليس معنى هذا الحديث في الصدقات وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام على أغنياء الناس وفقرائهم فكانت تلك الأموال يعطاها الناس لا من جهة الفقر ولكن من حقوقهم فيها فكره رسول الله ﷺ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين أعطاه قوله أعطه من هو أفقر إليه مني؛ لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر ثم قَالَ له خذه فتموله على ما رواه شعيب عن الزُّهْرِيِّ كما تقدم فدل أن ذلك ليس من أموال الصدقات؛ لأن الفقير لا ينبغي أن يأخذ من الصدقات ما يتخذه مالا سوا كان عن مسألة أو غير مسألة والحديث أخرجه المؤلف في الأحكام أيضًا، وأخرجه مسلم في الزكاة، وكذا النسائي.

52 - بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا) أَي: سَوَّالُ تَكْثَر. أو لأجل التكثر، أو مستكثرًا المال بسؤاله، لا يريد به سد الخلة. أو ذا تكثر. أو يتكثر تكثرًا.

ويجوز أن يجعل المصدر نفسه حالًا على طريقة قولهم: رجل عدل. ويروى باب بالتونين، فعلى هذا يكون جواب من محذوفًا تقديره من سأل لأجل التكثر فهو مذموم، وإنما حذف لدلالة الحديث عليه.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي: ابن سعد، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) بضم العين وفتح الموحدة مصغرا، واسم أبي جعفر يسار ضد اليمين، وقد مر في باب الجنب يتوضأ في كتاب الغسل.

(قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بفتح الحاء المهملة وبالزاي.

(قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) أَي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ» أَي: تكثرًا وهو غني، وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ»⁽¹⁾.

(حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ) المزعة بضم الميم وسكون

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل أن الذي يكثر من سؤال الناس يأتي يوم القيامة وليس في وجهه لحم، والكلام عليه من وجوه:

منها: هل هذا السؤال على العموم في علم أو طريق أو لا يكون ذلك إلا في حطام الدنيا. وإن كان في حطام الدنيا هل كان محتاجاً أو غير محتاج. وهل هذا خاص بالرجال دون النساء أو ليس. وهل هذه العقوبة لحكمة تعرف أم ليس. وهل يدخل في ذلك من تاب قبل موته أم لا. فالجواب أما السؤال عن العلم فلا يدخل في عموم ذلك بدليل قول مولانا جل جلاله: ﴿فَتَنَلَوُا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: 7] وأما السؤال أيضاً عن الطريق فلا يدخل في عمومه لأنه من إرشاد الضال وإرشاد الضال من المأمور به فلم يبق إلا أن يكون في حطام الدنيا فإذا كان في حطامها فليس على عمومه أيضاً لأن من المأمور به السؤال عند الحاجة لقوله عليه السلام: لا بأس للمؤمن أن يشكو حاله لأخيه المؤمن. ومن أجل ذلك اختلف العلماء في الذي يلحقه الجوع أيما أفضل له الصبر حتى يموت فيكون شهيداً لقوله عز وجل: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: 48] أو يكون مأثوماً لقوله ﷺ: «لا بأس للمؤمن أن يشكو حاله لأخيه المؤمن». فإن لم يفعل حتى يموت يكون ممن تسبب في قتل نفسه فيأثم على قولين. وأما من تاب قبل موته فيرجى أنه لا يدخل تحت ذلك العموم لقوله ﷺ: «التوبة تجب ما قبلها». غير أنه يبقى هنا بحث الذي يكون من المال بيده عند التوبة هل يتناول منه شيئاً أو كيف يفعل به أما بقاؤه بيده فلا يجوز وكيف يجوز له إبقاء مال حرام بيده بدليل قوله عليه السلام: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي ذمة سوى مرة؟» وأما ما يفعل به فإن كان يعرف أصحابه فيرده إليهم وإن لم يعرف فيتصدق به. وأما هل هو خاص بالرجال دون النساء أو عام فالجواب عام بدليل أن النساء شقائق الرجال في جميع التكليفات وجرى الإخبار عنهم دون النساء من طريق الأفضلية وأنهم تلاقوا الخطاب كقوله عز وجل: ﴿يَأْتِيَا الرُّسُلَ﴾ [المؤمنون: 51] والمقصود هم وأتباعهم وهنا بحث وهو أن من فعله ولم يدم عليه لا يلحقه ذلك الوعيد وهذه الصيغة تدل على الدوام.

وفيه دليل على أن جميع الناس محتاجون إلى العلم يؤخذ ذلك من أنه إذا كان أقل الناس وهم السؤال الذين ليس لهم شيء من الدنيا يحاسبون على سؤالهم هل هو على ما أمروا به أو تعدوا؟ فما بالك بالغير.

وفيه دليل على أن الجهل لا يعذر أحد به فإنه إذا لم يعذر السائلون مع شدة مسكنتهم بالجهل فيما يلزمهم من سؤالهم فكيف بغيرهم.

وفيه دليل على أن العلم أفضل الأشياء إذا به يتخلص الرفيع والوضيع إذا عمل به. وفيه دليل على جواز سؤال غير المؤمن يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «يسأل الناس» والناس لفظ عام يدخل تحته المؤمن وغيره ومن أجل ذلك كان بعض السادة لا يخرج من منزله إلا عند الضرورة فلا يأتي إلا إلى باب ذمي فقيل له في ذلك فقال إني لا أخرج إلا =

الزاي وبالعين المهملة : القطعة.

وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاي.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : والذي أحفظ من المحدثين بالضم.

وقال ابن فارس : بكسر الميم ، واقتصر عليه القزاز في جامعه ، وذكر ابن سيده الضم فقط ، وكذا الجوهرى.

قَالَ : وبالكسر من الريش والقطن ، يقال : مزعت اللحم قطعته قطعة قطعة. ويقال أطعمه مزعة من لحم أي : قطعة منه.

محتاجًا فإذا أتيت باب المسلم فأخاف أن يردني ويعود عليه من أجل ردي بلاء لأنه مأمور بإحياء نفسي فلا أريد أن يلحقه مني أذى والذمي ليس هو بي مكلفًا فإن واساني رجوت له الخير وإن رد لم يخف أن يلحقه مني أذى له.

وفيه دليل على حمل السائلين على التصديق يؤخذ ذلك من أنه ﷺ لم يجعل لغيرهم فرقًا بين الصادق وغيره منهم ويذكر عن بعض المباركين أنه مر يومًا فرأى شخصًا عريانًا يسأل من يكسوه لله فجرد ثوبًا عنه وأعطاه وكان ذلك السائل معروفًا عند بعض الناس أنه كان يعمل ذلك حيلة وربما تصرف بثمان ما يأخذه فما لا يصلح فلما انصرف ذلك السيد عنه أخبره شخص أنه رأى ذلك السائل في موضع وليس عليه ذلك الثوب وأنه يمكن أنه تصرف فيه على غير لسان العلم فتحرك ذلك السيد لمقالة القائل وسأله أن يحمله حتى يراه كيف حاله فلما بلغ إليه ورآه على تلك الحالة التي وصف بها سأله ما فعلت في الثوب الذي أعطيتك وكان له بال يساوي شيئًا كثيرًا فجاوبه بأن قال له اطلب ثوبك لمن أعطيته واطركني مع من عصيته فقال صدقت وتركه وانصرف : إذا كنت في معروفك صادقًا مخلصًا فكن في فضل من عاملته مصدقًا مخلصًا.

وأما قولنا هل تعرف ما الحكمة في كونه يأتي يوم القيامة ولا مزعة لحم في وجهه والمزعة الشيء اليسير فمعناه أنه ليس يكون في وجهه من الحسن شيء ولأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم ولذلك إن السمن يزيد الوجه حسنًا وذلك لأنه لما أذهب في الدنيا مائة وجهه وهي ما في الوجوه من الحياء الموجب لترك المسألة فلما أزاله لغير ضرورة أذهب حسنه الحسي في الآخرة لأن حسن الحياء الذي في الوجه هو معنوي وحسن اللحم حسي والآخرة أمورها حسيات مشاهدة غالبًا لأن الحكمة اقتضت أن كل ذنب في الدنيا لصاحبه علامة يعرف بها في الآخرة وتكون دالة على ذنبه فيجتمع عليه أمران عقاب وتوبيخ من أجل شهرته على جميع العاملين كما جاء أن شاهد الزور يبعث مولفًا لسانه بنار وأكل الربا مثل البخت يتخبط مثل السكران وأكل أموال اليتامى يقوم من قبره وألسنة النار تخرج من منافسه وتعداد ذلك كثير بحسب ما أخبر به الصادق عليه السلام فيكون فائدة الأخبار بهذا وأمثاله التحرز من ذلك الخزي العظيم والعذاب الأليم أعاذنا الله من الجميع بمنه وفضله لا رب سواه.

1475 - وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ⁽¹⁾،

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَأْتِي سَاقِطًا، لَا قَدْرَ لَهُ وَلَا جَاهٍ، أَوْ يَعَذِبُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى يَسْقُطَ لَحْمُهُ.

وخص الوجه لمشاكلة العقوبة في موضع الجناية من الأعضاء؛ لكونه أذل وجهه بالسؤال. أو أنه يبعث ووجهه عظم كله، فيكون ذلك شعاره الذي يعرف به. وقال ابن أبي حمزة: معناه ليس في وجهه من الحسن شيء، لأن حسن الوجه بما هو فيه من اللحم.

ويؤيد الاحتمال الأول حديث مسعود بن عمرو عند الطبراني والبخاري مرفوعاً: «لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يخلق وجهه، فلا يكون له عند الله وجه».

وقال التوريشتي: قد عرفنا الله تعالى أن الصور في الدار الآخرة تختلف باختلاف المعاني قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: 106] فالذي يذل وجهه لغير الله في الدنيا من غير بأس وضرورة بل للتوسع والتكثر، يصيبه شين في وجهه بإذهاب اللحم عنه؛ ليظهر للناس عنه صورة المعنى الذي خفي عليهم منه انتهى.

ثم لفظ الناس يعمّ المسلم وغيره، فيؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم، وكان بعض الصالحين إذا احتاج يسأل ذمياً؛ لئلا يعاقب المسلم بسببه لو ردّه قاله ابن أبي حمزة.

(وَقَالَ) أَي: النَّبِيُّ ﷺ: (إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو) أَي: تَقْرُبُ مِنَ الدُّنْوِ، وَهُوَ الْقَرَبُ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فَيَسْخَنُ النَّاسُ مِنْ دَنَوِّهَا فَيَعْرِقُونَ (حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ⁽²⁾ نِصْفَ الْأُذُنِ) وَوَجْهُ اتِّصَالِهِ بِمَا قَبْلَهُ هُوَ أَنَّ الشَّمْسَ إِذَا دَنَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ

(1) ففي المشكاة برواية مسلم عن المقداد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه ومنهم من يكون إلى ركبتيه ومنهم من يكون إلى حقويه ومنهم من يلجمهم العرق إلجاماً، وأشار رسول الله ﷺ بيده إلى فيه.

(2) وقال في موضع آخر حتى يبلغ عرق الكافر فيما أن يكون سكت عنه للمبالغة في الموعظة ولا يقول إلا الحق أو سقط عن الناقل أو أخبر في وقت بذلك مجملاً ثم حدث به مفسراً.

فَبَيَّنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي
اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ
الْبَابِ،

أذاها لمن لا لحم في وجهه أكثر وأشد من غيره.

(فَبَيَّنَا هُمْ كَذَلِكَ) أصله بين، فزيدت الألف بإشباع فتحة النون وهو ظرف
بمعنى المفاجأة، وقد يزداد فيه ما أَيْضًا ويضاف إلى جملتين اسمية وفعلية،
ويحتاج إلى جواب يتم به المعنى وهو هنا قوله: (اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ) استغاثوا
(بِمُوسَى، ثُمَّ) استغاثوا (بِمُحَمَّدٍ) عليه وعليهم الصَّلَاة والسلام. وفيه اختصار؛
إذ يستغاث بغير آدم وموسى عليهما الصَّلَاة والسلام، وسيأتي في الرقاق في
حديث طويل في الشفاعة ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى، وبين موسى
ومحمد عليهم الصَّلَاة والسلام.

(وَرَادَ عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن صالح كاتب الليث بن سعد. قاله أَبُو نُعَيْمٍ
الأصبهاني وخلف في الأطراف.

ووقع في بعض الأصول منسوبًا.

وفي الإيمان لابن منده من طريق أبي زرعة الرازي عن يَحْيَى بن بكير
وعبد الله بن صالح جميعا عن الليث، وساقه بلفظ عبد الله بن صالح.

وقد رواه موصولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البزار عن مُحَمَّد بن
إسحاق الصاغاني، والطبراني في الأوسط عن مطلب بن شبيب، وابن منده في
كتاب الإيمان من طريق يَحْيَى بن عثمان ثلاثتهم، عن عبد الله بن صالح فذكره
وزاد بعد قوله استغاثوا بِآدَمَ فيقول لست بصاحب ذلك.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (الليث) أي: ابن سعد، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد أَيْضًا
(ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ) عبيد الله، (فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ
بِحَلْقَةِ الْبَابِ) بسكون لام حلقة، والمراد حلقة باب الجنة أو هو مجاز عن
القرب إلى الله تَعَالَى.

فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ».....

(فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) هو مقام الشفاعة العظمى التي اختصت به ﷺ، لا شريك له في ذلك، وهي لإراحة أهل الموقف عن أهوال يوم القيامة بالقضاء بينهم، والفراغ عن حسابهم، وهو الذي وعده الله تعالى بقوله: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: 79] (يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ) أي: أهل المحشر، وهو يوم مجموع فيه جميع الناس من الأولين والآخرين (كُلُّهُمْ) قَالَ ابن بطال عن المهلب: فهم الْبُخَارِيُّ أن الذي يأتي يوم القيامة لا لحم في وجهه من يكثر السؤال من غير ضرورة بل لأجل التكثر، فمن سأل تكثرًا وهو غني لا يحل له الصدقة، وإذا جاء يوم القيامة لا لحم على وجهه تؤذيه الشمس أكثر من غيره، ألا ترى إلى قوله في الحديث: «أن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق»، فحذر ﷺ من الإلحاف في المسألة لغير الحاجة إليها، وأما من سأل مضطرًا فيباح له ذلك إذا لم يجد عنها بدءًا، ورضي بما قسم له ويرجى أن يؤجر عليها. ثم إن قوله: وزاد عبد الله إلخ، يحتمل التعليق حيث لم يصفه إلى نفسه ولم يقل زادني.

وقال الكرمانى: ولعل المراد بما حكى الغساني عن أبي عبد الله الحاكم أن البخاري لم يخرج عن عبد الله بن صالح كاتب الليث في الصبح شيئًا أنه لم يخرج عنه حديثًا تامًا ومستقلًا.

وقال العيني: إنه روى عنه ولم ينسبه على وجه التدليس والحديث أخرجه مسلم والنسائي أيضًا.

فائدة:

قال ابن رشيد: حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذي أورده في الباب الذي يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب، وإنما أثره عليه؛ لأن من عادته أن يترجم بالأخفى، أو لا احتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة، كالأغلوطات، أو السؤال عما لا يعني، أو عما لم يقع مما يكره وقوعه.

وَقَالَ مُعَلَّى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ.

قَالَ: ومع ذلك أشار إلى حديث ليس على شرطه، وهو ما أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ من طريق حبشي بن جنادة في أثناء حديث مرفوع، وفيه: ومن سأل الناس ليثرى ماله كان خموشاً في وجهه يوم القيامة، فمن شاء فليقل.

ومن شاء فليكثر انتهى.

وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما هو مطابق للفظ الترجمة، فاحتمال كونه أشار إليه أولى ولفظه من سأل الناس تكثراً فإنما يسأل جمراً، الحديث والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج إليه. ذكره الحافظ العسقلاني.

(وَقَالَ مُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام منوناً، هو ابن أسد، وقد مر في باب المرأة تحيض.

(حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو وتصغير وهب، (عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ) الجزري الرقي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ) بكسر اللام (أَخِي) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب (الزُّهْرِيُّ)، عَنْ حَمْزَةَ) أي: ابن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه (سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ) أي: في الجزء الأول من الحديث، ولم يرو الزيادة التي لعبد الله بن صالح، وآخره مزعة لحم.

وهذا التعليق وصله البيهقي، قَالَ: أنا أبو الحسين القطان، ثنا ابن درستويه، ثنا يعقوب بن سُفْيَانَ، ثنا معلى بن أسد، ثنا وهيب، عن النعمان بن راشد، عن عبد الله بن مسلم أخِي الزُّهْرِيِّ، عن حمزة بن عبد الله، قَالَ: قال لنا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما تزال المسألة بالرجل حتى يلقى الله وما في وجهه مزعة لحم».

53 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: 273] وَكَمِ الْغِنَى

53 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: 273] وَكَمِ الْغِنَى

(باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾) أي: إلحاحًا، وهو أن يلازم المسؤول حتى يعطيه من قولهم: لحفني من فضل لحافه، أي: أعطاني من فضل ما عنده، فالسائل إذا كان ملحًا فكأنه يلصق بالمسؤول فيصير كاللحاف له، فجعل ذلك كناية عنه ومعناه أنهم لا يسألون، وإن سألوا عن ضرورة سألوا بتلطف، ولم يلحوا، وقيل: هو نفي للسؤال، والإلحاف جميعًا كقوله: ولا ترى الطبّ بها ينحجر أي: لا طبّ ولا انحجار. على لا حب لا يهتدى بمناره

يريد نفي المنار والاهتداء به، وفي الحديث: «إن الله يحب الحيي الحليم المتعفف، ويبغض البذيء الفاحش السائل الملحف»، وهذا قطعة من آية كريمة في سورة البقرة ستأتي بتمامها إن شاء الله تعالى.

(وَكَمِ الْغِنَى) أي: أي مقدار الغنى الذي يمنع السؤال. وكم هنا استفهامية تقتضي التمييز، والتقدير: كم درهما.

والغنى بكسر الغين وبالقصر ضد الفقر، وإن صحت الرواية بالفتح وبالمدة فهو الكفاية. ولم يذكر في الباب حديثًا صريحًا فيه؛ إما لأنه لم يجد ما هو على شرطه، أو اكتفاء بما يستفاد من قوله في الحديث الآتي إن شاء الله تعالى ولا يجد غنى يغنيه. وقد تقدم في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ما الغنى، قال خمسون درهمًا، وقد تقدم أيضًا عن سهل بن الحنظلية مرفوعًا من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار قَالَ النفيلى أحد رواة قالوا وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة؟ قَالَ قدر ما يغديه ويعشيه رواه أبو داود، وعند ابن خزيمة أن يكون له سبع يوم وليلة أو ليلة ويوم.

قَالَ الخطابي: اختلف الناس في تأويل حديث سهل فقيل من وجد غداء يومه وعشاءه لم تحل له المسألة على ظاهر الحديث.

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ» ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 273].

وقيل: إنما هو فيمن وجد غداء وعشاء على دائم الأوقات فإذا كان عنده ما يكفيه لقوته المدة الطويلة حرمت عليه المسألة.

وقيل: إنه منسوخ بالأحاديث التي فيها تقدير الغنى بملك خمسين درهماً أو قيمتها وبملك أوقية أو قيمتها.

وتعقب: بأن ادعاء النسخ مشترك بينهما لعدم العلم بسبق أحدهما على الآخر.

(وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) بجر قول، عطفاً على ما قبله.

(وَلَا يَجِدُ) أي: الرجل (غَنًى يُغْنِيهِ) أي يقع موقعاً من حاجته، وهذا جزء من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: وَكَمِ الْغَنَى؛ لِيَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّ الْغَنَى هُوَ الَّذِي لَا يَجِدُ الرَّجُلُ مَا يَغْنِيهِ وَقَوْلُهُ: لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى تَعْلِيلَ لِقَوْلِهِ: وَلَا يَجِدُ غَنًى يَغْنِيهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ الْفُقَرَاءَ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ، وَمَحْصَلُهُ أَنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ غَنًى يَغْنِيهِمْ.

(﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾) الجار المتعلق بمحذوف، أي: اعمدوا للفقراء، أو اجعلوا ما تنفقون للفقراء، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي: صدقاتكم للفقراء.

(﴿الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾) أحصرهم الجهاد قال ابن عليه: كل محيط يحصر بفتح أوله وضم الصاد، وأما الأعذار المانعة تحصر فهو بضم المثناة وكسر الصاد أي: تجعل المرء كالمحاط به.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: ذهاباً فيها وسفراً للتجارة والكسب، فالضرب في الأرض هو السفر، ومعنى عدم استطاعتهم: أنهم كانوا يكرهون المسير؛ لثلاث يفتوتهم صحبة رسول الله ﷺ أو لاشتغالهم بالجهاد وهذا يدل على عدم غناهم إذ من استطاع ضرباً فيها فهو واحد لنوع من الغنى.

(إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾) يريد الآية بتمامها وهو قوله تَعَالَى: ﴿يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: 273] مستغنيين من أجل

1476 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ،

تعففهم عن المسألة ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ من صفرة الوجه وراثثة الحال، والخطاب للنبي ﷺ، وقيل: لكل راغب في معرفة حالهم ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ وقد مر تفسيره آنفاً⁽¹⁾.

قيل: هم أصحاب الصفة، وهم كانوا نحواً من أربعمئة رجل من مهاجري قريش، لم يكن لهم مساكن في المدينة ولا عشائر، فكانوا في صفة المسجد، وهي سقيفته يتعلمون القرآن بالليل ويصومون النهار وكانوا يخرجون في كل سرية بعثها رسول الله ﷺ، ثم يرجعون إلى مسجد رسول الله ﷺ، ومن كان عنده فضل أتاهاهم به إذا أمسى.

وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وقف رسول الله ﷺ يوماً على أصحاب الصفة، فرأى فقرهم وجهدهم وطيب قلوبهم، فقال: «أبشروا يا أصحاب الصفة، فمن بقي من أمتي على النعت الذي أنتم عليه، راضياً بما فيه، فإنه من رفقائي».

﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ﴾ من أبواب القربات ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ لا يخفى عليه منه شيء، وسيجزي عليه أوفى الجزاء وأتمه يوم القيامة أحوج ما يكون إليه. فهو ترغيب في الإنفاق خصوصاً على مثل هؤلاء. وسقط قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ في بعض الروايات.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم السلمي البصري الأنماطي، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ) قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ مشتق من السكون، وهو عدم الحركة، فكانه بمنزلة الميت، ووزنه مفعيل، وفي الصحاح: المسكين الفقير، وقد يكون بمعنى: الذليل والضعيف، ويقال: تمسكن الرجل وهو شاذ. والمرأة المسكينة وقد مر الفرق بين المسكين والفقير.

(الَّذِي تَرُدُّهُ الْأَكْلَةُ وَالْأَكْلَتَانِ) عند طوافه على الناس للسؤال؛ لأنه قادر على

وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غَنًى، وَيَسْتَحْيِي أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلَّا حَافًا⁽¹⁾.

تحصيل قوته، وربما يقع له زيادة عليه، فليس المراد نفي المسكنة عن الطَّوَّافِ، بل نفي كمالها⁽²⁾؛ لأنهم أجمعوا على أن السائل الطَّوَّافِ المحتاج مسكين. والأكلة والأكلتان بضم الهمزة، أي: اللقمة واللقمتان، كما صرح به في رواية الأعرج الآتية في آخر الباب اللقمة واللقمتان والتمررة والتمرتان، وزاد فيه الذي يطوف على الناس وأما الأكلة بالفتح المرة من الغداء والعشاء.

(وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ) بتخفيف نون لكن ورفع المسكين وبتشديدها ونصب المسكين، أي: المسكين الكامل.

(الَّذِي لَيْسَ لَهُ غَنًى) بكسر الغين مقصوراً أي: يسار، وزاد الأعرج: يغنيه، وهو صفة له وهو قدر زائد على اليسار، ولا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث لا يحتاج إلى شيء آخر، واللفظ محتمل لأن يكون المراد نفي أصل اليسار ولأن يكون المراد نفي اليسار المقيد مع وجود أصل اليسار كقوله نَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافًا﴾.

(وَيَسْتَحْيِي) بياءين وبياء واحدة، وزاد همام: أن يسأل الناس. وفي رواية الأعرج: ولا يفظن له وفي رواية الكشميهني له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس بنصب يتصدق ويسأل (أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ إِلَّا حَافًا) وقد مر تفسيره، وبهذا يطابق الحديث الترجمة، وقد أورده المصنف في التفسير من طريق أخرى عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يظهر تعلقه بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق، ولفظ هناك: إنما المسكين الذي يتعفف اقرؤوا إن شئتم يعني قوله: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَّا حَافًا﴾ كذا وقع فيه بزيادة يعني.

وفي الحديث: حسن الإرشاد لموضع الصدقة. وأن يتحرى وضعها فيمن صفته التعفف في لباسهم وحالهم ومقالهم دون الإلحاح. وفيه: مدح المسكين الذي يستحي ولا يسأل الناس.

(1) طرفاه 1479، 4539 - تحفة 14391. أخرجه مسلم في الزكاة باب المسكين الذي لا يجد غنى ولا يفظن له فيتصدق عليه رقم 1039.

(2) قال ابن بطال: يريد ليس المسكين الكامل؛ لأنه بمسألته يأتيه الكفاف، وإنما المسكين الكامل في أسباب المسكنة: من لا يجد غنى ولا يتصدق عليه.

1477 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنِ ابْنِ أَشْوَاعٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنُ شُعْبَةَ، قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنْ أَكْتُبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ،

وفيه: استحباب الحياء في كل الأحوال.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ) بضم العين وفتح اللام وتشديد المثناة التحتية، وهو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ البصري، وعلية اسم أمه، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الذال المعجمة ممدودًا البصري.

(عَنِ ابْنِ أَشْوَاعٍ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الواو وآخره عين مهملة وهو غير منصرف واسمه سعيد بن عمرو بن أشوع الهمداني الكوفي قاضي الكوفة نسب إلى جده وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحاق بن إبراهيم ورماه الجوزجاني بالتشيع لكن احتج به الشيخان والتِّرْمِذِيُّ له عنده حديثان. وفي رواية عن الكشميهني عن ابن أشوع، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) تامر بن شراحيل، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) ومولاه واسمه وراد بفتح الواو وتشديد الراء آخره دال مهملة.

(قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ) ابن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْ أَكْتُبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ) وفي رواية: من رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا) قال النووي: الرضى والكراهة من الله: أمره ونهيه، أو ثوابه وعقابه.

(قِيلَ وَقَالَ) هما إما فعلاان وإما مصدران يقال قلت قولاً وقيلاً وعلى الثاني يكونان منونين وكتبا بغير ألف على لغة ربيعة، وقال ابن السكيت هما اسمان لا مصدر أن.

وقال الخطابي: إما أن يراد بهما حكاية أقاويل الناس كما يقال قَالَ فلان كذا وقيل له كذا من غير ضرورة وقصد ثواب فإنها تقسي القلوب وهو من التجسس المنهي عنه، وإما أن يراد بهما ما كان من أمر الدين ينقله بلا حجة وبيان يقلد ما يسمعه ولا يحتاط فيه كأن يقول قَالَ الحكماء كذا وقال أهل السنة

وإِضَاعَةُ الْمَالِ،

كذا من غير بيان ما هو الحق والأقوى.

وقال ابن الجوزي: المراد به حكاية شيء لا يعلم صحته فإن الحاكي يقول قيل وقال وعن مالك هو الإكثار من الكلام والإرجاف نحو قول القائل أعطى فلان كذا ومنع من كذا والخوض فيما لا يعني. وقال في المحكم القول في الخير والقليل والقال في الشر.

(وِإِضَاعَةُ الْمَالِ) وفي رواية: وإِضَاعَةُ الْأَمْوَالِ وهو أن يتركه من غير حفظه له فيضيع أو يتركه حتى يفسد أو يرميه إذا كان يسيراً تكبراً عن تناوله.

أو يرضى بالغبن الفاحش.

أو ينفقه في البناء واللباس والمطعم بإسراف.

أو ينفقه في المعاصي.

أو يسلمه لخائن أو غير رشيد أو مبذر.

أو يموه الأواني بالذهب أو يذهب سقف بيته وجدرانها.

أو يطرز الثياب به فإنه من التضييع الفاحش؛ لأنه لا يمكن تخليصه: منه وإعادته إلى أصله.

ومنه: قسمة ما لا ينتفع بقسمه كاللؤلؤة.

ومنه: التصدق وإكثاره وعليه دين لا يرجو له وفاء.

ومنه: سوء القيام على ما يملكه كالرقيق والحيوان إذا لم يتعهد ضاع.

ومنه: أن يتخلى الرجل من كل ماله وهو محتاج إليه غير قوي على الصبر.

وقد يحتمل أن يؤوّل معنى الإِضَاعَةِ على العكس مما تقدم بأن يقال إِضَاعَتُهُ حبسه عن حقه والبخل به على أهله كما قال الشاعر:

وما ضاع مال أورث الحمد أهله ولكن أموال البخيل تضيع

وقال الداوودي: إِضَاعَةُ الْمَالِ تؤدي إلى الفقر الذي يخشى منه الفتنة وكان الشارع يتعوذ من الفقر وفتنته. وقال المهلب يريد السرف في إنفاقه وإن كان فيما يحل ألا يرى أنه ﷺ رد تدبير المعدم؛ لأنه أسرف على ماله فيما يحل ويؤجر فيه لكنه أضاع نفسه وأجره في نفسه أكد من أجره في غيره.

وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ»⁽¹⁾.

(وَكُثْرَةُ السُّؤَالِ) للناس في أخذ أموالهم صدقة وهذا هو موضع الترجمة، ويحتمل أن يكون المراد سؤال المرء عما نُهي عنه من المشكلات التي تعبدنا بظاهرها، أو المراد السؤال من رسول الله ﷺ عن أمور لم يكن لهم حاجة إليها. وقال الخطابي: المسألة في كتاب الله تعالى على ضربين:

أحدهما: محمود كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: 215] ونحوه من الأشياء المحتاج إليها في الدين ولهذا قال تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

والآخر: مذموم كقوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء: 85] ونحوه مما لا ضرورة فيه لهم إلى علمه ولهذا قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: 101]، وقال النووي: يحتمل أن يراد بكثرة السؤال سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره؛ لأنه يتضمن الحرج في حق المسؤول عنه فإنه لا يريد إخباره بأحواله فإن أخبر شق عليه وإن أهمل جوابه ارتكب سوء الأدب. وذكر عن مالك في كثرة السؤال وجهان:

الأول: سؤال سيدنا رسول الله ﷺ فإنه قال ذروني ما تركتم.

والثاني: سؤال الناس وهو الذي فهمه البخاري وبوب عليه.

وقال ابن التين: فيه وجوه:

أحدها: التعرض لما في أيدي الناس من الحطام بالحرص والشره وهو تأويل البخاري.

وثانيها: سؤال المرء عما نُهي عنه من تشابه الأمور على مذهب أهل الزيف والشك ابتغاء الفتنة.

وثالثها: ما كانوا يسألون الشارع عن الشيء من الأمور من غير حاجة بهم إليه فينزل البلوى بهم كالسائل عمن يجد مع امرأته رجلاً وأشد الناس حرماً في الإسلام من سأل عن أمر لم يكن حراماً فحرم من أجل مسألته.

وفي الحديث: الدلالة على الحجر واختلاف العلماء في وجوب الحجر على

1478 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا

البالغ المضيع لماله فجمهور العلماء يوجبون الحجر عليه وروي ذلك عن علي وابن عباس وابن الزبير وعائشة رضي الله عنهم وهو قول مالك والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وقال النخعي وابن سيرين وأبو حنيفة وزفر لا حجر على البالغ لحديث الذي يخدع في البيوع ولم يمنعه ﷺ من التصرف.

وفيه: فضل الكفاية على الفقر والغنى؛ لأن ضياع المال يؤدي إلى الفتنة بالفقر وكثرة السؤال وربما يخشى من الغنى الفتنة قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: 6، 7]. والفقر والغنى محنتان وبليتان كان الشارع يتعوذ منهما، ومن عاش فيهما بالاقتصاد فقد فاز في الدنيا والآخرة.

وفيه: الكتاب بالسؤال عن العلم والجواب عنه.

وفيه: قبول خبر الواحد وقبول الكتاب وهو حجة في الإجازة.

وفيه: أخذ بعض الصحابة عن بعض.

وفيه: أن قلة السؤال لا تدخل تحت النهي خصوصًا إذا كان مضطرًا يخاف على نفسه التلف بتركها بل السؤال في هذه الحالة واجب؛ لأنه لا يحل له إتلاف نفسه وهو يجد السبيل إلى إحيائها.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ) بضم الغين المعجمة وفتح الراء الأولى مصغراً ابن الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي (الزُّهْرِيُّ) بضم الزاي وسكون الهاء، وقد مر في باب ما ذكر في ذهاب موسى في كتاب العلم، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف الزُّهْرِيُّ نزيل بغداد، (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بفتح الكاف، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، (عَنْ أَبِيهِ) سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا) هو دون العشرة من الرجال ليس فيهم امرأة وحذف مفعول أعطى للتعميم.

وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ، قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ عَلَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»

(وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ) أي: في الرهط والجملة حالية.

(قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ) أي: من الرهط ويروى فيهم (رَجُلًا) هو جعيل بن سراقه فيما ذكره الواقدي. وروى ابن إسحاق في مغازيه عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أُعْطِيَتْ عَيْنَةُ بن حصين والأقرع بن حابس مائة مائة وترك جعيلًا، قَالَ: «والذي نفسي بيده؛ لجعيل بن سراقه خير من طلائع الأرض مثل عينة والأقرع، ولكنني أتألفهما وأكل جعيلًا إلى إيمانه» وهذا مرسل حسن.

(لَمْ يُعْطِهِ) أي: شَيْنًا (وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ) أي: أفضل الرهط وأصلحهم (إِلَيَّ) أي: في اعتقادي قَالَ سعد: (فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ) أي: أي شيء حصل لك أعرضت به عن فلان فلا تعطيه.

(وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟) بضم الهمزة، أي: لأظنه، ويروى بفتح الهمزة، أي: لأعلمه. قَالَ النَّوَوِيُّ، ولا يضم على معنى أظنه؛ لأنه قَالَ: غلبني ما أعلم، ولأنه راجع النَّبِيِّ ﷺ مرارًا، فلو لم يكن جازمًا، لما كرر المراجعة، وتعقب: بأن ما أعلم معناه: ما أظن كقوله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الممتحنة: 10] والمراجعة لا تدل على الجزم؛ لأن الظن يلزم اتباعه اتفاقًا وحلف على غلبة ظن.

(قَالَ) ﷺ: («أَوْ مُسْلِمًا») بإسكان الواو على الإضراب عن قوله، كأنه قَالَ: بل مسلمًا؛ لأنه لا يقطع بإيمانه، فإن الباطن لا يطلع عليه إلا الله، فالأولى أن يعبر بالإسلام وليس ذلك حكمًا بعدم إيمانه بل نهيا عن الحكم بالقطع به.

(قَالَ) سعد: (فَسَكَتُ) بتشديد التاء المضمومة (قَلِيلًا) أي: سكوتًا قليلًا أو زمانًا قليلًا، (ثُمَّ عَلَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا؟ قَالَ) ﷺ: («أَوْ مُسْلِمًا») ويروى: إني لأراه مؤمنًا أو قَالَ

قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» يَعْنِي: فَقَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ» وَعَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ هَذَا، فَقَالَ: فِي حَدِيثِهِ، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَجَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتْفِي،

مُسْلِمًا، (قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي) ويروى أيضًا: إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا أَوْ قَالَ مُسْلِمًا (مَا أَعْلَمُ فِيهِ) ويروى: منه بالميم بدل الفاء.

(فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» يَعْنِي: فَقَالَ) ﷺ: (إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ) مفعوله الثاني محذوف أي: الشيء. (وَعَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ) جملة حالية (خَشْيَةً) مفعول له لقوله لأعطي.

(أَنْ يُكَبَّ) بضم أوله وفتح الكاف مجهولًا (فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ) ومطابقته للترجمة من حيث إن الرجل الذي تركه رسول الله ﷺ ولم يعطه شيئًا ترك السؤال أصلًا مع مراجعة سعد رضي الله عنه رسول الله ﷺ بسببه ثلاث مرات، وهذا الحديث قد مضى في باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة من كتاب الإيمان.

(وَعَنْ أَبِيهِ) عطف على قوله عَنْ أَبِيهِ، أي: وحدثنا يعقوب بن إبراهيم عَنْ أَبِيهِ إبراهيم، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان، (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ (يُحَدِّثُ هَذَا) الحديث ويروى بهذا فهو مرسل؛ لأنه لم يذكر سعدًا لكن قَالَ الْكَرْمَانِي إن الإشارة في قوله هذا إلى قول سعد فهو متصل.

(فَقَالَ: فِي حَدِيثِهِ) أي: في جملة حديثه، (فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَجَمَعَ) الباء الجارة وضم الجيم وسكون الميم أي: ضرب بيده حال كونها مجموعة (بَيْنَ عُنُقِي وَكَتْفِي) وفي بعض الروايات فجمع بالفاء على صيغة الماضي من الجمع وفي بعضها من التجميع فيكون قوله بين اسمًا لا ظرفًا كقوله تَعَالَى: ﴿لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 94] على قراءة الرفع ويروى مجمع بين عنقي وكتفي باليمن قال ابن قرقول: أي حيث يجتمعان كمجمع البحرين فيكون لفظ مجمع مضافًا إلى بين.

ثُمَّ قَالَ: «أَقْبِلْ أَيُّ سَعْدُ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿فَكَبَّكَرًا﴾ [الشعراء: 94]: قَلْبُوا. ﴿مُكَبَّا﴾ [الملك: 22]: أَكَبَّ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ، قُلْتُ: كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ، وَكَبَّيْتُهُ أَنَا⁽¹⁾.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (أَقْبِلْ) بفتح الهمزة وكسر الموحدة أمر من الإقبال، وفي رواية بكسر الهمزة وفتح الموحدة أمر من القبول أي: اقبل ما أنا قائل لك ولا تعترض عليه، ويؤيده ما في رواية مسلم: أَقْتَالًا أي: سعد أي أتقاتل قتالا أي: تعارضني فيما أقول مرة بعد مرة كأنك تقاتل، وهذا يشعر بأنه ﷺ كره منه إلحاحه عليه في المسألة، كأنه لما قَالَ له ذلك تولى ليذهب، فأمره بالإقبال ليبين له وجه الإعطاء والمنع فقال: (أَيُّ سَعْدُ) منادى مفرد مبني على الضم وأي حرف نداء (إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ) الحديث أي: أعطيه لأتألفه ليستقر الإيمان في قلبه، وكأنه علم أنه إن لم يعطه قال قولاً، أو فعل فعلاً دخل به النار فأعطاه شفقة عليه ومنع الآخر علماً منه برسوخ الإيمان في صدره ووثوقاً على صبره.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) جرى الْبَحَارِيَّ على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن.

(﴿فَكَبَّكَرًا﴾) في سورة الشعراء، معناه: (قَلْبُوا) بضم القاف وكسر اللام وضم الموحدة، وفي رواية: فكبوا بضم الكاف والموحدة من الكب وهو الإلقاء على الوجه (﴿مُكَبَّا﴾) في سورة الملك في قوله تَعَالَى: ﴿أَفَنَنْبِئُكَ عَلَىٰ وَجْهِهِ﴾ [الملك: 22] يقال: (أَكَبَّ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ) أي: هو لازم، (فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ) أي: إذا كان متعدياً وسمي واقعا.

(قُلْتُ: كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ، وَكَبَّيْتُهُ أَنَا) يريد أن أكب لازم، وكب متعد، وهذا من النوادر حيث كان ثلاثيه متعدياً والمزيد فيه لازماً.

(1) قال العيني: مطابقته بالترجمة من حيث إن الرجل الذي تركه رسول الله ﷺ وهو أيضاً ترك السؤال أصلاً مع مراجعة سعد رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ بسببه ثلاث مرات، وما أفاده الشيخ من الاحتمال الأول جزم به الحافظ فيما تقدم في كتاب الإيمان فإن الإمام البخاري ذكر حديث الباب في باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة إلخ. قال الحافظ: ومحصل القصة أن النبي ﷺ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفاً فلما أعطى الرهط، وهم من المؤلفة وترك جعيلاً وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جعيلاً أحق منهم لما اختبره منه دونهم، ولهذا راجع فيه أكثر =

1479 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْدُهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يَقْطُنُ بِهِ، فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ»⁽¹⁾.

وفي الحديث: الشفاعة للرجل من غير أن يسألها ثلاثاً.
وفيه: النهي عن القطع لأحد من الناس بحقيقة الإيمان، وأن الحرص على هداية غير المهتدي أكد من الإحسان إلى المهتدي.
وفيه: الأمر بالتعفف والاستغناء وترك السؤال.
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن أويس المدني ابن أخت الإمام مالك.
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ) الكامل (الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ) يسألهم (تَرْدُهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ) بالمشاة الفوقية فيهما.
(وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ) الكامل في المسكنة (الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ) أي: شَيْئاً يقع موقعاً من حاجته.

(وَلَا يَقْطُنُ بِهِ) بضم الياء المثناة التحتية وفتح الطاء المهملة، أي: لا يعلم حاله، ويروى: ولا يفتن به بالباء الموحدة بدل اللام.
(فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ) على صيغة المجهول منصوباً بتقدير أن بعد الفاء لوقوعه بعد النفي، ويروى بالرفع عطفاً على المنفي المرفوع، فالنفي منسحب عليه أيضاً.
وكذا قوله: (وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ) يروى بنصب يسأل ورفعه، ومطابقتها

= من مرة فأرشد النبي ﷺ إلى أمرين:

أحدهما: إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جعيل مع كونه أحب إليه ممن أعطى، لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار.

ثانيهما: إرشاده إلى التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد، وأنه لا يستلزم محض الإنكار عليه؛ بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى، والآخر على طريق الاعتذار اهـ.

(1) طرفاه 1476، 4539 - تحفة 13829.

1480 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُو - أَحْسِبُهُ قَالَ: إِلَى الْجَبَلِ - فَيَحْتَطِبَ، فَيَبِيعَ، فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ»⁽¹⁾.

للت ترجمة من حديث أن معنى قوله: لا يقوم فيسأل الناس، أن لا يسأل أصلاً وهو أحد معنيي قوله تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: 273] وقد يقال: لفظة يقوم تدل على التأكيد في السؤال، والتأكيد في السؤال هو الإلحاف، فليس فيه نفي أصل السؤال.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة وآخره مثلثة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان الزيات، (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُو) بالنصب عطفًا على يأخذ، أي: يذهب، والغدو الذهاب في أول النهار، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَحْسِبُهُ) أي: أظنه (قَالَ: إِلَى الْجَبَلِ) أي: موضع الحطب، (فَيَحْتَطِبَ، فَيَبِيعَ فَيَأْكُلُ)⁽²⁾ وَيَتَصَدَّقُ) بواو العطف لتدل على أنه يجمع بين الأكل والصدقة. (خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ) أعطوه أو منعه.

ومطابقته للترجمة ظاهرة وفي الحديث استحباب الاستعفاف عن المسألة، واستحباب التكسب باليد، واستحباب الصدقة في كسب يده. (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: البُخَارِيُّ هكذا وقع عند أبي تقديم قوله: قَالَ أَبُو عبد الله إلى آخره، على قوله: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ.

(صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ) سَنًا (مِنَ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ) أي: صالح (قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يعني: أدرك السماع منه، وأما الزُّهْرِيُّ فاختلف في لقيه له، والصحيح أنه لم يلقه، وإنما يروى عن ابنه سالم عنه

(1) أطرافه 1470، 2074، 2374 - تحفة 12370.

(2) بالفاء فيها لأن الاحتطاب يكون عقيب الغدو إلى الجبل والبيع يكون عقيب الاحتطاب والأكل عقيب البيع.

54 - بَابُ خَرْصِ (1) التَّمْرِ

والحديثان اللذان وقعا في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر فقد ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين. وقال علي ابن المديني: كان أسن من الزُّهريّ، فإن مولد الزُّهريّ سنة خمسين، وقيل: بعدها، ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة. وقيل: سنة أربع، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة، وقيل: قبلها، وذكر الحاكم في مقدار عمره شيئًا تعقبوه عليه، وهو أنه كان عمره مائة وستين سنة.

54 - بَابُ خَرْصِ التَّمْرِ

(باب) مشروعية (خَرْصِ التَّمْرِ) بالمشاة وسكون الميم، وفي رواية: الشمر

(1) الخرص - بفتح المعجمة وقد تكسر وسكون الراء بعدها صاد مهملة - من بابي نصر وضرب هو حزر ما على النخلة وغيرها من الثمرة، قال ابن رشد في البداية: أما تقدير النصاب بالخرص واعتباره به فجمهور العلماء على إجازته في النخيل والأعناب حين يبدو صلاحها لضرورة أن يخلى بينها وبين أهلها يأكلونها رطبًا، وقال داود: لا خرص إلا في النخيل فقط، وقال أبو حنيفة وصاحبه: الخرص باطل وعلى رب المال أن يؤدي عشر ما تحت يده زاد على الخرص أو نقص، والسبب في اختلافهم معارضة الأصول للأثر الوارد في ذلك، وهو ما روي أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله بن رواحة إلى خيبر فيخرص عليهم النخل، وأما الأصول التي تعارضه فلأنه من باب المزابة المنهي عنها وهو بيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً، ولأنه أيضًا من باب بيع الرطب بالتمر نسيئة فيدخله المنع من التفاضل ومن النسيئة، وكلاهما من أصول الربا، فلما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص الذي كان يخرص على أهل خيبر لم يكن للزكاة، قالوا: يحتمل أن يكون تخمينًا ليعلم ما بأيدي كل قوم من الثمار إلى آخر ما بسط الكلام على ذلك في الأوجز، مع بيان الاختلاف بينهم في فروع هذا الباب، مثلاً يختص بالنخل أو يلحق به العنب أيضًا، أو يعم كل ما ينتفع به رطبًا وجافًا، وبالأول قالت الظاهرية، وبالثاني قال الجمهور، وإلى الثالث نحا البخاري، وذكر ابن العربي في العارضة أحاديث الخرص، ثم قال: ليس في الخرص حديث صحيح إلا واحد، وهو المتفق عليه: خرج النبي ﷺ في غزوة تبوك فمر على حذيفة امرأة فقال: اخرصوها الحديث، ويليهِ حديث ابن رواحة في الخرص على اليهود، واتفق أبو حنيفة وأصحابه على أن الخرص بدعة. وأعجبوا لمساعدة الثوري لهم على ذلك مع معرفته بالسنن وتمكنه في بحبوحه الأخبار، وتعلقوا في ذلك بالنهي عن المزابة. وقال علماؤنا: يخرص النخل والكرم، زاد الشافعي في أحد قوليه والزيتون، وأما حبوب فاتفقوا على أنها لا تخرص، وهذه المسألة عسيرة جدًّا، لأنه ﷺ ثبت عنه خرص النخل، =

1481 - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ،

بالمثلثة وفتح الميم والخَرْصِ بفتح الخاء المعجمة أو كسرهما وسكون الراء بعدها صاد مهملة من خَرْصِ العَدِّ، وَيَخْرُصُهُ أو يَخْرِصُهُ من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، أو ضَرَبَ يَضْرِبُ، خَرْصًا أو خِرْصًا بالفتح أو الكسر إذا حزر، ويقال بالفتح مصدر، وبالكسر اسم. وفي الصحاح هو حزر ما على النخل من الرطب تمرًا. وقال ابن السكيت: الخَرْصُ والخِرْصُ لغتان في الشيء المخروص.

وحكى التِّرْمِذِيُّ عن بعض أهل العلم أن تفسيره: أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما يجب فيه الرِّكَاءة، بعث السلطان خارصًا ينظر فيقول يخرج في هذا كذا وكذا زبيباً أو كذا تمرًا، فيحصيه، وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويخلي بينهم وبين الثمار، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر.

وفائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في تناول منها والبيع في زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء؛ لأن في منعهم منها تضييعًا وسيأتي اختلاف العلماء في ذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الكاف أبو بشر الدارمي البصري مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مصغراً هو ابن خالد، (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى⁽¹⁾) عَنْ عَبَّاسٍ بتشديد الموحدة آخره سين مهملة هو ابن سهل بن سعد (السَّاعِدِيُّ) مات زمن الوليد بالمدينة.

(عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) بضم المهملة وفتح الميم المنذر أو عبد الرحمن بن سعد. (السَّاعِدِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ) بفتح المثناة الفوقية وضم الموحدة المخففة وفي آخره كاف غير منصرف بينها وبين المدينة أربع عشرة مرحلة في طرف الشام وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة.

⁼ ولم يثبت عنه خرص الزيتون وكان كثيراً في حياته وفي بلاده، ولم يثبت عنه خرص النخل لأخذ الحق إلا عن اليهود لأنهم كانوا غير أمناء فخرص عليهم أما المسلمون فلا يخرص عليهم، وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في المسوى: قالت الحنفية: المخرص ليس بشيء، وأولوا ما روي من ذلك أنه كان تخويفاً على الأكلة لئلا يخونوا، اهـ.

(1) ابن عمارة المدني المازني وقد مرَّ في باب تفاضل أهل الإيمان.

فَلَمَّا جَاءَ وَادِيَّ الْقُرَى إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا»، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ،

وفي المحكم: تبوك اسم أرض وزعم ابن قُتيبة أن رسول الله ﷺ جاء غزوة تبوك وهم يبوكون حسيها بقده فقال ما زلت تبكونها بعد فسميت تبوك.

ومعنى يبوكون حسيها بقده أي: يدخلون فيه القده ويحركونه ليخرج الماء، والحسي البئر القريبة العمق التي في أرض الرمل والجمع أحساء فوزن تبوك تفعل من البوك وهذه الغزوة تسمى العسرة والفاضحة وكانت في رجب يوم الخميس سنة تسع.

وقال ابن التين: خرج رسول الله ﷺ في أول رجب إليها ورجع في سلخ شوال وقيل في شهر رمضان.

وقال الداودي: هي آخر غزواته ﷺ لم يقدر أن يتخلف عنها وكانت في شدة الحر وإقبال الثمار ولم يكن غزوة إلا ورى النبي ﷺ فيها إلا غزوة تبوك.

(فَلَمَّا جَاءَ وَادِيَّ الْقُرَى) بضم القاف مدينة بالحجاز مما يلي الشام وذكر ابن قرقول: أنها من أعمال المدينة.

(إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا) مبتدأ وخبر قَالَ ابن مالك في التوضيح لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق بل إذا لم تحصل فائدة نحو رجل يتكلم إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم فلو اقترن بالنكرة قرينة تحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها ومن تلك القرائن الاعتماد على إذا المفاجئة نحو انطلقت فإذا سبع في الطريق والحديقة بفتح المهملة قَالَ ابن سيده: هي من الرياض كل أرض استدارت وقيل الحديقة كل أرض ذات شجر مثمر ونخل.

وقيل: البستان والحائط وسيجيء من المؤلف تفسيرها في آخر الباب إن شاء الله تعالى، وأما تلك المرأة فقال الحافظ العسقلاني: لم أقف على اسمها.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا»)

بضم الراء زاد سليمان بن بلال عند مسلم، فخرصنا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ، ولم أقف على أسماء من خرص منهم، (وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ) جمع وسق بفتح الواو وهو ستون صاعاً، وهو ثلاثمائة وعشرون رطلاً عند أهل الحجاز، وأربعمائة وثمانون رطلاً عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمد، وفي

فَقَالَ لَهَا: «أَخْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا» فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبَوَّكَ قَالَ: «أَمَا إِنَّهَا سَتَهَبُ اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ» فَعَقَلْنَاهَا، وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ⁽¹⁾، فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّئٍ،

رواية سليمان: وخرصها بالهاء.

(فَقَالَ لَهَا: أَخْصِي) بفتح الهمزة من الإحصاء وهو العد، وأصل في الإحصاء العد بالحصى؛ لأنهم كانوا لا يحسنون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالحصى أي: احفظي قدر (مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) أي: عدد كيلها.

وفي رواية سليمان: أحصيتها حتى نرجع إليك إن شاء الله تعالى.

(فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبَوَّكَ قَالَ ﷺ): (أَمَا) بتخفيف الميم وهي حرف استفتاح بمنزلة ألا أو هو حقاً (إِنَّهَا) بكسر الهمزة على الأول وفتحها على الثاني.

(سَتَهَبُ اللَّيْلَةَ) بضم الهاء وأصله هب يهب مثل كب يكب وزاد سليمان عليكم (رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ) ومنكم (وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ) أي: فليشده بالعقال وهو الحبل وفي رواية سليمان فليشد عقاله، وفي رواية ابن إسحاق في المغازي: ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له.

(فَعَقَلْنَاهَا) وفي رواية: ففعلنا من الفعل (وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ) أي: الريح (بِجَبَلٍ طَيِّئٍ) بتشديد الياء بعدها همزة وفي رواية الكشميهني بجبلي طيئ بالثنية وفي رواية سليمان فحملته الريح حتى ألقته بجبل طيئ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق عفان عن وهيب فلم يقم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبلي طيئ رواية ابن إسحاق ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة

(1) قال الحافظ: وفي رواية الإسماعيلي من طريق عفان عن وهيب: ولم يقم فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طيئ، وفي نظر بينته رواية ابن إسحاق ولفظه: ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته، وخرج آخر في طلب بعير له فأما الذي ذهب لحاجته فإنه خنق على مذهبه، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طيئ، فأخبر رسول الله ﷺ فقال: «ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له»، ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فشفي، وأما الآخر فإنه وصل إلى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك، ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين، وأظن ترك ذكرهما وقع عمداً فقد وقع في آخر حديث ابن إسحاق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سمى الرجلين، ولكنه استكتمني إياهما، قال: وأبى عبد الله أن يسميهما لنا اهـ.

وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، بَغْلَةً بَيْضَاءَ،

خرج أحدهما لحاجته وخرج الآخر في طلب بعير له فأما الذي ذهب لحاجته فإنه خنق على مذهبه وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبلي طيئ فأخبر رسول الله ﷺ فقال: «ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له» ثم دعا الذي أصيب على مذهبه فشفي وأما الآخر فإنه وصل إلى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولم أقف على الرجلين المذكورين والمراد بجبلي طيئ المكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله واسم الجبلين المذكورين أجاً بفتح الهمزة والجيم ثم بالهمزة مقصوراً على وزن فعل وسلمى ذكر الكلبي في كتابه أسماء البلدان أن سلمى بنت جهم بن حنظل بن عبد الحنظل كانت لها حاضنة يقال لها العوجاء وكانت الرسول بينها وبين أجاً بن عبد الحنظل من العماليق فعشقها فهرب بها وبحاضنتها إلى موضع جبلي طيئ وبالجبليين قوم من عاد وكان لسلمى أخوة فجاؤوا في طلبها فلحقوهم بموضع الجبلين فأخذوا سلمى فترعوا عنها ووضعوها على الجبل وكتفوا أجاً وكان من أول من كتف ووضع على الجبل الآخر فسمي بهما الجبلان أجاً وسلمى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ) بفتح الهمزة وسكون الياء وباللام على وزن فعله مدينة قديمة بساحل البحر آخر الحجاز وأول الشام منتصف ما بين مصر ومكة سميت بأيلة بنت مدينة بن إبراهيم عليه السلام. وقد روي أن أيلة هي القرية التي كانت حاضرة البحر.

وفي التلويح: وملك أيلة اسمه يوحنا بضم المثناة التحتية وسكون الواو وفتح الحاء المهملة وتشديد النون مقصور هو ابن روبة بضم الراء وسكون الواو وفتح الموحدة وآخرها هاء واسم أمه العلماء بفتح العين وسكون اللام وبالمد، وفي رواية سليمان عند مسلم: وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة إلى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء وفي مغازي ابن إسحاق ولما انتهى رسول الله ﷺ إلى تبوك أتاه يُحَنَّا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية وكذا رواه إبراهيم الحربي في الهدايا من حديث علي رضي الله عنه.

(لِلنَّبِيِّ ﷺ، بَغْلَةً بَيْضَاءَ) واسمها دلذل جزم به النَّوَوِيُّ. وقال لكن ظاهر اللفظ أنه أهداها للنبي ﷺ في غزوة تبوك وكانت سنة تسع من الهجرة وقد كانت

وَكَسَاهُ بُرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ،

هذه البغلة عند رسول الله ﷺ قبل ذلك وحضر عليها غزوة حنين كما هو مشهور في الحديث وكانت حنين عقب فتح مكة سنة ثمان، قَالَ القاضي ولم يرو أنه كان له ﷺ بغلة غيرها فيحمل على أنه أهداها له قبل ذلك وقد عطف الإهداء على المجيء بالواو وهي لا تقتضي الترتيب انتهى كلام النَّوَوِيِّ.

وتعقبه الإمام جلال الدين البلقيني: بأن البغلة التي كانت عليها يوم حنين غير هذه، ففي مسلم أنه كان ﷺ على بغلة بيضاء أهداها له فروة الجذامي وهذا يدل على المغايرة، قَالَ: وفيما قاله القاضي من التوحيد نظر فقد قيل: إنه كان له من البغال دلدل وفضة والتي أهداها ابن العلماء.

والأيلية.

وبغلة أهداها كسرى.

وأخرى من دومة الجندل.

وأخرى من عند النجاشي، وكذا في السيرة لمغلطاي. قَالَ وقد وهم في تفريقه بين بغلة ابن العلماء والأيلية فإن ابن العلماء هو صاحب أيلة ونقص ذكر البغلة التي أهداها له فروة الجذامي بذكر الحافظ العسقلاني أَنَّ الدل إنما أهداها له المقوقس، وذكر السهيلي: أن التي كانت تحته يوم حنين تُسمى فضة وكانت شهباء.

(وَكَسَاهُ) النَّبِيُّ ﷺ (بُرْدًا) الضمير المنسوب عائد إلى ملك أيلة وهو المكسو.

(وَكَتَبَ) ﷺ: (لَهُ) أي: لملك أيلة (بِبَحْرِهِمْ) أي: ببلدهم والمراد أهل بحرهم؛ لأنهم كانوا سكاناً بساحل البحر، ويروى ببكرتهم أي: ببلدتهم وقيل: البحرة الأرض والمعنى أنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية وأقطع من بلاده قطائع وفوض إليه حكومتها.

وذكر ابن إسحاق لفظ الكتاب وهو بعد البسملة هذه أمانة من الله ومحمد النَّبِيُّ رسول الله ليوحنا بن روبة وأهل أيلة وأساقفتهم وسفنهم وسيارتهم في البر والبحر لهم ذمة الله وذمة النَّبِيِّ ومن كان معه من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر فمن أحدث منهم حدثاً فإنه لا يحول ماله دون نفسه وأنه طيب لمن أخذه

فَلَمَّا أَتَى وَادِيَ الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «كَمْ جَاءَ حَدِيقَتُكَ» قَالَتْ: عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِيَ، فَلْيَتَعَجَّلْ» فَلَمَّا قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ كَلِمَةً مَعْنَاهَا: أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ

من الناس وأنه لا يحل أن يمنعوه ماء يريدونه من بر أو بحر هذا كتاب جهنم بن الصلت وشر حبيب بن حسنة بإذن رسول الله ﷺ.

(فَلَمَّا أَتَى) ﷺ (وَادِيَ الْقُرَى) المدينة السابق ذكرها قريباً (قَالَ لِلْمَرْأَةِ) المذكورة: (كَمْ جَاءَتْ) وفي نسخة: جاء بإسقاط تاء التأنيث (حَدِيقَتُكَ) أي: قدر تمرها وفي رواية مسلم فسأل المرأة عن حديقتها كم بلغ تمرها.

(قَالَتْ: عَشْرَةَ أَوْسُقٍ) بنصب عشرة على نزع الخافض أي: جاءت بمقدار عشرة أوسق أو على الحال وتعبه في المصاييح بأنه ليس المعنى على أن تمر الحديقة جاء في الحال كونه عشرة أوسق بل لا معنى له أصلاً انتهى.

ويجوز أن يكون جاء بمعنى كان في الأفعال الناقصة فيكون عشرة خبراً للرأى جاءت عشرة أوسق (خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بالنصب على أنه بدل من قوله عشرة أوسق؛ أو عطف بيان له لأنه ﷺ كان قد خرصها عشرة أوسق حين جاء وادي القرى. ويروى خرص بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هي خرص. وجوز رفع عشرة وخرص على تقدير الحاصل وعشرة أوسق خرص رسول الله ﷺ، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ) إليها (مَعِيَ، فَلْيَتَعَجَّلْ) في تعليق سليمان بن بلال الآتي قريباً الذي وصله أبو علي ابن خزيمة في فوائده: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق عراب؛ لأنها أقرب إلى المدينة، وترك الأخرى، ففيه بيان قوله: إني متعجل إلى المدينة، أي: إني سالك الطريق القريبة، فمن أراد فليأت معي، يعني: ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش.

(فَلَمَّا) هذا مقول ابن بكار شيخ البخاريّ، وقوله: (قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ كَلِمَةً مَعْنَاهَا) مقول البخاريّ وكان البخاريّ شك في أن بكار أية كلمة قَالَ بعد قوله فلما فقال فإنه قَالَ كلمة معنى هذه الكلمة: (أَشْرَفَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (عَلَى الْمَدِينَةِ) أي: قرب منها واطلع عليها وقد رواه أبو نُعَيْمٍ في المستخرج فذكر بهذا اللفظ على قوله أشرف.

قَالَ: «هَذِهِ طَابَةُ» فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا قَالَ: «هَذَا جُبَيْلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «دُورُ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ.....

(قَالَ) ﷺ: («هَذِهِ طَابَةُ») غير منصرف إلى المدينة ومعناها الطيبة سماها رسول الله ﷺ بهذا الاسم وكان اسمها يثرب.

(فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا⁽¹⁾ قَالَ: هَذَا جُبَيْلٌ) بضم الجيم وفتح الموحدة مصغراً وفي رواية: جبل مكبراً (يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ) يعني أهل الجبل، وهم الأنصار؛ لأنه لهم، فيكون مجازاً كقوله تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْأَلْفَرِيَّةَ﴾ [يوسف: 82]. ولا مانع من حمله على الحقيقة إذ لا ينكر وصف الجماد بحب الرسول ﷺ. وقد ثبت أنه ارتجّ تحته فقال له: «اثبت أحد فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان» وقد حنت الاسطوانة على مفارقتة ﷺ حتى سمع القوم حنينها فنزل فضمه وسكن حنينها وقال لو لم أضمه لحنّ إلى يوم القيامة، وكلّمه الذئب وسجد له البعير.

وقد روي أن حجراً كان يسلم عليه قبل الوحي. وكلّمه اللحم المسموم أنه مسموم فلا ينكر حب الجبل له. وحب النَّبِيِّ ﷺ إياه لأن به قبور الشهداء أو لأنهم لجؤوا إليه يوم أحد وامتنعوا، ثم قَالَ ﷺ لمن كان معه من أصحابه: («أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟») ألا للتنبيه، ودور جمع دار يراد به القبائل الذين يسكنون تلك الدور.

(قَالُوا: بَلَى) أَخْبَرْنَا، (قَالَ) ﷺ: خيرهم (دُورُ بَنِي النَّجَّارِ) بفتح النون وتشديد الجيم تيم بن ثعلبة وسمي بالنجار؛ لأنه اختن بقدم وقيل نحت وجه رجل بالقدم فسمّي النجار.

(ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الهاء آخره لام جشم بن الحارث بن الخزرج أو هو النبيت بن مالك بن الأوس والأوس والخزرج جدان للأنصار، وهما أخوان وأمهما قبيلة بنت الأرقم بن عمرو بن جفنة وقيل قبيلة بنت كاهل بن عذرة بن سعد بن قضاة.

(ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ) بكسر العين المهملة هو ساعدة بن كعب بن الخزرج.

(1) أي: الجبل المسمّى بأحد.

- أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ - وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارُ - يَعْنِي - خَيْرًا⁽¹⁾.

1482 - وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عَمْرُو، «ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ» وَقَالَ سُلَيْمَانُ: عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُحَدِّثُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»

(أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الزاي وفتح الراء آخره جيم.

(وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارُ - يَعْنِي - خَيْرًا) يعني أن لفظ خير كان محذوفًا من رسول الله ﷺ وهو مراد ويروى خير بالرفع على طريق الحكاية.

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) أبو أيوب ويقال أبو مُحَمَّد القرشي التيمي مولى عبد الله بن أبي عتيق واسم أبي عتيق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويقال مولى القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق. (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو) هو ابن يَحْيَى المازني.

(«ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ») فقدم بني الحارث على بني ساعدة، وهذا التعليق موصول في فضائل الأنصار.

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ) أي: ابن بلال المذكور، (عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ) بسكون العين في الأول، وكسرها في الثاني مع الياء الأنصاري أخي يَحْيَى بن سعيد، (عَنْ عُمَارَةَ) بضم العين المهملة وتخفيف الميم وبالراء (ابن غَزِيَّةَ) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي وتشديد المثناة التحتية المازني الأنصاري، (عَنْ عَبَّاسٍ) بالموحدة والسين المهملة، (عَنْ أَبِيهِ) سهل بن سعد وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُحَدِّثُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ») فخالف عماره بن غزية عمرو بن يَحْيَى في إسناد الحديث فقال عمرو عن عباس عن أبي حميد كما سبق أولاً، وقال عماره عن عباس، عَنْ أَبِيهِ، ويمكن الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو: «أُحَدِّثُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» عَنْ أَبِيهِ، وعن أبي حميد معاً أو حمل الحديث عنهما معاً، أو كلمه عن أبي حميد ومعظمه عَنْ أَبِيهِ وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولذلك كان لا يجمعهما.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «كُلُّ بُسْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِظٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِظٌ لَمْ يُقَلَّ حَدِيقَةً»⁽¹⁾.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَي: الْبُخَارِيُّ وَفِي نَسْخَةٍ: قَالَ أَبُو عبيد بضم العين وفتح الموحدة مصغراً وهو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب الغريب وعليه شرح الحافظ العسقلاني.

(كُلُّ بُسْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِظٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِظٌ لَمْ يُقَلَّ) على البناء للمجهول (حَدِيقَةٌ) وفي القاموس الحديقة الروضة ذات الشجر أو القطعة من النخل. وقيل هي حفرة تكون في الوادي يحتبس فيها الماء إذا لم يكن فيها ماء وأما إذا كان فيها ماء فلا يقال: حديقة، ويقال: الحديقة أعمق من الغدير، والحديقة: القطعة من الزرع، فالحاصل: أنه من الألفاظ المشتركة.

ثم إن في الحديث: مشروعية الخرص واختلف العلماء فيه فيذهب الزُّهْرِيُّ وعطاء والحسن وعمر بن دينار وعبد الكريم بن أبي المخارق ومروان والقاسم ابن مُحَمَّد ومالك والشافعي وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد إلى جواز الخرص في النخيل وفي الأعناب حين يبدو صلاحها.

وقال ابن رشد جمهور العلماء على إجازة الخرص فيهما ويخلى بينها وبين أهلها يأكلونه رطباً وقال داود لا خرص إلا في النخيل فقط، وقال الشَّافِعِيُّ إذا بدا صلاح ثمار النخيل والكرم فقد تعلق وجوب الزَّكَاة بهما ووجب خرصها للعلم بمقدار زكاتها فيخرصهما رطباً وينظر الخارص كم يصير ثمراً فيثبتها ثمراً ثم يخير رب المال فيها فإن شاء كانت مضمونة في يده وله التصرف فيها فإذا تصرف فيها ضمنها.

ويستفاد بالخرص العلم بقدر الزَّكَاة فيها واستباحة تصرف رب المال في الثمرة بشرط الضمان، قَالَ الماوردي: وبه قَالَ أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. واختلف مذهب مالك هل يخرص الزيتون أو لا فيه قولان: الجواز قياساً على الكرم والمنع لوجهين:

(1) تحفة 4795، 11891.

الأول: أن أوراقه تستره .

والثاني: أن أهله لا يحتاجون إلى أن يأكلوه رطبًا فلا معنى لخرصه ، وقد اختلفوا هل هو واجب أو مستحب فحكى الضيمري عن الشافعية وجهًا بوجوبه .
وقال الجمهور: هو مستحب إلا أن تعلق به حق لمحجور مثلاً أو كان شركاؤه غير مؤمنين فيجب لحفظ مال الغير .
واختلفوا أيضًا هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطبًا وجافًا .

وبالأول: قَالَ شريح القاضي وبعض الظاهرية .

وبالثاني: قَالَ الجمهور وإلى الثالث نحا البُخَارِيُّ وهل يكفي خارص واحد أهل للشهادات عارف بالخرص أو لا بد من اثنين قولان للشافعي . والجمهور على الأول لحديث أبي داود بإسناد حسن عن عائشة رضي الله عنها أنه ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر خارصًا فيخرص حين يطيب قبل أن يؤكل وفائدته جواز التصرف في الثمر .

ولو أتلّف المالك بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص واختلفوا فيما إذا غلط الخارص ومحصل الأمر فيه أنه إن لم يكن من أهل المعرفة بالخرص فالرجوع إلى الخارج لا إلى قوله وإن كان من أهل المعرفة ثم تبين أنه أخطأ فهل يؤخذ بقوله أو بما تبين فيه خلاف على حسب اختلافهم في المجتهد يخطئ هل ينقض حكمه أو لا .

وقال ابن قدامة: ويلزم الخارص أن يترك الثلث أو الربع في الخرص توسعة على أرباب الأموال وبه قَالَ إِسْحَاقُ والليث: لحديث سهل بن أبي خيثمة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَجِدُوا وَدَعُوا الثَّلْثَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلْثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ»، واستدل من يرى الخرص في النخل والكرم بما رواه ابن المسيب عن عتاب بن أسيد قال أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل وتؤخذ زكاته زبييًا كما تؤخذ صدقة النخل تمرًا رواه الترمذي وقال: حسن غريب .
وقال الماوردي: الدليل على جواز الخرص ورود السنة قولاً وفعلاً وامتثالاً

أما القول : فحديث عتاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وأما الفعل : فحديث بُخَارِيَّ في هذا الباب .

وأما الامتثال : فما روي أن رسول الله ﷺ كان له خراصون كأنه ما رواه أبو داود عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وقد تقدم آنفاً .

وما رواه ابن حبان في صحيحه عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ غلب أهل خيبر على الأرض والزرع والنخل فصالحوه وفيه فكان ابن رواحة يأتيهم فيخرصها عليهم ثم يضمنهم الشرط .

وما رواه ابن أبي شبة في المصنف عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ خَرَصَهَا عَلَيْهِم ابْنُ رَوَاحَةَ يَعْنِي : أَهْلَ خَيْبَرَ أَرْبَعِينَ أَلْفَ وَسَقٍ .

وقال الشعبي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : الخرص مكروه حتى قَالَ الشعبي : الخرص بدعة .

وقال الثَّوْرِيُّ : خَرَصَ الثَّمَارَ لَا يَجُوزُ .

وفي أحكام ابن بزيمة قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وصاحباؤه : الخرص باطل ، وقال الماوردي : احتج أَبُو حَنِيفَةَ بما رواه جابر مَرْفُوعًا نَهَى عَنْ الْخَرَصِ وبما رواه جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ كُلِّ ثَمَرَةٍ بِخَرَصٍ وبأنه تخمين وقد يخطئ ولو جوز لجوزنا خرص الزرع وخرص الثمار بعد جذاها أقرب إلى الأبصار من خرص ما على الأشجار فلما لم يجز في القريب لم يجز في البعيد ، ولأن تضمين رب المال بقدر الصدقة وذلك غير جائز ؛ لأن بيع رطب بتمر وبيع حاضر بغائب . وأيضاً فهو من المزابة المنهي عنها وهو بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً ، وقالوا : الخرص منسوخ بالربا .

وقال الخطابي : أنكر أصحاب الرأي الخرص ، وقال بعضهم : إنما كان يفعل تخويفاً للمزارعين لئلا يخونوا لا ليلزم به الحكم ؛ لأنه تخمين وغرور أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار .

وتعقبه الخطابي : بأن تحريم الربا والميسر متقدم والخرص عمل به في حياة النَّبِيِّ ﷺ حتى مات ثم أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فمن بعدهم ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا الشعبي . قَالَ وَأَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّهُ تَخْمِينٌ وَغَرُورٌ

فليس كذلك بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير.

وقال العيني: كون تحريم الربا والميسر متقدماً يحتاج إلى معرفة التاريخ وعندنا ما يدل على صحة النسخ وهو ما رواه الطحاوي في حديث جابر أن رسول الله ﷺ نهى عن الخرص وقال: «أرأيتم إن هلك التمر أحب أحدكم أن يأكل مال أخيه بالباطل» والحظر بعد الإباحة علامة النسخ.

وقوله: والخرص عمل إلى قوله إلا الشعبي مسلم لكن ليس على الوجه الذي ذكره وإنما وجهه هو أنهم فعلوا ذلك ليعلم مقدار ما في أيدي الناس من الثمار فتؤخذ مثله بقدره في أيام الصرام لا أنهم يملكون شيئاً ما يجب لله فيه ببدل لا يزول ذلك البدل.

وقوله: وأما قولهم إنه تخمين وغرور إلى آخره ليس بكلام موجه؛ لأنه لا يشك أنه تخمين وليس بتحقيق وبيان وكيف يقال له هو اجتهاد والمجتهدين في الأمور الشرعية قد يخطئ ففي مثل هذا أجدر بالخطأ، ثم الجواب عن حديث الباب أنه ﷺ أراد بذلك معرفة مقدار ما في نخل تلك المرأة خاصة ثم يأخذ منها الزكاة وقت الصرام على حسب ما تحب فيها. وأيضاً فقد خرص حديقتها وأمرها أن تحصي وليس فيه أنه جعل زكاتها في ذمتها وأمرها أن يتصرف في ثمرها كيف شاءت وإنما كان يفعل ذلك تخويفاً لئلا يخونوا ولأن يعرفوا مقدار ما في النخل ليأخذوا الزكاة وقت الصرام هذا معنى الخرص لا أنه يلزم به الحكم الشرعي.

وأما حديث عتاب بن أسيد فإن الذي رواه عنه سعيد بن المسيب وعتاب توفي سنة ثلاث عشرة وسعيد ولد سنة خمس عشرة وقيل سنة عشرين فهو مرسل ومع هذا قال أبو بكر ابن العربي لم يصح حديث سعيد ولا حديث سهل بن أبي خيثمة ولا في الخرص حديث صحيح إلا حديث البُخَارِيِّ قَالَ ويليه حديث ابن رواحة هذا وقد مر الجواب عن حديث البُخَارِيِّ.

وأما حديث ابن رواحة الذي رواه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها ففي إسناده رجل مجهول لأن أبا داود قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بن معين، نا حجاج عن ابن جريج قَالَ أَخْبَرَت عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عن عروة، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

الحديث، وقد يقال: إن قصة خيبر مخصوصة بهذا؛ لأن الأرض أرضه والعبيد عبيده فأراد ﷺ أن يعلم ما بأيديهم من الثمار فيترك لهم منها قدر نفقاتهم، ولأنه ﷺ أقرهم ما أقرهم الله فلو كان على وجه المساواة لوجب ضرب الأجل والتقدير بالزمان؛ لأن الإجارة المجهولة محرمة.

وحكى أبو عبيد عن قوم منهم: أن الخرص كان خاصًا بالنبي ﷺ لكونه كان يوفق من الصواب لما لا يوفق له غيره.

وفيه: أنه لا يلزم من كون غيره لا يسدد لما كان يسدد له أن يثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه تسديد الأنبياء يسقط الاتباع، وترد هذه الحجة أيضًا بإرسال النبي ﷺ الخراص في زمانه هذا.

وقال الطحاوي: يجوز أن يصيب الثمرة آفة بعد ذلك فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها بدلًا من حق الله مأخوذًا منه بدلًا مما لم يسلم له، وأجيب أن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص قال ابن المنذر أجمع من يحفظ عنه العلم أن المخروص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان.

وقال العيني: إذا لم يكن ضمان بعد تلف المخروص فلا فائدة في الخرص حينئذ، والأظهر عند الشافعي أن الخرص تضمنين حتى لو أتلف المالك الثمرة بعد الخرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص فإذا كان نفس الخرص تضمينًا ينبغي أن لا يفرق الأمر بين التلف والإتلاف.

وقال ابن العربي: لم يثبت عنه ﷺ خرص النخل إلا على اليهود؛ لأنهم كانوا شركاء وكانوا غير أمناء وأما المسلمون فلم يخرص عليهم.

وفي الحديث: ظهور معجزة النبي ﷺ في إخباره عن الريح التي تهب، وما ذكر في تلك القضية.

وفيه أيضًا: تدريب الاتباع وتعليمهم لأموال الدين كتعليم أمور الآخرة وأخذ الحذر مما يتوقع الخوف منه.

وفيه: فضل المدينة وفضل أحد وفضل الأنصار رضي الله عنهم.

وفيه: قبول هدية الكفار.

55 - باب العُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، وَبِالْمَاءِ الْجَارِي
وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فِي الْعَسَلِ شَيْئًا.

وفيه : جواز الإهداء لملك الكفار ، وجواز إقطاع أرض لهم .
وفيه : أن المخالفة لما قاله الرسول تورث شدة وبلاء ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي أَيْضًا ، وَفِي فَضْلِ الْأَنْصَارِ
ببعضه ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي فَضْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْحَجِّ ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْخَرَجِ .

55 - باب العُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ، وَبِالْمَاءِ الْجَارِي

(باب) مشروعية أخذ (العُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ) وهو المطر ، وَالْمَاءِ
الْجَارِي وفي رواية : (وَبِالْمَاءِ الْجَارِي) بالموحدة ، أي : وفيما يسقى بالماء
الجاري كما العيون والأنهار .

قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء
الجاري ؛ ليجريه مجرى التفسير للمقصود من ماء العيون ، وأنه الماء الذي يجري
بنفسه من غير نضح ، وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه حكم ما
يجري في العيون انتهى .

وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه فعند أبي داود فيما سقت السماء والأنهار
والعيون ، الحديث .

(وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: فِي الْعَسَلِ شَيْئًا) مِنَ الزَّكَاةِ .

ومناسبة هذا الأثر للترجمة من حيث إن الحديث يدل على أن لا عشر فيه ؛
لأنه خَصَّ العشر أو نصفه بما يسقى ، فافهم أن ما لا يسقى لا يعشر ، كذا قاله ابن
المنذر ، وزاد ابن رشيد .

فإن قيل : المفهوم إنما ينفي العشر أو نصفه ، لا مطلق الزَّكَاةِ ؟

فالجواب : أن الناس قائلان : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلاً ، فتم المرام ،
قَالَ : ووجه إدخال العسل أَيْضًا للتنبيه على الخلاف فيه ، وأنه لا يرى فيه زكاة
وإن كانت النحل تتغذى بما يسقى من السماء ، لكن المتولد بالمباشرة كالزروع
ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد من الرعي ، ولا زكاة فيه .

هذا وأبعد العيني حيث قَالَ : إن مطابقته للترجمة من حيث إن العسل فيه

جريان، ومن طبعه الانحدار، فيناسب الماء في هذه الجهة، فيا عجباً له كيف تفوه بهذا الكلام فضلاً عن إثباته بالأقلام، وقد استبعد الوجهين الأولين الوجهيين، كما لا يخفى على أولي الأفهام، ثم هذا الأثر وصله مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، قَالَ: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي، وهو بمنى أن لا يأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة.

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بعثني عمر بن العزيز على اليمن فأردت أن آخذ من العسل العشر فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني ليس فيه شيء فكتبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال صدق هو عدل رضي ليس فيه شيء وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أَخْرَجَهُ عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قَالَ ذكر لي بعض من لا أتهم من أهلي أنه تذاكر هو وعروة بن مُحَمَّد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل فزعم عروة أنه كتب إليه أنا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشور انتهى.

وهذا إسناد ضعيف لجهالة الوسطة، والأول أثبت.

وكان البُخَارِيُّ أشار إلى تضعيف ما روى أن في العسل العشر وهو ما أَخْرَجَهُ عبد الرزاق بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ في العسل العشر وفي إسناد عبد الله بن محرز وهو بمهمات على وزن مُحَمَّد.

قَالَ البُخَارِيُّ في تاريخه: عبد الله متروك ولا يصح في زكاة العسل شيء، وقال الترمذي: لا يصح في هذا الباب شيء.

وقال الشافعي: حديث إن في العسل العشر ضعيف. وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس أن معاذاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما أتى إلى اليمن قَالَ لم أؤمر فيها بشيء يعني: العسل وأوقاص البقر وهذا منقطع.

وأما ما أَخْرَجَهُ أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قَالَ جاء هلال أحد بني متعان بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سألته أن يحمي له وادياً له يقال له سلبة فحمي

له رسول الله ﷺ ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب سُفْيَان بن وهب إلى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يسأله عن ذلك فكتب عمر إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحله فاحم له سلبته وإلا فلا. وسلبه بفتح المهملة واللام الموحدة كذا قيده البكري وقال الشَّيْخ زين الدين ووقع في سماعنا من السنن بسكون اللام. ففيه أنه قد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن مُحمَّد ينهيه أن يأخذ في العسل صدقة إلا إن كان النَّبِيُّ ﷺ أخذها فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النَّبِيِّ ﷺ بعسل فقال: ما هذا؟ قَالَ: صدقة فأمر برفعها ولم يذكر عشورا لكن الإسناد الأول أقوى إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قَالَ الشَّيْخ زين الدين: حكى التِّرْمِذِيُّ عن أكثر أهل العلم وجوب الزَّكَاة في العسل، وسمى منهم أحمد وإسحاق، وفيه نظر فإن الذين لم يقولوا بالوجوب مالك والشافعي وسفيان الثَّوْرِيُّ ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والحسن بن صالح بن حيّ وأبو بكر بن المنذر وداود وبه قَالَ من الصحابة عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومن التابعين: المغيرة بن حكيم وعمر بن عبد العزيز، وقال الشَّيْخ أَيُّضًا: وفرق أَبُو حَنِيفَةَ أن يكون النحل في أرض العشر وفي أرض الخراج فإن كان في أرض العشر ففيه الزَّكَاة وإن كان في أرض الخراج فلا زكاة فيه قل أو كثر وحكى ابن المنذر عن أَبِي حَنِيفَةَ أنه إذا كان في أرض العشر ففي قليل العسل وكثيره العشر.

وحكى عن أبي يوسف ومحمد أنه ليس فيما دون خمسة أوسق من العسل عشر. وحكى ابن حزم عن أبي يوسف أنه إذا بلغ العسل عشرة أرتال ففيه رطل واحد وهكذا ما زاد ففيه العشر والرطل هو الفلفلي. قَالَ وقال مُحمَّد بن الحسن إذا بلغ العسل خمسة أفران ففيه العشر وإلا فلا، قَالَ: والفرق ستة وثلاثون رطلاً فلفلياً.

وحكى صاحب الهداية عن أبي يوسف : أنه يعتبر فيه القيمة كما هو أصله ، وعنه : أنه لا شيء فيه حتى يبلغ عشر قرب وعنه خمسة أمناء وتحقيق مذهبنا فيه أن عند أبي حنيفة يجب في قليله وكثيره العشر ؛ لأنه لا يشترط النصاب في العشر . وعن أبي يوسف إذا بلغت قيمته خمسة أوساق .

وعنه : أنه قدره بعشرة أرطال ، قَالَ في المبسوط : وهي رواية الأماشي وهي خمسة أمناء .

وعنه : أنه اعتبر فيه عشر قرب .

وعن مُحَمَّد ثلاث روايات :

إحداها : خمس قرب ، والقربة خمسون مثلاً ذكره في الينابيع وفي المغني القربة مائة رطل .

والثانية : خمسة أمناء .

والثالثة : خمس أواق ، قَالَ السرخسي وهي تسعون مثلاً .

واحتج أصحابنا بما رواه ابن ماجة من حديث عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عن جده عبد الله بن عمرو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه أخذ في العسل العشر . وبما رواه القرطبي أيضاً عن عمرو بن شعيب ، عَنْ أَبِيهِ ، عن جده أن رسول الله ﷺ كان يؤخذ في زمانه من قرب العسل من كل عشر قرب قربة أو سبطها قَالَ هو حديث حسن ، وبما رواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن أن يؤخذ عن العسل العشر ذكره في الإمام . وما يقال إنهم ذكروا عن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سئل عن العسل في اليمن قَالَ لم أؤمر فيه بشيء فمدفوع بأنه لا يلزم من عدم أمر معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن لا يجب فيه العشر ، وإثبات أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقدم على نفي أمر معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وبما رواه عبد الرحمن بن أبي ذئاب عَنْ أَبِيهِ أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمره في العسل بالعشر رواه الأثرم .

وروى الشافعي في مسنده والبخاري والبيهقي قَالَ الشافعي : إن أنس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذئاب ، عَنْ أَبِيهِ ، عن سعد بن أبي ذئاب قَالَ قدمت على رسول الله ﷺ فأسلمت ثم قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ اجعل لقومي ما أسلموا عليه من أموالهم ففعل رسول الله ﷺ واستعملني عليهم

1483 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا.....»

ثم استعملني أبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ وكان سعد من أهل السراة قَالَ تكلمت قومي في العسل فقلت زكاة فإنه لا خير في ثمره لا تزكى فقالوا كم قَالَ فقلت العشر فأخذت منهم العشر وأتيت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأخبرته بما كان قَالَ فقبضه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فباعه ثم جعل ثمنه في صدقات المسلمين، وبما رواه عطاء الخراساني عن سُفْيَانَ بن عبد الله الثقفي قَالَ لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن عندنا وادياً فيه عسل كثير فقال عليهم في كل عشرة أفرق فرق ذكره حميد بن زنجويه في كتاب الأموال وقال الأثرم قلت لأحمد أخذ عمر العشر من العسل كان على أنهم تطوعوا به قَالَ: لا بل أخذه منهم حقاً.

فإن قيل: قد روي عن عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ليس في الخيل ولا في الرقيق ولا في العسل صدقة؟
فالجواب: إن العمري ضعيف لا يحتج به على ما قالوا.

فإن قيل: قَالَ الْبُخَارِيُّ ليس في زكاة العسل حديث يصح؟

فالجواب: إن هذا لا يقدح ما لم يبين الحديث والقادح فيه وقد رواه جماعة منهم أبو داود ولم يتكلم عليه فأقل حاله أن يكون حسناً، ولا يلزمنا قول الْبُخَارِيِّ؛ لأن الصحيح ليس موقوفاً عليه وكم من حديث صحيح لم يصححه الْبُخَارِيُّ. ولا يلزم من كونه غير صحيح أن لا يحتج به فإن الحسن وإن لم يبلغ درجة الصحيح وهو يحتج به، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد بن أَبِي مريم أبو مُحَمَّد الجمحي بالولاء، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) بفتح الواو وسكون الهاء القرشي المصري، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ) الأيلي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) وفي رواية: عَنِ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ (أي: المطر من باب ذكر المحل وإرادة الحال، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [المؤمنون: 18]، (وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا) بفتح العين المهملة

الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ.

والمثلثة المخففة وكسر الراء وبياء النسبة، وحكي عن ابن الأعرابي تشديد المثلثة، ورده ثعلب وفي المثنى والمثلث لابن عدي فيه ضمّ العين وفتحها وإسكان الثاء فهو منسوب إلى العثر بسكون الثاء والحركة من تغيرات النسب.

قَالَ الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى: وهو المستنقع في بركة ونحوها يصيب إليه ماء المطر، واشتقاقه من العاثور، وهي الساقية التي يجرى فيه الماء؛ لأن الماشي يعثر فيها، قَالَ: ومنه الذي يشرب من الأنهار بغير مؤونة، أو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها، فيصل إليه عروق الشجر، فيستغنى عن السقي. وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثري ما سقته السماء؛ لأن سياق الحديث يدل على المغايرة.

(الْعُشْرُ) مبتدأ خبره فيما سقت، تقديره: العشر واجب، أو يجب فيما سقت السماء.

(وما سُقِيَ) على البناء للمفعول.

(بِالنَّضْحِ) وهو بفتح النون وسكون الضاد المعجمة في آخره حاء مهملة، وهو الرش، والناضح البعير يستقى عليه وكذا البقرة، أي: وفيما سقي بالسواني أي: النواضح، أو الدلاء العظيمة.

(نِصْفُ الْعُشْرِ) والحاصل أن فيما سقي من الآبار بالغرب أو بالسانية يجب نصف العشر؛ لثقل المؤونة فيه، بخلاف الأول فإن المؤونة فيه خفيفة وفي هذا رفق بأرباب الأموال والفقراء ونظر لهم من الوجهين معاً، وفي رواية مسلم عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه سمع النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر».

وفي رواية أبي داود عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فيما سقت السماء والأنهار والعيون، أو كان بعلاً العشر، وفيما سقي بالسواني أو الناضح نصف العشر».

والبعل: بفتح الموحدة وسكون العين المهملة وفي آخره لام، هو ما يشرب من النخيل بعروقه من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ فِي الْأَوَّلِ يَعْني حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ، وَبَيَّنَّ فِي هَذَا، وَوَقَّتَ وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُفَسِّرُ يَقْضِي عَلَى الْمُتَبَهَّمِ،

والسواني: جمع سانية، وهي الناقة التي يستقى عليها، وقيل: السانية: الدلو العظيمة، وأداتها التي يستقى بها، والنضح قد مر تفسيره.

فإن قيل: قد مر أن النضح المراد به هو السانية، فكيف يوجه رواية أبي داود بالسواني أو النضح؟

فالجواب: أن هذا شك من الراوي، يعني: أن لفظ الحديث: إما فيما سقي بالسواني، وإما فيما سقي بالنضح.

وأما العشر: فهو بضم العين وسكون الشين هو اسم القدر المخرج. وقال الطبري: والحكمة في فرض العشر أنه يكتب الحسنة بعشرة أمثالها، فكان المخرج للعشر تصدق بكل ماله.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي: الْبُخَارِيُّ: (هَذَا) أي: حديث الباب (تَفْسِيرُ) الحديث (الْأَوَّلِ) وهو حديث أبي سعيد السابق في باب ما أدَّى زكاته فليس بكنز، وكذا يجيء في الباب الآتي، ولفظه ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة.

(لَأَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ) بكسر القاف، ويروى بفتحها (فِي) الحديث (الْأَوَّلِ) يعني: أنه لم يحدد فيه بالعشر ونصفه (يَعْني) أي: الْبُخَارِيُّ بقوله: هذا (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرُ) هذا الكلام جملة معترضة بين قوله؛ لأنه لم يوقت في الأول وبين قوله: (وَبَيَّنَّ فِي هَذَا) الباب، أي: في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يجب فيه العشر أو نصفه.

(وَوَقَّتَ) أي: حدد وعين، (وَالزِّيَادَةُ) وهي تعيين ما يجب من الثقة (مَقْبُولَةٌ، وَالْمُفَسِّرُ) بفتح السين (يَقْضِي) أي: يحكم ويغلب (عَلَى الْمُتَبَهَّمِ) بفتح الهاء، وذلك لأن قوله: ليس فيما خمسة أوسق صدقة مبهم، لا تمييز فيه بين ما يجب فيما يسقى بمؤونة، وما يجب فيما يسقى بغير مؤونة، وقوله: فيما سقت السماء، لم يميز بينهما، ويفسر قدر الواجب في كل منهما.

هذا وقال الْكِرْمَانِيُّ ومن تبعه: إن المراد بهذا حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ» كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ»

الآتي في الباب الذي يلي هذا الباب، والمراد بالأول حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يعني: أن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مفسر لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فالمراد من التوقيت والزيادة هو تعيين النصاب، فإنه لم يعين في حديث ابن عمر رضي الله عنهما مقدار النصاب، وعين في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكن يعكّر عليه أنه على هذا التقدير ينبغي أن يكون قوله: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إلى آخر ما في هذا الباب بعد حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الباب التالي، وأن يسقط في الباب التالي قوله بعد الحديث المذكور قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إلى قوله: أو تبينوا، كما في نسخة الفريري، وكما وقع عند الإسماعيلي، وجزم أبو علي الصديقي بأن ذكره عقيب حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من قبل بعض نساخ الكتاب، وكذا قَالَ التيمي ونسبه إلى غلط في الكاتب وليس الأمر كذلك فقد عرفت وجه ذكره عقيب حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا سيما على تقدير ثبوت قوله قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إلى قوله: وبيّنوا في الباب التالي بعد حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد ثبت ذلك في الأصول المعتمدة في كل من البابين عقيب الحديثين وإن اختلف بعض اللفظ فيهما فلي تأمل.

وفي رواية: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هذا الأول لأنه لم يوقت في الأول فأسقط لفظ تفسير لكن في اليونينية سبب على لفظ الأول الأولى وكتب في الهامش صوابه أولى أو المفسر للأول بفتح الهمزة وسكون الواو وفي الأولوية والمفسر بكسر السين، ومعناه: حديث الباب الأول من حديث أبي سعيد السابق لما فيه من زيادة التمييز بين ما يسقى بمؤونة وما يسقى بغير مؤونة أو هو المفسر لحديث أبي سعيد ميّز فيه كما مر.

(إِذَا رَوَاهُ) أي: المفسر (أَهْلُ الثَّبَتِ) بسكون الموحدة بمعنى: الحجة. وضبطه الْكُرْمَانِيُّ بتحريك الموحدة، وكذا ضبطه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ والعيني، وقال هو بمعنى: الثبات والحجة.

(كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ») يوم فتح مكة، وحديث الفضل بن عباس بن عبد المطلب ابن عم

وَقَالَ بِلَالٌ: «قَدْ صَلَّى»، فَأَخَذَ بِقَوْلِ بِلَالٍ وَتَرَكَ قَوْلَ الْفَضْلِ⁽¹⁾.

النبي ﷺ روي له أربعة وعشرون حديثًا، للبخاري ومنها اثنان مات بالشام في طاعون عمواس سنة ثمانين عشرة على الأصح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

(وَقَالَ بِلَالٌ) الْمُؤَذِّنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: («قَدْ صَلَّى») أَي: فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ يَوْمئِذٍ، أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْحَجِّ. (فَأَخَذَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (بِقَوْلِ بِلَالٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالْإِثْبَاتِ.

(وَتَرَكَ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ (قَوْلَ الْفَضْلِ) ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ صُورَةَ اجْتِمَاعِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْعَمَلُ بِالْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ الْفَضْلَ يَنْفِي صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ لِمَا حُجَّ عَامَ الْفَتْحِ، وَبِلَالٌ يَثْبِتُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِقَوْلِ بِلَالٍ؛ لِكَوْنِهِ يَثْبِتُ أَمْرًا، وَتَرَكَ قَوْلَ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّهُ يَنْفِيهِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ النَّفْيَ مَتَى عُرِفَ بِدَلِيلٍ يَعَارِضُ الْمَثْبُتَ يَعْمَلُ بِهِ، وَإِلَّا فَلَا، وَهَاهُنَا لَمْ يَعْرِفِ النَّفْيَ بِدَلِيلٍ، كَذَلِكَ فَإِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: لَمْ يَصَلِّ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَرَهُ يَصَلِّي، لاشتغاله بالدعاء ونحوه فِي نَاحِيَةٍ مِنْ نَوَاحِي الْبَيْتِ غَيْرِ الَّتِي صَلَّى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ.

فَإِنْ قِيلَ: فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ مِثْلُ مَا نَحْنُ فِيهِ، إِذْ لَا إِبْهَامَ فِيهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ التَّشْبِيهَ لَيْسَ إِلَّا لِمَجْرَدِ الْعَمَلِ بِالزِّيَادَةِ وَقَبُولِهَا، وَلَيْسَ فِي نَسْخَةِ الْفَرَبْرِ لَفْظٌ، وَالْمُفَسِّرُ يَقْضِي عَلَى الْمَبْهَمِ.

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الزَّكَاةِ أَيْضًا، وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، ثُمَّ إِنَّهُ بَظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ إِنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْدِرْ فِيهِ مَقْدَارًا، فَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي كُلِّ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ قَلًّا أَوْ كَثْرًا. فَإِنْ قِيلَ: هَذَا الْحَدِيثُ مُجْمَلٌ يَفْسِرُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

فَالْجَوَابُ: أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مُجْمَلٌ، فَإِنَّ الْمَجْمَلَ مَا لَا يَعْرِفُ الْمُرَادَ مِنْهُ بِصَيْغَتِهِ لَا بِالتَّأَمُّلِ وَلَا بِغَيْرِهِ، بَلْ هَذَا الْحَدِيثُ عَامٌ، فَإِنَّ كَلِمَةَ مَا مِنْ أَلْفَاظِ الْعُمُومِ.

فإن قيل : سلمنا أنه عام ، فالحديث المذكور يخصه ؟
 فالجواب : أن إجراء العام على عمومه أولى من التخصيص ؛ لأن فيه إخراج
 بعض ما تناوله العام.

ولو صلح هذا الحديث أن يكون مخصصاً أو مفسراً لحديث الباب ، لصلح
 حديث ما عز أن يكون مخصصاً أو مفسراً لحديث أنيس في الإقرار بالزنا ، هذا بل
 يحمل قوله ﷺ : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، على أن المراد بها زكاة
 التجارة بقرينة عطف زكاة الإبل والورق عليه ؛ إذ الواجب في العروض والنقود
 واحد ، وكانوا يتبايعون بالأوساق وقيمة خمسة أوساق كانت مائتي درهم في
 ذلك الوقت غالباً ، فأدير الحكم على ذلك.

واعلم أن العلماء اختلفوا في هذا الباب على تسعة أقوال :
 الأول : قول أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وقد ذكر واحتج بظاهر الحديث
 كما مر وعموم قوله تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [البقرة : 267] وبقوله
 تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأنعام : 141].

واستثنى أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ من ذلك الحطب والقصب والحشيش والتبن
 والسعف ، وهذا لا خلاف فيه لأحد ، وذكر في المبسوط الطرف عوض الحطب.
 والسعف : ورق جريد النخل الذي يصنع منه المراوح ونحوها.
 والمراد بالقصب الفارسي الذي يتخذ منه الأقلام.

قيل : هذا إذا كان القصب في الأرض نابتاً بنفسه ، وأما إذا اتخذ الأرض
 مقصبة ، فإنه يجب فيه العشر ، ذكره الإسيجاني والمرغيناني ، وغيرهما ، ويجب
 في قصب السكر والذريعة وقوائم الخلاف.

وقال ابن المنذر : لا نعلم أحداً قاله غير النعمان.
 وقال السروجي : لقد كذب في ذلك ، فإنه لا يخفى عليه من قاله غيره ، وإنما
 عصبية تحمله على ارتكاب مثله.

فقول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحماذ وزفر وعمر بن

عبد العزيز ذكره أبو عمر، وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو قول داود وأصحابه فيما لا يوسق.

وحكاه يحيى بن آدم بسند جيد عن عطاء قال: ما أخرجت الأرض ففيه العشر أو نصف العشر، وقاله أيضًا حفص بن غياث، عن أشعث، عن الحكم، وعن أبي بردة في الرطبة صدقة.

وعن الزُّهري: ما كان سوى القمح والشعير والنخل والعنب والسلت والزيتون فإني أرى أن يخرج صدقته رواه ابن المبارك عن يونس عن الزُّهري. وقال ابن بطال: وقول أبي حنيفة خلاف السنة والعلماء قال: وقد تناقض فيه؛ لأنه استعمل المجمل والمفسر في قوله ﷺ في الرقة ربع العشر مع قوله: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» ولم يستعمله في حديث الباب مع ما بعده وكان يلزمه القول به انتهى.

وتعقبه العيني: بأن قوله خلاف السنة باطل؛ لأنه احتج فيما ذهب إليه بحديث الباب كما مر والذي ذهب إليه ابن بطال خلاف القرآن؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ بعمومه يتناول القليل والكثير.

وإن قوله خلاف العلماء أيضًا باطل؛ لأن قول أبي حنيفة هو قول من ذكروا أنفًا فكيف يترك الأدب ويقول خلاف العلماء، وأن قوله وقد تناقض غير صحيح؛ لأن من نقل ذلك من أصحابه لم يقل أحد منهم أنه استعمل المجمل والمفسر وأصحابه أدري بما قاله وبما ذهب إليه، ولما نقل صاحب التوضيح ما قاله ابن بطال أظهر النشاط بذلك، وقال وفي حديث جابر رضي الله عنه لا زكاة في شيء من الحرث حتى يبلغ خمسة أوسق فإذا بلغها ففيه الزكاة ذكرها ابن التين، وقال: هي زيادة من ثقة قبلت، وفي مسلم من حديث جابر رضي الله عنه وليس فيما دون خمسة أوساق من التمر صدقة، وفي رواية له من حديث أبي سعيد رضي الله عنه ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة وفي رواية ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوساق انتهى.

وقد ذكر أن المراد من الصدقة في هذه الأحاديث زكاة التجارة ونحن نقول

به حينئذ.

وقال النَّوَوِيُّ: لا خلاف بين المسلمين أنه لا زكاة فيما دون خمسة أوسق إلا ما قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وبعض السلف: إنه تجب الزَّكَاةُ في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة هذا.

وقال العيني: ليت شعري كيف تلفظ بهذا الكلام السميع مع شهرته بالزهد والروع والعجب كل العجب أن يقول هذا مع اطلاعه على مستنداته من الكتاب والسنة.

والقول الثاني: يجب فيما له ثمرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق، وهو قول أبي يوسف ومحمد، ولا يجب في الخضراوات ولا في البطيخ والخيار والقثاء.

ونص مُحَمَّدٌ على أنه لا عشر في السفرجل، ولا في التين والتفاح والكمثرى والخوخ والمشمش والإجاص، وفي الينابيع ويجب في كل ثمرة تبقى سنة، كالجوز واللوز والبندق والفسق.

وفي المبسوط: وواجبًا في الجوز واللوز، وفي الفستق على قول أبي يوسف، وعلى قول مُحَمَّدٍ لا يجب.

وفي المرغيناني عن مُحَمَّدٍ: أنه لا عشر في التين والنبق والتوت والموز والخرنوب، وعنه يجب في التين.

قَالَ الكرخي: هو الصحيح عنه، ولا في الأهليلجة وسائر الأدوية والسدر والأشنان، ويجب فيما يجيء منه ما يبقى سنة، كالعنب والرطب.

وعن مُحَمَّدٍ: إن كان العنب لا يجيء منه الزبيب لوقته لا يجب فيه العشر، ولا يجب في السعتر والصنوبر والحلبة.

وعن أبي يوسف: أنه وجب في الحناء. وقال مُحَمَّدٌ: لا يجب فيه كالرياحين. وعن مُحَمَّدٍ روايتان في الثوم والبصل، ولا شيء في بذر البطيخ والقثاء والخيار والرطبة وكل بزر لا يصلح إلا للزراعة ذكره القدوري. ويجب في بزر القنب دون عيدانه.

ويجب في الكمون والكراويا والخردل؛ لأن ذلك من جملة الحبوب. وفي المحيط: ولا عشر فيما هو تابع للأرض كالنخل والأشجار وأصله في

كل شيء في بيع الأرض تبعًا فهو كالجزة منها ولا شيء فيه وما لا يدخل إلا بالشرط يجب فيه كالثمار والحبوب.

القول الثالث : يجب فيما يدخر ويقتات كالحنطة والشعير والدخن والذرة والأرز والعدس والحمص والبقلاء والجلبان والماش واللوبيا ونحوها ، وهو قول الشافعيّ.

وفي شرح الترمذيّ أطلق القول في وجوب الزكاة في كل شيء يجري فيه الوسق والصاع ولا شك أنه أراد مما يزرع ويستنبت وإلا فالملح يجري فيه الوسق والصاع ولا زكاة فيه.

وإنما اختلف العلماء في أشياء مما يستنبت فمذهب الشافعيّ كما اتفق عليه الأصحاب أن يكون قوتًا في حال الاختيار وأن يكون من جنس ما ينبت الآدميون. وشرط العراقيون أن يذخر ويلبس قال الرافعي لا حاجة إليهما ؛ لأنهما لازمان لكل مقتات مستنبت وهو الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والأرز والجاورس بالجيم وفتح الواو وفسر بأنه حب صغار من جنس الذرة ، وكذلك القطنية بكسر القاف وجمعها القطاني وهي العدس والحمص والماش والبقلاء وهو الفول واللوبيا والهرطمان وهو الجلبان ، ويقال له الخلر بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام وفتحها وآخره راء لأنها تصلح للاقتيات وتدخر للأكل ، واحترز الأصحاب بقولهم في حال الاختيار عن الحنظل وعن القث وبه مثله الشافعيّ وفسره المزني وغيره بحب الغاسول وهو الأشنان وسائر بزور البراري.

قالوا : لا تجب الزكاة في الثفاء وهو حب الرشاد ، ولا في الترمس والسّمسم والكمون والكرامية والكزبرة وبزر القطونا وبزر الكتان وبزر الفجل وما أشبه ذلك من البزورات ، ولا شيء في هذه عندنا بلا خلاف ، وإن جرى فيه الكيل بالصاع ونحوه إلا ما حكاه العراقيون في الترمس قولاً قديماً في وجوب الزكاة فيه وإلا ما حكاه الرافعي عن ابن كج من حكاية قول قديم في بزر الفجل.

ولا زكاة عند الشافعيّ في التين والتفاح والسفرجل والرمان والخوخ والجوز واللوز والموز وسائر الثمار سوى الرطب والعنب.

ولا في الزيتون في الجديد وفي الورس في الجديد وأوجبها في القديم من

غير شرط النصاب في قليله وكثيره، ولا يجب في الترمس في الجديد.

القول الرابع: قول مالك مثل قول الشَّافِعِيِّ، وزاد عليه وجوب العشر في الترمس والسَّمْسَم والزيتون. وأوجب المالكية في غير رواية ابن القاسم في بزر الكتان وبزر الثلج؛ لعموم نفعها بمصر والعراق مع أنه لا يؤكل بزرهما.

القول الخامس: قول أحمد فيما له البقاء واليبس، والكيل من الحبوب والثمار سواء كان قوتًا كالحنطة والشعير والسلت، وهو نوع من الشعير، وفي المغرب شعير لا قشر له يكون بالغور والحجاز، والأرز والدخن والعلس وهو نوع من الحنطة يزعم أهله أنه إذا خرج من قشره لا يبقى بقاء غيره من الحنطة، ويكون منه حبتان وثلاث في كمام واحد وهو طعام أهل صنعاء، وفي المغرب هو بفتحيتين حبة سوداء إذا أحذب الناس خلطوها وأكلوها.

وقال ابن القاسم المالكي: ليس هو من نوع الحنطة ويجب في الأرز والذرة وفي القطنيات كالعَدَس والبقلاء والحمص والماش، وفي الأبازيز كالكزبرة والكمون والكرويا وفي البزور كبزر الكتان والقثاء والخيار ونحوها وفي البقول كالرشاد والفجل، وفي القرطم والترمس والسَّمْسَم. ويجب عنده في التمر والزبيب واللوز والبندق والفسق دون الجوز والتين والمشمش والتفاح والكمثرى والخوخ والإجاص، ودون القثاء والخيار والبادنجان واللفت والجزر.

ولا يجب في ورق السدر والخطمي والأشنان والآس ولا في ثمر ذلك.

ولا في الأزهار كالزعفران والعصفر ولا في القطن.

القول السادس: يجب في الحبوب والبقول والثمار، وهو قول حماد بن سليمان شيخ أبي حنيفة.

القول السابع: ليس في شيء من الزرع زكاة، إلا في التمر والزبيب والحنطة والشعير، حكاه العبدري عن الثَّوْرِيِّ وابن أبي ليلى، وحكاه ابن العربي عن الأوزاعي وزاد الزيتون.

القول الثامن: يؤخذ من الخضراوات إذا بلغت مائتي درهم، وهو قول الحسن والزهري.

57 - باب: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ

1484 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا أَقَلُّ

القول التاسع: أن ما يوسق يجب في خمسة أوسق منه، وما لا يوسق يجب في قليله وكثيره، وهو قول داود الظاهري وأصحابه.

57 - باب: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ

(باب) بالتنوين (لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) من المقتات في حال الاختيار، وقد مر تفصيله في الباب السابق.

(صَدَقَةٌ) والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد رطل وثلث بالبغدادي، فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي، والأصح اعتبار الكيل لا الوزن إذا اختلفا. وإنما قدرها بالوزن استظهاراً، وقال القمولي: وقدر النصاب بأردب مصر ستة أراذب وربع بجعل القدحين صاعاً، كزكاة الفطر، وكفارة اليمين، وقال السبكي: خمسة أراذب ونصف وثلث قال القسطلاني فقد اعتبر القدح المصري بالمد الذي حررت، فوسع مُدين وسبعاً تقريباً، فالصاع قدحان إلا سبعي مُد، وكل خمسة عشر سبعة أقداح، وكل خمسة عشر صاعاً ويبة ونصف وربع، فثلاثون صاعاً ثلاث وبيات ونصف، فثلاثمائة صاع خمسة وثلثون ويبة، وهي خمسة أراذب ونصف وثلث، فالنصاب على قوله خمسمائة وستون قدحاً، وعلى قول القمولي ستمائة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنِي يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ فِيْمَا أَقَلُّ) كلمة ما زائدة، وأقل مجرور بنفي بالفتحة؛ لأنه لا ينصرف بدليل قوله بعد ولا في أقل.

وقيده بعضهم بالرفع، فتكون ما موصولة حذف صدر صلتها، وهو أي: فيما هو أقل، وجاز الحذف لطول الصلة بذلك.

مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ الذُّودِ صَدَقَّةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَّةً». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةً» وَيُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْعِلْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ أَوْ يَنْتَوَا⁽¹⁾.

(مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ الذُّودِ صَدَقَّةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسِ أَوْاقٍ) بغير ياء كجوارٍ، وفي رواية: خمسة أواقٍ، بالتاء في خمسة، وبالياء المشددة في أواقٍ (مِنْ الْوَرِقِ) بكسر الراء وسكونها أي: الفضة (صَدَقَّةً) وقد مر الحديث في باب ما أَدَّى زكاته فليس بكنز.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ: (هَذَا) الحديث وهو حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تَفْسِيرُ) الحديث (الْأَوَّلِ) أي: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا السابق في الباب الذي قبله.

(إِذَا) بِألف بعد الذال، كذا في الفرع، وقال القسطلاني: وكذا وقع في جميع ما وقفت عليه من الأصول المعتمدة إذا بِألف بعد المعجمة، ولعلها سبق قلم إذ المراد معنى إذ التعليلية، ولم أطلع على أن إذا يجيء بمعنى: إذ التعليلية بعد الفحص التام.

(قَالَ) في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةً»، لكونه لم يبين في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قدر النصاب.

(وَيُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْعِلْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ) بسكون الموحدة، ويروى بفتحها (أَوْ يَنْتَوَا) وسقط قوله: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إلخ في رواية أبي ذر وابن عساكر.

ثم إنه يرد عليه ما بينه أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ من استدلاله بعموم حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو من أهل العلم والمجاهدين الكبار، وقد بين هذا فينبغي أن يؤخذ به، والمكابرة مطروحة، قاله العيني، وما قاله ابن بطال من أن

الأوسق الخمسة هي المقدار المأخوذ منه، وأوجب أبو حنيفة في قليل ما يخرج من الأرض وكثيره، فخالف الإجماع، وأوجب أيضًا في البقول والرياحين وما لا يوسق، كالرمان، والجمهور على خلافه. ففيه أنه متعقب بما قاله العيني من أنه ليت شعري كيف يتلفظ بهذا الكلام ومن أين الإجماع حتى خالفه أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد ذكر عن جماعة أنهم ذهبوا إلى ما قاله أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ.

وأما إيجابه في البقول فبعموم حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في الباب السابق، وبعموم حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْغَيْمُ الْعَشْرَ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفَ الْعَشْرِ» رواه مسلم والنسائي وأبو داود وأحمد، وبعموم قوله تَعَالَى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ فدل عموم الآية والأحاديث على الوجوب في جميع ما أخرجته الأرض من غير قيد وإخراج لبعض الخارج عن الوجوب وإخلائه عن حقوق الفقراء وقد مر أن إجراء العام على عمومه أولى من تخصيصه ما لم يؤد إليه دليل يقتضيه والتحقيق في هذا المقام أنه إذا ورد حديثان عام وخاص فإن علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص كمن يقول لعبده لا تعط لأحد شيئًا ثم يقول له أعط زيدًا درهمًا فإن هذا ناسخ للأول، وإذا لم يعلم فالعام يجعل آخرًا احتياطًا وهنا لم يعلم التاريخ فيجعل العام آخرًا احتياطًا.

على أن النبي ﷺ نفى الصدقة ولم ينف العشر وقد كان في المال صدقات نسختها آية الزكاة والعشر ليس بصدقة مطلقة إذ فيه معنى المؤونة حتى وجب في أرض الوقف ولا يجب الزكاة في الوقف وقد سبق أن المراد بالصدقة المذكورة المنفية في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هي زكاة التجار وهي عندنا كذلك أيضًا هذا.

وقال ابن العربي في عارضة الأحوزي: وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ دليلًا وأحوطها للمساكين وأولاهها قيامًا بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث.

وقد رام الجويني أن يخرج عموم الحديث من يدي أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ

بأن قَالَ إِنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَأْتِ لِلْعُمُومِ وَإِنَّمَا جَاءَ لِتَفْضِيلِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا تَقُلْ مُؤَوَّنَتُهُ وَتَكْثُرُ وَأَبْدَأُ فِي ذَلِكَ وَأَعَادُ وَلَيْسَ بِمَمْتَنَعٍ أَنْ يَقْتَضِيَ الْحَدِيثُ الْوَجْهَيْنِ الْعُمُومَ وَالتَّفْضِيلَ وَذَلِكَ أَكْمَلُ فِي الدَّلِيلِ وَأَصَحُّ فِي التَّأْوِيلِ انْتَهَى.

وقال القرافي في الذخيرة المالكية: والظاهر أن نقله من كلام الجويني أن الكلام إذا سيق لمعنى لا يحتج في غيره، وهذه قاعدة أصولية، ف قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» لا يستدل به على جواز الماء المستعمل؛ لأنه لم يرد إلا لبيان حصر الوجوب للغسل فيه.

فكذا قوله: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعَشْرَ» ورد لبيان الجزء الواجب، لا لبيان محل الوجوب، فلا يستدل به عليه. انتهى.

وقال العيني: اشتمل النص على جملتين شرط وجزاء، فالشرط لعموم محل الواجب، وإلغاء عمومها باطل، والجزاء لبيان مقدار الواجب، ونظيره قوله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» فالشرط لبيان سبب استحقاق القاتل وعموم من فعل ذلك والجزاء لبيان ما يستحقه، وهو سلب المقتول، فلا يجوز إبطال مدلول الشرط كما لا يجوز إبطال مدلول الجزاء. وليس هذا نظير ما استشهد به القرافي كما لا يخفى.

وقد يساق الكلام لأمر وله تعلق بغيره وإيماء إليه، ألا يرى إلى قوله تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ﴾ [البقرة: 233] سيقت الآية لبيان وجوب نفقة المطلقات وكسوتهن إذا أرضعن أولادهن، وفيه: إشارة إلى أن للأب تأويلاً في نفس الولد وماله حتى لا يستوجب العقوبة بوطء جاريته ولا بسببه ذكره السرخسي في أصوله.

وقاعدة القرافي هذه إن صحت بطلت عليه قاعدة مذهبه؛ لأن قوله ﷺ: «لَا صَدَقَةٌ فِي حُبٍّ وَلَا تَمَرٍ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ» سيق لبيان تقدير النصاب ونفي الوجوب عما دون الخمس الأوسق، فلا يدل حينئذ على عموم الحب والتمر، وقد قَالَ: هو عام في الحبوب والثمار، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

57 - بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ

عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ؟

1485 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

57 - بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ

عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ؟

(بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ) بكسر الصاد المهملة، وهو الجُذاذ والقطاف، وزناً ومعنى، وصِرَامُ النخل: أوان إدراكه، وأُصْرَمَ حان صِرَامُهُ، والصُّرَامَةُ ما صرم في النخل، ونخلٌ صَرِيمٌ ومَصْرُومٌ، وفي المغيث: قد يكون الصرام النخل؛ لأنه يصرم، أي: يجتنى تمره، والصُّرَامُ التمر بعينه أيضاً؛ لأنه يصرم فسمي بالمصدر.

وقال الإسماعيلي: قوله: عند صرام النخل، يريد بعد أن يصير تمراً؛ لأنه يصرم النخل وهو رطب، فيتمر في المبرد، ولكن ذاك لا يتناول فحسن أن ينسب إليه الصرام في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا نَحْنُ حَقَّهٖ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، فإن المراد بعد أن يidas وينقَى.

(و) بَابُ (هَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ) على البناء للمفعول، أي: هل يترك ولي الصبي (فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ) بنصب يمس جواب الاستفهام، ويروى بالرفع، وإنما لم يجزم بالحكم لاحتمال أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحل له تناول الصدقة.

وقد مرت الإشارة إلى أن المراد هل يخاطب ولي الصبي بتأديبه إذا أخذ شيئاً لا يجوز أخذه، وإلا فالصبي لا يخاطب.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ) بسكون السين المهملة، وحكى الغساني الأزدي بالزاي بدل السين المعروف بابن التل بفتح المثناة الفوقية وتشديد اللام، مات سنة خمس ومائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَبُو جَعْفَرِ الْكُوفِيِّ مات سنة مائتين، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) بفتح الطاء وسكون الهاء، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف المثناة التحتية، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ.....»

يُؤْتَى بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ) أي: عند جذاهه كما تقدم.
(فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ، وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ) بالموحدة في الأول وبكلمة من في الثاني، قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: في الأول ذكر المجيء به، وفي الثاني المجيء منه، وهما متلازمان وإن تغايرًا مفهوماً.

(حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ) بفتح الكاف وسكون الواو معروف، وأصله القطعة العظيمة من الشيء، والمراد به ما اجتمع من التمر كالصرمة. وقال الجوهري: كومت كومة بالضم إذا جمعت قطعة من تراب ورفعت رأسها، ويروى: كوماً بضم الكاف أيضاً وانتصابه على أنه خبر يصير، أي: حتى يصير التمر عنده كوماً، وقوله: من تمر للبيان، ويروى كوم بالرفع على أن يصير تامة لا يحتاج إلى خبر.

(فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ) ابنا فاطمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وعنها (يُلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا) وهو الحسن بفتح الحاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما سيأتي بعد بابين من رواية شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ بلفظ الحسن مكبراً.

(تَمْرَةً، فَجَعَلَهَا) ذكر الضمير باعتبار المأخوذ، وفي رواية الكشميهني: فجعلها أي: التمرة على الأصل (فِي فِيهِ⁽¹⁾)، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ ﷺ: (أَمَّا عَلِمْتَ) بهمزة الاستفهام، وفي نسخة: ما علمت بحذفها مقدرة، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وقد كثر حذف الهمزة إذا كان المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها.

(أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ) وزاد أبو ذر في روايته: ﷺ، آل النَّبِيِّ ﷺ) بنو هاشم خاصة عند أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ، وعند الشافعية هم بنو هاشم وبنو عبد المطلب، وبه قَالَ بعض المالكية، قَالَ الْقَاضِي: وقال بعض العلماء: هم قريش كلها، وبنو هاشم

لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ»⁽¹⁾.

هم: آل علي، وآل العباس، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل الحارث ابن عبد المطلب، وهاشم هو ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، فافهم.

قالت المالكية: بنو هاشم آل، وما فوق غالب ليس بآل، وفيما بينهما قولان وقال أصبغ: هم عترته الأقربون الذين ناداهم حين أنزل الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: 214] وهم: آل عبد المطلب، وهاشم، وعبد مناف، وقصي، وغالب.

وقال ابن حبيب: لا يدخل في آله من كان فوق بني هاشم من بني عبد مناف، أو من قصي، أو غيرهما، وكذا فسر ابن الماجشون ومطرف، وحكاه الطحاوي عن أبي حنيفة.

وعلى قول أصبغ لا يأخذها الخلفاء الثلاثة الأول، ولا عبد الرحمن، ولا سعد بن أبي وقاص، ولا طلحة، ولا الزبير، ولا سعد، ولا أبو عبيدة، وقال: الأصح عندنا إلحاق موالهم بهم، وبه قال الكوفيون والثوري.

وعند المالكية قولان لابن القاسم وأصبغ، قال أصبغ: احتججت على ابن القاسم بالحديث مولى القوم منهم، فقال: قد جاء حديث آخر ابن أخت القوم منهم، فذلك حديث المولى، وإنما تفسير مولى القوم منهم في البر كما في حديث: «أنت ومالك لأبيك» أي: في البر، لا في القضاء واللزوم، ونقل ابن بطال عن مالك والشافعي وابن القاسم الحل، وما حكاه عن الشافعي غريب.

(لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ) بلام التعريف. وفي رواية: صدقة بالتنكير. وفيه أن الصدقة لا تحل لآل مُحَمَّد ﷺ، وفي الذخيرة للقرافي: الصدقة محرمة على رسول الله ﷺ إجماعاً، وفي المغني: الظاهر أن الصدقة فرضها ونفلها كانت محرمة على رسول الله ﷺ، وقال ابن شداد في أحكامه: اختلف الناس في تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ.

(1) طرفاه 1491، 3072 - تحفة 14358.

أخرجه مسلم في الزكاة باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله. رقم 1069.

وذكر ابن تيمية في الصدقة على رسول الله ﷺ وجهين ، وللشافعي قولين ، قَالَ : وإنما تركها تنزهًا ، وعن أحمد : حل صدقة التطوع له .

وفي نهاية المطلب : يحرم فرضها ونفلها على رسول الله ﷺ ، والأئمة على تحريمها على قرابته ﷺ . وقال الأبهرى المالكي : يحل لهم فرضها ونفلها . وهو رواية عن أبي حنيفة .

وقال الاصطخري : إن منعوا الخمس ، جاز صرف الزكاة إليهم .

وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أن زكاة بني هاشم تحل لبني هاشم ، ولا يحل ذلك لهم من غيرهم .

وفي الينابيع : يجوز للهاشمي أن يدفع زكاته للهاشمي عند أبي حنيفة ولا يجوز عند أبي يوسف .

وفي جوامع الفقه يكره للهاشمي عند أبي يوسف خلافًا لمحمد ، وروى أبو عصمة عن أبي حنيفة جواز دفعها إلى الهاشمي في زمانه قَالَ الطحاوي هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة .

وفي المبسوط : يجوز دفع صدقة التطوع والأوقاف إلى بني هاشم يروى عن أبي يوسف ومحمد في النواذر .

وفي شرح مختصر الكرخي والإسبيجابي : والمفيد إذا سموا في الوقف .

وقال الكرخي : إذا أطلق الوقف لا يجوز ؛ لأن حكمهم حكم الأغنياء .

وفي شرح القدوري : الصدقة الواجبة كالزكاة والعشر والندور والكفارات لا تجوز لهم ، وأما الصدقة على وجه الصلة والتطوع فلا بأس ، وجوز بعض المالكية صدقة التطوع لهم ، وعن أحمد روايتان ، وعن الشافعية فيها وجهان .

وفي الندور خلاف عندهم ذكر ذلك إمام الحرمين في النهاية .

قَالَ في التوضيح شرح الصحيح : وفي الحديث : دلالة واضحة على تحريم الصدقة على آلِه ﷺ . وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ .

وللمالكية في إعطائهم من الصدقة أربعة أقوال :

الجواز والمنع .

ثالثهم : يعطون من التطوع دون الواجب.

رابعها : عكسه ؛ لأن المنة قد تقع فيها والمنع أولاها.

وقال الطبري في مقالة أبي يوسف : لا القياس أصاب ولا الخبر اتبع وذلك أن كل صدقة وزكاة أو ساخ الناس وغسالة ذنوب من أخذت منه هاشمياً أو مطلبياً ولم يفرق الله ورسوله بين شيء منها بافتراق حال المأخوذ ذلك منه قَالَ وصاحبه يعني : أبا حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أَشَدَّ قَوْلًا منه ؛ لأنه لزم ظاهر التنزيل وهو : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ الآية وأنكر الأخبار الواردة بتحريمها على بني هاشم فلا ظاهر التنزيل لزموا ولا بالخبر قالوا انتهى.

وتعقبه العيني رَحِمَهُ اللهُ : بأن هذا كلام صادر من غير روية ناشئ عن تعصب باطل فأبو يوسف رَحِمَهُ اللهُ من أعرف الناس بموارد التنزيل وأعلمهم بتأويل الأخبار ومداركها ، وهذا الطحاوي الذي من أكبر أئمة الحديث وأدري الناس بمذهب أبي حنيفة وأقوال صاحبيه نقل عن أبي يوسف أن التطوع يحرم على بني هاشم فإذا كان التطوع حراماً فالفرض أشد حرمة ، ثم إنكار الطبري على صاحب أبي يوسف الذي هو الإمام أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَشَدَّ شناعة وأقبح إشاعة حيث يقول إنه أنكر الأخبار الواردة بتحريمها ففي أي موضوع ذكر عن هذا على هذه الصيغة والمنقول عن أنه لا يذهب إلى القياس إلا عند عدم النص من الشارع فعادة هؤلاء المتعصبين أن ينسبوا رواية سقيمة أو شاذة إلى إمام من الأئمة الثلاثة ثم ينكروا عليه بذلك ولا يحل نسبته إلى أحد منهم هذا ، وفي الحديث أَيُّضًا : دفع الصدقات إلى السلطان.

وفيه أَيُّضًا : السنة أخذ صدقة التمر عند جذاه وقد قال تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ فإن أخرجها عند محلها فسرقت قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ومالك يجزئ عنه وهو قول الحسن.

وقال الزُّهْرِيُّ والثوري وأحمد : هو ضامن لها حتى يضعها مواضعها.

وقال الشَّافِعِيُّ : إن كان بقي له من ماله ما فيه الزَّكَاةُ يضمنها وأما إذا أخرج إخراجها حتى هلكت فقال أَبُو حَنِيفَةَ ومالك والشافعي : إذا أمكن الأداء بعد

حلول الحول وفرط حتى هلك المال فعليه الضمان.

وفيه أيضًا : أن المسجد قد ينتفع به في أمر جماعة المسلمين في غير الصَّلَاة ألا ترى أنه ﷺ جمع فيه الصدقات وجعله مخرجًا لها وكذلك أمر أن يوضع فيه مال البحرين حتى قسمه فيه وكذلك كان يقعد فيه للوفود والحكم بين الناس ومنه لعب الحبشة بالحرايب وتعلم المثاقفة وكل ذلك إذا كان شاملًا لجماعة المسلمين ، أما إذا كان العمل لخاصة نفسه فيكره مثل الخياطة ، وقد كره قوم التأديب فيه ورخص فيه آخرون .

وفيه : جواز دخول الأطفال فيه ولعبهم فيه بغير ما يسقط حرمة إذا كان الأطفال إذا نهوا انتهوا .

وفيه : أنه ينبغي أن يتجنب الأطفال مما يتجنب منه الكبار من المحرمات .
وفيه : أن الأطفال إذا نهوا عن الشيء يجب أن يعرفوا لأي شيء نهوا عنه ليكونوا على علم من الشريعة إذا جاءهم أو أن التكليف .

وفيه : أن لأولياء الصغار المعاتبة عليهم وتأديبهم والحيلولة بينهم وبين ما حرم الله على عباده ألا ترى أنه ﷺ استخرج التمرة من الصدقة من فم الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو طفل لا يلزمه الفرائض ولم يجز عليه الأقلام فبان كذلك أن الواجب على ولي الطفل والمعتوه إن رآه يتناول الخمر يشربها أو لحم خنزير يأكله أو مالا لغيره يتلفه أن يمنعه من فعله ويحول بينه وبين ذلك ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

تكميل:

وفي الباب أحاديث :

منها : حديث أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث رجلاً على الصدقة من بني مخزوم فقال لأبي رافع اصحبني فإنك تصيب منها فقال حتى آتي النبي ﷺ فأسأله فأتاه فسأله فقال مولى القوم من أنفسهم وإنّا لا تحل لنا الصدقة واسم أبي رافع إبراهيم أو أسلم أو ثابت وهو مولى النبي ﷺ ، واسم ابنه عبد الله كاتب علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . والمراد من الرجل هو أرقم بن أبي الأرقم القرشي المخزومي .

ومنها : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْهُ وَلَفْظُ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَخَذَ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي أَوْ فِي بَيْتِي فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا ثُمَّ أَحْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا.

ومنها : حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْحَوَرَاءِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَسُئِلَ مَا عَقَلْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى جَرِينٍ مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ فَأَخَذْتُ تَمْرَةً فَأَلْقَيْتُهَا فِي فَمِي فَأَخَذَهَا بِلُعَابِهَا فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ وَمَا عَلَيْكَ لَوْ تَرَكْتَهَا فَقَالَ : «إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

ومنها : حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ عَنْهُ قَالَ اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَرْقَمَ بْنَ أَبِي الْأَرْقَمِ عَلَى السَّعَايَةِ فَاسْتَتَبَعَ أَبَا رَافِعٍ فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ : «يَا أَبَا رَافِعٍ إِنْ الصَّدَقَةُ حَرَامٌ عَلَيَّ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ».

ومنها : حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَعْنِي : عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً تَحْتَ جَنْبِهِ فِي اللَّيْلِ فَأَكَلَهَا فَلَمْ يَنْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ فَقَالَ بَعْضُ نِسَائِهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَرَقْتَ الْبَارِحَةَ قَالَ : «إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً فَأَكَلْتُهَا وَكَانَ عِنْدَنَا تَمْرٌ مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ فَحَسِبْتُ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ».

ومنها : حديث عبد الرحمن بن علقمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ وَفَدٌ ثَقِيفٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُمْ هَدِيَّةٌ فَقَالَ : «أَهْدِيَةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟»، الْحَدِيثُ وَفِيهِ قَالُوا الْإِبِلَ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا مِنْهُمْ وَقَعَدَ مَعَهُمْ يَسْأَلُهُمْ وَيَسْأَلُونَهُ حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ مَعَ الْعَصْرِ.

ومنها : حديث معاوية بن حيدة رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَعْنِي : مَعَاوِيَةَ بْنَ حِيدَةَ الْقُرَشِيَّ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِشَيْءٍ سَأَلَهُ أَصْدَقَةٌ هِيَ أَمْ هَدِيَّةٌ فَإِنْ قَالُوا صَدَقَةٌ لَمْ يَأْكُلْ وَإِنْ قَالُوا هَدِيَّةً أَكَلَ.

ومنها : حديث عبد المطلب بن ربيعة رواه مسلم وأبو داود والتَّسَائِيَّ مطوَّلاً وفيه أن الصدقة لا تنبغي إنما هي أوساخ الناس ، وفي رواية إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحل لمحمد ولا لآل مُحَمَّد، الحديث.

ومنها : حديث أبي ليلي رواه الطبراني في الكبير عنه قَالَ دخل النَّبِيُّ ﷺ بيت الصدقة ومعه الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ تَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِيهِ فَأَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ إصبعه فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ ثُمَّ قَالَ : « إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ ».

ومنها : حديث بريرة بن الحبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد والتِّرْمِذِيُّ فِي الشَّمَائِلِ مِنْ رِوَايَةِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ جَاءَ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ بِمَائِدَةٍ عَلَيْهَا رَطْبٌ فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا هَذَا يَا سَلْمَانُ ؟ » قَالَ : صَدَقَةٌ عَلَيْكَ وَعَلَى أَصْحَابِكَ قَالَ : « اِرْفَعْهَا فَإِنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ ».

ومنها : حديث سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا رواه أحمد والحاكم في المستدرک من رواية أبي ذرَّة الكندي عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ فَسْأَلُهُ أَصْدَقَةً أَمْ هَدِيَّةً فَقَالَ هَدِيَّةٌ فَأَكَلَ ، اللفظ للحاكم وروى أحمد من رواية أبي الطفيل عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَقْبَلُ الْهَدِيَّةُ وَلَا يَقْبَلُ الصَّدَقَةُ ».

ومنها : حديث هرمز أو كيسان رواه الطحاوي عن عطاء بن السائب قَالَ : دخلت على أم كلثوم بنت علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَتْ إِنْ مَوْلَى لَنَا يَقَالَ لَهُ هَرْمَزٌ أَوْ كَيْسَانٌ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَرَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَانِي فَجِئْتُ فَقَالَ : « يَا فُلَانُ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ نَهَيْنَا أَنْ نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ ، وَإِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَلَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ ».

ومنها : حديث رشيد بضم الراء وفتح الشين المعجمة ابن مالك بن عميرة السعد التميمي الصحابي عداؤه في الكوفيين ويكنى بأبي عميرة بفتح العين وكسر الميم أَخْرَجَهُ الطحاوي عنه قَالَ : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَانِي بِطَبْقٍ عَلَيْهِ تَمْرٌ فَقَالَ : « أَصْدَقَةٌ أَمْ هَدِيَّةٌ ؟ » قَالُوا : بَلْ صَدَقَةٌ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيِ الْقَوْمِ وَالْحَسَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَعَفَّرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَخَذَ الصَّبِي تَمْرَةً فَجَعَلَهَا فِيهِ فَأَدْخَلَ النَّبِيُّ ﷺ

58 - باب: من بَاعَ ثِمَارَهُ، أو نَخْلَهُ، أو أَرْضَهُ،
أو زَرْعَهُ، وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ الصَّدَقَةُ،
فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ، أو بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ

إصبعه فجعل يترفق به فأخرجها فقذفها ثم قَالَ: «إِنْ آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ»
وقوله: يتعفر، أي: يتمرغ بالتراب؛ لأنه كَانَ صَغِيرًا يَلْعَبُ.

ومنها: حديث الحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه أحمد في مسنده
بسنده عن ربيعة بن شيبان قَالَ للحسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما تعقل عن
رسول الله ﷺ قَالَ صعدت غرفة فأخذت ثمرة فأكلتها في فِيٍّ قَالَ فقال النَّبِيُّ ﷺ:
«أَلْقِهَا فَإِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ».

وقد تقدم حديث الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نحو هذا وكلاهما في
رواية أبي الحوراء عنه وأبو الحوراء هو ربيعة بن شيبان.

قَالَ الشَّيْخُ زين الدين: الظاهر أنهما واقعتان لكل واحد واحد فالحسن مرَّ
على جرير تمر والحسين صعد غرفة فيها تمر الصدقة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

58 - باب: من بَاعَ ثِمَارَهُ، أو نَخْلَهُ، أو أَرْضَهُ،
أو زَرْعَهُ، وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ الصَّدَقَةُ،
فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ، أو بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ

(باب) بالتونين (من بَاعَ ثِمَارَهُ، أو) باع (نَخْلَهُ) التي عليها الثمار، (أو) باع
(أَرْضَهُ) التي عليها الزرع، (أو) باع (زَرْعَهُ) والحال أنه (قَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ
الصَّدَقَةُ) أي: الزَّكَاةَ وهو تعميم بعد تخصيص، لا يقال: لا يجب في نفس
النخل والأرض صدقة، فلم ذكرهما؛ لأن المراد النخل التي عليها الثمار، وكذا
الأرض التي عليها الزرع كما أشير إليه.

(فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ) أي: من غير ما ذكر.

(أو بَاعَ ثِمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ) يحتمل ثلاثة أنواع من البيع: بيع الثمرة
فقط، وبيع النخل فقط، وبيع الثمر مع النخل.

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَةَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا فَلَمْ يَحْظَرْ الْبَيْعُ بَعْدَ الصَّلاَحِ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يَخْصُصْ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِمَّنْ لَمْ تَجِبْ».

وكذا بيع الزرع مع الأرض أو بدونها أو العكس، وجواب من محذوف، أي: جاز بيعه فيها، وإنما جاز ذلك؛ لأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل أمراً جائزاً، فتعلقت الزكاة بذمته، فله أن يعطيه من غيره أو يخرج قيمته على رأي من يجيزه وأما إذا لم تجب فالأمر ظاهر، لكن عدم الوجوب لا يستقيم على قول أبي حنيفة رحمه الله كما تقدم، إذ عنده يجب في قليل ما أخرجته الأرض وكثيره، وظاهر سياق هذه الترجمة أن المؤلف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح، ولو وجبت فيها الزكاة بالخرص مثلاً لعموم قوله: حتى يبدو صلاحها، وهو أحد قولي العلماء.

والثاني: لا يجوز بيعها بعد الخرص؛ لتعلق حق المساكين بها، وهو أحد قولي الشافعي، كما سيجيء.

وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الصلاح وقبل الخرص، جمعا بين الحديثين وقال ابن بطال: غرض البخاري الرد على الشافعي حيث قال يمنع البيع بعد الصلاح حتى يؤدي الزكاة منها، فخالف إباحة النبي ﷺ له.

وقال الكرمانى: لا وجه للرد إذ من وجب عليه الزكاة ليس مالكا لقدر الواجب إذ المستحق شريك له بقدره ولا تبيعوا خطاباً للملاك إذ ليس للشخص التصرف في مال الغير إلا بإذنه فلا يصح البيع إلا فيما دون الواجب ثم إن المفهوم لا عموم له فلا يلزم كون كل ثمرة بدا صلاحها جائز البيع لجواز أن يكون وجوب الزكاة مانعاً.

(و) باب (قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ) وسيأتي موصولاً إن شاء الله تعالى قريباً.

(لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَةَ) يعني: بدون النخل (حَتَّى يَبْدُوَ) أي: يظهر (صَلاَحُهَا) وإنما قدر هكذا لجواز بيعها قبل بدو الصلاح معها إجماعاً قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(فَلَمْ يَحْظَرْ) بضم الظاء المعجمة من الحظر، وهو المنع والتحريم، أي: لم يمنع النبي ﷺ (الْبَيْعَ بَعْدَ) بدو (الصَّلاَحِ عَلَى أَحَدٍ) سواء وجبت عليه الزكاة أو لا، وأشار إليه بقوله: (وَلَمْ يَخْصُصْ) ﷺ (مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِمَّنْ لَمْ تَجِبْ) عليه، وبهذا رد البخاري على الشافعي في أحد قوليه إن البيع فاسد؛

1486 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا، وَكَانَ

لأنه باع ما يملك وما لا يملك، وهو نصيب المساكين، ففسدت الصفقة وهذا إذا لم يضمّن الخارص المالك التمر، فلو ضمّنه بصريح اللفظ كأن يقول: ضمنتك نصاب المستحقين من الرطب بكذا تمرًا، وقبل المالك ذلك التضمين جاز له التصرف بالبيع والأكل وغيرهما إذ بالتضمين انتقل الحق إلى ذمته، ولا يكفي الخرص بل لا بدّ من تصريح الخارص بتضمين المالك فإن انتفى الخارص أو التضمين أو القبول لم ينفذ تصرف المالك في الكل بل فيما عدا الواجب شائعًا لبقاء حق المستحقين في العين فلا يجوز له أكل شيء منه، واختلف العلماء في هذه المسألة، فقال مالك: من باع حائطه أو أرضه وفي ذلك زرع أو تمر قد بدا صلاحه وحل بيعه، فزكاة ذلك التمر على البائع، إلا أن يشترطها على المبتاع.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: المشتري بالخيار بين إنفاذ البيع ورده، والعشر مأخوذ من الثمرة؛ لأن سنة الساعي أن يأخذها من كل ثمرة يجدها، فوجب الرجوع على البائع بقدر ذلك، كالعيب الذي يرجع بقيمته.

وقال الشَّافِعِيُّ في أحد قوليهِ: إن البيع فاسد؛ لأنه باع ما يملك وما لا يملك، وهو نصيب المساكين ففسدت الصفقة.

واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي أنه إذا باع أصل الثمرة وفيها ثمر لم يبد صلاحه، أن البيع جائز، والزكاة على المشتري، لقوله تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: 141] وأما الذي ورد فيه النهي عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، فهو بيع الثمرة دون الأصل؛ لأنه يخشى عليها العاهة فيذهب مال المشتري من غير عوض، وإذا ابتاع رقبة الثمرة وكان فيها ثمر لم يبد صلاحها، فهو جائز؛ لأن البيع وقع على الرقبة فهذا هو الفرق بينهما.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) قَالَ: (سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يقول: (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ) بالواو من غير همز أي: يظهر (صَلاَحُهَا، وَكَانَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ»⁽¹⁾.

كما في مسلم حيث صرح فيه أن فاعله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فإنه قَالَ بعد أن روى حديثه من طريق شُعْبَةَ وزاد فقيل لابن عمر: ما صلاحه؟ قَالَ: تذهب عاهته، فحينئذ يكون قائله ابن دينار، وقيل: إن فاعله رسول الله ﷺ، فحينئذ يكون قائله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: «حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهُ») أي: آفته والتذكير باعتبار الثمر.

وفي رواية: عاهتها بالتأنيث، فالأمر ظاهر وأصل عاهته عوهة قلبت الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال عاه القوم وأعوهوا إذا أصابهم وثمارهم وماشيتهم عاهة ومادته عين وواو وهاء وذهاب عاهته أن يصير إلى الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة، كظهور النضج ومبادي الحلاوة وزوال العفوصة المفردة، وذلك بأن يتموه ويلين، أو يتلون بالاحمرار أو الاصفرار أو الاسوداد ونحوها، والمعنى الفارق بينهما أن الثمار بعد البدو تأمن من العاهات؛ لكبرها وغلظ نواها، بخلاف ما قبله لضعفها، فربما تلفت فلم يبق شيء في مقابلة الثمن، فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل.

وظاهره يمنع البيع مُطْلَقًا ويخرج منه البيع المشروط بالقطع للإجماع على جوازه، فيعمل به فيما عداه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة من جهة قوله ﷺ: «لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها وفيه جواز البيع من الثمرة التي وجبت زكاتها قبل أداء الزكاة ويتعين حينئذ أن يؤدي الزكاة من غيرها خلافاً لمن أفسد البيع وعن مالك الزكاة على البائع إلا أن يشترط على المشتري وبه قال الليث وأحمد وعلى البائع مطلقاً وبه قال الثوري والأوزاعي» والحديث أَخْرَجَهُ مسلم في البيوع.

وكذا أَخْرَجَهُ أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وهو من رباعيات البُخَارِيِّ.

1487 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا»⁽¹⁾.

1488 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ» قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ⁽²⁾.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (اللَّيْثُ) هو ابن سعد، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد أَيْضًا (خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة، (عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الراء والموحدة آخره مهملة، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا» والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ابن سعيد الثقفي، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ حُمَيْدٍ) بضم الحاء وهو الطويل، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ» بضم أوله وكسر الهاء.

(قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ) بفتح المثناة الفوقية وسكون المهملة وبعد الميم ألف ثم راء مشددة، وهو تفسير لقوله: حتى تزهي على سبيل التمثيل، والمعنى: حتى تتلون.

قَالَ ابن الأعرابي: يقال زها النخل إذا ظهرت ثمرته، وأزهى إذا احمر أو اصفر.

وفي القاموس: زها النخل طال كأزهى والبسر تلون. وقال الأصمعي: لا يقال: أزهى إنما يقال: زها.

وقال الخليل: زها إذا بدا صلاحه.

وقال ابن الأثير: منهم من أنكر يزهو.

(1) أطرافه 2189، 2196، 2381 - تحفة 2411.

(2) أطرافه 2195، 2197، 2198، 2208 - تحفة 733.

59 - باب: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا «نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشِّرَاءِ وَلَمْ يَنْهَ غَيْرَهُ».

1489 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ.....

وقال الْكُرْمَانِيُّ: الحديث الصحيح يبطل قول من أنكر الإزهاء، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْيُيُوعِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ أَيْضًا.

59 - باب: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يَشْتَرِي) الرجل (صَدَقَتُهُ؟) أي: الذي تصدق به، وجواب الاستفهام محذوف، وهو لا يشتري، وإنما حذف لأن فيه وجهين: لا يشتري أصلًا، ويشتري لكن يكره كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ)، و يروى: صدقته غيره، (لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا «نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشِّرَاءِ وَلَمْ يَنْهَ غَيْرَهُ» (يوضحه حديث بريرة: «هو لها صدقة، ولنا هدية» لأنه إذا كان هذا جائزًا مع خلوه من العوض فبالعوض أولى بالجواز.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير المصري، وقد تقدم ذكره، قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف مصغراً هو ابن خالد، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّهْرِيُّ، (عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ) أَبَاهُ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ) أَبَاهُ (عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ) أي: حمل عليه رجلاً، والمعنى أنه ملكه إياه ليغزو عليه، فلذلك ساغ له بيعه.

وقيل: كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد حبسه، وفي هذا الوجه إنما ساغ للرجل بيعه؛ لأنه حصل فيه هزال عجز لأجله عن اللحاق بالخيول، وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به.

فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْمَرَهُ فَقَالَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ» فَبَذَلَكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ، إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً»⁽¹⁾.

وقال ابن سعد: كان اسم هذا الفرس الورد، وكان لتميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال الحافظ العسقلاني: ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه.

(فِي سَبِيلِ اللَّهِ) والمراد جهة الغزو إذ المتبادر منه والجهاد وليس المراد أنه وقفه بدليل قوله: (فَوَجَدَهُ) أي: أصابه حال كونه (يُبَاعُ) على البناء للمفعول إذ لو وقفه لما صح أن يبتاعه فافهم.

(فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْمَرَهُ) أي: استشاره.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَا تَعُدْ) أي: ترجع (فِي صَدَقَتِكَ) واقطع طمعك منها، ولا ترغب فيها، وهذا أيضًا يدل على أنه لم يكن وقفًا؛ إذ لو كان وقفًا لما علله بالرجوع، كذا قيل، فتأمل.

(فَبَذَلَكَ) أي: فبسبب ذلك (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) أي: عبد الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) «لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ، إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً» كذا هو بحرف النفي في قوله: لا يترك، ويروى: يترك، ووجهه ظاهر. وأما وجه لا يترك فهو أن التترك بمعنى: التخلية، وكلمة في مقدرة، أي: لا يخلي الشخص من أن يبتاعه في حال من الأحوال، إلا حال جعله الصدقة أو لغرض من الأغراض، إلا لغرض الصدقة.

وقال القسطلاني: أي إذا اتفق له أن يشتري شَيْئًا مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ثانيًا، فكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها، لا لمن يردّها صدقة.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن تقدير الترجمة لا يشتري كما مر. وفي الحديث كراهية شراء الرجل صدقته.

وقال ابن بطال: كره أكثر العلماء شَرْيَ الرجل صدقته لحديث عمر

1490 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: حَمَلْتُ.....

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو قول مالك والكوفيين والشافعي، سواء كانت الصدقة فرضاً أو نفلاً، فإن اشترى أحد صدقته لم يفسخ بيعه، وأولى به التنزه عنها، وكذا قولهم فيما يخرج المكفر في كفارة اليمين.

وقال ابن المنذر: رخص في شري الصدقة الحسن وعكرمة وربيعه والأوزاعي، وقال ابن القصار: قَالَ قوم: لا يجوز لأحد أن يشتري صدقته ويفسخ البيع. ولم يذكر قائل ذلك، وكأنه يريد به أهل الظاهر، وأجمعوا على أن من تصدق بصدقة ثم ورثها أنها حلال له، وقد جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إني تصدقت على أُمِّي بجارية، وإنها ماتت، قَالَ: «وجب أجرك، ورد على الميراث».

وقال ابن التين: وشذت فرقة من أهل الظاهر، فكرهت أخذها بالميراث، ورواه من باب الرجوع في الصدقة، وهذا سهو؛ لأنها تدخل قهراً، وإنما كره شراها لثلاث يحاييه المصدق بها عليه، فيصير عائداً في بعض صدقته؛ لأن العادة أن الذي تصدق بها عليه يسامحه إذا باعها. ويقال: لا يكون الحبس إلا إذا أنفق عليه المحبس من ماله، فإذا خرج خارج إلى الغزو ودفعه إليه مع نفقته على أن يغزوه ويصرفه إليه، فيكون مَوْقُوفاً على مثل ذلك، فهذا لا يجوز بيعه إجماعاً، وأما إذا جعله في سبيل الله، وملكه الذي دفعه إليه، فهذا يجوز بيعه.

وقال جماعة من العلماء: كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يكره أن يشتري الرجل صدقته إذا خرجت من يد صاحبها إلى غيره، رواه الحسن، وقال به هو وابن سيرين.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الإمام، وسقط في رواية لفظ ابن أنس، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) العدوي المدني مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يروي، (عَنْ أَبِيهِ) أسلم يكنى أبا خالد، كان من سبي عين اليمن، ابتاعه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمكة سنة إحدى عشرة، مات وهو ابن أربع عشرة ومائة سنة.

(قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ)

عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِ، وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرْهِمْ،

رَجُلًا (عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أَي: جعلته حمولة من لم تكن له حمولة من المجاهدين مملّكه إياه، (فَأَضَاعَهُ) الرجل (الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ) بترك القيام عليه بالخدمة والعلف والسقي، وإرساله للرعي حتى صار كالشيء الهالك.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: أي لم يكن يعرف قدره، فكان يبيعه بالوكس. والأول هو الأوجه، وفي الرواية الأولى: فوجده يباع، (فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ وَظَنَنْتُ) وفي نسخة: وظننت بالفاء بدل الواو (أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ) عن ذلك، (فَقَالَ: لَا تَشْتَرِ) بحذف ضمير المفعول. وفي رواية: لا تشتريه بإثباته.

ويروى: لا تشتريه بإشباع كسرة الراء. وظاهر النهي التحريم، لكن الجمهور على أنه للتنزيه، فيكره لمن تصدق بشيء أو أَخْرَجَهُ في زكاة أو كفارة أو نذر أو نحو ذلك من القربات، أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يتهبه، أو يتملكه باختيار منه، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة وقد تقدم.

وقد سبق أيضًا أنه لو انتقل إلى ثالث، ثم اشتراه منه، فلا كراهة. وحكى الحافظ العراقي في شرح الترمذي كراهة شرائه في ثالث انتقل إليه من المتصدق به عليه عن بعضهم؛ لرجوعه فيما تركه لله، كما حرم على المهاجرين سكنى مكة بعد هجرتهم منها لله تَعَالَى، وأشار ﷺ إلى العلة في نهيه عن الابتياح بقوله: (وَلَا تُعْذُ فِي صَدَقَتِكَ) أي: بطريق الابتياح ولا غيره، فهو من عطف العام على الخاص كذا قيل فافهم⁽¹⁾.

(وَأِنْ أَعْطَاكَ بِدَرْهِمْ) متعلق بقوله: لا تشتري، أي: لا ترغب فيه البتة، ولا تنظر إلى رخصه، وانظر إلى أنه صدقتك وهو مبالغه في رخصه، وهو الحامل له على شرائه، وسمي شرائه برخص عودًا في الصدقة من حيث إن الغرض منها ثواب الآخرة، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة مع أن

(1) وجه الفهم أنه على هذا لا يظهر وجه إدخاله بين قوله لا تشتري وبين قوله وإن أعطاك بدرهم، وأما إذا خص بالعود بطريق الابتياح فيكون الأمر ظاهرًا.

فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»⁽¹⁾.

العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق، فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في المقدار الذي سومح فيه.

(فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ) الفاء للتعليل، والغرض من التشبيه

(1) قال الحافظ في الفتح: وسمي شراؤه برخص عوداً في الصدقة من حيث إن الغرض منها ثواب الآخرة فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سومح فيه، ثم أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان لتميم الداري فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر، ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه اهـ.

ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري بَوَّبَ على حديث الباب بترجمتين الأولى قوله: هل يشتري الرجل صدقته، والثانية بقوله: لا بأس أن يشتري صدقة غيره، قال الحافظ: قد يستدل له بقوله ﷺ في الحديث: «لا تعد»، وقوله: «العائد في صدقته» ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً. قلت: لا خلاف في جواز شراء الرجل صدقة غيره لقوله ﷺ في الحديث المشهور: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة» وفي أو لرجل اشتراها بماله، وقال العيني: وفي قوله ﷺ في حديث بريرة هو لها صدقة ولنا هدية فإذا كان هذا جائزاً بغير عوض فبالعوض أجوز، اهـ.

وأما الجزء الأول من الترجمة وهو قوله: هل يشتري الرجل الخ قال الحافظ: قال الزين ابن المنير: أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله: وظننت أنه يبيعه برخص، وكذا إطلاق الشارع العود عليه، بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها إليه بغير عوض، قال: وقصد بهذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة، ليس من جنس شراء الرجل صدقته، والفرق بينهما دقيق، وقال ابن المنذر: ليس لأن يتصدق ثم يشترها للنهي الثابت ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه، اهـ.

قلت: والأوجه عندي أن الإمام البخاري أشار بلفظ الاستفهام في الترجمة إذ الاختلاف مشهور في هذه المسألة كما بسط في الأوجز، وفيه: قال ابن الملك: ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرام لظاهر هذا الحديث، والأكثر على أنها كراهة تنزيه، لكون القبح فيه لغيره وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح للمتصدق في الثمن فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سومح فيه، قال النووي: نهى تنزيه لا تحريم فيكره لمن تصدق بشيء أن يشتريه ممن دفعه إليه أما إذا ورثه أو انتقل إلى ثالث ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة فيه، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم، قال الموفق: ليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه وهو قول الحسن وقتادة ومالك، وقال أصحاب مالك: إن اشتراها لم ينقض البيع، وقال الشافعي وغيره: يجوز لقول النبي ﷺ لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة، الحديث، ولنا ما روى عمر أنه قال حملت على =

تقبیح صورة ذلك الفعل، أي: كما يقبَح أن يقیء ثم یأکل، كذلك یقبَح أن یتصدق بشيء یجره إلى نفسه بوجه من الوجوه.

وفي رواية للشيخین: کالکلب یعود فی قیئه، فشبّه بأخس حیوان فی أحسن أحواله تصویریًا للتهجین، وتنفیرًا منه.

قَالَ فی المصابیح: وفي ذلك دلیل على المنع من الرجوع فی الصدقة؛ لما اشتمل علیه فی التنفیر الشدید من حیث إنه شبّه الراجع بالکلب، والمرجع فیہ بالقیء، والرجوع فی الصدقة برجع الكلب فی قیئه انتهى.

وجزم بعضهم بالحرمة، قَالَ قَتَادَة: لا نعلم أكل القيء إلا حرامًا، والصحيح أنه للتنزيه؛ لأن فعل الكلب لا یوصف بتحريم، إذ لا تكلیف علیه، فالمراد منه التنفیر فی العود بتشبیهه بهذا المستقذر، ففي الحديث كراهية الرجوع فی الهبة. وفضل الحمل فی سبیل الله، والإعانة على الغزو، وبكل شيء، ثم إن الخيل الضائع الضعیف المحمول علیه فی سبیل الله منع ابن الماجشون بیعه، وأجازه ابن القاسم ویضع ثمنه فی ذلك الوجه، وقال القاضي أبو مُحَمَّد: لا بأس أن یركب الفرس الذي جعله فی سبیل الله.

ثم هذا الحديث أَخْرَجَهُ المُولف فی الهبة، وفي الجهاد أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ مسلم فی الفرائض، والنَّسَائِي فِي الزَّكَاةِ، وابن ماجة فی الأحكام.

فرس، الحديث، وقال ابن بطال: كره أكثر العلماء شراء الرجل صدقته وهو قول مالك والكوفيين والشافعي، سواء كانت الصدقة فرضًا أو تطوعًا، فإن اشترى أحد صدقته لم یفسخ بیعه، وأولى به التنزه عنها، قال ابن المنذر: رخص فی شراء الصدقة الحسن وعكرمة وربیعة والأوزاعي، وقال ابن القصار: قال قوم: لا یجوز لأحد أن یشتري صدقته ویفسخ البیع، ولم یذكر قائل ذلك وكأنه یرید به أهل الظاهر، وأجمعوا أن من تصدق بصدقته ثم ورثها أنها حلال، قال ابن التین: وشذت فرقة من أهل الظاهر، فكرهت أخذها بالمیراث ورأوه من باب الرجوع فی الصدقة وهو سهو، لأنها تدخل قهرًا وإنما كره شراؤها لثلاث یحاییه المصدق بها علیه فیصیر عائدًا فی بعض صدقته، وقال الباجي: أجاز بعض العلماء شراء الرجل صدقته، وكرهه بعض فإن نزل عندنا لم نفسخه، وبهذا قال القاضي أبو محمد، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وقال الشيخ أبو إسحاق: یفسخ الشراء لنهي النبي علیه الصلاة والسلام، والقولان یتخرجان من المذهب، انتهى ما فی الأوجز ملخصًا.

60 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

1491 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْحِ كَيْحٍ» لِيَطْرَحَهَا،

60 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

(باب مَا يُذَكَّرُ) من الحرمة (فِي الصَّدَقَةِ) مطلقاً الفرض والتطوع (لِلنَّبِيِّ ﷺ) يعني: في حقه، وفي حق آلِهِ، وقد مر تفسير الآل فيما سبق.
وفي بعض النسخ: من الصدقة بكلمة من بدل في.
ويروى: وآله بعد قوله: لِلنَّبِيِّ ﷺ. إنما أبهم الحكم؛ لكونه مشهوراً غنياً عن البيان.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هو سبط رسول الله ﷺ، كان شبيهاً به ﷺ، وخرج من ماله كله مرتين، وكان يؤثر بنعل، ويمسك نعلًا، وكان غاية في الورع حتى ترك الدنيا والخلافة لله تَعَالَى، كان خليفة للمسلمين سبعة أشهر، فترك، وظهرت معجزة رسول الله ﷺ فيما قَالَ: «إِنْ ابْنِي هَذَا سِيدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَصْلَحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ». وفضائله لا تعد، ومناقبه لا تحدد، ولد سنة ثلاث، ومات سنة خمسٍ وفي رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: كنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمرًا من تمر الصدقة والحسن في حجره (أخرجه أحمد).

(تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ) وزاد أبو مسلم الكجي: فلم يفتن له النَّبِيُّ ﷺ حتى قام ولعابه يسيل، فضرب النَّبِيُّ ﷺ شذقه وفي رواية معمر فلما فرغ حمله على عاتقه فسأل لعابه فرفع رأسه فإذا تمره في فيه، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْحِ كَيْحٍ»؛ لِيَطْرَحَهَا) هو بفتح الكاف وكسرهما وتسكين الخاء المعجمة، مثقلًا ومخففًا، وبكسرهما منونة وغير منونة، فهي ست لغات، والثانية تأكيد للأولى، وهي كلمة يزر بها الصبيان عند مناولة ما لا ينبغي الإتيان به، وعند التقدر من شيء.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ: إِنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ. وَفِي التَّحْفَةِ: إِنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَصْوَاتِ، وَبِهِ قَطَعَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ عَلَى التَّسْهِيلِ.

وَقِيلَ: هِيَ عَرَبِيَّةٌ، وَقِيلَ: عَجْمِيَّةٌ. وَزَعَمَ الدَّائِدِيُّ أَنَّهَا مَعْرَبَةٌ.

وَأُورِدَهَا الْبُخَارِيُّ فِي بَابٍ مِنْ تَكْلِمٍ بِالْفَارْسِيَّةِ فِي آخِرِ الْجِهَادِ. وَالْمَعْنَى هُنَا: أَتْرَكَهَا، وَارْمَ بِهَا، وَزَادَ مُسْلِمٌ: اارْمَ بِهَا.

وَفِي رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ زِيَادٍ عَنْهُ: «فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ يَلُوكُ تَمْرَةً، فَحَرَكَ خَدَّهُ، وَقَالَ: أَلْقَهَا يَا بَنِي، أَلْقَهَا يَا بَنِي».

وَيَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: كَخْ كَخْ، بِأَنَّهُ كَلِمَةٌ أَوَّلًا بِهَذَا، فَلَمَّا تِمَادَى قَالَ لَهُ: كَخْ كَخْ إِيضًا إِلَى اسْتِقْرَازِ ذَلِكَ لَهُ.

وَيَحْتَمِلُ الْعَكْسَ، بِأَنَّهُ يَكُونُ كَلِمَةً أَوَّلًا بِذَلِكَ، فَلَمَّا تِمَادَى نَزَعَهَا مِنْ فِيهِ.

(ثُمَّ قَالَ ﷺ لَهُ: (أَمَا شَعَرْتُ) وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ فِي الْحَرْبِ أَمَّا تَعْرِفَ وَلَمْ يَسْلَمْ: أَمَّا عَلِمْتَ وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَقَالُ فِي الشَّيْءِ الْوَاضِحِ التَّحْرِيمِ وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَخَاطَبُ عَالِمًا بِهِ، أَيْ: كَيْفَ يَخْفَى عَلَيْكَ مَعَ ظَهْوَرِ تَحْرِيمِهِ، وَوَضُوحِ أَمْرِهِ، وَبِهَذَا أَبْلَغَ فِي الزَّجْرِ عَنْهُ مَنْ أَنْ يُقَالَ: لَا تَفْعَلْ.

(أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: «إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ»، وَفِي رِوَايَةِ مُعْمَرٍ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِأَلِ مُحَمَّدٍ»، وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ: «إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ».

وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِمْ أَنَّهَا مَطْهُرَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ وَالْأَمْوَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: 103] فَهِيَ كَغَسَالَةِ الْأَوْسَاخِ، وَآلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْزَهُونَ عَنْ أَوْسَاخِ النَّاسِ وَغَسَالَاتِهِمْ وَقَدْ ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الصَّدَقَةُ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّمَا أَنْ أَخَذَهَا مَذْلَةً، وَلَا يَلِيقُ بِهِمُ الذَّلُّ وَالْاِفْتِقَارُ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَهُمُ الْيَدُ الْعَلِيَا.

وَإِنَّمَا أَنَّهَا لَوْ أَخَذُوهَا، لَطَالَ لِسَانُ الْأَعْدَاءِ بِأَنَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ يَدْعُونَا إِلَى مَا يَدْعُونَا إِلَيْهِ؛ لِيَأْخُذَ أَمْوَالُنَا وَيُعْطِيَهَا لِأَهْلِ بَيْتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: 23] وَلِهَذَا أَمَرَ أَنْ تُصَرَّفَ إِلَى فَقَرَائِهِمْ فِي بِلَادِهِمْ.

61 - باب الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

فائدة:

واختلف في أنه هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهم أجمعين.

تنبيه:

قال الطحاوي: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الصدقة فرضاً أو نفلاً حلال لهم؛ لأنها كانت محرمة من جهة أن لهم الخمس من سهم ذوي القربى، فلما انقطع عنهم بموت رسول الله ﷺ حل بذلك لهم ما كان حراماً عليهم، وقال أصحابه: يحرم عليهم كلاهما، وقد تقدم التفصيل في ذلك.

61 - باب الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ

(باب الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: عتقائهن، قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: لم يترجم لأزواج النَّبِيِّ ﷺ ولا لموالي النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء.

وقد نقل ابن بطلال أنهم أي: الأزواج لا يدخلن في ذلك باتفاق الفقهاء وفيه نظر؛ فقد ذكر ابن قدامة أن الخلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ» قَالَ: وهذا يدل على تحريمها، وإسناده إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حسن، وَأَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة أَيْضًا وهذا لا يقدر فيما نقله ابن بطلال كما لا يخفى فافهم، وروى أصحاب السنن، وصححه الترمذي وابن حبان وغيره عن أبي رافع مَرْفُوعًا: «إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَإِنْ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وإليه ذهب أَبُو حَنِيفَةَ وأحمد وابن الماجشون المالكي، وهو الصحيح عند الشافعية، وقال غيرهم: يجوز لهم؛ لأنهم ليسوا منهم حقيقة، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخمس، ومنشأ الخلاف قوله: منهم، أو من أنفسهم، هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة، أو لا، قَالَ الْفَرَقَةُ الثَّانِيَّةُ: إنه لا يتناول جميع الأحكام، فلا دليل فيه

1492 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاءَ مَيْتَةٍ، أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ: قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا».

على تحريم الصدقة، لكنه ورد على سبب الصدقة، وقد اتفقوا على أنه لا يخرج السبب، وإن اختلفوا هل يخص به، أو لا، ويمكن أن يستدل لهم بحديث الباب؛ لأنه يدل على جوازها لموالي الأزواج، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل، فمواليهم أخرى بذلك.

وقال ابن المنير في الحاشية: إنما أورد البخاري هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل مواليهن في الخلاف، ولا يحرم عليهن الصدقة قولاً واحداً؛ لئلا يظن الظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في مواليهن، فبيّن أنه لا يطرد.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بضم العين المهملة وفتح الفاء وقد مر في باب من يرد الله به خيراً، قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله، (عَنْ يُونُسَ) أي: ابن يزيد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب الزُّهْرِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الأول، وتكبير الثاني، ابن عتبة بن مسعود، أحد الفقهاء السبعة، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاءَ مَيْتَةٍ، أُعْطِيَتْهَا) على البناء للمفعول.

وقوله (مَوْلَاةٌ) رفع على أنه نائب الفاعل، أي: عتيقة (لِمَيْمُونَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ولم تسم تلك المولاة (مِنَ الصَّدَقَةِ) متعلق بأعطيت، أو صفة لشاة، وهذا هو موضع الترجمة، فإن مولاة ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أعطيت صدقة، فلم ينكر عليها النَّبِيُّ ﷺ، فدل على أن موالي أزواجه ﷺ تحل لهم الصدقة مثلهن؛ لأنهن لسن في جملة الآل، نعم هي حرام على مواليه صلوات الله وسلامه عليه وموالي آله، وقد تقدم الكلام فيه.

(فَقَالَ) وفي رواية: قَالَ، بدون الفاء (النَّبِيُّ ﷺ): «هَلَا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ: قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا» اتفق معمر ومالك ويونس على قوله:

إنما حرم أكلها، إلا أن معمرًا قَالَ: لحمها. ولم يذكر واحد منهم زيادة دباج إهابها طهورها. وكان ابن عيينة يقول: لم أسمع أحدًا يقول: إنما حرم أكلها، إلا الزُّهْرِيُّ.

واتفق الزبيدي وعقيل وسليمان بن كثير والأوزاعي على ذكر الدباج في هذا الحديث عن الزُّهْرِيِّ. وكان ابن عيينة مرة يذكره، ومرة لا يذكره.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النيسابوري: لست أعتد في هذا الحديث على ابن عيينة لاضطرابه فيه. وأما ذكر الدباج فلا يوجد إلا عن يَحْيَى بن أيوب عن عقيل، ومن رواية بقية عن الزبيدي، ويحيى وبقية ليسا بالقويين، ولم يذكر مالك ولا يُؤنس الدباج، وهو الصحيح في حديث الزُّهْرِيِّ، وبه كان يفتي.

وأما من غير رواية الزُّهْرِيِّ، فصحيح محفوظ عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. واحتجت بحديث الباب جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين، على أن جلد الميتة يظهر بالدباج.

وممن قَالَ بذلك ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح والحسن والشعبي والنخعي وسالم وابن جبير وقتادة والضحاك ويحيى الأنصاري والليث والأوزاعي والثوري وعبد الله بن المبارك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه وإسحاق.

وفيه دليل على بطلان قول من قَالَ: إن الجلد في الميتة لا ينتفع به بعد الدباج. وبطل أيضًا قول منه قَالَ: إن جلد الميتة وإن لم يدبغ يستمتع به وينتفع به، وهو قول مروى عن ابْنِ شِهَابٍ، والليث بن سعد، وهو مشهور عنهما، على أنه قد روي عنهما خلافه، قَالَ معمر: وكان الزُّهْرِيُّ ينكر الدباج، ويقول: يستمتع به على كل حال، وقال أبو عبد الله المروزي: ما علمت أحدًا قَالَ ذلك قبل الزُّهْرِيِّ، وكان الزُّهْرِيُّ يذهب إلى ظاهر الحديث في قوله: إنما حرم أكلها.

وقال الطحاوي: قَالَ الليث: لا بأس ببيع جلود الميتة قبل الدباج؛ لأن النَّبِيَّ ﷺ أذن في الانتفاع بها، والبيع من الانتفاع.

وقال أبو جعفر: لم يحك عن أحد الفقهاء جواز بيع جلد الميتة قبل الدباج

إلا عن الليث، قَالَ أبو عمر: يعني بالفقهاء: أئمة الفتوى بالأمصار بعد التابعين؛ لأن ابن شهاب ذاك عنه صحيح. وقد ذكر ابن عبد الحكم عن مالك ما يشبه مذهب ابن شهاب في ذلك، قَالَ: من اشترى جلد ميتة فدبغه وقطعه نعالًا، فلا يبيعه حتى يبيس، فهذا يدل على أن مذهبه جواز بيع جلد الميتة قبل الدباغ وبعده.

وفي التوضيح: وجملة ما ذكر في دباغ جلود الميتة وطهارتها سبعة أقوال: أحدها: أنه يطهر به جميع جلود الميتة، إلا الكلب والخنزير، ظاهرًا وباطنًا، ويستعمل في اليابس والمائع، سواء كان مأكول اللحم أو غيره، وبه قَالَ علي، وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو مذهب الشَّافِعِيِّ.

ثانيها: لا يطهر منها شيء به، وروي ذلك عن جماعة من السلف، قيل: منهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعائشة رضي الله عنهم، وهي أشهر الروایتين عن أحمد، ورواية عن مالك.

ثالثها: يطهر به جلد مأكول اللحم دون غيره، وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور.

رابعها: يطهر جميعها إلا الخنزير، وهو مذهب أَبِي حَنِيفَةَ.

خامسها: يطهر الجميع، إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه، ويستعمل في الياابسات دون المائعات، ويصلى عليه لا فيه، وهو مشهور مذهب مالك فيما حكاه عنه أصحابه.

سادسها: يطهر الجميع والكلب والخنزير، ظاهرًا وباطنًا، وهو مذهب داود وأهل الظاهر، وحكي عن أبي يوسف.

سابعها: أنه ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ، ويجوز استعمالها في المائعات والياابسات، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْبَيْعِ، وفي الذبائح، والطهارة أيضًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي اللَّبَاسِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الذَّبَائِحِ.

هذا وروى مسلم من حديث عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن ميمونة

أخبرته أن داجنًا كانت لبعض أزواج النَّبِيِّ ﷺ، فماتت، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ألا أخذتم إهابها فاستمتعتم به».

وفي رواية أبي داود: مر النَّبِيُّ ﷺ برجال من قريش يجرون شاة، فقال: «لولا أخذتم إهابها، قالوا: إنها ميتة، قَالَ: يطهره الماء والقرظ».

وفي رواية لأحمد عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ماتت شاة لسودة بنت زمعة، فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ماتت فلاة تعني: الشاة، فقال: «لولا أخذتم مسكها، فقالت: نأخذ مسك شاة قد ماتت، فقال: إنكم لا تطعمونه تنتفعوا به، قَالَ: فأرسلت إليها فسلخت مسكها، فدبغته واتخذت منه قرية حتى تحرقت عندها»، وعند مسلم عنه مَرْفُوعًا: إذا دبغ الإهاب فقد طهر، وفي لفظ: طهور.

وعند ابن شاهين: سئل عن جلود الميتة، فقال: طهورها دباغها، وفي لفظ مرفوع: «استمتعوا بجلود الميتة إذا دبغت، نرابًا كان أو رمادًا، أو ملحًا، أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه».

قَالَ الدارقطني: وفي إسناده معروف بن حسان منكر الحديث. وفي كتاب ابن سعد: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَشْعَثِ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ألا نجعل لك فروا تلبسينه، فإنه أَدْفَأُ لَكَ، قالت: إني لأكره جلود الميتة، فقال: أنا أقوم عليه، ولا أجعله إلا ذكيًا، ففعله لها فكانت تلبسه. رواه معن ومطرف.

وروى أبو داود بسند جيد من حديث قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْجَوْنِ بْنِ قَتَادَةَ، عن سلمة بن المحبق: أن رسول الله ﷺ مر ببيت بفنائها قرية معلقة، فاستسقى، فقيل: إنها ميتة، فقال: «زكاة الأديم دباغه». وعن أحمد بسند جيد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كنا نصيب مع رسول الله ﷺ في مغانمنا من المشركين الأسقية والأوعية، فنقسمها وكلها ميتة.

وروى الدارقطني من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها ماتت لها شاة، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «أفلا انتفعتم بإهابها، فقالوا: إنها ميتة، فقال: إن دباغها يحل كما يحل الخمر». قَالَ: تفرد به الفرج بن فضالة وهو ضعيف.

فإن قيل: جاءت أحاديث تخالف الأحاديث المذكورة، منها: حديث رواه

أحمد في مسنده من حديث حبيب بن أبي ثابت عن رجل عن أم سليمان الأشجعية، أن النَّبِيَّ ﷺ أتاها وهي في قبة، فقال: «ما أحسن هذه إن لم يكن فيها ميتة، قالت: فجعلت أتبعها».

ومنها: حديث رواه ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن حكيم قال: كتب إلينا رسول الله ﷺ قبل موته بشهر: «أن لا تتفجعوا من الميتة بإهاب ولا عصب». ثم ذكر البيان بأن ابن حكيم شهد قراءة كتاب النَّبِيِّ ﷺ بأرض جهينة، ثم ذكر عنه قال: قرئ علينا كتاب النَّبِيِّ ﷺ. ولما رواه أحمد في مسنده قال: ما أصلح إسناده.

ومنها: حديث رواه أبو حفص بن شاهين من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ نهى أن ينتفع من الميتة بعصب أو إهاب.

ومنها: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن شاهين أيضًا من حديث أبي الزبير عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قال: «لا ينتفع من الميتة بشيء» ورواه ابن جرير الطبري أيضًا.

ومنها: حديث رواه أبو داود الترمذِي وصححه أنه ﷺ نهى عن جلود السباع أن تفترش.

فالجواب: إن حديث أم سليمان محمول على أنه لم يكن مدبوغًا، وحديث ابن حكيم معلول بأمور ثلاثة:

الأول: أنه مضطرب سندًا ومتنًا، وقد فصله العيني في شرحه للهداية.

والثاني: الاختلاف في صحبته، فقال البيهقي وغيره: لا صحبة له.

والثالث: أنه روي عنه أنه سمع من الناس الداخلين عليه وهم مجهولون، ولئن صح فلا يقاوم حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن عامة من في إسناده مجهولون. وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إسناده زمعة، وهو ممن لا يعتمد على نقله. وأما النهي عن جلود السباع فقد قيل: إنها كانت تستعمل قبل الدباغ.

وقال ابن شاهين: هذه الأحاديث لا يمكن ادعاء نسخ شيء منها بالآخر.

فإن قلت: حديث ابن حكيم قبل الوفاة بشهر؟

1493 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتِيقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرُطُوا وَلَاءَهَا،

فالجواب: أنه يمكن أن يقال: يجوز أن يكون الأمر قبل أن يموت النَّبِيُّ ﷺ بجمعة، والأولى هنا هو الأخذ بالحديثين جميعًا، وهو أن يحمل المنع على ما قبل الدباغ، والإخبار بالطهارة على ما بعده على أن الإهاب في قوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابِ دُبُغٍ فَقَدْ طَهَرَ» اسم للجلد الذي لم يدبغ، فبعد الدباغ لا يسمى إهابًا، وإنما يسمى: أديمًا، أو جلدًا، أو جرابًا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتححتين هو ابن عتبة، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النخعي، (عَنْ الْأَسْوَدِ) ابن يزيد النخعي، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى.

(لِلْعَتِيقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا) أي: ساداتها وكانت لعتبة بن أبي لهب، وقال أبو عمر: كانت مولاة لبعض بني هلال فكاتبوه ثم باعوها من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النَّبِيِّ ﷺ، وقيل: كانت لأهل بيت من الأنصار.

(أَنْ يَشْتَرِطُوا) على عائشة (وَلَاءَهَا) أن يكون لهم، والولاء بالمد مأخوذ من الولي بفتح الواو وسكون اللام، وهو القرب، والمراد به هنا وصف حكمي ينشأ عند ثبوت حق الإرث من العتيق الذي له من جهة نسب، أو زوجية، أو الفاضل عن ذلك، وحق العقل إذا جنى، والتزويج للأنتى بشروط ذلك، واستثناء مانعه، فلذلك قَالَ الشَّافِعِيُّ: إن المسلم إذا أعتق النصراني وبالعكس، حق الولاء ثابت، ولا إرث؛ لاختلاف الدينين، وقد قَالَ ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر ولا المسلم» ووجود مانع الإرث لا يلزم منه عدم المقتضي بدليل الأب القاتل أو الرقيق أو المخالف في الدين، فإن عدم إرثه لا يقدح في أبوته، فلم يخرج عن كونه أبا، فكذا هنا لا يخرج عن كونه مولاه، هذا تقرير الشَّافِعِيِّ في الأم وغيرها من كتبه.

وكذا عند الحنفية على ما في المبسوط، وقد كانت العرب تبيع هذا الحق وتهبه، فنهى الشرع عنه؛ لأن الولاء كالنسب، ولحمة كلحمة النسب، فلا يقبل الزوال بالإزالة.

فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «اشْتَرِيَهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»

والمولى يطلق على المعتق من جهة الأعلى، وعلى العتيق، لكن من جهة الأسفل. وهل ذلك حقيقة فيها أو في الأعلى أو في الأسفل، أقوال مشهورة، وذكر ابن الأثير في النهاية أن اسم المولى يقع على معان كثيرة، وذكر منها ستة عشر معنى: وهي الرب، والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحِب والتابع والجار وابن العم والحليف والعقيد والصهير والعبد والمنعم عليه والمعتق، قَالَ: وأكثرها قد جاء في الحديث، فيضاف كل واحد إلى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه، وكل من ولي أو قام به فهو مولاه ووليه.

وتختلف مصادر هذه الأسماء، فالولاية بالفتح في النسب والنصرة والعتق، والولاية بالكسر في الإمارة، والولاء في العتق، والموالة من وَالَّى القوم.

(فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (لِلنَّبِيِّ ﷺ) والمفعول محذوف، أي: ذلك، (فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اشْتَرِيَهَا) منهم على ما يريدون من اشتراط كون الولاء لهم.

(فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) أي: فلا تبال باشتراط ذلك، فإنه شرط باطل، وكلمة إنما هنا للحصر؛ لأنها لو لم تكن للحصر لما لزم من إثبات الولاء لمن أعتق نفيه عمن لم يعتق، وهذه الكلمة إنما ذكرت في الحديث لبيان نفيه عمن لم يعتق، فدل على أنها للحصر، قاله ابن دقيق العيد.

فإن قيل: إن شرط الولاء لغير المعتق يوجب فساد العقد لمخالفته نص الشارع أن الولاء لمن أعتق؟

فالجواب أن هذا الشرط لم يقع في العقد، بل في أداء عائشة رضي الله عنها إليهم عن بريرة وهم تولوا عقد الكتابة ولم يتقدم ذلك الأداء من عائشة رضي الله عنها، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال ﷺ: «اشْتَرِيَهَا، فَإِن الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، أي: لا ترجعي لهذا المعنى عما كنت نويت بعتاقها من الثواب، فكان ذلك الشراء هاهنا ابتداء من رسول الله ﷺ، وليس ما كان قبل ذلك بين عائشة رضي الله عنها وبين أهل بريرة.

وقال النووي: إنه من خصائص عائشة رضي الله عنها، ولا عموم لها، ولا

قَالَتْ: وَأَتَيْ النَّبِيَّ ﷺ بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

يقال فيه صورة المخادعة، لأن المراد منه الزجر والتوبيخ؛ لأنه كان بين لهم حكم الولاء، وأن هذا الشرط لا يحل، فلما لجوا في اشتراطه ومخالفة الأمر، قَالَ لعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هذا بمعنى: لا تبالي، سواء شرطته أم لا، فإنه شرط باطل؛ لأنه قد سبق بيان ذلك لهم، وليس لفظ واشترطي هنا كما في بعض الروايات للإباحة.

(قَالَتْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَتَيْ النَّبِيَّ ﷺ) بضم الهمزة على البناء للمفعول. (بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا) وفي رواية: مما (تُصَدِّقُ بِهِ) بضم التاء والصاد على البناء للمفعول (عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ) ﷺ: (هُوَ) أي: اللحم المتصدق به على بريرة (لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ) قَالَ ابن مالك: يجوز في الصدقة الرفع على أنه خبر هو، ولها صفة قدمت، فصارت حالاً كقوله: والصالحات عليها مغلقاً باب. فلو قصد بها الوصفية لقليل: والصالحات عليها باب مغلق، وكذا الحديث لو قصدت فيه الوصفية بها لقليل: هو صدقة لها، ويجوز النصب فيها على الحال، والخبر لها، انتهى.

والصدقة: منحة لثواب الآخرة، والهدية: تملكك الغير شيئاً تقرباً إليه، وإكراماً له، ففي الصدقة نوع ذل للآخذ، فلذلك حرمت الصدقة عليه ﷺ دون الهدية.

وقيل: لأن الهدية يثاب عليها في الدنيا، فتزول المنة، والصدقة يراد بها ثواب الآخرة، فتبقى المنة، ولا ينبغي للنبي ﷺ أن يمن عليه غير الله.

وقال البيضاوي: إذا تصدق على المحتاج بشيء ملكه كسائر ما يملكه فله أن يهديه غيره، كما له أن يهدي سائر أمواله بلا فرق، وهذا هو موضع الترجمة؛ لأن بريرة من جملة مولات عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وتُصَدِّقُ عليها.

وهذا الحديث قد سبق في باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد. وقد أخرج المؤلف في الكفارات، والطلاق، والفرائض أيضاً. والنسائي في الزكاة والطلاق.

62 - باب: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

1494 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقَالَتْ: لَا إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّبُهُ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتُ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا».

62 - باب: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

(باب) بالتنوين (إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ) أي: عن كونها صدقة بأن دخلت في ملك المتصدق عليه. وفي رواية: إِذَا حُوِّلَتِ الصَّدَقَةُ بضم الحاء على البناء للمفعول من التحويل. وجواب إذا محذوف تقديره: يجوز تناولها للهاشمي. (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني، قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء مصغراً ويزيد من الزيادة وقد سبق في باب الجنب يخرج، قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) أي: الحذاء، وقد سبق في باب الجنب يخرج. (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أخت مُحَمَّد بن سيرين سيدة التابعيات، (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة (الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» أي: من الطعام لقيام القرينة، (فَقَالَتْ: لَا) أي: لا شيء من الطعام عندنا (إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ⁽¹⁾ إِلَيْنَا نُسَيِّبُهُ) بضم النون وفتح المهملة وهي أم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. (مِنَ الشَّاةِ) للبيان والدلالة على التبعض.

(الَّتِي بَعَثْتُ) أنت (بِهَا) إليها (مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ) ﷺ: (إِنَّهَا) أي: الصدقة (قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا) بكسر الحاء من حل إذا وجب. قَالَ الزمخشري في قوله تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: 196] أي: مكانه الذي يجب فيه نحره، وقال التيمي: بلغت محلها، أي: حيث يحل أكلها، فهو مفعول من حل الشيء حلاً، وقال: معناه أنه ﷺ بعث إلى أم عطية شاة من الصدقة فبعثت هي من تلك الشاة إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هدية هذا.

(1) إلينا والجملة صفة لشيء.

1495 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ» وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ:

والحاصل: أنه لما تصدق بها على نسبية صارت ملكاً لها، فصح لها التصرف فيها بالبيع وغيره، فلما أهدتها إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا انتقلت عن حكم الصدقة، فجاز له ﷺ الأكل منها، وهذا معنى قول البُخَارِيِّ: إذا تحولت الصدقة؛ إذ كانت عليها صدقة، ثم صارت هدية وإنما كان ﷺ يأكل الهدية دون الصدقة لما في الهدية من التآلف والدعاء إلى المحبة وقال: «تهادوا تحابوا» وجائز أن يثيب عليها أفضل منها فرفع الذلة والمنة بخلاف الصدقة كما تقدم، وفي الحديث بيان أن الأشياء المحرمة لعل معلومة إذا ارتفعت عنها تلك العلل حلَّت ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون. وقد أخرج متنه المؤلف في الهبة أيضاً. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّكَاءَةِ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) ابن عبد ربه أبو زكريا السخيتاني المعروف بِحَثِّ بخاء معجمة مفتوحة فمثناة فوقية مشددة، وقد مر في آخر كتاب الصَّلَاة، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجراح الرُّوَاسِي بضم الراء وفتح الهمزة وبالسین المهملة، الكوفي، وقد مر في باب كتاب العلم، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه، (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى) على البناء للمفعول (بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ) بضم التاء على صيغة المجهول. (عَلَى بَرِيرَةَ) بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى.

(فَقَالَ) ﷺ: (هُوَ) أي: اللحم (عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ) قدم عليها على المبتدأ ليفيد الحصر، أي: عليها صدقة، لا علينا؛ لأنها لما قبضتها زال عنها وصف الصدقة، فيجوز للغني شراؤها من الفقير، وللهاشمي أكله منها، فالتحريم ليس لعين اللحم كما لا يخفى.

(وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ) هو سليمان الطيالسي الحافظ، كتب عنه بأصفهان أربعون

أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ألف حديث، ولم يكن معه كتاب، مات سنة أربع ومائتين بالبصرة.
(أَنْبَأَنَا) خصها المتأخرون بالإجازة، قَالَ الخطيب البغدادي: درجة أنبأنا أخط من درجة أَخْبَرْنَا، وهي قليل في الاستعمال (شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة أنه (سَمِعَ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ساق السند دون المتن؛ لتصريح قَتَادَةَ بالسماع فيه، فإنه يدلّس، فزال توهم تدليسه في السند السابق حيث عنعن فيه.

وهذا التعليق قد أسنده أَبُو نُعَيْمٍ في المستخرج، فقال: ثنا عبد الله، ثنا يونس، ثنا أبو داود، يعني: الطيالسي، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، فذكره، والحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الزهد، والهبة، وَأَخْرَجَهُ مسلم في الزَّكَاة. وأبو داود في الزَّكَاة. والنَّسَائِي في العمري أَيْضًا.

فائدة:

استنبط الطحاوي من قصة بريرة وأم عطية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا استعمل على الزَّكَاة، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله، قَالَ: فلما حل للهاشمي أن يأخذ بما يملكه بالهدية مما كان صدقة، لا بالصدقة، كذلك يحل له ما يملكه بعمله، لا بالصدقة.

وهذا أصح مما ذهب إليه أبو يوسف من أنه يكره استعمال الهاشمي على الزَّكَاة إذا كانت جعالتها منها، قَالَ: لأن الصدقة تخرج من ملك المتصدق إلى غير الأصناف التي سماها الله تَعَالَى، فإن الهاشمي ليس من مصارفها، هذا وفيه نظر لا يخفى.

واستدل بهذا الحديث أَيْضًا على جواز الصدقة لأزواج النَّبِيِّ ﷺ؛ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه ﷺ، ولم ينكر عليهم بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة يتصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم غير مرة، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

63 - باب أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدَّدَ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا⁽¹⁾

63 - باب أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدَّدَ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا

(باب أَخَذَ الصَّدَقَةَ) أي: الزَّكَاةَ المفروضة (مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتَرَدَّدَ) يروى بالرفع في الأصول المعتمدة، وقال العيني بالنصب بتقدير أن؛ ليكون في حكم المصدر، ويكون التقدير: وأن ترد، أي: والرد هذا، وعلى رواية الرفع أيضًا في حكم المصدر بطريق التجريد من قبيل قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وحاصله: باب أخذ الصدقة من الأغنياء وردها (فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا) أي

- (1) اعلم أولاً أنهم اختلفوا في مسألة جواز نقل الزكاة من بلد المال إلى غيره، وبناء على ذلك اختلفوا في مراد الإمام البخاري بالترجمة، قال الحافظ: قد اختلف العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل، فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها، ولا يبعد أنه اختيار البخاري لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد، وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق اهـ.
- وقال الموفق: المذهب أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر، قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الزكاة يبعث بها من بلد إلى بلد قال: لا، وإن كان قرابته بها؟ قال: لا، واستحب أكثر أهل العلم أن لا تنقل من بلدها، وروي عن الحسن والنخعي أنها كرها نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا لذي قرابة، وكان أبو العالية يبعث بزكاته إلى المدينة. فإن خالف ونقلها أجزأته في قوله أكثر أهل العلم، قال القاضي: ظاهر كلام أحمد يقتضي ذلك ولم أجد عنه نصاً في المسألة، وذكر أبو الخطاب فيها روايتين إحداهما يجزئه، واختارها، والأخرى لا تجزئه، اختارها ابن حامد، فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها جاز نقلها، نص عليه أحمد، وقال أيضاً لا تخرج صدقة قوم عنهم من بلد إلى بلد إلا أن يكون فيها فضل عنهم، ولأن الذي كان يحجى إلى النبي ﷺ وأبي بكر وعمر من الصدقة إنما كان عن فضل عنهم يعطون ما يكفيهم ويخرج الفضل عنهم اهـ مختصراً.
- وفي العيني قال الطيبي: اتفقوا على أنها إذا نقلت يسقط الفرض عنه إلا عمر بن عبد العزيز، فإنه رد صدقة نقلت من خراسان إلى الشام إلى مكانها من خراسان اهـ.
- وفي البذل عن الدر المختار كره نقلها من بلد إلى آخر إلا إلى قرابة أو أحوج أو أصلح أو أروع أو أنفع للمسلمين أو إلى طالب علم أو إلى الزهاد أو كانت معجلة قبل تمام الحول، فلا يكره اهـ.
- إذا عرفت هذا فاعلم أنهم اختلفوا في مراد المصنف بالترجمة قال الكرمانى: قوله في الترجمة حيث كانوا اختلفوا في نقل الزكاة من بلد إلى آخر مع وجود المستحقين، فقال الشافعي: لا، وقال أبو حنيفة: نعم، فالظاهر أن غرض البخاري بيان الامتناع أي: ترد على فقراء أولئك =

حيث وجد الفقراء وهذا يشعر بأن المؤلف اختار جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد لعموم قوله في الحديث: فتردّ على فقرائهم لأن الضمير يعود إلى المسلمين فأَيُّ فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان فقد وافق عموم الحديث، قاله ابن المنير، وفي المسألة خلاف، فذهب الليث وأبو حنيفة وأصحابه إلى جوازه، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره، والأصح عند الشافعية والمالكية ترك النقل، فلو نقل أجزأ عند المالكية على الأصح، لكن لو نقل إلى دون أهل بلد الوجوب في الحاجة لم يجزئ في المشهور عندهم، ولم يجزئ النقل عند الشافعية، إلا إذا فقد المستحقون في بلد الوجوب.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل، فإن الضمير يعود إلى المخاطبين، فيختص بذلك فقراؤهم، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول، وقال: إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر فلا تعتبر في الزكاة، كما

الأغنياء في موضع وجد لهم الفقراء، وإلا جاز النقل، ويحتمل أن يكون غرضه عكسه اهـ. وتعبه العيني إذ قال قوله حيث كانوا يشعر بأنه اختار جواز نقل الزكاة، وما قال الكرمانى الظاهر أن غرض البخاري إلخ ليس الظاهر ما قاله فإنه قال: ترد حيث كانوا أي الفقراء، وهو أعم من أن يكونوا في موضع كان فيه الأغنياء أو في غيره، فالعجب منه العكس حيث جعل الامتناع ظاهراً، وهو محتمل، وجعل الظاهر عكساً اهـ.

قلت: أصل الخلاف في أن الشراح الشافعية مالوا إلى أن مرجع ضمير «حيث» كانوا إلى الأغنياء، والشراح الحنفية مالوا إلى أن المرجع «الفقراء»، وقال الحافظ قوله: باب أخذ الصدقة من الأغنياء إلخ قال الإسماعيلي: ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم، وقال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله: فترد في فقرائهم. لأن الضمير يعود على المسلمين «أَيُّ فقير منهم ردت فيه الصدقة في أي جهة كان»، فقد وافق عموم الحديث، قال الحافظ: والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل، وأن الضمير يعود على المخاطبين، فيختص بذلك فقراؤهم لكن رجح ابن دقيق العيد الأول، وقال إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة، كما لا تعتبر في الصلاة، فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة، ثم قال الحافظ بعد ذكر اختلاف العلماء في المسألة فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها، ولا يبعد أنه اختار البخاري لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق اهـ.

1496 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ:

لا تعتبر في الصَّلَاة، فلا يختص بهم الحكم، وإن اختص بهم خطاب المواجهة. انتهى.

وقال أيضًا: ولا يبعد أن يكون اختيار البُخَارِيِّ أنه لم يجزئ إلا عند فقد المستحقين، كما قالت الشافعية؛ لأن قوله: حيث كانوا، يشعر بأنه لا ينتقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق هذا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وفي رواية أبي ذرٍّ مُحَمَّدٌ بْنُ مُقَاتِلٍ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك، قَالَ: (أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ) المكي، (عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ) بفتح الصاد المهملة وسكون المثناة التحتية وكسر الفاء نسبة إلى ضد الشتاء، وفي رواية وكيع عن زكريا حَدَّثَنِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ هَكَذَا.

(عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ) نافذ بالنون والفاء والبدال المهملة أو المعجمة، وفي رواية إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ عَنْ يَحْيَى أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبُدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ، أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ هَكَذَا فِي التَّوْحِيدِ.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ) والياً كما عند الغساني والعسكري، أو قاضياً كما عند ابن عبد البر، ثم إنه هكذا وقع عند جميع الطرق إلا ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبِي كَرِيمٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثَلَاثَتُهُمْ، عَنْ وَكَيْعٍ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مُعَاذِ ابْنِ جَبَلٍ، قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَى هَذَا فَهُوَ مِنْ مُسْنَدِ مُعَاذٍ، وَعَلَى سَائِرِ الرِّوَايَاتِ كَمَا فِي رَوَاتِهِ الْمُؤَلِّفُ أَنَّهُ مِنْ مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغَوِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ وَكَيْعٍ كَذَلِكَ، فَإِنْ ثَبَتَ رِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ، فَهُوَ مِنْ مُرْسَلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَكِنْ لَا يَسْتَبْعِدُ حُضُورُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَاخِرِ حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ إِذْ ذَاكَ مَعَ أَبُوهِ بِالْمَدِينَةِ، فَكَانَ بَعَثَ مُعَاذَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ سَنَةَ عَشَرَ قَبْلَ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا ذَكَرَهُ

«إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ، فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

المؤلف في أواخر المغازي. وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك، رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك. وَأَخْرَجَهُ ابن سعد في الطبقات عنه ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر، وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمان. واتفقوا على أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم توجه إلى الشام فمات بها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ) بنصب أهل بدلاً من قوماً، أو صفة، ولا وجه ظاهر لنفي كونه صفة كما نفاه الكُرْمَانِيُّ، وتبعه العيني، إلا أن يثبت رواية أهل الكتاب باللام كما في رواية الحموي والمستملي فتأمل.

وجه التأمل أنه كان في اليمن أصل كتاب وغيرهم، وهذا كالتوطئة للوصية ليقوي همته عليها لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا يكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجاهل من عبدة الأوثان وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب، بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم وإنما خصهم بالذكر تفضيلاً لهم على غيرهم.

(فَإِذَا جِئْتَهُمْ) عبر بإذا دون إن؛ تفاولاً بالوصول إليهم.

(فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) كذا في رواية الأكثر، وتقدم في أول الرِّكَاء بلفظ: وأني رسول الله، وفي رواية روح عن إِسْمَاعِيلَ بن أمية: فأول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، وفي رواية الفضل بن العلاء: إلى أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك، ويجمع بينهما بأن المراد بعبادة الله توحيده، وبتوحيده الشهادة له بذلك، ولنبية بالرسالة، وبدأ بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرهما إلا بهما، فمن كان منهم غير موحد، فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين، ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الاشتراك أو يستلزمه، كمن يقول بنبوة عزيز، أو يعتقد التشبيه، فيكون مطالبته بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم، واستدل به من قَالَ من العلماء: إنه لا يشترط التبري من كل دين يخالف دين الإسلام؛ خلافاً لمن

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ،

قَالَ: إِنْ مِنْ كَانَ كَافِرًا بِشَيْءٍ وَهُوَ مُؤْمِنٌ بغيره، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا بِتَرْكِ اعْتِقَادِ مَا كَفَرَ بِسَبَبِهِ.

وأجيب عنه: بأن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه، ودعوى نبوة عزيز وغيره، فيكتفي بذلك، واستدل به أيضًا على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة، وهو قول الجمهور، وقال بعضهم: يصير بالأولى مسلمًا، ويطالب بالثانية، وفائدته تظهر في الحكم بالردة، هذا ما حكى ابن إسحاق في أوائل السيرة النبوية أنه كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب، وهو تبع الأصغر.

وقال ابن العربي في شرح الترمذي: تبرأت اليهود في هذه الأزمان عن القول بأن عزيزًا ابن الله، وهذا لا يمنع كونه كان موجودًا في زمن النبي ﷺ؛ لأن ذلك نزل في زمنه، واليهود معه بالمدينة وغيرها، فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم، بدليل أن القائل من النصارى بأن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم، فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقرضت في هذه الأزمان، كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التعطيل وتحول معتقد النصارى في الابن والأب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية، فسبحان مقلب القلوب.

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا) أي: شهدوا وانقادوا (لَكَ بِذَلِكَ) وعدي باللام، وإن كان يتعدى بنفسه لتضمينه معنى انقادوا. وفي رواية ابن خزيمة: فإن هم أجابوا لذلك. وفي رواية الفضل بن العلاء: فإذا عرفوا ذلك، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين، وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته. وقال حذاق المتكلمين: ما عرف الله من شبهه بخلقه، أو أضاف إليه الند، أو أضاف إليه الولد، فمعبودهم الذي عبدوه ليس هو الله، وإنما سموه به. واستدل به أيضًا على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع، حيث دعوا أولًا إلى الإيمان فقط، ثم دعوا إلى العمل، ورتب ذلك عليها بالفاء، وأيضًا فإن قوله: «فإن هم أطاعوا، فأخبرهم، يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا، لم يجب عليه شيء». وفيه نظر؛ لأن مفهوم الشرط مختلف في

فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ،

الاحتجاج به، وأجاب بعضهم عن الأول بأنه استدلال ضعيف؛ لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب، كما أن الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ لا ترتيب بينهما في الوجوب، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث، ورتبت الأخرى عليها بالفاء، ولا يلزم من عدم الإتيان بالصلاة إسقاط الزَّكَاةِ، وقيل: الحكمة في ترتيب الزَّكَاةِ على الصلاة أن الذي يقر بالتوحيد ويجحد الصلاة يكفر بذلك، فيصير ماله فيثًا، فلا تنفعه الزَّكَاةُ، وقد أحسن الخطابي حيث قال: إن ذكر الصدقة آخر عن ذكر الصَّلَاةِ؛ لأنها إنما تجب على قوم دون قوم، وأنها لا تتكرر تَكَرُّرُ الصَّلَاةِ، فهو حسن، وتاممه أن يقال: بدأ بالأهم فالأهم، وذلك في التلطف في الخطاب؛ لأنه لو طالبهم بالجميع أول مرة لم يأمن النفرة.

(فَأَخْبِرُهُمْ) أمر في الإخبار (أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) استدل به على أن الوتر ليس بفرض، وقد تقدم البحث فيه.

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ) قَالَ ابن دقيق العيد: يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها.

والثاني: أن يكون المراد الطاعة بالفعل، ويرجح الأول بأن المذكور هو الإخبار بالفرضية، فتعود الإشارة بذلك إليها، ويرجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالفرضية فبادروا إلى الامتثال بالفعل لكفى، ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب، انتهى.

والظاهر أن المراد هو القدر المشترك بين الأمرين، فمن امتثل بالإقرار أو بالفعل كفاه أو بهما، فأولى. وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصَّلَاةِ: فإذا صلوا، وبعد ذكر الزَّكَاةِ: فإذا أقروا بذلك، فخذ منهم، (فَأَخْبِرُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً) في أموالهم، كما تقدم في رواية أبي عاصم عن زكريا في أول الزَّكَاةِ.

(تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ) استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزَّكَاةِ وصرفها، إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع عنها أخذت منه قهرا، واستدل به أيضًا لقول مالك وغيره أنه يكفي إخراج الزَّكَاةِ في صنف

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ وَآتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

واحد، وفيه بحث كما قَالَ ابن دقيق العيد؛ لاحتمال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك، وللمطابقة بينهم وبين الأغنياء.

وقال الخطابي: وقد يستدل به على من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب؛ لأنه ليس بغني إذا كان ماله مستحقاً لغرمائه.

(فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ) بنصب كرائم بفعل مضمّر لا يجوز إظهاره؛ للقرينة الدالة عليه، ولطول الكلام، ولأن مثل هذا يقال عند تشديد الخوف، وقال ابن قتيبة: ولا يجوز حذف الواو، انتهى.

ووجهه أنها حرف عطف، فلو حذف لا اختل الكلام. والكرائم جمع كريمة بمعنى: نفيسة والمراد هي العزيزة عند رب المال؛ إما باعتبار كونها أكلة أي: مسمنة للأكل أو رُبّاً بضم الراء وتشديد الموحدة أي: قريبة العهد بالولادة وقال الأزهري إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها، والمراد ترك أخذ خيار المال، وذلك أن الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب الإجحاف بمال الأغنياء إلا أن رضوا بذلك.

(وَآتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ) أي: تجنب جميع أنواع الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم، وإنما ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم للإشارة إلى أن أخذها ظلم، وإنما عمم الكلام إشارة إلى التحرز عن جميع أنواع الظلم.

(فَإِنَّهُ⁽¹⁾ لَيْسَ بَيْنَهُ) أي: المظلوم، وفي رواية: فإنها ليس بينها، أي: دعوة المظلوم (وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ) أي: ليس لها صارف يصرفها ولا مانع يمنعها، والمراد أنها مقبولة، وإن كان عاصياً كما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن أحمد مَرْفُوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجراً فنجوره على نفسه» وإسناده حسن، وليس المراد أن لله حجاباً يحجبه عن الناس.

وقال الطيبي: قوله: اتق دعوة المظلوم تذييل؛ لاشتماله على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره، وقوله: فإنه ليس بينه وبين الله حجاب، تعليل

للاتقاء وتمثيل للدعاء، كمن يقصد دار السلطان متظلمًا فلا يحجب.

وقال ابن العربي: إلا أنه وإن كان مطلقًا، فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب: إما أن يعجل له ما طلب، وإما أن يدخر له أفضل منه، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله، وهذا كما قيد قوله تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: 62] بقوله تَعَالَى: ﴿فَيَكْشِفْ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَاءَ﴾ [الأنعام: 41].

وفي الحديث: عظة للإمام، وتخويفه من الظلم، والظلم محرم في كل شريعة، وقد جاء أن دعوة المظلوم لا ترد وإن كانت من كافر وذلك أن الرب تعالى لا يرضى ظلم المؤمن. وأخبر تعالى أنه لا يظلم الناس شيئًا فدخل عموم هذا اللفظ جميع الناس من مؤمن وكافر.

وقد تقدم حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ أَنفًا، وحذر ﷺ معاذًا من الظلم مع علمه وفضله وورعه، وأنه من أهل بدر، وقد شهد لهم بالجنة، غير أنه لا يأمن أحد، بل يشعر نفسه بالخوف.

وفي الحديث أيضًا: الدعاء إلى التوحيد قبل القتال، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها.

وفيه: بعث الساعة لأخذ الزكاة، وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون؛ لعموم قوله: من أغنيائهم.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: وفيه بحث وقد تقدّم فيما سبق أنه لا تجب الزكاة على المجنون والصبي عند الحنفية.

وأن الزكاة لا تدفع إلى الكفار، يعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين، سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم، وأن الفقير لا زكاة عليه، وأن من ملك نصابًا لا يُعطى من الزكاة من حيث إنه جعل المأخوذ منه غنيًا وقابله بالفقير ومن ذلك النصاب، فالزكاة مأخوذة منه فهو غني، والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا ما استثنى.

وقال البغوي: وفيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال. قيل: وفيه نظر.

تتمة:

لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بعث معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم كان في أواخر الأمر، وأجاب عنه ابن الصلاح: بأن ذلك تقصير من بعض الرواة، وتعقب: بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية؛ لاحتمال الزيادة والنقصان.

وأجاب الْكُرْمَانِيُّ بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر، ولهذا كرر في القرآن، فمن ثمة لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الإسلام أيضًا، والسّر في ذلك أن الصَّلَاةَ والزَّكَاةَ إذا أوجبتا على المكلف، لا تسقطان عنه أصلًا، بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية، وبخلاف الحج، فإن الغير قد يقوم مقامه، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع، انتهى.

وقال شيخ الإسلام البلقيني: إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء، كحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «بني الإسلام على خمس» فإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة: الشهادة، والصلاة، والزكاة. ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: 5 و11] في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعًا، وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أيضًا: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويقيموا الصَّلَاةَ، ويؤتوا الزَّكَاةَ» وغير ذلك من الأحاديث.

قَالَ: والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة اعتقادي، وهو الشهادة، وبدني وهو الصَّلَاةُ، ومالي وهو الزَّكَاةُ، فاقصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لتفرع الركنين الأخيرين عليها، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي، وأيضًا فإن كلمة الإسلام هي الأصل، وهي شاقة على الكفار، والصلوات شاقة لتكررها، والزكاة شاقة لما في جبلة الإنسان من حب المال، فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة، كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وهذا الحديث قد مر في أول باب وجوب الزَّكَاةِ.

64 - باب صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ

وَقَوْلِهِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103].

64 - باب صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ

(باب صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ) والمراد من الصَّلَاة: الدعاء؛ لأنه معناها اللغوي. وإنما عطف لفظ الدعاء على الصَّلَاة لثلاث يفهم أن الدعاء بلفظ الصَّلَاة متعين، بل غيره من الدعاء والثناء يؤدي معناها، مثل أن يقول: آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، أو يقول: اللهم اغفر له وتقبل منه، ويؤيده ما رواه النَّسَائِيُّ من حديث واثل بن حجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي رَجُلٍ بَعَثَ بِنَاقَةٍ حَسَنَةٍ فِي الرِّكَاتِ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي إِبْلِهِ».

قيل: القائل هو ابن المنير وإنما ذكر لفظ الإمام في الترجمة ردًا لشبهة أهل الردة في قولهم لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِرَسُولِهِ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: 103] وادَّعَوْا خُصُوصِيَّةَ ذَلِكَ بِالرَّسُولِ، فَأَرَادَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ كُلَّ إِمَامٍ دَاخِلٌ فِيهِ، وَلِهَذَا ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ حَيْثُ، قَالَ: (وَقَوْلِهِ) تَعَالَى بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى دُخُولِ بَابِ.

(﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾) من الذنوب (﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾) وتنمي حسناتهم، وترفعهم إلى منازل المخلصين بها، (﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾) أي: ادع لهم واستغفر لهم؛ إذ الصَّلَاة من الله مغفرة ورحمة، ومن غيره دعاء واستغفار. وروى ابن أبي حاتم وغيره في قوله تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ قَالَ: ادع لهم. (﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾) بالجمع، وروى: (﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾) بالإنفراد، وقد قرئ بهما في السبعة.

(﴿سَكَنٌ لَهُمْ﴾) تسكن إليها نفوسهم، وتطمئن بها قلوبهم، وجمعها لتعدد المدعو لهم، وآخر الآية: ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ أي: لدعائك ﴿عَلِيمٌ﴾ من يستحق ذلك منك ومن هو أهل له.

وفي بعض الأصول: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿سَكَنٌ لَهُمْ﴾.

وقال ابن بطلال: معناه صلَّ عليهم إذا ماتوا صلاة الجنازة؛ لأنها في الشريعة محمولة على العبادة.

1497 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ،

وقال العيني: لم ينحصر معنى قوله تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ فيما ذكره ابن بطال من الصَّلَاة على الجنازة، بل جمهور المفسرين فسروا قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ بالدعاء.

وعن هذا قَالَ الخطابي: أصل الصَّلَاة في اللغة الدعاء، إلا أن الدعاء يختلف بحسب المدعو له، فصلاته ﷺ لأُمَّته دعاء لهم بالمغفرة، وصلاة الأمة له دعاء له بزيادة القربة والزلفة ولذلك كان لا يليق بغيره.

وقد حكاها الحنطي وجهًا للشافعية وبظاهر الآية أخذ أهل الظاهر، وقالوا: الدعاء واجب. وخالفهم جميع العلماء، وقالوا: إنه مستحب؛ لأنها تقع الموقع وإن لم يدع، ولو كان واجبًا لأمر السعاة ولعلمهم كيفيته وأيضًا أن القياس على استيفاء سائر الحقوق عن الكفارات والديون وغيرهما يقتضي عدم الوجوب إذ لا يجب فيها الدعاء اتفاقًا وأما الآية فتحتمل الاستحباب وتحتمل أيضًا أن يكون الوجوب خاصًا به ﷺ لكون صلواته سكنًا لهم دون غيرهم.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين الحوضي، قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) هو ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين وسكون الميم، هو ابن مرة بضم الميم وتشديد الراء ابن عبد الله بن طارق المرادي، وقد مرَّ في تسوية الصفوف.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الفاء مقصورًا، واسمه علقمة بن خالد بن الحارث الأسلمي المدني وهو كذا أبوه أبو أوفى، من أصحاب بيعة الرضوان، روي له خمسة وتسعون حديثًا، للبخاري خمسة عشر، وهو آخر من بقي من أصحابه بالكوفة مات سنة سبع وثمانين، وهو أحد الصحابة السبعة الذين أدركهم أَبُو حَنِيفَةَ ورآهم.

وكان مولد أَبِي حَنِيفَةَ سنة ثمانين، فكان عمره سبع سنين سنة التمييز والإدراك، وقيل: مولده سنة إحدى وستين.

وقيل: سنة سبعين والأول أصح وأشهر. وفي المغازي عند المؤلف سمعت ابن أبي أوفى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ) أي: بركة أموالهم.

قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ»، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

(قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ») أي: اغفر له وارحمه. وفي رواية: على آل فلان، يريد به نفسه؛ لأن الآل يطلق على ذات الشيء أيضًا، كما قَالَ ﷺ في قصة أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد أوتي مزمارًا من مزامير آل داود» يريد به داود عليه السلام. قيل: ولا يقال ذلك إلا في حق الرجل الجليل القدر، كآل أبي بكر، وآل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وقيل: آل الرجل: أهله. والفرق بين الآل والأهل أن الآل قد خص بالأشراف، فلا يقال آل الحائك، ولا آل الحجام. فإن قيل: قد قيل آل فرعون؟

فالجواب: أنه لتصوره تصور الأشراف.

وفي الصحاح: أصل آل أول، وقيل: أهل، بدليل تصغيره على أهيل. (فَأَتَاهُ أَبِي) أبو أوفى (بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ) ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى» يريد به أبا أوفى كما تقدم، وهذا امتثال منه ﷺ لقوله تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 103] واحتج بهذا الحديث من جواز الصَّلَاةِ على غير الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسلام بالاستقلال، وهو قول أحمد، وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه ومالك والشافعي وغيرهم: أنه لا يصلى على غير الأنبياء عليهم الصَّلَاة والسلام استقلالًا لكونه شعارًا لهم إذا ذكروا فلا يلحق غيرهم بهم فلا يقال أبو بكر ﷺ وإن صح المعنى، ولكن يصلى عليهم تبعًا، وهذا كما أن عَزَّ وَجَلَّ مخصوص بالله تَعَالَى، فلا يقال: مُحَمَّدٌ عَزَّ وَجَلَّ، وإن كان عزيزًا جليلاً في ذاته؛ لكونه من شعار ذكر الله تَعَالَى، واختلفوا فيه هل هو حرام أو مكروه أو خلاف أدب: قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: الصحيح هو الأول. وقال النَّوَوِيُّ: الصحيح الذي عليه الأكثرون أنه يكره كراهة تنزيه.

والجواب عن الحديث: أنه من خصائصه ﷺ، فإنه حقه، فله أن يعطيه من شاء، وليس لغيره ذلك، ولقد أغرب من قاله يدعو أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث، فهو غريب جدًا.

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَغَازِي، والدعوات أيضًا، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الرِّكَاةِ، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

65 - باب مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرِكَازٍ»

65 - باب مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ

(باب) حكم (مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ) هل تجب فيه الزكاة أو لا ، ويجوز أن يكون باب بالتنوين ، والموصول مبتدأ خبره محذوف ، وهو قولنا : هل تجب فيه الزكاة أو لا ، وهو أعم مما يستخرج بسهولة ، كالموجود بساحله ، وبصعوبة كالموجود بالغوص فيه ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرِكَازٍ) الْعَنْبَرُ بفتح العين المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة : نوع من الطيب ، وهو غير العبير بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكون المثناة التحتية ، فإنه أخلاط تجمع بالزعفران.

وقال الْكُرْمَانِيُّ : الظاهر أن العنبر زبد البحر ، وقال في القاموس : هو روث دابة بحرية ، وقيل : إنه شيء ينبت في قعر البحر ، يأكله بعض الدواب ، فإذا امتلأت منه قذفته رجيعاً.

وقال ابن سينا : هو نبع عين في البحر ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة ، أو قيؤها ، أو من زبد البحر بعيد.

وقيل : إنه من كور البحر ، يخرج في السيل ببعض الجزائر.

وقال الشَّافِعِيُّ في كتاب السلم من الأم : أخبرني عدد ممن أثق بخبره أنه نبات يخلقه الله في جنبات البحر قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيشق بطنه فيخرج منه.

وحكى ابن رستم عن مُحَمَّد بن الحسن : أنه ينبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر.

وقيل : هو شجر ينبت في البحر فينكسر ، فيلقيه الموج إلى الساحل.

وقال ابن البيطار في جامعه : هو روث دابة تجترّه.

وأما الرِّكَاز : بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي ، فيقال للمعدن والكنز جميعاً ، والمعدن خاص لما يكون في باطن الأرض خلقة ، والكنز خاص لما يكون مدفوناً.

هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ». وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ: «الْخُمْسُ»

وفي مجمع الغرائب: الركاز المعادن، وقيل: هو كنوز الجاهلية، وفي النهاية لابن الأثير: الركاز كنوز الأرض الجاهلية المدفونة في الأرض، وهي المطالب في العرف عند أهل الحجاز، والمعادن عند أهل العراق، والقولان يحتملهما اللغة.

وقال التَّوَوِّي: الركاز بمعنى: المركوز، كالكتاب بمعنى: المكتوب، يعني: من ركز في الأرض إذا أثبت أصله، والكنز يركز في الأرض كما يركز الرمح.

(هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ) أي: دفعه ورمى به في الساحل. وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق يعقوب بن سُفْيَانَ: ثنا الحميدي، وابن قعنب، وسعيد، قالوا: ثنا سُفْيَانَ، عن عمرو بن دينار، عن أذينة، قَالَ: سمعت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ليس العنبر بركاز.

وفي المصنف: ثنا وكيع عن سُفْيَانَ بن سعيد، عن عمرو بن دينار، عن أذينة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ليس في العنبر زكاة، إنما هو شيء دسره البحر.

وأذينة مصغر أذن، تابعي ثقة.

فإن قيل: روى ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن الثَّوْرِيِّ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنِ أَبِيهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سئل في العنبر، فقال: إن كان فيه شيء، ففيه الخمس؟

فالجواب: أنه قَالَ البيهقي: علق القول فيه في هذه الرواية، وقطع بأن لا زكاة في الرواية الأولى، والقطع أولى.

وقال ابن التين: قول ابن عباس قول أكثر العلماء.

فإن قيل: روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أخذ الخمس؟

فالجواب: أنه محمول على الجيش يدخلون أرض الحرب، فيصيبون الغنيمة في ساحلها، وفيه الخمس؛ لأنه غنيمة.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) هو البصري (فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ: «الْخُمْسُ») واللؤلؤ مطر الربيع يقع في الصدف، فعلى هذا أصله ماء، ولا شيء في الماء.

فَإِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ

وقيل : إن الصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ. وفي كتاب الأحجار لأبي العباس : إن حيوان الجواهر منه الكبير ويسمى الدر، ومنه الصغير ويسمى اللؤلؤ. وهذا الحيوان يسمى باليونانية أرسطو روس، يعلو لحم ذلك الحيوان صدفتان ملتصقتان بجسمه، والذي يلي الصدفتين من لحمه أسود، وله فم وأذنان وشحم من أولها إلى غاية الصدفتين، والباقي رغو وزبد وماء.

وقيل : إن البحر المحيط يلحق آخره أول البحر المسلوك، وإن الرياح تصفق الذي فيه الدر في وقت ربح الشمال، فيصير لموجه رشاش، فيلتقمه الصدف عند ذلك إلى قعر البحر، فيتغرس هناك، ويضرب بعروق فيتشعب مثل الشجر، ويصير نباتا بعد أن كان حيواناً ذا نفس، فإذا تركت هذه الصدف حتى يطول مكثها تغيرت وفسدت.

واللؤلؤ بهمزتين وبواوين، وبالواو أولاً والهمزة ثانياً، وبالعكس، قَالَ النَّوَوِيُّ : أربع لغات.

وتعقبه العيني بأنه لا يقال لتخفيف الهمزة لغة.

وقال ابن قدامة : لا زكاة في المستخرج من البحر، كاللؤلؤ، والمرجان، والعنبر ونحوه. وروي نحو ذلك عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وبه قَالَ عمر بن عبد العزيز، وعطاء، ومالك، والثوري، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح، وأبو حنيفة، ومحمد الشافعي، وأبو ثور، وأبو عبيد.

وعن أحمد روايتان في رواية إن فيه الزكاة؛ لأنه خارج من معدن التبر، وبه قَالَ أبو يوسف وإسحاق وروي هذا عن عمر بن عبد العزيز أيضاً وكذا عن الزهري. وقال الأوزاعي : إن وجد العنبر في ضفة البحر خمس، وإن غاص عليه في مثل بحر الهند، فلا شيء فيه.

وروى ابن أبي شيبة، عن وكيع، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن أبي الزبير، عن جابر، قَالَ : ليس في العنبر زكاة، وإنما هو غنيمة لمن أخذه قال البخاري رحمه الله راداً على قول الحسن هذا.

(فَإِنَّمَا) بالفاء، وفي رواية : وإنما بالواو (جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ) أي : في حديث الذي يأتي موصولاً عن قريب.

«فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ» لَيْسَ فِي الَّذِي يُصَابُ فِي الْمَاءِ.

1498 - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ

(فِي الرِّكَازِ) الَّذِي هُوَ مِنْ دِفَائِنِ الْجَاهِلِيَّةِ فِي الْأَرْضِ (الْخُمْسَ لَيْسَ) أَي: لَا (فِي) الشَّيْءِ (الَّذِي يُصَابُ) أَي: يَوْجَدُ (فِي الْمَاءِ) كَالسَّمَكِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَسْتَخْرِجُ مِنَ الْبَحْرِ لَا يُسَمَّى رِكَازًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ عَلَى مَا سَبَّأْتِي شَرْحَهُ وَتَفْصِيلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ لِأَنَّهُ قَدَّمَ لَفْظَ فِي الرِّكَازِ لِلْحَصْرِ فَفِيهِ الْخُمْسُ لَا فِي الَّذِي يَوْجَدُ فِي الْمَاءِ وَقَالَ ابْنُ الْقِصَّارِ وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ غَيْرَ الرِّكَازِ لَا خُمْسَ فِيهِ وَلَا سِيمَا لِلْوَلُؤِ وَالْعَنْبَرِ لِأَنَّهُمَا يَتَوَلَّدَانِ مِنْ حَيَوَانِ الْبَحْرِ فَأَشْبَهَا السَّمَكُ، انْتَهَى.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ. ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ هُنَا مَعْلَقًا مُخْتَصَرًا. وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسْخَةِ عَقِيْبِهِ: حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الْمِزِّي، قَالَ: وَهُوَ ثَابِتٌ فِي عِدَّةِ أَصُولٍ مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ مِنَ الْجَامِعِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الْوَقْتِ، عَنْ الدَّائِدِ، عَنْ ابْنِ حَمُوَيْهِ، عَنِ الْفَرَبْرِى عَنْهُ. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وَقَرَأْتُ بِخَطِ الْحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدْفِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنِ اللَّيْثِ، فَلَعَلَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْهُ؛ لِكُونِهِ مَا سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ، فَلَمْ يَوَافِقْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

قَالَ: وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ، وَلَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ عَاصِمٌ، فَقَدْ اعْتَرَفَ أَبُو عَلِيٍّ بِذَلِكَ، فَقَالَ فِي آخِرِ كَلَامِهِ: رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَمَحٍ عَنِ اللَّيْثِ. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَصَلَهُ فِيهِ الْبُخَارِيَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا. وَفِي الْكِفَالَةِ. وَفِي الْاسْتِقْرَاضِ. وَفِي اللَّقْطَةِ. وَفِي الشَّرُوطِ. وَفِي الْاسْتِثْنَانِ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي اللَّقْطَةِ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكِفَالَةِ فَهُوَ فِي بَابِ الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْذِيُونِ، وَهُوَ أَتَمُّ مِمَّا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، وَسَأَذْكُرُهُ هُنَا بِتَمَامِهِ فِي أَثْنَاءِ مَا ذَكَرَ هُنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ) ابْنُ شَرْحِبِيلِ الْمِصْرِيِّ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ) الْأَعْرَجِ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ) وَفِي رِوَايَةٍ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ،

بِأَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً،
فَنَقَرَهَا، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ،

ويروى: (بِأَنْ يُسْلِفَهُ) بضم الياء من أسلف إسلافًا، يقال: سلفت تسليفاً،
وأسلفت إسلافًا، والاسم السلف.

وهو في المعاملات على وجهين:

أحدهما: القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر، والعرب تسمي
القرض سلفاً.

والثاني: هو أن يعطي مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر
الموجود عند السلف، وذلك منفعة السلف ويقال له: السلم أيضًا، والمراد
ها هنا هو المعنى الأول.

(أَلْفَ دِينَارٍ) وزاد في باب الكفالة في القرض والديون قوله: فقال ائتني
بالشهداء أشهدهم، قَالَ: كفى بالله شهيدًا، قَالَ: فائتني بالكفيل، قَالَ: كفى
بالله كفيلاً، قَالَ: صدقت.

(فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ) وزاد فيه قوله: إلى أجل مسمى.

(فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ) وزاد فيه فقضى الخشبة ثم التمس مركبًا بفتح الكاف،
أي: سفينة يركبها يقدم⁽¹⁾ عليه للأجل الذي أجله.

(فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا) يركبها ويجيء إلى صاحبه، أو يبعث فيها قضاء دينه.

(فَأَخَذَ خَشَبَةً) بخشبة واحدة الخشب.

(فَنَقَرَهَا) أي: قورها، (فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ) ويروى فأحلّ من الإحلال
وهو الإنزال والمراد أنه وضع في الخشبة المنقورة ألف دينار وزاد أيضًا في
الكفالة: وصحيفة منه إلى صاحبه بالنصب عطف على ألف دينار، والمراد منها
المكتوب، ثم زجج موضعها، أي: أصلح موضع النقرة وسواه، قيل: لعله من
تزجيج الحواجب، وهو التقاط زوائد الشعر الخارج عن الخدين، وإن أخذ من
الزج وهو سنان الرمح فيكون النقر قد وقع في طرف من الخشبة، فسد عليه رجاء
أن يمسكه ويحفظ ما في بطنه، ثم أتى بها إلى البحر، فقال: اللهم إنك تعلم أنني

(1) بفتح الدال من قدم يقدم من باب علم يعلم.

فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا⁽¹⁾،

كنت تسلفت، من باب التفعّل أي: اقترضت فلاناً ألف دينار، فسألني كفيلاً، فقلت: كفى بالله كفيلاً، فرضي بك، وسألني شهيداً، فقلت: كفى بالله شهيداً، فرضي بك، وأناي جهدت من باب فتح يفتح، أي: تحملت المشقة أن أجد مركباً أبعث إليه الذي له فلم أقدر، وأناي استودعتكها.

(فَرَمَى بِهَا) أي: بالخشبة (فِي الْبَحْرِ) يقصد أن الله يوصلها إلى رب المال حتى ولجت من الولوج، وهو الدخول، ثم انصرف، وهو في أثناء ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده.

(فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ) أي: أقرضه الألف دينار ينظر لعل مركباً قد جاء بماله، (فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ) أي: فإذا هو مفاجئ بالخشبة التي فيها المال.

(فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا) نصب على أن أخذ من أفعال المقاربة، فيعمل عمل

(1) قال الكرمانى: قال ابن بطال: وفي أخذ الرجل الخشبة حطباً لأهله دليل على أن ما يؤخذ من البحر لا شيء فيه، وهو لمن وجده حتى يستحق اهـ.

قال الحافظ قال الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة: رجل اقترض قرضاً فارتجع قرضه، وكذا قال الداودي: حديث الخشبة ليس من هذا الباب في شيء، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به إلى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه، ولا خمس فيه، وقال ابن المنير: موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الخشبة على أنها حطب، فإذا قلنا شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فانقطع ملك صاحبه كذلك ما لم يتقدم عليه ملك لأحد من باب الأولى، وكذلك ما يحتاج إلى معاناة وتعب في استخراجها أيضاً اهـ.

وقال العيني: بعد ذكر قول الإسماعيلي والداودي: وأجاب عنه من ساعده، ووجه كلامه منهم عبد الملك فقال: إنما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب. لأنه يريد أن كل ما ألقاه البحر جاز التقاطه، ولا خمس فيه إذا لم يعلم أنه من مال المسلمين. وأما إذا علم أنه منه فلا يجوز أخذه، لأن الرجل إنما أخذ خشبة على الإباحة ليملكها فوجد فيها المال، ومنهم ابن المنير، فقال موضع الاستشهاد إنما هو أخذ الخشبة على أنها حطب، فدل على إباحة مثل ذلك مما يلفظه البحر، إما مما ينشأ فيه كالعنبر، أو مما سبق فيه ملك وعطب، وانقطع ملك صاحبه منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقاً أو مفصلاً، وإذا جاز تملك الخشبة وتقدم عليها ملك متمالك، فنحو العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى. قال العيني: الترجمة ما يستخرج من البحر، والحديث يدل على ما يستخرج من البحر فالمطابقة في مجرد الاستخراج من البحر مع قطع النظر عن غيره وأدنى الملاسة في التطابق كاف اهـ مختصراً.

فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ.

كان، أو نصب الفعل مقدر أي: يستعملها استعمال الحطب أو حال مقدرة.
(فَذَكَرَ) أي: الراوي (الْحَدِيثَ) بتمامه، وقد ذكرناه، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الكفالة في القرض والديون.

(فَلَمَّا نَشَرَهَا) أي: قطع الخشبة بالمنشار (وَجَدَ الْمَالَ) الذي كان أسلفه، والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه، فأتى بالآلف الدينار وهو جائز على رأي الكوفيين، فقال: والله ما زلت جاهداً في طلب مركب لآتيك بمالك، فما وجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه، قَالَ: هل كنت بعثت إليّ بشيء؟ قَالَ: أخبرتك أنني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه، قَالَ: فإن الله أدى عنك الذي بعثت في الخشبة، فانصرف بالآلف الدينار راشداً، حال من فاعل انصرف.

قَالَ الإسماعيلي: ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة رجل اقترض قرضاً فارتجع قرضه، وكذا قَالَ الداوددي: حديث الخشبة ليس من هذا الباب في شيء.

وأجاب عن ذلك من ساعد، ووجه كلامه، منهم أبو عبد الملك حيث قَالَ: إنما أدخل الْبُخَارِيَّ هذا الحديث في هذا الباب؛ لأنه يريد أن كل ما ألقاه البحر جاز التقاطه، ولا خمس فيه إذا لم يعلم كم مال المسلمين، وأما إذا علم أنه منه فلا يجوز أخذه؛ لأن الرجل إنما أخذ خشبة على الإباحة ليملكها، فوجد فيها المال، ولو وقع هذا اليوم كان كاللقطة؛ لأنه معلوم أن الله تعالى لا يخلق الدنانير المضروبة في الخشبة.

وقال العيني: لكن ينبغي أن يقيد بقولنا عادة؛ لأن قدرة الله تعالى صالحة لكل شيء نقلاً وعقلاً بناءً على أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إذا قصَّ الله ورسوله أمراً فيه من غير تكبر ومنهم أن المنير حيث قَالَ: موضع الاستشهاد أخذ الخشبة مع أنها حطب، فدل على إباحة مثل ذلك مما يلفظه البحر مما ينشأ فيه كالعنبر، أو مما سبق فيه مالك فعطب وانقطع ملك مالكة منه على اختلاف بين العلماء في تملك هذا مطلقاً ومفصلاً، وإذا جاز تملك الخشبة وقد تقدم عليها ملك ممتلك، فنحو العنبر الذي لم يتقدم عليه ملك أولى، وقال التيمي ليس فيه دليل على وجوب الزكاة ولا على عدمه في العنبر واللؤلؤ لكنه لما كان في ذكر البحر ولم

66 - باب: فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ

وَقَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ إِدْرِيسَ :

يذكر الزكاة معه ولا الخمس دل على أن حكمه ليس حكم الزكاة.

وقال العيني: الترجمة ما يستخرج من البحر، والحديث يدل على ما يستخرج من البحر، فالمطابقة في مجرد الاستخراج من البحر مع قطع النظر عن غيره، وأدنى الملاسة في التطابق كافٍ، وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

قَالَ الخطابي: في قوله: إلى أجل مسمى دلالة على جواز الأجل في القرض، وفيه كلام في الفروع.

وفي قوله: أخذها لأهله حطبًا، دلالة على أن ما يوجد من البحر من متاع البحر وغيره لا شيء فيه، وهو لمن وجده حتى يستحق ما ليس من متاع البحر من الأموال كالدينانير والثياب وشبه ذلك، فإذا استحق رد إلى مستحقه، وما ليس له طالب ولم يكن له كثير قيمة أو حكم بغلبة الظن بانقطاع ملك مالكة عنه، كان لمن وجده ينتفع به، ولا يلزمه تعريفه، إلا أن يوجد فيه دليل يستدل به على مالكة: كاسم رجل معلوم، أو علامة، فيجتهد ملتقطها في أمر التعريف.

وفيه: أن من توكل على الله فإنه ينصره، فالذي نقر الخشبة وتوكل كيف حفظ الله ماله، والذي أسلفه وقع بالله كفيلاً كيف أوصل الله ماله إليه.

وفيه أيضًا: جواز ركوب البحر بأموال الناس والتجارة.

وفيه أيضًا: أن الله تعالى متكفل بعون من أراد أداء الأمانة، وأن الله تعالى يجازي أهل الإرفاق بالمال بحفظه عليهم مع أجر الآخرة، كما حفظه على المسلف.

66 - باب: فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ

(باب) بالتنوين (فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ) بالرفع مبتدأ مؤخر، وقد مر تفسير الركاك من أنه من دفين الجاهلية أو غيره، كأنه ركز في الأرض ركزًا أي: غرز وسيجيء، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه.

(وَقَالَ مَالِكٌ) هو ابن أنس إمام دار الهجرة المشهور، (وَابْنُ إِدْرِيسَ) هو مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيُّ صاحب المذهب، ويقال: عبد الله بن إدريس الأودي

«الرَّكَازُ: دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْخُمْسُ وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ بِرَّكَازٍ»

الكوفي، وهو الأشبه، قاله ابن التين.

وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن الفريري بأنه الشَّافِعِيُّ. وتابعه البيهقي وجمهور الأئمة، قال البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار قد حكي محمد بن إسماعيل البخاري مذهب مالك والشافعي في الركاز والمعدن في كتاب الزكاة من الجامع فقال مالك وابن إدريس يعني الشافعي ويؤيده أنه وجد في عبارة الشَّافِعِيِّ دون الأودي، فروى البيهقي في كتاب معرفة السنن والآثار من طريق الربيع، قَالَ الشَّافِعِيُّ: والركاز الذي فيه الخمس: دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد.

(الرَّكَازُ: دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ) بكسر الدال بمعنى: المدفون، كذبح بمعنى: مذبح، وبالفتح المصدر، ولا يراد هنا، كذا قاله الحافظ العسقلاني كالزركشي، وتعقبه في المصابيح بأنه يصح الفتح أيضًا على أن يكون مصدرًا أريد به المفعول، مثل: الدرهم ضرب الأمير، وهذا الثوب نسج اليمن.

(فِي قَلِيلِهِ) وهو الذي لا يبلغ نصابًا، (وَكَثِيرِهِ) وهو ما بلغ نصابًا (الْخُمْسُ) وهذا قول أبي حنيفة ومالك وأحمد، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ في القديم، كما نقله ابن المنذر عنه واختاره، وأما في الجديد فشرط النصاب، فقال: لا تجب الزكاة فيما دونه، إلا إذا كان في ملكه من جنس النقد الموجود (وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ) بكسر الدال، أي: المكان من الأرض يخرج منه شيء من الجواهر، والذهب، والفضة، والحديد، والنحاس، والرصاص، والكبريت، وغير ذلك مأخوذ من عدن بالمكان إذا أقام به، يعدن بالكسر عدونا، سمي بذلك لعدون ما أنبته الله فيه، قَالَ الأزهري، وقال في القاموس: والمعدن كمجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه؛ لإقامة أهله فيه دائماً، أو لإثبات الله تَعَالَى إياه فيه.

(بِرَّكَازٍ) لأنه لا يدخل تحت اسم الركاز، ولا له حكمه، فيجب فيه ربع العشر لا الخمس؛ لأنه يحتاج إلى عمل ومعالجة واستخراج، بخلاف الركاز، وقد جرت السنة أن ما غلظت مؤنثته خفف عنه في مقدار الزكاة، وما خفَّت زيد فيه. وقيل: إنما جعل في الركاز الخمس؛ لأنه مال كافر، فأُنزل واجده منزلة الغانم، فكان له أربعة أخماسه.

وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَعْدِنِ: «جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»⁽¹⁾.

ثم إن التعليق عن مالك رواه أبو عبيد في كتاب الأموال: حَدَّثَنِي يَحْيَى بن عبد الله بن بكر، عن مالك، قَالَ: المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه الزَّكَاةُ، كما يؤخذ من الزرع حين يحصد، قَالَ: وهذا ليس برَكَاز، إنما الرَكَاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ منه غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل، انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهكذا هو في سماعنا من الموطأ رواية يَحْيَى بن بكير، لكن قَالَ فيه: عن مالك، عن بعض أهل العلم.

(وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَعْدِنِ: جُبَارٌ) بضم الجيم وتخفيف الموحدة آخره راء، أي: هدر ليس فيه شيء، يعني: إذا حفر رجل معدنا في ملكه فوقع فيه شخص ومات، واستأجره ليعمل في المعدن فهلك، لا يضمه، بل يكون دمه هدر، أو ليس المراد أنه لا زكاة فيه.

(وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ) ففرق النَّبِيُّ ﷺ بينهما، وجعل لكل منهما حكماً، ولو

(1) قال الكاندهلوي: اعلم أولاً: أن في مسائل المعدن والركاز أبحاث وسبعة الأذيال. بسطت في الأوجز مع اختلاف العلماء في فروعها، ودلائل كل فريق في مختاره، وثانياً: أن المذكور في كلام الإمام البخاري مسألتان: الأولى المعدن، وقد اختلفت الأئمة في الواجب فيه على ثلاثة أقوال، قال الباجي: المعدن على ضربين ضرب يتكلف به مؤونة عمل فهذا لا خلاف «أي عندهم» أنه لا تجب فيه غير الزكاة، وضرب لا يتكلف فيه مؤونة عمل، فهذا اختلف فيه قول مالك، فقال مرة في الزكاة وقال مرة أخرى فيه الخمس، وقال أحمد وإسحاق: لا تؤخذ من كل معدن إلا الزكاة، وقال أبو حنيفة: يؤخذ من كل معدن الخمس، وللشافعي مثل الثلاثة الأقوال، وفي «تحفة المحتاج» من استخراج ذهباً أو فضة من معدن لزمه ربع عشرة. وفي قول: الخمس قياساً على الرَكَاز بجامع الإخفاء في الأرض، وفي قول: إن حصل بتعب كطحين ومعالجة بنار فربع العشر، وإلا فخمس اهـ.

وذكرت هذه الأقوال الثلاثة في الإحياء، ورجع الثالث، وقال: الاحتياط أن يخرج الخمس من القليل والكثير، ومن غير التقدين أيضاً خروجاً من شبهة الخلاف، وقال الباجي: الندرة التي لا يتكلف فيها عمل، روى ابن القاسم عن مالك فيه الخمس، وروى ابن نافع عن مالك فيه الزكاة، وجه رواية ابن القاسم قوله ﷺ: «في الرَكَاز الخمس» والركاز: الموضوع في الأرض، وهو دفن الجاهلية، والقطع الموجودة في الأرض من الذهب والفضة، ووجه قول ابن نافع أن هذا مستفاد من الأرض فوجبت الزكاة دون الخمس.

قلت: والعمدة في فروع المالكية رواية ابن القاسم كما في الشرح الكبير وغيره وبسط في الأوجز في دلائل من أوجب في المعدن الخمس، والمسألة الثانية مسألة الرَكَاز. وهو بكسر =

وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «مِنَ الْمَعَادِنِ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً».

كانا بمعنى واحد لجمع بينهما، فلما فرق بينهما دل على التغاير، وهذا من جملة كلام مالك وابن إدريس فيما ذهبا إليه، ثم هذا التعليق أسنده في هذا الباب كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: مِنَ الْمَعَادِنِ) أي: مما يستخرج منها (من كُلِّ مِائَتَيْنِ) من الدراهم (خَمْسَةً) أي: خمسة دراهم وهي ربع العشر.

وهذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال من طريق الثوري، عن عبد الله ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم ونحوه.

وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس. ثم عقب بكتاب آخر، فجعل فيه الزكاة، قال: وروينا عن عبد الله بن أبي بكر أن عمر بن عبد العزيز

الراء وتخفيف الكاف آخره زاي، مأخوذ من الركز، قال الباجي: اختلف الناس في معنى الركاز، فاختلف قول مالك في ذلك، فمعنى ما روى عنه ابن القاسم أن الركاز ما وجد في الأرض من قطع الذهب والورق مخلصاً لا يحتاج في تصفيته إلى عمل، سواء كان مما دفن في الأرض أو مما أنبتته الأرض، ومعنى ما روى ابن نافع أن الركاز ما وضع في الأرض اهـ. وفي العيني قال ابن بطال ذهب أبو حنيفة والثوري إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب أركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من الذهب، تخرج من المعادن وهو قول صاحب العين وأبي عبيد، وفي المجمع: الركاز عند أهل الحجاز كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق المعادن، لأن كلاً منهما مركز في الأرض، أي ثابت، قال ملك العلماء: هو اسم للمعدن حقيقة، وإنما يطلق على الكنز مجازاً للدلائل بسطت في الأوجز، وفي الدر المختار هو: لغة من الركز، أي الإثبات بمعنى المركز، وشرعاً مال مركز تحت أرض أعم من معدن خلقي، ومن كنز مدفون دفنه الكفار، قال ابن عابدين: خصه بالكافر لأن كنزه هو الذي يخمس اهـ ملخصاً في الأوجز.

إذا عرفت هذا فقد علمت أن الركاز يعم المعدن والكنز عند الحنفية، وهو مؤدى قول لمالك والشافعي كما تقدم، وأما غير الحنفية فالمشهور عنهم أن الركاز دفين الجاهلية، قال ابن قدامة في الشرح الكبير: الركاز ما وجد من دفن الجاهلية عليه علامتهم، فإن كان عليه علامة المسلمين، أو لم تكن عليه علامة فهو لقطة والدفن بكسر الدال المدفون، والركاز الذي يتعلق به وجوب الخمس ما كان من دفن الجاهلية هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأبي ثور. ويعتبر ذلك بأن يرى عليه علامتهم كأسماء ملوكهم وصورهم وصلبهم وأصنامهم، ونحو ذلك، لأن الظاهر أنه لهم فإن كان عليه علامة الإسلام أو اسم النبي ﷺ أو أحد من خلفاء المسلمين ونحو ذلك فهو لقطة. لأنه ملك مسلم لم يعلم زواله عنه. انتهى مختصراً.

وَقَالَ الْحَسَنُ⁽¹⁾: «مَا كَانَ مِنْ رِكَازٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَفِيهِ الْخُمْسُ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضِ السَّلْمِ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ وَجَدْتَ اللَّقْظَةَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَعَرَّفْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَدُوِّ فَفِيهَا الْخُمْسُ».

أخذ من المعادن من كل مائتي درهم خمسة دراهم.
وعن أبي الزباد قَالَ: جعل عمر بن عبد العزيز في المعادن أرباع العشر، إلا أن يكون ركزة، فإذا كانت ركزة ففيها الخمس.
(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري: (مَا كَانَ مِنْ رِكَازٍ) دفن الجاهلية (فِي أَرْضِ الْحَرْبِ فَفِيهِ الْخُمْسُ، وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضِ السَّلْمِ) بكسر السين وسكون اللام، ويجوز فتح السين وهو الصلح. وفي رواية وما كان من أرض المسلم على صيغة الفاعل من الإسلام.
(فَفِيهِ الزَّكَاةُ) أي: ربع العشر، قَالَ ابن المنذر: لا أعرف أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن.

وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة.
(وَإِنْ وَجَدْتَ اللَّقْظَةَ) بناء الخطاب على البناء للفاعل، واللقيقة مفعوله. ويروى: وإن وجدت اللقطة بضم الواو مبنيا للمفعول، واللقيقة نائب عن الفاعل. ويروى: وجدت لقطة بتكثير لقطة وهي بضم اللام وفتح القاف وسكونها لكن القياس أن يقال بالفتح للاقط وبالسكون للملقوط.

(فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَعَرَّفْهَا) أنت؛ لاحتمال أن تكون للمسلمين.
(وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَدُوِّ) أي: من ماله، فلا حاجة إلى تعريفها؛ لأنها صارت ملكا لواجدها (فَفِيهَا الْخُمْسُ) ولا يكون لها حكم اللقطة، وهذا من تنمة كلام

(1) قال الحافظ: وصله ابن أبي شيبه بلفظ: إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة، قال ابن المنذر: لا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن اهـ.
وفي الأوجز قال الموفق: الأصل في صدقة الركاز ما روي عن أبي هريرة مرفوعا «في الركاز الخمس» متفق عليه وهو أيضا مجمع عليه، قال ابن المنذر: لا نعلم أحدا خالف هذا الحديث إلا الحسن، فإنه فرق في أرض الحرب وأرض العرب، قال الزرقاني: سواء كان في دار الإسلام أو الحرب عند الجمهور، خلافاً للحسن البصري، اهـ مختصراً من الأوجز.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ⁽¹⁾ :

الحسن البصري الذي أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبه من طريق الأحول.
(وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ) قَالَ ابن التين: المراد به هو أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وقال الحافظ العسقلاني: وهذا أول موضع ذكره فيه الْبُخَارِيُّ بهذه الصيغة، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قَالَ بذلك.

وقال العيني: من أين أخذه لم لا يجوز أن يكون مراده هو سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ من أهل الكوفة، والأوزاعي من أهل الشام، فإنهما قالا مثل ما قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إن المعدن كالركاز فيه الخمس في قليله وكثيره، على ظاهر قوله ﷺ: «وفي الركاز الخمس». ولكن الظاهر أن ابن التين لما وقف على ما قاله الْبُخَارِيُّ في تاريخه في حق أَبِي حَنِيفَةَ مما لا ينبغي أن يذكر في حق أحد من أطراف الناس، فضلاً أن يقال في حق إمام هو أحد أركان الدين، صرح بأن المراد ببعض الناس هو الإمام أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن لا يرمى إلا شجر فيه ثمر.

وهكذا قَالَ ابن بطال: ذهب أَبُو حَنِيفَةَ والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطع من

(1) هذا أول المواضع التي أورد فيها الإمام البخاري على بعض العلماء بقوله: «وقال بعض الناس» وهي أربعة وعشرون موضعاً في سائر كتابه، وهذه أولها، ومن هاهنا إلى كتاب الإكراه ذكر هذا اللفظ في سبعة مواضع، وذكره في كتاب الإكراه في موضعين، وفي كتاب الحيل في أربعة عشر موضعاً، وآخرها في كتاب الأحكام في باب ترجمة الحكام في موضع واحد، فصارت أربعة وعشرين، والمعروف عند العلماء أن هذه كلها إيرادات على الحنفية لا سيما على الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وهذا صحيح باعتبار أكثر المواضع، وإلا فسيأتي قريباً في الموضوع الثاني في كتاب الهبة في باب إذا قال: أخذتكم هذه الجارية؟ وقال بعض الناس: هذه عارية، وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة، فقد أوردته أيضاً البخاري بقول: «قال بعض الناس» وكلتا المسألتين إجماعيتان، قال الحافظ: قال ابن بطال: لا أعلم خلافاً أن من قال أخذتكم هذه الجارية أنه قد وهب له الخدمة خاصة فإن الإخداع لا يقتضي تملك الرقبة، ثم قال: ولم يختلف العلماء فيمن قال كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه، وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة، وقد قال تعالى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِإِعْطَائِهِ عَشْرَةَ مَسَكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ﴾ [المائدة: 89] ولم تختلف الأمة أن ذلك تملك الطعام والكسوة، اهـ مختصراً، ولم يذكر الإمام البخاري في مسألة الكسوة المدة، فهي هبة إجماعاً، وهكذا في بعض من المواضع الأخر لم ينفرد الحنفية فيها، بل شاركهم فيها غيرهم أيضاً، كما قالوه في هذا الموضوع الذي نحن بصددده أيضاً، قال العيني: =

«الْمَعْدِنُ رِكَازٌ، مِثْلُ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَرَكَزَ الْمَعْدِنُ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ

الذهب تخرج من المعادن، وهذا قول صاحب العين وأبي عبيد، وفي مجمع الغرائب: الركاك المعادن، وفي النهاية لابن الأثير: المعدن والركاز واحد، فإذا علم ذلك بطل التشنيع على أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(الْمَعْدِنُ رِكَازٌ، مِثْلُ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ) بكسر الدال وفتحها كما مر عن قريب، أي: المدفون، أي: فيجب فيه الخمس. قَالَ الزُّهْرِيُّ وَأَبُو عَبِيد: الركاك المال المدفون والمعدن جميعاً.

(لَأَنَّهُ يُقَالُ) أي: فيما سمع من العرب والضمير في لأنه للشأن (أَرَكَزَ الْمَعْدِنُ) بفتح الهمزة فعل ماض مبني للفاعل.

(إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ) بفتح الخاء من غير همزة قبلها. ويروى أخرج بهمزة مضمومة على البناء للمفعول، وأشار به إلى تعليل من يقول: إن المعدن ركاك وليس الأمر كذلك؛ لأنه لم ينقل عنهم ولا عن العرب أنهم قالوا: أركز المعدن، وإنما قالوا: أركز الرجل، فإذا لم يكن هذا صحيحاً، فكيف يتوجه

جزم ابن التين بأن المراد به هو أبو حنيفة: من أين أخذه؟ فلم لا يجوز أن يكون مراده هو سفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي من أهل الشام، فإنهما قالا مثل ما قال أبو حنيفة: إن المعدن كالركاز وفيه الخمس في قليله وكثيره اهـ.

وقد قالوا في الموضع الرابع والعشرين في باب ترجمة الحكام، قال الكرمانى: قال مغلطاى المصرى: كأنه يريد ببعض الناس الشافعى، وهو رد لقول من قال: إن البخارى إذا قال بعض الناس أراد به أبا حنيفة، ووجهه فى الكرمانى، وتعقب على الكرمانى العينى ليس هذا محله، وقال الحافظ: فى هذا الموضع أراد ببعض الناس: محمد بن الحسن، فإنه الذى اشترط أن لا بد فى الترجمة من اثنين، وخالف أصحابه الكوفيون، ووافقه الشافعى، فتعلق بذلك مغلطاى. فقال فيه رد لقول من قال: إن البخارى إذا قال بعض الناس يريد الحنفية، وتعقبه الكرمانى فقال: يحمل على الأغلب أو أراد هاهنا بعض الحنفية، لأن محمداً قاتل بذلك، ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعى، كما لا يمنع أن يوافق الحنفية فى غير هذه المسألة بعض الأئمة اهـ.

قلت: والأمر كذلك كما لا يخفى على من يعرف مذاهب العلماء فى هذه المواضع الأربعة والعشرين، وقولهم هاهنا المراد به محمد، وإن وافقه الشافعى فى ذلك عجيب، أفذلك لأن محمداً أجل من الشافعى أو أشهر منه؟ فتأمل، وأغرب مولانا محمد حسن المكي فى تقريره إذ قال قوله: قال بعض الناس إلخ أراد به إمامنا أبا حنيفة رحمه الله تعالى ولم يصرح باسمه رعاية للأدب، وأما التعبير بالناس فليس للتخفيف، بل لأنه لو قال بعض الفقهاء أو بعض العلماء لوقع علة غضبه عليه مبدأ الاشتقاق وهذا من أقبح القبائح اهـ.

قِيلَ لَهُ، قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ أَوْ رِبْحٌ رِبْحًا كَثِيرًا أَوْ كَثُرَ ثَمَرُهُ: أَرَكَزْتَ، ثُمَّ نَاقَضَ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ فَلَا يُؤَدِّي الْخُمْسَ.

الإلزام بقول القائل.

(قِيلَ لَهُ، قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ) بضم الواو وكسر الهاء على البناء للمفعول وشيء مرفوع على أنه نائب عن الفاعل.

(أَوْ رِبْحٌ رِبْحًا كَثِيرًا أَوْ كَثُرَ ثَمَرُهُ: أَرَكَزْتَ) بناء الخطاب، أي: فيلزم أن يقال كل واحد من الموهوب والربح والتمر ركاز، فيجب فيه الخمس، وليس كذلك، بل الواجب فيه ربع العشر، وإن كان يقال فيه: أركز، فالحكم مختلف وإن اتفقت التسمية. وإنما لا يتوجه ذلك إذا قالوا: أركز الرجل، ولم يقولوا: أركز المعدن؛ لأن معنى أركز الرجل: صار له ركاز من قطع الذهب. ولا يلزم منه إذا وهب له شيء أن يقال له: أركز بالخطاب، وكذلك إذا ربح ربحًا كثيرًا، أو كثر ثمره، ولو علم المعترض القائل معنى أفعال هنا ما هو؛ لما اعترض، ولا أفحش فيه، فمعنى أفعال هنا للصيرورة، يعني: لصيرورة الشيء منسوبًا إلى ما اشتق منه الفعل، كأغد البعير، أي: صار ذا غدة، ومعنى أركز الرجل: صار له ركاز من قطع الذهب، كما مرّ عن قريب ولا يقال إلا بهذا القيد لا مُطْلَقًا.

(ثُمَّ نَاقَضَ) أي: بعض الناس قوله، ووجه هذه المناقضة على زعمه أنه قَالَ أولاً: المعدن ركاز ففيه الخمس.

(وَقَالَ) ثانيًا: (لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ) عن الساعي، (فَلَا يُؤَدِّي الْخُمْسَ) في الركاز، وهو متناول للمعدن عنده. قَالَ العيني: وهذا ليس بمناقضة؛ لأنه فهم من كلام هذا القائل غير ما أراحه، فصدر هذا عنه بلا تأمل، ولا ترو.

وبيان ذلك أن الطحاوي حكى عن أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ وَجَدَ رِكَازًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْطِيَ الْخُمْسَ لِلْمَسَاكِينِ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ لِنَفْسِهِ، قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ تَأَوَّلَ أَنْ لَهُ حَقًّا فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَنَصِيبًا فِي الْفِيءِ، فَلِذَلِكَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْخُمْسَ لِنَفْسِهِ عَوْضًا عَنْ ذَلِكَ، وَلَقَدْ صَدَّقَ الشَّاعِرُ:

كَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَفْتَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
وَالْكَرْمَانِيِّ أَيْضًا مَشَى فِي مَشِيهِمْ فِي الْإِلْزَامِ الْأَوَّلِ الْمَصْدَرِ بِقَوْلِهِ: قِيلَ لَهُ،
ولكنه اعترف بأن قول البُخَارِيِّ أَنَّهُ نَاقَضَهُ تَعَسَفٌ؛ إِذْ مَرَادُهُ بِمَا حَكَاهُ الطَّحَاوِيُّ

1499 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ.....»

أن له أن يأخذها لنفسه عوضاً عما له من الحقوق من بيت المال، لا أنه أسقط الخمس من المعدن بعد ما أوجبه فيه.

نقل ذلك عن الحافظ ورضي به، وكذا الحافظ العسقلاني نقل ذلك عن ابن بطلال، لكن قال بعد ذلك، وقد نقل الطحاوي المسألة التي ذكرها ابن بطلال، ونقل أيضاً أنه لو وجد في داره معدناً، فليس عليه فيه شيء، وبهذا يتجه اعتراض البخاري، انتهى.

وفيه: أن معناه لا يجب عليه شيء في الحال إلا إذا حال الحول، وكان نصاباً يجب فيه الزكاة، وبه قال أحمد، وعند أبي يوسف ومحمد يجب الخمس في الحال، وعند مالك والشافعي: الزكاة في الحال، وهذا مخالف لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول الحول هذا».

وقال الحافظ العسقلاني أيضاً: والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤونة ومعالجة لاستخراجه، بخلاف الركاز. وتعقبه العيني: بأن هذا شيء عجيب؛ لأنه ليس هذا يعرف حقيقة كل واحد منهما ما هي، والفرق بين الأشياء ببيان ماهيتها وحقائقها، والذي ذكره هذا من اللوازم الخارجة عن الماهية.

وقال الزين ابن المنير: كأن الركاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزته فيها، وأما المعدن فإنه ينبت في الأرض بغير وضع واضح، هذه حقيقتهما، فإذا افترقا في أصلهما، فكذلك في حكمهما.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح لام سلمة كلاهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْعَجَمَاءُ) بفتح العين المهملة وسكون الجيم وبالمد، أي: البهيمة سميت بها؛ لأنها لا تتكلم، وعن أبي حاتم يقال لكل لم يبين الكلام من العرب والعجم والصغار: أعجم ومستعجم، وكذلك من الطير والبهائم كلها، والاسم العجمة

جُبَّارٌ،

(جُبَّارٌ) بضم الجيم وتخفيف الموحدة آخره راء، هو الهدر، يعني: ليس فيه ضمان، وفي التلويح: الجبار الهدر الذي لا قود فيه ولا دية، وكل ما أفسد وأهلك جبار، ذكره ابن سيده، ولمسلم جرحها جبار، ولا بد في رواية البُخَارِيِّ من تقدير؛ إذ من المعلوم أن نفس العجماء لا يقال لها هدر، وقد دلت رواية مسلم على أن المقدر هو الجرح، لكن الحكم غير مختص به، بل هو مثال نبه به على غيره، وظاهر الحديث مطلق، ولكنه محمول على ما إذا أتلفت شيئًا بالنهار، أو أتلفت بالليل من غير تفريط من مالها، وأتلفت ولم يكن معها أحد.

والحديث محتمل أيضًا أن يكون الجناية على الأبدان، أو على الأموال، فالأول أقرب إلى الحقيقة؛ لأنه ورد في صحيح مسلم وفي البُخَارِيِّ أيضًا في الديات جرحها جبار، وفي لفظ: فعلها جبار، وعلى كل تقدير لم يقوموا بالعموم في إهدار كل متلف من بدن أو مال على ما بين في كتب الفروع، والمراد بجرح العجماء إتلافها، سواء كان بجرح أو غيره.

وقال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن جناية البهائم بالنهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد، فجمهور العلماء على ضمان ما أتلفت.

وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال برجل أو بقدم؛ لإطلاق النص، إلا أن يحملها الذي فوقها على ذلك أو يقصده، فيكون حينئذ كالألة، وكذا إذا تعدى في ربطها، أو إرسالها في موضع يجب ربطها فيه. وقالت الشافعية بالإطلاق، سواء أتلفت ليلاً أو نهاراً، أو سواء كان معها سائقها أو راكبها أو قائدها، وسواء كان الذي في يده مالها، أو مستأجرها، أو مستعيرها، أو غاصبها، أو مودعاً، أو وكيلًا، أو غير ذلك، وسواء أتلفت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو عضوها إلا أن يتلف آدميًا، فيجب دية على عامله الذي معها، والكفارة في ماله.

وقال مالك: القائد والراكب والسائق كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له. وقال الليث والأوزاعي: لا ضمان فيما إذا أصابته بيدها أو رجلها. وعند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: لا ضمان

وَالْبِئْرُ جُبَارٌ،

فيما رمحت برجلها دون يدها ؛ لإمكان التحفظ من اليد دون الرجل ، وأما إذا أتلفت بالنهار وكانت معروفة بالافساد ، ولم يكن معها أحد ، فإن مالکها يضمن ؛ لأن عليه ربطها والحالة هذه .

وقال بعض الحنفية : إن الراكب والقائد لا يضمنان ما نفحت الدابة برجلها أو ذنبها إلا إن أوقفها في الطريق .

واختلفوا في السائق ، فقال القدوري وآخرون : إنه ضامن لما أصابت بيدها ورجلها ؛ لأن النفحة بمرأى من عينه ، فأمكنه الاحتراز عنها . وقال أكثرهم : لا يضمن النفحة أيضًا وإن كان يراها ؛ إذ ليس على رجلها ما يمنعها به ، فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الكلام لإمكانه بكبحها بلجامها ، وصححه صاحب الهداية ، وكذا قالت الحنابلة : إن الراكب لا يضمن ما تتلفه البهيمة برجلها .

وأما جنايتها على المزارع ، فقال مالك : يضمن صاحبها ما أتلفتته . وقال الشافعي وأصحابه : إن فرط في حفظها ضمن ، وإلا فلا ، وقال أبو حنيفة : لا ضمان فيما رعته نهارًا . وقال الليث وسحنون : يضمن .

وقد ورد حديث صحيح مرفوع في إتلافها بالليل دون النهار في المزارع ، وأنه يضمن ، أخرجه أبو داود والنسائي من حديث حرام بن محيصة ، عن البراء : أن ناقة للبراء بن عازب رضي الله عنه دخلت حائط رجل فأفسدته ، ف قضى رسول الله ﷺ على أهل الأموال حفظها بالنهار ، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَالْبِئْرُ جُبَارٌ) معناه أن الرجل إذا حفر بئرًا في ملكه ، أو في موات ، فسقط فيها رجل ، أو استأجر من يحفر له بئرًا في ملكه ، فانهار عليه ، فلا شيء عليه ، أما إذا حفرها في طريق المسلمين ، أو في ملك غيره بغير إذنه ، فتلّف فيها إنسان ، وجب ديته على عاقلة حافرها ، والكفارة في ماله . وإن تلف فيها غير الآدمي ، وجب ضمانه في مال الحافر .

والبئر بكسر الموحدة بعدها همزة ساكنة ، ويجوز تخفيفها . وقال ابن العربي : رواه بعضهم النار جبار ، وقالوا : أهل اليمن يكتبون النار بالياء ، ومعناه عندهم أن من استوفد نارًا بما يجوز له ، فتعدت إلى ما لا يجوز ، فلا شيء عليه ،

وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

وروي في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: والجب جبار، وهذا يدل على أن المراد البئر، لا النار كما هو في الكتب الستة المشهورة.

(وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ) يعني: إذا حفره في ملكه أو بفلاة؛ لاستخراج ما فيه، فوقع فيه إنسان، أو انهار على حافره، لا ضمان فيه أيضًا.

وفي كلتا الجملتين تقدير، أي: سقوط البئر، أو المعدن على الشخص، أو سقوط الشخص في البئر، أو المعدن جبار.

وورد في بعض طرق الحديث: «الرجل جبار» فاستدل به من فرق في حال كون راكبها معها بين أن يضرب بيدها أو يرمح برجلها، فإن أفسدت بيدها ضمنه، وإن رمحت برجلها لا يضمن.

(وَفِي الرِّكَازِ) يجب أو واجب (الْخُمْسُ) وقد مر أن المراد من الركاك قطع من الذهب تخرج من المعادن وغيرها.

وقال الْكُرْمَانِيُّ: فإن قلت: هل في الحديث ما يدل على أن المعدن ليس بركاك؟ قلت: نعم، حيث عطف الركاك على المعدن وفرق بينهما، فدل على تغايرهما، وأن الخمس في الركاك لا فيه.

وتعقبه العيني: بأنه حفظ شيئًا وغابت عنه أشياء. فروى البيهقي في كتاب المعرفة من حديث حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي عروبة، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الركاك الذهب الذي ينبت بالأرض». ثم قَالَ: وروي عن أبي يوسف، عن عبد الله بن سعيد، عَنْ أَبِيهِ، عن جده، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «في الركاك الخمس». قيل: وما الركاك يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الذهب الذي خلقه الله تَعَالَى في الأرض يوم خلقت»، انتهى.

وهذا ينادي بأعلى صوته أن الركاك هو المعدن. وأصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل، وإن كان تكلم فيه من حديث أَبِي صَالِحٍ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الركاك الذي ينبت على وجه الأرض». وذكر حميد بن زنجويه والنسائي في كتاب الأموال عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جعل المعدن ركاكًا، وأوجب فيه الخمس. ومثله عن الزُّهْرِيِّ، وروي

البيهقي من حديث مكحول أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل المعدن بمنزلة الركاز، وأوجب فيه الخمس.

هذا واعلم أن المعدن أنواع ثلاثة: ما يذوب بالنار وينطبع كالذهب والفضة والنحاس والرصاص ونحوهما ولا ينطبع كالجص والنورة والكحل والزرنيخ والمغرة. وما يوجد في الجبال كالياقوت والزمرد والبلخش والفيروزج ونحوها. وما يكون مائعاً كالقار والنفط والملح المائي ونحوها، فالوجوب يختص بالنوع الأول دون النوعين الآخرين عندنا، وأوجب أحمد في الجميع، ومالك والشافعي في الذهب والفضة خاصة، وعموم الحديث حجة عليه، ثم إنه يجب في قليله وكثيره، ولا يشترط فيه النصاب عندنا، واشترط مالك والشافعي وأحمد أن يكون الموجود نصاباً ولم يشترط الحول، وقالوا: كم من حول قد مضى عليه وضعف هذا الكلام ظاهر؛ لأن الأحوال التي مضى عليه مضى في غير ملك الواجد، فكيف يحسب عليه، وأغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي اشتراط الحول ولا نعرف ذلك في شيء ومن كتبه ولا من كتب أصحابه قاله الحافظ العسقلاني.

وقال العيني: واختار داود وإسحاق وابن المنذر وأحمد والمزني والشافعي في البويطي اشتراط النصاب والحول في ذلك، ولنا أن النصوص خالية عن اشتراط النصاب، ولا يجوز اشتراطه بغير دليل سمعي.

ثم إنه إن وجد المسلم، أو الذي في داره معدناً، فهو له، ولا شيء فيه عند أَبِي حَنِيفَةَ وأحمد، إلا إذا حال عليه الحول، وهو نصاب ففيه الزَّكَاةُ، وعند أبي يوسف ومحمد يجب الخمس في الحال، وعند مالك والشافعي الزَّكَاةُ في الحال، والحنوت والمنزل كالدار، والذهب والفضة والعنبر واللؤلؤ تستخرج من البحر لا خمس فيها، ولا زكاة عند أَبِي حَنِيفَةَ ومحمد رحمهما الله، بل جميعها للواجد، وبه قَالَ مالك، كذا في الجواهر لابن الشاش، وعن أبي يوسف رَحِمَهُ اللَّهُ: يجب فيها الخمس، وعند الشَّافِعِيِّ وأحمد يجب الزَّكَاةُ، لكن عند الشَّافِعِيِّ في الذهب والفضة خاصة.

وإن وجدته في الفلاة والجبال والموات، ففيه الخمس، وباقيه للواجد، وإن

كان في العامر وكان الإمام اختطه للغازي، ففيه الخمس، وأربعة أخماسه لصاحب الخطة ولورثته إن عرفوا، وإلا يعطى أقصى مالك الأرض أو ورثته.

وإن لم يعرفوا فلبيت المال، وقال أبو يوسف: للواجد، وهو استحسان وإن وجده في طريق مملوك أو مسجد فهو لقطه.

ثم إنه يستوي عندنا أن يكون الواجد مسلماً، أو ذمياً، أو مستأمنًا، أو امرأة، أو مكاتبًا، أو عبدًا، إلا الحربي.

قال ابن المنذر: أجمع كل من أحفظ عنه على وجوب الخمس فيما وجده ذمي، منهم الشافعي. وردّه أصحابه بأن الكافر لا يؤخذ منه الزكاة، نصوا على هذا في كتبهم.

وأما مصرفه فمصرف خمس الغنيمة والفيء عندنا، وبه قال مالك وأحمد في رواية والمزني وأبو حفص بن الوكيل من الشافعية، وعن محمد يصرف منه إلى حملة القرآن، ودواء المرضى، وكتبة الأمراء، وعند الشافعي: يصرف في مصارف الزكاة، وإن تصدق بنفسه أمضاه الإمام؛ لأنه لم يدخل في جبايته، وبه قال أحمد وابن المنذر، وقال أبو ثور: يضمه الإمام لو فعل، وللمحتاج أن يصرفه إلى نفسه، وقال في التحفة: إذا لم يفه أربعة أخماسه، وردّه عمر وعلي رضي الله عنهما على واجده، رواه أحمد وابن المنذر.

واختاره القاضي وابن عقيل من الحنابلة، ولم يجوز الشافعي لكونه زكاة على أصله. ويجوز صرفه إلى من شاء من أولاده وآبائه المحتاجين، بخلاف الزكاة، والعشر، وصدقة الفطر، والكفارات، والنذور ذكرها الإسيجابي.

وفي المبسوط: ولا يسقط الخمس عن الركاز والمعدن، وإن كان الواجد مديونًا أو فقيرًا لإطلاق النص، ولا فرق بين أرض العنوة، وأرض الصلح، وأرض الحرب، وهو قول الشافعي وأحمد، وقال مالك: الركاز في أرض الحرب للواجد بعد الخمس، وفي أرض الصلح لأهل تلك البلاد، ولا شيء فيه للواجد من الجوهر والحديد والرصاص ونحوها، فإنه كان يقول فيه الخمس ثم رجع عنه فقال لا شيء فيه.

وبالجملة اتفق الأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنه سواء كان في دار

67 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: 60] وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

1500 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ.....»

الإسلام، أو دار الحرب، خلافاً للحسن حيث فرق بينهما كما مر، وشرطوا النصاب والتقدين، إلا أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه لم يشترط النصاب، وإلا أحمد فإنه لم يشترط التقدين، وجعل غيرهما كذلك كالنحاس والحديد والجواهر لظاهر هذا الحديث. وكذا أَبُو حَنِيفَةَ، إلا أنه أوجب الخمس، وأما أحمد فأوجب ربع العشر وجعله زكاة على أحد قوله وكذا الشَّافِعِيُّ في أصح قوليه، وعن مالك روايتان كالقولين. وحكى كل منهما عن ابن القاسم.

وهذا الحديث أَخْرَجَهُ مسلم في الحدود، والنسائي في الزكاة، وأورده البخاري في الأحكام أيضاً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

67 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: 60] وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهِ﴾) أي: على الصدقات، وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها، وهو أحد المصارف المذكورة في آية الصدقات.

(وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ) بلفظ الفاعل من التفعيل بمعنى: الأخذ للصدقة (مَعَ الْإِمَامِ).

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى) ابن راشد القطان، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) بضم الهمزة حماد بن زيد، قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) بضم الحاء عبد الرحمن أو المنذر عم سهل بن سعد (السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة، ويقال الآن بالزاي، قَالَ التيمي: الأسد والأزد يتعاقبان. وأما قبيلة أسد بفتح السين فهو بغير الألف واللام، وقال الرشاطي:

عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنُ اللَّثِيَّةِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ.

الأسدي بسكون السين في كهلان هو الأسد بن الغوث ابن بنت ابن ملكا بن زيد ابن كهلان، وقال أيضًا: الأزدي في كهلان ينسب إلى الأزدي بن الغوث، ثم قَالَ: يقال له: الأزدي بالزاي والأسد بالسين.

(عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ) بضم السين وفتح اللام أفاد العسكري أنه بعث على صدقات بني ذبيان فلعله كان بعث على القبيلتين (يُدْعَى ابْنُ اللَّثِيَّةِ) بضم اللام وسكون المثناة الفوقية بعدها موحدة، واسمه عبد الله، وكان من بني لتب حي من الأزدي. وفي بعض الأصول ضبط بفتح المثناة، وحكاها المنذري، وقيل: بفتح اللام والمثناة حكاها الحافظ العسقلاني، وقال ابن دريد: قيل اللثية كانت أمه فعرف بها.

وفي التوضيح: ويقال له: ابن الأبتية (فَلَمَّا جَاءَ) من عمله (حَاسِبُهُ) وَاللَّهُ. واعلم أنه اتفق العلماء على أن العامل على الصدقات هم السعاة المتولون لقبض الصدقات، وأنهم لا يستحقون على قبضها جزءًا منها معلوما سبعا أو ثمنا، وإنما لهم أجر عملهم على حسب اجتهاد الإمام.

وفي الحديث: من الفقه جواز محاسبة المؤتمن، وأن المحاسبة تصحح أمانته، وهو أصل فعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في محاسبة العمال، وإنما فعل ذلك لما رأى ما نالوه من كثرة الأموال، وادعوا أنه أهدي إليهم، وعلم أن ذلك من أجل سلطانهم، وسلطانهم إنما كان المسلمين، واقتداء بقوله وَاللَّهُ: «جلس في بيت أبيه وأمه، ف يرى أيهدى له شيء أم لا» ومعناه: لولا الإمام لم يهد له شيء، أو هذا اجتهاد من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإنما أخذ منهم ما أخذ لبيت مال المسلمين لا لنفسه.

وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئًا من الزكاة في مصارفه، فحوسب على الحاصل والمصروف.

قال الحافظ العسقلاني: والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبته بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة، وادعى أنه أهدي إليه.

وفي الحديث أيضًا: جواز تقديم المفضل في الإمارة والعمل مع وجود الفاضل.

68 - باب استِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَلْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ

1501 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ.....

68 - باب استِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَأَلْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ

(باب) جواز (استِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَ) استعمال (أَلْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ) قَالَ ابن بطال: غرض البُخَارِيِّ في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد من الأصناف الثمانية، خلافاً للشافعي الذي لا يجوز القسمة إلا على الثمانية، والحجة قاطعة؛ لأنه ﷺ أفرد أبناء السبيل بالانتفاع بأهل الصدقة وألبانها دون غيرهم.

وقال الكَرْمَانِيُّ: ليس حجة قاطعة ولا غير قاطعة؛ إذ الصدقة لم تكن منحصرة عليهم إلا بالانتفاع؛ إذ الرقبة تكون لغيرهم ولا الانتفاع بتلك المدة.

هذا وقال الحافظ العسقلاني: يحتمل أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم، على أنه ليس في الخبر أنه تملكهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي فاستنبط منه المؤلف جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق وأما تملك رقابها فلم يقع وتقدير الترجمة استعمال أهل الصدقة وشرب ألبانها فاكتمى عن التصريح بالشرب لوضوحه فغاية ما يفهم من حديث الباب أن للإمام أن يخص منفعة مال الزكاة دون الرقبة بصنف دون صنف بحسب الاحتياج على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئاً لغير العرنيين فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة فضلاً عن أن يكون حجة قاطعة انتهى، والله أعلم.

والحديث أخرجه المؤلف في الأحكام وترك الحيل، وأخرجه مسلم في المغازي، وأبو داود في الجراح أيضاً.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد، قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية حَدَّثَنِي بالإفراد (يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج، قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أي: ابن دعامه، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا) أي: ثمانية رجال كما في رواية.

(مِنْ عُرَيْنَةَ) بضم المهملة وفتح الراء وسكون المثناة وبالنون قبيلة، وعند

اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ «فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ، فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا، وَأَبْوَالِهَا»، فَقَتَلُوا الرَّاعِي، وَاسْتَأْفُوا الذَّوْدَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَيْ بِهِمْ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ

الْبُخَارِيُّ فِي الْمَغَازِي: مِنْ عُكْلٍ، وَعَرِينَةٍ بَوَاوِ الْعُطْفِ، وَسَبَقَ فِي بَابِ أَبْوَالِ الْإِبِلِ مِنَ الطَّهَارَةِ بِلَفْظٍ: مِنْ عُكْلٍ، أَوْ عَرِينَةٍ بِالشَّكِّ.

(اجْتَوَوْا) بِالْجِيمِ مِنْ بَابِ الْإِفْتِعَالِ، يُقَالُ: اجْتَوَيْتَ الْبَلَدَ، أَي: كَرِهْتَ الْمَقَامَ فِيهِ، وَالْمَعْنَى كَرِهُوا (الْمَدِينَةَ) أَي: الْإِقَامَةَ فِيهَا، أَوْ أَصَابَهُمُ الْجَوَى، وَهُوَ دَاءُ الْجَوْفِ إِذَا تَطَاوَلَ، (فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ) وَكَانَتْ خَمْسَ عَشْرَةَ كَمَا عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ.

(فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا، وَأَبْوَالِهَا) وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهِ مَنْ قَالَ بِأَنْ بَوْلَ مَا يُؤْكَلُ لَحْمَهُ طَاهِرٌ.

وَفِيهِ: أَنَّ الدَّوَاءَ يَبِيحُ مَا كَانَ حَرَامًا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيهِ فِي بَابِ: أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالدَّوَابِّ فِي الطَّهَارَةِ.

(فَقَتَلُوا) أَي: فَلَمَّا شَرَبُوا وَصَحَّوْا قَتَلُوا (الرَّاعِي) يَسَارًا، (وَاسْتَأْفُوا الذَّوْدَ) بَفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ أَي: الْإِبِلَ، وَفِي رَوَايَةٍ: وَاسْتَأْفَوْا الْإِبِلَ، (فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) سَرِيَّةَ عَشْرِينَ نَفْسًا، وَكَانَ أَمِيرُهُمْ كُرْزُ بْنُ جَابِرٍ، وَسَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، فَأَدْرَكُوهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، (فَأَتَيْ بِهِمْ) بَضْمِ الْهَمْزَةِ، (فَقَطَّعَ) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَفِي نَسْخَةٍ بِتَخْفِيفِهَا، أَي: فَأَمَرَ فَقَطَّعَ (أَيْدِيَهُمْ) جَمْعُ يَدٍ، فَإِذَا أَنْ يَرَادُ أَقْلُ الْجَمْعِ وَهُوَ الْإِثْنَانُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا يَدَيْنِ، وَإِذَا أَنْ يَرَادُ التَّوْزِيعُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَقْطَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدَةً، وَالْجَمْعُ فِي مُقَابَلَةِ الْجَمْعِ يُفِيدُ التَّوْزِيعَ.

(وَأَرْجُلَهُمْ) أَي: مِنْ خِلَافِ (وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ) بِفَتْحِ السِّينِ وَالْمِيمِ مُخَفَّفَةً، أَي: كَحَلِّهَا بِمَسَامِيرَ مُحْمِيَةٍ، وَيُرْوَى: وَسَمَرَ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرٌ، وَأَوْجَهُ، نَبَهَ عَلَيْهِ الْمُنْذِرِيُّ، وَإِنَّمَا قُطِعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ قَطَاعُ الطَّرِيقِ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ لَمَّا رَوَى أَنَّهُمْ سَمَرُوا أَعْيُنَ الرِّعَاةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ.

(وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ

يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ تَابِعُهُ أَبُو قِلَابَةَ، وَحُمَيْدٌ، وَثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ.

69 - باب وَشَمَ الْإِمَامَ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

1502 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ،

سود، كأنها احترقت بالنار (يَعْصُونَ الْحِجَارَةَ) بفتح العين من باب علم يعلم، ويروى: من باب نصر ينصر، ولغة القرآن هي الأولى: ﴿وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ﴾ [الفرقان: 27].

(تَابَعَهُ) أي: تابع قتادة (أَبُو قِلَابَةَ) بكسر القاف عبد الله بن زيد الجرمي وقد وصله المؤلف في كتاب الطهارة.

(وَحَمِيدُ) الطويل ، وقد وصله مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، (وَثَابُ) البناي ، وقد وصله المؤلف في كتاب الطب .
(عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

69 - باب وَشَمَ الْإِمَامَ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

(باب وَشْمُ الْإِمَامِ) أي: الإمام الأعظم، والْوَشْمُ هو التأثير بعلامة نحو: كَيَّة، وقطع أذن، وأصله من السَّمة، وهي العلامة، كذا قاله الكُرْمَانِيُّ.

وتعقبه العيني: بأنه كيف يكون أصله من السَّمة وكلاهما مصدر، بل أصل السَّمة وَسَم، كما أن أصل عدة وعد، ففعلها فعل.

وقوله: وقطع أذن فيه نظر؛ لأن قطع الأذن مثله، ولا يسمى وسمًا.

(إِبْلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ).

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بضم الميم على صيغة الفاعل من الإنذار ضد الإبطار، وكنيته أبو إسحاق الحزامي بالزاي بعد الحاء المهملة المكسورة، القرشي الأسدي، قَالَ: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) هو ابن مسلم القرشي، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو) عبد الرحمن بن عمرو (الأَوْزَاعِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري ابن أخي أنس ابن مالك رضى الله عنهم.

حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «عَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمِ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ».

(حَدَّثَنِي) بالافراد أَيْضًا (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: عَدَوْتُ) من الغدو، وهو الرواح من أول النهار، أي: رحت أول النهار (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ) هو أخو أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأمه أم سليم بنت ملحان، وفي الصحيح أن النَّبِيَّ ﷺ دعا لأبويه في ليلة وقاع أبيه بها حين حملت به، فقال: «بارك الله لكما في ليلتكما»، فجاءت بعبد الله، وقال رجل من الأنصار: رأيت تسعة أو عشرة من أولاد عبد الله كلهم قرؤوا القرآن، وقُتِلَ بفارس شهيدًا، وهو صحابي، قَالَ النَّوَوِيُّ: تابعي، وهو سهو منه، قَالَه الْكُرْمَانِيُّ والبرماوي.

(لِيُحَنِّكَهُ) تبركًا به، وبريقه ويده ودعائه. والتحنيك هو أن يمضغ ويجعلها في فم الصبي، ويحك بها في حنكه بسبابته حتى يتحلل في حنكه، والحنك: أعلى داخل الفم.

(فَوَافَيْتُهُ) من الموافاة، وهو الإتيان، يقال: وافيته إذا أتيته، أي: أتيته في مرید الغنم كما في رواية أخرى فإذا هو في مرید الغنم.

(فِي يَدِهِ الْمَيْسَمِ) بكسر الميم وفتح السين المهملة، وهو المِلْوَى المكواة، أي: الحديدية التي يكوى بها، وقيل: بالشين المعجمة وبالمهملة، وقيل: بينهما فرق، فبالمهملة يكون الكي في الوجه، وبالمعجمة في سائر الجسد.

وفي الجامع: الميسم: الحديدية التي يوسم بها، والجمع مواسم، وأصل ميسم موسم.

(يَسْمُ) أي: يعلم (إِبِلَ الصَّدَقَةِ) وفائدته أن يتميز عن الأموال المملوكة، ويردها من أخذها، ومن التقطها، ويعرفها صاحبها، فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لئلا يعود في صدقته.

وفي الحديث إباحة الكي في الحيوان.

وقال قوم من الشافعية: الكي مستحب في نعم الرِّكَاة والحزيرة، وجائز في

غيرها ، والمستحب أن تسم الغنم في آذانها ، والإبل والبقر في أفخاذها .
وفي رواية لأحمد وابن ماجه : يسم غنمًا في أذنها ، ووسم الآدمي حرام ،
وغير الآدمي في الوجه منهى عنه .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ولم أقف على التصريح بما كان مكتوبًا على ميسم
النَّبِيِّ ﷺ ، إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب في
ميسم الزَّكَاةِ زكاة أو صدقة .

وقال أيضًا : وفي حديث الباب حجة على ما ذكره الوسم من الحنفية
بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلثة ، وقد ثبت ذلك من فعل النَّبِيِّ ﷺ ،
فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة ، كالختان في الآدمي .
انتهى .

وقد ذكر أصحابنا الحنفية في كتبهم : لا بأس بكبي البهائم للعلامة ؛ لأن فيه
منفعة ، وكذا لا بأس بكبي الصبيان إذا كان لداء أصابهم ؛ لأن ذا مداواة .

وقال المهلب وغيره في هذا الحديث : إن للإمام أن يتخذ ميسمًا ، وليس
للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم .

وفيه : اعتناء الإمام بأموال الصدقة ، وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور
المسلمين .

وفيه : جواز إيلاء الحيوان للحاجة .

وفيه : جواز تأخير القسمة لأنها لو عجلت لاستغنى عن الوسم .

وفيه : مباشرة أعمال المهنة وترك الاستنابة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي
الكبر .

وفيه : قصد أهل الفضل والصلاح لتحنيك المولود ؛ لأجل البركة والاغتنام
بدعائهم ، والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَاسِ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

70 - باب فَرَضَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

70 - باب فَرَضَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

(باب فَرَضَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) كذا في رواية المستملي، واقتصر الباقر على قوله: باب فرض صدقة الفطر، ولأبي نعيم كتاب بدل باب، وفي نسخة: صدقة الفطر بدون قوله أبواب، فيقدر أبواب، أو باب، أو كتاب، وإضافة الصدقة إلى الفطر من إضافة الشيء إلى شرطه، كحجة الإسلام. وقال الحافظ العسقلاني: أضيفت الصدقة إلى الفطر؛ لكونها تجب بالفطر من رمضان.

وقال ابن قتيبة: المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس، مأخوذ من الفطرة التي هي أصل الخلقة المرادة بقوله تَعَالَى: ﴿فَطَرَتُ اللَّهُ أَلَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: 30]. والمعنى: أنها وجبت على الخلقة تزكية للنفس، أي: تطهيراً لها، وتنمية لعملها. والأول أظهر، ويؤيده قوله ﷺ في بعض طرق الحديث: «زكاة الفطر من رمضان». ويقال للمخرج في زكاة الفطر: فطرة، بضم الفاء كما في الكفاية، وهو غريب، والذي في شرح المذهب وغيره كسر الفاء لا غير. وقال النووي: هي لفظة مولدة لا عربية، ولا معربة، بل اصطلاحية للفقهاء، انتهى.

فيكون حقيقة شرعية كالصلاة، ولو قيل: لفظة إسلامية كان أولى؛ لأنها ما عرفت إلا في الإسلام، ويؤيد هذا ما ذكره ابن العربي: هي اسمها على لسان صاحب الشرع، ويقال لها: صدقة الفطر، وزكاة رمضان، وزكاة الصوم، وصدقة الرؤوس، وزكاة الأبدان.

وأما وجوبها، فبأحاديث الباب على ما سيأتي إن شاء الله تعالى، وقد

وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ، وَعَطَاءٌ، وَابْنُ سِيرِينَ «صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرِيضَةً».

وجبت في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين.
وأما سبب وجوبها: فهو رأس يمونه مؤونة تامة، ويلى عليه ولاية تامة لما
في الحديث عمن تمونون فتجب على الأب عن أولاده الصغار الفقراء وعلى
السيد عن عبده ومدبره ومدبرته وأم ولده دون مكاتبه وزوجته.
وأما شرط وجوبها: فالإسلام والحرية والغنى، على ما يأتي، وأما ركنها
فالتملك، وأما شرط جوازها، فكون المصروف إليه فقيراً.
وأما مقدار الواجب فيها: فهو نصف صاع من بر، أو صاع من شعير، أو
تمر، على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.
وأما وقت وجوبها: فوقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر، على خلاف
فيه يأتي إن شاء الله تعالى.
وأما وقت استحباب أدائها: فقد اتفقت الأئمة الأربعة على استحباب أدائها
قبل الذهاب إلى صلاة العيد.
وأما تقديمها على يوم الفطر: فعند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يجوز تقديمها لسنة
وستين.

وعن خلف بن أيوب: يجوز لشهر، وقيل: بيوم أو يومين. وإذا أداها بعد
يوم الفطر يكون قضاء عند بعض الحنفية، والأصح أنه أداء.
(وَرَأَى⁽¹⁾ أَبُو الْعَالِيَةِ) من العلو اسمه رفيع بن مهران الرياحي بالمشناة
التحتية.

(وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، (وَابْنُ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ «صَدَقَةُ الْفِطْرِ فَرِيضَةً»
فتعليق أبي العالية وابن سيرين رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق عاصم عن
أبي العالية وابن سيرين، وتعليق عطاء وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء.
واعلم أن العلماء اختلفوا في صدقة الفطر، هل هي فرض، أو واجبة، أو
سنة، أو فعل خير مندوب إليه؛ فقالت طائفة: هي فرض، وهم الثلاثة
المذكورون هنا والشافعي ومالك وأحمد، وقال أصحابنا الحنفية: واجبة،
وقالت طائفة: هي سنة، وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الذخيرة، وقال

(1) ويروي وروي عن أبي العالية.

إبراهيم ابن عليّة، وأبو بكر بن كيسان: هي فعل خير قد كانت واجبة ثم نسخت، واستدلوا على هذا بما روى النسائي عن قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنهم، قَالَ: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعله.

وتعقب: بأن في إسناده راوياً مجهولاً، وهو أبو عمار الهمداني، لكن قَالَ أحمد وابن معين اسم أبي عمار غريب بن حميد، كوفي ثقة، وبما أخرجه الحاكم عن قيس بن سعد بن عبادة أيضاً من وجه آخر، قَالَ: كنا نصوم عاشوراء، ونؤدي صدقة الفطر، فلما نزل رمضان ونزلت الزكاة لم نؤمر به ولم ننه عنه، ونحن نفعله، وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. وقال البيهقي: إن هذا لا يدل على النسخ؛ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول؛ لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر.

وقد أجمع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر، وإن اختلفوا في تسميتها فرضاً، فإن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض بناء على قاعدتهم في التفرقة، فلا يجوز تركها.

وقد نقل ابن المنذر الإجماع على فرضية صدقة الفطر، وفيه نظر لما فيها في الاختلاف كما ذكر.

ونقل المالكية عن أشهب: أنها سنة مؤكدة، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية، وأولوا قوله: فرض، في الحديث بمعنى: قدر كقولهم فرض القاضي نفقة اليتيم.

وقال ابن دقيق العيد: هو أصله في اللغة، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب، فالحمل عليه أولى، انتهى.

ويؤيده تسميتها زكاة. وفي الحديث على كل حر وعبد. والتصريح بالأمر بها في حديث قيس وغيره. ودخولها في عموم قوله تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا زَكَاةَ﴾ [المجادلة: 13] غير أن محل سائر الزكاوات الأموال، ومحل زكاة الفطر الرقاب، كما نبه عليه الخطاب، فبين ﷺ تفاصيل ذلك ومن جملتها زكاة الفطر. وقال الله تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّى﴾ [الأعلى: 14] وثبت أنها نزلت في

1503 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

زكاة الفطر، وثبت في الصحيحين إثبات صنعة الفلاح لمن اقتصر على الواجبات، وقيل: وفيه نظر لأن في الآية: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: 15] فيلزم وجوب صلاة العيد، ويجب بأنه خرج بدليل عموم من خمس لا يبدل القول لديّ، فليتأمل.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ) بفتح السين المهملة والكاف آخره نون، هو ابن حبيب أبو عبيد الله البزار بالزاي ثم بالراء القرشي البصري، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ) بفتح الجيم والضاد المعجمة وسكون الهاء بينهما وآخره ميم، ابن عبد الله اليماني، ثم الخراساني الثقفي، سكن البصرة فَعُدَّ من أهلها، قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) ابن كثير أبو إبراهيم الأنصاري.

(عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ) بضم العين مولى عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مات بالمدينة زمن المنصور وليس لعمر في هذا الصحيح سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن الفزع.

(عَنْ أَبِيهِ) نافع مولى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) قَالَ أَبُو عمر: قوله: فرض، يحتمل وجهين: أحدهما: وهو الأظهر: أن فرض بمعنى: أوجب.

والآخر: أنه بمعنى: قدر. قَالَ: والذي أذهب إليه أن لا يُزَال قوله: فرض عن معنى الإيجاب، إلا بدليل الإجماع، وذلك معدوم هنا، فإن القول بأنها غير واجبة شاذ أو في معنى الشاذ، فقال أصحابنا بأنها واجبة على حقيقتها الاصطلاحية، وهي أن يكون بين الفرض والسنة.

وقال الشَّافِعِيُّ: فرض بناء على أصله أنه لا فرق بين الواجب والفرض.

وقال تاج الشريعة من الحنفية: هي واجبة حتى لا يكفر جاحدها، وهو الفرق بين الفرض والواجب، وقد ذكر أن بعضهم ذهبوا إلى أنها سنة، وقالوا: أنها سنة، وقالوا: معنى فرض قدر، وقد مر الكلام فيه آنفاً.

زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.....

(زَكَاةُ الْفِطْرِ) من صوم رمضان، أي: أوجبها. وما أوجبه رسول الله ﷺ فبأمر الله، وما ينطق عن الهوى. ووقت وجوبها عندنا وقت طلوع الفجر يوم العيد، لأن الليل ليس محلاً للصوم، وإنما يتبين الفطر الحقيقي بالأكل بعد طلوع الفجر وهو قول الشافعي في القديم وإحدى الروایتين عن مالك وبه قال الليث أيضًا ويقويه قوله في حديث الباب وأمر بها أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة وقال الشافعي في الجديد: وقت وجوبها وقت غروب الشمس ليلة العيد؛ لكونه أضافها إلى الفطر، وذلك وقت الفطر، وهو قول أحمد بن حنبل، وإحدى الروایتين عن مالك، وبه قال الثوري أيضًا.

قال المازري: قيل: إن الخلاف يبتنى على أن قوله: الفطر، يراد به الفطر المعتاد في سائر الشهر، فيكون الوجوب بالغروب أو الفطر الطارئ بعد، فيكون بطلوع الفجر.

وقال ابن دقيق العيد: الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف؛ لأن الإضافة إلى الفطر لا تدل على وقت الوجوب، بل تقتضي إضافة هذه الزكاة إلى الفطر في رمضان، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر، وسيأتي ما ينبئ عن ذلك في باب الصدقة على العبد.

(صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) ظاهره أنه يخرج من أيهما شاء صاعًا، ولا يجزئ من غيرهما، وهو مذهب داود، ومن تبعه، وبذلك قال ابن حزم، فلا يجزئ عندهم قمح، ولا دقيقه، ولا دقيق شعير، ولا سويق، ولا خبز، ولا زبيب، ولا غيرها، لكن ورد في روايات آخر ذكر أجناس آخر تأتي إن شاء الله تعالى ولم تختلف الطرق عن ابن عمر رضي الله عنهما في الاقتصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد فيه: السلت والزبيب، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة نوع من الشعير، وأما الزبيب فسيأتي ذكره.

ثم قوله: صاعًا، نصب على التمييز، أو على أنه مفعول ثان.

والصاع عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله: ثمانية أرتال بالبغدادي، وهو مائة وثلاثون درهمًا فيكون الصاع عندهما ألفًا وأربعين درهمًا، وكان أبو يوسف

عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ،

يقول كقولهما، ثم رجع إلى قول مالك والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز لما تناظر مع مالك بالمدينة فأراه الصيعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم إلى زمن النبي ﷺ وهو عندهم خمسة أرطال وثلث رطل بالبغدادي أيضًا، وهو مائة وثلثون درهماً على الأصح عند الرافعي أيضًا، ومائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم على الأصح عند النَّوَوِيِّ، فالصاع على الأول عندهم ستمائة درهم وثلثة وتسعون درهماً وثلث درهم، وعلى الثاني ستمائة درهم وخمسة وثمانون درهماً وخمسة أسباع درهم، والأصل الكيل، وإنما قدر بالوزن استظهاراً، قَالَ فِي الرُّوضَةِ: قد يستشكل ضبط الصاع بالأرطال، فإن الصاع المخرج به في زمن النَّبِيِّ ﷺ مكيال معروف، وتختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحمص وغيرهما. والصواب ما قاله الدارمي: إن الاعتماد على الكيل بالصاع الذي كان يخرج به في عصر النَّبِيِّ ﷺ، ومن لم يجده لزمه قدر يتيقن أنه لا ينقص عنه، وعلى هذا فالتقدير بخمسة أرطال وثلث، وكذا بثمانية أرطال تقريب، وقال جماعة من العلماء: الصاع أربع حفنات بكفي رجل معتدل الكفين، حكاه النَّوَوِيُّ في الرُّوضَةِ.

(عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ) ظاهره أن العبد يخرج عن نفسه، وهو قول داود الظاهري منفرداً به، وقال: إن السيد يجب عليه أن يمكنه من كسبها كما يمكنه في صلاة الفرض، ومذهب الجماعة وجوبها على السيد حتى لو كان للتجارة، وهو مذهب مالك والليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق وابن المنذر.

وقال عطاء والنخعي والثوري والحنفيون: إذا كان للتجارة لا يلزمه فطرته، ودليل من أوجبها على السيد قوله ﷺ: ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر. وذلك يقتضي أنها ليست عليه، بل على سيده. وقال البيضاوي: جعل وجوب زكاة الفطر على السيد كوجوبها على العبد مجازاً إذ ليس هو أهلاً وأما المكاتب فالجمهور أنها لا تجب عليه.

وعن مالك قولان: قيل: يخرجها عن نفسه، وقيل: سيده. ولا تجب على السيد عند أبي حنيفة والشافعي إذ هو ليس أهلاً لأن يكلف بالواجبات المالية، ويؤيده ذكر عطف الصغير عليه وقال الحافظ العسقلاني بل تجب عليه ابتداءً أو

وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

تجب على العبد ثم يتحملها السيد وجهان للشافعية وإلى الثاني نحا البخاري كما سيأتي في الترجمة الآتية.

وقال ميمون بن مهران وعطاء وأبو ثور: يؤدي عنه سيده، واستدل لمن قَالَ: لا تجب على السيد بما رواه البيهقي من حديث إبراهيم بن طهمان عن مُوسَى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُؤْذِي زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْ كُلِّ مَمْلُوكٍ لَهُ فِي أَرْضٍ وَغَيْرِهِ، وَعَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ يَعُولُهُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَعَنْ رَقِيقٍ أَمْرَأَتُهُ، وَكَانَ لَهُ مَكَاتِبٌ بِالْمَدِينَةِ فَكَانَ لَا يُؤْذِي عَنْهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَفِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُوسَى: كَانَ لِابْنِ عُمَرَ مَكَاتِبَانِ، فَلَا يُعْطِي عَنْهُمَا الزَّكَاةَ يَوْمَ الْفَطْرِ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ.

(وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أو لا، وبه قَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاللِّيثُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: تَجِبُ عَلَى زَوْجِهَا، مُسْتَدْلِلِينَ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِصَدَقَةِ الْفَطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِمَّنْ تَمُونُونَ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ، وَإِلْحَاقًا⁽¹⁾ بِالنَّفَقَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنْ أُعْسِرَ وَكَانَتِ الزَّوْجَةُ أُمَةً وَجِبَتْ فَطَرْتُهَا عَلَى السَّيِّدِ، بِخِلَافِ النَّفَقَةِ فَافْتَرَقَا، وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُخْرِجُ عَنْ زَوْجَتِهِ الْكَافِرَةَ مَعَ أَنَّ نَفَقَتَهَا تَلْزِمُهُ، وَاعْلَمْ أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْخُنْثَى أَيْضًا.

(وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ) ظاهره يدل على وجوبها على الصغير، وإن كان يتيماً، لكن المخاطب عند وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير وإلا فعلى من يلزمه نفقته وهذا قول الجمهور وقال ابن بزيمة وقال مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَزَفَرٌ: لَا تَجِبُ عَلَى الْيَتِيمِ زَكَاةُ الْفَطْرِ، كَانَ لَهُ مَالٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ وَصِيَّةٍ ضَمِنَ، قَالَ: وَأَصْلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى الْيَتِيمِ مُطْلَقًا.

وذكر صاحب الهداية: يخرج عن أولاده الصغار، فإن كان لهم مال أدى من مالهم عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ، خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ، انتهى.

(1) قوله: وإلحاقاً عطف من حيث المعنى على قوله مستدلين.

مِنْ الْمُسْلِمِينَ،

وعن مُحمَّد بن الحسن : هي على الأب مُطلقًا ، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه وقال ابن بزيمة قال الحسن هي على الأب فإن أعطاها من مال الابن ضمن وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري : لا تجب إلا على من صام . واستدل لهما بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا : « صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث » أَخْرَجَهُ أَبُو داود .

وأجيب : بأن ذكر التطهير خرج مخرج الغالب ، كما أنها تجب على من لم يذنب ، كمتحقق الصلاح ، أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة . وهل يجب إخراجها عن الجنين أو لا ؟ نقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا تجب على الجنين . قَالَ : وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه . ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قَالَ ابن حزم ، لكن قيده بمائة وعشرين يومًا من يوم حمل أمه به قبل انصداع الفجر من ليلة الفطر ، كأنه اعتمد على حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أن أحداكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين صباحًا » الحديث . وتعقب بأن الحمل غير متحقق ، وبأنه لا يسمى صغيرًا لا لغة ولا عرفًا .

قَالَ ابن بزيمة : ومن شواذ الأقوال أنها تخرج عن الجنين ، روينا ذلك عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وسليمان بن يسار ، وفي المصنف : حَدَّثَنَا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة ، قَالَ : كانوا يعطون حتى عن الحمل .

ثم إنه استدل بقوله في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « طهرة للصائم » على أنها تجب على الفقير كما تجب على الغني ، وقد ورد ذلك صريحًا في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أحمد ، وفي حديث ثعلبة عند الدارقطني .

وقالت الحنفية : لا تجب إلا على من ملك نصابًا ، ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير . واستدلوا بحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدم : « لا صدقة إلا عن ظهر غني » . واشترط الشافعي ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلاً عن قوت يومه ومن يلزمه نفقته . وقال ابن بزيمة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها ؛ لأنها زكاة بدنية لا مالية .

(مِنْ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن مالك في هذه

الزيادة، إلا أن قُتَيْبَةُ بن سعيد رواه عن مالك بدونها، وأطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعهم: أن مالكًا تفرد بها دون أصحاب نافع، وهو متعقب برواية عمر بن نافع المذكورة في هذا الحديث.

وكذلك أَخْرَجَهُ مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ولفظه: فرض رسول الله ﷺ: زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين، الحديث، وقال أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه: لم يقل فيه من المسلمين غير مالك والضحاك، ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضًا، وقال أبو داود بعد أن أَخْرَجَهُ من طريق مالك وعمر بن نافع: رواه عبد الله العمري عن نافع، فقال: على كل مسلم، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن نافع، فقال فيه: من المسلمين، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين، وقد أخرج الحاكم في المستدرک طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ في الجامع بعد رواية مالك: رواه غير واحد عن نافع، ولم يذكر فيه من المسلمين، وقال في العلل التي في آخر الجامع: روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، ولم يذكروا فيه من المسلمين، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، انتهى.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى، ولكن لا ندري من عنى بذلك.

وقال النَّوَوِيُّ في شرح مسلم: رواه ثقتان غير مالك: عمر بن نافع، والضحاك، انتهى.

وقد روى هذه الزيادة جماعة غيرهما ممن يعتمد على حفظهم، منهم كثير ابن فرقد، رواه الحاكم عنه عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر الحديث، وفيه من المسلمين، ومنهم: المعلى بن إِسْمَاعِيل، رواه ابن حبان في صحيحه عنه، عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «أمر رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير عن كل مسلم»

الحديث، وعبد الله بن عمر والحاكم في مستدركه عنه عن نافع، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعًا من تمر أو صاعًا من بر على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين وصححه.

ومنهم: أخوه عبيد الله بن عمر العمري أَخْرَجَهُ الدارقطني عنه عن ابن عمر نحوه، ومنهم أيوب السخيتاني رواه الدارقطني ولكن اختلفت في زيادتهما. ومنهم: يونس بن يزيد رواه الطحاوي في مشكله عنه أن نافعًا أخبره قَالَ: قال عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير على كل إنسان ذكر أو أنثى حرًا أو عبدًا من المسلمين.

ومنهم: ابن أبي ليلى أَخْرَجَهُ الدارقطني عنه وبهذه الزيادة احتج مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا تجب صدقة الفطر على أحد من عبده الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن عبده الكافر وكذا من قريبه الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والنخعي، وروي ذلك عن أَبِي هُرَيْرَةَ وابن عمر رضي الله عنهم، نعم لا تجب على الكافر عن نفسه وهو متفق عليه، وأما عن غيره من عبده وقريبه المسلمين فللشافعية فيه وجهان مبنيان على أنها تجب على المؤدي ابتداء أو على المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدي والأصح الوجوب بناءً على الأصح وهو وجوبها على المؤدى عنه ثم يتحمل المؤدي وهو المحكي عن أحمد واحتج من أوجبها على المسلم عن عبده الكافر بما رواه الدارقطني من حديث عكرمة عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدُّوا صدقة الفطر عن كل صغير وكبير ذكر أو أنثى يهودي أو نصراني»، فإن قلت قَالَ الدارقطني لم يسند هذا الحديث غير سلام الطويل وهو متروك، ورواه ابن الجوزي في الموضوعات.

فالجواب: أنه وقال زيادة اليهودي والنصراني فيه موضوعة انفرد بها سلام الطويل وكأنه تعمد هذا.

قَالَ العيني جازف ابن الجوزي في مقالته من غير دليل.

وقد أخرج الطحاوي في مشكله ما يؤيده عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان يخرج صدقة الفطر كل إنسان يعوله من صغير وكبير أو عبد ولو كان نصرانياً. وحديث ابن لهيعة يصلح للمتابعة سيما رواية ابن المبارك عنه ولم يتركه أحد. ويؤيده أيضاً ما رواه الدارقطني عن عثمان بن عبد الرحمن عن نافع بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخرج صدقة الفطر كل حر وعبد صغير وكبير وصغير ذكر وأنثى كافر ومسلم الحديث، قال الدارقطني عثمان هذا هو الوقاصي وهو متروك وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال يخرج الرجل زكاة الفطر عن مملوك، وإن كان يهودياً أو نصرانياً، وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن إسماعيل بن عياش، عن عمرو بن مهاجر، عن عمر بن عبد العزيز قال: سمعته يقول يؤدي الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر.

وقال: حَدَّثَنَا عبد الله بن داود عن الأوزاعي قال: بلغني عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يعطي عن مملوكه النصراني صدقة الفطر وروي عن إبراهيم مثله. واستدلوا أيضاً بعموم قوله ﷺ: «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر».

وأجيب: بأن الخاص يقضي على العام فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله من المسلمين. وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم. لكن ظاهر الحديث يأباه؛ لأن فيه العبد والصغير وهما من المخرج عنهم لا من المخرجين فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين. ويؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ على كل نفس من المسلمين حرّاً أو عبداً الحديث، وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن يجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره بل يشمل الجميع. ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فإنه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله على كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير ووليه والعبد وسيده والمرأة وزوجها.

وقال الطيبي: قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه وتنزيلها على المعاني المذكورة على ما يقتضيه علم البيان أن المذكورات جاءت مزدوجة

وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص لئلا يلزم التداخل فيكون المعنى فرض رسول الله ﷺ على جميع الناس من المسلمين أما كونها فيم وجبت وعلى من وجبت فيعلم من نصوص أخرى انتهى.

وقال ابن بزيمة: إن قوله من المسلمين زيادة مضطربة من غير شك من جهة الإسناد والمعنى؛ لأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا راويه كان من مذهبه إخراج الرِّكَاء عن العبد الكافر والراوي إذا خالف ما رواه كان تضعيفاً لروايته، لنا جواب آخر وهو أن صدقة الفطر فيها نصاب أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً وهي الرواية التي ليس فيها قوله من المسلمين والآخر جعل الرأس المسلم سبباً ولا تنافي بين الأسباب على ما عرف في موضعه كالملك يثبت بالشراء والهبة والوصية والصدقة والإرث فإذا امتنعت المزاحمة وجب الجمع بإجراء كل واحد من المطلق والمقيد على سننه من غير حمل أحدهما على الآخر فيجب أداء صدقة الفطر عن العبد الكافر بالنص المطلق وعن المسلم بالمقيد، فإن قيل: إذا لم يحمل المطلق على المقيد أدى إلى إلغاء المقيد، فإن حكمه يفهم من المطلق، ألا ترى أن حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد، فلم يبق لذكر المقيد فائدة؟

فالجواب: أن الأمر ليس كذلك، بل فيه فوائد، وهي أن يكون المقيد دليلاً على الاستحباب والفضل، وعلى أنه عزيمة، والمطلق رخصة، أو على أنه أهم وأشرف، حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق، كتخصيص الصَّلَاة الوسطى، وجبريل وميكائيل بعد ذكر الصلوات والملائكة، ومتى أمكن العمل بهما مع احتمال الفائدة لا يجوز إبطال صفة الإطلاق.

(وَأَمَرَ بِهَا) أي: بصدقة الفطر (أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) وهذا أمر استحباب، وهو قول ابن عمر، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وكذا قول عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النخعي، والقاسم، وأبي نضرة، وعكرمة، والضحاك، والحكم بن عتيبة، وموسى بن وردان، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأهل الكوفة، ولم يحك فيه خلاف. وحكى الخطابي الإجماع فيه، وقال ابن حزم: الأمر فيه للوجوب، فيحرم تأخيرها عن ذلك الوقت، والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

71 - باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

1504 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

72 - باب: صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ

71 - باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

(باب) وجوب (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) ظاهر هذه الترجمة أنه كان يرى وجوبها على العبد، وإن كان سيده يتحملها عنه.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: فإن قلت: العبد لا يملك المال، فكيف يجب عليه شيء؟ قلت: أوجب طائفة على نفس العبد وعلى السيد تمكينه من كسبها، كتمكينه من صلاة الفرض، والجمهور على أن سيده يؤدي عنه، وافترقوا فرقتين؛ فقالت طائفة: على السيد ابتداء. وقال آخرون: على العبد ابتداء ثم يتحملها السيد عنه.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التنيسي، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ) من صوم رمضان (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ) قَالَ القاضي أبو الطيب وغيره: إن كلمة على، بمعنى: عن؛ لأن العبد لا يطالب بأدائها، وأجيب بأنه لا يلزم من فرض شيء على شخص مطالبة به، بدليل الفطرة المتحملة عن غير من لزمته، والدية الواجبة تقبل الخطأ أو شبهه، فتأمل.

(ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى) وقد مر تحقيقه في الباب السابق كتحقيق قوله: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

72 - باب: صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ

(باب) بالتونين صَدَقَةِ الْفِطْرِ (صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ) مبتدأ وخبر، ويروى: بإضافة الباب إلى صدقة الفطر، فقوله: صاع خبر مبتدأ محذوف، أي: هي صاع، ويروى: باب صاع من شعير.

1505 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ».

73 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ

1506 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ:

وفي بعض الأصول: صاعًا بالنصب ووجهه أن يقدر فعل الإخراج، أي: باب إخراج صدقة الفطر صاعًا. وقيل: على سبيل الحكاية عما في الحديث. وقيل: على أنه خبر كانت المحذوفة.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة، ويروى: قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ بضم العين وسكون القاف، العامري، قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أَي: الثَّوْرِيُّ، (عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ) على وزن أفعل التفضيل، هو أبو أسامة مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابن سعد بن أبي سرح بفتح المهملة وسكون الراء وبالمهملة العامري، وقد مر في باب ترك الحائض للصوم.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخُدْرِي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ (أَي: صدقة الفطر، فاللام للعهد.

(صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) كلمة من بيانية، والحديث أَخْرَجَهُ الستة، وله حكم الرفع على الصحيح، كما قطع به الحاكم والجمهور؛ لأن الظاهر أنه ﷺ أطلع على ذلك وأقره، ومثل هذا لا يقال بالرأي.

73 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ

(بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ وإعرابه كإعراب سابقه، ويروى: (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ) بالنصب أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ، قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الإمام، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ) بسكون عين سعد وراء سرح (الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ:

«كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ».

كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ (أي: صدقة الفطر، ويستعمل كل منهما في موضع الآخر. صَاعًا مِنْ طَعَامٍ) هو البر بدليل قوله: (أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) قَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ: والبر أعلى ما كانوا يَقتاتون به في الحضر والسفر، فلولا أنه أراد بالطعام البر لذكره عند التفصيل، وحكى المنذري في حواشي السنن عن بعضهم اتفاق العلماء على أنه المراد هنا، وسيأتي التفصيل في ذلك.

وقيل: أراد به التمر؛ لأن البر كان قليلاً عندهم لا يتسع لإخراج زكاة الفطر. وفيه نظر؛ لأنه لا يتأتى إلا في الرواية التي ليس فيها ذكر التمر، وهي رواية الطحاوي عن علي بن شيبة، عن قَبِيصَةَ، عن سُفْيَانَ، عن زيد بن أسلم، عن عياض، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعْطِي زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمْضَانَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ وَهَذَا لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ التَّمْرِ وَالطَّعَامِ فِي الْأَصْلِ عَامٍ فِي كُلِّ مَا يَقتَاتُ بِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَسَيَجِيءُ بِالتَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ) بفتح الهمزة وكسر القاف وفي آخره طاء مهملة، وهو لبن مجفف يابس مستحجر يطبخ به. وربما يسكن قافه في الشعر يقال: انقطت، أي: اتخذت الأقط، وهو افتعلت، وأقط طعامه يأقطه أقطاً عمله بالأقط، وهو ماقوط.

(أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ) وبهذا الحديث احتج الشافعي على أن صدقة الفطر من القمح صاع، وقال: المراد بالطعام البر في العرف.

وقال أصحابه لا سيما في رواية الحاكم صاعاً من حنطة، أخرجها في مستدركه من طريق أحمد بن حنبل عن ابن عُليَّة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله ابن عبد بن عثمان بن حكيم حزام، عن عياض بن عبد الله، قَالَ: قال أبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر عنده صدقة الفطر فقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرجها في عهد رسول الله ﷺ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فقال له رجل من القوم: أو مدين من قمح، فقال: تلك قيمة معاوية، لا أقبلها، ولا أعمل بها. وصححه الحاكم. ورواه الدارقطني في سننه من حديث

يعقوب الدورقي عن ابن عُليّة، سندًا ومُتّنًا، كما ذكر. ومن الشافعية من جعل هذا الحديث⁽¹⁾ حجة للحنفية من جهة أن معاوية جعل نصف صاع من الحنطة عدل صاع من التمر والزبيب.

وقال التَّوَوِيُّ: هذا الحديث معتمد أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ. ثم أجاب عنه بأنه فعل صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه، وأعلم بحال النَّبِيِّ ﷺ، وقد أخبر معاوية بأنه رأي رآه لا قول سمعه من النَّبِيِّ ﷺ حيث قَالَ كما سيجيء في باب صاع من زبيب: أرى مدًا من هذا يعدل مدين.

وقال العيني: قلنا أما قولهم: إن الطعام في العرف هو البر، فممنوع، بل الطعام يطلق على كل مأكول، بل أريد به هاهنا غير الحنطة. والدليل عليه ما وقع في رواية أبي داود: صاعًا من طعام من أقط، فإن قوله: صاعًا من أقط، بدل من قوله: صاعًا من طعام، أو بيان له، ولو كان المراد من قوله: صاعًا من طعام، هو البر، لقال: أو صاعًا من أقط، بحرف أو الفاصلة.

فإن قلت: في رواية الطحاوي بأو الفاصلة، قلت: كفى لنا حجة رواية أبي داود، ومما يؤيده ما جاء عند البُخَارِيِّ عن أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر، وأما ما رواه الحاكم فيه أو صاعًا من حنطة، فقد قَالَ أبو داود: هذا ليس بمحفوظ، وقال ابن خزيمة فيه: وذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ، ولا أدري ممن الوهم، وقوله: فقال له رجل من القوم: أو مدين من قمح، دال على أن ذكر الحنطة في أول الخبر خطأ ووهم؛ إذ لو كان صحيحًا لم يكن لقوله: أو مدين من قمح معنى، وقد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث المدخولة، وأما قول التَّوَوِيُّ: إنه فعل صحابي، قلنا: قد وافقه غيره من الصحابة الجم الغفير، بدليل قوله في الحديث: فأخذ الناس بذلك، ولفظ الناس للعموم، فكان إجماعًا.

واعلم أن مذهب مالك وأحمد وإسحاق مثل مذهب الشَّافِعِيِّ في تقديره بالصاع في البر.

(1) أي: حديث معاوية رضي الله عنه وسيجيء إن شاء الله تعالى.

وقال الأوزاعي: يؤدي كل إنسان مدين من قمح بمد أهل بلده. وقال الليث: مدين من قمح بمد هشام، وأربعة أمداد من التمر والشعير والأقط. وقال أبو ثور: الذي يخرج في زكاة الفطر صاع من تمر، أو شعير، أو طعام، أو زبيب، أو أقط إن كان بدويًا، ولا يعطي قيمة شيء من هذه الأصناف. وقال أبو عمر: سكت أبو ثور عن ذكر البر. وكان أحمد يستحب إخراج التمر.

والأصل في هذا الباب اعتبار القوت، وأنه لا يجوز إلا الصاع منه. والوجه الآخر اعتبار التمر والشعير والزبيب أو قيمتها، على ما قاله الكوفيون. وقال صاحب الهداية: الفطرة نصف صاع من بر، أو دقيق، أو سويق، أو زبيب، أو صاع من تمر أو شعير، وقال أبو يوسف ومحمد: الزبيب بمنزلة الشعير، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة، والأول رواية محمد عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وهي رواية الجامع الصغير، ونصف صاع من بر مذهب أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجابر ابن عبد الله، وأبي هريرة، وابن الزبير، وابن عباس، ومعاوية، وأسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم، وكذا قول سعيد بن المسيب، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وطاوس، والنخعي، والشعبي، وعلقمة، والأسود، وعروة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، وأبي قلابة عبد الملك بن محمد التابعي، والأوزاعي، والثوري، وابن المبارك، وعبد الله بن راشد، ومصعب بن سعد.

قَالَ الطحاوي: وهو قول القاسم، وسالم، وعبد الرحمن بن قاسم، والحاكم وحما، ورواية عن مالك ذكرها في الذخيرة.

واحتج أصحابنا في هذا بما رواه أبو داود من حديث ثعلبة بن أبي صعير، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نصف صاع من بر أو قمح على كل اثنين، صغير أو كبير، حر أو عبد، ذكر أو أنثى، أما غنيكم فيزكيه الله، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطاه»، وأبو صعير بضم الصاد وفتح العين المهملتين وسكون المثناة التحتية وفي آخره راء، ويقال: ثعلبة بن عبد الله بن صعير

العذري حليف بني زهرة، وقال ابن معين: ثعلبة بن عبد الله بن أبي صغير، وثعلبة ابن أبي مالك جميعاً رأيا النَّبِيَّ ﷺ، ومما احتجوا به حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه أبو داود من حديث حميد، أَخْبَرَنَا عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: خُطِبَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي آخِرِ رَمَضَانَ عَلَى مَنْبَرِ الْبَصْرَةِ، فَقَالَ: أَخْرَجُوا صَدَقَةَ صَوْمِكُمْ، ثُمَّ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ. الْحَدِيثُ. قَالُوا: لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَإِنْ سَلِمْنَا ذَلِكَ فَالْحَدِيثُ مَرْسُلٌ، وَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَنَا. وَيُؤَيِّدُهُ طَرِيقٌ آخَرٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ صَارِحًا بِمَكَةِ صَاحِبَ أَنْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ حَقٌّ وَاجِبٌ: مَدَانٌ مِنْ قَمْحٍ، أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ أَوْ تَمْرٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَرَوَاهُ الْبَزَارُ بِلَفْظٍ: أَوْ صَاعٌ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ.

وَطَرِيقٌ آخَرٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنِ الْوَاقِدِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ مَدِينٍ مِنْ قَمْحٍ. وَمَنْ أَعْلَهُ بِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيَّ، فَمَا لِلوَاقِدِيِّ وَهُوَ إِمَامٌ مَشْهُورٌ، أَحَدُ مَشَايِخِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ذَكَرَهُ الْعَيْنِيُّ.

وَمِمَّا احْتَجَّوْا بِهِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ سَالِمِ بْنِ نُوحٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا يَنَادِي فِي فُجَاجِ مَكَةِ: أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَفِيهِ مَدَانٌ مِنْ قَمْحٍ، وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَأَعْلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِسَالِمِ بْنِ نُوحٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَتَعَقَّبَهُ صَاحِبُ التَّنْقِيحِ فَقَالَ: صَدُوقٌ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صَدُوقٌ ثَقَّةٌ، وَوُثِّقَ ابْنُ حَبَانَ.

وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرٌ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ صَائِحًا، فَصَاحَ أَنَّ

صدقة الفطر حق واجب على مسلم مدان من قمح. قَالَ ابن الجوزي: علي بن صالح ضعفه. وقال صاحب التنقيح: هذا خطأ منه، ولا نعلم أحداً ضعفه، لكنه غير مشهور الحال. وقيل: هو مكّي معروف، وهو أحد العباد، وكنيته أبو الحسن. ومما احتجوا به حديث آخر رواه أحمد في مسنده من طريق ابن المبارك: أَخْبَرَنَا ابن لهيعة، عن مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قالت: كنا نؤدي زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ مدين من قمح بالمد الذي تقتاتون به. وضعفه ابن الجوزي بآبن لهيعة.

وقال صاحب التنقيح: وحديث ابن لهيعة يصلح للمتابعة، سيما إذا كان من رواية إمام مثل ابن المبارك عنه.

ومما احتجوا به حديث أخرجه الدارقطني عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «فِي صدقة الفطر نصف صاع من بر، أو صاع من تمر» والحارث معروف. وقال الدارقطني: والصحيح أنه موقوف.

ومما احتجوا به حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «من كان عنده شيء فليتصدق بنصف صاع من بر» الحديث. رواه الدارقطني، وفيه سليمان بن الأرقم وهو متروك الحديث.

ومما احتجوا به حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رواه الطبراني في الأوسط، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صدقة الفطر على كل إنسان مدان من دقيق أو قمح، ومن الشعير صاع، ومن الحلواء زبيب أو تمر صاع» وفيه الليث بن حماد وهو ضعيف، وسيجيء بقية الكلام فيه في باب صاع من زبيب إن شاء الله تعالى.

وأما الشعير والتمر، فلا خلاف فيه أنه صاع، غير أن ابن حزم لم يجوز صدقة الفطر إلا من الشعير والتمر، والحديث حجة عليه.

وأما الأقط فقال التَّوَوِي: اختلفوا في الأقط قيل: لا يجزئه؛ لأنه لا يجب فيه العشر، وقال الماوردي: الخلاف فيه في أهل البادية، وأما أهل الحضر فلا

74 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ

1507 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ، قَالَ:

«أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

يجزئهم قول واحد.

وقال الشيخ زين الدين العراقي: وقد اختلف قول الشافعي في الأقط، وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: قد صح الحديث به، وهو يرد قول الشافعي، وقال النووي في شرح مسلم: ويجزئ الأقط على المذهب، وعندنا يجوز صدقة الفطر بالأقط، وفي التحفة في الأقط تعتبر القيمة، وقال مالك: تجب صدقة الفطر من تسعة أشياء، وهي: القمح، والشعير، والسلت، والذرة، والدخن، والأرز، والتمر، والزبيب، والأقط، وزاد ابن حبيب: العدس، فصار عشرة.

وأما الزبيب ففيه خلاف في أنه صاع أو نصف صاع، قيل: هذا الحديث حجة على أبي حنيفة حيث اكتفى في إخراج الزبيب بنصف صاع، كما قال في القمح، وهذا رواية عن أبي حنيفة، والرواية الأخرى صاع، وقد تقدم.

فائدة:

وفي الإمام كان عثمان رضي الله عنه يعطي صدقة رمضان عن الخيل، وقال أبو قلابة: كانوا يعطون حتى عن الخيل، وقال الوبري: لا تجب عن فرسه، ولا عن غيره من الحيوانات غير الرقيق، وما روي عن عثمان رضي الله عنه وغيره فمحمول على التطوع، والله أعلم.

74 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ

(بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ) يجوز في لفظ الباب التنوين والإضافة على قياس ما تقدم، ويروى: صَاعًا بِالنَّصْبِ أَيْضًا، ووجهه ما تقدم في باب صدقة الفطر صاع من شعير.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أَي: ابن سعد.

(عَنْ نَافِعٍ⁽¹⁾) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ (ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

(1) عنن الليث هاهنا وسماعه من نافع صحيح وفي رواية الطحاوي والدارقطني والحاكم وآخرين =

بِرَّكَاةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ».

بِرَّكَاةِ الْفِطْرِ) استدل به على وجوب صدقة الفطر، ونظر فيه الحافظ العسقلاني بأنه يتعلق بالمقدار، لا بأصل الإخراج، وقال العيني: إذا كان المقدار واجباً فبالضرورة يكون الأصل واجباً؛ لأن وجوب المقدار مبني عليه، فليتأمل.

(صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ)⁽¹⁾ أراد بالناس معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن تبعه (مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ) ووقع ثنية مد وهو ربع الصاع ذلك صريحاً في حديث أيوب، ولفظه: «صدقة الفطر صاع من شعير، أو صاع من تمر».

قَالَ ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فلما كان معاوية عدل الناس نصف بر بصاع من شعير، وهكذا أَخْرَجَهُ ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سُفْيَانَ، وقال أبو داود: ثنا الهيثم بن خالد الجهني، ثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدة، نا عبد العزيز، عن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ تَمْرٍ، أَوْ سَلْتٍ، أَوْ زَبِيبٍ، قَالَ عبد الله: فلما كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكثرت الحنطة جعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء.

وقال مسلم في كتاب التمييز: عبد العزيز وهم فيه، وأعله ابن الجوزي به. وقال صاحب التنقيح: وعبد العزيز هذا وإن كان ابن حبان تكلم فيه فقد وثقه يَحْيَى القَطَّان وابن معين وأبو حاتم الرازي وغيرهم، والموثقون له أعرف من المضعفين، وقد أخرج له الْبُخَارِيُّ استشهداً.

وقال الطحاوي: حَدَّثَنَا فهد، قَالَ: ثنا عمرو بن طارق، قَالَ: ثنا يَحْيَى ابن أيوب، عن يُونُس بن يزيد أن نافعاً أخبره، قَالَ: قال عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا

⁼ من طريق يحيى بن بكير بن فرقد عن نافع وزاد فيه: من المسلمين كما تقدم. فإن كان محفوظاً احتل أن يكون الليث سمعه عن نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنها.

(1) بكسر المهملة أي: نظيره وفي بعض النسخ يفتح المهملة قال الأخفش: العدل بالكسر المثل، وبالفتح مصدر عدلته بهذا. وقال الفراء: بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه وبالكسر المثل.

من شعير، على كل إنسان ذكر حر أو عبد من المسلمين. وكان عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: جعل الناس عدله مدين من حنطة، فقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جعل الناس عدله مدين من حنطة إنما يريد أصحاب رسول الله ﷺ الذين يجوز تعديلهم، ويجب الوقوف عند قولهم، فإنه قد روي عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مثل ذلك في كفارة اليمين فإنه روي عن يسار بن نمير أن عمر رضي الله عنه قال له: إني أحلف لا أعطي قومًا ثم يبدو لي فأفعل فإذا رأيتني فعلت ذلك، فأطعم عني عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من بر، أو صاعًا من تمر، أو شعير. ويروى عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا مثل ذلك مع أنه قد روي عن أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في صدقة الفطر أنها من الحنطة نصف صاع ورُوي من طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان رضي الله عنه فقال: أدوا زكاة الفطر مُدين من حنطة.

وقال أبو داود: ثنا عبد الله بن مسلم، ثنا داود، يعني: ابن قيس، عن عياض ابن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَخْرُجُ إِذَا كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفَطْرِ عَنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، صَاعًا مِنْ أَقْطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمْ نَزَلْ نَخْرُجْهُ حَتَّى قَدِمَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَاجًّا أَوْ مَعْتَمِرًا، فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى مَدِينٍ مِنْ سَمَرَاءَ الشَّامِ⁽¹⁾ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ بِذَلِكَ النَّاسَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أَخْرَجُهُ أَبَدًا مَا عَشْتُ.

وقال النَّوَوِيُّ: هذا الحديث معتمدٌ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ بِأَنَّهُ فَعَلَ صَحَابِي، وَقَدْ خَالَفَهُ أَبُو سَعِيدٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مِمَّنْ هُوَ أَطْوَلُ صَحْبَةً مِنْهُ، وَأَعْلَمُ بِحَالِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ أَخْبَرَ مَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ رَأَى رَأَاهُ، لَا قَوْلَ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

هذا ففيه أن قوله فعل صحابي لا يقدر؛ لأنه قد وافقه غيره من الصحابة الجُمُ الغفير، بدليل قوله في الحديث: فأخذ الناس بذلك، ولفظة الناس للعموم، فكان

(1) قوله من سمراء الشام بفتح الميم وسكون الميم وبعدها راء ممدودة البر الشامي ويطلق على كل بر.

76 - باب: صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ

1508 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ، سَمِعَ يَزِيدَ الْعَدَنِيَّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

إجماعاً، ولا تضر مخالفة أبي سعيد رضي الله عنه لذلك بقوله: أما أنا فلا أزال أَخْرَجَهُ ما عشت؛ لأنه لا يقدح في الإجماع سيما إذا كان فيه الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم. أو نقول: أراد الزيادة على قدر الواجب تطوعاً. وحديث الباب أَخْرَجَهُ مسلم أيضاً في الزكاة، وكذا ابن ماجة.

76 - باب: صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ

(باب) بالتونين (صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ) قوله: صاع مبتدأ، ومن زبيب صفته، وخبره محذوف تقديره صاع من زبيب في صدقة الفطر مجزئ، ولما كان حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مشتملاً على خمسة أصناف وضع المؤلف لكل صنف ترجمة غير الأقط؛ تنبيهاً على التخيير بين هذه الأشياء في دفع الصدقة، ولم يذكر الأقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد رضي الله عنه، فكان لا يراه مجزئاً في حال وجد أن غيره كما هو مذهب أحمد، وحمل الحديث على أن من كان يخرج له كان قوته إذ ذاك، أو لم يقدر على غيره، وظاهر الحديث يخالفه، وعند الشافعي فيه خلاف، وزعم الماوردي أنه يختص بأهل البادية، وأما الحاضرة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف.

وتعقبه النَّوَوِيُّ في شرح المذهب وقال: قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع، وعندنا يجوز صدقة الفطر بالأقط، وفي التحفة في الأقط تعتبر القيمة، وقد مر فيما سبق كلام في ذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر النون وبالراء، وقد مر في الوضوء (سَمِعَ يَزِيدَ) من الزيادة، هو ابن أبي الحكيم بفتح المهملة (الْعَدَنِيَّ) بالمهملتين المفتوحتين وبالنون، مات سنة ست وأربعين ومائة.

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية مالك

قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ،

بلفظ: أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه.

(قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا) أي: صدقة الفطر (فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ) هذا حكمه حكم الرفع؛ لإضافته إلى زمنه ﷺ، وفيه إشعار بأنه ﷺ اطلع على ذلك وقرره، خصوصًا في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره، وهو الأمر بقبضها وتفريقها.

(صَاعًا مِنْ طَعَامٍ) قَالَ الخطابي: المراد بالطعام هنا الحنطة، وأنه اسم خاص له، ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات، والحنطة أعلاها، فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل غيرها من الأقوات، ولا سيما حيث عطف عليه بحرف أو الفاصلة.

وقال هو وغيره: وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق، حتى إذا قيل: اذهب إلى سوق الطعام، فُهِمَ منه سوق القمح، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه؛ لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أغلب. انتهى.

ورد عليه ابن المنذر بأن هذا غلط منه، وقال: ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ. حجة لمن قال: صاع من حنطة، وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجمل الطعام ثم فسره. ثم أكد كلامه بما رواه حفص بن ميسرة عن زيد عن عياض على ما يأتي في الباب الذي يلي هذا الباب، وفيه: وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر. ويؤيد هذا ما رواه خزيمة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير، ولم تكن الحنطة.

وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أخرى عن عياض، وقال فيه: ولا يخرج غيره. وفي قوله: فلما جاء معاوية وجاءت السمراء دلالة على أنها لم تكن قوتًا لهم قبل هذا، فدل على أنها لم تكن كثيرة، ولا قوتًا، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجودًا عندهم، انتهى.

ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كنا

نخرج من ثلاثة أصناف : صاعًا من تمر ، أو صاعًا من أقط ، أو صاعًا من شعير ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة.

وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غير الحنطة ، فيحتمل أن يكون الذرة ، فإنه المعروف عن أهل الحجاز الآن ، وهو قوت غالب لهم.

وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صاعًا من تمر ، صاعًا من سلت أو ذرة.

وقال الْكُرْمَانِيُّ : يحتمل أن يكون قوله : صاعًا من شعير إلى آخره بعد قوله : صاعًا من طعام ، من باب عطف الخاص على العام ، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف ، وليس الأمر هنا كذلك.

وقال ابن المنذر أَيْضًا : لا نعلم في القمح خبرًا ثابتًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يعتمد عليه ، ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه ، فلما كثر في زمن من الصحابة رضي الله عنهم رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير ، وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم ، ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهم بأسانيد صحيحة أنهم رأوا في زكاة الفطر نصف صاع من قمح ، انتهى.

وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية.

هذا وقال الحافظ الْعَسْقَلَانِيُّ : لكن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دال على أنه لم يوافق على ذلك ، وكذلك ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فلا إجماع في المسألة خلافا للطحاوي هذا.

وتعقبه العيني : بأن الطحاوي روى أحاديث كثيرة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وعن أصحابه من بعده ، وعن تابعيهم في أن صدقة الفطر في الحنطة نصف صاع ، ومما سوى الحنطة صاع ، ثم قَالَ : ما علمنا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ ولا من التابعين روي عنه خلاف ذلك ، فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك إذا كان قد صار إجماعًا في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم إلى زمن

التابعين، كالنخعي ومجاهد وسعيد بن المسيب وغيرهم.

وقوله: فلا إجماع في المسألة، سنده في هذا أن أبا سعيد وابن عمر رضي الله عنهم لم يوافقا على ذلك، ففيه أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن يعرف في الفطرة إلا التمر والشعير والأقط والزبيب، والدليل عليه ما روي عنه في رواية: «كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير» الحديث، لا نخرج غيره.

وأما ما في روايته الأخرى من قوله: صاعًا من طعام، فقد مر أنه يتناول الأصناف التي ذكرها في حديثه.

وجواب آخر: أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنما أنكر على معاوية على إخراج المدين من قمح؛ لأنه ما كان يعرف القمح في الفطرة، وكذلك ما نقل عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وجواب آخر: أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يخرج النصف الآخر تطوعًا. وقال الحافظ العسقلاني أيضًا: وكأن الأشياء التي ثبتت ذكرها في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع تخالفها في القيمة، دل على أن المراد إخراج هذا المقدار من أي جنس كان بلا فرق بين الحنطة وغيرها، هذا حجة الشافعي ومن تبعه.

وأما من جعل نصف صاع منها بدل صاع من شعير، فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناء منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية، وكانت الحنطة إذ ذاك غالية الثمن، لكن يلزم على قولهم أن يعتبر القيمة في كل زمان مختلف الحال، ولا تنضبط، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من حنطة.

ويدل على أنهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطر أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر، وبين لهم أنها صاع من تمر إلى أن قال: أو نصف صاع من بر، قال: فلما جاء علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ورأى رخص أسعارهم، قال: اجعلوها صاعًا من كل، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذاك، ونظر أبو سعيد إلى الكيل.

وفي حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما كان عليه من شدة الاتباع والتمسك

أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ، قَالَ: «أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ».

بِالْآثَارِ، وَتَرَكَ الْعَدُولَ إِلَى الْاجْتِهَادِ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ هَذَا.

وقال العيني: مع وجود الأحاديث الصحيحة الصريحة في أن الصدقة من الحنطة نصف صاع كما سبقت، كيف يكون ذلك بالاجتهاد، وأبو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو الذي اجتهد حيث جعل الطعام برًّا مع قوله: كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير الحديث، ولا نخرج غيره. ومع مخالفته الآثار التي فيها نصف صاع من بر، كيف ترك العدول إلى الاجتهاد.

وقوله مع وجود النص غير مسلم؛ لأنه لم يكن عنده نص غير صاع من طعام، ولم يكن عنده نص صريح على أن الصدقة من البر صاع.

فإن قيل: كيف ذلك وقد روى الحاكم حديثه، وفيه: أو صاعًا من حنطة؟ فالجواب أنه ذكر ابن خزيمة أن ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ، ولا أدري ممن الوهم، وقول الرجل له: أو مدين من قمح، دال على أن ذكر الحنطة في أول الخبر خطأ ووهم؛ إذ لو كان صحيحًا لم يكن لقوله: أو مدين من قمح معنى.

(أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ) زاد مسلم في روايته فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجًّا أو معتمرًا، فكلّم الناس على المنبر.

وزاد ابن خزيمة: وهو يومئذ خليفة.

(وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالراء الممدودة، أي: القمح الشامي، وينطلق على كل بر.

(قَالَ: «أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ» وفي رواية مسلم: أرى من سمراء الشام يعدل صاعًا من تمر، وزاد: وقال أبو سعيد: أما أنا فلا أزال أخرج أبدًا ما عشت. وله من طريق ابن عجلان عن عياض: فأنكر ذلك أبو سعيد، وقال: لا أخرج أبدًا إلا صاعًا، وَاللَّهِ أَغْلَمُ.

76 - بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ

1509 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرِكَاتِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

76 - بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ

(باب) استحباب إخراج (الصَّدَقَةِ) أي: صدقة الفطر (قَبْلَ) صلاة (العِيدِ) أي: قبل خروج الناس إلى صلاة العيد، قد سبق فيما مضى أن وقت وجوب صدقة الفطر عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ بطلوع الفجر يوم الفطر، وهو قول الليث ابن سعد ومالك. وفي رواية ابن القاسم وابن وهب وغيرهما. وفي رواية عنه: تجب بآخر جزء من ليلة الفطر، وأول جزء من يوم الفطر. وفي رواية أشهب: تجب بغروب الشمس في آخر يوم في رمضان. وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق والشافعي في الجديد، وكان قَالَ في القديم ببغداد: إنما تجب بطلوع فجر يوم الفطر. ومع هذا كله يستحب أن يخرجها قبل ذهابه إلى صلاة العيد، كما دل عليه حديث الباب.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة، أبو عمر بدون الواو، الصنعاني نزيل الشام، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضم المهملة وسكون القاف، وقد مر في الموضوع. (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِرِكَاتِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ») ظاهره يقتضي وجوب الأداء قبل صلاة العيد، ولكنه محمول على الاستحباب وذلك لتحصيل الغنى للفقراء في هذا اليوم، ولا استراحتهم عن الطواف في الأسواق والأبواب، وقد وقع في حديث أَخْرَجَهُ ابن سعد عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أغنوهم، يعني: المساكين، عن طواف هذا اليوم.

وذكر ابن العربي في العارضة، وفي كتاب مسلم: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الناس، وقال: «أغنوهم عن سؤال هذا اليوم» وقال: هذا قوي في الأثر. ولكنه وهم في عزوه لمسلم، وهذا لم يخرجهم مسلم أصلاً، وإنما

1510 - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

أَخْرَجَهُ الدارقطني والبيهقي، واستحب إخراجها يوم الفطر قبل الخروج إلى الصَّلَاة، وهو قول ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم، وبه يقول عطاء بن أبي رباح، وإبراهيم النخعي والقاسم ومسلم بن يسار وأبو نضرة وعكرمة والضحاك والحكم بن عيينة وموسى بن وردان ومالك والشافعي وإسحاق وأهل الكوفة، ولم يحك الترمذي فيه خلاف لما أخرج هذا الحديث.

وحكى الخطابي الإجماع فيه، فقال في معالم السنن: وهو قول عامة أهل العلم، ونقل الاتفاق في استحباب إخراجها في الوقت المذكور، وأما جواز تقديمها عليه وتأخيرها عنه، فالخلاف فيه مشهور، وقد ذكر في ما مضى.

تتمة:

وقال ابن عيينة في تفسيره، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قَالَ: يقدم الرجل زكاته بين يدي صلاته، فإن الله يقول: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ﴿١٥﴾ [الأعلى: 14، 15].

ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله، عَنْ أَبِيهِ، عن جده أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية، فقال: «نزلت في زكاة الفطر». وقد روى أبو معشر عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ: كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي، فإذا انصرف قسمه بينهم، وقال: «أغنوهم عن الطلب» أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَلَكِنْ أَبُو مَعْشَرٍ ضَعِيفٌ.

(حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بضم الميم في الأول وفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة في الثاني، وقد مر في الصَّلَاة، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ) بضم العين، هو حفص بن ميسرة، وقد مر قريباً.

(عَنْ زَيْدٍ) هو زيد بن أسلم، (عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ

الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبَّيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ».

77 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ

الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبَّيبُ وَالْأَقِطُ وَالتَّمْرُ» فموضع الترجمة من الحديث قوله: يوم الفطر؛ إذ هو يدل على أن المراد أوله بقرينة المقام لا صريحًا.

وفي الحديث: دلالة على أن المراد من قوله: من طعام، أحد الأصناف المذكورة، وقد تقدم الكلام في ذلك تفصيلًا.

77 - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ

(باب) وجوب (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ) وكأنه أراد بهذه الترجمة أن الحر والمملوك سيان في صدقة الفطر، لكن بينهما فرق من جهة الوجوب، فإن الحر تجب على نفسه، والمملوك تجب على سيده، لكن إذا كان للخدمة، وأما إذا كان للتجارة فلا خلافًا للشافعي.

قال الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: إِذَا قُلْنَا بِقَوْلِ الْجُمْهُورِ إِنْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ لَا عَلَى الْعَبْدِ، فَهَلْ تَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ ابْتِدَاءً، أَوْ تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ، وَيَتَحَمَّلُهَا السَّيِّدُ بِالانتِقَالِ عَنْهُ.

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ: ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَقَالَ فِي الْإِمَامِ: وَذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِي فِطْرَةِ الزَّوْجَةِ، فَأَمَّا فِطْرَةُ الْعَبْدِ فَتَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ ابْتِدَاءً بِلَا خِلَافٍ، وَتَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ سِوَاءَ كَانَ الْعَبْدُ مَرْهُونًا، أَوْ مُسْتَأْجَرًا، أَوْ خَائِنًا، أَوْ ضَالًّا، أَوْ مَغْصُوبًا، أَوْ أَبَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَنْقُطُ بِذَلِكَ.

وقال ابن المنذر: أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم أن لا صدقة على الذمي عن عبده المسلم؛ لأن الفطرة زكاة، ولا تجب على الكافر زكاة.

وقال أبو ثور تجب عليه إن كان له مال؛ لأن العبد يملك عنده. وإن كان أبقًا، أو مأسورًا، أو مغصوبًا محجورًا لا تجب عنده. وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تجب في الآبق، وبه قال عطاء والثوري.

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: «فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ».

وقال الزُّهْرِيُّ وأحمد وإسحاق: تجب إن كان في دار الإسلام، وفي المرهون إن فضل بعد الدين تجب على المشهور.

وعن أبي يوسف: لا تجب حتى يفكه. وإن هلك قبله فلا صدقة على الراهن بخلاف العبد المستغرق بالدين، والذي في رقبته جناية.

ورقيق الفئ والغنيمة والسبي والأسر قبل القسمة لا فطرة فيهم. والعبد الموصى برقبته لإنسان وبخدمته لآخر تجب على الموصى له بالرقبة دون الخدمة، كالعبد المستعار.

وقال ابن الماجشون: تجب على مالك الخدمة. وتجب عن عبيد العبيد، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وفي معتق البعض أقوال ستة:

الأول: لا شيء فيه، وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ.

والثاني: تجب على المعتق إن كان له مال، وهو قولهما؛ لأنه حر عندهما.

والثالث: يؤدي المالك نصف صدقة فطره، ولا شيء على العبد فيما عتق.

والرابع: تجب عليهما صدقة كاملة إذا ملكا فضلاً عن قوتهما، قاله أبو ثور والشافعي.

والخامس: يؤدي الذي يملك نصيبه صدقته كاملة، وهو قول ابن الماجشون.

والسادس: على سيده بقدر ما يملك، وفي ذمته المعتق بقدر حرية، فإن لم يكن له مال يزكي سيده كله.

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) هو مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب: (فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ) يجوز أن يكون حالاً، ويجوز أن يكون صفة، أي: في المملوكين المعدين للتجارة (يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ) أي: يؤدي الزكاة في ممالك التجارة من جهتين، ففي رأس الحول تجب زكاة قيمتهم، وفي ليلة الفطر زكاة رقبته، وهذا قول الشافعية والمالكية والحنبلية.

وقال النخعي والثوري والحنفية: لا يلزم السيد زكاة الفطر عن عبيد

1511 - حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكْرِ، وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ، وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ» فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «يُعْطِي التَّمْرَ»، فَأَعْوَزَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ، فَأَعْطَى شَعِيرًا»،

التجارة؛ لأن عليه فيهم الزكاة، ولا تجب في مال واحد زكاتان.

وهذا التعليق وصله ابن المنذر، وذكر بعضه أبو عبيد في كتاب الأموال، وقال: ثنا عبد الله بن صالح، عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، قال: ليس على المملوك زكاة، ولا يزكي عنه سيده إلا زكاة الفطر.

(حَدَّثَنَا أَبُو التُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِي، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ: رَمَضَانَ -) أَي: صدقة رمضان (عَلَى الذَّكْرِ، وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ، وَالْمَمْلُوكِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ فَعَدَلَ النَّاسُ) أَي: معاوية ومن كان معه، وقد مر الكلام فيه.

(به) أَي: جعل الناس عدله ونظيره (نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُعْطِي التَّمْرَ»)) وفي رواية مالك في الموطأ عن نافع: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر، إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيرًا. وفي رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا أعطى أعطى التمر، إلا عامًا واحدًا. (فَأَعْوَزَ) بالمهملة والزاي، أَي: احتاج، يقال: أعوزني الشيء إذا احتجت إليه فلم تقدر عليه.

وقال الْكِرْمَانِيُّ: فأعوز بلفظ المعروف والمجهول، يقال: أعوزه الشيء إذا احتاج إليه فلم يقدر عليه، وعوز الشيء إذا لم يوجد وأعوز، أَي: افتقر.

(أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ) قال التيمي: معناه أعوزهم التمر ومن زائد (فَأَعْطَى شَعِيرًا) أَي: لما لم يجد التمر أعطى مكانه شعيرًا وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر، وقد روى جعفر الفريابي من طريق ابن مجلز قال:

فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ "يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ لِيُعْطِيَ عَنْ بَنِيَّ"

قلت لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قد أوسع الله، والبر أفضل من التمر، أفلا تعطي البر؟ قَالَ: لا أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي. ويستنبط منه أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي تقتات بها، والتمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فهم منه خصوصية التمر بذلك.

(فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنهما (يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: روي بكسر الهمزة وبفتحتها، وشرط المكسورة اللام، وشرط المفتوحة قد ونحوه، فإما على الحذف، أو على أَنَّ أَنْ مصدرية، وكان زائدة، وقال العيني: هذا تعسف، والأوجه أن يقال: أَنَّ أَنْ مخففة من الثقيلة، وأصله حتى إنه كان، أي: أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان (لِيُعْطِيَ عَنْ بَنِيَّ) أصله بنين، فأضيف إلى ياء المتكلم وسقط النون، فأدغمت الياء في الياء، وزاد في نسخة الصغاني: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يعني: بني نافع، والمعنى أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يعطي عن أولادنا، وهم موالي عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفي نفقته، فكان يعطي عنهم الفطرة.

وهذا هو موضع الترجمة، ووجه الدلالة منه أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ راوي الحديث، فهو أعلم بالمراد منه من غيره، وأولاد نافع إن كانوا في الرق فلا إشكال، وإلا فلعل ذلك كان من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على سبيل التبرع، أو كان يرى وجوبها عن جميع من يمونه، ولو لم تكن نفقته واجبة عليه.

وقد روى البيهقي من طريق مُوسَى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير، وعن رقيق امرأته، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه.

وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحاق، قَالَ: حَدَّثَنِي نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم، حرهم وعبيدهم، صغيرهم وكبيرهم، مسلمهم وكافرهم من الرقيق، وحمله ابن المنذر على أن كان يعطي عن الكافر منهم تطوعاً هذا، فافهم.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ».

(وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا) وهم الذين ينصبهم الإمام لقبض الزكوات، وبهذا جزم ابن بطال، وقال التيمي: معناه من قَالَ: أنا فقير.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأول أظهر. ويؤيده ما وقع في نسخة الصغاني عقيب الحديث، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أي المؤلف: كانوا يعطون للجمع لا للفقراء.

وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت: متى كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يعطي؟ قَالَ: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قَالَ: قبل الفطر بيوم أو يومين.

ولمالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي جمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة، وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعني: تعجيلها قبل يوم الفطر، انتهى.

ويدل على ذلك أيضًا ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوَكَاةِ وَغَيْرَهَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان الحديث.

(وَكَانُوا) أي: الناس (يُعْطُونَ) أي: صدقة الفطر (قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ) ويعطون يروى على البناء للفاعل وعلى البناء للمفعول.

وفي الحديث: «أن صدقة الفطر من التمر والشعير صاع» وفيه أنهم عدلوا الصاع من التمر بنصف صاع من البر فأعطوه مكانه وهو حجة للحنفية في أن صدقة الفطر من البر نصف صاع وفيه أن الذكر والأنثى والحر والعبد سواء في الفطرة.

وفيه: جواز تقديم صدقة الفطر قبل يوم الفطر، وقد مر الكلام فيه، وقال ابن بطال: لا يجوز إلا أن يعطي من قوته؛ لأن التمر كان به جلّ عيشهم، فحين لم يجدوه كانوا أعطوا الشعير.

وفيه على قول التيمي: أن من قَالَ: أنا فقير فأقبلها، يعطيه ولا يسأل عن حقيقة فقره، ولا يتجسس.

78 - باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

1512 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ».

78 - باب صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

(باب) وجوب (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ) قيل : هذه الترجمة تكرار، وقال العيني : فيه التنبيه على أن الصغير⁽¹⁾ والكبير سواء في صدقة الفطر، غير أن الجهة مختلفة في الوجوب على قياس الترجمة الأولى.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي : ابن مسرهد، قَالَ : (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بصيغة التصغير، هو ابن عمر العمري.

(قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ) أي : في مال الطفل إن كان موسرًا، وإلا تجب على من عليه نفقته كما تقدم.

(وَالْكَبِيرِ، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا عَنْ مُسَدَّدٍ نَحْوَهُ. وقال أبو داود : ورواه سعد الجمحي عن عبيد الله، عن نافع، قَالَ فِيهِ : من المسلمين. والمشهور عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وفي رواية لأبي داود عن مُوسَى ابْنِ إِسْمَاعِيلَ : والذكر والأنثى.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب الزَّكَاةِ من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثًا، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثًا. وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثًا، وهي : حديث أبي ذر مع عثمان ومعاوية رضي الله عنهم.

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «في ذم الذي يكثر».

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال».

(1) أي : من مال الطفل إن كان موسرًا وإلا فتجب على من عليه نفقته كما تقدم.

وحدث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة ». وحدث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : « أينا أسرع لحوقًا بك ». وحدث معن بن يزيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في « الصدقة على الولد ». وحدث أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في « إيثاره بماله ». وحدث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « خير الصدقة عن ظهر غنى ». وحدث أنس عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في : « الزَّكَاة ». وحدث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « لا يجمع بين مفترق ». وحدث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة زينب امرأة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وحدث ركوب إبل الصدقة .

وحدث الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « لأن يأخذ أحدكم حبله ». وحدث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أحد جبل يحبنا ونحبه ». وحدث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « فيما سَقَت السماء العُشر ». وحدث الفضل بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في « الصَّلَاة في الكعبة ». وحدث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في : « قصة الرجل من بني إسرائيل » .

وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرًا، منها : أثر عمر رضي الله عنه في قوله لحكيم بن حزام رضي الله عنه لما آلى أن يأخذ منه حقه من الفيء رضي الله عنهم وعنا، وزكنا الله عن التدنس بالزلات، وقدسنا غاية التقديس من الخطيئات، بحرمة أفضل أهل الأرض والسموات، مُحَمَّد سيد الأولين والآخرين من الكائنات، وصلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الطيبين والطيبات.

فهرس المحتويات

24 - كِتَابُ الرِّكَاءَةِ

<p>175 22 - باب الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ</p> <p>176 23 - باب: الصَّدَقَةُ تُكْفَرُ الْحَاطِيَةَ</p> <p>179 24 - باب من تَصَدَّقَ فِي الشَّرِكِ ثُمَّ أَسْلَمَ</p> <p>25 - باب أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ</p> <p>182 26 - باب أَجْرُ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ، أَوْ أَطْعَمَتْ، مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ</p> <p>185 27 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا مِّنْ أَعْطَىٰ وَآتَىٰ ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعَمَلِ ۖ وَأَمَّا مَن يُجِلْ ۖ وَأَسْتَفِنَ ۖ وَكَذَّبَ ۖ لِلْعَمَلِ ۖ فَسَنِيَرُهُ لِلْعَمَلِ ۖ﴾</p> <p>187 28 - باب: مَثَلُ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ</p> <p>189 29 - باب صَدَقَةُ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ</p> <p>195 30 - باب: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ</p> <p>198 31 - باب: قَدَّرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الرِّكَاءَةِ وَالصَّدَقَةِ، وَمَنْ أَعْطَى شَاءَ</p> <p>206 32 - باب زَكَاةُ الْوَرَقِ</p> <p>209 33 - باب الْعَرَضُ فِي الرِّكَاءَةِ</p> <p>215 34 - باب: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ</p> <p>227 35 - باب: مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاغَبَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَةِ</p> <p>230 36 - باب زَكَاةُ الْإِبِلِ</p> <p>238 37 - باب من بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بَنِي مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ</p> <p>242 38 - باب زَكَاةُ الْغَنَمِ</p> <p>247 39 - باب: لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ</p> <p>261</p>	<p>1 - باب وَجُوبِ الرِّكَاءَةِ</p> <p>2 - باب الْبَيْعَةُ عَلَى إِيْتَاءِ الرِّكَاءَةِ</p> <p>3 - باب إِنْ مَنَعَ الرِّكَاءَةَ</p> <p>4 - باب مَا أُدِّيَ زَكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَفَّرٍ</p> <p>5 - باب إِنْفَاقُ الْمَالِ فِي حَقِّهِ</p> <p>6 - باب الرِّيَاءُ فِي الصَّدَقَةِ</p> <p>7 - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ</p> <p>8 - باب: الصَّدَقَةُ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ</p> <p>9 - باب الصَّدَقَةُ قَبْلَ الرَّدِّ</p> <p>10 - باب: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ</p> <p>11 - باب: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، وَصَدَقَةُ الشَّحِيجِ الصَّحِيجِ</p> <p>11م - باب</p> <p>12 - باب صَدَقَةُ الْعَلَانِيَةِ</p> <p>13 - باب صَدَقَةُ السَّرِّ</p> <p>14 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ</p> <p>15 - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ</p> <p>16 - باب الصَّدَقَةُ بِالْيَمِينِ</p> <p>17 - باب من أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يَأْوَلِ بِنَفْسِهِ</p> <p>18 - باب: لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى ..</p> <p>19 - باب الْمَنَانُ بِمَا أُعْطِيَ</p> <p>20 - باب من أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا</p> <p>21 - باب التَّحْرِيزُ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا</p> <p>172</p>
---	--

40	باب أَخْذُ الْعَقَاقِ فِي الصَّدَقَةِ	264	أَرْضَهُ، أَوْ زَرْعَهُ، وَقَدْ وَجِبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ
41	باب: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ	267	الصَّدَقَةُ، فَأَدَى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ بَاعَ
42	باب: لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسٍ دُونَ	269	يَمَارَهُ وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ
43	باب زَكَاةُ الْبَقَرِ	271	59 - باب: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟
44	باب الزَّكَاةَ عَلَى الْأَقَارِبِ	276	60 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ
45	باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي قَرَبِهِ	291	61 - باب الصَّدَقَةُ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ
46	باب: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ	295	النَّبِيِّ ﷺ
47	باب الصَّدَقَةُ عَلَى الْيَتَامَى	296	62 - باب: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ
48	باب الزَّكَاةَ عَلَى الزَّوْجِ وَالْإِنْتَامِ فِي	305	63 - باب أَخْذُ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَتُرْدُ
49	باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ	312	فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا
50	باب الاستِغْفَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ	326	64 - باب صَلَاةُ الْإِمَامِ، وَدُعَايُهُ لِصَاحِبِ
51	باب: مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ	343	الصَّدَقَةِ
52	باب من سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا	349	65 - باب مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ
53	باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَلُوكَ	356	66 - باب: فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ
54	باب خَرَصَ التَّمْرِ	369	67 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾
55	باب العُشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ	383	وَمَحَاسِبِ الْمُصْذِفِينَ مَعَ الْإِمَامِ
56	باب: لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةٍ أَوْ سِتِّي	397	68 - باب اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْأَبْنَاءِ
57	باب أَخْذُ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ	401	السَّبِيلِ
58	باب: مَنْ بَاعَ يَمَارَهُ، أَوْ نَحْلَهُ، أَوْ		69 - باب وَسَمِ الْإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ ..
			70 - باب قَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
			71 - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ
			الْمُسْلِمِينَ
			72 - باب: صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ
			73 - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ
			74 - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ
			75 - باب: صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ
			76 - باب الصَّدَقَةُ قَبْلَ الْعِيدِ
			77 - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ
			وَالْمَمْلُوكِ
			78 - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ..
			فهرس المحتويات